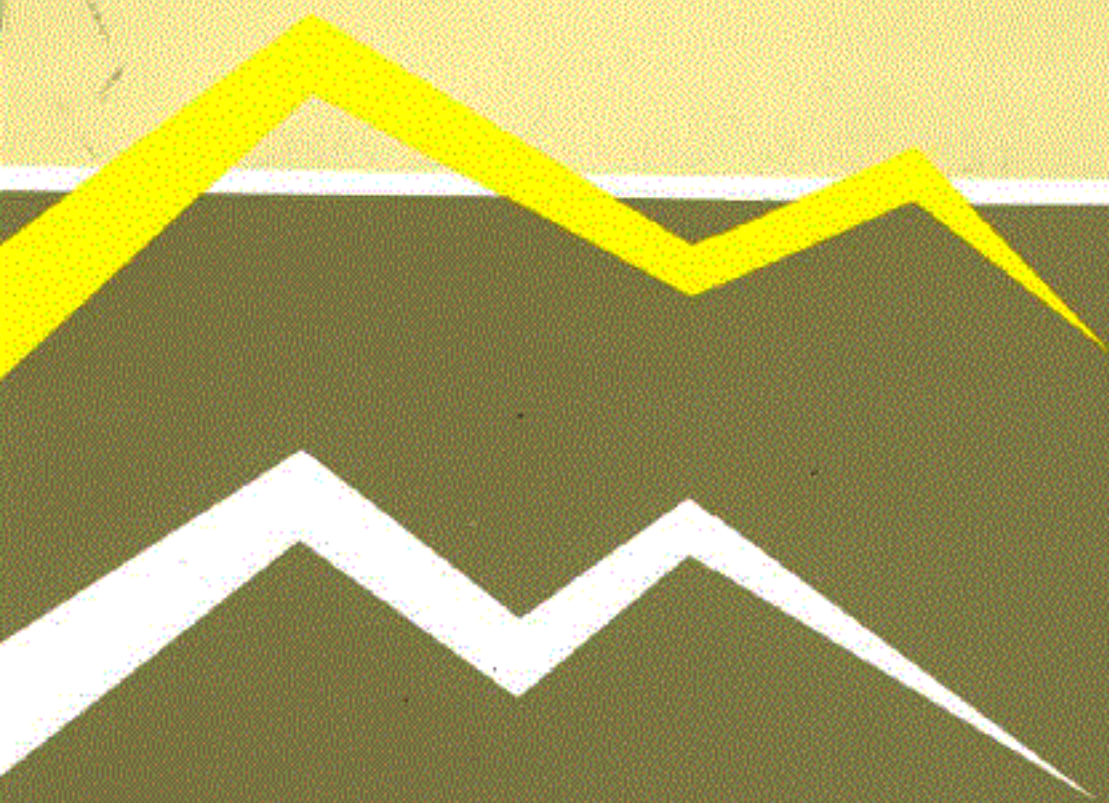


تَقْرِيرُ مَنَاحِ الإِسْتِثْمَارِ  
فِي الدَّوَلِ العَرَبِيَّةِ  
لِعامِ ١٩٨٩



تقرير مناخ الاستثمار في  
الدول العربية لعام ١٩٨٩

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح بالاعتباس بشرط ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

آذار/ مارس ١٩٩٠



بسم الله الرحمن الرحيم



## تقديم:

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان تصدر تقريرها السنوي الخامس عن مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٩ مواصلة بذلك سلسلة تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار التي اصدرت اول تقرير منها في عام ١٩٨٥، ونالت - بفضل من الله وتوفيقه - تقدير مختلف الاوساط العربية ذات الاهتمام، وقد كان لقرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في اجتماعها العاشر خلال العام ١٩٨٧ اطيب الاثر في هذا الشأن اذ قررت توجيه الشكر الى المؤسسة وتثمين دورها على جهودها القيمة في اصدار التقرير والاستمرار في اصداره سنويا.

وبناء على قرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في اجتماعها المشار اليه بان تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير في شكله النهائي باستطلاع رأي الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كل منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات واجراءات ووقائع واحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة والا فان على المؤسسة ان تقوم بنشر التقرير بعد انقضاء اجل المدة المحددة، قامت المؤسسة - بناء على ذلك - بتزويد الجهات المعنية في كافة الاقطار العربية بنسخة من مسودة التقرير القطري الذي يخص كل منها، وتلقت المؤسسة اجابات من بعض الاقطار خلال المدة المحددة لاستلام الردود وقد تم اخذها جميعا بعين الاعتبار. واذ تسعى المؤسسة جاهدة الى تجويد التقرير، وتطويره دوماً، لترجو ان يحقق هدفه في ان يكون انعكاسا صادقاً واميناً لما سجله العام من مستجدات ومتغيرات طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية على الصعيدين القومي والقطري ليكون في خدمة كافة المهتمين بقضايا الاستثمار والقائمين على شئونه في الدول العربية.

وهنا لا يفوتنا ان نتوجه بالشكر لكل الذين ساهموا في تقديم اقتراحاتهم لتطوير وابرار التقرير حيث كانت أفكارهم وآراؤهم ومناقشاتهم معنا حافزاً لنا على تجويد التقرير والارتقاء بمستواه. وهذا يدعوننا ان نتوجه من جديد لكل صاحب رأي او تعليق بتزويدنا باي اقتراحات وتوجيهات بناءة من شأنها المساهمة في تقديم كل ما هو مفيد للمستثمر العربي. اسأل الله جللت قدرته ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير الامة العربية، وانجاح العمل العربي المشترك.

وبالله التوفيق....

مأمون ابراهيم حسن  
المدير العام



الجزء الاول: التقرير القومي	٩
١ - ١ - مقدمة	١١
١ - ٢ - الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي	١٢
١ - ٣ - تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي	١٨
١ - ٤ - اهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي	٤٠
١ - ٥ - المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار	٤٣
١ - ٦ - الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٩	٤٧
١ - ٧ - انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار	٤٨
الجزء الثاني: التقارير القطرية	٦٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في المملكة الاردنية الهاشمية	٦٥
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في دولة الامارات العربية المتحدة	٨٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في دولة البحرين	١٠٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في الجمهورية التونسية	١١٧
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٣٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في جمهورية جيبوتي	١٤٥
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في المملكة العربية السعودية	١٥١
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في جمهورية السودان	١٧٥
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في الجمهورية العربية السورية	١٩٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في جمهورية الصومال الديمقراطية	٢٠٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في الجمهورية العراقية	٢١٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في سلطنة عمان	٢٣٧
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في دولة فلسطين	٢٥٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في دولة قطر	٢٦٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في دولة الكويت	٢٧٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في الجمهورية اللبنانية	٢٨٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	٣٠١
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في جمهورية مصر العربية	٣١٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في المملكة المغربية	٣٤١
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في الجمهورية الاسلامية الموريتانية	٣٥٧
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في الجمهورية العربية اليمنية	٣٦٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٣٨٣





الجزء الاول  
التقرير القومي



## الجزء الاول التقرير القومي\*

### ١٠١ مقدمة:

شهد العام موضوع التقرير مجموعة من التطورات والمستجدات الهامة على المستويين السياسي والاقتصادي كانت ايجابية نسبيا في معظمها وبصفة خاصة ما يتعلق منها في تدعيم الترابط بين الدول العربية، فعلى المستوى السياسي سجل العام انعقاد القمة العربية الاستثنائية في الدار البيضاء حيث تم تشكيل لجنة ثلاثية عليا لايجاد تسوية للأزمة اللبنانية وقرار مشروع فاس للسلام، ودعم قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة عن دورته التاسعة عشرة، كما تمكن القادة العرب في هذا المؤتمر من تنقية الاجواء العربية، وتدعيم المصالحة والوفاق ما بين الدول العربية.

وعلى الصعيد الاقتصادي سجلت اسعار النفط تحسنا واضحا في الاسواق العالمية، مما انعكس ايجابا على اداء اقتصادات الدول العربية النفطية، كما سجل العام مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي وعلى مستوى المجالس والاتحادات العربية استهدفت تشجيع الاستثمار في الوطن العربي واقامة المشروعات المشتركة.

وعلى صعيد العمل العربي المشترك سجل العام جهودا ملحوظة لتنمية التجارة العربية البينية، كما تم استكمال عودة جمهورية مصر العربية الى عضويتها في جامعة الدول العربية ومؤسسات واتحادات العمل العربي المشترك، وبالنسبة للمنظمات العربية المتخصصة تم على ضوء القرارات السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الغاء عدد منها ودمج بعضها .

وعلى مستوى التجمعات العربية الاقليمية، تم خلال العام اقامة مجلس التعاون العربي الذي يضم في عضويته كل من المملكة الاردنية الهاشمية، والجمهورية العراقية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية اليمنية، كما تم ايضا قيام اتحاد المغرب العربي الذي يضم في عضويته كل من الجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، المملكة المغربية، والجمهورية الاسلامية الموريتانية.

وفيما يتعلق بحجم التدفقات الاستثمارية فقد سجل العام زيادة في حجم الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية بنسبة ١١٢٪ مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت جملة الاستثمارات العربية الوافدة التي تم الترخيص بها خلال العام نحو ٢٥٨٥ مليون دولار امريكي مقابل نحو ٢٣٢٤ مليون دولار امريكي في عام ١٩٨٨ وتوزعت هذه الاستثمارات على ثلاث عشرة دولة عربية كان نصيب قطاع الصناعة نحو ٣٢٫٨٪ من اجمالي الاستثمارات، ونصيب كل من القطاع المالي والمصرفي، وقطاع التجارة والمقاولات والخدمات، والقطاع السياحي والعقاري، والقطاع الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري، ٢٨٫٧٪، ١٦٪، ١٤٫٣٪، ٨٫٢٪ على التوالي.

وبالنسبة لانطباعات رجال الاعمال والمستثمرين العرب عن مدى التحسن او التدهور في مناخ الاستثمار في

\* تم ترتيب عرض الوقائع والاحداث السياسية والتدابير والمقررات الاقتصادية وفق تواريخ حدوثها ما لم تقتض اعتبارات عرض الموضوع غير ذلك.

الدول العربية خلال العام تشير النتائج التجميعية للاستبيان الذي تقوم المؤسسة بتوزيعه بنهاية كل عام الى ان مناخ الاستثمار قد تحسن في ست دول عربية وتدهور عما كان عليه خلال العام المنصرم في ست دول عربية اخرى وبقي على ما كان عليه في باقي الدول العربية.

## ٢٠١ الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي:

شهد العام سلسلة متصلة ومتلاحقة من الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي فيما يلي بيان باهم ما استجد منها:

### ١٠٢٠١ اللقاءات العربية على مستوى القمة:

#### ١/١٠٢٠١ القمة العربية:

انعقد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في الدار البيضاء خلال الفترة من ٢٣ - ٢٦/٥/١٩٨٩، وتناولت قراراته مختلف الامور الملحة على الساحة العربية. ففي المسألة اللبنانية تقرر تشكيل لجنة ثلاثية عليا مطلقة الصلاحيات تضم العاهل المغربي الملك الحسن الثاني وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، تقوم بالاتصالات والاجراءات المناسبة مع جميع الاطراف المعنية بالالزمة اللبنانية بهدف حلها وايجاد تسوية لها تعزز الوحدة الوطنية اللبنانية.

وفي المسألة الفلسطينية اقر المؤتمر مشروع فاس للسلام ودعم قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة عن دورته التاسعة عشرة في الجزائر والتي عقدت في العام الماضي.

واستعرض المؤتمر تطورات المفاوضات العراقية - الايرانية واكد دعم الجهود الهادفة الى تطبيق قرار مجلس الامن الدولي (٥٩٨) وحق العراق في حرية الملاحة وحقه التاريخي في منطقة شط العرب، كما رحب بعودة مصر رسميا الى جامعة الدول العربية وبقيام المجالس العربية الجديدة. وادان الهجوم الامريكي على ليبيا واعلن تأييده للسيادة الليبية على خليج سرت، وجدد استنكاره للارهاب بجميع اشكاله ومصادره، وسجل بارتياح تنامي سياسة الوفاق الدولي وعبر عن امله في ان يساعد هذا التطور الايجابي في اشاعة السلام وتحقيق الرفاه والازدهار في مختلف ارجاء العالم.

### ٢/١٠٢٠١ قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

عقدت الدورة العاشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة مسقط خلال الفترة من ١٨ - ٢١/١٢/١٩٨٩. وقد اقر قادة دول المجلس في بيانهم الختامي توصيات وزراء الدفاع لبناء القوة الدفاعية الذاتية وفق التصور المشترك لوثيقة السياسة الدفاعية، واكدوا تأييدهم للجهود الهادفة الى تحقيق تسوية شاملة دائمة وعادلة بين العراق وايران بما يؤدي الى استتباب الامن والسلام في المنطقة، كما اكدوا مساندة دول المجلس لانتفاضة الشعب الفلسطيني وجددوا تأييدهم لعقد مؤتمر دولي لحل المشكلة الفلسطينية يتم في اطار الامم المتحدة وتشارك فيه جميع الاطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك اكدوا تأييد الشرعية اللبنانية ومبادئ اتفاق الطائف لتحقيق وحدة لبنان وسلامة اراضيه.

واصدر قادة دول المجلس "اعلان مسقط" الذي اكد على مبدأ حسن الجوار كقاعدة اساسية وشرعية تلتزم بها دول المجلس في تعاملها الدولي، واعتبار مبدأ التعايش السلمي بين الدول حجر الزاوية في تحقيق السلام والامن

العالميين، وجدد دعم العبل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية، وطالب بدفع الجهود الرامية الى تثبيت السلام بين العراق وايران والاستمرار في دعم المساعي الحثيثة لحل الازمة اللبنانية والتأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والاشادة بسياسة الوفاق الدولي والدعوة الى تطويرها لتحقيق المزيد من الانجازات على الساحة الدولية.

### ٣/١٠٢٠١ مجلس التعاون العربي:

#### القمة التأسيسية:

عقد قادة كل من الجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية مؤتمر قمة بمدينة بغداد بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٩ تم به الاعلان عن قيام "مجلس التعاون العربي" كتجمع اقتصادي عربي يهدف الى تحقيق

اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين دوله الاعضاء في شتى المجالات بما فيها تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة وقيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

وقد تم خلال العام عقد اجتماعين لقادة المجلس، عقد الاول منهما في مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٥ - ١٦/٦/١٩٨٩ تدارس خلاله قادة المجلس نتائج اجتماعات القمة العربية الاستثنائية في الدار البيضاء ورحبوا باستئناف مصر لعضويتها العاملة في جامعة الدول العربية، وأكدوا تأييدهم الكامل للقرار ٥٩٨ باعتباره خطة عملية تضمن للعراق حقوقه وسيادته على اراضيه وتكفل امن الخليج العربي وحرية الملاحة في مياهه الدولية. كما أكدوا على تأييدهم للانتفاضة الفلسطينية ورحبوا بقيام الدولة الفلسطينية، وجددوا تأييدهم للجنة العربية الثلاثية المعنية بلبنان واعربوا عن املمهم في التوصل الى تسوية سلمية تحفظ للبنان سيادته ووحدته.

كذلك وقعوا على اتفاقية المقر وحصانة اعضاء الامانة العامة وعلى اتفاقية حرية تنقل واقامة وعمل مواطني الدول الاعضاء، واتفاقية قضائية، واخرى للتعاون بين وزارات الخارجية الاعضاء والتنسيق بينها في المحافل الدولية والاقليمية واتفاقية بشأن الطيران المدني والنقل البري.

وعقد الاجتماع الثاني في مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة من ٢٥ - ٢٧/٩/١٩٨٩، وتم به اجراء تقييم للوضع العربي والتطورات الاقليمية والدولية بشكل عام، كما اقر الزعماء الاربعة عددا من مشاريع الاتفاقيات والقرارات المرفوعة اليهم من الهيئة الوزارية(١). واقروا ايضا تشكيل لجنة برلمانية تكون مهمتها اقتراح القرارات الخاصة بعلاقات المجالس النيابية لدول المجلس مع البرلمانات الاخرى، كما اقر شعار المجلس وعلمه الجديد.

### ٤/١٠٢٠١ اتحاد المغرب العربي:

عقد قادة كل من المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية والجمهورية

(١) دارت هذه الاتفاقيات حول: الزراعة والصناعة والعمالة والسكان والتعمير والنقل والمواصلات والثقافة والاعلام، المجال الصحي والصناعات الدوائية ومكافحة المخدرات والاحتيايل التجاري، ومجالات العدل والاقواقف.

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والجمهورية الاسلامية الموريتانية مؤتمر قمة في مدينة مراكش بالملكة المغربية خلال الفترة من ١٦ - ١٧/٢/١٩٨٩ اعلنوا في نهايته قيام "اتحاد المغرب العربي" بهدف تحقيق التكامل والتعاون بين بلدان المغرب العربي وقد تم ابرام معاهدة خاصة بذلك تحدد مبادئ الاتحاد واهدافه وتضع هيكله واجهزته، سميت "معاهدة اتحاد المغرب العربي" كما تم التوقيع على "اعلان رسمي" يحدد منطلقات وفلسفة العمل الوحدوي المغاربي وعلى "برنامج عمل للتعاون العربي" على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

### ٥/١٠٢٠١ اصداء قيام التجمعات العربية:

لاقى اعلان قيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي ترحيبا كبيرا في البلاد العربية انعكس في بيانات الترحيب في شتى المناطق الامر الذي وصل صداه في مجلس الجامعة العربية الذي اصدر بيانا في دورته العادية رقم (٩١) المنعقدة بتونس خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠/٣/١٩٨٩، رحب فيه بتأسيسهما واعتبرهما صيغة متقدمة من صيغ التعاون العربي المشترك وابدى امله في ان يتمكن التجمعان الجديان من المساهمة في تحقيق الاهداف القومية المشتركة للامة العربية وتعزيز او اصر العمل العربي المشترك حسب اتفاقيات تأسيسهما التي استندت على ميثاق جامعة الدول العربية.

كما عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دور انعقاده العادي رقم (٤٦) المنعقد بالرباط خلال الفترة من ٢١ - ٢٣/٢/١٩٨٩ عن عميق ترحيبه ومباركته لقيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي اللذين يشكل انبعاثهما استجابة لتطلعات تاريخية وجغرافية وحضارية، وتلبية لمتطلبات التطور والتقدم للامة العربية في مواجهة التحديات الخارجية، واعلن انه اذ يرحب بهذه الخطوات القومية الوجدوية التاريخية فانه يعبر عن ايمانه بان التجمعات الجديدة ستعزز دوره في انجاز مهامه التكاملية واعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن وضع كافة امكانياته وخبراته الطويلة في خدمة هذه التجمعات العربية من اجل تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون بينها وبين باقي اقطار الاسرة العربية خدمة للتكامل الاقتصادي والتنموي القومي الشامل.

### ٢٠٢٠١ التعاون العربي الافريقي:

عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي دورتها العادية العاشرة بمدينة الكويت خلال الفترة من ١٩ - ٢٠/٦/١٩٨٩ بحضور وفود ٢٠ دولة عربية وافريقية و١٢ منظمة وهيئة من الطرفين بصفة مراقب.

وقد اتخذت اللجنة في ختام اعمالها مجموعة من القرارات السياسية، منها ما يتعلق بادانة النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا، وتأييد قيام دولة فلسطين المستقلة وحث دول العالم على الاعتراف بها ومطالبة اسرائيل بالانسحاب الشامل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

وفي مجال التعاون الاقتصادي، وافقت اللجنة بالاجماع على اقتراح دولة الكويت بانشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية افريقية تسهم في دعم التعاون المشترك بين المجموعتين، واوصت بتكليف امانتي الجامعة العربية (١) ، ومنظمة الوحدة الافريقية لتوجيه الدعوة لوزراء المالية من الطرفين العربي والافريقي لدراسة الاقتراح الكويتي (٢)

(١) في ختام دورته العادية (٩٢) في (١٢ - ١٣/٩/١٩٨٩) كلف المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية وزراء المال العرب والافارقة الاعضاء في اللجنة الدائمة العربية الافريقية وضع نظام المؤسسة المالية للاستثمار.

(٢) بحث وزراء المالية من المجموعتين العربية والافريقية مشروع انشاء هذه المؤسسة خلال انعقاد جلسات دورة البنك الدولي (٢٦) - ٢٨/٩/١٩٨٩) في نيويورك.

بانشاء المؤسسة وتحديد اهدافها ونظامها الاساسي وتحديد رأسمالتها وكيفية المساهمة فيه على ان تقدم الامانتان تقريراً عن ذلك الى الدورة القادمة للجنة.

واوصت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي ايضا بان تستمر امانتا الجامعة والمنظمة في اجراء الاتصالات من اجل اتمام اتفاقية « ضمان وتشجيع الاستثمار » التي كلفت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وان تنظم الامانتان اجتماعات للمستثمرين العرب والافارقة بالتعاون مع مؤتمر المستثمرين العرب ومع رئاسة مجموعة رجال الاعمال الافارقة.

وفي مجال الامن الغذائي اوصت اللجنة بضرورة عقد ندوة للامن الغذائي العربي الافريقي في اقرب اجل ممكن بالتعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا واللجنة الاقتصادية الافريقية وبنك التنمية الافريقي.

### ٣٠٢٠١ تنقية الاجواء العربية:

اولى مؤتمر القمة العربي الاستثنائي بالدار البيضاء المنعقد خلال الفترة من ٢٣ - ٢٦/٥/١٩٨٩ موضوع تنقية الاجواء العربية كامل اهتمامه وعنايته وأكد على ان العمل العربي المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة المخاطر والتحديات التي تحدى بالامة العربية. وتمكن القادة العرب في هذا المؤتمر من ازالة الخلافات التي كانت تعكر العلاقات بين بعض الدول العربية مما اسبغ على اشغال المؤتمر جوا من المصالحة والوفاق.

وفي هذا السياق كان توجيه الدعوة الرسمية الى جمهورية مصر العربية للمشاركة في اعمال القمة تتوجها لما تم انجازه خلال العام من استكمال عودة مصر الى جامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لها (١).

وقد شهد عام ١٩٨٩ تواصلا في الجهود المبذولة لتنقية الاجواء العربية، فسجل العام استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية (١/٩/١٩٨٩)، واجتمعت اللجنة العليا السورية الاردنية المشتركة (١٩٨٩/٢/٩) واللجنة العليا اليمنية المشتركة (١٩٨٩/٢/٩)، واللجنة العليا الليبية التونسية المشتركة (١٩٨٩/٤/١٢). واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية في ١٩٨٩/٦/٢٩ وشهدت العلاقات الليبية المصرية تطورا ايجابيا تمثل في فتح الحدود بين البلدين (١٩٨٩/١٠/١٦) وزيارة الرئيس المصري لليبيا في (١٩٨٩/١٠/١٧)، كما تم استئناف الرحلات الجوية بين مصر وسوريا في ١٩٨٩/١٢/١١، وتم بعد ذلك تبادل الزيارات على مستوى عال بين البلدين ثم تلا ذلك اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (١٩٨٩/١٢/٢٧). كما اتفقت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اوائل ديسمبر على العمل الجاد من اجل تحقيق الوحدة بين شطري اليمن.

### ٤٠٢٠١ القضية الفلسطينية:

سجل عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية مجموعة من الاحداث ابرزها ما يلي:

- اشاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي السادس والاربعين في الرباط خلال الفترة من ٢١ - ٢٣/٢/١٩٨٩ بقرارات دعم الانتفاضة والصمود الصادرة عن قمة الانتفاضة بالجزائر عام ١٩٨٨، ودعا الدول العربية الى الاستمرار في تقديم المساعدات العينية ومستلزمات الانتاج الضرورية لمواجهة سياسة التجويع والحصار التي تنتهجها سلطات الاحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني.

(١) انظر ١٢٠٣٠١: اوضاع المنظمات العربية في هذا الجزء من التقرير.



- انعقدت بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٩ قمة ثلاثية مصرية اردنية فلسطينية، اقرت في ختامها خطة من خمس نقاط لحل القضية الفلسطينية، ركزت فيها على ضرورة عقد مؤتمر دولي تكون له الصلاحيات اللازمة في حل الصراع العربي الاسرائيلي وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، على ان تمارس الولايات المتحدة دورها المباشر في اقناع حكومة العدو ببدء الاجراءات التحضيرية للمؤتمر الدولي من خلال اللجنة المقترحة لذلك، على ان تكون قرارات الامم المتحدة هي الاساس الذي تبنى عليه التسوية السلمية في الشرق الاوسط مع مراعاة الحق الوطني المشروع للشعب الفلسطيني، ونصت الخطة ان توقف اسرائيل فورا اجراءاتها التعسفية ضد السكان في الاراضي المحتلة ونادت بوضعها تحت اشراف الامم المتحدة حتى تتم التسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية.

- كلف مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الحادي والتسعين المنعقد بتونس خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠/٢/١٩٨٩ الامانة العامة باعداد تقرير شامل حول ممارسة الكيان الصهيوني لانتهاك حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، وابلغ هذا التقرير الى الامين العام للامم المتحدة ونشره وتوزيعه على اللجان الدولية لحقوق الانسان والهيئات الانسانية الاخرى، وان تقوم المجموعة العربية لدى الامم المتحدة بدعوة الامين العام للامم المتحدة لزيارة الاراضي المحتلة والتدخل العاجل لايقاف اعمال سلطات الاحتلال القمعية التي تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان. وقرر المجلس ايضا دعوة مجلس الامن الدولي الى العمل على تطبيق قراراته الخاصة بمعاملة وحماية المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

- جدد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية دعوته الى الدول العربية في ختام اعمال دورته العادية الثانية والتسعين (١٢ - ١٣/٩/١٩٨٩) بدعم الانتفاضة الفلسطينية ماديا ومعنويا وحض دول العالم على مواصلة الاعتراف بدولة فلسطين التي اعلنتها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي.

## ٥٠٢٠١ الاوضاع اللبنانية:

دخلت الحرب اللبنانية عامها الخامس عشر، وشهد عام ١٩٨٩ اشتباكات عديدة بين ميليشيات الاحزاب وتكرس التقسيم الاداري بين الحكومتين المدنية والعسكرية وانقسمت العاصمة اللبنانية الى شطرين غربي وشرقي. وفي ضوء هذه التطورات سجل العام مجموعة من التطورات، ابرزها ما يلي:

- عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا في ١٢/١/١٩٨٩ على مستوى وزراء الخارجية لبحث الازمة اللبنانية، وتقرر في هذا الاجتماع تشكيل لجنة وزارية سداسية برئاسة دولة الكويت لدراسة كيفية الوصول الى مرحلة من الوفاق الوطني تكون مدخلا لانتخاب رئيس جديد للبلاد واجراء المصالحة الوطنية.

- عقد مجلس وزراء جامعة الدول العربية في تونس بتاريخ (٢٧/٤/١٩٨٩) جلسة طارئة بشأن الازمة اللبنانية اصدر في نهاية اعمالها قرارات من اهمها وقف اطلاق النار اعتبارا من يوم الجمعة ٢٨/٤/١٩٨٩ ورفع الحصار المفروض على جميع المرافق البحرية والجوية والبرية وفتح كافة المعابر لمدة ثلاثة اشهر وتكليف ممثل رئيس اللجنة السداسية وممثل الامين العام لايجاد حل ثابت ونهائي لهذه المسألة بالتعاون مع الاطراف اللبنانية المعنية، وتشكيل فريق من الدول الاعضاء لمراقبة وقف اطلاق النار يعمل تحت علم الجامعة العربية على ان تحدد فترة مهمته بثلاثة شهور، ودعا مجلس الجامعة ايضا مجلس الامن الدولي الى تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه في تنفيذ القرار (٤٢٥) الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية.

- درس مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد بالدار البيضاء خلال الفترة من ٢٣ - ١٩٨٩/٥/٢٦ باهتمام كبير تقرير اللجنة السادسة، والوضع المساوي الذي يعيشه لبنان واشاد بالجهود الخيرة التي بذلتها اللجنة العربية السادسة للاتصال والمساوي الحميدة وقرر المؤتمر تشكيل لجنة ثلاثية سبق ذكرها، حولها الصلاحيات الشاملة والكاملة لتنفيذ القرارات واجراء الاتصالات والاجراءات التي تراها مناسبة مع جميع الاطراف المعنية بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة اعضاء مجلس النواب لمناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية واجراء الانتخابات الخاصة برئاسة الجمهورية.

كما قرر المؤتمر دعم الجهود اللبنانية دوليا في سعيها لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية ودعم وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني.

- اعلنت اللجنة الثلاثية العربية في ١٨/٩/١٩٨٩ خطة من سبع نقاط لانهاء القتال في لبنان والبدء بمسيرة الاصلاح السياسي، وتمكنت اللجنة في اطار سعيها هذا من عقد اجتماع لمجلس النواب اللبناني في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٩ تم به وضع وثيقة الوفاق الوطني، التي تم على اساسها عقد اجتماع للمجلس بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩ وانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية.

### ٦.٢.١ الهدنة العراقية الايرانية:

رحب مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الحادي والتسعين المنعقد بتونس خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠/٣/١٩٨٩ بوقف القتال بين العراق وايران ودعا الى تعزيز الاحكام المتعلقة بالتزامات وقف اطلاق النار باسرع وقت ممكن، كما دعا الى بذل الجهود الحثيثة في المحادثات المباشرة برعاية الامين العام للأمم المتحدة من اجل تحقيق التسوية الشاملة العادلة والدائمة والمشرفة للنزاع، كما عبر عن تقديره للجهود التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة في مساعدة الطرفين للتوصل الى السلام.

كما دعا المجلس بقوة الى اطلاق سراح اسرى الحرب واعادتهم الى اوطانهم بعد ان توقفت الاعمال العدائية منذ سريان وقف اطلاق النار وذلك تطبيقا للفقرة (٣) من القرار (٥٩٨) لسنة ١٩٧٧، واشاد بجهود لجنة الصليب الاحمر الدولية في اطلاق سراح اسرى الحرب ودعا المنظمات والهيئات الدولية والانسانية الى دعم جهود اللجنة ومؤازرتها.

واستعرض مؤتمر القمة العربي الطارئ بالدار البيضاء التطورات التي طرأت على الوضع بين العراق وايران وابدى ارتياحه العميق لتوقف القتال وبدء المفاوضات تحت مظلة الامم المتحدة واعرب عن امله في الاسراع بالانتقال من حالة وقف اطلاق النار الى مرحلة اقامة السلام وترسيخ الامن والاستقرار على اساس تطبيق القرار (٥٩٨) باعتباره خطة سلام تضمن للعراق حقوقه وسيادته على اراضيه ومياهه وتمنع التدخل في شؤونه الداخلية وشدد المؤتمر على ضرورة التصدي للمحاولات الرامية الى عرقلة او تأخير تطبيق القرار على حساب الحقوق الوطنية والقومية العربية، واكد على تضامنه الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب وايد الدعوة الى تكليف الامم المتحدة بتطهير شط العرب وجعله صالحا وأمنا للملاحة.

وفي اختتام قمة دول مجلس التعاون العربي المنعقد بالاسكندرية خلال الفترة من ١٥ - ١٦/٦/١٩٨٩ اكد زعماء المجلس تأييدهم الكامل للقرار (٥٩٨) باعتباره خطة سلام تضمن للعراق حقوقه وسيادته على اراضيه ومياهه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وتضمن امن الخليج العربي وحرية الملاحة في مياهه الدولية وعبر مضيق هرمز،

واكدوا على تضامنهم الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدته وسلامة اراضيه وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب وايدوا الدعوة الى تكليف الامم المتحدة بتطهير شط العرب وجعله صالحا وأمنا للملاحة، وطالب الزعماء الامم المتحدة وسائر المنظمات والهيئات الدولية بالعمل بسرعة على اطلاق سراح اسرى الحرب باعادتهم الى اوطانهم.

### ٣٠١ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي:

سجل العام مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي وعلى مستوى المجالس والاتحادات الاقليمية العربية كان ابرزها ما يلي:

#### ١٠٣٠١ جهود تشجيع الاستثمار:

– نظم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي وصندوق النقد والبنك الدوليين ندوة "سياسات الاستثمار في البلاد العربية" بمدينة الكويت خلال الفترة من ١١ - ١٣/١٢/١٩٨٩. وقد اكدت الندوة على اهمية الاستثمار العربي في الدول العربية لما له من انعكاسات على مجمل اقتصادياتها ولما تتركه انماط الاستثمار من نتائج مؤثرة على الاقتصاد العربي، وناقشت اجراءات تحسين مناخ الاستثمار العربي مما يسهل مهمة المستثمر العربي ويبسطها ويساعد بالتالي على تعبئة المدخرات المحلية واجتذاب رؤوس الاموال العربية الموظفة في الخارج لتشارك في عمليات التنمية الاقتصادية العربية.

– عقدت بمقر المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت خلال الفترة من ١ - ٤/٣/١٩٨٩ ندوة "اعادة تدوير الاصول العربية المستثمرة في الخارج الى المنطقة العربية"، تركزت بحوثها على الابعاد الاجرائية لسياسات جذب الاصول العربية من الخارج (١) والمبررات المحلية لجذب هذه الاصول الى داخل الوطن العربي، ودور المؤسسات المصرفية والمشروعات العربية المشتركة في تشجيع الاستثمار في الوطن العربي.

– عقدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بتنظيم مشترك مع كل من وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي بالملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة من ٢٢ - ٢٣/٥/١٩٨٩ ندوة "تقويم اداء المشروعات الاستثمارية العربية" بهدف استعراض ومناقشة نتائج واستخلاصات الدراسة التي اعدتها المؤسسة حول اداء "٢٤" مشروعا استثماريا قائما في سبع دول عربية مضيئة للاستثمار العربي (٢) لتحليل العوامل القانونية والاقتصادية والمالية والادارية، والتنظيمية والهيكلية، التي تؤثر سلبا او ايجابا على اداء هذه المشروعات. وقد شارك في اعمال الندوة ممثلون من القائمين على شؤون الاستثمار في الدول المعنية بالدراسة ومن ممثلي المشروعات المشمولة بالتقييم ومن ممثلي منظمات العمل العربي المشترك وبعض شركات الاستثمار العربية. واجمع المشاركون على اهمية الدراسة وما توصلت اليه من خلاصات ونتائج، واكدوا على ضرورة تواصل الجهود لهيئة الظروف المناسبة للعملية الاستثمارية في الاقطار العربية مع التاكيد على ما بذل من جهود عربية كبيرة على المستوى القومي والوطني في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم في الدول العربية من خلال تحسين وتمتين الاطر القانونية والمؤسسية لعمالة الاستثمار.

(١) قدرت الاموال العربية الموجودة في الخارج بـ ٦٧٠ مليار دولار من بينها ٢٤٢ مليار دولار للدول البترولية، و ١٣٠ مليار دولار للقطاع الخاص الخليجي، و ٢٠٠ مليار دولار تخص افرادا من دول العجز العربية.

(٢) هذه الدول هي: الاردن، تونس، السودان، سوريا، مصر، المغرب، الجمهورية العربية اليمنية.

- بلغ اجمالي قيمة عقود الضمان التي ابرمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال العام نحو ٢٩ مليون دينار كويتي اي ما يقارب ١٠٠ مليون دولار امريكي، توزعت على (٤٢) عقدا، منها اربعة عقود لضمان استثمارات و(٣٨) عقدا لضمان ائتمان صادرات. وقد تمثلت عقود ضمان الاستثمار الاربعة في عقد لضمان مساهمات مستثمرين من دولة الامارات العربية المتحدة في رأس مال مشروع استثماري في الجمهورية العربية السورية وآخر لضمان مساهمات مستثمرين من دولة الكويت في رأس مال احد المشروعات الاستثمارية في جمهورية مصر العربية، اضافة الى عقدين لضمان قرضين: الاول منهما قرض مقدم من مؤسسة مالية في دولة الامارات العربية المتحدة لتمويل مشروع استثماري في المملكة المغربية، والثاني قرض مقدم من مصرف عربي اجنبي مشترك لتمويل مشروع استثماري في الجمهورية الاسلامية الموريتانية.

اما عقود ضمان ائتمان الصادرات فقد استقادت منها تسع دول عربية مصدرة و(١٥) دولة عربية مستوردة، وقد اظهر التوزيع السلعي للصادرات المضمونة ان المواد الانشائية قد جاءت في المقدمة تلتها الملابس والمنسوجات فالسلع الرأسمالية ثم المواد الطبية ثم المواد الغذائية اضافة الى بعض الصادرات الاخرى.

### ٢٠٣٠١ القطاع المصرفي:

- عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمرا مصرفيا في مدريد باسبانيا (١٤ - ١٦/٣/١٩٨٩) تناول فيه موضوع "اوربا الموحدة عام ١٩٩٢ وما بعدها: تحديات العمل المصرفي العربي في التسعينات" بحضور نحو ١٤٠ مصرفيا يمثلون مصارف تجارية ومتخصصة ومركزية عربية ومشتركة واسلامية واجنبية، ودارت اعمال المؤتمر حول ثلاثة محاور رئيسية هي: العمل المصرفي العربي في اوربا بعد عام ١٩٩٢، والاضاع المصرفية العربية في الوقت الراهن، والاستراتيجية المصرفية العربية للمستقبل، ومدى قدرتها على الاستيعاب والتجاوب مع التحديات التي سيفرضها قيام السوق الاوروبية الموحدة عام ١٩٩٢.

دعا المؤتمر المصارف العربية الى التركيز على خدمة التدفقات التجارية العربية الدولية والتدفقات الاستثمارية من الخارج، والتكيف مع الحقائق الاقتصادية المستجدة في التسعينات وان تبرز وتستكشف المجالات المتوفرة للاستثمار في العالم العربي لتمكين من اعادة تدوير هذه الاموال باتجاه العالم العربي خلال التسعينات.

- ونظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع كل من اتحاد البنوك المصرفية، والبنك المركزي المصري بالقاهرة في خلال الفترة من ٦ - ٨/٦/١٩٨٩ ندوة بعنوان "دور المصارف العربية في الخارج" قدمت بها بحوث ودراسات عديدة دارت حول اهمية تعديل الهياكل المالية والنقدية للمصارف العربية العاملة في السوق الاوروبية المشتركة(١) لمواجهة التحدي المتمثل في تحديد رؤوس اموال البنوك الاجنبية التي لها فروع في اوربا بحلول عام ١٩٩٢.

وطالبت الندوة بتحديد نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من ودائع البنوك العربية في الخارج لايداعها في المصارف العربية في الداخل، كما طالبت مجلس محافظي البنوك المركزية وصناديق التنمية العربية بادراج البنوك العربية في الخارج ضمن البنوك المؤهلة للايداع فيها واستخدام هذه البنوك في عمليات تسوية المدفوعات الدولية مع الدول العربية.

---

(١) بلغ عدد المصارف العربية العاملة في خارج الوطن العربي ٣٢٧ مصرفا، يتواجد منها ٢١٠ مصرفا عربيا في دول السوق الاوروبية اي ما نسبته ٦٠٪ من عدد هذه المصارف.

- في اختتام اعمال الدورة الرابعة عشرة لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية المنعقد بتونس في ١٨/٩/١٩٨٩ قرر المجلس الغاء القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ حول تعليق عضوية مصر في المجلس، وحث المصارف العربية على اعادة النظر في هيكلية وجودها في السوق الاوروبية بهدف تقوية مركزها التنافسي والنهوض بمستوى التحدي الناتج عن قرار تصنيف كفاية رأس مال المصارف والتكيف مع مستجداته. كما كلف الاتحاد باجراء دراسة مستفيضة في هذا الشأن حول اثر قرار تصنيف ملاءة رأس مال المصارف على الدول العربية، واوصى الامانة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية وصندوق النقد العربي بضرورة متابعة التطورات السريعة الجارية على الساحة الاوروبية ودراستها والتأهب لنتائجها.

- بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٩ نظم اتحاد المصارف العربية بمشاركة ١٢٥ مصرفا عربيا واجنبيا في مدينة المنامة عاصمة البحرين، "مؤتمر التعاون المصرفي العربي الدولي" وقد ناقش المؤتمر خمسة اوراق عمل دارت حول التعاون المصرفي العربي الدولي من وجهة النظر العربية والاوروبية او الدولية وكفاية رؤوس أموال البنوك التجارية العربية والمديونية الخارجية العربية والتطورات المصرفية في الفترة من ٨٥ - ١٩٨٨.

- عقد المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية اجتماعا بمقر صندوق النقد العربي في ابوظبي، بحث فيه اولويات خطة العمل داخل المجلس خلال السنوات الخمس (٨٩ - ١٩٩٣) في اطار ورقة عمل اعدتها صندوق النقد العربي. ودعا المصارف الى اقامة سوق اقليمية لتداول الاسهم في البحرين وقيام المصارف بدور الوسيط في هذه السوق وتطوير الاوراق المالية بنظام المشاركة في الربح والخسارة وانشاء وكالة لتقييم الاوراق المالية الحكومية والخاصة.

### ٣.٣.١ الاسواق المالية:

- نظمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية والتجارة والنقل وغرفة التجارة والزراعة والصناعة في الجمهورية الاسلامية الموريتانية خلال الفترة من ١١ - ١٦/٣/١٩٨٩ حلقة دراسية حول "الاسواق المالية" وهي الحلقة العاشرة من سلسلة الحلقات التي تنظمها المؤسسة في اطار برنامج العون الفني الذي تقدمه للدول الاعضاء بهدف رفع كفاءة الكوادر العاملة في الاجهزة المشرفة على الاستثمار في الاقطار العربية المضيفة لرأس المال.

- عقد اتحاد البورصات العربية (١) اجتماعا في القاهرة (٣ - ٥/٧/١٩٨٩) اتفق فيه الحاضرون على ضرورة تطوير اسواق المال العربية لتواكب المتغيرات الدولية الجديدة، مثل الاتجاه الى اوروبا الموحدة وتلاشي الحدود بين اسواق المال الدولية، وعلى ضرورة مواكبة ثورة المعلومات الالكترونية لربط الاسواق المالية العربية بالحاسب الآلي، كما تم اثناء الاجتماع الموافقة على انضمام مؤسسة الخليج للاستثمار كعضو مراقب (منتسب) وتمت دعوة سوق البحرين للاوراق المالية وسوق مسقط المالي للانضمام الى عضوية الاتحاد.

يقوم صندوق النقد العربي بالعمل على تنفيذ برنامج لانشاء وتطوير سوق الاوراق المالية العربية خلال ثلاث مراحل وذلك بالعمل على انشاء اسواق مالية في كل دولة عربية على حدة وخلق علاقات وتنسيق بين الاسواق المالية الموجودة وتلك التي ستوجد في المستقبل ووضع قانون نمونجي للاسواق للاسترشاد به في اصدار قوانين قطرية لكل سوق مالية عربية بحيث يصل الامر في النهاية الى انشاء سوق مالية عربية موحدة وتوفير قاعدة

(١) يضم الاتحاد حاليا: مصر، الكويت، الاردن، تونس، المغرب، السودان.

معلومات عن الاسواق المالية العربية القائمة والتي قد تنشأ مستقبلاً لتابعة التطورات فيها وتحقيق تبادل الخبرة العربية في هذا المجال.

كما يقوم الصندوق أيضاً بتنفيذ برنامج لتطوير الاسواق المالية العربية يتضمن القيام بدراسات عن الاسواق المالية العربية في ١٢ بلداً عربياً لديها اسواق مالية او تعمل لاقامتها بهدف العمل على ربط هذه الاسواق بحيث يمكن للاوراق المالية سواء كانت اسهما او سندات ان تسجل في دولة عربية اخرى، ويهدف البرنامج ايضا الى قيام سوق ميدانية للاوراق المالية وتنشيط المعروض منها وزيادة انشاء وتشجيع الشركات المساهمة على نشر ملكية اسهمها بين اكبر عدد من المستثمرين والتوسع في تداولها بأسعار مناسبة.

#### ٤.٣.١ اوضاع الطاقة العربية:

- شهد العام عقد الدورة العادية رقم (٨٥) للمؤتمر الوزاري للدول المصدرة للبترول (اوبك) خلال الفترة من ٥ - ١٨/٦/١٩٨٩ حيث وقع وزراء النفط الاعضاء على اتفاق جديد يقضي برفع سقف الانتاج الاجمالي من ١٨٥ الى ١٩٥ مليون برميل يومياً للنصف الثاني من العام الحالي، كما اتفقوا ايضا على ابقاء على السعر الاساسي للبرميل عند مستوى ١٨ دولاراً، وقد بدأ تنفيذ هذا النظام لتوزيع حصص الانتاج في ١/٧/١٩٨٩. وبتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٩ اختتمت اعمال الدورة العادية رقم (٨٦) للاوبك بالاتفاق على رفع سقف الانتاج مرة اخرى من ١٩٥ الى ٢٢ مليون برميل يومياً مع اعادة توزيع الحصص وفق نسب مئوية جديدة، وعلى ابقاء الحد الأدنى للسعر الرسمي للبرميل عند ١٨ دولاراً، على ان يسري هذا الاتفاق على السنة شهور الاولى من عام ١٩٩٠.

وفيما يلي جدولاً بتطور توزيع حصص الانتاج من النفط العربي خلال العام مقارناً بما وصل للاتفاق اليه في الاجتماع (٨٤) الذي عقده المؤتمر الوزاري لدول الاوبك في اواخر عام ١٩٨٨.

(مليون برميل يومياً)

الدولة	توزيع حصص الانتاج لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩	توزيع حصص الانتاج حسب الاجتماع رقم ٨٦ في ٢٨/١١/١٩٨٩ وحتى يونيو ١٩٩٠
	الاجتماع رقم ٨٤	الاجتماع رقم ٨٥
الامارات العربية المتحدة	٨٨/١١/٢٨	١٠٠٤١
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٠٠٠٦٩٥	٠٠٠٧٣٣
المملكة العربية السعودية	٤٥٢٤	٤٧٦٩
الجمهورية العراقية	٢٦٤٠	٢٧٨٣
دولة قطر	٠٣١٢	٠٣٢٩
دولة الكويت	١٠٣٧	١٠٩٣
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	١٠٣٧	١٠٩٣
مجموع انتاج الدول العربية الاعضاء في الاوبك	١١٢٣٣	١١٨٤١
	١٣٥٤٦	١٣٥٤٦
	٧/٦١٪	

- وعلى الصعيد العربي عقدت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ندوة "صناعة التكرير العربية في التسعينات" تم فيها مناقشة موضوعات هامة في مجال تكرير النفوط الثقيلة و انتاج المركبات ذات الرقم الاوكتيني العالي لاستخدامها في انتاج الغازولين الخالي من الرصاص، وتعظيم الانتاج من المقطرات الوسيطة.
- عقد في ١٣/٥/١٩٨٩ الاجتماع العادي الثاني والاربعين للمجلس الوزاري لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) بمقر المنظمة بدولة الكويت وتمت فيه عودة مصر الى عضويتها بالمنظمة والشركات المنبثقة عنها.
- عقد بالقاهرة المؤتمر الدولي الثاني للطاقة الشمسية والمتجددة بتنظيم من الهيئة العربية للتصنيع والجمعية اليابانية للطاقة الشمسية والمركز الدولي للفيزياء النظرية، وشارك في المؤتمر وفود من الدول العربية الخليجية منها السعودية والعراق والامارات والبحرين وقطر، وتضمنت موضوعات المؤتمر تقييم مصادر الطاقة المتجددة وتطوير استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في البناء واستخدام طاقة الرياح في رفع المياه الجوفية والضخ وتوليد الكهرباء وتحلية المياه واستخدام المخلفات في توليد الطاقة.
- شهد عام ١٩٨٩ اهتماما عربيا ملحوظا بالتعاون في مجال الطاقة الكهربائية بهدف توزيع الحمل الكهربائي بينها في حالة حدوث عطل ما.. وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي باجراء دراسة لمشروع ربط دول المجلس كهربائيا، وفي شهر يناير من العام بدأت لجنة من وزارات الكهرباء في كل من مصر والاردن والعراق وبعض دول الخليج بدراسة اقامة وربط شبكات الكهرباء في هذه الدول بشبكة موحدة.

#### ٥٠٣٠١ التجارة العربية البيئية:

سجل العام العديد من التطورات، فيما يلي اهمها:

- عقدت لجنة المفاوضات التجارية(١) خلال الفترة من ٤ - ١٩٨٩/١/٥ اجتماعا بحضور وفود الدول العربية الاعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، واوصت بضرورة التأكيد على الدول العربية الاعضاء في الاتفاقية التي لم تعلن بعد عن تطبيق الفقرتين (١) و (٢) من المادة السادسة(٢) الاسراع باتخاذ الاجراءات التنفيذية لوضعها موضع التنفيذ. كما اوصت اللجنة على التأكيد على الدول العربية الاطراف في الاتفاقية والتي لم تطبق بعد شهادة المنشأ العربية الاسراع بذلك.
- نظمت غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة اصحاب الاعمال في الدول العربية في ٣١/١/١٩٨٩ بمدينة المنامة ندوة "دور منظمات اصحاب الاعمال في ترويج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية العربية البيئية". وقد اكدت الندوة على ضرورة تحسين اساليب التسويق وترشيد التجارة العربية البيئية.
- اكد(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي رقم (٤٦) المنعقد بالرباط خلال

(١) تضم اللجنة: الاردن، الامارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا.

اما الدول غير الاعضاء في اللجنة فهي: الصومال، لبنان، اليمن العربية، اليمن الديمقراطية.

(٢) تتعلق الفقرتين ١ و ٢ من المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على استيراد السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الاولي او بعد احدث تغيير عليها لجعلها صالحة للاستهلاك وللمواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الاولي او في شكلها المناسب لها في عملية التصنيع.

(٣) القرار رقم ١٠٧٢/دع/٤٦ ج١/٢٣/٢/١٩٨٩.

الفترة من ٢١ - ١٩٨٩/٢/٢٣ على اهمية الالتزام باحكام اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" ودعا الدول العربية الى اتخاذ الاجراءات التنفيذية الضرورية لذلك، كما دعا اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ الاتفاقية للاجتماع قبل الدورة القادمة للمجلس لاستكمال الجوانب الاجرائية للاتفاقية وبحث الموقات التي تواجه عبور وتبادل المنتجات بين الدول العربية.

كذلك اطلع المجلس على تقرير وتوصيات لجنة المفاوضات التجارية وقرر(١) الموافقة على الاعفاء الكامل من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل على الاستيراد للسلع الواردة في القائمة الاولى(٢) تنفيذا لما ورد في المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وكلف المجلس لجنة المفاوضات التجارية بالاستمرار في جهودها للوصول الى التحرير الكامل لسلع القائمة الثانية(٣).

كما دعا الدول الاعضاء في الاتفاقية التي لم تتقدم بعد بقوائمها السلعية ان تبادر الى ذلك حتى تتمكن من الاستفادة من الاعفاءات والامتيازات الممنوحة في اطار لجنة المفاوضات التجارية، ودعا كذلك الدول العربية التي لم تودع بعد وثائق تصديقها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ان تبادر الى ذلك.

- اجتمعت في ١٩٨٩/٣/٧ "اللجنة الفنية"(٤) التي تضم عددا من المؤسسات المساهمة في "برنامج تمويل التجارة العربية البينية"(٥). واستهدف الاجتماع اغناء مشروع القواعد الاجرائية للبرنامج بما يكفل تحسينها وتطويرها في ضوء التجارب العملية للمؤسسات والبنوك المشاركة.

- تم في العاصمة النمساوية "فيينا" بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٠ افتتاح الغرفة التجارية العربية - النمساوية كأول حدث عربي اقتصادي يعزز التجارة العربية النمساوية، بعد ان وافقت حكومة النمسا (١٩٨٩/٢/١٧) رسميا على تأسيس الغرفة عقب مشاورات ومباحثات مكثفة استغرقت ١٨ شهرا بين مجلس السفراء العرب المعتمدين في فيينا والدوائر النمساوية المختصة.

- عقد مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية دورته رقم ٦٩ خلال الفترة من ٤ - ١٩٨٩/٦/٥ بمدينة الكويت بحضور مندوبي اتحادات وغرف التجارة والصناعة والزراعة في ١٦ دولة عربية(٦) كما حضره ممثلون عن اتحاد الغرف الخليجية واتحاد الغرف الاقتصادية للمغرب العربي الكبير والامانة العامة لاتحاد الغرف العربية.

واتخذ المجلس عددا من القرارات والتوصيات كان منها التأكيد على العملية موضوع التجارة العربية البينية(٧)،

(١) القرار رقم ١٠٧٥/دع ٤٦ ج ١ / ١٩٨٩/٢/٢٣.

(٢) هي قائمة السلع التي حررت كاملا من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل بين كافة الدول العربية الاعضاء في لجنة المفاوضات التجارية، وتتضمن ١٦ سلعة صناعية.

(٣) وهي قائمة السلع المطلوب تحريرها من الضرائب سالفة الذكر وتتضمن ٣٦ سلعة صناعية.

(٤) تضم اللجنة الفنية ممثلين عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واتحاد المصارف العربية الفرنسية (يوباف)، والبنك الاسلامي للتنمية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والبنك العربي المحدود، والمؤسسة العربية المصرفية.

(٥) وهو برنامج اعده صندوق النقد العربي سبق ذكره في تقرير ١٩٨٨ لاعتماد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل التجارة العربية البينية، وحجز من موارده مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتمويل البرنامج وساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ١٠٠ مليون دولار والمؤسسة العربية المصرفية بـ ٢٥ مليون، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بـ ١٢٥٠ مليون دولار، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بمبلغ مائة الف دولار مساهمة منه في التمويل.

(٦) هذه الدول هي: الاردن، الامارات، البحرين، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، الجمهورية العربية المينية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(٧) كان موضوع التجارة العربية البينية موضوعا رئيسيا للدورة (٣١) لمؤتمر الغرف العربية الذي عقد بدولة الامارات العربية المتحدة في الفترة من ٤ - ١٩٨٩/١١/٧.



كما اطلع على تقرير الامانة العامة عن التطورات الاقتصادية العربية في المرحلة الراهنة وعلى تقرير اللجنة الفنية بشأن التصور المستقبلي لعمل الاتحاد وقرر تشكيل لجنة دستورية لدراسة المقترحات التي قد تتقدم بها الغرف العربية لتعديل النظام الاساسي للاتحاد، كما وافق على انشاء مركز معلومات لدى الامانة العامة للاتحاد.

- استعرض مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في دورته الحادية والثلاثين المنعقدة في ابوظبي بالامارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٤ - ١١/٧/١٩٨٩ التطورات الحاصلة في مجال التعاون الاقتصادي العربي وبحث التجارة العربية البينية وميكانيكيات تطويرها في ضوء التجمعات الاقليمية العربية والحاجات المتطورة للقطاعات الاقتصادية.

- بدأت في القاهرة بتاريخ ٧/٨/١٩٨٩ الاجراءات التنفيذية لتأسيس "الشركة العربية لتسويق المنتجات الصناعية العربية" بعد ان انتهت كل من الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد الغرف الخليجية والاتحاد العام للغرف العربية والشركة العربية للاستثمار من وضع دراسة الجدوى الاقتصادية اللازمة لها، ويخطط ان تصبح هذه الشركة نواة لانشاء هيئة عربية متخصصة تتولى تسويق المنتجات العربية للقطاعات العام والخاص مما يسهم في دعم الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال العربية ورفع التبادل التجاري بينها والتصدي لسياسات الاغراق التي تتبعها الدول الصناعية للسيطرة على الاسواق العربية. ويتوقع ان يبلغ رأسمال هذه الشركة ٥٠٠ مليون دولار وان يكون لها فروع في جميع البلاد العربية.

- بدعوة من المنظمة العربية للعلوم الادارية عقد "اجتماع المسؤولين حول تنمية الصادرات" في مدينة عمان خلال الفترة من ١٧ - ٢٠/١٢/١٩٨٩ شارك فيه عدد من العناصر القيادية في الوزارات والمؤسسات العربية المعنية بتشجيع الصادرات، وذلك بهدف التعرف على واقع التجارة الخارجية العربية للتوصل الى خلفية مشتركة تساعد على فهم المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه زيادة الصادرات، والتعرف على الفرص والاسواق الدولية المتاحة للصادرات العربية، بالاضافة الى بحث تنسيق السياسات العربية الرامية الى زيادة الصادرات.

### ٦٠٣٠١ الزراعة والامن الغذائي العربي:

شهد عام ١٩٨٩ مجموعة من الاحداث الهامة فيما يتعلق بالزراعة والامن الغذائي العربي فيما يلي ابرزها:

- عقد "فريق عمل الامن الغذائي العربي" اجتماعه الثامن في دمشق بتاريخ ١٥/١/١٩٨٩، وحضرته الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية وممثلين عن المؤسسات الاعضاء في الفريق (١)، واوصى الفريق بمواصلة الجهود لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واكد على ضرورة التزام الدول العربية بتقديم ما لديها من دراسات واقتراحات وبيانات تتعلق بالتطورات القطرية لموضوع الامن الغذائي في موعد اقصاه شهر ايار/مايو من كل عام، كما تقرر ان يعقد فريق العمل اجتماعه السنوي في منتصف شهر تموز/يوليو من كل سنة لدراسة التقرير الاولي الذي تعده الامانة العامة للفريق تمهيدا لقراره في صيغته النهائية قبل تقديمه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التي تعقد عادة في شهر ايلول/سبتمبر من كل عام.

(١) هذه المؤسسات هي: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، الشركة العربية للاستثمار، الشركة العربية لمصائد الاسماك، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الامانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة.

- عقد مجلس وزراء الزراعة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دمشق اجتماعات دورته رقم (١٨) بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨ بمشاركة ممثلي الدول العربية والصناديق ومؤسسات التمويل ومراكز البحوث الزراعية. واتخذ المجلس جملة من القرارات والتوصيات المتعلقة بالاسراع في تنفيذ مشروعات الامن الغذائي العربي وتحقيق برامج مكافحة التصحر والعمل على زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة زحف الجراد الصحراوي، وقرر في الوقت نفسه اعادة عضوية مصر الى المنظمة بعد مرور ١٠ سنوات على تعليقها كما شكل لجنة وزارية سداسية لمتابعة تعزيز العمل العربي المشترك في المجال الزراعي(١)، ودعا الدول العربية الى بذل المزيد من الجهد في تنفيذ مشروعات الامن الغذائي ومتابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفريق عمل الامن الغذائي، كما قرر تكليف المنظمة باختيار مجموعة من المشروعات الزراعية لدراسة جدواها الاقتصادية والفنية وتحديد مواقع تنفيذها في الاقطار العربية .

- انعقد في تونس "المؤتمر العربي الثاني لتطوير صناعة اللحوم والدواجن" خلال الفترة من ٧ - ١٠/٢/١٩٨٩ بحضور ممثلين عن وزارات الزراعة والثروة الحيوانية في الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والاتحاد العربي للطباء البيطريين، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية وعدد من ممثلي صناديق التمويل العربية. وقد ركز المؤتمر على قطاعات الانتاج لتقييم ما يملكه الوطن العربي من ثروات حيوانية بانواعها وسلالاتها المختلفة، واوصى بانشاء مصرف عربي لانتاج البذور العلفية المحلية ودعا الدول العربية الى انشاء تجمعات مهنية لمنتجات الدواجن كما دعا الى تجميع كافة الدراسات والابحاث المتعلقة بتنمية الثروة الحيوانية وحصر الخبراء والباحثين في هذا المجال، واقامة المجمعات الزراعية الصناعية لانتاج اللحوم، والعمل للوصول الى استغلال امثل للثروة السمكية المتاحة في المياه العربية وتطوير تقنيات صيد وتسويق الاسماك ومشتقاتها في الوطن العربي.

- اطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي رقم (٤٦) بالرباط خلال الفترة من ٢١ - ٢٣/٢/١٩٨٩ على مذكرة الامانة العامة حول موضوع الامن الغذائي العربي وعلى محضر الاجتماع الثامن لفريق عمل الامن الغذائي العربي واستمع الى الايضاحات التي قدمتها الامانة الفنية للفريق وقرر(٢) دعوة الدول العربية التي لم تواف الامانة العامة بالبيانات المطلوبة، للاسراع بتقديمها حتى يتسنى اعداد التقرير الدوري حول تطور اوضاع الامن الغذائي العربي وعرضه على المجلس في دورته القادمة رقم (٤٧).

- بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للغذاء، اصدرت جامعة الدول العربية بيانا بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٩ اعلنت فيه ان حجم الواردات الغذائية في الوطن العربي ما زال في تضخم، ومستوى الاكتفاء الذاتي ما زال في تقهقر، وأشارت الى ان قيمة الواردات العربية من الغذاء تقدر باكثر من ٢٢ مليار دولار سنويا .

- عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي اعمال دورته العادية رقم (٤٧) في تونس بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٩ واطلع على مذكرة الامانة العامة وعلى محضر الاجتماع التاسع لفريق عمل الامن الغذائي العربي(٣) وعلى تقرير الفريق حول تطورات اوضاع الامن الغذائي العربي. وقرر شكر الفريق على جهوده واكد

---

(١) تضم اللجنة وزراء زراعة كل من سوريا والبحرين والامارات والسودان والجزائر ومدير عام المنظمة لدراسة جانب من المشروعات التي تقدمها المنظمة ووضع التصورات اللازمة لانطلاق العمل بها .

(٢) القرار ١٠٧٢/دع ج. ١/٢٣/٢١٩٨٩ .

(٣) عقد بالخرطوم في ٢٥ - ٢٦/٧/١٩٨٩ .

على قراراته السابقة حول أهمية الامن الغذائي العربي وشمولية ابعاده التنموية، كما اكد على أهمية تنشيط وحدة الترويج الخاصة بمشروعات الامن الغذائي العربي ودعا هذه الوحدة الى تقديم تقرير سنوي عن نشاطها ومنجزاتها الى المجلس. ودعا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي وبعض المنظمات ذات العلاقة الى دعم وحدة الترويج ومساعدتها في انجاز المهام الموكولة اليها.

- بالنسبة للموارد المائية في الوطن العربي، عقدت لجنة الامن المائي العربي اجتماعا لها في دمشق خلال الفترة من ١٤ - ١٦/١/١٩٨٩ بمشاركة ممثلين عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة لاستعراض ما استجد من أنشطة في مجال تطوير الموارد المائية لتحقيق الامن الغذائي، كما عقد مركز البحوث والدراسات المائية والمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا والجمعية العلمية الملكية الاردنية مؤتمرا في مدينة عمان/الاردن خلال الفترة من ٢ - ٤/٤/١٩٨٩ يهدف الى التعرف على الوضع المائي العربي وكيفية ادارة موارده وايجاد حلول للعبقات التي تواجه كل دولة عربية في عمليات استغلال وادارة مواردها، كما هدف الى استقصاء آفاق التعاون لاستغلال الموارد المشتركة. كذلك عقدت حلقة عمل بمقر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة بدمشق خلال الفترة من ١٢ - ١٨/١٠/١٩٨٩ حول استراتيجية تطوير الموارد المائية تحت ظروف الجفاف في الوطن العربي، اقامها المركز بالتعاون مع مكتب اليونسكو الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية (روستاس) وشارك فيها عدد من الخبراء والفنيين من سبعة اقطار عربية هي: سوريا والمغرب والسودان والاردن وفلسطين ومصر والجمهورية العربية اليمنية بالاضافة الى خبراء المركز العربي والمعهد الفرنسي للبحوث الجيولوجية والمعدنية.

- افتتحت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي اول مكتب لها خارج دولة المقر (السودان) في دبي بالامارات العربية المتحدة لكي يشرف على أنشطة الهيئة في الدول العربية الخليجية ويتعرف على الفرص الاستثمارية فيها، ويعمل على استقطاب رؤوس الاموال العربية للعمل في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي.

- في ختام اجتماعات الدورة رقم (١٨) للمجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في عمان بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٩ قرر المجلس اعادة التعامل مع نقابة المهن الزراعية في مصر اعتبارا من عام ١٩٨٩ بما في ذلك العضوية الكاملة للنقابة في تشكيلات الاتحاد، واوصى بالبحث عن موارد جديدة لصندوق دعم المهندس الزراعي العربي في فلسطين المحتلة، وتقرر عقد المؤتمر الفني الدوري التاسع للاتحاد بالاسكندرية في مصر ثم في الرباط بالمغرب، كما اوصى المجلس بضرورة عقد اجتماع عربي على مستوى القمة لمناقشة موضوعات الامن الغذائي العربي.

#### ٧٠٣٠١ التعاون الصناعي العربي:

- عقد "المؤتمر الهندسي العربي الثامن عشر" في الكويت بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٩ تحت شعار تطوير واقع الامكانات العربية الهندسية لتحقيق الاعتماد على الذات في المجالات الهندسية.

- عقد المؤتمر الفني الثالث للاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية في بغداد بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٩ لمناقشة عدة ابحاث حول تطور الوحدات الانتاجية للاسمدة الكيماوية وتجارب الشركات العربية والدولية في هذا المجال. وقد اشترك في المؤتمر ممثلون عن السعودية والعراق والاردن والامارات والبحرين وتونس والجزائر وقطر والكويت

ومصر اضافة الى خبراء من الدانمرك وبريطانيا وامريكا ويوغسلافيا والهند.

- عقد الاتحاد العربي للحديد والصلب دورته رقم (١٩) في دمشق بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٨ وحضر الاجتماع المديرون العاملون للمؤسسات الصناعية النوعية والمستشارون في الشركات العاملة في قطاع الحديد والصلب.
- عقدت المنظمة العربية للتنمية الصناعية في تونس خلال الفترة من ٢٠ - ١٩٨٩/١٠/٢٤ "مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية" وقد اقر المؤتمر ضرورة مواصلة التنسيق العربي المشترك لتحقيق التكامل الصناعي من خلال المنظمة العربية للتنمية الصناعية باعتبارها جهازا اساسيا تقوم الدول العربية بالتفاوض من خلاله، ودعا الى توفير مستلزمات نجاح المشروعات العربية المشتركة من خلال تمويلها وتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية للسلع المصنعة.

ودعا الى استمرار المنظمة في تحديث الدراسات القطاعية واستكمال اعداد ملفات المشروعات الخاصة بالفرص الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية، كما ناشد الدول الصناعية المتقدمة التخلي عن سياساتها المقيدة للتجارة التي تؤدي الى الاضرار بمصالح الدول العربية كدول نامية، كما ناقش العديد من الفرص الاستثمارية الصناعية في مجالات الحديد والصلب والبتروكيماويات والسلع الرأسمالية والغزل والنسيج والامن الغذائي والتجهيزات الكهربائية. كما ناقش وسائل تمويل المشروعات الصناعية العربية وتسهيل التعاون التجاري العربي ووسائل التسويق والترويج للمشروعات الصناعية العربية.

- في نطاق دورته رقم (٤٢) عقد المكتب التنفيذي لاتحاد الصيادلة العرب بتاريخ ١٩٨٩/٩/١١ اجتماعاته في دمشق لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالشؤون المهنية والعلمية وتطوير الصناعات الدوائية في اقطار الوطن العربي.
- درست المنظمة العربية للتنمية الصناعية انشاء مشروع صناعي عربي مشترك قدرت تكاليفه بـ ٤٠٠ مليون دولار يكون مقره في جمهورية مصر العربية لانتاج مليون شاشة تلفزيونية سنويا تستخدم في انتاج اجهزة التلفزيون في الدول العربية، يساهم في المشروع عدد من الهيئات والمنظمات التمويلية والمصرفية والمستثمرون العرب.

- اعلنت الشركة العربية للاستثمارات الصناعية عن تأسيس شركة جديدة لانتاج المفاتيح الكهربائية ذات الفولتية المتوسطة والمنخفضة لتلبية احتياجات الشبكات الكهربائية في العراق والقطار العربية.

### ٨٠٢٠١ المقاولات العربية:

- عقد اتحاد المقاولين العرب اجتماعه رقم (٢١) في بغداد خلال الفترة من ٢٢ - ١٩٨٩/٢/٢٣ لمناقشة تنمية قطاع المقاولات واللوائح الداخلية، وموضوع انشاء "الغرفة العربية للتحكيم (١) في مقاولات التشييد" وانشاء مركز التحكيم العربي للمقاولات والاشغال العمومية.
- نظم اتحاد المقاولين العرب "ندوة بغداد" خلال الفترة من ٢٥ - ١٩٨٩/٢/٢٦ حول واقع التعاون العربي في مجال المقاولات والقوانين والتشريعات المتعلقة بها، اشترك فيها ممثلون عن مختلف الهيئات والاتحادات والغرف

---

(١) صادق المكتب التنفيذي للاتحاد على مشروع انشاء غرفة التحكيم بين المقاولين العرب في اجتماعه بالدار البيضاء (عام ١٩٨٨) الذي ينص على ان تتكون الهيئة العامة للغرفة من (١١) عضوا من بينهم خمسة يسميهم الاتحاد من بين الهيئات الممثلة للمقاولين في البلدان العربية بالتناوب واعضاء مرشحين من الاتحاد والامانة العامة الفنية بادرارة الاسكان بالجامعة العربية وامانة التنسيق لصناديق التنمية العربية واتحاد المهندسين العرب، وينص المشروع على ان تختص الغرفة بالنظر في تسوية المنازعات المتعلقة بالمقاولات والانشاءات في الدول العربية، وتتكون الغرفة من الهيئة العامة واللجنة التنفيذية والسكرتارية والمحكمين وهيئات التحكيم.

الصناعية والتجارية في البلاد العربية. وكان على رأس توصيات الندوة دعوة الدول العربية لتأمين حرية انتقال رأس المال العربي وضمان استعادته مع الأرباح وتسهيل إجراءات الانتقال والإقامة وتحويل الأجور بين الدول العربية، وأوصى المقاولون بأن تتخذ السلطات المسؤولة في الدول العربية إجراءات من شأنها أن تمنح المقاول العربي حوافز تشجيعية من بينها النظر في الإعفاءات الضريبية والرسوم وأبرام الاتفاقيات المناسبة بين الدول لتحقيق هذا الغرض، كما حثت الندوة على تشكيل تجمعات تمويلية عربية من المستثمرين والمقاولين والبنوك العربية بدعم من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

كما أوصت الندوة بالسماح للمقاول العربي بفتح مكاتب له بالدول العربية قبل حصوله على عقود تنفيذ المشروعات، ودعت منتجي المواد الانشائية في الدول العربية للتعريف بمنتجاتهم وتطوير صناعاتهم لتتطابق مع المواصفات الفنية المطلوبة والتوسع في استخدام اليد العاملة العربية، كما دعت صناديق التمويل العربية الى الاعتماد على المقاول العربي في تنفيذ المشروعات الممولة من قبلها في الاقطار العربية الى جانب اعطاء المقاول العربي ميزة تفضيلية في المشروعات الممولة في البلدان غير العربية.

وقد اتفق المقاولون العرب على ضرورة تطوير شركات المقاولات العربية حتى تتمكن من مواجهة الشركات الاجنبية العملاقة لتنفيذ عدد من المشروعات الهامة في المنطقة العربية مثل مشروع الربط القاري بين المغرب واسبانيا ومشروع انابيب الغاز بين المغرب والجزائر نحو اوربا، ومشروعات اعادة تعميم العراق بعد وقف الحرب ومشروعات المياه والسدود والطرق والجسور والانفاق. كما اتفقوا على ضرورة دخول الشركات العربية في قطاعات المقاولات في الدول الاسلامية للاستفادة من المشروعات التي تمويلها مؤسسات النقد للدول العربية والاسلامية.

## ٩٠٢٠١ قطاع التأمين:

- عقدت "ندوة عربية لتأمين النقل البري" اقامها عدد من مسؤولي شركات التأمين العربية(١) والبحرينية في مدينة المنامة/البحرين خلال الفترة من ٢٥ - ١٩٨٩/٣/٢٦، دعت الى صياغة وثيقة تأمين نقل بري موحدة واعتمادها من قبل الاتحاد العربي للتأمين لتشمل تغطية اخطار نقل البضائع برا، كما ناقشت المسؤوليات المترتبة على النقل البري وطالبت بتشجيع تبادل الخبرات بين شركات التأمين العربية والاستفادة من مراكز التدريب العربية للوصول الى تكوين كوادر وطنية فنية في مجال التأمين.

- عقد اتحاد شركات التأمين اول دورة عربية مشتركة له في مجال اعادة التأمين بالقاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧، شارك فيها ممثلون عن (١٢) دولة عربية لبحث امكانيات تطوير التعاون بين أسواق التأمين في الدول العربية.

- عقد الاتحاد العربي للتأمين بالتعاون مع شركة ليبيا للتأمين ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية "مؤتمر التأمين العربي الاول" في طرابلس بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية خلال الفترة من ٩ - ١٩٨٩/٩/١١ تحت شعار "استشراف صناعة التأمين العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين" وقد شارك في اعمال المؤتمر أكثر من ٢٠٠ من رجال التأمين العرب البارزين في حركة التأمين العربية، من ١٧ دولة

(١) بلغ عدد شركات التأمين الوطنية العاملة في البلدان العربية مع مطلع هذا العام ٢٠٧ شركة تأمين تعمل في التأمين المباشر، اضافة الى ١٥ شركة اعادة تأمين عربية منها ١١ شركة متخصصة وشركتان تعملان برأسمال عربي مسجلتان خارج المنطقة العربية، بينما هناك شركتان للتأمين المباشر تمارسان كذلك اعادة التأمين.

عربية اضافة الى عدد من الشخصيات العربية العاملة في مجال التأمين خارج الوطن العربي. ووصى المؤتمر بانشاء شركة وساطة عربية لاعمال اعادة التأمين على المستوى الدولي تساهم فيها شركات التأمين واعادة التأمين في الوطن العربي، كما اوصى بانشاء مؤسسة استشارية تساعد على تطوير شركات التأمين واعادة التأمين العربية من النواحي الادارية والفنية بما يكفل تطوير خدماتها وتوسيع اسواقها. وناشد الشركات العاملة في اسواق التجمعات الاقتصادية العربية الثلاثة (مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، اتحاد المغرب العربي) التعاون فيما بينها لوضع رؤية مستقبلية لاسواق التأمين فيها، وحث رجال التأمين العربي على متابعة ما يجري من مفاوضات ضمن اجتماعات الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية للوقوف على الآثار السلبية التي تهدد صناعة التأمين العربية. كما اوصى بمساندة المجمع العربي للتأمين من خلال مساندة عمليات الاسناد والقبول ودعا لتشكيل ناد عربي للحماية والتعويض واجراء دراسة شاملة تتناول صناعة التأمين العربي الحالية واستشراف مستقبل التأمين.

### ١٠٠٣٠١ النقل والمواصلات والاتصالات:

- عقدت "اللجنة الدائمة للاعلام العربي" دورتها العادية رقم (٤٦) في مقر الامانة العامة للجامعة العربية بتونس بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢ واتخذت توصيات بوجوب الاستفادة من القمر الصناعي العربي اعلاميا بصورة مثلى، وايدت مشروع استئجار قناة قمرية على القمر الصناعي العربي تستخدم لتبادل الاخبار والبرامج التلفزيونية. وتدارست الوسائل التي تساعد على زيادة دعم الانتفاضة الفلسطينية اعلاميا.

- في دور الانعقاد العادي رقم (٩١) المنعقد بتونس في خلال الفترة من ٢٨ - ١٩٨٩/٣/٣٠، اكد مجلس جامعة الدول العربية على ما يكتسيه اطلاق القمر الصناعي الاسرائيلي من خطورة بالغة وما ينجم عنه من تهديدات متنامية لمصالح الدول العربية وامنها القومي وكلف الامانة العامة باعداد دراسة علمية شاملة تتضمن اقتراحات محددة لما يجب اتخاذه من خطوات عملية في هذا الاطار(١). ووافق المجلس على اعتماد مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار مساهمة من الامانة العامة للجامعة العربية في مشروع تحديث احصائيات النقل واعداد استراتيجية النقل للوطن العربي بصورة نهائية(٢).

- في الفترة من ٣/٣٠ - ١٩٨٩/٤/١ وبحضور وزراء المواصلات والاتصالات عقدت بمدينة مسقط اجتماعات الدورة رقم (١٢) للجمعية العمومية للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عربسات"(٣) وتم بحث تطوير عمل المؤسسة والقمر الصناعي العربي واطلاق القمر العربي الثالث سنة ١٩٩٢، اضافة الى التفاوض مع الهند وشركات اخرى لتسويق خدمات عربسات، ووصى المجلس بضرورة التفاوض مع الشركات الفرنسية المعنية باطلاق الاقمار الصناعية بهدف التنسيق والتعاون بين الجانبين وطالب البلدان العربية باستكمال المحطات الارضية للاستفادة من خدمات القمر الصناعي العربي.

- ناقش مؤتمر الجمعية العمومية للاتحاد العربي للنقل الجوي (اكو) ضمن اعمال دورته رقم (٢٢) بتونس

(١) القرار رقم ٤٨٨٧/دع ٩١/ج ٣/٣٠/١٩٨٩.

(٢) القرار رقم ٤٩٢٠/دع ٩١/ج ٣/٣٠/١٩٨٩.

(٣) انشئت المؤسسة عام ١٩٦٧ في اطار الجامعة العربية لتقوم برعاية وتحقيق امل الامة العربية في انشاء شبكة عربية شاملة للاتصالات الفضائية لتوفير واستثمار قطاع فضائي عربي للخدمات العامة والمتخصصة لجميع الدول العربية وفقا للمعايير الفنية والاقتصادية المعمول بها عربيا ودوليا.

بتاريخ ١٩٨٩/٦/١، مشروع انشاء الشركة العربية لتمويل شراء وتأجير الطائرات (١) برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار تدفع مشاركة بين شركات الطيران والمؤسسات المالية العربية، بعد ان وافقت ١٢ شركة طيران عربية على الانضمام كشريك او كعضو منتسب لها، وتحددت دولة الكويت كمقر مؤقت للشركة. كما ناقش الاجتماع اعادة تنظيم جهاز امانة العامة للاتحاد ورحب بعضوية شركة طيران الامارات في الاتحاد بحكم استكمالها لشروط العضوية.

- اعلن في الكويت بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ عن اتفاق ثماني شركات طيران عربية (٢) على انشاء نظام مشترك للتوزيع الشامل يؤمن لها خدمات تنافسية في الحجز الآلي وغيره من النظم الآلية المتصلة بالنقل الجوي، كما اتفقت الشركات على تكليف احدى الشركات الاستشارية العالمية بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وتحديد افضل السبل للبدء في وضعه موضع التنفيذ، وفي شهر ايلول/سبتمبر من العام وقع الاتحاد العربي للنقل الجوي وشركة (S. H. I) الاستشارية الالمانية على اتفاقية تقوم الشركة بموجبها باعداد دراسة فنية حول انشاء النظام العربي الشامل للتوزيع ليغطي متطلبات وكلاء السفر باجراء الحجزات مع شركات الطيران في العالم وتقديم خدمات اخرى مباشرة، على ان يرتبط هذا النظام باحد الانظمة الدولية، ويستغرق اعداد الدراسة ٢٠ اسبوعا على ان تشمل مسح الاسواق الوطنية لشركات الطيران التسع (٣) التي شملتها الاتفاقية.

- عقد الاتحاد العربي للنقل البري اجتماعات جمعياته العمومية ومجلس ادارته في طرطوس (سوريا) بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨ واقام ندوة علمية متخصصة حول واقع النقل على الطرق البرية في الوطن العربي واحتياجاته التخطيطية والتكنولوجية، وتم على هامش الندوة عقد الاجتماع الاول للهيئات العربية والاقليمية والدولية المهتمة باحصاءات النقل والمواصلات والاتصالات في العالم العربي بتنظيم من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

- في ختام اجتماعات الدورة العادية رقم (٩) في تونس بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩ دعا مجلس وزراء النقل العرب الى استنباط الصيغ العملية لتحقيق الاهداف المرسومة لمشروع استراتيجية النقل في الوطن العربي، وتبنى المجلس مقترحا لعقد ندوة لمعالجة انخفاض حصص الاسطول الجوي العربي في نقل التجارة العربية وانشاء شبكة عربية موحدة للنقل تشمل الطرق البرية والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، كما تبنى المجلس ايضا مشروع مكافحة القرصنة الجوية.

- استعرض مجلس وزراء النقل العرب في اجتماعه ببغداد خلال الفترة من ١٨ - ٢١/١٠/١٩٨٩ مذكرة الاتحاد العربي للنقل البري حول اصدار دفتر مرور عربي موحد وضرورة عقد اتفاقية تسهل تنقل السيارات بين الاقطار العربية.

---

(١) في ١٩٨٩/٣/٧ قرر فريق العمل المكلف بمتابعة مشروع انشاء الشركة في اجتماع عقده بالكويت تشكيل لجنة تنفيذية، يكون مقرها المؤقت بدولة الكويت، لتتولى تحديد اولويات وخطة عمل الشركة وأسس المساهمات والاكنتاب وتنظيمها وادارتها ووضع الهيكل التنظيمي وتعيين الجهاز الفني والاداري والنظام التأسيسي للشركة وتحديد مقرها الدائم على ان يكون في بلد عربي.

(٢) هذه الشركات هي: الخطوط الجوية الكويتية، الخطوط الجوية السعودية، مصر للطيران، الخطوط الاردنية الملكية، الخطوط الجوية العراقية، الخطوط العربية السورية، طيران الامارات، الخطوط العربية الليبية.

(٣) انضمت الخطوط اليمنية الى شركات الطيران المهتمة بالمشروع.

## ١١.٣.٠١ العمالة وتنمية القوى البشرية:

- مع افتتاح اعمال الدورة رقم (١٧) لمنظمة العمل العربية، عقد في الرباط بالمملكة المغربية "مؤتمر العمل العربي" خلال الفترة من ٦ - ١٣/٣/١٩٨٩ وقد استعرض المؤتمر عددا من قضايا العمل والعمال من بينها مشاكل البطالة واثار التطور التقني والتقدم الصناعي على قطاعات التشغيل في الوطن العربي وضرورة التنسيق العربي في وضع الخطط والبرامج لمسايرة هذه التطورات. كما ناقش موضوعات تتعلق بتنقل الايدي العاملة العربية بين الدول العربية، وخلص المؤتمر الى ضرورة وضع استراتيجية قومية لتنمية القوى العاملة العربية(١) وصياغة برامج مناسبة للتدريب واعادة التأهيل لسوق عمل سريعة التغيير وخلق اسواق عربية مشتركة.

- عقد في دمشق المؤتمر الثاني للبرلمانيين العرب اجتماعاته في شهر سبتمبر ١٩٨٩ لمناقشة "قضايا السكان والتنمية في الوطن العربي" والهجرة والتحضر في المنطقة العربية والخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان في الاراضي العربية المحتلة والنمو السكاني والاعتماد الجماعي على الامن الغذائي ومتابعة التنمية في المنطقة العربية والوضع الراهن والتوقعات المستقبلية لانتاج واستهلاك الغذاء والسكان والتنمية وتأثير العوامل الديموغرافية على الصحة والتربية وهجرة اليد العاملة داخل الاقطار العربية وخارجها وآثارها السلبية والايجابية على البلدان المصدرة والمستوردة لليد العاملة. وقد شارك في هذا المؤتمر وفود برلمانية من بعض الدول العربية(٢) وممثلون عن جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي ومنظمات تابعة للامم المتحدة، كما حضره بصفة مراقب عدد من الممثلين لمنظمات برلمانية دولية ومنظمات عربية متخصصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنمية والثقافية.

## ١٢.٣.٠١ اوضاع المنظمات العربية:

شهد عام ١٩٨٩ العديد من المستجدات في مجال المنظمات العربية فيما يلي ابرزها:

- طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي(٣)، في دورته العادية رقم (٤٦) في الرباط خلال الفترة من ٢١ - ٢٣/٢/١٩٨٩، من امين عام الجامعة العربية توجيه رسالة باسم المجلس الى الحكومات العربية التي لم تسدد مساهماتها في موازنات المنظمات العربية المتخصصة التي صدر قرار المجلس بدمجها او الغائها(٤) بغرض تيسير مهمة التصفية بالنسبة لاوزاع العاملين فيها وتسوية التزاماتها تجاه الغير. كما طلب منه ايضا توجيه رسائل مماثلة الى الحكومات المعنية بشأن تسديد التزاماتها في موازنات المنظمات التي تقرر بقائها ضمنا لاستمرارها في اداء مهامها القومية. كما طلب من اللجنة الوزارية الثمانية الاسراع في انجاز المهمة المنوطة بها وتقديم تقريرها النهائي المفصل الى الدورة رقم (٤٧) للمجلس متضمنا متابعة ما تم تنفيذه في هذا الشأن.

- اختتمت اللجنة الوزارية الثمانية جلساتها في عمان بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٩ حيث ناقشت اوضاع المنظمات

- 
- (١) اشارت تقديرات لمنظمة العمل الدولية الى ان حجم القوى العاملة في البلاد العربية سوف يتجاوز ٨٠ مليون عامل في عام ٢٠٠٠، مقابل ٤٥ مليون عامل عام ١٩٨٥، الامر الذي يستدعي خلق ٣٥ مليون فرصة عمل جديدة حتى نهاية القرن العشرين.
- (٢) شارك في المؤتمر وفود برلمانية من كل من مصر، الاردن، الامارات، سوريا، تونس، جيبوتي، الصومال، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، المغرب، الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
- (٣) القرار رقم ١٠٧٠/دع ٤٦/ج ١/٢٣/٢/١٩٨٩.
- (٤) تقرر الغاء الاتحاد البريدي العربي، الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومجلس الطيران المدني للدول العربية، كما تقرر تشكيل مجلسين وزاريين في جامعة الدول العربية احدهما للنقل والآخر لشؤون الاتحادات.



العربية في ضوء التقرير الذي اعدته لجنة الخبراء المنبثقة عنها حول الخطوات التنفيذية لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه الطارئ والعادي في كل من عمان وتونس على التوالي. وقد انصبت مناقشات اللجنة الثمانية على معالجة الاوضاع المالية للمنظمات، حيث تقدمت الكويت باقتراح ان تتولى دولة المقر تسوية اوضاع العاملين في اي منظمة ويبقى المبلغ المدفوع من دولة المقر دينا لها لحين الانتهاء من الاجراءات الخاصة بالتصفية والدمج لهذه المنظمات.

- قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته رقم (٥١) التي تم انعقادها خلال الفترة من ٧ - ١٩٨٩/٦/٨ بحضور وزراء الاقتصاد والتجارة والمال في الدول العربية الاعضاء في المجلس، الموافقة على تقرير اللجنة الرباعية (١) حول تحديد مهام واعمال الامانة العامة للمرحلة المقبلة وحول الكادر الوظيفي الجديد الذي تضمن اختصار الوظائف من ٦١ وظيفة الى ٤٦ وظيفة وتخفيض الميزانية من ١٦ مليون دولار الى ١٢٥ مليون دولار.

- اطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم (٤٧) المنعقدة في تونس خلال الفترة من ٢٥ - ١٩٨٩/١٠/٢٦ على تقرير اللجنة الوزارية الثمانية المكلفة باعادة هيكلة مؤسسات العمل العربي المشترك وعلى مذكرة جمهورية مصر العربية بطلب تأجيل طرح توصيات اللجنة الثمانية للدورة القادمة للمجلس وطلب انضمامها للجنة وقرر (٢) اعتماد التقرير النهائي للجنة الخبراء المنبثقة عن اللجنة الوزارية الثمانية وتشكيل لجنة اخرى برئاسة الجزائر وعضوية كل من الاردن والامارات والعراق والمغرب تكون مهمتها اتخاذ وتنفيذ الاجراءات اللازمة لتصفية الالتزامات المالية والموجودات والاصول للمنظمات الملقاة والدمجة وصرف حقوق العاملين فيها وتحويل المبالغ المتجمعة الى حساب مركزي في صندوق النقد العربي على ان تنهي هذه اللجنة عملها في موعد اقصاه ١٩٨٩/١٢/٣٠ وترفع تقريرها الى الدورة القادمة للمجلس.

- تم استكمال عودة جمهورية مصر العربية الى عضويتها في الجامعة العربية ومؤسسات واتحادات العمل العربي المشترك. ففي (١٩٨٩/١/١٨) مارست مصر عضويتها الفعلية في المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٣) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية (٤). وعادت الى عضوية مجلس ادارة الشركة العربية للنقل البحري (١٩٨٩/١/٢٦) ومنظمة العمل العربي (١٩٨٩/٣/٦) والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) في (١٩٨٩/٣/٣٠) والاتحاد العربي للحديد والصلب (١٩٨٩/٤/٤) والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (١٩٨٩/٤/٢٢) ومجلس وزراء الصحة العرب (١٩٨٩/٥/٩) والمجلس الوزاري لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول (١٩٨٩/٥/٢١)، واتحاد النقل الجوي العربي (١٩٨٩/٥/٢٣)، والغرفة التجارية العربية الفرنسية (١٩٨٩/٦/٢١)، واتحاد المهندسين الزراعيين العرب (١٩٨٩/٦/٢٥) والشركة العربية للتعبين (١٩٨٩/٦/٢٥) واتحاد وكالات الانباء العربية (١٩٨٩/٦/٢٧) ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (١٩٨٩/٩/١٨) ومجلس وزراء الداخلية العرب (١٩٨٩/١١/١٣).

(١) شكلت اللجنة الرباعية عام ١٩٨٨ لدراسة اوضاع المجلس وتتكون من الكويت والاردن وسوريا والعراق.

(٢) القرار رقم ١٠٨٦/دع ٤٧ ج ٢ / ١٠/٢٥ / ١٩٨٩.

(٣) صدر القرار الوزاري باستئناف العضوية في ١٩٨٨/٥/٣.

(٤) صدر القرار الوزاري باستئناف العضوية في ١٩٨٨/١١/٣.

## ١/١٣٠٣٠١ مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

احتفلت دول الخليج العربية يوم ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٩ بمناسبة مرور ثماني سنوات على تأسيس المجلس. وقد شهدت دولة مع بداية عام ١٩٨٩ جهوداً متواصلة لاستكمال تنفيذ الخطوات الاقتصادية التكاملية المجسدة لبند الاتفاقية الاقتصادية، وفيما يلي استعراض لما تم اتخاذه من تدابير في هذا الشأن:

## - القطاع المالي والاقتصادي:

واصلت لجنة التعاون المالي والاقتصادي خلال العام بحث الموضوعات الخاصة بتنسيق السياسات المالية والنقدية بين دول المجلس. ففي اجتماعات دورتها رقم (٢١) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ ناقشت السبل المؤدية لتوحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي وراجعت تنظيم تملك العقارات لمواطني دول المجلس وقواعد الاستثناء من اعفاءات الرسوم الجمركية، واقترت التصريح لمواطني دول المجلس بمزاولة تجارة الجملة اعتباراً من شهر مارس ١٩٩٠.

وفي ختام اعمال دورتها رقم (٢٢) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧، اقرت اللجنة ضوابط استثناء المنتجات الصناعية من الاعفاء الجمركي، كما اقرت دعوة لجنة فنية لمناقشة السماح لمواطني دول المجلس بممارسة أنشطة اقتصادية ومهن جديدة تمهيدا لعرضها على الاجتماع القادم كما تقرر تكوين لجنة لتنظيم تملك العقارات لمواطني دول المجلس، وحول توحيد التعرفة الجمركية تم الاتفاق على قوائم باربع مجموعات من السلع: اساسية ومعفاة وكمالية ومحمية (١).

- شهد العام بداية سريان بعض قرارات المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون. ففي ١٩٨٩/٣/١ بدأ سريان القرار الخاص بمساواة مواطني دول المجلس في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة المضيفة عند ممارستهم للأنشطة الاقتصادية المسموح بها بما في ذلك الحرف والمهن على ان لا يخل ذلك بأية مزايا ضريبية افضل تمنحها الدولة العضو لمواطني دول المجلس. وبتاريخ ١٩٨٩/٣/١٩، بدأ سريان القرار الخاص بالسماح لمواطني دول المجلس بتملك اسهم الشركات المساهمة (٢) بالدول الاعضاء ونقل ملكيتها (٣) بعد ان يمضي ٣ اشهر على اقرار المجلس الاعلى للقواعد التي تحكم هذا التداول.

- خلال الفترة من ١٢ - ١٣/١٢/١٩٨٩ عقدت مؤسسة الخليج للاستثمار بالتعاون مع اتحاد غرف تجارة وصناعة الامارات وغرفة تجارة وصناعة دبي ندوة بعنوان "طبيعة ومستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون

(١) اتفقت دول المجلس على امرين: الاول ان تتقاضى دول المجلس رسوماً جمركية في حدود ٤٪ كحد ادنى و٢٠٪ كحد اقصى، والثاني: يتعلق باتفاق هذه الدول على قائمة السلع التي يمكن لاي دولة عضو ان تحميها. وقد توسعت بعض الدول في تطبيق اعفاءات وصلت الى حدود ٦٠٪ من مجموع السلع المستوردة تم اعفاؤها من الرسوم الجمركية بينما قلص بعضها الآخر من استخدام هذه القائمة نظراً لتفاوت مستويات النمو بين الدول الاعضاء وذلك استناداً للمادة ٢٤ من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

(٢) تلقت الامانة العامة للمجلس موافقة المملكة العربية السعودية على القرار في ١٩٨٩/٨/٢٥.

(٣) شمل قرار حرية التملك والتداول لمواطني دول المجلس في اسهم الشركات المساهمة الخليجية ٤٢ شركة مساهمة برؤوس اموال خليجية. توزعت هذه الشركات على دولة الامارات العربية المتحدة ١٦ شركة والبحرين ١٦ شركة والسعودية ٣ شركات وسلطنة عمان ٦ شركات والكويت شركة واحدة. ويمثل هذا العدد ٢٤٪ فقط من اجمالي الشركات ذات الاسهم القابلة للتداول في دول المجلس.

الخليجي" بهدف اثراء الحوار وزيادة التوعية باهمية نشاط الاستثمار في دول المجلس وبحث الفرص الاستثمارية المعروضة في المجالات المختلفة.

ودعت الندوة في ختام اجتماعاتها الى العمل على استكمال التشريعات القانونية لدول المجلس والتنسيق فيما بينها لدفع عجلة الاستثمار وتحسين مناخه، وشددت على ضرورة التنسيق الفعال في مجال ترخيص المشروعات الاستثمارية لتجنب الازدواجية وتوحيد انظمة الحوافز والاعانات الممنوحة للصناعة لتوفير فرص متكافئة للدول الاعضاء.

### في مجال الطاقة النفطية والكهربائية:

- اقرت اللجنة الوزارية للتعاون البترولي في ختام اجتماعاتها رقم (١٥) المنعقدة بابوظبي بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠ اتفاق الاقراض البترولي بعد ان اضافت عددا من الضوابط الجديدة عليه كان منها ان الكميات المقترضة لا تحسب من الحصة الانتاجية للدولة المقرضة داخل اوبك اذا كانت عضوا فيها وانما تدخل في حساب الدولة المقترضة كما قررت تشكيل لجنة من الخبراء لبحث انشاء شبكة موحدة للغاز الطبيعي في دول المجلس وانشاء شركة خاصة لتتولى مسؤولية هذه الشبكة، كما تمت دراسة خطة الطوارئ البترولية ومشروع الاستراتيجية البترولية الموحدة لدول المجلس.

- بالنسبة للطاقة الكهربائية اجتمعت لجنة مشروع الربط الكهربائي المكلفة من قبل اللجنة التأسيسية لوكلاء وزارات الكهرباء والماء بدول المجلس، في مدينة المنامة بالبحرين خلال الفترة من ٨ - ١٩٨٩/٢/٩ لتحديد افضل العروض المقدمة للقيام بالمشروع وجدواه الاقتصادية بالاضافة الى الخطوات التي ستتخذ مرحليا في عمليات الربط، بحيث يتم في المرحلة الاولى ربط كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر، ويتم في الثانية ربط الامارات وعمان وفي الثالثة ربط الشبكتين معا وسيتحقق الربط الكهربائي بين دول المجلس كاملا في عام ٢٠٠٥.

### وفي مجال التجارة الخليجية:

- عقد مجلس اتحاد الغرف العربية الخليجية اجتماعه الخامس عشر بمسقط بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧ بحضور ممثلين للامانة العامة لدول مجلس التعاون، وقرر تكليف الامانة العامة بتزويد الغرف الاعضاء بانظمة تمويل الصادرات المعمول بها من قبل صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والبنك الاسلامي للتنمية، كما كلفها ايضا بتزويد الغرف بمذكرتها التفصيلية المتعلقة بصيغ التعاون الاقتصادي بين الدول الخليجية. كما اوصى بمتابعة نتائج زيارة رجال الاعمال ومقاولي دول المجلس للجمهورية العراقية ووافق على تطوير كوادر الغرف العربية الخليجية وضرورة قيام تنسيق مشترك بينها بالتعاون مع الامانة العامة للاتحاد لحل المشاكل التي تلاقيها الغرف نتيجة للتعامل غير السليم من بعض المؤسسات والافراد.

- اجتمعت "لجنة الشراء الجماعي" (١) في البحرين خلال الفترة من ٢٨ - ١٩٨٩/١١/٢٩ لمناقشة مجالات التعاون بين دول المجلس والمؤسسة الباكستانية لتصدير الارز (٢) والمؤسسة الهندية للتجارة بحيث يجري التفاوض على توفير احتياجات المنطقة للموسم المقبل (٣).

(١) لجنة متخصصة تضم ممثلين عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتفاوض مع مصدري السلع الرئيسية في العالم لشراء منتجاتها لمجموعة دول المجلس من اجل الحصول على نوعيات واسعار افضل ولتأمين مخزون استراتيجي منها.

(٢) نجحت اللجنة في شراء الارز لكل دول المجلس بسعر يقل ٢٥ دولارا للطن عن السعر السائد.

(٣) قدرت هذه الاحتياجات بحوالي ٢٠٠ ألف طن.

## وفي مجال الصناعة:

- عقدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بالتعاون مع المركز الياباني للتعاون مع الشرق الاوسط في الفترة من ١ - ٣/٣/١٩٨٩ "مؤتمر التعاون الصناعي بين دول الخليج العربي واليابان" بهدف التعريف بسياسات وبرامج التصنيع وفرص الاستثمار الصناعي في دول الخليج العربي.
- بدأ في ٢٢/٣/١٩٨٩ سريان قرار المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون بشأن اعتماد نظام موحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بالدول الاعضاء امام المنتجات الاجنبية المنافسة.
- عقدت "لجنة حماية المنتجات الصناعية" اجتماعها الاول بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٩ لبحث اللائحة التنفيذية لتطبيق النظام بحيث تضم كافة الخطوات اللازمة لتقديم طلب الحماية ومتابعة تنسيق القرارات والآثار الايجابية والسلبية الناجمة عند التطبيق.
- عقدت "لجنة التعاون الصناعي" اجتماعها التاسع بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٩ واقرت فيه التوصيات المتعلقة بالتراخيص الصناعية وضرورة التنسيق بينها منعا للزدواجية بين دول المجلس واقرت توصيات تتعلق باعطاء الحوافز والتسهيلات لتشجيع الصادرات الصناعية الى دول العالم.
- شهد العام قيام عدد من الشركات الصناعية المشتركة بين دول المجلس، ففي ١٥/٢/١٩٨٩ تم التوقيع على عقد تأسيس "شركة التعاون الخليجي للصناعات التربوية" كشركة مساهمة قطرية مقرها مدينة الدوحة برأسمال قدره ٦٠ مليون دولار يساهم فيها القطاع الخاص في دول مجلس التعاون، وتعمل الشركة على تشغيل مصانع لانتاج الصناعات التربوية على اختلاف انواعها ومشتقاتها.
- كما تم اختيار البحرين مقرا "للشركة الخليجية المشتركة للاستثمار الصناعي" حيث قررت اللجنة التأسيسية للشركة في اجتماعها الثالث (٣/٧/١٩٨٩) اتخاذ الخطوات التنفيذية لتأسيس الشركة بعد ان تم اقرار النظام الاساسي وعقد التأسيس وقررت الاتصال باكبر عدد ممكن من رجال الاعمال والشركات والمؤسسات في الخليج ودعوتهم للانضمام الى مؤسسي الشركة. وقد حددت اللجنة التأسيسية رأسمال الشركة بـ ١٠٠ مليون دولار يدفع بالكامل مع فتح المجال لامكانية رفع رأس المال بعد مزاوله الشركة نشاطها، وتقرر تحديد مستوى ادنى لحصص المؤسسين بـ ٢٥ ألف دولار للأفراد و٢٥٠ ألف دولار للمؤسسات.
- وتقرر ان يبدأ تنفيذ "شركة تصنيع معدات الدواجن والابقار" في اماره الفجيرة بعد ان وافقت على المساهمة في تأسيسها حكومة الفجيرة والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والهيئة العربية للاستثمار والبنك الاسلامي للتنمية والشركة العربية لانتاج الالبان برأس الخيمة والشركة العربية القطرية لانتاج الدواجن والشركة العربية السعودية لانتاج الدواجن.

## وفي قطاع التأمين:

- عقد مسؤولو شركات التأمين في وزارات التجارة بدول المجلس ومسؤولو شركات التأمين العاملة في منطقة الخليج العربي (١) اجتماعهم الثالث في سلطنة عمان بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٩ لمناقشة الجدوى الاقتصادية لمشروع انشاء شركة "اعادة التأمين الخليجية" بحيث تضم كافة الشركات وهيئات التأمين بدول مجلس التعاون.

(١) ذكرت دراسة نشرت في النمامة انه يوجد حاليا في دول مجلس التعاون الست ما يقارب ٧٠ شركة وطنية للتأمين، منها ٣٧ شركة في المملكة العربية السعودية، ١٨ شركة في الامارات العربية المتحدة، ٧ شركات في البحرين منها اثنتان لاعادة التأمين وفي الكويت ٦ شركات منها اثنتان لاعادة التأمين، اما دولة قطر وعمان فيوجد في كل منهما ٣ شركات تأمين.

## وفي مجال النقل والمواصلات:

- وافق وزراء النقل والمواصلات بدول المجلس في اجتماعهم الرابع بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٩ على مشروع اتفاقية موحدة للنقل البري والبحري، كما بحثوا خطوات استكمال الطريق المباشر بين دول المجلس وتطوير الموانئ والمطارات وانشاء مراكز التدريب.

## وفي مجال تنمية وإدارة الموارد البشرية:

- عقدت في ١٤/١١/١٩٨٩ اجتماعات الدورة السادسة لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس في مدينة الرياض، وأقر الوزراء مشروع عقد العمل الموحد ومشروع الدليل الاسترشادي الموحد لاجراءات الاستقدام.

## ٢/١٣.٣.١ مجلس التعاون العربي:

شهد عام ١٩٨٩ عددا من الخطوات الايجابية على صعيد التكامل الاقتصادي بين دول المجلس منها ما يلي:

### في مجال النشاط الاستثماري والمشروعات المشتركة:

- عقد ممثلون عن الغرف التجارية وجمعيات المستثمرين ورجال الاعمال في دول المجلس "الملتقى الاستثماري التمهيدي في القاهرة بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩، حيث طرحت فيه الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية ورقة عمل شملت عددا من المقترحات حول المشروعات الاستثمارية التي اعدتها بالاشتراك مع الجهات المعنية في دول المجلس تمهيدا لمناقشتها مع المسؤولين ورجال الاعمال في اطار الملتقى الاستثماري العام.

- ناقش مجلس الاعمال المصري الاردني امكانية قيام شركات قابضة في دول المجلس ووضع القواعد والاسس التي تكفل لهذه الشركات حقوقا متكافئة في كل بلد على ان تطبق عليها قوانين الدول الاربع مع مراعاة عدم الازدواج الضريبي. كما بحث المجلس انشاء بنك لتصفية الديون بين دول المجلس ودفع الحسابات النقدية وتسهيل حركة نقلها بين دول المجلس.

- قرر اتحاد غرف التجارة والصناعة بدول المجلس في اجتماعه بالاسكندرية انشاء شركة قابضة مساهمة برأسمال لا يقل عن عشرة ملايين دولار لاقامة مشروعات صناعية في دول المجلس، يتم الاكتتاب العام فيها عن طريق القطاع الخاص في الدول الاربع لتوفير المال اللازم لها. وستكون باكورة مشروعات الشركة اقامة مصنع بالاردن يعمل على انتاج مختلف قطع الغيار اللازمة لتغطية اسواق دول مجلس التعاون العربي من قطع الغيار.

- وقع وزراء التخطيط في دول مجلس التعاون العربي في بغداد بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٩ على محضر للتعاون المشترك في مجال التخطيط والتنمية، اكدوا فيه على امور كثيرة منها: تنسيق الانظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار كخطوة لرسم سياسة استثمارية مشتركة بهدف تنفيذ المشروعات الاقتصادية في دول المجلس ضمن سقف زمني متفق عليه.

### وفي مجال الطاقة:

وقع وزراء النفط والطاقة والثروة المعدنية في دول المجلس في اجتماع لهم في بغداد خلال الفترة من ٧ - ٩/١٠/١٩٨٩ على اول اتفاقية للتعاون في مجالات انتاج النفط والغاز الطبيعي واستهلاك الطاقة وتوحيد

مواصفات المنتجات النفطية ومشتقاتها.

كما تمت دراسة مشروع متكامل لربط الكهرباء بين كل من مصر والاردن والعراق يتم تنفيذه خلال ٣ سنوات بتمويل من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ١٧٠ مليون دولار.

### وعلى صعيد التعاون التجاري:

تقرر في الملتقى الثاني لاتحاد غرف الصناعة والتجارة بدول المجلس المنعقد (بالاسكندرية) في ١٩٨٩/٨/٣٠ انشاء المجلس الاعلى لاتحادات غرف التجارة والصناعة وقرار نظامه الاساسي على ان يعمل به من تاريخ المصادقة عليه.

### وفي مجال الزراعة:

اقرت القمة الثالثة لدول المجلس في صنعاء اتفاقية خاصة بالزراعة والري، تضمنت استراتيجية عمل تكاملية بين الدول الاربع نصت على اجراء البحوث الزراعية الميدانية والارشاد الزراعي والوقاية والعمل التدريجي على توحيد التشريعات الفنية في الدول الاعضاء.

ومن ناحية اخرى جرت المباحثات بين وزارات الزراعة في الدول الاربع لانشاء مشروعات زراعية مشتركة في مجال انتاج الاعلاف الحيوانية غير التقليدية من المخلفات النباتية مثل بذرة القطن ونوى التمور وبقايا الشمندر، كما يجري البحث في اقامة غابة اصطناعية لانتاج مختلف انواع الاخشاب التي تحتاجها دول المجلس، واقامة مشروع آخر لانتاج الجرارات والآلات الزراعية التي تلائم البيئة بحيث يكون مكان المشروع في مصر او العراق استفلا للامكانيات العلمية والمادية والبشرية في دول المجلس.

### وفي المجالات الصناعية:

- عقد ممثلو غرف واتحادات الصناعة في دول المجلس اجتماعا بمدينة عمان بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١ بهدف وضع خطة عمل مشتركة لتحقيق التكامل الصناعي من خلال التعاون بين حكومات الدول الاعضاء، واوصى فيه المجتمعون بالعمل على انشاء شركة استثمارية صناعية مشتركة والعمل على استقطاب رؤوس الاموال العربية والدعوة الى انشاء شركات للتسويق لدعم الصادرات بين الدول الاربع وتسهيل انتقال السلع والعمالة ورؤوس الاموال على اسس متكافئة. كما تم تكليف غرفة الصناعة الاردنية بالقيام بمهام الامانة العامة مؤقتا لحين تشكيل مجلس اعلى للغرف والاتحادات العربية بدول المجلس.

- وفي بغداد نظمت وزارة التخطيط بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٨ ندوة خاصة باقتصاديات مجلس التعاون العربي، اوصت في ختام اجتماعاتها باستغلال الفائض في مجالات الصناعات البتروكيمياوية في اقطار المجلس والتنسيق في انتاجها بين المراحل الاولى والوسيلة والنهائية.

- وفي ١٩٨٩/٧/٢٨ ايضا وقع وزراء الصناعة على محضر التعاون الصناعي المشترك الذي نص على تكريس التعاون الصناعي عن طريق انشاء بنك للمعلومات لجمع وتحليل وتبويب المعلومات عن القطاعات الصناعية وتوحيد المصطلحات ووضع خريطة صناعية على مستوى جميع دول المجلس وتشكيل لجان فنية متخصصة للتنسيق وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية والمواد الوسيطة الداخلة في الانتاج.

## وفي قطاع المقاولات والانشاءات:

- اجتمع مجلس ادارة الهيئات الممثلة للمقاولين بدول المجلس في مدينة عمان بتاريخ ١٩٨٩/٤/١ ووضعت خطة عمل مشتركة تتعلق بتوحيد التشريعات والانظمة في قطاع الانشاءات خاصة بشروط تسجيل المقاولين والشروط العامة للمقاوله ومواصفاتها الفنية والقياسية، ويحث تسهيل حركة شركات المقاولات بين دول المجلس والتعاون في مجال تأجير وشراء الآلات للبناء والتشييد وتبادل الخبراء والعمال، كما تم بحث اوجه الدعم الحكومي المطلوب لقطاع المقاولات والانشاءات.

## وفي قطاع النقل والمواصلات والاتصالات:

- تنفيذاً لتوجيهات قادة المجلس واصل مدراء شركات الطيران المدني في دول المجلس اجتماعاتهم لاستكمال الاجراءات الخاصة بقيام المجموعة العربية للطيران "آراب جروب" التي يهدف قيامها الى تحقيق التكامل بين مؤسسات الطيران الوطنية في الدول الاعضاء في مواجهة التنافس الكبير في سوق الطيران الدولي.

- وقعت دول المجلس في ختام اجتماعات "مجلس الطيران الموحد" في صنعاء بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢ على اتفاقية تعاون في مجال النقل الجوي والطيران تضمنت الاتفاقية بنوداً توضح مجالات التعاون والتكامل لخدمة المصالح المشتركة مثل توحيد اجواء الطيران للدول الاربع في اقليم واحد وتوحيد اجراءات الجوازات والجمارك والخدمات الاخرى لتسهيل تنقل مواطني دول المجلس.

- باشرت دول المجلس في تنفيذ خط بري وبحري يربط فيما بينها، فقد تم تسيير خط للحافلات المكيفة بين مدينتي الاسكندرية وبغداد عبر عمان (١٩٨٩/٢/٢٠)، كما اقيم خط آخر لنقل البضائع عبر ميناء نويبع المصري والعقبة الاردني الى بغداد مباشرة بواسطة اسطول نقل بري تابع للدول الثلاث، وتجري الاستعدادات حالياً لربط الجمهورية العربية اليمنية بالاردن والعراق ومصر بخطوط بحرية منتظمة.

## وفي مجال العمالة:

الفت القمة الثانية لدول المجلس بالاسكندرية تأشيرات الدخول لمواطني كل دولة من الدول الاربع الى اراضي الدول الاخرى الاعضاء في المجلس واصبح الالغاء ساري المفعول فور اعلان بيانه، كما تم الاتفاق ان تعطي كل دولة من دول المجلس الاولوية المطلقة لرعايا الدول الثلاث في توظيف العمالة الاجنبية (١) واقترت القمة الثالثة في صنعاء اتفاقية خاصة بالعمل والعمال تهدف الى وضع قانون موحد ينظم انتقال الايدي العاملة بين دول المجلس.

## ٣/١٣.٣.٠١ اتحاد المغرب العربي:

شهدت دول المجلس خطوات ايجابية على صعيد تكوين هيئاته ومؤسساته. ويمكن استخلاص اهم هذه الخطوات على النحو التالي:

## ففي القطاع المالي والمصرفي:

وقع زعماء دول المغرب العربي في ١٩٨٩/٢/١٧ على اتفاقية انشاء "السوق المغاربية المشتركة" حيث اتفق

---

(١) اوصت الجهات الاردنية المختصة بضرورة الغاء تصاريح العمل الخاصة بالايدي العاملة المصرية والعراقية واليمنية اعتباراً من مطلع العام القادم، وقرر العراق منح مواطني دول المجلس الافضلية في فرص العمل والحد من تشغيل العمالة غير العربية وكان العراق قد قرر اعفاء مواطني دول المجلس من سمات الدخول والمغادرة واعفائهم من الرسوم المفروضة على الدخول والخروج.

الاطراف على تعيين وزير دولة للشؤون المغاربية في كل بلد، على ان يبقى الاتحاد مفتوحا لاطراف عربية او افريقية اخرى بشرط توفر اتفاق جماعي على قبولها عضوا بالسوق.

### وفي مجال الطاقة:

عقد بالعاصمة الليبية "مؤتمر النقل والربط الكهربائي" خلال الفترة من ٢٩ - ٣١/٥/١٩٨٩ تحت شعار "نحو اقامة مغرب عربي بدون حدود" قرر المشاركون في هذا المؤتمر تشكيل مجموعة متخصصة لتبادل الخبرات الفنية في مجال المحولات الذاتية ومجال الابراج الكهربائية الصحراوية بين اقطار المنطقة، كما اوصوا بتوحيد طريقة ضبط تردد الشبكات عن بعد وضبط المصطلحات التقنية وتوحيدها باللغة العربية وتمديد دوريات طرق الصيانة.

### وفي مجال التجارة:

عقد مجلس اتحاد الغرف التجارية في اقطار المغرب العربي (١) اجتماعات الدورة الاولى بالجزائر خلال الفترة من ١٦ - ١٨/١/١٩٨٩ وتم خلال الاجتماعات بحث سبل دعم جهود التكامل والتنسيق بين اقطار الاتحاد وتشكيل عدة لجان لمتابعة التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والصناعي وتم الاعلان عن تأسيس بنك للمعلومات الصناعية مقره المملكة المغربية للمساهمة في تسهيل العمل المشترك بين المؤسسات الصناعية في اقطار المغرب العربي، كما تمت المصادقة على النظام الداخلي للاتحاد وعلى ميزانيته للمرحلة القادمة.

### وفي مجال الزراعة:

قررت الاتحادات الفلاحية في اقطار المجلس في ٢/٦/١٩٨٩ تكوين اتحاد واحد فيما بينها للفلاحين ينتمي الى عضويته كل الفلاحين في اقطار المجلس الخمسة، بما يضمن تطور الفلاحة في المغرب العربي الكبير.

### وفي مجال الصناعة:

عقد وزراء صناعة دول الاتحاد في مدينة مصراطة بالقرب من طرابلس بتاريخ ١٦/١/١٩٨٩ اجتماعا تحت عنوان "صناعة عربية موحدة" اتفقت فيه الدول الخمس على استراتيجية عمل صناعية على المستوى المغربي وخاصة تنفيذ المشروعات المشتركة التي تلبي الحاجات المحلية والتصدير معا. واتفق المجتمعون على تأمين التكامل والانصهار فيما بينها في مجالات صناعات المناجم والنسيج والالكترونيات والادوات المنزلية والجلود. كما اوصوا بانشاء لجنة متابعة مؤلفة من وزراء صناعة دول الاتحاد.

- كذلك عقد وزراء الصناعة بدول الاتحاد اجتماعهم الثاني في تونس بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨٩ بمشاركة وفود تمثل كافة الدول الاعضاء، واتفق الوزراء على انجاز مجموعة من المشروعات وانشاء عدد من المؤسسات المشتركة في الميدان الصناعي، كما تقرر انشاء شركة للخامات الحديدية في موريتانيا واقامة مشروع مشترك لللياف الصناعية اضافة الى تشكيل مجلس اعلى للحديد والصلب وانشاء شركة مالية تتولى المساهمة في المشروعات ذات الطابع العام، كما تقرر جعل الصناعات الاستراتيجية والكبرى بيد القطاع العام، ووضع تصور موحد للتنسيق بين التشريعات القطرية في مجالات التجارة والصناعة.

---

(١) تأسس الاتحاد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ في الدار البيضاء بالمغرب وضم في عضويته التجار والصناعيين بالدول الخمس ويسعى الى اعطاء الاقتصاد المغربي النشاط الضروري لتطوره والى تكثيف التعاون المغربي.



## وفي مجال النقل والمواصلات:

- قررت اللجنة الدائمة للطيران المدني لاتحاد المغرب العربي بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٢ انشاء شركة جوية مشتركة هي "خطوط المغرب" على ان تبدأ رحلاتها بين الدول الاعضاء في النصف الاول من عام ١٩٩٠. كما قررت اللجنة توحيد المجالات الجوية المغاربية.

- وفي ١٩٨٩/٦/١٤ دشّن وزراء نقل دول الاتحاد استئناف الرحلات على خط السكك الحديدية بين المغرب والجزائر بعد انقطاع دام ١٢ عاما. كما تم انشاء "اللجنة المغاربية للنقل بواسطة السكك الحديدية" التي تضم مسؤولين عن هذا القطاع في كل من المغرب والجزائر وتونس وسوف تتسع لتشمل ليبيا وموريتانيا ايضا لاحكام استغلال شبكة السكك الحديدية في بلدان الاتحاد. كما تقرر انشاء لجان متابعة لبحث امكانيات اقامة شركات مختلطة في ميادين النقل الجوي والبري والبحري اضافة الى السكك الحديدية من اجل مواجهة المنافسة العالمية.

## ٤.١ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي:

يمكن استخلاص اهم وابرز الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية التي ظهرت على الساحة العربية خلال العام من واقع ما استجد من وقائع واحداث وتدابير ومقررات على النحو التالي:

١٠٤٠١ شهد العام اتجاها متزايدا نحو تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، ففي جمهورية مصر العربية تم اصدار قانون الاستثمار الموحد رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ وتضمن عددا من المزايا مقارنة بالقانون السابق رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، وفي الجمهورية الاسلامية الموريتانية صدر كذلك قانون الاستثمارات الجديد رقم ١٩٨٩/١٣ ليحل محل قانون الاستثمارات رقم ١٩٧٩/٤٦ ويتضمن القانون الجديد مجموعة من الحوافز والامتيازات التي تمنح لأول مرة، كما صدر في موريتانيا كذلك مرسوم انشاء اللجنة الوطنية للاستثمار لتقديم استشارتها للحكومة من اجل تطبيق ترتيبات قانون الاستثمار الجديد وتقديم آراء معللة الى مجلس الوزراء عن طريق رئيس اللجنة / وزير التخطيط حول جميع ملفات المشروعات المعروضة عليها.

وفي المملكة المغربية صدرت تعليمات العاهل المغربي الى الوزير الاول لتبسيط الاجراءات الادارية واتخاذ التدابير اللازمة لازالة المعوقات الادارية والتباطؤ الذي يؤدي الى التأخير في انجاز المشروعات الاستثمارية بحيث اعتبر ملف المشروع الاستثماري متكامل العناصر القانونية مقبولا بصفة نهائية ما لم تصدر الادارة قرارا بشأنه خلال اجل اقصاه شهران من تاريخ تقديم الطلب وعلى ان يكون الرفض معللا بالاسباب التي تستوجب ذلك قانونا. وفي الجمهورية العربية السورية تم تشكيل لجنة عليا في اطار سياسة الدولة الرامية الى تشجيع الاستثمارات واعادة النظر في القوانين والانظمة المعمول بها بهذا الشأن، وانتهت اللجنة الى وضع مجموعة من التوصيات الهامة بشأن تشجيع واستقطاب الاستثمارات في سوريا.

وفي جمهورية السودان اصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي قرارا ينص على نفع ارباح المستثمر بالعملة الصعبة التي سجلت بها استثماراته وبسعر الصرف السائد وقت التحويل شريطة قيام المستثمر بتسديد المقابل المحلي من عائد استثماراته، كما ينص القرار على تخصيص نسبة تتراوح بين ١٠٪ - ٢٥٪ من قيمة ما يصدره المستثمرون من سلع وذلك لمقابلة احتياجاتهم من المدخلات وقطع الغيار وتحويل الارباح وتسديد الديون، كما حدد ذلك القرار بأن يتم التصديق على الاستثمار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم طلب الاستثمار.

وفي الجمهورية العربية اليمنية تقوم السلطات المختصة باتخاذ الاجراءات اللازمة للنظر في تعديل قانون تشجيع

الاستثمار ومناقشة الصيغة البديلة تمهيدا لاصدار القانون الجديد.  
وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فرغت السلطات المعنية من اعداد مشروع قانون جديد لتشجيع الاستثمار يتضمن العديد من الامتيازات والحوافز والاعفاءات للمستثمرين.

٢٠٤٠١ سجل العام قيام عدة دول عربية - خاصة دول العجز المالي - باتخاذ عدد من الاجراءات التصحيحية لمسار الاقتصاد الوطني، تمثلت في السعي لتخفيض العجز في الموازنات العامة (من خلال ضبط وتخفيض الانفاق الحكومي، والعمل على زيادة الإيرادات المحلية وتحسين سبل تحصيلها) كما تمثلت في ترشيد الاستهلاك وضبط الاستيراد والسعي لزيادة الصادرات.

٣٠٤٠١ تواصلت الجهود في اكثر من قطر عربي سعيا وراء تنشيط دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ففي المملكة المغربية تمت المصادقة على قانون الخوصصة (التخاصية) من طرف البرلمان المغربي لبيع نحو مائة مؤسسة ومنشأة عمومية وشبه عمومية تشرف عليها الدولة كليا او جزئيا الى القطاع الخاص. وفي الجمهورية التونسية شرعت "اللجنة الوطنية لتطهير المؤسسات العمومية واعادة هيكلتها" في تنفيذ المهام الموكولة اليها والتمثلة في تحديد المؤسسات التي ستتنازل عنها الحكومة الى القطاع الخاص، وقد ارتأت اللجنة انه من الاجدى ان تتخلى الدولة كليا عن المؤسسات العامة في قطاع البناء وذلك نظرا للتطور للموسم الذي شهده هذا القطاع. اما بالنسبة لبعض القطاعات الاخرى (كالطباعة والنشر والاتصالات السلكية واللاسلكية...) فقد تقرر ان يقتصر دور الدولة على الانتاج وتشجيعه اما انشطة التسويق والاستغلال فسيتم التنازل عنها لفائدة القطاع الخاص. ويبدو واضحا من خلال اعمال هذه اللجنة ان توجهها العام يتمثل في معالجة المؤسسات التي ظلت تشكو عجزا مزمنًا رغم المساعدات التي قدمتها لها الدولة وذلك لضمان تواصل نشاطها، كما ان التوجه القائم على تخلي الدولة تدريجيا عن قطاعات الانتاج التي يمكن لخواص مباشرتها اصبح هو القاعدة فيما يبقى للدولة مباشرة القطاعات الاستراتيجية ذات التأثير المباشر على الحياة الاجتماعية لعامة المواطنين.

وفي الجمهورية العربية السورية اتخذت الحكومة عددا من القرارات الهادفة الى توفير مستلزمات الانتاج الزراعي للقطاعين الخاص والعام تمثلت في رفع القيود عن استيراد المواد الاولية والقطع التبديلية للالات الزراعية والاطارات والمبيدات والمخصبات ومواد المكافحة واستيراد الجرارات الزراعية والحصادات مع العمل بنظام الادخال المؤقت لهذه الآليات، وفي القطاع الصناعي تم السماح لاصحاب المنشآت الصناعية المسجلة حسب الاصول لدى وزارة الصناعة باستيراد سيارات الشحن والبرادات المعدة لنقل وتصدير منتجات تلك المنشآت.

وفي الجمهورية العراقية تم عرض ٧٤ مرفقا سياحيا للبيع للقطاع الخاص من ضمنها عدد من الفنادق الكبرى وقرى للاصطياف.

وفي جمهورية الصومال الديمقراطية قررت الحكومة تخفيف سيطرة الدولة على الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص وبالذات في مجالات البنوك والتأمين والملاحة ونتاج الادوية وتصدير الجلود المدبوغة، وفي كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاسلامية الموريتانية تسعى الدولة لتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتعزيز دوره في الانتاج الوطني.

٤٠٤٠١ تواصل الاهتمام العربي بضرورة تنمية وتطوير التجارة العربية البينية. تمثل ذلك في دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الدول الاعضاء في "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" والتي لم تتقدم بعد بقوائمها السلعية ان تبادر الى ذلك حتى تتمكن من الاستفادة من الاعفاءات والامتيازات المقررة، ودعوة المجلس كذلك للدول العربية التي لم تودع بعد وثائق تصديقها على الاتفاقية الى المبادرة بذلك. وفي هذا الخصوص سجل العام كذلك اقرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي للنظام الاساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية وتسيير المبلغ المحجوز من موارد الصندوق لهذا الغرض والبالغ ٢٥٠ مليون دولار كمساهمة من الصندوق في رأسمال البرنامج، وقرار مجلس محافظي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالمساهمة في رأسمال البرنامج بمبلغ مائة مليون دولار، وقرار مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار كذلك بالمساهمة في رأسمال البرنامج، اضافة الى قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي بتفويض لجنة ادارة البرنامج في اقرار قواعده واجراءاته وفي اقرار اتفاقية خط الائتمان بين البرنامج والوكالات الوطنية.

اضافة الى ما سبق فقد شهد العام توقيع عدد كبير من البروتوكولات التجارية والاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها.

٥٠٤٠١ تواصل الاتجاه نحو دعم وتطوير الاسواق المالية العربية، فسجل العام انشاء سوق البحرين للاوراق المالية وسوق مسقط للاوراق المالية ومباشرة العمل في كل منهما، كما تمثل ذلك الاتجاه في البرنامج الذي يضطلع به صندوق النقد العربي لانشاء وتطوير الاسواق المالية العربية من خلال الزيارات والاتصالات والدراسات التي يقوم بها الصندوق في هذا الشأن، وتمثل ايضا في اهتمام اتحاد البورصات العربية بضرورة العمل على تطوير اسواق الوراق المالية العربية، وفي دعوة المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الى اقامة سوق اقليمية عربية لتداول الاسهم تكون البحرين مقرا لها ودعوته للمصارف للقيام بدور الوسيط في هذه الاسواق والدعوة الى انشاء وكالة لتقييم الوراق المالية الحكومية والخاصة.

٦٠٤٠١ فيما استمرت المسيرة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية سجل العام تأكيد التوجه التكاملية الذي برز في نهايات العام الماضي والمتمثل في السعي لاقامة تجمعات عربية اقليمية، حيث اعلن رسميا عن قيام "مجلس التعاون العربي" اثر التوقيع على اتفاقية تأسيسه في قمة بغداد بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٩ بهدف تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل في شتى المجالات. ويضم المجلس في عضويته كلا من المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية، جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية.

وفي ذات السياق شهد العام الاعلان عن قيام "اتحاد المغرب العربي" اثر التوقيع على معاهدة انشائه بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٩ في قمة مراكش بهدف تحقيق التكامل والتعاون بين بلدان المغرب العربي، ويضم الاتحاد في عضويته كلا من الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية.

٧٠٤٠١ شهد العام بروز توجه عربي واضح بمتابعة التطورات الخاصة بانشاء السوق الاوروبية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ ودراسة تأثيراتها المحتملة على الاقتصاديات العربية وخاصة في مجالات العمل المصرفي والتبادل

التجاري وغيرها من المجالات، واهمية التكيف والاستعداد منذ الآن مع الظروف والمتغيرات التي ستستجد في هذا الشأن.

٨٠٤٠١ سجل العام كذلك اتجاها تمثل في اهمية العمل على تعزيز اواصر التعاون العربي - الافريقي من خلال اقرار اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي في اجتماعها بالكويت خلال شهر يونية/حزيران انشاء مؤسسة مالية استثمارية مشتركة تسهم في دعم التعاون المشترك، وهو الاقتراح الذي كانت قد تقدمت به دولة الكويت للاجتماع.

#### ٥٠١ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار:

قامت خلال العام عدة مؤسسات عربية قومية باعداد دراسات جدوى للعديد من المشروعات التي تصلح ان تقام كمشروعات مشتركة، تساهم فيها عدة اطراف من دول عربية مختلفة. ويؤمل ان تساهم هذه المشروعات في تغطية احتياجات الوطن العربي الاساسية وفي تسريع عملية التنمية الاقتصادية القومية المتكاملة.

والجدول التالي رقم (١) يشتمل على قائمة باهم هذه المشروعات المعروضة للاستثمار، والتي يبلغ عددها ٧٢ مشروعا تتراوح تكاليفها التقديرية ما بين ٢ مليون دولار امريكي و٩٢٥ مليون دولار امريكي، وتتنوع على مختلف القطاعات، حيث يتبوأ القطاع الصناعي مركز الصدارة اذ تبلغ مشاريعه المعروضة للاستثمار ٨٠٨٪ من اجمالي عدد المشروعات يليه القطاع الزراعي ٢٣٦٪ ثم الخدمات ٤٢٪ واخيرا قطاع السياحة ١٤٪. بالمقارنة مع المشروعات المعروضة للاستثمار في عام ١٩٨٨، حيث بلغ عددها ٧٧ مشروعا بتكلفة اجمالية تراوحت ما بين ١٧٠ ألف دولار و٣٥٤ مليون دولار امريكي.

جدول رقم (١) المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار

اسم المشروع	الجهة المقدمة للمشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
مشروع انتاج المكابس لمحركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية(١)	لم يحدد	دراسة جدوى نهائية	٨٣٥ مليون دولار.
مشروع دراسة الصمامات لمحركات الديزل والبنزين	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة جدوى نهائية	١٩٧ مليون دولار.
مشروع بادامات الحركة والمولدات لمحركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة جدوى نهائية	٦٣٨ مليون دولار.
دراسة محركات الديزل المتوسطة والثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة جدوى نهائية	٤٢٥٩ مليون دولار.
مشروع البدالات في مصر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر	دراسة جدوى نهائية	٤٠ مليون دولار.
مشروع البدالات في الجزائر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر	دراسة جدوى نهائية	٤٠ مليون دولار.
مشروع الكيوسك وقواطع الحفرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة اولية	غ. م.
مشروع شاشات التلفزيون المونة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	٨٠ مليون دولار.
مشروع العازلات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	١٦ مليون دولار.
مشروع كوابل الجهد المتوسط.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	٢٨٥ مليون دولار.
مشروع محولات نقل الكهرباء	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	٢٥ مليون دولار.
مشروع المراجيل البخارية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	٣٩٥ مليون دولار.
مشروع خيوط ونسيج تلميح الاطارات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	٢٠ مليون دولار.
مشروع انتاج راتنجات عجينة PVC	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	٢٤ مليون دولار.
مشروع الكويبين	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	٢٧ مليون دولار
مشروع اتهاءيدريد المالك	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة اولية	٢٢ مليون دولار.
مشروع الزجاج المسطح لدول المغرب العربي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	دراسة جدوى نهائية	١٢٩ مليون دولار.
مشروع المرايات في الوطن العربي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق	دراسة جدوى نهائية	١١٥٤٠ م دولار.
مشروع المرايات في الوطن العربي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر	دراسة جدوى نهائية	١١٤٠ م دولار.
مشروع الصلب المخصص	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر	دراسة جدوى	١٢٠ مليون دولار.
مشروع الصلب المخصص	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر	دراسة جدوى	١٣٤ مليون دولار.
مشروع الغزل القطنة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	دراسة جدوى	١٣٦ مليون دولار.
مشروع المبيدات الحشرية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	سوريا	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار.
مشروع الدراجيل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	تونس	دراسة جدوى	٢٢ مليون دولار.
مشروع مكورات خام الحديد	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	موريتانيا	دراسة جدوى اولية	غ. م.
مشروع الاقطاب الجرافيتية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية او مصر	دراسة جدوى	٢١١ مليون دولار.
مشروع انتاج الصوب والاعلاف	المنظمة العربية للتنمية الزراعية(٢)	سوريا	دراسة اولية ١٩٨٩	٢٨٤٠ مليون ل. س.
مشروع انتاج الحبوب والاعلاف وتربية الاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	سوريا	دراسة اولية ١٩٨٩	١٥٧٩٩ مليون ل. س.
المشروع المغربي لانتاج الذرة الصفراء	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة اولية ١٩٨٧	١٢٣ مليون جنيه سوداني
مشروع الاعلاف والالبان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	موريتانيا	دراسة جدوى اقتصادية	٨٩٠ مليون اوقية موريتانية
مشروع المجمع الزراعي الصناعي	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الصومال	دراسة جدوى اولية ١٩٨٧	٧,٧ بليون شلن صومالي (نحو ٥٦٨ مليون دولار)
مشروع انتاج الحبوب بالحدود	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مصر/سوريا	دراسة جدوى اولية	٦٠٣٠٦ مليون ل. س.
مشروع انتاج وتصنيع الالبان	الشركة العربية للاستثمار(٣)	ام درمان منطقة الرحيلقي العراق	دراسة جدوى اولية ١٩٨٣ دراسة جدوى نهائية	٨٩٨ مليون جنيه سوداني ١٣٦ مليون دولار.

اسم المشروع	الجهة المقدمة للمشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
مشروع السيلخ وصناعة اللحوم	الشركة العربية للاستثمار	التجفرو الموصل والبصرة		
مشروع تصنيع معدات الدواجن والإيقار الطوب	الشركة العربية للاستثمار	في العراق	دراسة جدوى أولية	٥٨٠ مليون دولار.
مشروع الصلب المخصص	الشركة العربية للاستثمار	الفجيرة بالامارات	دراسة جدوى نهائية	٣٧٠٨ مليون دولار.
مشروع البدالات الهاتنية	الشركة العربية للاستثمار	مصر	دراسة جدوى نهائية	٢٠٠ مليون دولار.
مشروع T. S. P للفوسفات	الاتحاد العربي للصناعات الجلدية (٤)	سوريا	دراسة أولية	٢٠٠ مليون دولار.
مشروع إنتاج امونيا - بيريا	الاتحاد العربي للصناعات الجلدية	سوريا	دراسة أولية	٢٣٥ مليون دولار.
انجاز تسمين سمك في الماء العذب	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك (٥)	الجزائر	دراسة جدوى اقتصادية	١٩٠٠٠٠٠٠ ج.ا. جزائري.
مصنع تعليب الاسماك في الصومال صومالي.	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	الصومال	دراسة ما قبل الجدوى	١١٥٩٠٠ ألف شلن
مصنع تعليب الاسماك في اليمن الديمقراطية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	عدن	دراسة ما قبل الجدوى	٣٥١٥ ألف دينار يمني.
مشروع دواجن في الجماهيرية العربية الليبية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (٦)	ليبيا	دراسة أولية	غ. م.
مشروع دواجن في تونس	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	تونس	دراسة أولية	غ. م.
مشروع الادوية البيطرية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	الجزائر	دراسة جدوى نهائية	غ. م.
مشروع المضادات الطبية في اليمن الشمالي	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	صنعاء	دراسة أولية	غ. م.
مشروع بروتينات الدم	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	لم يحدد	دراسة أولية	غ. م.
مشروع النباتات الطبية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	لم يحدد	دراسة السوق	غ. م.
مشروع تصنيع المواد الاولية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	قطر	دراسة أولية	١٠ - ١٢ مليون دولار.
مشروع التغليف	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	البحرين أو الامارات	دراسة أولية	٢٨ مليون دولار.
مشتقات النشا	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	لم يحدد	دراسة أولية	١٨٥ مليون دولار.
مشروع الكواشف المخبرية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	لم يحدد	دراسة جدوى أولية	٤ ملايين دولار.
مشروع بحيرة نوبا	الشركة العربية لمصائد الاسماك (٧)	السودان	دراسة جدوى نهائية	٢ مليون دولار.
مشروع تربية الاسماك في الاردن	الشركة العربية لمصائد الاسماك	الاردن	دراسة ما قبل الجدوى الاقتصادية	٨٢ مليون مارك الماني.
مشروع تربية الاسماك في مصر	الشركة العربية لمصائد الاسماك	مصر	دراسة ما قبل الجدوى الاقتصادية	١٤٣٨ م جنيه مصري.
مشروع الاسماك في موريتانيا	الشركة العربية لمصائد الاسماك	نواذيبو	دراسة ما قبل الجدوى الاقتصادية	١٠ ملايين دولار.
مشروع اختبار الآبار	الشركة العربية للخدمات البترولية (٨)	مصر	دراسة السوق	٥ - ٦ مليون دولار.
انتاج الدواجن ومعدات للإيقار الطوب	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (٩)	الفجيرة	دراسة جدوى	١٠٠ مليون درهم امارات.
مشروع انتاج الودادات وجدات الدواجن المبيضة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	لم يحدد	دراسة جدوى اقتصادية	٧٨٠٨٤ م ريال سعودي.
مشروع الاتليسي الفحوصات المختبرية البيطرية	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	دول مجلس التعاون الخليجي	دراسة جدوى اقتصادية	١٤٠٢ م ريال سعودي.

اسم المشروع	الجهة المقدمة للمشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
مشروع انتاج المبيدات الحشرية	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (١٠)	سوريا	دراسة جدوى نهائية	٢٢ مليون دولار.
مشروع تصنيع معدات النواجز والابقار الحبوب	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	الجزيرة	دراسة جدوى نهائية	١٠٠ مليون درهم امارات.
مشروع التأسيسات الكهربائية	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية (١١)	العراق	دراسة اولية	٤٥ مليون دولار.
مشروع معدات الري بالرش والتنقيط	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	لم يحدد	دراسة نهائية	١١٦ مليون دولار.
مشروع المحركات الكهربائية	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	العراق والسعودية	دراسة اولية	غ. م.
مشروع اثابيب الصلب غير الملحومة	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	العراق	دراسة نهائية	٣٠٠ مليون دولار.
مشروع انتاج الالنيوم	الشركة العربية الخليجية للاستثمار (١٢)	مدينة السادات	دراسة جدوى نهائية	٥ مليون دولار.
مشروع الاحرام	الشرك العربية الخليجية للاستثمار	منطقة الاحرام	دراسة ما قبل الجوى	١٤ مليون دولار.
مشروع مركز الحسني للذهب	الشركة العربية الخليجية للاستثمار	القاهرة	دراسة ما قبل الجوى	١٠٠ مليون دولار.
مشروع توسعة انتاج البوتاس	الشركة العربية للبوتاس (١٣)	لم يحدد	دراسة ما قبل الجوى	٧٠ مليون دولار.
مشروع تربية وتسمين الخراف	الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية (١٤)	سوريا	دراسة نهائية	غ. م.

- (١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ص. ب. ٣١٥٦ - بغداد - الجمهورية العراقية، تـكـس: ٢٨٢٣، ايدو اي ك، هاتف: ٥٩٠٥٩١٨٧.
- (٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص. ب. ٤٧٤ شارع الجامعة، الخرطوم، جمهورية السودان، تـكـس: ٢٢٥٥٤، هاتف: ٧٢٧٢٧٠/١/٢/٣، عنوان بريقي: معتزين الخرطوم.
- (٣) الشركة العربية للاستثمار، ص. ب. ٤٠٠٩ - الرياض - المملكة العربية السعودية، تـكـس: ٤٠١٢٣٦ تايك اس جي، فاكس: ٤٨٢٣١٦٩ - هاتف: ٤٨٢٣٤٤٤، برقيًا: اموال.
- (٤) الاتحاد العربي للصناعات الجلدية، ص. ب. ٢١٨٨ - دمشق - الجمهورية العربية السورية، تـكـس: ٤١٩١٤٥ - هاتف: ٤٥٨٢٥٥.
- (٥) الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك، ص. ب. ١٥٠٧٨، اليرموك - بغداد - الجمهورية العراقية، تـكـس: ٣١٨٠ عريفش، هاتف: ٤٢٥٢٥٨٨.
- (٦) الشركة العربية للصناعات الوائبة والمستلزمات الطبية (أكديما)، ص. ب. ٩٢٥١٦١ - عمان - المملكة الاردنية الهاشمية، تـكـس: ٢١١٧٢ أكديما جو، هاتف: ٨٢١٦١٨، ٨٢١٦٣٢، فاكس: ٨٢١٦٤٩، برقيًا: اكديما - عمان - الاردن.
- (٧) الشركة العربية لصائد الاسماك، ص. ب. ١٧٦٠٤ - جدة - المملكة العربية السعودية، تـكـس: ٦٠٥٥١٦، هاتف: ٦٥١٠٥٢٨، ٦٥١٩١٦٠.
- (٨) الشركة العربية للخدمات البترولية، ص. ب. ١٢٩٢٥، طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، تـكـس: ٢٠٤٠٥، هاتف: ٤٥٨٦٠، ٤٥٨٦١.
- (٩) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، ص. ب. ٥٣٠٥ - دمشق - الجمهورية العربية السورية، تـكـس: ٤١١٣٧٦ أكويد، هاتف: ٦٦٦٠٣٩، ٦٦٦٠٣٧، ٦٦٥٦٦٨.
- (١٠) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، ص. ب. ٢١٠٢ - الخرطوم - جمهورية السودان، تـكـس: ٢٤٠٤١، هاتف: ٤٠١٠١/٢/٣/٤، ٤١١٠٨، برقيًا: استثمارات، - الخرطوم.
- (١١) الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، ص. ب. ٢١٥٤، جادرية - بغداد - الجمهورية العراقية، تـكـس: ٢٦٢٨ بيت اي اكي، هاتف: ٧١٩٨٢١٥، ٧١٩٨٥٩٤، برقيًا: عرب انفست بغداد.
- (١٢) الشركة العربية الخليجية للاستثمار، ٥٦ شارع الجامعة العربية - المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية، تـكـس: ٢١٦٧٢، هاتف: ٣٤٨٩٨٠٩.
- (١٣) الشركة العربية للبوتاس، ص. ب. ١٤٧٠ - عمان - المملكة الاردنية الهاشمية، تـكـس: ١٦٨٢ - بوتاس، هاتف: ٦٦١٦٥.
- (١٤) الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية، ص. ب. ٤٤١٦ - دمشق - اوتوستراد المزة، الجمهورية العربية السورية، تـكـس: ٤١٢٩٠٦، هاتف: ٦٦٩٨٣٩.

## ٦.١ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال عام ١٩٨٩:

يتبين من البيانات التي امكن الحصول عليها من واقع السجلات الرسمية في الدول العربية المضيفة للاستثمار، ان اجمالي الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية التي تم الترخيص بها في عام ١٩٨٩ بلغت نحو ٢٥٨ مليون دولار امريكي مقابل ٢٣٢ر٤ مليون دولار امريكي في عام ١٩٨٨، مسجلة بذلك زيادة بنسبة ١١ر٢٪ عن عام ١٩٨٨، وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات الوافدة اليها خلال العام، حيث بلغت نحو ٩٢٦ مليون دولار امريكي مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٤١٥٪ عن عام ١٩٨٨، وجاءت جمهورية مصر العربية في المركز الثاني حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام ٧٧ر٨ مليون دولار امريكي بنسبة زيادة بلغت ٥٠.١٪ بالمقارنة لعام ١٩٨٨، وجاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الثالث حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام نحو ٢١٧ مليون دولار امريكي مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٣٩ر٣٩٪ عن عام ١٩٨٨. واحتلت دولة الكويت المركز الرابع بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية تليها دولة البحرين، المملكة المغربية، المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية اليمنية على التوالي ومن ثم باقي الدول العربية كما هو مبين في الجدولين رقمي (٢) و(٣).

اما بالنسبة لجنسيات المستثمرين فقد احتلت الاستثمارات الوافدة من المملكة العربية السعودية المركز الاول حيث بلغت تلك الاستثمارات ٨٦ مليون دولار امريكي موزعة على ثماني دول عربية هي: جمهورية مصر العربية، دولة البحرين، الجمهورية العربية اليمنية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة الكويت، جمهورية جيبوتي، المملكة الاردنية الهاشمية، ودولة قطر. واحتلت استثمارات المملكة الاردنية الهاشمية المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٦٥٢ مليون دولار امريكي موزعة على سبعة دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العراقية، دولة البحرين، والمملكة المغربية. واحتلت الاستثمارات الوافدة من دولة الامارات العربية المتحدة المركز الثالث حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٢١٧ مليون دولار امريكي موزعة على ثلاثة دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، دولة البحرين، ودولة الكويت. واحتلت الاستثمارات الوافدة من الجمهورية اللبنانية المركز الرابع حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ١١٨ مليون دولار امريكي موزعة على ثماني دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، جمهورية جيبوتي، والمملكة الاردنية الهاشمية. كما وفدت استثمارات من دول عربية اخرى كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

اما بالنسبة للتوزيع القطاعي فقد احتل القطاع الصناعي المركز الاول حيث بلغت الاستثمارات العربية في هذا القطاع نحو ٨٤٧ مليون دولار امريكي او ما نسبته ٣٢ر٨٪ من اجمالي الاستثمارات خلال هذا العام، وجاء القطاع المالي والمصرفي في المركز الثاني من حيث نصيبه من جملة الاستثمارات حيث بلغت جملة الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٧٤ مليون دولار امريكي او ما نسبته ٢٨ر٧٪ من اجمالي الاستثمارات، واحتل قطاع التجارة والمقاولات والخدمات المركز الثالث حيث بلغت الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٤١٥ مليون دولار امريكي او ما نسبته ١٦٪ من الاجمالي، يليه القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري واخيرا القطاع السياحي والعقاري كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

ويتضح من الجدول رقم (٥) عن التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٨٩، ان الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الاول حيث بلغت نحو ١٢٨ مليون دولار امريكي او ما نسبته نحو ٤٩ر٧٣٪ من اجمالي الاستثمارات، اتجه منها نحو ٥٣ مليون دولار امريكي



الى دول المجلس، اي ما نسبته ٤١٫٦٣٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ٧٥٫٠٣ مليون دولار امريكي، اي ما نسبته ٥٨٫٣٧٪ الى الدول العربية الاخرى، واحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٩٩٫١ مليون دولار امريكي او ما نسبته ٢٨٫٣٣٪ من الاجمالي. واحتلت مجموعة دول وادي النيل المركز الثالث حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ١٣٫٥ مليون دولار امريكي اي ما نسبته ٥٫٢١٪ من اجمالي الاستثمارات، اتجه منها الى دول المجموعة نفسها نحو ٤٫٣ مليون دولار امريكي او ما نسبته ٣١٫٧١٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ٩٫٢ مليون دولار امريكي او ما نسبته ٦٨٫٢٩٪ من استثمارات المجموعة اتجهت الى باقي الدول العربية، واحتلت مجموعة دول المغرب العربي المركز الرابع، حيث بلغت جملة الاستثمارات العائدة لها نحو ٤٫٩ مليون دولار او ما نسبته نحو ١٫٩٠٪ من اجمالي الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية وقد اتجه ٩٢٫٥٥٪ من هذه الاستثمارات الى خارج هذه المجموعة، تليها باقي الدول العربية (الصومال، جيبوتي، اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي) بنسبة ٢٫٨٩٪ من جملة الاستثمارات العربية البينية على التوالي.

#### ٧٠١ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار:

١٠٧٠١ وزعت المؤسسة استمارة استبيان حول مناخ الاستثمار في الوطن العربي (مرفق بالملاحق رقم "١") على نخبة مختارة من المستثمرين العرب (مؤسسات وافراد) في مختلف الدول العربية زوعي فيهم ان يكونوا ممن لهم تجارب استثمارية سابقة في اكثر من دولة عربية واحدة، وذلك بهدف التعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام، وآرائهم فيها حول مستجدات مناخ الاستثمار ومعوقاته في الدول التي لهم تجارب استثمارية فيها باعتبارهم العنصر الفعال في عملية تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية.

#### ٢٠٧٠١ اهم العناصر الجاذبة للاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الاوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير، الا انه قد امكن حصر عشرة عناصر يمكن في مجموعها ان تعطي اهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها قراره الاستثماري (العناصر واردا في البند الثالث من الاستمارة).

وقد انطوى الاستبيان على ان يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصر حسب اهميتها - من وجهة نظره - وان يضيف لها اية عناصر اخرى لها اهميتها في اتخاذ القرار بالاستثمار بالنسبة لمجموع الدول العربية، ويمكن تصنيف العناصر التي تم الحصول عليها في ثلاث مجموعات من حيث ترتيب اهميتها كباعث للمستثمر العربي في اتخاذ قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:

#### المجموعة الاولى:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج.
- امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- استقرار سعر صرف العملة المحلية.

- سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

### المجموعة الثانية:

- الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها.
- توفر عمالة فنية رخيصة.

### المجموعة الثالثة:

- تقديم المساعدة لقطر عربي مجاور.
- نجاح مشروعات سابقة في القطر.
- اتساع حجم السوق الداخلي في القطر.
- توفر سوق منظم لتداول الاوراق المالية.
- سهولة دخول القطر المضيف.

ويتضح من ذلك ان اهم العناصر الجاذبة للاستثمار في الاقطار العربية لهذا العام هي: تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وحرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج، وامكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وسهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

### ٣٠٧٠١ اهم العناصر المعوقة للاستثمار:

بين المستثمرين الذين وجه لهم الاستبيان، اهم معوقات الاستثمار في كل قطر من الاقطار العربية التي تتوفر لهم فيها تجارب استثمارية. وللحرص على نشر النتائج التجميعية فقط، امكن تجميع المعوقات التي ذكرها المستثمرون في خمس مجموعات تعكس اهميتها وذلك حسب درجة تكرارها على النحو التالي:

### المجموعة الاولى:

- الروتين والبيروقراطية وصعوبة اجراءات التسجيل والترخيص.
- عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية.
- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- عدم استقرار قوانين الاستثمار.
- القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الارباح.

### المجموعة الثانية:

- الغموض في القوانين.

- عدم توفر النقد الاجنبي.
- ضعف البنية الاساسية.
- ارتفاع الضرائب.
- عدم توفر حوافز للتصدير.
- محدودية السوق المحلية.

### المجموعة الثالثة:

- نقص الكوادر الفنية.
- عدم الاعفاء من الضرائب والجمارك.
- عدم توفر سوق منظم للارواق المالية.
- عدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر.
- تفشي الفساد الاداري.
- التسعيرة الجبرية المفروضة من قبل الحكومة.
- عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر.

### المجموعة الرابعة:

- انكماش النشاط الاقتصادي.
- القيود المفروضة على عمليات التصدير.
- عدم حرية تملك الاراضي والعقارات.
- ازواجية الضرائب.
- انخفاض مستوى المعيشة.
- صعوبة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية.
- فرض عمالة محلية على المستثمر الوافد.
- عدم وجود خطط اقتصادية طويلة الامد.

### المجموعة الخامسة:

- صعوبة تحقيق عوائد مالية مجزية.
- شح الموارد المالية وعدم توفر التسهيلات الائتمانية.
- عدم اهتمام المصارف المحلية بالصناعة والتصدير.
- الزام المستثمر الوافد بالمشاركة مع مستثمر محلي.
- عدم توفر حماية كافية للصناعات المحلية.
- عدم وجود حوافز كافية للاستثمارات الوافدة.
- عدم احترام ملكية الغير.
- عدم وجود تسهيلات خاصة باقامة اصحاب المشروعات في القطر المضيف.

- عدم تسجيل الاصول باسم المشروع.
- ارتفاع اسعار الفائدة على القروض المحلية.
- عدم وجود معرفة مسبقة بقوانين واطواع الاستثمار في القطر.
- عدم كفاءة وسائل الاتصال والمواصلات.
- عدم وجود سوق عربية مشتركة.

#### ٤٠٧٠١ مدى تحسن او تدهور مناخ الاستثمار خلال العام:

تبين من آراء المستثمرين العرب حول مدى التحسن او التدهور الذي طرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام، ان مناخ الاستثمار قد شهد تحسناً خلال العام في ست دول عربية، وتدهور عما كان عليه في العام الماضي في ست دول عربية اخرى، وبقي على ما كان عليه في باقي الدول العربية.

#### ٥٠٧٠١ اهم القطاعات التي يتجه اليها المستثمر الوافد:

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج اجابات المستثمرين حول القطاعات التي يفضلون الاستثمار فيها في كل قطر من الاقطار العربية.

جدول رقم (٢)

الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٩

حسب الاقطار المصدرة والمضيقة \*

(بالدولار الامريكى)

الاردن / من	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الاردن	/	-	٤٤٦٠٠	-	-	٥٠٤٢٦٠	-	٦١٥٩٣٠	-	٣٣٨١٠٠
الامارات	١١٤٦٨٥٦	٢٥٤٨٣٦٨	١٣٣٢٨	٥٤٤٠	-	٤٧٤٣١٣٦	٤٧٣٢٨	١١٨٣٢٠	١٧٤٠٨	٢٥٣٥٠٤
البحرين	٤٩٤٣٢٠	/	-	-	-	٩٥٣٣١٩٤	-	-	-	-
تونس	-	-	/	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	-	-	-	/	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	٣٣٩٠٠٠	-	/	٨٤٧٥٠٠	-	١١٣٠٠٠	-	-
السعودية	٥٠٧٣٠٠٠٠	٢٠٢٩٢٠٠٠	-	٤٠٠٥٠٠٠	-	/	١٣٣٥٠٠٠	١٠٦٨٠٠٠	-	-
السودان	-	-	-	-	-	/	-	-	-	-
سوريا	-	-	-	-	-	-	-	/	-	-
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	/	-
العراق	٢٢٤٧٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	/
عمان	-	-	-	-	-	-	-	٦٦١٧١٦	-	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	٣٤٢٥٠٠٠	-	-	-	٤٣٠١٨٠	-	-	-	-
الكويت	٥٤٩٨٢٩٠	٣٣٦٦٤٠	١٢٠٠٥٠	-	-	٩٦٠٤٠٠	-	٢٠٨٨٨٧٠	-	٥٥٥٦٦٠
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	٥٠٣١٠٠٠	-	-	-	-	٦٣٠٨١٠٠٠	-	٢٧٠٩٠٠٠	-	-
المغرب	٧٣٢٠٠	-	-	-	-	-	١٥٥٥٥٠٠	١٩٦٤٢٠	-	٣٠٦٣٥٤٢
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن ع	-	-	-	-	-	٥٩١٥٨٠٥	-	-	-	-
اليمن د	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٦٥٢١٥٦٦٦	٢١٧٢٣٠٦٢	٥٩٧٤٢٥٨	٥١٦٤٧٨	٤٠١٠٤٤٠	٨٦٠٠٥٤٢٥	٢٩٣٧٨٢٨	٧٥٧١٢٥٦	١٧٤٠٨	٤٢١٠٨٠٦

\* تم اعتماد سعر الصرف السائد وقت تحويل هذه الاستثمارات الى البلدان المضيقة.

المجموع	مشروع مشترك	اليمن د	موريتانيا	اليمن ع	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	فلسطين	عمان
٨٣٨.٤٧.	-	-	-	-	-	١١٦٥٧١.	-	٨٩٦٧.	٣٦٧٥.	-	٥٥٨٦.٠٠٠	-
٢١٧٧٧٦٣٢	-	٣٩٠.٨٦٤	٩٩٥٥٢	-	٢.١٢٨	٢.١٧٩٦٨	-	١١٥٨٩٩٢	٤٩٣٣٢	٦.٨٢٤٦٤	٩١٧١٨٤	٢١.٢٥٦.
١٤١٥٩.٥٨	-	-	-	-	-	٣٤٩٥.٠٠	-	١١٥٢٢.٠٠	٦٤٤٩٢٢	٤٥.٠٠٠	-	٤٥.٠٠٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٤١٢٥.٠٠	-	-	-	-	-	-	-	١١٣.٠٠٠	-	-	-	-
٩٢٦٤٩.٠٠٠	-	-	٤٢٧٢.٠٠٠	-	-	٤٢٧٢.٠٠٠	-	٣٢.٤.٠٠٠	-	-	٣٤٧١.٠٠٠	-
٧.٩.١٧	-	-	-	-	-	٦٧٦٢٣.	-	-	-	-	٣٢٧٨٧	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧٢٤٧.٠٠٠	٥.٠.٠.٠.٠.٠.٠.٠.	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٨٥٦٤٩١	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩٤٧٧٥	-	-	/
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	/	-
٣٩١٦٨٣.	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٦٥.	/	-	-
١٥٢٩.٩٤.	-	٦٦٨٨٥.	-	-	-	٢.٥١١٤.	-	٣٦١.٢٣.	/	-	٢٨١٢٦.	١٢.٠٥.
-	-	-	-	-	-	-	-	/	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	/	-	-	-	-	-
٧٧٧٨٧٨٩.	-	-	٣٨٧.٠٠٠	-	-	/	-	١٩٣٥.٠٠٠	٤٦٤٤.٠٠٠	-	-	-
٨٤.٥٩٢٢	-	-	١٦٢٦٢٦.	-	/	-	٣٦٦.٠٠٠	١٥٢٥.٠٠٠	-	-	-	-
-	-	-	-	/	-	-	-	-	-	-	-	-
٥٩١٥٨٠.٥	-	-	/	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	/	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٥٨٤٥٨٥٦.٠	٥.٠.٠.٠.٠.٠.٠.٠.	١.٥٩٧١٤	٦٣٨٤٨١٢	-	٢.١٢٨	١.٥٣٢٥٤٨	٣٦٦.٠٠٠	١١٧٨٨.٩٢	٥٦٣١٣٢٩	٦٥٣٢٤٦٤	١.٢٨٨٢٣١	٢٦٧٢٦١.

جدول رقم (٣)  
الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية  
حسب الاقطار المضيفة خلال عامي ١٩٨٨، ١٩٨٩

القطر المضيف	١٩٨٨	%	١٩٨٩	%	نسبة التغيير
	جملة الاستثمارات		جملة الاستثمارات		
الاردن	٦٧٩٧٩٤٠	٢٫٩٢	٨٣٨٠٤٧٠	٣٫٢٤	٢٣٫٢٨
الامارات	١٥٥٨٧٧٦٠	٦٫٧١	٢١٧٢٧٦٣٢	٨٫٤١	٣٩٫٣٩
البحرين	٣٤٣٦٣٥٦	١٫٤٨	١٤١٥٩٠٥٨	٥٫٤٧	٣١٢٫٠٤
تونس	٤١٥٥٩٤٩٠	١٧٫٨٨	-	-	-١٠٠٫٠٠
الجزائر	١٧٠٠٠٠٠	٧٫٣١	-	-	-١٠٠٫٠٠
جيبوتي	-	-	١٤١٢٥٠٠	٠٫٥٥	+١٠٠٫٠٠
السعودية	١١٣٦٢٤٥٢	٤٫٨٩	٩٢٦٤٩٠٠٠	٣٥٫٨٥	٧١٥٫٤٠
السودان	-	-	٧٠٩٠١٧	٠٫٢٧	+١٠٠٫٠٠
سوريا	١٨٠٠٠٠٠	٠٫٧٧	-	-	-١٠٠٫٠٠
العراق	١٤٥٣٧٤١٢	٦٫٢٥	٧٢٤٧٠٠٠	٢٫٨٠	-٥٠٫١٥
عمان	-	-	٨٥٦٤٩١	٠٫٣٣	+١٠٠٫٠٠
قطر	١٠٩٩٠٠	٠٫٠٥	٣٩١٦٨٣٠	١٫٥٢	٣٤٦٣٫٩٩
الكويت	٧٠٧٨٦٢٠	٣٫٠٥	١٥٢٩٠٩٤٠	٥٫٩٢	١١٦٫٠٢
لبنان	٨٩٤٢٣٣٠	٣٫٨٥	-	-	-١٠٠٫٠٠
ليبيا	١٣٥٠٠٠٠٠	٥٫٨١	-	-	-١٠٠٫٠٠
مصر	٥١٨٥٦٢٨٠	٢٢٫٣١	٧٧٧٨٧٨٩٠	٣٠٫١٠	٥٠٫٠١
المغرب	٣٨٨٦٣٧٩١	١٦٫٧٢	٨٤٠٥٩٢٢	٣٫٢٥	-٧٨٫٣٧
اليمن ع	-	-	٥٩١٥٨٠٥	٢٫٢٩	+١٠٠٫٠٠
المجموع	٢٣٢٤٣٢٣٣١	١٠٠٫٠٠	٢٥٨٤٥٨٥٦٠	١٠٠٫٠٠	١١٫٢٠

جدول رقم (٤)  
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية  
١٩٨٨ - ١٩٨٩  
(بالدولار الامريكى)

القطاع	جملة استثمارات		جملة استثمارات		نسبة التغير %
	١٩٨٨	%	١٩٨٩	%	
الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري	١٨٣٣٧٩٦٨	٧ر٨٩	٣٦٩٤٢ر١٣٣	١٤ر٣	١٠١ر٥
الصناعي	٦١٩٦٠ر٥١٦	٢٦ر٦٦	٨٤ر٧١٠ر٧٠٠	٣٢ر٨	٣٦ر٧
المالي والمصرفي	٩١٩٥١ر٢٠٤	٣٩ر٥٦	٧٤ر٠٣٢ر٤٠٢	٢٨ر٧	-١٩ر٥
التجارة والمقاولات والخدمات	٣١٧١٠ر٣٤٢	١٣ر٦٤	٤١٤٦٥ر٢٦٤	١٦ر٠	٣٠ر٨
السياحي والعقاري	٢٨٧٤٢ر٣٠١	١٢ر٢٥	٢١٣٠٨ر٠٦١	٨ر٢	-٢٥ر٩
الاجمالي	٢٣٢ر٤٣٢ر٣٣١	١٠٠	٢٥٨ر٤٥٨ر٥٦٠	١٠٠	١١ر٢



جدول رقم (٥)  
التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٨٩  
(بالدولار الأمريكي)

النسبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات المصدر من المجموعة	اجمالي استثمارات المجموعة في الدول الاخرى	النسبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات المصدر من المجموعة	اجمالي الاستثمارات فيما بين دول المجموعة	النسبة المئوية الى اجمالي المجموعة	اجمالي الاستثمارات الواقعة الى المجموعة	النسبة المئوية الى اجمالي المجموعة	اجمالي الاستثمارات المصدر من المجموعة	المجموعات الجغرافية
٧٥٣٧	٧٥٠٣٠٠١٤٧	٤١٦٣	٥٣٥٠٨٠٩٩٣	٥٧٤٩	١٤٨٠٩٩٦٥٠	٤٩٧٣	١٧٨٥٣٩١٤٠	١ - دول مجلس التعاون
٩١٦٣	٩٠٣٨٧٣٥١	٨٧٨	٨٧٨٦٦٧٠٠	٦٠٥	١٥٠٣٧٤٧٠	٣٨٦٣	٩٩٠٧٤٠٥١	٢ - بلاد الشام والراق
٦٨٦٢٩	٩١٩٨٦٣٧١	٣١٧١	٤٦٢٧٢٠٠٠	٣٠٣٧	٧٨٤٩٦٩٠٧	٥٢١	١٣٤٧٠٣٦١	٣ - دول وادي النيل
٩٢٥٥	٧٥٤٧٠٤٦	٧٤٥	٣٦٦٠٠٠	٣٢٥	٨٤٠٥٩٢٩	١٦٠	٤٩١٢٠٤٦	٤ - دول المغرب العربي
١٠٠	٧٤٦١٩٤٧	-	-	٢٨٤	٧٢٣٨٦٠٤	٢٨٩	٧٤٦١٩٤٧	٥ - باقي الدول العربية
١٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	-	١٩٤	٥٠٠٠٠٠٠٠	٦ - مشروعات عربية مشتركة
٧٤٦٠	١١٠٥٢٤٨٦٧	٢٥٦٠	٦١٦٩٢٣٦٢٣	٦١٠٠	٢٥٨٤٥٨٥٦٠	٦١٠٠	٢٥٨٤٥٨٥٦٠	الاجمالي

- ١ - تقسم المجموعة الاولى كلا من دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، دولة قطر، ودولة الكويت.
- ٢ - تقسم المجموعة الثانية كلا من المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية، دولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية.
- ٣ - تقسم المجموعة الثالثة كلا من جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية.
- ٤ - تقسم المجموعة الرابعة كلا من الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، المملكة المغربية، والجمهورية الاسلامية الموريتانية.

٥ - تقسم المجموعة الخامسة كلا من جمهورية جيبوتي، جمهورية الصومال الديمقراطية، الجمهورية العربية الليبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

جدول رقم (٦)  
القطاعات التي يفضل المستثمرون العرب الاستثمار فيها

الدول	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع العقارات	قطاع الخدمات	قطاع المال والمصارف	قطاع السياحة	قطاع المقاولات
الأردن	*						
الإمارات	.			.			
البحرين	*	.		.			.
جيبوتي	*			.			
السعودية	*			.			
السودان		.		.			.
العراق	.						
عمان	.			.			
قطر	.			.			
الكويت				.			.
مصر	.	.		.	.		
المغرب	*	.		.			
اليمن ع	*						



استمارة استقصاء  
مناخ الاستثمار في الوطن العربي

اسم رجل الاعمال او الشركة .....  
العنوان : .....

١ - هل سبق لك الاستثمار في احدى الاقطار العربية ؟  نعم  لا  
اذا كان الجواب نعم اذكر الاقطار العربية التي سبق لك الاستثمار فيها؟

الاقطار	القطاعات
١ - .....	.....
٣ - .....	.....
٣ - .....	.....
٤ - .....	.....
٥ - .....	.....

٢ - ما هي الاقطار العربية التي تفضل الاستثمار فيها مستقبلا وفي اي قطاعات ؟  
وترتيبها حسب الاولوية :

الاقطار	القطاعات
١ - .....	.....
٢ - .....	.....
٣ - .....	.....
٤ - .....	.....
٥ - .....	.....

- وزعت هذه الاستمارة على نخبة مختارة من المستثمرين العرب
  - يرجى الاجابة على اكبر عدد ممكن من الاسئلة الواردة في هذا الاستبيان ، ولا غشاضة في عدم الاجابة على اي جزء لا ترغبون
  - في الاجابة عليه لاي سبب من الاسباب ، علما بأن البيانات ستعالج بسرية مطلقة وسيتناول النشر نتائج تجميعية فقط .
  - يرجى سرعة استيفاء البيانات وارسال الاستمارة
- على عنوان المؤسسة : ص . ب (٢٣٥٦٨) - الصفاة ١٢٠٩٦ - الكويت < دولة الكويت

٣ - يرجى ترتيب النوافع ( من ١ - ١٠ ) من حيث درجة اهميتها في اختيارك للقطر المضيف للاستثمار (ويمكن اعطاء ترتيب واحد لاكثر من دافع اذا تساوت في اهميتها) .

الترتيب	النوافع المحفزة لاختيار قطر المضيف
	١ - تمتع قطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي
	٢ - حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج
	٣ - الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية
	٤ - سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية
	٥ - امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار
	٦ - توفر شريك محلي من قطر المضيف
	٧ - توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج
	٨ - وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها
	٩ - استقرار سعر صرف العملة المحلية
	١٠ - نوافع اخرى ( توضع بالتفصيل )

٤ - ما هي معوقات الاستثمار من وجهة نظرك ، في الاقطار العربية التي تتعامل معها ، وماهي مقترحاتك

لتحسين مناخ الاستثمار فيها ؟

(يمكنكم ذكر الاقطار المعنية اذا رغبتم بذلك)

المقترحات	معوقات الاستثمار

٥ - ما رأيك في مناخ الاستثمار بالاقطار العربية خلال العام الحالي ؟

( يرجى بيان ذلك بالتأشير في المكان المناسب قرين كل قطر )

( لكم الحرية في تعبئة البيانات على هذه الصفحة او اجمالها . علما بأن الاجابات سوف تعامل بسرية مطلقة )

الاقطار	لم يطرأ اي تغيير على مناخ الاستثمار خلال العام الحالي	تحسن عن السابق	تدهور عن السابق
- المملكة الاردنية الهاشمية			
- دولة الامارات العربية المتحدة			
- دولة البحرين			
- الجمهورية التونسية			
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
- جمهورية جيبوتي			
- المملكة العربية السعودية			
- جمهورية السودان			
- الجمهورية العربية السورية			
- جمهورية الصومال الديمقراطية			
- الجمهورية العراقية			
- سلطنة عمان			
- دولة قطر			
- دولة الكويت			
- الجمهورية اللبنانية			
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية			
- جمهورية مصر العربية			
- المملكة المغربية			
- الجمهورية الاسلامية الموريتانية			
- الجمهورية العربية اليمنية			
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية			

الجزء الثاني  
التقارير القطرية





(١)

تقرير مناخ الاستثمار في  
المملكة الاردنية الهاشمية  
لعام ١٩٨٩



تقرير مناخ الاستثمار في  
المملكة الأردنية الهاشمية  
لعام ١٩٨٩

شهد العام العديد من الاحداث الهامة على المستويين السياسي والاقتصادي فعلى الصعيد السياسي شهد العام التوقيع على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي واجراء انتخابات برلمانية لأول مرة منذ أكثر من عشرين عاما، وتشكيل حكومة مرتين، الاولى في شهر نيسان / ابريل والثانية في شهر كانون ثاني /ديسمبر بعد انتخاب مجلس النواب، وعلى الصعيد الاقتصادي شهد العام اقرار برنامج تصحيح المسار الاقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية المستجدة وما تبعه من اجراءات اقتصادية هامة تمخض عنها صدور قوانين جديدة.

وفيما يلي تفصيلا لأهم المستجدات التي شهدتها هذا العام:

### ١٠١ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد هذا العام صدور عدد من التشريعات والاجراءات الحكومية المتصلة بالاحكام التنظيمية والاوزاع النقدية والضريبية:

- ففي اطار الاحكام التنظيمية العامة صدر الامر الملكي باصدار القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ الذي انشئت بمقتضاه محكمة العدل العليا ضمن ملاك وزارة العدل ونص على تشكيلها واختصاصاتها.

- وصدور الامر الملكي باصدار القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ معدلا قانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٨٩ ومما تناوله تحديد الرسوم المتعلقة بالإقامة واجراءات تمديدها.

- وفي مجال تنظيم التجارة صدر الامر الملكي باصدار القانون المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩ (قانون الشركات لسنة ١٩٨٩) الغي بمقتضاه قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ والتعديلات التي ادخلت عليه كما الغى تشريعات اخرى تتعارض مع احكامه التي تسري على الشركات التي تمارس الاعمال التجارية وعلى المسائل التي تناولتها نصوصه. كما صدر الامر الملكي باصدار نظام الشركات رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ بالاستناد الى المادة ٣١٩ من قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ استحدث نماذج طلبات تسجيل الشركات والبيانات والعقود الخاصة بها وللإلزامه لتنفيذ احكام القانون، كما نص على تنظيم السجلات المتعلقة بتوفيق اوضاع الشركات القائمة مع احكام القانون وغيرها من السجلات التي يراها المراقب ضرورية لتنظيم الاحصاءات الخاصة بالشركات ومتابعة شؤونها، كما حدد رسوم تسجيل الشركات.

وصدر الامر الملكي بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩ معدلا قانون الشركات لسنة ١٩٨٩ وناصا على وجوب قيام الشركات القائمة بتوفيق اوضاعها مع احكام قانون الشركات لسنة ١٩٨٩، وان تجري التعديلات اللازمة على عقودها وانظمتها الاساسية خلال مدة تنتهي بتاريخ ١/٣١/١٩٩٠ وعلى اعتبار تسجيل اية شركة ملغي حكما اذا لم تقم بتوفيق اوضاعها خلال هذه المدة.

- وعلى صعيد الاوزاع المصرفية صدر الامر الملكي باصدار القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ (قانون الغاء قانون اعمال الصرافة في المملكة الأردنية الهاشمية) الذي تم بمقتضاه الغاء قانون اعمال الصرافة رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦، كما تم الغاء جميع التعليمات والقرارات الصادرة بموجبه وبذلك اصبح من غير المسموح به مزاوله

عمل الصرافية ولم يبدأ عليه اعداء جميع سرحدات ومحلات الصرافية في الأردن اعتباراً من تاريخ ١٩٨٧/١/٨.

- وفي مجال الضرائب والرسوم صدر الامر الملكي باصدار القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ معدلاً لقانون ضريبة الدخل وناصاً على اعفاءات كلية او جزئية من الضريبة على الارباح المتأتية من الاسهم واذونات الخزينة وسندات التتمية وسندات المؤسسات العامة واسناد قرض الشركات المساهمة العامة باستثناء ارباح البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل ودائع، واقتطاع الارباح المتحققة في الخارج والناشئة عن اموال وودائع الشخص المقيم في المملكة بما في ذلك ارباح الشركة العادية المقيمة للضريبة على الدخل، كما نص على استيفاء الضريبة بنسبة ١٠٪ من بدلات الايجار المتأتية من تأجير العقارات واستيفائها عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص بنسب تتراوح بين ٥٪ و ٤٥٪ تبعاً لنوع دخله، وفي شأن الشركات فان النسب تتراوح بين ٣٥٪ و ٥٥٪.

- وصدر القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٨ معدلاً لقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ومن اهم ما تضمنه اعفاءات ضريبية على رواتب واجور العاملين وفق الحدود التي نص عليها، ونسب ضريبة الدخل التي تستوفى من الشركات، واشترط القانون الاتقل الضريبة التي تستوفى من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين عن ٣٥٪ من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل اجراء اي تخصيصات او توزيعات منه.

- وصدر النظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١ الذي قضى باعفاء السلع التي حددها النظام من الضريبة الاضافية المنصوص عليها في قانون الضريبة الاضافية رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩. وصدر النظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١ بتعديل نظام الضريبة على الاستهلاك اذ قضى بتعديل الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصلي والاستعاضة عنه بالجدول المرفق بالقانون وحدد تاريخ العمل به في ١٩٨٩/١١/٢٥.

كما قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١ استيفاء ضريبة تراوحت بين ٣٪ و ٥٪ على جميع البضائع المستوردة، وقرر تعديل الضريبة على الاستهلاك المفروضة على الاصناف الميينة في الجدول المرفق بالقرار.

- وصدر القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩ معدلاً لقانون الضريبة الاضافية رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩، وقاضياً باستيفاء بدل خدمات مقداره ١٠٪ على قيمة فواتير الاشتراكات والمكالمات الهاتفية اعتباراً من ١٩٨٩/١١/١، كما صدر القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢١ معدلاً لقانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وملغياً جدول رسوم الطوابع رقم (١) الملحق بالقانون الاصلي والاستعاضة عنه بالجدول المرفق بالقانون.

- وعلى صعيد التدابير الاقتصادية صدر النظام رقم (٥١) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٣ بشأن تحديد المعايير والاسس للمشروعات الاقتصادية المصدقة الذي الغى النظام السابق رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ ونص على اعتماد معايير جديدة للمشروعات الاقتصادية المصدقة بحيث يعتمد تقييمها من قبل اللجنة المختصة على مدى توافر تلك المعايير التي نص عليها القانون.

## ٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

وقعت الحكومة الاردنية خلال العام العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع عدد من الدول العربية والصديقة في مختلف مجالات التعاون وذلك على النحو التالي:

### ١٠٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- عقدت اللجنة المشتركة الاردنية العمانية اجتماعاً لها خلال الفترة ٦ - ٩/١٩٨٩ في العاصمة العمانية تم

حلالة الاتفاق على انشاء شركة اردنية عمانيه للاستثمار براسمال قدره عشرة ملايين دولار امريكي، كما تم الاتفاق على اعطاء الشركة المقترحة الاولوية لاقامة مشروع لتخزين الاسماك في العقبة ليكون مركزاً اقليمياً يغطي احتياجات واسواق بعض الدول العربية المجاورة والبحث في امكانية اقامة مصنع الامونيا وتعليب الاسماك في سلطنة عمان.

- عقدت اللجنة الاردنية المصرية المشتركة للتنسيق الصناعي بتاريخ ١٩٨٩/١/١٦ اجتماعاً لها في العاصمة الاردنية، تم الاتفاق خلاله على انشاء مكتب تصدير مشترك للصناعات الوطنية في البلدين بين القطاعين الخاصين الاردني والمصري لتسويق فوائض الانتاج في الاسواق العربية والاجنبية. كما تم الاتفاق على التنسيق الصناعي في قطاعات الاسمدة بمختلف انواعها من حيث الاستهلاك والانتاج والمواد الاولى بالاضافة الى قطاع الصناعات الغذائية.

- تم بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٢ التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة المشتركة بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية، وتضمن المحضر الاتفاق على اتخاذ عدد من الاجراءات والخطوات التي تكفل تنمية وتطوير علاقات التعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات خاصة تنمية التبادل التجاري.

- اصدرت اللجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة في دورتها التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠ عدداً من القرارات المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والتنسيق الصناعي والتخطيط والتعاون الزراعي والتعدين والطاقة والنقل والمواصلات والاعلام والسياحة والصحة والتعليم والقوى العاملة.

- تم بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١ التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة العليا الاردنية السورية المشتركة، وينص المحضر على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين الى مائتي مليون دولار من السلع ذات المنشأ الوطني من البلدين.

- وقع المصرفان المركزيان الاردني والعراقي بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٣ على اتفاقية تتعلق بالترتيبات المصرفية بينهما وذلك بموجب قرار اللجنة العليا الاردنية العراقية المشتركة، وسيتم بموجب الاتفاق تغطية قيم السلع والمنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية المصدرة الى العراق وذات المنشأ الاردني بحدود مبلغ لا يتجاوز ١٦٣ مليون دولار امريكي.

- عقدت اللجنة الاردنية المغربية المشتركة اجتماعات الدورة الثالثة في العاصمة الاردنية خلال الفترة ٢٤ - ١٩٨٩/٣/٢٦ وتم الاتفاق على زيادة حجم التبادل بين البلدين ليصل الى ٤٠ مليون دولار، واقامة مراكز ومعارض تجارية في البلدين وتسهيل الحصول على رخص الاستيراد. كما تم الاتفاق على تنفيذ العقود المبرمة بين الشركات الاردنية المشاركة في معرض الصناعات الاردنية، الذي اقيم في الدار البيضاء، وبين المستوردين المغاربة والتعاون بين شركات الفوسفات في البلدين لتنسيق الجهود بغية تسويق الفوسفات الاردني والمغربي في الاسواق العالمية واقامة معرض اردني مغربي مشترك في اطار مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي والتعاون في مجال الصناعات المشتركة بين دول مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي.

- تم في وزارة الصناعة والتجارة الاردنية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤ التوقيع على محضر اجتماعات لجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة العليا الاردنية العراقية المشتركة، تناول المحضر آفاق التعاون بين البلدين في المجالات التجارية والصناعية والزراعية وتطوير الانتاج النباتي والري والمشروعات الزراعية والاروائية وحماية البيئة والتسويق الزراعي والسلك الحديدية، والنقل الجوي والمجال الصحي وقطاع المقاولات، كما تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٤ على محضر اجتماعات اللجنة في دورتها التاسعة المنعقدة في بغداد في الجمهورية العراقية

- عقدت لجنة تنمية التبادل التجاري الاردنية المصرية المشتركة اجتماعا لها بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩ تم خلاله التوقيع على محضر اجتماع ينص على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى ٣٥٠ مليون دولار مناصفة بينهما.

- عقدت اللجنة الاردنية السورية العليا المشتركة اجتماعا لها خلال الفترة ٩ - ١٠/٧/١٩٨٩ وتم خلال الاجتماعات البحث في سبل تطوير التعاون في عدة مجالات وهي التعاون في مجال الزراعة ومجال النقل ومجال الكهرباء ومجال النفط والثروة المعدنية ومجال الري والمجال الصناعي.

- تم التوقيع في عمان بتاريخ ٨/٩/١٩٨٩ على اتفاقية مع دولة الامارات العربية المتحدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني تضمنت تشجيع حرية تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية والثروة الحيوانية والطبيعية ونقل البضائع بين البلدين بواسطة وسائل النقل العائدة لكل منهما. كما تضمنت تشجيع التعاون بين المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة وتبادل الخبرات والفنيين وتنسيق الجهود في مجالات البحوث والدراسات الاقتصادية والتقنية وتشجيع انتقال رؤوس الاموال بين البلدين وانشاء شركات ومؤسسات مشتركة في مختلف الميادين الاقتصادية.

- تم التوقيع بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٩ مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على ثلاث اتفاقيات تنص احداها على تشكيل لجنة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين للإشراف على التعاون الثنائي في المستقبل وتهدف الاتفاقيتان الاخرى الى تنمية علاقات التعاون الاقتصادي والثقافي وفي مجال الصحة والعلوم ودعم التبادل التجاري. ولم يحدد الاتفاق هدفا محددا للتبادل التجاري ولكنه نص على اعفاء جميع المنتجات الزراعية من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وستعد الجهات المعنية في البلدين قوائم للسلع الصناعية التي ستعفى من الرسوم الجمركية.

- وقعت الحكومتان الاردنية والسورية في العاصمة الاردنية بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٩ على البرنامج التنفيذي للتعاون السياحي بين البلدين لعامي ١٩٩٠ - ١٩٩١. ويقضي البرنامج بتوثيق التعاون بين البلدين في مجالات تنشيط الحركة السياحية كما ينص ضمن امور اخرى على تقديم التسهيلات الممكنة في مجال الاجراءات الجمركية والادارية وتسهيل المعاملات في مراكز الحدود و اجراءات الدخول والخروج لمواطني البلدين.

- تم بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٩ في العاصمة الاردنية التوقيع على محضر اجتماعات الدورة السادسة للجنة الاردنية التونسية المشتركة. وتناول المحضر مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية والنقل بين البلدين. ففي المجال التجاري اتفق الجانبان ان يبلغ التبادل التجاري بينهما خلال عام ١٩٩٠ نحو ٤٠ مليون دولار، منها ٢٠ مليون دولار للمراكز التجارية في البلدين وخمسة ملايين للاسواق التجارية و١٥ مليون للتعامل الحر. وفي مجال التعاون الصناعي اتفق الجانبان على دعوة لجنة من ممثلي قطاع الصناعة في كلا البلدين لوضع الاسس التي تكفل التنسيق الصناعي فيما بينهما. وفي مجال النقل اتفق الطرفان على دعوة شركات النقل البحري الوطنية على زيادة رحلاتها بين موانئ البلدين خدمة للتجارة والسياحة.

- تم في العاصمة الاردنية بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٩ التوقيع على البروتوكول التجاري بين الحكومتين الاردنية والسودانية تضمن الاتفاق زيادة حجم التبادل التجاري ليصل الى سبعين مليون دولار امريكي من خلال صفقة متكافئة بمبلغ ستين مليون دولار امريكي مناصفة بين البلدين وستة ملايين دولار امريكي للمركزين التجاريين الاردني في الخرطوم والسوداني في عمان واربعة ملايين دولار امريكي تخصص للمعارض المتخصصة التي

سنتقام في كلا البلدين تخصص للبيع مباشرة للجمهور. واكد الجانبان على اهمية تسيير خط بحري منتظم بين موانئ البلدين.

- اختتمت اللجنة العليا الاردنية العراقية المشتركة اعمال دورتها الخامسة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٨ حيث تم التوقيع على محضر اجتماع هذه الدورة وعلى محضر اجتماع الدورة العاشرة للجنة الوزارية الاردنية العراقية المشتركة. وحدد الجانبان في المحضر حجم التبادل التجاري خلال العام القادم بثمانمائة مليون دولار.

- اقر مجلس الوزراء الاردني محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة الاقتصادية الاردنية السعودية المشتركة تضمن توصيات شملت مختلف المجالات وخاصة التعاون التجاري، التعاون في مجال المواصفات والمقاييس، النقل والمواصلات، التعاون الفني وغيرها من مجالات التعاون الاقتصادي.

- اقرت لجنة فنية مشتركة من وزارتي النقل في كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية مشروعاً لإنشاء سكة حديد بين مدينة حديثة العراقية ومدينة العقبة الاردنية بطول ١١٣٠ كيلومتر منها ٤٠٠ كيلومتر في الاراضي العراقية و٧٣٠ كيلومتر في الاراضي الاردنية وتقدر تكلفة المشروع بنحو ١٨٨٧ مليون دولار. ويهدف المشروع الى تطوير المناطق التي يمر بها الخط، اجتماعيا واقتصاديا ومن المتوقع ان ينقل الخط المذكور ٢٥ مليون مسافر و١٠ ملايين طن من البضائع سنويا.

- تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الجوي بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية.

- تم الاتفاق بتاريخ ١٩٨٩/٩/١ في اجتماع عقد بين المسؤولين عن الخط الحديدي الحجازي في كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية، على اعادة تسيير قطار ركاب بين عمان ودمشق وبالعكس وتحديد الاجور وتجهيز عربات الركاب وتعزيز صيانة الخط بين البلدين.

- تم التوقيع على بروتوكول للتعاون بين اتحاد غرف التجارة السورية واتحاد غرف التجارة الاردنية، ويضم البروتوكول عشر مواد تتعلق بالتعاون في مجال تبادل المعلومات، المشاركة في المعارض الوطنية والدولية والمتخصصة، تبادل الزيارات، تبادل المشورة والمساعدة في اقامة المشروعات المشتركة بين البلدين وتشجيع المستثمرين من البلدين على استثمار رؤوس اموالهم في المنطقة الحرة الصناعية السورية الاردنية وتشجيع اقامة مشروعات مشتركة في المنطقة المذكورة وذلك لخدمة اقتصاد البلدين.

- تم بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٤ التوقيع على اتفاقية للتعاون الثنائي في المجالات الفنية والادارية والمالية بين كل من سلطة الكهرباء الاردنية والشركة الوطنية للمياه والكهرباء في جمهورية موريتانيا الاسلامية، تعطي من خلالها كل جانب الآخر اولوية الحصول على المشروعات الكهربائية المتعلقة بهما. كما تم تشكيل لجنة ثنائية لمتابعة برامج التعاون بين الجانبين على ان تجتمع مرة في كل عام. وبموجب الاتفاقية سيتم تزويد الشركة الوطنية للمياه والكهرباء الموريتانية بمهندسين اردنيين لمتابعة اعمال تنفيذ مشروعات الشركة.

#### ٢٠٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية:

- اقر مجلس الوزراء الاردني بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥ اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٣ بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية التي تنص على تنمية التبادل التجاري بين البلدين وتشكيل لجنة مشتركة بينهما لوضع الترتيبات العملية لتنفيذ هذا الاتفاق.

- وافق مجلس الوزراء الاردني بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠ على الاتفاقية التجارية الموقعة بين الحكومتين الاردنية والبرازيلية، وتهدف الاتفاقية الى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وخاصة استئناف تصدير



البوتاس الاردني الى البرازيل بالاضافة الى السماح لمؤسساتهما باقامة معارض تجارية في كلا البلدين وتسهيل مرور البضائع التي يكون منشؤها احد البلدين.

- تم في موسكو بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٠ التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة المشتركة الاولى بين الجانبين الاردني والسوفيتي ينص على ان يكون حجم التبادل التجاري بقيمة ٥٠ مليون دولار مناصفة بينهما، وتم الاتفاق على اقامة معرض للسلع الاردنية في مدينة موسكو خلال النصف الاول من العام القادم. وفي المجال الصناعي، تم الاتفاق على الاسراع في انجاز الدراسات المتعلقة بالمشروع المشترك للمنتجات الفوسفاتية والمزعم اقامته في الاردن. كما تضمن المحضر الاتفاق على تبادل الخبرات في مختلف المجالات وخاصة الزراعة والصناعية منها.

- تم التوقيع على محضر اجتماعات الدورة الثالثة للجنة الاردنية الهندية المشتركة وبموجبه تقرر تصدير ١٥ مليون طن من الفوسفات و ٥٥٠ ألف طن من البوتاس و ٣٠٠ ألف طن من الاسمدة من الاردن للهند خلال العام. بينما يقوم الجانب الاردني باستيراد سلع هندية بقيمة ٥٠ مليون دولار خلال العام مثل السكر والشاي والمواد الاولية الداخلة في الصناعات الوطنية. ووافق الجانبان على اقامة معارض تجارية في البلدين يسمح خلالها بالبيع المباشر للجمهور.

- اتفقت الحكومتان الاردنية والتركية على تعزيز التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية. وجاء هذا الاتفاق ضمن اتفاقية اقتصادية تم التوقيع عليها بين البلدين في مطلع العام، وشمل الاتفاق موافقة الحكومة التركية على استيراد حوالي ٦٠٠ ألف طن من مادة الفوسفات الاردني خلال هذا العام، بالاضافة الى استيراد احتياجاتها من البوتاس الاردني. كما تم الاتفاق على دراسة انشاء شركة استثمارية مشتركة بين البلدين.

- تم في عمان بتاريخ ١٩٨٩/١١/١ التوقيع على اتفاقية تعاون اقتصادي وفني بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية ايطاليا تتضمن الاسس التي تنمي التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين.

### ٣٠١ وقائع وأحداث:

شهد العام عددا من الوقائع والاحداث نشير الى اهمها فيما يلي:

### الاصلاحات الاقتصادية:

- استكمالا للجهود التي بدأتها الحكومة الاردنية في العام الماضي في مجال معالجة المشاكل الاقتصادية، تم التوصل خلال العام الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج الاصلاحات الاقتصادية للسنوات الخمس القادمة، ويهدف هذا البرنامج الى:

١. تعزيز الثقة بالدينار الاردني واستقرار سعر صرفه مقابل العملات الاجنبية.
٢. تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يصل الى ٤٪ سنويا مع نهاية عام ١٩٩٣.
٣. تخفيض معدل التضخم تدريجيا من ١٤٪، وهي النسبة المقدرة لعام ١٩٨٩، الى ٧٪ عام ١٩٩٣.
٤. زيادة الاعتماد على القدرات الذاتية في مجال الموازنة العامة والمدفوعات الخارجية.

وقد تم وضع عناصر هذا البرنامج للوصول الى هذه الاهداف التي تركز بشكل رئيسي على تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تخفيض الانفاق الحكومي وضبطه وزيادة الإيرادات المحلية وتحسين تحصيلها، بالاضافة الى اعادة جدولة القروض الخارجية والتركيز على تحسين المناخ الاستثماري لزيادة الادخار والاستثمار

والصادرات وترشيد الاستهلاك وضبط الاستيراد مع السيطرة على معدلات التضخم وتعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص في مجالات الاستثمار والانتاج والتصدير.

واقادت المصادر المسؤولة ان هذا البرنامج يكمل الاجراءات التي اتخذها الاردن في العام الماضي، ويوفر له الحصول على موارد مالية اضافية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تصل الى ٢٧٥ مليون دولار خلال الثمانية عشر شهرا القادمة في نهاية ١٩٩٠ بالاضافة الى موارد مالية اخرى على اساس ثنائي من دول صديقة.

- هذا وقد شملت الاجراءات الاقتصادية الجديدة الغاء الحماية الاغلاقية للسلع الصناعية والاستعاضة عنها بالحماية الجمركية، واعفاء كافة السلع الرأسمالية الانتاجية المستوردة من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى. كما اشارت الاجراءات الاقتصادية الجديدة الى انشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات الاردنية ومنحها الحوافز والاعفاءات اللازمة والتوسع في اقامة المعارض التجارية وتعيين ملحقين تجاريين في السفارات الاردنية واعداد مشروع نظام ضمان ائتمان الصادرات ودعم الصادرات من خلال اعادة ضريبة الانتاج والرسوم الجمركية واعادة خصم الاوراق التجارية بنسبة ثابتة.

- لجأ البنك المركزي الاردني الى تطبيق سعرين للدينار الاردني مقابل الدولار الامريكي احدهما السعر الرسمي ويتحدد يوميا من البنك المركزي وذلك لتمويل المستوردات الضرورية وتكاليف مصاريف الطلبة الاردنيين في الخارج والثاني سعر السوق وسمح للبنوك التجارية التعامل بالسعر الرسمي وذلك للقضاء على ما يسمى بالسوق السوداء والتي حلت محل محلات الصرافة التي اغلقتها الحكومة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ بقرار من رئيس الوزراء - الحاكم العسكري العام. واصبحت البنوك تتعامل بالسعرين.

- اعلن البنك المركزي خلال العام عن ربط الدينار الاردني بسلة من العملات الدولية بدلا من الدولار بهدف تأمين الاستقرار للسعر والمرونة في ادارة سياسة ناجحة.

- اكدت مصادر مصرفية ومالية استمرار استقرار الاوضاع في السوق النقدية وتحسنها التدريجي منذ بدأ البنك المركزي الاردني تدخله في السوق كبائع للعملات الاجنبية وباسعار واقعية حددتها مذكرات متتالية ابلغت بها البنوك التجارية والشركات المالية منذ شهر اب/ اغسطس من هذا العام. واشارت المصادر ان الجهاز المصرفي الاردني يتقيد بكل تعليمات ومذكرات البنك المركزي التي تحدد اسعار بيع العملات الاجنبية للجمهور، وقد بلغ سعر صرف الدينار في البنوك التجارية في نهاية العام نحو ٦٨٠ فلسا للدولار الامريكي بينما بلغ سعر صرف الدولار الرسمي ٦٤٩ فلسا، ويتجه البنك المركزي نحو توحيد سعر صرف الدينار مقابل الدولار وقد اصبح الفارق بين السعر الحر والسعر الرسمي بحدود ٣١ فلسا فقط، ومن المتوقع ان يستمر البنك المركزي في رفع السعر الرسمي وتخفيض السعر الحر لتقليص الفجوة اكثر بين السعرين والالتقاء عند سعر التوازن الواقعي الذي يمثل السعر الحقيقي للدولار وهو سعر العرض والطلب والذي من المتوقع ان يكون بين ٦٦٥ و ٦٧٠ فلسا.

- استطاعت الحكومة الاردنية تخفيف اعباء الدين العام والخارجي لعامي ١٩٨٩، ١٩٩٠ بشكل كبير اذ اتخذت الاجراءات الضرورية لاعادة جدولة ما قيمته حوالي ١٣٠٠ مليون دولار من الاقساط والفوائد التي تستحق خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ للدول الاجنبية وحتى منتصف عام ١٩٩١ للبنوك التجارية، وقد تمت اعادة جدولة هذه المبالغ لمدد تتراوح بين عشرة سنوات واحدى عشر سنة مع فترة امهال تتراوح بين خمس الى ست سنوات وبشروط جيدة ومقبولة. مما مكن البنك المركزي من توفير العملات الاجنبية الضرورية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من السلع والخدمات الخارجية وساهم في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار واعادة بناء الاحتياطيات من

## العملات الاجنبية.

- نجحت الحكومة الاردنية في اعادة بناء احتياطياتها من العملات الاجنبية بمساعدة الدول العربية فقد حصلت الحكومة على منحة من دول الخليج العربية قيمتها ٣٨٠ مليون دولار. كما وافقت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر وسلطنة عُمان على ايداع ٣٠٠ مليون دولار تحت تصرف الحكومة الاردنية لدعم احتياطياتها الاجنبية وبفائدة تقل ٢٪ عن اسعار السوق.

## الميزانية العامة للدولة:

- اقرت الحكومة الاردنية بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٨٩، وقد بلغ حجم الموازنة مليارا و٣٥٥ مليون و٣٨٦ ألف دينار اردني\*، وقد دلت المؤشرات الاولية بالنسبة للحسابات الختامية للسنة المالية ١٩٨٩ على ان الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة وبالاسعار الثابتة قد حقق استقرارا بل نموا طفيفا خلال عام ١٩٨٩ وحقت جميع القطاعات نموا بنسب مختلفة باستثناء قطاع الانشاءات بسبب الانخفاض في الانفاق الحكومي وتقليص انفاق القطاع الخاص على بناء المساكن، وقطاع الزراعة بسبب الاحوال الجوية غير الملائمة التي سادت البلاد خلال العام. وقد قدرت الموازنة العامة لعام ١٩٨٩ ان العجز دون المعونات العربية وقبل التحويل سيكون ٤٤٢ مليون دينار مقابل ٣٦١ مليون دينار لعام ١٩٨٨ ونتيجة للاجراءات التي اتخذتها الحكومة فقد تم تخفيض هذا العجز الى ٣٧٢ مليون دينار، اي بانخفاض بنسبة حوالي ١٧٪ عن المقدر وهذه اول مرة منذ سنوات عديدة يأتي الانجاز المالي افضل من تقديرات الموازنة. وقد تم تقدير الايرادات المحلية لعام ١٩٨٩ في الموازنة العامة بمبلغ ٥٤٧٥ مليون دينار الا ان الايرادات المتحققة تجاوزت هذا الرقم بحوالي ٨٪. اما النفقات فقد قدرت بمبلغ ١٠٢٧ مليون دينار اي بزيادة نسبتها حوالي ١١٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٨ في حين اظهرت النفقات المتحققة زيادة نسبتها حوالي ٨٪ فقط عما كانت عليه عام ١٩٨٨ على الرغم من ارتفاع خدمة الدين الخارجي بحوالي ٢٧ مليون دينار.

## وفي المجال المصرفي والمالي:

- واجهت المصارف الاردنية فترة صعبة اواخر العام ١٩٨٨ واولائل العام ١٩٨٩، حيث تعرض خلالها الدينار الاردني لظروف دقيقة وازمة ثقة في الاسواق الدولية حول مدى قدرة الاردن على تسديد ديونه المستحقة، مما ادى الى حصول ضغط شديد على الدينار الاردني وتراجع في قيمته مقابل العملات الاجنبية.

- صدر بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ قرارا عن الحاكم العسكري ولجنة الامن الاقتصادي يقضي باغلاق شركات ومحللات الصرافة العاملة في البلاد وحجز اموالها المنقولة، وقد كان لهذا القرار انعكاسات وريود فعل متغايرة لدى الاوساط المصرفية والمالية الاردنية وبقيت تلك الشركات مغلقة طوال العام، ومن المتوقع فتح تلك الشركات بعد انتهاء البنك المركزي الاردني من وضع النظم والاجراءات واللوائح اللازمة لذلك.

- اصدرت لجنة الامن الاقتصادي عدة قرارات منها دمج بنك الاردن والخليج مع بنك البتراء وحل مجالس ادارتهما وتعيين مجلس ادارة جديد، وقد تبين ان بنك البتراء وهو ثاني اكبر بنك في الاردن قد قام بعمليات نصب واحتيال كبيرة، وقد تم تحويل مشكلة البنك الى المحكمة العرفية والتدقيق المحاسبي الذي تتولاه شركة

\* الدينار الاردني يعادل ١٤٧ دولار امريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

عالمية. كما ان هناك ملاحقة قانونية للمسؤولين في البنك وخاصة رئيس مجلس ادارته السابقة. كما تم اجراء حجز تحفظي على العشرات من الشركات المتفرعة عن بنك البتراء او المرتبطة معه بديون عسيرة. ومن جهة اخرى تم تحويل شركات مالية الى بنوك استثمار بعد ان تمت اعادة هيكله رؤوس اموالها وتدعيم مراكزها المالية بما يخدم الاهداف المرسومة.

- وافقت الحكومة الاردنية على الترخيص لمصرف اسلامي جديد باسم البنك الوطني الاسلامي، يعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية ويكون خلفا عاما لشركة بيت الاستثمار الاسلامي، الذي واجه مشاكل عديدة ادت الى توقفه عن الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وبحيث تنتقل اليه كافة حقوق وموجودات ومطلوبات الشركة المذكورة. ويتكون رأس مال البنك الجديد من سبعة ملايين دينار اردني. كما تم تحويل شركة الاردن للاستثمار والتمويل والمنشأة عام ١٩٨٢ الى البنك الاردني للاستثمار والتمويل، واندمجت شركة المال والائتمان والمنشأة كشركة وساطة مالية عام ١٩٨٢ مع الشركة الاردنية لتأجير الآليات والمعدات لبشكلا بنك عمان للاستثمار. وشكلت الشركة العربية (الاردن) المنشأة عام ١٩٧٩ وبمشاركة رأسمالية من المؤسسة المصرفية العربية (البحرين) بنسبة ٦٠٪ بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن).

- اشارت الارقام الرسمية الصادرة عن البنك المركزي ان مجموع التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك التجارية بما فيها بنك الاسكان للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال عام ١٩٨٩ قد بلغت مليار و ٧٣٠ مليوناً و ٤٨٣ ألف دينار. وقد احتل قطاع الانشاءات المرتبة الاولى بين القطاعات الاقتصادية الحاصلة على التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ نصيبه من تلك التسهيلات ٣٩٩,١٣٦ ألف دينار واحتل قطاع التجارة العامة المركز الثاني وكان نصيبه ٣٩١,٥١١ ألف دينار، وحصل قطاع اصحاب المهن والافراد على ٢٥٣,٧٩١ ألف دينار، وحصل قطاع الصناعة على ٢١٩,٧٠٥ ألف دينار وحصل قطاع البلديات والمؤسسات العامة على ٢١٧,٦٦١ ألف دينار، كما حصل قطاع الزراعة على ٤٧,٣٩٨ ألف دينار فيما حصل قطاع الخدمات والنقل على ٤٢,٨٧٨ ألف دينار، وحصلت المؤسسات المالية على ٣٢,٦١٩ ألف دينار، وحصل قطاع السياحة والفنادق والمطاعم على ٣٠,٨٠٧ ألف دينار، وحصل قطاع التعدين على ١٩,٢٥٢ ألف دينار، وبلغ مجموع التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها القطاعات الاخرى غير المذكورة ٧٥,٧٢٥ ألف دينار.

- بلغت حصيله ضريبة الدخل خلال العام ٥٤ مليون دينار مقابل ٤٣,٣ مليون دينار عام ١٩٨٨ مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٢٤٪، ومن الجدير بالذكر ان هذا العام هو العام الثامن لتطبيق اسلوب التقدير الذاتي لضريبة الدخل والذي ساهم في تنمية العلاقة بين ضريبة الدخل والمكلفين. هذا وقد بلغ اجمالي حصيله ضريبة الدخل من الشركات المساهمة نحو ٢٨,٤ مليون دينار اي بنسبة ٥٢,٦٪ من اجمالي عام ١٩٨٩ مقابل ٢٠,٢ مليون دينار بنسبة ٤٦,٧٪ من اجمالي حصيله ضريبة الدخل من الافراد ١٥ مليون دينار بنسبة ٢٧,٨٪ من اجمالي المتحصل عام ١٩٨٩ مقابل ١٣,٧ مليون دينار بنسبة ٣١,٦٪ من اجمالي في عام ١٩٨٨. وقدر تقرر خلال العام توسيع قاعدة ضريبة الاستهلاك لتشمل كافة السلع الكمالية للمنتج مثلها محليا وتحويل الرسم النوعي الى رسم نسبي واستبدال التعرفة الجمركية برسم استهلاك بنسب مماثلة وزيادة ضريبة الاستهلاك المفروضة على المشروبات الغازية والمياه الطبيعية والمعدنية. وفي مجال التعرفة الجمركية فقد تم تدويرها الى اقرب ٥٪ او مضاعفاتها مما يسهل اجراءات تحصيل الرسوم والضرائب.

### سوق عمان المالي:

- حقق سوق عمان المالي خلال العام ارقاما قياسية عالية لم يشهدها منذ تأسيسه عام ١٩٧٨، فقد شهدت قاعة التداول اقبالا كبيرا وازديادا ملحوظا في اعداد المستثمرين الراغبين في الاستثمار باسهم الشركات

المساهمة العامة المدرجة على لوائح السوق، فقد بلغ حجم التداول للسوق الثانوي (السوقين النظامي والموازي وتداول السندات بانواعها والتحويلات المستثناة من التداول داخل القاعة) ٥٥٤٦٣٠.٩٥٩ ديناراً مقارنة مع ١٧١٤٧٦.٤٦٦ ديناراً عام ١٩٨٨ بنسبة زيادة مقدارها ٢٢٣٪.

اما بالنسبة للسوقين النظامي والموازي فقد بلغ عدد الاسهم المتداولة خلال العام ١٩٥١.٢٥٦٢٠٩٥١ سهماً، مقابل ١١٣٧٩٢.٧٠٢ سهماً خلال عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة مقدارها ٧١.٩٪، كما بلغ حجم التداول ٣٦٧٥٨٩.٨٤٠ ديناراً، مقابل ١٣٢٦٢٥.٢٢٢ ديناراً خلال عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة مقدارها ١٧٧.٢٪. اما عدد العقود المنفذة داخل القاعة فقد بلغ ٢١٠.٤٨٤ عقداً، مقابل ١٢٠.٥٦٩ عقداً عام ١٩٨٨ بنسبة زيادة مقدارها ٧٤.٦٪. اما عن معدلات التداول خلال عام ١٩٨٩، فقد بلغ المعدل اليومي لعدد الاسهم المتداولة ٧٩١.٩٨٥ سهماً مقارنة مع ٤٦٢.٥٧٢ سهماً عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة مقدارها ٧١.٢٪. كما بلغ معدل حجم التداول اليومي لهذا العام ١٤٨٨.٢١٨ ديناراً مقارنة مع ٥٣٩.١٢٧ ديناراً عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة مقدارها ١٧٦٪. اما المعدل اليومي لعدد العقود المنفذة لعام ١٩٨٩، فقد بلغ ٨٥٢ عقداً مقارنة مع ٤٩٠ عقداً عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة مقدارها ٧٣.٩٪.

- اتسم سوق السندات بالنشاط المتميز خلال العام، فقد بلغ حجم تداول السندات حتى نهاية العام نحو ٢٢١٧.٣٤٣ ديناراً بالمقارنة مع اعلى حجم للسندات والبالغ ١٦٦٥.٦٩٦ ديناراً خلال عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة مقدارها ٣٤٪. كما بلغ عدد السندات المتداولة بانواعها لهذا العام ٦٥٨.٦٥٣ سندا بالمقارنة مع اعلى عدد للسندات والبالغ ٥٢٢.٩٨٧ سندا لعام ١٩٨٨ بنسبة زيادة مقدارها ٢٤٪. ويعتبر هذا النشاط المميز لتداول السندات استمراراً للنتائج المترتبة على الاجراءات التي اتخذتها لجنة ادارة السوق بتخفيض نسبة العمولة التي يتقاضاها الوسطاء على تداول السندات من ٠.٣٪ الى ٠.١٪، والى استثناء البنوك من التعامل في سندات التنمية واذونات الخزينة داخل القاعة، حيث تم انشاء سوق خاص بها من خلال اجهزة رويتر.

اما بالنسبة للعمليات المستثناة من التداول داخل القاعة والتي تتم من خلال الدائرة القانونية كعمليات التحويل الارثي وعمليات ما بين الاصول والفروع والتحويل العائلي واسهم الشركات غير المدرجة في السوق وعمليات التحويل خارج البلاد. فقد شهدت ايضاً نمواً كبيراً وحقت ارقاما قياسية جديدة لهذا العام، فقد بلغ عدد الاسهم المحولة ٩٣٦.٧٠٠ ديناراً، بلغت قيمتها السوقية ١٦٤.٨٦٥ ديناراً.

- سجل الرقم القياسي العام سعر اغلاق لنهاية العام قدره ١٣٧.٣ نقطة بالمقارنة مع ١٢٤.٤ نقطة لعام ١٩٨٨.

- اتسمت عمليات السوق الاولي للاصدارات بالنشاط المميز هذا العام بالمقارنة مع العام المنصرم، حيث بلغت القيمة الاجمالية للاصدارات في السوق الاولي خلال العام ٤٠.٥٩٥.٠٧٤ ديناراً بالمقارنة مع ٣٣.٦٦٠.٠٠٠ ديناراً عام ١٩٨٨، بنسبة زيادة قدرها ٢٠.٦٪. وقد تم من خلال هذا السوق تأسيس اربع شركات مساهمة عامة خلال العام اجمالي رؤوس اموالها ١٩.٠٠٠.٠٠٠ ديناراً بالمقارنة مع شركة واحدة برأسمال مقداره ستة ملايين دينار تم تأسيسها في عام ١٩٨٨. كما لجأت خلال هذا العام عدة شركات الى زيادة رؤوس اموالها بمقدار ٢.٤٨٥.٠٧٤ دينار عن طريق طرح ١.٧٩٥.٠٧٤ سهماً للاكتتاب العام. اما بالنسبة لاصدارات اسناد القروض فقد تم خلال هذا العام طرح سند واحد قيمته خمسة ملايين دينار. وبالنسبة لاصدارات سندات التنمية الصادرة عن البنك المركزي نيابة عن الحكومة، فقد تم خلال العام طرح ثلاثة اصدارات بقيمة ١٨ مليون دينار مقابل اصدارين بقيمة ١٧ مليون دينار تم طرحها خلال عام ١٩٨٨.

## قطاع الصناعة:

- بلغ عدد المشروعات الصناعية القائمة في مدينة سحاب الصناعية - احدي ضواحي عمان - حتى نهاية هذا العام نحو ١٨٣ مشروعا صناعيا في مختلف القطاعات الصناعية. يتجاوز حجم استثماراتها ٨٣ مليون دينار وتوفر حوالي ٥٠٠٠ فرصة عمل ومن تلك المصانع حوالي ٦٠ مشروعا صناعيا تصدر نسبة كبيرة من انتاجها وتتراوح هذه النسبة ما بين ٢٠٪ في بعض المشروعات و٩٧٪ في البعض الآخر، ومن الجدير بالذكر ان منطقة سحاب الصناعية، وبعد استكمال جميع مراحلها، سيصبح بإمكانها استيعاب ما يقارب ٥٠٠ مشروعا صناعيا وتوفير الآلاف من فرص العمل.

تعكف الجهات المختصة على اعداد الجدوى الاقتصادية لإنشاء مصنع في الاردن لانتاج قطع غيار السيارات بتمويل ياباني. ومن المتوقع ان يعمل المصنع على تلبية احتياجات السوق الاردنية من قطع غيار لمختلف انواع السيارات وتصدير الفائض من الانتاج الى الاسواق العربية وخاصة اسواق دول مجلس التعاون العربي.

- بدأ العمل في اقامة مجمع لصناعة البتروكيماويات في منطقة البحر الميت في غور الاردن بكلفة مقدارها خمسة ملايين دينار اردني بمساهمات القطاع الخاص وسوف يباشر باستغلال ثروات البحر الميت وتصنيع الاسمدة وخامات المعادن والاملاح الى ان يتم تجهيز المصانع والمعدات اللازمة لتشغيل المجمع بكامل طاقته.

- تم خلال شهر آذار / مارس ١٩٨٩ افتتاح مشروعين صناعيين جديدين في مدينة العقبة، ينفذ المشروع الاول مستثمرون اردنيون وكويتيون لانتاج السماد بكمية تبلغ ٤٠ ألف طن سنويا وذلك في اطار الشركة الاردنية الكويتية للمنتجات الزراعية، والمشروع الثاني مشروع تعبئة الارز بالتعاون بين مستثمرين اردنيين واحدى الشركات الامريكية المتخصصة في زراعة وتسويق الارز وسيغطي المشروع احتياجات الاردن واسواق المنطقة العربية المجاورة من الارز باسعار تنافسية وتقدر طاقته الانتاجية بنحو ٤٥ ألف طن سنويا.

- تم بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٩ افتتاح معرض الصناعات الاردنية الدائم في مدينة سحاب الصناعية ويشتمل المعرض على منتجات لحوالي مئة شركة صناعية تغطي جميع القطاعات الصناعية مثل الصناعات الدوائية، الغذائية، الكيماوية، الانشائية، البلاستيكية، المعدنية والكهربائية.

- بدأ في نهاية العام العمل على انشاء اكبر مجمع لانتاج الفوسفات في الاردن في منطقة الشبيدية بجنوب البلاد، وجدير بالذكر ان هذا الموقع يضم احتياطيا من الفوسفات يقدر بمليارات الاطنان، وقد تم الانتهاء من اجراء ابحاث التقيب التفصيلية لنحو عشرين كيلومتر مربع، قدر ما بها من فوسفات بنحو مليار و٢٠٠ مليون طن من الفوسفات العالي الجودة، ومن المتوقع ان يبدأ المجمع الانتاج في مطلع العام القادم ١٩٩٠، بطاقة انتاجية قدرها نصف مليون طن سنويا ترتفع الى نحو ثلاثة ملايين طن عام ١٩٩٢ ثم الى ستة ملايين طن عام ١٩٩٦ والى تسعة ملايين طن عام ٢٠٠٠ والى ٢٥ مليون طن عام ٢٠٠٩.

- بلغ اجمالي عدد المشروعات الصناعية التي يشارك في رؤوس أموالها مستثمرون عرب، ٧٢٠ مشروعا غالبيتها مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، بلغ اجمالي الاستثمارات العربية فيها نحو ٧٦ مليون دينار اردني. وقد احتل قطاع التعدين المركز الاول بالنسبة لحجم الاستثمارات العربية حيث حصل على ٣٥ مليون دينار اردني موزعة على ١٤٥ مشروعا، اما قطاع الصناعات الكيماوية فقد بلغ حجم مساهمة رأس المال العربي فيه ١٨٧ مليون دينار موزعة على ٦٧ مشروعا في حين حصل قطاع الصناعات الغذائية على استثماراتها قدرها ٧٣ مليون دينار موزعة على ٤١ مشروعا.

- اما قطاع النسيج والملابس الجاهزة فقد حصل على استثمارات عربية قدرها ٩ ملايين دينار موزعة على

٢١٧ مشروع، وفي قطاع الورق والطباعة بلغ عدد المشروعات التي تشترك في رؤوس أموالها استثمارات عربية ٧٧ مشروعاً باستثمارات قدرها ٤٧ مليون دينار. أما قطاع المنتجات الهندسية والمعدنية فقد بلغ عدد المشروعات ذات الاستثمارات العربية ٢٨٣ مشروعاً برأسمال قدره ٤٠٠ مليون دينار أردني.

### النفط:

تم خلال العام الاستغلال التجاري لحقل الغاز في الريشة وتم خلال شهر تشرين اول / اكتوبر اكتشاف بئر جديدة كبيرة في منطقة الريشة مما يعزز الآمال في وجود كميات وفيرة من الغاز شرقي البلاد، وقد بدأت الحكومة في الترتيب لاستغلال هذا الاكتشاف الجديد وتطويره عن طريق مضاعفة كمية الكهرباء المنتجة بواسطة الغاز والسير في دراسة الجدوى الاقتصادية لمد خط انابيب الغاز من منطقة الريشة. وفي الوقت نفسه استمرت الجهود للتنقيب عن النفط بالجهد الوطني وبواسطة شركات التنقيب العالمية التي تعمل حالياً في البلاد. فقد وقعت سلطة المصادر الطبيعية مع شركة النفط الوطنية النمساوية اتفاقية للتعاون في مجال التنقيب عن النفط، وبموجب الاتفاقية تقوم الشركة وعلى نفقتها باجراء عمليات استكشاف وتنقيب لمدة ١٧٨ شهراً في منطقة تبلغ مساحتها ٥٥٠٠ كيلومتر مربع جنوب غربي السرحان شرقي البلاد وسيقوم فريق فني أردني بالمشاركة في تنفيذ جميع مراحل الاتفاقية، علماً بأن هناك عقدين موقعين مع كل من شركة بتروكندا والبتروال اليابانية تقوم بموجبها هذه الشركات باجراء دراسات استكشافية على نفقتها مع الاحتفاظ بحق هذه الشركات بعد ذلك في توقيع عقود مشاركة بالانتاج وجدير بالذكر ان الحكومة الاردنية تبني آمالاً كبيرة على اكتشاف النفط في اراضيها، حيث تنفق الحكومة الاردنية حوالي ٤٥٠ مليون دولار سنوياً لتلبية احتياجاتها من النفط ومشتقاته.

### تشجيع الصادرات:

- اهتمت الحكومة الاردنية خلال هذا العام بتنمية الصادرات وتخفيض الواردات وذلك بهدف توفير العملة الاجنبية، وقد اتخذت سياسة الحكومة في ذلك عدة محاور رئيسية منها، رفع الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع الكمالية ومنع استيراد سلع اخرى ومنح اعفاءات ضريبية وجمركية على السلع مثل النفط الخام والآلات والمعدات والاجهزة للاستعمال الصناعي والزراعي والطبي وقطع الغيار بالاضافة الى المواد التموينية الاساسية.
- توسعت الحكومة في عقد الاتفاقيات التجارية والصفقات المتكافئة مع العديد من الدول العربية والصديقة بهدف زيادة حجم الصادرات الاردنية الى تلك الدول، واتخذت الاجراءات اللازمة لانشاء جهاز وطني لضمان الصادرات الاردنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومن المتوقع ان يتم انشاء الجهاز وبيادر عمله خلال العام القادم ١٩٩٠.
- تم اقامة العديد من المعارض للمنتجات الاردنية في بعض الدول العربية والصديقة وذلك بهدف التعريف بالمنتجات الاردنية لدى تلك الاسواق كما تمت المشاركة في بعض المعارض الدولية لنفس الغرض.
- اصدرت وزارة المالية تعليمات جديدة لتسهيل اجراءات التصدير تتضمن اختصار الاجراءات الروتينية بتخفيض عدد التواقيع على البيانات الجمركية الى الحد الادنى الذي تستلزمه النظم الجمركية ويفضي الى اصدار بيان الصادر بشكل نهائي خلال مدة لا تزيد عن ٣٠ دقيقة واصبح بوسع المصدرين وفقاً للتعليمات الجديدة تقديم الضمانات المالية لدوائر الجمارك بدلاً من دفع الرسوم الجمركية وتوابعها على المواد التي يجري استيرادها كمدخلات صناعية لغايات التصدير بموجب نظام رد الرسوم، ومن شأن هذا الاجراء توفير السيولة

النقدية للمصانع والشركات المعنية بالتصدير بعدم تحميلها اي اعباء مالية.  
ويسمح نظام رد الرسوم باستيراد كافة المدخلات للصناعة وفي حالة التصدير يكون رد الرسوم وفقا لنسبتها المتحققة عند الاستيراد.

- انشأت مؤسسة المراكز التجارية الاردنية مركزا للمعلومات التجارية لخدمة المصدرين بهدف دعم وتشجيع الصادرات الى مختلف انحاء العالم، وذلك بتزويد المصدرين والمستوردين الاردنيين بالمعلومات اللازمة عن الاسواق العالمية وابرز المستوردين في تلك الاسواق.

- وبلغ عدد اسماء وعناوين المستوردين المسجلين حتى نهاية العام في المركز نحو ٢٠ ألف اسم اضافة الى اسماء وعناوين المؤسسات الرسمية التي تعنى بالنشاط الاقتصادي في الدول المعنية، وزارات الصناعة والتجارة، وغرف الصناعة والتجارة، ومؤسسات تنمية الصادرات في العالم. وقد تم ادخال معلومات وافية عن العديد من الشركات والمؤسسات الاردنية والسلع التي تنتجها ومواصفات تلك السلع.

- بلغ اجمالي الصادرات الاردنية الى دول السوق العربية المشتركة خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام ١٠٨ مليوناً و٩٩٧ ألف ديناراً مقابل ٥٥ مليوناً و٤٤٩ ألف ديناراً خلال الفترة نفسها من العام الماضي، اي بزيادة ٥٣ مليوناً و٥٤٨ ألف ديناراً. وقد بلغت قيمة الواردات الاردنية من دول السوق العربية المشتركة خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام نحو ٢٠٢ مليوناً و٨٤٦ ألف ديناراً اردني مقابل ١٠٥ مليوناً و٢٨٠ ألف ديناراً اردني في نفس الفترة من عام ١٩٨٨.

### الميزان التجاري:

اما بالنسبة للميزان التجاري فقد اظهر تحسنا ملحوظا عام ١٩٨٩، اذ انخفض العجز في الميزان التجاري من حوالي ١٧١٨ مليون دولار خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ الى نحو ١١٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٩. وساهم في هذا التحسن ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية لتصل الى ٩٣٨ مليون دولار، اي بزيادة نسبتها ٨ر٤٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٨ والسلع المعاد تصديرها بنسبة ١٩ر٢٪. اما المستوردات فقد انخفضت من ٢٧١٦ مليون دولار عام ١٩٨٨ الى حوالي ٢٢٤٥ مليون دولار عام ١٩٨٩، اي ما نسبته ١٧ر٣٪ وقد غطت الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها ما نسبته حوالي ٥٠٪ من المستوردات، في حين ان نسبة التغطية لم تزد في عام ١٩٨٨ على ٣٧ر٤٪. الا ان ميزان الخدمات اظهر تراجعا بسبب انخفاض حوالات الاردنيين العاملين في الخارج من حوالي ٨٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٨ الى حوالي ٦٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٩، ولكن التحسن في الميزان السلعي كان اكبر من التراجع في ميزان الخدمات.

### وقائع واحداث اخرى:

- تم اعداد التصاميم النهائية لانشاء عدد من السدود في بعض انحاء البلاد وفيما يتعلق بسد الوحدة فقد انتهى العمل في انشاء نفق التحويل وتم اعداد التصاميم الاولى والدراسات الاقتصادية للمشروع، وتتولى الحكومة الاردنية بالتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية متابعة البحث لتنفيذ هذا المشروع الحيوي الذي وصل الى مراحل التأهيل والتمويل.

- قررت الخطوط الجوية الملكية الاردنية رفع اسعار تذاكرها على جميع الخطوط بنسبة ٢٨٪، كما قررت شركات الطيران العربية والاجنبية زيادة اسعار تذاكرها بنسبة ٢٨٪ ايضا بالنسبة للتذاكر التي تصدرها في



الأردن بالدينار الأردني.

- قررت الحكومة الأردنية رفع أسعار الفنادق للزلاء بنسبة تقدر بحوالي ٥٠٪ وذلك اعتباراً من يوم ١٩٨٩/٩/١، حيث يتم الاعلان عن الاسعار بالدولار الأمريكي بينما يتم الدفع بالدينار الأردني وفقاً لسعر الصرف السائد.

- بدأت المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي اعتباراً من مطلع هذا العام بتطبيق خدمة البريد الممتاز مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عبر رحلات منتظمة على طائرات المملكة الأردنية الهاشمية.

- استجابة للحوافز التشجيعية التي كانت قد عرضتها وزارة الصناعة والتجارة من أجل دمج الشركات المتماثلة الاغراض، استكملت مجموعة من شركات التأمين اجراءات الدمج حيث تم دمج شركة الكويت للتأمين مع شركة القدس للتأمين تحت اسم شركة القدس للتأمين، وتم دمج شركة الاردن والخليج للتأمين مع شركة الازدهار للتأمين تحت اسم شركة الاردن والخليج للتأمين، كما تم دمج شركة الاراضي المقدسة للتأمين مع شركة البتراء للتأمين تحت اسم الاراضي المقدسة للتأمين ودمج شركة النسر للتأمين مع ريفكو للتأمين تحت اسم النسر للتأمين وستندمج الشركة الاهلية للتأمين مع شركة التأمين الوطنية تحت اسم شركة التأمين الوطنية الاهلية.

- عقدت الجمعية العمومية لشركة النقل البري الأردنية العراقية اجتماعاً لها في مدينة عمان بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧، ناقشت خلاله خطط الشركة المستقبلية المتمثلة في نقل الفوسفات الأردني وتصنيع قطع الغيار واصلاح البواخر، وخطة تحديث اسطول الشركة بشكل تدريجي على مدى ثلاث سنوات.

- نظم البنك المركزي الأردني بالتعاون مع مركز التجارة الدولي في جنيف وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ندوة تمويل وضمان ائتمان الصادرات بمدينة عمان بالأردن في الفترة من ١٣ - ١٤/١٢/١٩٨٩، وشارك في الندوة عدد من الخبراء الاقتصاديين والمؤسسات والبنوك المالية والمصرفية على الصعيدين الاقليمي والدولي. وقد هدفت الندوة الى تعريف المشاركين واثراء معلوماتهم حول موضوعات الائتمان والتمويل من الصادرات المحلية وتشجيعها وبحث السبل والوسائل التي من خلالها يتم تكييف البرامج التنموية وترجمتها لخدمة الصادرات الأردنية.

- شهد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً كبيراً خلال عام ١٩٨٩، إذ ارتفع معدل هذه التكاليف خلال الـ احد عشر شهراً الاولى من العام بنسبة ٢٥٨٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٨٨ وهذه تعتبر نسبة عالية كان لها آثار سلبية على قدرات المواطنين على تأمين احتياجاتهم، وقد نتج هذا الارتفاع بشكل رئيسي عن الانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار الأردني، وقد ارتفعت تكاليف المعيشة بشكل متفاوت حيث سجل الرقم القياسي للمواد الغذائية ارتفاعاً بنسبة ٢٠٨٪ والسكن والنفقات المنزلية ما نسبته ١٣٦٪ بينما سجلت الملابس والاحذية ما نسبته ٦٤١٪ والنقل والمواصلات ما نسبته ٣٥٧٪.

- ضمن توجيهات الحكومة الأردنية لزيادة الصلات بين المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج والوطن الام والعمل على زيادة تحويلاتهم من العملة الاجنبية، فقد تم خلال الفترة ٥ - ٦/٧/١٩٨٩ عقد ندوة "دور المغترب في تنمية الوطن" تحت رعاية نائب رئيس الوزراء - وزير الدولة للشؤون الاقتصادية.

- لا زالت مشكلة البطالة في الاردن من المشاكل الاساسية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وذلك بسبب تباطؤ النمو في الاقتصاد الأردني وشح فرص العمل في الاسواق التقليدية للعمالة الأردنية وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي بدأت تعتمد الى حد كبير على العمالة الآسيوية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، كذلك يرجع السبب الى انظمة التعليم والتزايد الكمي للخريجين من المعاهد والكليات والجامعات

الاردنية والاجنبية، ومجموعة القيم الاجتماعية السائدة مما جعل وجود وفرة كبيرة في عدد الخريجين من التخصصات العليا وخاصة الطب والهندسة.

- اقر مجلس التعليم العالي مشروع قانون الجامعات الاهلية ويذكر ان عددا من طالبي الترخيص لافتتاح جامعات وكليات اهلية قد تقدموا بطلبات للمجلس وقد وافق مجلس الوزراء على منح تراخيص لانشاء ثلاثة كليات جامعية اهلية وجامعة اهلية واحدة، ومن المتوقع ان تباشر هذه الكليات والجامعة الاعمال الانشائية خلال عام ١٩٩٠.

### احداث سياسية:

- شهدت البلاد هذا العام العديد من الاحداث السياسية كان من ابرزها انتخاب مجلس النواب الاردني، فقد جرت بتاريخ ١١/٨/١٩٨٩ انتخابات عامة لاختيار اعضاء مجلس النواب الاردني، وتأتي اهمية هذه الانتخابات البرلمانية في الاردن لكونها اول انتخابات برلمانية منذ اكثر من عشرين عاما.
- اصدرت الارادة الملكية السامية امرا بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٩ بتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد/مضر بدران رئيس الوزراء وتضم ٢٣ وزيرا منهم ٧ وزراء من اعضاء مجلس النواب المنتخبين.
- اعلن جلالة الملك حسين في افتتاح مجلس الامة ان فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية لم يغير من طبيعة التزام الاردن بدعم الحقوق الوطنية الفلسطينية ومساندتها، وان ذلك القرار جاء ليرفد الانتفاضة الشعبية المباركة بدعم سياسي متدفق وليعيد الى القضية اصولها.
- قرر مجلس الوزراء الاردني بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٩ الموافقة على تعديل تعليمات الادارة العرفية حيث تم الغاء صلاحية المحاكم العرفية العسكرية بالنظر في عدد من الجرائم المنصوص عليها في التعليمات المذكورة وبذلك تعود صلاحية النظر في هذه الجرائم الى المحاكم النظامية وشمل القرار ١٣ نوعا من الجرائم.
- تمشيا مع توجه الحكومة في الغاء الاحكام العرفية والشروع في تنظيم الامور المترتبة على ذلك فقد قررت لجنة الامن الاقتصادي الغاء قرارها رقم ٨٨/١٥ بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٨ المتضمن حل مجالس ادارات الصحف المحلية (الرأي - الدستور - الشعب) واعادة مجالس الادارة المنتخبة السابقة لهذه الصحف لتمارس كامل صلاحياتها اعتبارا من تاريخ ١١/١٢/١٩٨٩.
- تم التوقيع في العاصمة العراقية بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٩ على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي الذي يضم كل من المملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العراقية والجمهورية العربية اليمنية وهو مبين في الجزء الاول من التقرير.

المشروع المستفيد	عملة القرض	قيمة القرض	تاريخ التوقيع	الجهة المقرضة
				أولاً: مؤسسات التمويل العربية
انشاء مدينة اربد الصناعية.	ريال سعودي	٢٣٠٠٠ مليون	١٩٨٩/٣/١٥	الصندوق السعودي للتنمية
تقييم وتخطيط مصادر المياه (معمونة فنية).	دينار كويتي	١٠ مليون	١٩٨٩/٢/١٢	الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي
تحسين مناجم الفوسفات في الشبيدة.	دينار كويتي	٨٠٠٠ مليون	١٩٨٩/٦/٤	الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي
تمويل مناجم فوسفات الشبيدة.	دينار كويتي	٨٠٠٠ مليون	١٩٨٩/٦/١٥	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
مشروع الربط الكهربائي بين الاردن ومصر.	دينار كويتي	١٠٠٠٠ مليون	١٩٨٩/١١/٢	الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي
دراسة اوضاع الشركة العربية لصناعة الاسمنت الابيض (معمونة فنية).	دينار كويتي	٠٠٢٥ مليون	١٩٨٩/١٠/١٠	الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي
مشروع تدعيم عمليات سلطة الكهرباء الاردنية وشركة مناجم الفوسفات.	دينار كويتي	٨٠٠٠ مليون	١٩٨٩/١٢/٢٣	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
تطوير حوض نهر الزرقاء.	ريال سعودي	٤٠٠٠٠ مليون	١٩٨٩/١٢/١٩	الصندوق السعودي للتنمية
قرض عادي.	دينار عربي حسابي	٢٢٢ مليون	١٩٨٩	صندوق النقد العربي
				ثانياً: مؤسسات التمويل الاخرى
تمويل مشروع مجمع الكيماويات في البحر.	دينار اسلامي	٧٨٠٠٠٠	١٩٨٩/٤/١٩	البنك الاسلامي للتنمية
تمويل التجارة الخارجية، استيراد نبط خام.	دينار اسلامي	١١,٦٣٩ مليون	١٩٨٩/١٢/١٧	البنك الاسلامي للتنمية
منحة لتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية لسد الواحة والنخيلة.	و. حسابية اوروبية	٢٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩/١/٢١	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
منحة لتمويل مشروع مسح التربة.	و. حسابية اوروبية	٤٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩/٤/١٨	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
تمويل مشروعات تنمية.	دولار امريكي	٢٥٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩	الوكالة الامريكية للنماء الدولي
منحة لتنمية القوى البشرية.	دولار امريكي	٩٢٥٠٠٠٠٠	١٩٨٩	الوكالة الامريكية للنماء الدولي
لتصحيح الهيكل الاقتصادي.	دولار امريكي	٨٠٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩	صندوق النقد الدولي
دعم ميزان المدفوعات.	دولار امريكي	٢٨٥٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩	صندوق النقد الدولي
تطوير الصناعات الصغيرة في الارياف.	دولار امريكي	٤٠٩٤٢٤	١٩٨٩	منظمة العمل الدولية
تطوير الصناعات الصغيرة في الارياف.	دولار امريكي	٥٨٥٠٠٠	١٩٨٩	دائرة الامم المتحدة للتعاون الفني
تمويل مشروعات تنمية في قطاع التعليم.	دولار امريكي	٧٣٠٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩	البنك الدولي للنشاء والتعمير
مساعدات فنية.	جنيه استرليني	٥٠٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩	الحكومة البريطانية
مساعدات فنية.	جنيه استرليني	٥٤٨٠٠٠	١٩٨٩/٨/١٦	الحكومة البريطانية
تحديث وتجديد منجم الفوسفات	دولار امريكي	١١٠٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩/٧/٢٨	البنك الاسلامي للتنمية
منحة لتمويل مشروعات زراعية شمال الاردن.	و. حسابية اوروبية	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
دعم قطاع الاسكان.	دولار امريكي	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩/٩/٢٦	الوكالة الامريكية للنماء الدولي
منحة لتمويل مشروع قطاع الخدمات.	دولار امريكي	١٢٩٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩/٥/٣١	الوكالة الامريكية للنماء الدولي
منحة لتمويل مشروع المساعدات الفنية للقطاع الخاص.	دولار امريكي	١١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩/٨/٣١	الوكالة الامريكية للنماء الدولي

المشروع المستفيد	عملة القرض	قيمة القرض	تاريخ التوقيع	الجهة المقرضة
دراسة المياه الجوفية في حوض نهر الازرق.	و . حسابية اوروبية	٣٠٠٠.٠٠٠	١٩٨٩/٦/٢٠	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
هبة لتمويل وادارة مشروع للتطوير الاداري.	دولار امريكي	٧٥٠.٠٠٠	١٩٨٩/١١/٣٠	برنامج الامم المتحدة للانماء
هبة لتمويل المكننة الزراعية.	دولار امريكي	٤٤٤.٠٠٠	١٩٨٩/١١/٣٠	برنامج الامم المتحدة للانماء
مشروعات طرق في المملكة.	مليار ين	١٣٠٤٢٤.٠٠٠	١٩٨٩/١/٢٦	اليابان JO P6
مشروع تقاطع الغور الشمالي.	مليار ين	٤٠٨٠.٠٠٠	١٩٨٩/١/٢٦	اليابان JO P7
تمويل مناجم فوسفات الشيدية.	مارك الماني	٤٤٠٠.٠٠٠	١٩٨٩/١١/٢٦	بنك الاعمار الالمانى

## ٤.١ فرص الاستثمار:

### ١.٤.١ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

اعد البنك المركزي الاردني دراسة مستفيضة عن فرص الاستثمار بالمملكة الاردنية الهاشمية في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة. وفيما يلي تفصيلا لفرص الاستثمار المتاحة في كل من هذه القطاعات:

### القطاع الصناعي:

وتتوفر فرصه في المجالات التالية:

- انتاج الاسمدة المركبة.
- انتاج كربونات الصوديوم.
- صناعة العبوات الزجاجية.
- انتاج حامض الفوسفوريك.
- انتاج السوبرفوسفات الثلاثي.
- انتاج المعدات وادوات المكائن (المكابس).
- انتاج الفلسبار.
- انتاج سيليكات الصوديوم.
- انتاج ميثيل سيليلوز.
- انتاج حامض الكبريتيك.
- انتاج الاسبرين والباراسيتامول.
- صناعة اغذية الاطفال والزيوت النباتية.
- صناعة الملابس والانسجة الطبية.
- صناعة الجبس.
- صناعة البلاط البلاستيكي لاستعمال المكاتب والمنازل.
- انتاج اثاث بلاستيكي.
- انتاج حقائب ولوازم سفر بلاستيكية.

- صناعة اللوازم الكهربائية والمفاتيح والاباريز.
- صناعة الاواني المنزلية والانابيب الاسمنتية.
- صناعة الورق ومشتقاته.
- صناعة مسكبة المضخات والصمامات.
- انتاج ريش مقادح.
- انتاج عدد يدوية والاقفال والمفاتيح.
- صناعة الاحبال الفولاذية.
- صناعة البراغي وتوابعها.
- انتاج عدد وقوالب صناعية.
- انتاج ماكينات لحام.
- انتاج محركات ومحولات كهربائية.
- صناعة اجسام مركبات تجارية.

### القطاع الزراعي:

وتتمثل اهم فرصه الاستثمارية فيما يلي:

- انتاج الجبوب والاعلاف.
- انتاج بذور الخضروات.
- انتاج تقاوي البطاطا.
- تجميد الخضار.
- انتاج الغراس المثمرة.
- انتاج اللقاحات البيطرية.
- تربية الاغنام.
- انتاج اللحوم الحمراء.
- تربية الاسماك.

### القطاع السياحي:

- اقامة مدن سياحية في دبين وفي مناطق سياحية اخرى.
- بناء فنادق وموتيلات ومصحات علاجية.
- انشاء مساكن سياحية لخدمة المواطنين والزوار.
- انشاء استراحات سياحية.
- انشاء مدن اصطيافية تخدم اغراض السياحة الداخلية والعربية والدولية وتتوافر فيها كافة المرافق السياحية اللازمة للترويج من فنادق، وشاليهات، ومحلات تجارية، ومجمعات رياضية وملاهي ليلية.
- اقامة وادارة مدن العاب سياحية في مناطق الاغوار ودبين وعجلون لتوفير وسائل الترويج البريئة لاطفال السواح في هذه المناطق.

## ٢,٤,١ المشروعات المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية * للمشروع
انتاج الارضيات الخشبية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٣ مليون دولار.
صناعة الواح الطباشير المدرسية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠.٠٨٨ مليون دولار.
رزن البوليسترين	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٦ مليون دولار.
البنتا ايرثريتول	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٦ مليون دولار.
قاتل الآفات الزراعية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٧ مليون دولار.
الفورماالدهايد	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠.٦٠٠ مليون دولار.
منتجات تسكير النشا	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٧٢ مليون دولار.
صناعة اجزاء البلازما	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٣٤ مليون دولار.
صناعة الورق الحساس	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠.٣٧٠ مليون دولار.
صناعة الورق اللاصق الذاتي	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠.٥٣٠ مليون دولار.
اعادة تنقية الزيوت المعدنية المستعملة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٨ مليون دولار.
الخوذ البلاستيكية المقساء	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠.٦٠٠ مليون دولار.
الاعمدة الخزفية العازلة للمقاومات الكربونية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٣ مليون دولار.
الخيوط الزجاجية العازلة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٨ مليون دولار.
الالواح الورقية للبردخة والتجليخ	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٣٩ مليون دولار.
انابيب ذات اللحام الحلزوني	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٤٣ مليون دولار.
المساحيق الفلزية الذرية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠.٣٩٠ مليون دولار.
الصناعات الفولاذية والاشغال المعدنية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون دولار.
مصنع للتلبيس الكهربائي	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠.١١٠ مليون دولار.
الزنبركات الورقية المعدنية للسيارات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٤ مليون دولار.
صناعة اطقم المفاتيح والقطع المعدنية الصغيرة للسيارات والدراجات النارية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢٢ مليون دولار.
صناعة الحبال السلوكية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٩ ملايين دولار.
الطلاء الفلزي المفرغ للصفائح الورقية الرقيقة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٨ مليون دولار.
مصنع تجميع ماكينات الديزل	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢٢ مليون دولار.
مصنع تجميع الموتورات الكهربائية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٦ مليون دولار.
مصنع تجميع التليفونات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٣ مليون دولار.
صنع تجميع المحولات الكهربائية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢١ مليون دولار.
صناعة المفصلات الكروية للسيارات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٠.٢٤٠ مليون دولار.

المشروع	الجهة مقدمة للمشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية * للمشروع
البكرات الداخلة للاقشطة الناقلة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٢ مليون دولار.
المغيرات ونافخات الصباب	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢٢٠ مليون دولار.
صناعة الخلط الكهربائي للاغذية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٦٤٠ مليون دولار.
وصناعة تجميع المرواح الكهربائية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٧ مليون دولار.
صناعة اقطاب الكربون للبطاريات الجافة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٧٥٠ مليون دولار.
مشغلات الكترونية للنانابيب المتوهجة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٨٣٢ مليون دولار.
صناعة قضبان اللحام القوسية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	
صناعة المحاور الخلفية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢١ مليون دولار.
والامامية للسيارات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٤ مليون دولار.
صناعة ماص الهزات المحوري	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٥ ملايين دولار.
صناعة اسطوانات الفرامل	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢٨ مليون دولار.
صناعة طاسات اطارات السيارات	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٧٨٠ مليون دولار.
صناعة غطاء قرص الكلتش التجميعية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١٣ مليون دولار.
صناعة الترمومتر ومقاييس الضغط	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	
صناعة عدادات الطاقة الكهربائية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	١ مليون دولار.
التجميعية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٢٥٥ مليون دولار.
صناعة السحابات البولستر	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	
انتاج تقاوي بطاطا	وزارة الزراعة	مناطق مختلفة	دراسة جدوى	٧٤٢ م دينار اردني.
انتاج بذور الخضراوات	وزارة الزراعة	منطقة السرو وادي الضليل	دراسة جدوى	٣٣٠ م دينار اردني.
تجميد الخضار	الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية	عمان	دراسة جدوى	١ مليون دينار اردني.
الشركة المصرية الاردنية لانتاج اللحوم الحمراء والاعلاف	وزارة الزراعة	منطقة الديسي	دراسة جدوى	غ.م.
المدينة السياحية العربية في دبين	سلطة السياحة الاردنية	دبين	دراسة جدوى	٣ ملايين دينار اردني.
كربونات الصوديوم (الصودا اش)	شركة البوتاس العربية	العقبة	دراسة جدوى	٣٣٨ مليون دولار.
(١) ١٧٨٧ مليون دولار.			غور الصافي	دراسة جدوى
(٢) ٢١٥٠ مليون دولار.				
(٣) ٢٦٢٠ م دولار * *				

المشروع	الجهة مقدمة للمشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية * للمشروع
حامض الفوسفوريك	شركة مناجم الفوسفات الاردنية	العقبة	دراسة جدوى	٧٣ مليون دولار.
صناعة العبوات الزجاجية	صندوق التقاعد الاردني	معان	دراسة جدوى	١٣ مليون دينار اردني.
مسبك شركة الصناعات الهندسية العربية	شركة الصناعات الهندسية العربية	المدينة الصناعية	دراسة جدوى	٢٣ مليون دينار اردني.
الفلسبار	المساهمة المحدودة الشركة العامة للتعددين المساهمة المحدودة	محافظة اربد وادي التيم اقليم العقبة	دراسة جدوى	٠.٨٠٠ مليون دينار اردني
استثمار اراضي المنطقة الجنوبية الشرقية	وزارة الزراعة	الاراضي الجنوبية في الاردن	دراسة جدوى	٣٥٥ مليون دينار اردني.
مصنع تجميد الخضار	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة نهائية	١,٢٤٢ مليون دينار اردني.
انتاج صوص امهات الدجاج اللامح وبيض التفريخ وصوص اللحم	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير محدد	دراسة نهائية	غير محدد.

\* قيمة الاستثمارات الرأسمالية لكل مشروع.

\* \* لانتاج (١) ٢٥٠ ألف طن سنويا، (٢) لانتاج ٣٥٠ ألف طن سنويا، (٣) لانتاج ٥٠٠ ألف طن سنويا.

## ٥٠١ الاستثمارات العربية الوافدة:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (ألف دينار اردني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف دينار اردني)
٤٢	صناعي	خلال ١٩٨٩	٢٧١٨	سعوديون	٣٤٣
				سوريون	٤١٩
				مصريون	٧٩٣
				تونسيون	٣٠
				كويتيون	٢٥
				عراقيون	٢٣٠
				فلسطينيون	٣٨٠٠
				لبنانيون	٦١





(٢)

تقرير مناخ الاستثمار في  
دولة الامارات العربية المتحدة  
لعام ١٩٨٩



تقرير مناخ الاستثمار في  
دولة الامارات العربية المتحدة  
لعام ١٩٨٩

بدأ النشاط الاقتصادي بالانتعاش خلال العام نتيجة لزيادة انتاج النفط وزيادة اسعاره في السوق العالمية، واتسمت ميزانية الدولة بتحسن واضح عما كانت عليه في العام الماضي نتيجة للاستمرار في سياسة ترشيد الانفاق التي اتبعتها الحكومة منذ اكثر من اربع سنوات، وعلى صعيد الاتفاقيات مع الدول العربية والصديقة، واصلت الحكومة توثيق علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الدول في شتى المجالات الاقتصادية.

## ١٠٢ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد عام ١٩٨٩ سلسلة من التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي تناولت تنظيم النشاط التجاري واستحوذت الامور المتعلقة بقيام الشركات بالنصيب الاوفر من الجهد التشريعي، كما طال تناول المواصفات القياسية، والنقد وشملت التشريعات في مجال تنظيم القطاعات النوعية والصيد البحري، وتعلق بعضها بالعمل والبعض الآخر بقض المنازعات.

- ففي مجال تنظيم الوكالات التجارية اصدر وزير الاقتصاد والتجارة ثلاثة قرارات بالارقام (٤٥) و(٤٦) و(٤٧) لسنة ١٩٨٩ تناول اولها تحديد اسماء وصلاحيات الموظفين المكلفين بمراقبة تنفيذ احكام القانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم الوكالات التجارية والقوانين المعدلة له وبتنظيم اجراءات ضبط ما يقع من مخالفات لاحكامها، وتعلق الثاني باصدار اللائحة التنفيذية للقانون (١٨) لسنة ١٩٨١ المشار اليه، وتم بموجب القرار الثالث تشكيل لجنة الوكالات التجارية التي اسند اليها الاختصاص بالنظر في المنازعات التي تنشأ بسبب الوكالات التجارية وحدد لها مدة قدرها ستون يوماً للفصل في المنازعة.

- وفي شأن الشركات اصدر الوزير بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٩ القرارات بالارقام ٧٣/٦٤ لسنة ١٩٨٩ منظمة بعض الجوانب التي تناولها قانون الشركات التجارية ومما نظمته هذه القرارات وضع نموذجي عقد التأسيس والنظام الاساسي لشركات المساهمة، والذين يمكن الحصول على نسخ منهما من وزارة الاقتصاد والتجارة، وتنظيم طلبات الاذن بالتفتيش على شركات المساهمة، وما تناولته القرارات بالتنظيم ايضا تقويم الحصص العينية التي تدخل في تكوين رؤوس أموال شركات المساهمة او شركات التوصية بالاسهم وشمل ذلك تشكيل لجنة اسند اليها تقويم هذه الحصص وتقديم تقريرها بشأن التقويم خلال فترة معينة، وشمل كذلك ما يجب اتخاذه في حالة ان يقل التقويم عن القيمة التي قدمت الحصص من اجلها، كما شكلت موضوعات هذه القرارات البيانات التي تضمنتها النشرة الخاصة بدعوة الجمهور للاكتتاب العام في اسهم وسندات شركات المساهمة او شركات التوصية بالاسهم، والاجراءات الخاصة بقيد كل انواع الشركات في السجل التجاري والنص على ان يتم القيد خلال مدة معينة وقبل مزاوله الشركة لنشاطها وتقييد اية تعديلات تطرأ على البيانات المسجلة، والبيانات التي تتعلق بأية سندات قرض تصدر، وتناولت القرارات ايضا تنظيم اجراءات تأسيس شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والموافقة اللازمة لزيادة رأس مال الشركة وانقاصه، وتحويل الشركات المساهمة الخاصة الى شركات مساهمة عامة او تعديل نظامها الاساسي، والزام شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم القائمة قبل العمل باحكام القانون بالتقدم لقيدها خلال المدة المحددة في القرار وتوفيق اوضاعها بما يتفق واحكام القانون

الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨، ومما شملته القرارات بالتناول ايضا اصدار النشرة الخاصة التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة والتي تورد فيها البيانات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية، وتحديد شروط واجراءات الترخيص للشركات الاجنبية بمزاولة نشاطها في الدولة سواء اكان هذا النشاط هو الرئيسي ام مجرد فتح مكاتب او فروع، وذلك فيما عدا الشركات الاجنبية المرخص لها بمزاولة نشاطها في المناطق الحرة، والتي تم استثناءها، وانشاء لجنة الشركات الاجنبية التي اسندت اليها الاختصاصات المتعلقة بالترخيص للشركات الاجنبية، وتم بموجب بعض هذه القرارات الغاء قراري وزير الاقتصاد والتجارة رقمي (٣٣) و(٣٩) لسنة ١٩٨٥.

- وفي اطار تنظيم التجارة صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠ في شأن الزامية طباعة عبارات التحذير عن مضار التدخين على لفائف التبغ، وتحديد عبوة العلب الواحدة، ونسبة النيكوتين في السيجارة الواحدة، كما صدر القراران الوزاريان رقم (٣٦) و(٣٧) لسنة ١٩٨٩ في شأن توزيع الحصص المقررة لصادرات الملابس الجاهزة الى الولايات المتحدة الامريكية فيما بين الامارات ومصانع الملابس الجاهزة القائمة وتلك التي ستقام جديدا، وتشكيل لجنة تعنى بامر التوزيع وصدر ايضا قرار وزير المالية والصناعة رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٩ الذي يتعلق بتشكيل لجنة فنية لمواصفات السلع الغذائية وتحديد مهامها كالتفتيش في قطاع المنتجات الغذائية واعداد مشروعات المواصفات القياسية، كما صدر القرار الوزاري رقم (٨٢) لسنة ١٩٨٩ في ١٩٨٩/٧/٢٦ الذي تناول في اطار تنظيم تصدير الاسماك ومن يقوم بالتصدير، واصدار بطاقات لهم، وشهادات المنشأ المتعلقة بتصدير الاسماك، وشروط مزاولة عمليات استيراد واعادة تصدير الاسماك غير المحلية.

- وصدر في مجال النقد القرار الوزاري رقم (٥٩) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ الذي تم بموجبه طرح اوراق نقدية جديدة للتداول من فئة المائتي درهم.

- وعلى صعيد القطاعات النوعية اصدر وزير الزراعة والثروة السمكية قراره رقم (٧٧) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٨، الذي قضى بمنع صيد السلاحف البحرية بجميع انواعها واحجامها واعمارها وذلك اعتبارا من تاريخ صدور القرار.

- وفي اطار تنظيم العمل اصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية القرار رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٩ في شأن تحديد القواعد والاورام الواجب اتباعها في اقسام تراخيص العمل بالنسبة لاستقدام العمال الوافدين، كما عالج الامر بطاقات العمل وشروط منحها ومدة صلاحيتها، كما اصدر وزير الداخلية القرار رقم (١١٢) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢ معدلا بعض احكام القرار الوزاري رقم (٧) لسنة ١٩٧٩ ومنظما بعض الجوانب المتعلقة بكفالة الاشخاص المتقدمين للعمل بالدولة.

- وفيما يتعلق بفض المنازعات صدر قرار وزير العدل والشؤون الاسلامية والاقواق رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٥ في شأن نظام التحكيم ومن المسائل التي تناولها القرار الاشراف على نظام التحكيم، وقيود طلبات التحكيم، وترشيح المحكمين، وتشكيل هيئة التحكيم ومكان عقد جلساتها.

## ٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

واصلت دولة الامارات العربية المتحدة جهودها الرامية الى توثيق علاقاتها مع الدول العربية والاسلامية والصديقة في مختلف المجالات، وفيما يلي تفصيل ذلك:

- ففي مجال التعاون الاقتصادي والفني تم التوقيع على اتفاقية بتاريخ ١٩٨٩/١/٣ مع المملكة العربية السعودية لتنظيم النقل الجوي بين البلدين، وهي اول اتفاقية في هذا المجال توقعها دولة الامارات العربية المتحدة مع احدى دول مجلس التعاون الخليجي.
- وقعت دولة الامارات العربية المتحدة والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في ١٩٨٩/١/١٣ على اتفاقية لتنظيم التعاون بينهما وتوسيع نشاط الهيئة لاقامة المشروعات الزراعية والصناعية في الدولة او المساهمة في مثل هذه المشروعات.
- تمت المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتبادل التجاري والاقتصادي والتقني وتشجيع الاستثمار مع جمهورية مصر العربية التي تم توقيعها في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥.
- تم توقيع ميثاق تعاون وتوأمة بين غرفتي ابوظبي والقنيطرة وسيدي قاسم المغربية.
- تم توقيع اتفاقية ثنائية في شهر ديسمبر / كانون اول ١٩٨٩ مع الجمهورية العربية السورية لتنظيم النقل الجوي بين البلدين.
- تم التوقيع مع المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٨ على اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري وتقني تضمنت تشجيع حركة التصدير والاستيراد للمنتجات الصناعية والحيوانية والطبيعية ونقل البضائع بوسائل النقل العائدة للبلدين، وتشجيع تبادل الخبراء والفنيين وتشجيع انتقال رؤوس الاموال وانشاء شركات ومؤسسات مشتركة واقامة المعارض وتشكيل لجنة مشتركة بين البلدين.
- جرت في شهر فبراير/ شباط ١٩٨٩ محادثات بين امانة دبي والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لتأسيس شركات مشتركة لتسويق البضائع.

## ٢٠٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية:

- تم التوقيع بالاحرف الاولى في يناير / كانون ثاني ١٩٨٩ مع الولايات المتحدة الامريكية على اتفاقية لضمان الاستثمارات خاصة بالمخاطر السياسية.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢ مع جمهورية ايطاليا على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين البلدين.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣ مع جمهورية الهند على اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على دخل الناقلات الوطنية للطيران المدني بالبلدين وتسري هذه الاتفاقية باثر رجعي منذ سنة ١٩٧١.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨ بالاحرف الاولى مع جمهورية رومانيا على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين البلدين.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٣ مع سويسرا على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين البلدين.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٤ مع الولايات المتحدة الامريكية على مذكرة تفاهم تضمنت اتفاق مبدئي بشأن تحديد حصص سنوية لصادرات الامارات من منتجات الملابس الجاهزة الى السوق الامريكية.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢ على اتفاقية تعاون بين غرفة تجارة وصناعة ابوظبي وغرفة التجارة الخارجية البولندية بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين بولندا وابوظبي وتوثيق الروابط بين المؤسسات التجارية في كلا البلدين وتبادل المعلومات والآراء حول امكانية توسيع المبادلات.
- عقدت اللجنة المشتركة بين دولة الامارات وماليزيا اجتماعها الثاني لبحث وسائل تشجيع التبادل التجاري بين

- القطاع العام والقطاع الخاص في البلدين وأنشاء شركات وأجهزة استثمار مشتركة.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٧/٩ مع فرنسا على اتفاقية تقضي بتجنب الازدواج الضريبي على كافة انواع الدخل بين البلدين.
  - تمت المصادقة في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٩ على مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني الموقع مع الاتحاد السوفيتي.
  - عقد في شهر مارس / آذار ١٩٨٩ الاجتماع الثاني للجنة المشتركة مع ماليزيا تم فيه الاتفاق على تطوير العلاقات في مختلف المجالات بين البلدين.
  - افتتحت المؤسسة الصينية للائتمان الدولي والاستثمار فرعاً لها في مركز الغرير بدبي بدولة الامارات لتوثيق العلاقات الاستثمارية بين الدولتين.
  - اجتمعت اللجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة والنمسا في فيينا في يونيو /حزيران ١٩٨٩ وناقشت تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وخاصة في مجال المشروعات الصناعية والاستثمارات المشتركة والتعليم والتكنولوجيا والتبادل التجاري.
  - وقعت شركة طيران الامارات على عقد لشراء ٤ طائرات ايرباص مع الاتحاد الاوروبي لصناعة الايرباص تبلغ قيمته مع المحركات الاضافية وقطع الغيار ٣٣٠ مليون دولار امريكي. وقد وقعت الشركة وبنك الامارات الدولي المحدود على اتفاقية تحصل بموجبها الشركة على قرض بلغت قيمته ٢٥٧٦ مليون درهم/ اي ما يعادل ٧٠ مليون دولار، وذلك لتمويل شراء طائرة ايرباص جديدة كواحدة من الطائرات الاربعة.
  - تم التوقيع مع فرنسا على اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل الشامل.
  - تم التوقيع على محضر الاجتماع الثاني للجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية.
  - وقعت غرفة تجارة وصناعة الشارقة على اتفاقية مع المركز العربي للتجارة والاستثمار بغرفة صناعة سنغافورة لتقديم التسهيلات والخدمات لرجال الاعمال والمستثمرين الراغبين في عقد صفقات مشتركة وتقديم الاستشارات القانونية والتعريف باللوائح والقوانين والقرارات المنظمة للتجارة والصناعة والاستثمار في كل من الشارقة وسنغافورة.
  - وقعت وزارة المواصلات وشركة خدمات الراديو الجوية العالمية (البريطانية) على اتفاقية تهدف الى الاستفادة من خبرات الشركة في ادارة اقليم معلومات الطيران التابع لدولة الامارات العربية المتحدة وفق الانظمة والتعليمات واللوائح الصادرة عن المنظمة الدولية للطيران المدني.
  - تم التوقيع بالاحرف الاولى ببيرون بتاريخ ١٩٨٩/٧/٤ مع الاتحاد السويسري على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على دخل الناقلات الجوية.
  - تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦ مع المملكة الهولندية على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والارباح الناتجة عن عمليات النقل الجوي.
  - تم التوقيع مع جمهورية سريلانكا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الناتج عن عمليات النقل الجوي.
  - تم التوقيع بالاحرف الاولى مع جمهورية بنجلاديش الديمقراطية الشعبية على اتفاقية للاعفاء المتبادل من الضرائب والرسوم الجمركية على أنشطة مؤسسات النقل الجوي.

- تم التوقيع بالاحرف الاولى بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩ مع ماليزيا على اتفاقية حماية وضمان وتشجيع الاستثمارات.

## ٣٠٢ وقائع وأحداث:

شهدت دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام العديد من الوقائع والأحداث، وفيما يلي أبرزها:

### الاداء الاقتصادي:

بدأ النشاط الاقتصادي بالانتعاش خلال العام نتيجة لزيادة انتاج النفط، الذي تزامن مع زيادة أسعاره في السوق العالمية حيث ارتفع متوسط سعر البرميل بنسبة تتراوح بين ٢٥ - ٣٠٪، مما أدى الى زيادة اجمالي العائدات النفطية بمعدلات ملحوظة، وبالتالي زيادة وتأثر نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق معدلات عالية في اجمالي الناتج المحلي حيث قفز الى نحو ١٠١٨ مليار درهم بتكلفة عوامل الانتاج والاسعار الجارية، بعد ان بلغ نحو ٨٨٦ مليار درهم في عام ١٩٨٨.

وتعود هذه الزيادة اساسا الى ارتفاع حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٣٪ عام ١٩٨٨ الى ٢٨٪ في عام ١٩٨٩ حيث بلغت ٢٨٨ مليار درهم في الوقت الذي انخفضت فيه مساهمة القطاعات غير النفطية من ٦٧٪ الى ٥٨٪ خلال الفترة نفسها اذ بلغت ٦٢ مليار درهم.

### الميزانية العامة:

وافق مجلس الوزراء بدولة الامارات العربية المتحدة على مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٩ وقد بلغت تقديرات مصروفات الميزانية ١٤ مليارا و ٦٥٠ مليون و ٢٤٢ ألف درهم\*، في حين قدرت الإيرادات بمبلغ ١٢ مليارا و ٨٤٤ مليون درهم، اي يعجز ببلغ حوالي مليار واحد و ٨٠٦ ملايين و ٢٤٢ ألف درهم، وهو يقل قليلا عن العجز في العام الماضي الذي بلغ مليارا و ٩٢٥ مليون و ٤٠ ألف درهم، وذلك نتيجة للاستمرار في سياسة ترشيد الانفاق التي اتبعتها الحكومة منذ أكثر من اربع سنوات.

### الجهاز المصرفي:

- بلغ عدد المصارف الوطنية في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩ مصرفا تمتلك ١٦٧ فرعا بينما بلغ عدد المصارف الاجنبية ٢٨ مصرفا لها ١١٩ فرعا.

- اوضح تقرير لمصرف الامارات المركزي ان الميزانية المجمعة للمصارف التجارية لشهر ديسمبر ١٩٨٩ قد حققت زيادة قدرها نحو ٥٥ مليار درهم، مقارنة بمستواها في ديسمبر ١٩٨٨ لترتفع من ١١٨٩ مليار درهم الى ١٢٤٤ مليار درهم، ولتحليل العناصر الرئيسية التي كان لها الاثر المباشر في تلك الزيادة في جانب الاصول يتضح ان بند المستحقات على القطاع الخاص زاد بمقدار ٣٦٦ مليار درهم ليصل الى ٤٦١ مليار درهم مقابل ٤٢٥ مليار درهم في ديسمبر ١٩٨٨، كما زادت الاصول الاجنبية بمقدار ٣٢٢ مليار درهم والمستحقات على الحكومة بمقدار ٣٩٤ مليون درهم بينما انخفضت الودائع لدى المصرف المركزي من ٦٩

\* درهم الامارات يعادل ٢٧٢٢٠٠ دولار امريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.



مليار درهم الى ٥٥ مليار درهم. وفي جانب الخصوم ولفترة المناظرة ذاتها اظهرت العناصر الرئيسية للميزانية المجمعة تغيرات ملحوظة حيث سجلت الودائع شبه النقدية ارتفاعا قدره ٤٧ مليار درهم لتصل الى ٥٢١ مليار درهم بينما اظهرت الخصوم الاجنبية تراجعا بمقدار ٢ مليار درهم لتصل الى ٢٠٦ مليار درهم كما اظهرت الودائع النقدية زيادة بمقدار ٢٩٠ مليون درهم والودائع الحكومية زيادة بمقدار ٣٨٥ مليون درهم وكذلك بند رأس المال والاحتياطي الذي ازداد مليار درهم ليرتفع من ١٣٤ مليار ليصل الى ١٤٤ مليار درهم، بالاضافة الى بند الخصوم الاخرى الذي سجل زيادة قدرها ١٢ مليار درهم ليصل الى ٢٣٢ مليار درهم.

- بلغت ميزانية مصرف الامارات المركزي في نهاية نوفمبر ١٩٨٩، ١٦ مليارا و ٣٥٠ مليونا و ٥٤٤ ألف درهم، وسجل النقد المصدر من المصرف اكثر من ٤ مليارات درهم، كما بلغت قيمة شهادات الايداع التي يصدرها المصرف وتشتريها البنوك حوالي ١٨ مليار درهم.

- اكدت دراسة مصرفية ان دولة الامارات تعد اكثر اكتظاظا بالمصارف مقارنة بعدد السكان حيث تصل الكثافة المصرفية الى ٢١٤ فرعا لكل ١٠ آلاف نسمة.

### الطاقة:

- وفقا لتقديرات أوبك فان معدل انتاج النفط الخام في عام ١٩٨٩ قد بلغ ١٩٤٠ ألف برميل في اليوم اي بزيادة نسبتها ١٣٦٪ عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٨ والذي بلغ ١٧٠٧ ألف برميل في اليوم.

- قدر مصرف الامارات الصناعي ان حجم احتياطيات دولة الامارات من النفط الخام تكفي لمدة ٢٠٠ عام وفق معدلات الاستخراج الحالية، كما قدرت احصائية خليجية احتياطي الغاز الطبيعي في دولة الامارات بحوالي ٥٧٠٦ مليار متر مكعب.

- وافق يوم ١٣/١/١٩٨٩ مرور ٥٠ عاما على توقيع اول اتفاقية لامتيازات التنقيب عن البترول في ابوظبي.

- قررت احدى الشركات الهندية اقامة مصفاة ومجمع لاستغلال المنتجات البترولية وتصنيعها كيمياويا في المنطقة الحرة بجبل علي بدبي، وتقدر تكاليف هذه المصفاة بنحو ٩٠٠ مليون دولار امريكي، وسوف تنتج في حدود ١٢٥ ألف برميل يوميا سيتم تصدير معظمها الى الهند.

- منحت حكومة دبي امتيازاً جديدا للتنقيب عن النفط والغاز على اليابسة الى مجموعة من الشركات في منطقة تقع جنوب مدينة دبي في شريط يبلغ ٢٥ كيلومترا من الشرق الى الغرب و ٤٠ كيلومترا من الشمال الى الجنوب.

- وقعت شركة ادنوك اتفاقيتين للتعاون الفني مع شركة اسو العالمية.

- اعلن خلال العام انه سيتم منح امتيازات جديدة لشركات نفط عالمية.

- اصدرت في دبي مناقصة مشروع جديد ضخ قيمته ٢ مليار درهم اماراتي (٥٤٤ مليون دولار امريكي) لانشاء محطة للكهرباء والمياه في منطقة الممذاد بدولة الامارات وذلك لحساب شركة كهرباء دبي. وتنص كراسة شروط مناقصة المشروع على التنفيذ بنظام "تسليم المفتاح" لمحطة كهرباء طاقتها ٤٠٠ ميجاوات، ووحدة لتحلية المياه بطاقة ٥٦ مليون جالون يوميا.

### قطاع الصناعة:

- شهد قطاع الصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة طفرات واسعة خلال الاعوام الماضية حيث ارتفع الناتج المحلي لهذا القطاع باكثر من ٤٦ مرة خلال الفترة من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٨ وذلك من ١٧٦ مليون درهم الى

نحو ٨٢ مليار درهم.

- ونتيجة للجهود التي بذلت في الدولة من خلال توجيه الاستثمارات نحو النشاط الصناعي وايضا دعم القطاع الخاص فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة ما بين ١٩٨٧ - ١٩٨٩ م معدلات نمو متزايدة، كما شهدت تغييرات هيكلية. فقد ارتفعت مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ٨١٥١ مليون درهم عام ١٩٨٧م الى ٨٦٤٦ مليون درهم عام ١٩٨٩م (بالاسعار الجارية) كما ارتفعت جملة الاستثمارات الموظفة في هذا القطاع من ٢٧٧٠ مليون درهم عام ١٩٨٧م الى ٣٤٤٠ مليون درهم عام ١٩٨٩م وازداد عدد المنشآت الصناعية والمسجلة من ٥٧٧ منشأة الى ٦٨٤ منشأة عام ١٩٨٩م، وعدد العاملين من ٥٩٨٢٠ عامل الى ٦١٧٧٠ عامل.

والملاحظ من البيانات انه على الرغم من الزيادات التي حققها هذا القطاع فهو لا يزال يلعب دورا متواضعا في مجمل النشاط الاقتصادي فلم يسهم في عام ١٩٨٩م باكثر من ٨٪ في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ونحو ١٣٪ في اجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

وتعود اسباب هذا التواضع الى مجموعة من العوامل ابرزها صغر حجم السوق المحلي والمنافسة الاجنبية الحادة التي تواجهها الصناعة الوطنية فيه، وحيث ان استراتيجية التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة تتمثل في اعطاء دفعة قوية لقطاع الصناعات التحويلية تؤدي الى زيادة مساهمته في الدخل وتنويعه.

وادراكا من الحكومة لهذه الحقيقة فقد قامت بسن القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩م لتنظيم القطاع الصناعي ودعمه، كما اصدرت عدة قرارات اخرى تم بموجبها منح القطاع الصناعي مختلف اشكال الحوافز والدعم، وفيما يلي عرضا لاهم هذه الحوافز:

- تهيئة المناخ الصناعي المناسب في المناطق الصناعية المنتشرة في كافة ارجاء الامارات وتجهيزها بالمرافق والخدمات الاساسية من طرق ومواصلات وطاقة وماء ووسائل اتصالات حديثة وكذلك تسهيل التصدير للخارج، وتزويد المشروعات الصناعية بالطاقة الكهربائية والمياه والغاز الطبيعي باسعار رمزية تقل كثيرا جدا عن تكلفتها الحقيقية.

- اعفاء الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الاولية والوسيطة والبضائع نصف المصنعة التي يحتاج اليها المشروع الصناعي من الرسوم الجمركية.

- الاعفاءات الضريبية على الارباح والمبالغ الاحتياطية.

- تفضيل الصناعات الوطنية في المشتريات الحكومية.

- منح مصرف الامارات الصناعي قروض ميسرة للمشروعات الصناعية بفائدة قدرها ٤٪ سنويا يضاف اليها نصف بالمائة اعباء ادارية.

- استعداد وزارة المالية والصناعة لتقديم ما يتوفر لديها من بيانات ومعلومات وخرائط ودراسات وابحاث ذات اهمية للمستثمر صاحب المشروع وايضا اجراء دراسات الجدوى للمستثمر وذلك بناء على توصية اللجنة الصناعية الاستشارية.

- اشارت دراسة اعدتها مصرف الامارات الصناعي الى ان هناك ٣٥ منطقة صناعية موزعة على جميع انحاء الدولة تضم اهم الصناعات الوطنية، منها ٣ مناطق في ابوظبي، ٨ في دبي، ١٨ في الشارقة، وترتبط معظم هذه المناطق فيما بينها بشبكة من الطرق وتتصل بسهولة ببعض مصادر الطاقة ويضم العديد منها مستودعات كبيرة للتخزين.

- بلغ الانتاج المحلي من الغازات الصناعية حوالي ٨٧ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٨ اي بنسبة ٨٣٪ من الطاقة الانتاجية الاجمالية التي تبلغ ١٠٥ مليون متر مكعب.
- تم تشكيل لجنة الملابس الجاهزة التي تختص باقتراح الاسس والقواعد المتعلقة بتوزيع الحصص المقدرة لصادرات دولة الامارات الى الدول الاخرى على مصانع الملابس الجاهزة المعتمدة.
- تشير التقديرات المتاحة الى ان انتعاش قطاع البناء واتساع حركة العمران بالدولة ادى الى ارتفاع حجم انتاج مصانع الفيبرجلاس بنسبة ٨٪ خلال العامين الماضيين. ويبلغ حجم انتاج المصانع الثمانية التي تعمل في دولة الامارات في هذه الصناعة حوالي ٢٦٠٠ طن اي ما يعادل ٤٠٪ من الطاقة الانتاجية التصميمية والتي تبلغ ٦٥٠٠ طن في العام، وقد بلغت الصادرات الى الاسواق العربية والى الولايات المتحدة ١٥٠٠ طن في عام ١٩٨٨ (٩٥ مليون درهم).
- اعد مصرف الامارات الصناعي خطة استراتيجية تستهدف تنويع مجالات عمله ومواكبة التطور في الاقتصاد المحلي والعالمي من خلال تطوير اللوائح والنظم الحالية للمصرف، وتمويل قطاعات جديدة غير قطاع الصناعة التحويلية مثل قطاعات البتروكيماويات والاسماك والسياحة والتجارة والتصدير واعادة التصدير والخدمات المكملة لقطاع الصناعات التحويلية ومجال التكنولوجيا.
- وقد بلغ حجم القروض التي قدمها المصرف خلال عام ١٩٨٩، ٩٤ مليون مقابل ٢٠ مليون درهم خلال العام الماضي.
- اعدت المؤسسة العامة للصناعة خطة شاملة لتصنيع امانة ابوظبي حتى عام ٢٠٠٠ وقد تم اعدادها بعد اجراء مسح صناعي شامل ودراسات واسعة للسوق في دولة الامارات العربية ودول مجلس التعاون لاختيار مجموعة من الصناعات التي تحقق اكبر عائد وتعتمد على استخدام الطاقات والمواد الخام المحلية ولا تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة.
- وتتضمن هذه الخطة ثلاث مراحل وتشمل كل مرحلة قائمة بالمشروعات التي تم اختيارها لكل من القطاعين الحكومي والخاص.
- وافق مجلس ادارة المؤسسة العامة للصناعة في شهر ابريل / نيسان ١٩٨٩ على منح رخص صناعية لاقامة مصنعين الاول لصهر وصب المعادن في مدينة العين والثاني لانتاج المنظفات والكيماويات السائلة بمنطقة مصفح في ابوظبي.
- تم خلال العام اجراء عمليات مسح صناعي ميداني في امانة الشارقة غطت ٢٨٩ منشأة صناعية تعمل في ثمانية قطاعات صناعية واستهدفت دراسة الواقع الصناعي في الامارات شاملة تركيبته الصناعية ومصادر مدخلاته وخصائصه الانتاجية والتسويقية والمواصفات القياسية المتبعة.
- ارتفع عدد الشركات المسجلة بالمنطقة الحرة بجبل علي في بداية العام الى ٢٠٠ شركة يبلغ اجمالي حجم استثماراتها ٦٠٠ مليون دولار امريكي، اهمها شركات صناعة الملابس ومنتجات تكرير النفط.
- بدأ تطبيق نظام "الفيزا" على كافة الملابس الجاهزة المصدرة من الامارات الى الولايات المتحدة الامريكية، وهو اتفاق تم بينهما ينص على ان تقوم حكومة الامارات باصدار فيزا لكل شحنة منسوجات او ملابس جاهزة منتجة او مصنعة في دولة الامارات بهدف تصديرها الى الولايات المتحدة الامريكية.
- تجاوزت صادرات الامارات من الملابس في بداية العام ٦٠ مليون دولار حيث زادت واردات الولايات المتحدة من الملابس الجاهزة المصنوعة بالامارات بنسبة ٦٠٪ في عام ١٩٨٩.

- بلغت مبيعات مصانع الاسمنت العاملة بالدولة في السوق المحلية خلال السبعة اشهر الاولى من العام ٢٢٧ ألف طن، ويتوقع ان تكون قد تجاوزت المليون طن في نهاية العام.
- اشارت دراسة لمصرف الامارات الصناعي الى وجود امكانيات كبيرة لقيام صناعة لقطع غيار السيارات في دولة الامارات، وذلك للاحلال محل الواردات من الخارج، كما اكدت دراسة اخرى له على وجود امكانيات كبيرة لتنشيط صناعة الحديد في دولة الامارات سبب الازدهار في قطاع البناء والتشييد، ويقدر حجم الطلب الكلي على حديد التسليح في الامارات بحوالي ١٥٠ ألف طن سنويا ويتم استيراد ١٠٠ ألف طن سنويا من الخارج. واشارت الدراسة الى امكانية الاستفادة من ٤٠ ألف طن من الخردة التي يتم تصديرها الى خارج الامارات سنويا.
- عقد خلال العام المعرض الثاني للصناعات الوطنية بمشاركة نحو ٥٠٠ شركة ومصنعا تمثل مختلف قطاعات الصناعة في اماره ابوظبي.

### سوق الاسهم المحلية:

- لا يزال حجم التداول في سوق الاسهم المحلية محدودا للغاية، اذ انه لا يتخطى ما نسبته ٢٪ سنويا من مجموع رؤوس أموال الشركات والبنوك المتداولة اسهمها في السوق حيث ان نسبة كبيرة من المستثمرين يشترون الاسهم كاستثمار طويل الاجل ولا يفكرون في بيعها، كما ان نسبة من هذه الاسهم تمتلكها الحكومات المحلية والاتحادية وهذا له تأثيره ايضا على معدل الاسهم المعروضة في الاسواق.
- شهد سوق الاسهم المحلية تقلبات مختلفة خلال العام تراوحت بين الارتفاع في الاسعار واشتداد الطلب على الاسهم في الشهور العشرة الاولى وبين الانخفاض التدريجي وتباطؤ الطلب في الشهرين الاخيرين من العام.
- قامت جميع البنوك والشركات بتوزيع ارباح نقدية وعينية على شكل اسهم منحة، مما عزز ثقة المستثمرين والمتعاملين بقطاع الاسهم وبالتالي الاقبال على شرائها ودخول مستثمرين جدد لسوق الاسهم.
- من الاسهم التي حققت ارتفاعا ملحوظا خلال العام سهم شركة طيران ابوظبي، الذي ارتفع من ٣٩٠ الى ٤٩٦ درهما اي بزيادة نسبتها ٢٧٪ عن عام ١٩٨٨، وارتفع سعر سهم شركة ابوظبي الوطنية للفنادق، من ٤٠٠ الى ٤٣٢ درهما وارتفع سعر سهم جمعية ابوظبي التعاونية من ٤٥ الى ٧٥ درهما اي انه ارتفع بنسبة ٦٦.٦٪ كما ارتفعت اسهم شركة ابوظبي الوطنية للتأمين من ٥٣٥ الى ٥٧٥ درهما اي انها زادت بنسبة ٧٪.

### مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الاتحادية:

في ضوء ما قرره مجلس الوزراء في شأن دعوة القطاع الخاص من مواطني الدولة للمشاركة في الاستثمارات الاتحادية والاستفادة من الخدمات الاستشارية والفنية للمنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة التي تساهم دولة الامارات في تأسيسها وعضويتها، عقد بمقر غرفة تجارة وصناعة الشارقة اجتماع مشترك بين المسؤولين في الغرفة والمسؤولين بادارة الاستثمارات بوزارة المالية، ووزارة الصناعة لمناقشة جوانب وسبل الاستفادة من هذا القرار. وقد تم خلال الاجتماع عرض الفرص والخدمات المتاحة التي تقدمها مؤسسات استثمارية وتمويلية وكذلك المؤسسات التي تعنى بتأمين وضممان الاستثمارات والمؤسسات الفنية التي تهتم باعداد الدراسات والاستشارات الصناعية وذلك في اطار الاتفاقيات المبرمة بين دولة الامارات وهذه المؤسسات الاقليمية والدولية.

## وقائع واحداث اخرى:

- سجل ميناء الفجيرة زيادة كبيرة في حجم حركة الحاويات خلال النصف الاول من العام اذ ارتفع عدد الحاويات التي تعامل معها الميناء بنسبة ٤٣٪ ليصل الى اكثر من ١٢٥ ألف حاوية مقابل ٨٧ ألف حاوية خلال نفس الفترة من العام الماضي. والجدير بالذكر ان ميناء الفجيرة مصمم للتعامل مع نحو ٥٠٠ ألف حاوية سنويا.

- بلغ عدد المشروعات الخليجية المشتركة في الشارقة ٢٦٥ مشروعا منها ١٠٠ شركة كويتية، ٤٤ شركة سعودية، ١٥ شركة قطرية، ٦٩ شركة بحرينية، ٣٧ شركة من سلطنة عمان. كذلك ارتفعت قيمة المبادلات التجارية للدولة عن طريق موانئ الشارقة خلال الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٨٩ الى ٢٣٤٧ مليون درهم وارتفع وزنها الى ٦٣٤ ألف طن.

- بلغ حجم الاستثمارات الخليجية في المنطقة الحرة، في جبل علي ١٫٢ مليار درهم اي ما يتجاوز نسبته ٥٠٪ من اجمالي استثمارات المشروعات التي منحت تراخيص حتى ديسمبر ١٩٨٩ والبالغة ٢٫٢ مليار درهم. وبلغ اجمالي العمالة في المنطقة ١٢ ألف عامل وعدد الشركات العاملة ٢٥٠ شركة صناعية وتجارية.

- شاركت ٤٨ مؤسسة مالية وبنك تمثل ١٦ دولة في معرض المال ٨٩ وهو المعرض الذي اقيم في دبي في ديسمبر ١٩٨٩. وقد اتاح المعرض الفرصة للمؤسسات المالية للتعرف على طبيعة اتجاهات الاستثمار في دول المنطقة والرغبات السائدة في عمليات الادخار وتوظيف الاموال بما يساعد المؤسسات المالية على ابتكار القنوات الادخارية والاستثمارية الملائمة.

- اعادت سنغافورة فتح مركزها التجاري بدبي في شهر اكتوبر / تشرين اول ١٩٨٩.

- في اطار جهود الحكومة الرامية الى تطوير السياحة والتي بدأتها من حوالي ثلاث سنوات، شهد العام تسهيلات وخدمات عديدة لختلف الافواج السياحية القادمة، كما شهد توقيع ٤٧ اتفاقية لاجتذاب سياح اوروبيين للامارات تؤمن نحو ٧٠ ألف ليلة سياحية لفنادق ابوظبي والعين.

## القروض:

بلغت جملة القروض التي قدمت عن طريق صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي منذ انشائه وحتى منتصف عام ١٩٨٨ نحو ٨ مليارات درهم منها قروض قدمها الصندوق تبلغ ٤١٤٣ مليون درهم بلغت جملة المسحوبات منها ٣٦٤٤ مليون درهم. كما قام الصندوق بادارة قروض اخرى قدمتها حكومة ابوظبي للدول العربية والنامية بلغت ١٨١٧ مليون درهم منها ١٥٢١ مليون درهم في الدول العربية كما قدمت الحكومة منحاً تولى الصندوق ادارتها.

## ٤.٢ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١.٤.٢ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات الاقتصادية:

- تتمثل اهم فرص الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة فيما يلي:
- صناعة المنتجات الاستهلاكية.
  - اقامة صناعات مكملة للصناعات الاساسية المرتبطة بالقطاع النفطي.
  - اقامة صناعات تصديرية في منطقة جبل علي.
  - اقامة شركات خدمات وشركات مالية مكملة للصناعات التصديرية في منطقة جبل علي.
  - اقامة مصانع لتصنيع المواد الغذائية لامتناس الفاض من الانتاج النباتي والحيواني والسمكي.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
انتاج الدواجن	الشركة العربية للتنمية الثروة الحيوانية	امارة الفجيرة	دراسة جدوى نهائية	٩٥٨ مليون درهم اماراتي.
انتاج معدات تربية الدواجن والابقار الحلوب	الشركة العربية للتنمية الثروة الحيوانية	امارة الفجيرة	دراسة جدوى نهائية	٢٧٨٤ مليون دولار امريكي.
السخانات الشمسية	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	دراسة جدوى مبدئية	١٧ مليون درهم اماراتي.
كابلات الاتصال النحاسية	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	دراسة جدوى مبدئية	٤٨٧ مليون درهم اماراتي.
كبلات الاتصال البصرية	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	دراسة جدوى مبدئية	٨١٠ مليون درهم اماراتي.
تصنيع الالياف الضوئية	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	دراسة جدوى مبدئية	٤٢٧ مليون درهم اماراتي.
تصنيع التمور البسكويت	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	دراسة جدوى مبدئية في مرحلة دراسة الجدوى النهائية	٢٥٠ مليون درهم اماراتي.
تصنيع ورق المحارم	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	في مرحلة دراسة الجدوى النهائية	٢٠٠ مليون درهم اماراتي.
المنظفات المنزلية	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	دراسة جدوى مبدئية	٢٥٠ مليون درهم اماراتي.
مادة الغانيل استر	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	دراسة جدوى مبدئية	٢٥٠ مليون درهم اماراتي.
الومينا	المؤسسة العامة للصناعة	امارة ابوظبي	تحت الدراسة	٤٨ مليون درهم اماراتي.

## ٥.٢ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال درهم اماراتي	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم درهم اماراتي
٢٨٠	تجارة،	خلال عام	١٢٤٥٩٣٠٠٠	عمانيون	٧٧٢٩٧٥٠
	خدمات،	١٩٨٩		لبنانيون	٤٢٦٠٥٠٠
	مقاولات،			مصريون	٧٤١٩٢٥٠
	صناعة.			بحرينيون	٩٣٦٩٠٠٠
				ارديون	٤١٩٦٦٠٠
				فلسطينيون	٣٣٧١٨٠٠
				سوريون	٤٣٤١٤٠٠
				سعوديون	١٧٤٣٧٥٠٠
				كويتيون	٨٠١٥٠٠
				سودانيون	١٧٣٩٥٠
				يمنيون(ج)	١٤٣٦٩٢٥
				قطريون	٢٢٣٦١٥٠٠
				يمنيون(ش)	٣٦٦٢٧٥
				صوماليون	٦٤١٠٠
				مغربيون	٧٣٥٠٠
				عراقيون	٩٣١٢٠٠
				تونسيون	٤٩٠٠٠
				جزائريون	١٩٦٠٠

(٣)

تقرير مناخ الاستثمار في

دولة البحرين

لعام ١٩٨٩





## تقرير مناخ الاستثمار في دولة البحرين لعام ١٩٨٩

استمرت الجهود المكثفة التي تبذلها دولة البحرين بهدف تنويع مصادر اقتصادها من خلال توسعة وتنمية صناعة الالمونيوم وتصديره واقامة الصناعات الخفيفة والمتوسطة وتنمية النشاط السياحي ودعم دور البحرين كمركز تجاري ومالي. وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام.

### ١٠٣ تشريعات واجراءات حكومية:

- صدر خلال العام عدد من التشريعات المتصلة بالاحكام التنظيمية ووجه النشاطات الاقتصادية والمالية:
- في نطاق الاحكام التنظيمية العامة صدر المرسوم رقم (٨) لسنة ١٩٨٩ وتاريخ ٢٠ ابريل ١٩٨٩ بقانون محكمة التمييز الذي جاء في خمسة ابواب تناول الباب الاول قواعد انشاء المحكمة وتشكيلها واختصاصها، وتناول الباب الثاني قواعد الطعن بالتمييز في المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية لغير المسلمين، وتناول الباب الثالث قواعد الطعن بالتمييز في المواد الجزائية، والباب الرابع قواعد اعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح، والباب الخامس المواد المتعلقة بالاحكام العامة.
  - وصدر المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ معدلا قانون الجنسية البحرينية لعام ١٩٦٣ في شأن المواد المتضمنة القواعد المتعلقة بالشخص البحريني. كما قضت بالآ يكون للاحكام الصادرة بشأن الجنسية او اي شرط من الشروط التي يتطلبها القانون لاعتبار الشخص بحرينيا حجية قبل وزارة الداخلية ما لم تختصم في الدعوى التي ترفع بشأنها.
  - وعلى صعيد التجارة صدر عن وزير العدل القرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٩ لتنظيم سجل قيد اوراق احتجاج عدم قبول واحتجاج عدم دفع الاوراق التجارية ووضع القرار اجراءات تقديم طلب احتجاج.
  - وصدر المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٩ الذي قضى بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة البحرينيين تماما فيما يتعلق بممارسة تجارة الجملة في دولة البحرين، وحدد المرسوم ضوابط لممارسة تجارة الجملة.
  - وصدر عن وزير التجارة والزراعة القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٩ المتضمن ضوابط تملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لاسهم شركات المساهمة المشتركة القائمة بما فيها الشركات التي تساهم فيها مؤسسة الخليج للاستثمار، والسماح لهم بتأسيس والمشاركة في تأسيس وتملك ونقل ملكية اسهم شركات المساهمة المشتركة وشركات المساهمة الجديدة التي تعمل في مجال الانشطة الاقتصادية المسموح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بممارستها وذلك وفقا للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة، وقضى القرار بان يتم تداول وعرض الاسهم كما تتم اجراءات تملكها ونقل ملكيتها في الدولة العضو التي صدرت فيها وفقا لانظمتها الوطنية السائدة. واجاز للدولة العضو ان تشتترت تملك مواطنيها لما لا يزيد عن ٥١٪ من اسهم الشركات الجديدة المطروحة للاكتتاب العام، وان تزداد هذه النسبة بما لا يتم الاكتتاب فيه من قبل مواطني دول المجلس الاخرى، على الا تزيد بعد الاكتتاب نسبة ما يشترط الاحتفاظ به لمواطني الدولة مقر الشركة عن ٥١٪

من أسهمها ونص على عدم اخلال هذه الضوابط بآية حقوق او مزايا افضل سارية او سبق اقرارها لمواطني دول المجلس في اية دولة عضو، او يتم منحها كل او بعض الدول الاعضاء مستقبلا، وبهذا الخصوص صدر المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ لتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥ حيث قضى التعديل بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي الطبيعيين والاعتباريين بتملك وتداول اسهم الشركات المساهمة البحرينية التي تساهم فيها دولة او اكثر من دول مجلس التعاون والتي تم تأسيسها قبل العمل بهذا القانون او بعد العمل به.

- وفي قطاع الصناعة صدر المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٩ بشأن حماية الصناعات ذات المنشأ الوطني. وقد عرف المنتج الصناعي ذو المنشأ الوطني بأنه المنتج الذي لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في رأس مال المنشأة المنتجة له عن ٥١٪ ولا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجه في دولة او اكثر من دول المجلس عن ٤٠٪ من قيمته النهائية عند اتمام انتاجه. وقصد بالحماية الوسائل والاساليب التي تقرها لجنة التعاون المالي والاقتصادي بناء على توصية لجنة حماية الصناعة ذات المنشأ الوطني في مجلس التعاون.

ومن هذه الوسائل فرض رسوم جمركية بالنسب المقررة بالقواعد الموحدة لحماية المنتجات ذات المنشأ الوطني او اي اسلوب آخر تقترحه لجنة الحماية.

- وصدر القرار رقم (٨) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٩ بشأن القواعد الموحدة لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني وقد اشتملت تلك القواعد على اهداف ومعايير الحماية واختصاصات لجنة الحماية والتزامات اصحاب المشروع الصناعي ذي المنشأ الوطني، وقضت بالا تزيد نسبة الرسوم الحمائية عن ٢٥٪ من قيمة السلع في ميناء الوصول او القيمة التي تحددها لجنة الحماية. وفي شأن حالات الاغراق نص القرار على ان تتم معالجة كل حالة على حدة من قبل اللجنة وذلك باساليب الحماية المناسبة.

- وصدر عن وزير التنمية والصناعة القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد تنسيق وتشجيع اقامة المشروعات الصناعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويقضي القرار بان تسري قواعد التنسيق على كل مشروع صناعي يزيد رأس ماله عن ٢٠ مليون ريال سعودي او ما يعادله بالدينار البحريني ويستثنى من ذلك المشروعات ذات الطبيعة الاستراتيجية والامنية والعسكرية والتعدينية والتصديرية، والتزام كل صاحب مشروع صناعي بان يحصل على ترخيص باقامته من الجهة المختصة في الدولة، التي لها حق الغاء الترخيص بعد سنتين من تاريخ اصداره اذا لم يقم صاحب المشروع بخطوات جديدة لتنفيذه، وحق تمديد هذه الفترة اذا رأت ان ذلك ضروريا.

- وعلى صعيد الضرائب والرسوم صدر عن وزير المالية والاقتصاد الوطني القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٩ بشأن مساواة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالبحريين في المعاملات الضريبية اذ قضى القرار بمساواة مواطني دول مجلس التعاون اعتبارا من اليوم الاول من مارس ١٩٨٩، ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة البحرينيين عند ممارستهم الانشطة الاقتصادية المسموح بها، بما في ذلك الحرف والمهن وفقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الاعلى.

- وصدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ في شأن تعديل القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠. يقضي القرار بان تحدد الرسوم التي تستوفىها وزارة التجارة والزراعة على فحص ورسم المشغولات الذهبية والفضية والاصناف غير المشغولة (السبائك) على النحو الموضح بالقرار.

- وفي قطاع الصيد صدر القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٩ منع بموجبه استخدام اعمدة لتحديد اماكن وضع عدد

- الصيد ( القراير) المسماة (زرايح) وذلك في الاماكن الساحلية البحرية والداخلة في حدود الصيد.
- وصدر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٩ بحظر صيد الربيان داخل حدود الصيد في البحرين خلال المدة التي تبدأ من ١٩٨٩/٣/١٥ وحتى التاريخ الذي يحدد بقرار آخر.
- وفي قطاع السياحة صدر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٩ الذي اوجب على كل من يزاول اعمال الخدمات السياحية ان يقدم طلبا للحصول على ترخيص من ادارة السياحة والآثار يتضمن البيانات المتعلقة باسمه والخدمة السياحية المراد مزاولتها وسجله التجاري واية بيانات اخرى تطلبها ادارة السياحة. وفي حالة الموافقة على الطلب يكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد.

## ٢.٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢.٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية:

- تم التوقيع في المنامة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢ على اتفاقية عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة بين الجمهورية العراقية ودولة البحرين.
- تم عقد اجتماع بين اعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين ورجال الاعمال التونسيين لبحث وسائل تنمية التبادل التجاري واجراءات تأسيس الشركة البحرينية التونسية للتجارة والصناعة.
- تم عقد اجتماع للجنة الاقتصادية المشتركة مع الجمهورية العراقية.
- تم عقد اجتماع لتطوير العلاقات الاقتصادية بين دولة البحرين وجمهورية جيبوتي.
- تم التوقيع على اتفاقية للنقل الجوي بين دولة البحرين والجمهورية العراقية.

### ٢.٢.٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية:

- تم بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥ اعتماد اتفاقية التعاون بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي من جهة والجماعة الاقتصادية الاوروبية من جهة اخرى الموقعة في ١٩٨٨/٦/١٥. وتهدف هذه الاتفاقية الى تقوية العلاقات بين دول مجلس التعاون من جهة والجماعة الاقتصادية من جهة اخرى وذلك بوضعها في اطار مؤسسي وتعاقدية وتوسيع علاقات التعاون الاقتصادي والفني في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم التقنية والبيئة على اسس المنفعة المتبادلة والمساعدة في تقوية عملية التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء في مجلس التعاون.
- تم التوقيع على اربع اتفاقيات للنقل الجوي مع كل من اندونيسيا وهولندا وقبرص وماليزيا.
- عقدت اللجنة البحرينية الباكستانية الاقتصادية المشتركة، اجتماعا تم فيه استعراض امكانيات التعاون المشترك بين البلدين.
- اجريت مباحثات بحرينية رومانية مجرية لانشاء مشروعات مشتركة.

شهد العام عدداً من الوقائع والاحداث فيما يلي ابرزها:

### الميزانية العامة للدولة:

بلغت مخصصات ميزانية عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠، ١٠٧٠ مليون دينار بحريني\* وبلغت الايرادات فيها مبلغ ٨٧٠ مليون دينار (للسنة المالية ١٩٨٩ مبلغ ٤٣٠ مليون دينار والسنة المالية ١٩٩٠ مبلغ ٤٤٠ مليون دينار)، وقدرت مساهمة الايرادات النفطية فيها بنسبة ٥٧ بالمائة في كل عام، اما بالنسبة للمصروفات فقد بلغت ١٠٧٠ مليون دينار (نصيب ١٩٨٩، ٥٣٠ مليون دينار ونصيب ١٩٩٠، ٥٤٠ مليون دينار)، اي ان العجز في الميزانية بلغ ١٠٠ مليون دينار لكل عام، سيتم تغطيته بالاقتراض المحلي.

### النتائج المحلي الاجمالي:

بلغ الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد البحريني بالاسعار الجارية حوالي ١٣٠٥ مليون دينار بحريني في نهاية ١٩٨٩ مقابل ١٢٦٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ١٩٨٨، اي بزيادة مقدارها ٣٣٪.

### في القطاع المالي والمصرفي:

- ارتفع اجمالي الموجودات / المطلوبات لمؤسسة نقد البحرين من ٣٧٢ر٨٥ مليون دينار بنهاية ١٩٨٨ الى ٤٧٧ر٠١ مليون دينار بنهاية ديسمبر/ كانون اول عام ١٩٨٩. اما اجمالي الموجودات /المطلوبات للبنوك التجارية فقد ارتفع من ١٩٧٣ر٩٧ مليون دينار بنهاية ١٩٨٨ الى ٢٠٥٤ر١٥ مليون دينار بنهاية ديسمبر / كانون اول عام ١٩٨٩. وارتفعت خلال نفس الفترة ودائع القطاع الخاص من ٩٢٣ر٢٣ مليون دينار الى ٩٦٧ر٦٦ مليون دينار. وارتفعت السلفيات والخصومات من ٦٠٦ر٥٦ مليون دينار الى ٦١٠ر١٨ مليون دينار، والموجودات الاجنبية زادت من ٨٥٥ر٨٨ مليون دينار الى ١١٧٠ر٥٠ مليون دينار، اما المطلوبات الاجنبية فقد زادت من ١٦٠ر١٣ مليون دينار الى ٣٢٦ر٢ مليون دينار.

- ارتفع اجمالي الموجودات / المطلوبات للوحدات المصرفية الخارجية من ٦٨ر١٢٤ مليار دولار امريكي بنهاية عام ١٩٨٨ الى ٧٢ر٥٨٠ مليار دولار بنهاية ديسمبر / كانون اول عام ١٩٨٩.

- بلغ حجم النقد المتداول خارج البنوك بنهاية عام ١٩٨٩ ٨٤ر٧٦ مليون دينار مقابل ٨٤ر٣٧ مليون دينار عام ١٩٨٨. وخلال نفس الفترة انخفضت الودائع تحت الطلب من ١٥٤ر٥١ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ١٤٩ر٩٠ مليون دينار عام ١٩٨٩، وانخفضت السيولة البسيطة من ٢٣٨ر٨٨ مليون دينار الى ٢٣٤ر٦٧ مليون دينار بنهاية ١٩٨٩، اما السيولة المتوسطة فقد ارتفعت من ١٠٠٧ر٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ١٠٥٢ر٤٣ مليون دينار عام ١٩٨٩، اما السيولة الواسعة فقد زادت من ١٣٤٢ر١٥ مليون دينار الى ١٥٠٠ر٥٥ مليون دينار بنهاية عام ١٩٨٩.

- بلغ الاحتياطي الخارجي للدولة حتى شهر ديسمبر / كانون اول ١٩٨٩، ١ر٠٥٠ مليون دولار وذلك بدون الذهب.

\* الدينار البحرينى يعادل ٢ر٦٥٢ دولار امريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

- يتكون الهيكل المصرفي والمالي في البحرين الآن من مؤسسة النقد بالإضافة الى ١٩ مصرفاً تجارياً ومصرفين متخصصين و٥٦ وحدة مصرفية خارجية و٢١ بنكاً استثمارياً و٤٨ مكتب تمثيل و٢١ محل صرافة، و٦ سماسرة ماليين، و١٩ شركة للتأمين.

- حققت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية بدولة البحرين بنهاية ديسمبر / كانون اول عام ١٩٨٩، زيادة بلغت ٣٨٤ مليون دينار، حيث بلغ اجمالي قيمة هذه الميزانية ٢٥٦ مليار دينار مقابل ٢١٨ مليار دينار بنهاية عام ١٩٨٨.

- اظهرت البيانات المجمعة للنتائج المالية للبنوك الوطنية التجارية الاربعة الرئيسية في البحرين انها حققت ارباحا بلغت نحو ١٠٤ مليون دينار لعام ١٩٨٨، مقارنة مع خسائر بلغت ٢٤ مليون دينار تكبدتها خلال عام ١٩٧٧.

- بلغ اجمالي القروض المقدمة من البنوك الوطنية نحو ٤٠٨ مليون دينار بنهاية ١٩٨٩ مقارنة بمبلغ ٣٥٠ مليون دينار قدمت بنهاية ١٩٨٨.

- استطاعت كبرى الوحدات المصرفية الخارجية، المؤسسة العربية المصرفية وبنك الخليج الدولي من زيادة ارباحها للنصف الاول من ١٩٨٩ فقد حققت المؤسسة العربية المصرفية ارباحا قدرها ٧٢ مليون دولار اي بزيادة نسبتها ٦٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي بينما زادت ارباح بنك الخليج الدولي الى ٢٨١ مليون دولار اي بزيادة نسبتها ١٠٦٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي.

- استطاعت الشركة العربية للاستثمار زيادة ارباحها للنصف الاول من عام ١٩٨٩، فقد حققت ارباحاً قدرها ١٠١٣ مليون دولار امريكي اي بزيادة نسبتها ٢٤٣٪ عما حققته في نفس الفترة من العام الماضي.

- اجتاز بنك الخليج المتحد بنجاح ازمة الديون العالمية واستطاع تحقيق ارباح تقدر بحوالي ٧ مليون دولار اي بزيادة ٢٠٠٪ عما كان عليه الحال في نفس الفترة من العام الماضي بل يمثل ذلك زيادة نسبتها ٦٨٪ عن كل ارباح ١٩٨٨.

- تشير معاملات الوحدات المصرفية الخارجية الى ان القروض للعملاء من غير البنوك شكلت نسبة ١٦٤٪ من اجمالي الموجودات بينما شكلت الودائع نسبة ٢٠٨٪ من اجمالي المطلوبات. وبلغت مطلوبات البلدان العربية ٤٥٪ مليار دولار اي بنسبة ٦٢٪ من المجموع الكلي، بينما بلغت القروض التي منحت للبلدان العربية ٢٩٩ مليار دولار بنسبة ٤١٣٪ من المجموع الكلي، وقد بلغ مجموع الودائع من اوربا الغربية ١٢٧ مليار دولار اي بنسبة ١٧٥٪ من المجموع الكلي، وبلغت القروض التي استلمتها اوربا الغربية ١٤٣ مليار دولار بنسبة ١٩٦٪ من المجموع الكلي، اما مراكز سوق الاوفشور فقد حصلت على ٦ مليار دولار بنسبة ٧٨٪ من مجموع المطلوبات و٧ مليار دولار بنسبة ١٠٥٪ من مجموع الموجودات.

وقد شكلت العملات الخليجية نسبة ٩٧٪ من مجموع الموجودات ونسبة ١٤٧٪ من مجموع المطلوبات بينما بلغت حصة الدولار الامريكي نسبة ٨٠٦٪ من مجموع الموجودات ونسبة ٧٤٣٪ من مجموع المطلوبات، اما العملات الاخرى فقد حصلت على نسبة ٩٧٪ من مجموع الموجودات ونسبة ١١٪ من مجموع المطلوبات.

- بلغ عدد اصدارات اذونات الخزانة لعام ١٩٨٩، ٥٢ اصدارا بمبلغ وقدره ٤٠٩٢ مليون دينار بحريني، وقد تراوح معدل الفائدة ما بين ٨٦٪ الى ١٠١٪. وقد تم خلال العام اعادة تجديد الاصدار الرابع والخامس من سندات التنمية والبالغ قيمتها ٣٥ مليون دينار لمدة عامين وبمعدل فائدة نسبتها ١٠٪ تقريبا.

## في مجال المعاملات العقارية:

- بلغت القيمة الاجمالية للمعاملات العقارية المتداولة في السوق العقارية في نهاية عام ١٩٨٩، ٦٨٥٧٢٢٤٦ دينار بحريني، وذلك بزيادة تبلغ نسبتها ٦١٪ مقارنة بنهاية ١٩٨٨، حيث بلغت قيمة المعاملات العقارية ٦٤٦٣٢٢٥٤٧ دينار بحريني.

- بلغ عدد المشروعات الخاصة بوزارات الدولة ومؤسساتها التي نفذتها دائرة تصميم وانشاء المباني بوزارة الاشغال والكهرباء والماء خلال العام، ٢٦ مشروعا رئيسيا و٩ مشروعات ثانوية بلغت كلفتها الاجمالية نحو ٧٦ مليون دينار. كما بلغ عدد المشروعات التي ما زالت قيد التنفيذ ١٤ مشروعا رئيسيا و٩ مشروعات ثانوية وتبلغ تكاليف هذه المشروعات جميعا حوالي ١٥٧ مليون دينار.

- اعلن بنك الاسكان عن خطط لتشييد مبنى من مائة شقة فاخرة متصلة بمركز المعارض الجديد في السنابس. كما اعلنت الحكومة عن خطط بالتصديق لثمانية عشر فندقا خلال السنوات الخمسة القادمة، ستعتمد على القطاع الخاص في تمويلها.

- قدرت وكالة تابعة للامم المتحدة تعمل مع وزارة الاسكان ان دولة البحرين ستحتاج لبناء ٤٨ ألف وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠١م، ذلك عدا الفلل والمباني السياحية. وتسعى الحكومة للايفاء بنسبة ١٨٪ من ذلك الاحتياج خلال خطتها الاسكانية لذوي الدخل المحدود والدخل المتوسط تاركة ما تبقى لمساهمة القطاع الخاص.

## النشاط الاستثماري:

- بدأت سوق البحرين للارواق المالية عملها الرسمي والفعلي خلال العام، وبلغ عدد الشركات التي يجري تداول اسهمها في السوق ٢١ شركة محلية و٨ شركات خليجية معفاة. وقد وضعت خطة شاملة لربط سوق البحرين باسواق المال العالمية للوقوف على ما يدور بهذه الاسواق وبحث تأثيرات ذلك على الاسهم المحلية.

- حددت حكومة البحرين ثلاثة عشر مشروعا مجديا تشتمل على مصنع درفلة للحديد والصلب ومعامل لانتاج ورق الالمنيوم والصابون والمبيدات الحشرية والضمادات الطبية وغيرها للترويج لها بين المؤسسات المحلية والاجنبية، ويقوم بهذا الجهد مركز التنمية الصناعية بالبحرين.

- تم تأسيس "الشركة الدولية للاستثمار" برأس مال مدفوع يبلغ ٧ ملايين دولار ورأس مال معطن مقداره ١٥ مليون دولار، وتقدم الشركة المشورة لعمالها بشأن فرص الاستثمار المجزية في مختلف انحاء العالم.

- بدأت حكومة البحرين في تطبيق قرارها بالزام الشركات والمؤسسات المملوكة لغير البحرينيين بتعديل اوضاعها القانونية باذخار شركاء بحرينيين فيها لا تقل نسبة مشاركتهم عن ٥١٪.

- تم في البحرين انشاء الشركة المتحدة للاسمنت، وهو مشروع تملكه مناصفة كل من الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير وشركة الاسمنت السعودية البحرينية برأسمال قدره خمسة ملايين دينار.

- تم في ابريل ١٩٨٩ تسمية شركة هندسية محلية كمصمم لمشروع جسر المحرق/المنامة الجديد وهو من المشروعات التي سيكون لها اثر كبير في الاقتصاد المحلي وسوف تقدم عطاءات المشروع في نهاية ١٩٩٠. والمدة المتوقعة لانجاز المشروع سنتان وتقدر تكلفته بحوالي ٥٥ مليون دولار.

- تقدمت شركة برتغالية بمخطط بملايين الدولارات لاقامة ميناء جديد ومنطقة صناعية علاوة على منطقة حرة، يكون موقعها اما في الحد او في سترة. ونشأت الحاجة للميناء الجديد من كون ان القناة الداخلية لميناء سلمان لا تستوعب بسهولة الجيل الجديد من ناقلات الحاويات.

## وفي مجال النفط والغاز:

- بلغ معدل انتاج النفط الخام خلال عام ١٩٨٩ نحو ٤٣ ألف برميل يوميا وذلك بزيادة نسبتها ١٠٢٪ مقارنة بعام ١٩٨٨. كما بلغ معدل انتاج مصفاة البحرين من المنتجات البترولية المكررة خلال عام ١٩٨٩ نحو ٢٤٣ ألف برميل يوميا بنقصان نسبته ١٠٣٪ مقارنة بالعام الماضي. وقد بلغ المعدل اليومي من الواردات النفطية عام ١٩٨٩ نحو ٢٠١ ألف برميل يوميا بزيادة نسبتها ٠٧٪ مقارنة بعام ١٩٨٨. وبالنسبة لصادرات البحرين النفطية عام ١٩٨٩ فقد بلغ معدلها نحو ٢٤٢ ألف برميل يوميا بزيادة نسبتها ٠٨٪ عن العام الماضي. وعلى صعيد آخر بلغ انتاج البحرين من الغاز الطبيعي حوالي ٢٢٧٢ بليون قدم مكعب عام ١٩٨٩ مقابل ٢١٧٩ بليون قدم مكعب عام ١٩٨٨.

## وفي مجال الصناعة:

- انتهت في فبراير ١٩٨٩ فترة الاستعانة بخبراء منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال تنفيذ خطة دعم وتنمية الصناعات الخفيفة والمتوسطة من اجل تنويع مصادر الدخل.
- انعقد بالنامة في الفترة من ١٤ الى ١٦/١١/١٩٨٩ المؤتمر العربي الدولي الرابع للالنيوم، حضره ٤٣٨ مشاركا من ٤٧ دولة.
- ستصبح الطاقة الانتاجية لمصنع (البا) بعد اكتمال توسعته عام ١٩٩٣، ٤٦٠ ألف طن في السنة مما يجعله اكبر مصنع في العالم (ما عدا الدول الاشتراكية).
- طلبت شركة النيوم البحرين (البا) من البنوك التجارية في البحرين وخارجها تقديم عطاءات بالنسبة لتمويل مشروع توسعة مصاهر الشركة والمقدرة تكلفتها بمبلغ ١٤ مليار دولار. ستساهم البنوك التجارية بمبلغ ٥٦٠ مليون دولار، وسوف تحصل البا على مبلغ قدره ٤٥٠ مليون دولار من الدول المصدرة للالات ومعدات الطاقة التي سيحتاجها مشروع التوسعة، هذا وسيتم دفع مبلغ وقدره ١٤٠ مليون دولار امريكي من قبل المساهمين، اما المبلغ المتبقي والبالغ قدره ٢٥٠ مليون دولار امريكي، فسوف يتم الحصول عليه عن طريق البيع بالاجل والتمويل من مصادر خاصة خارجية.
- بدأت وزارة التنمية الصناعية البحرينية التخطيط لاقامة اكبر منطقة صناعية تغطي احتياجات البلاد الى ما بعد عام ٢٠٠٠ وبتكلفة اجمالية قدرها ٦٠ مليون دينار في جنوب مدينة الحد، وستكون مساحة المشروع نحو ٧٥٠ هكتارا، ويبدأ تنفيذ المرحلة الاولى في العام ١٩٩٠.
- تم التوقيع مع احدى الشركات البلجيكية لبناء وتجهيز مصنع شركة صافولا البحرين لانتاج زيوت الطعام.
- بدأت وزارة التنمية والصناعة باتخاذ الترتيبات اللازمة لانشاء بنك التنمية الصناعية لدعم عملية الاستثمار الصناعي، مع دراسة امكانية تخفيض تكاليف الطاقة بما يسمح بخفض تكلفة الانتاج وزيادة قدرة المؤسسات الصناعية على المنافسة في السوق المحلي والخارجي.



## وفي مجال التجارة:

- تشير الاحصاءات الاولية الى ان اجمالي الصادرات ( وتشمل الصادرات غير النفطية بما فيها المناطق الصناعية واعادة التصدير والصادرات النفطية ) قد ارتفع من ٩٠٦٧ مليون دينار بنهاية ١٩٨٨ الى ٩١٤٣ مليون دينار بنهاية عام ١٩٨٩. وقد ارتفعت الصادرات غير النفطية من ٢١٨٥ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ٢٥٠٤ مليون دينار عام ١٩٨٩، اما الصادرات النفطية فقد انخفضت من ٦٨٨٢ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ٦٦٣٨ مليون دينار عام ١٩٨٩. وفي المقابل ارتفع اجمالي الواردات من ٩٧٥١ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ١١٤٩ مليون دينار بحريني عام ١٩٨٩. وكانت الزيادة في الواردات النفطية قد ارتفعت من ٣٣٩١ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ٤٦٦٨ مليون دينار عام ١٩٨٩، كذلك ارتفعت الواردات غير النفطية من ٥٦٩ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ٦٨٢١ مليون دينار عام ١٩٨٩.

- سجل الميزان التجاري عجزاً بمقدار ١٧٣٩ مليون دينار بحريني عام ١٩٨٩ بزيادة قدرها ١٠٥٥ مليون دينار بحريني عن عام ١٩٨٨، حيث كان العجز خلال العام المذكور قد بلغ ٦٨٤ مليون دينار بحريني، وذلك بسبب الزيادة في اجمالي الواردات النفطية وغير النفطية.

- شهدت تجارة البحرين مع دول مجلس التعاون الخليجي تحسناً عام ١٩٨٩، حيث بلغت ١٤٢٤ مليون دينار بحريني مقابل ١٣٧٣ مليون دينار بحريني في عام ١٩٨٨.

- يوافق هذا العام العيد الخمسين لغرفة التجارة والصناعة البحرينية.

## وفي مجال السياحة:

- بدأ العمل في تحويل بعض جزر البحرين الى منتجعات سياحية ومن هذه الجزر تلك المعروفة باسم جزر الدار وهي على مقربة من منتجع البندر.

- سيبدأ العمل بتنفيذ مطعم سياحي بحريني مزود بجناح خاص لعرض لوحات لمختلف الفنانين البحرينيين ضمن مخطط سياحي متكامل، كذلك يجري حالياً بناء مركز الحرف اليدوية.

- انعقدت الندوة الرابعة للسياحة في البحرين في الفترة من ١٣ - ١٥/١/١٩٨٩. واشترك فيها مدراء الفنادق وكلاء السياحة بالبحرين بالاضافة الى وكلاء السياحة بدول مجلس التعاون الخليجي علاوة على شركة طيران الخليج.

- تم اشهار جمعية مكاتب السفر والسياحة البحرينية التي تهدف الى تأهيل المواطن البحريني للعمل في مجال السفر والسياحة، والسعي لانشاء مركز تدريب تابع للجمعية.

## احداث سياسية:

- قام سمو امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٦ - ١٨/٥/١٩٨٩ قادماً من بغداد بعد زيارة كانت الاولى للعراق منذ اندلاع حرب الخليج عام ١٩٨٠، ويعبر مستوى الوفد الذي صحب سموه الى القاهرة عن رغبة كبيرة في توسيع كافة اشكال الاستثمار والتجارة خاصة التعاون في مجال صناعة الالمنيوم.

- رغبة في توطيد اواصر الصداقة والتعاون بين دولة البحرين ومختلف دول العالم وسعياً لتطوير علاقاتها مع تلك الدول بما يخدم المصالح المشتركة، فقد اقامت دولة البحرين علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع كل

من جمهورية بنما وكولومبيا ورواندا وجمهورية الصين الشعبية وذلك في شهر ابريل ١٩٨٩، كما تم افتتاح سفارة لدولة البحرين لدى جمهورية الصين الشعبية خلال هذا العام.

- تم انتخاب دولة البحرين لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باغلبية كبيرة حيث نالت ١٤٧ صوتا من مجموع ١٥٥ صوتا في الانتخابات التي جرت في الجمعية العامة للامم المتحدة في الاول من نوفمبر ١٩٨٩ باعتبارها من ضمن الدول المرشحة عن المجموعة الآسيوية، وذلك لفترة ثلاث سنوات تبدأ من اول يناير ١٩٩٠.

### وقائع واحداث اخرى:

- استمر معدل التضخم في عام ١٩٨٨ سالبا للعام الرابع على التوالي حيث انخفضت تكاليف المعيشة بمعدل ٠.٢٪ عام ١٩٨٨ مقابل ١.٥٪ عام ١٩٨٧ وبلغ معدل التضخم في نهاية عام ١٩٨٩ نسبة ١.٦٪.

- انتعش الاقتصاد البحريني من جراء النشاط المتزايد في تشييد المباني التجارية والسكنية وذلك يدل على تدفق السيولة الناتجة عن الاستثمارات في فترة ما بعد توقف حرب الخليج وايضا من المؤسسات المحلية التي اجتازت مرحلة المديونية.

- اصدرت وزارة التجارة والزراعة البحرينية قرارا يقضي بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بممارسة نشاط الوكالات التجارية في البحرين اعتبارا من عام ١٩٩٠.

- صدر قرار في مارس ١٩٨٩ يقضي بالسماح بتملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي اسهم شركات المساهمة القائمة بما فيها الشركات التي تساهم فيها مؤسسة الخليج للاستثمار.

- اعلن الجهاز المركزي للاحصاء ان عدد سكان البحرين قد تجاوز في عام ١٩٨٨، ٤٧٣٢٩٦ نسمة، بلغت نسبة البحرينيين منهم ٦٦.٣٪، وبين ان قوة العمل قد زادت الى ١٩٢٩.٠٩ عاملا، وان متوسط نمو السكان خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٨ قد بلغ ٣.٣٪ سنويا.

- يؤكد المسؤولون اهتمام الحكومة بجعل البحرين مركزا دوليا لخدمات التأمين بانواعها المختلفة. وقد طلب من شركات التأمين العاملة في البحرين اعادة النظر في سياسة التدريب التي تنتهجها للمساهمة في تقديم خدمات تأمينية متطورة تسير توجه الحكومة في هذا المجال.

- عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمرا في دولة البحرين خلال الفترة من ١٢ - ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ حول موضوع التعاون المصرفي العربي الدولي، شارك فيه ما يزيد عن مائة مصرفي عربي واجنبي. وتركزت اعمال المؤتمر حول زيادة التسهيلات المتبادلة بين المصارف وتطوير حجم ونوعية علاقات "المراسلة" بحيث تخدم بشكل افضل التمويل التجاري للتبادل السلعي والخدمي بين الاقطار العربية وبقيّة دول العالم.

### القروض:

لم تحصل دولة البحرين خلال هذا العام على اية قروض.

### ٤.٣ فرص الاستثمار المتاحة:

#### ١.٤.٣ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

تتمثل اهم فرص الاستثمار في دولة البحرين فيما يلي:

- اقامة مصانع صهر الالمنيوم.

- صناعة اواني الالمنيوم المنزلية.
- صناعة مسابك الالمنيوم لانتاج عجلات السيارات.
- اقامة صناعة دوائية.
- انتاج الامصال والمضادات الحيوية.
- انتاج قطع محركات السيارات.
- صناعة تجميع السيارات الرياضية.
- توسيع الصناعات القائمة على البتروكيماويات.
- تصنيع بعض المواد الغذائية مثل البقول.
- اقامة بعض الصناعات المبنية على المواد البلاستيكية.
- الفندقية وخاصة الفنادق والمطاعم الساحلية والبواخر السياحية.

### ٢٠٤٠٣ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع لانتاج الاواني المنزلية	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	٣٠٥ مليون دولار.
مشروع مسبك المنيوم	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	٥٢٥ مليون دولار.
مشروع لتعليب البقول	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	٢٠٥ مليون دولار.
مشروع لانتاج المعكرونة	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	٠٨٩ مليون دولار.
مشروع لتجميع السيارات الرياضية الفخمة	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	٠٢٢ مليون دولار.
مشروع انتاج مراوح الشفط	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	٢١٣ مليون دولار.
مشروع لانتاج التجهيزات المعدنية لانظمة التخزين	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	١٠٨ مليون دولار.
مشروع انشاء مركز ورشة للصيانة الصناعية	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	١٣٤ مليون دولار.
مشروع لانتاج الحقائق البلاستيكية	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	٠٢٩ مليون دولار.
مشروع لانتاج الشباك البلاستيكية	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى اولية	٠٩٨ مليون دولار.

## ٥.٣ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص للمشروعات الآتية:

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسب مساهماتهم
شركة البحر الاحمر للتأمين السعودية	تأمين	١٩٨٩	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار امريكي	سعوديون ٩٢,٦٢٪
شركة وكالات الخليج للتأمين	تأمين	١٩٨٩	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار امريكي	لبناني ٥٪
شركة سيجنا للتأمين العربية المحدودة	تأمين	١٩٨٩	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار امريكي	سعودي ٥١٪
الشركة الدولية للاستثمار	استثمار	١٩٨٩	٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي	سعوديون ٦٣,٨٢٪ مصريون ٤,٦٦٪
شركة بروموسفن القابضة	خدمات	١٩٨٩	٢٥٠,٠٠٠ دولار امريكي	لبناني ٩٠٪ اردني ١٠٪
شركة التأمين العربية العالمية	تأمين	١٩٨٩	١,٠٢٠,٠٠٠ دولار امريكي	لبنانيون ٨٦٪ اردنيون ١٤٪
شركة الخليج للحاسبات الآلية	تجارة	١٩٨٩	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار امريكي	كويتي ١٥٪ بحريني ١٥٪ قطري ١٥٪ عماني ١٥٪ الامارات ٣٠٪ اردني ١٠٪
شركة صافولا البحرين	صناعة	١٩٨٩	٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	سعودي ٦٠٪ بحريني ٤٠٪
الشركة العربية الامريكية للنقل السريع (ارامكس)	خدمات	١٩٨٩	١,٠٠٠ دينار بحريني	اردنية ١٠٠٪
شركة عبدالرحمن النوسري وشركاه	مقاولات	١٩٨٩	١٠,٠٠٠ دينار بحريني	سعودية ١٠٠٪
عيسى العيوي وشركاه	خدمات	١٩٨٩	٥٠٠٠ دينار بحريني	سعودية ١٠٠٪
شركة الصانع وشركائهم ذ.م.م.	تجارة	١٩٨٩	١٥٠,٠٠٠ دينار بحريني	كويتية ٤٩٪
شركة الصقر لنشر الأدلة ذ.م.م.	خدمات	١٩٨٩	٢٠,٠٠٠ دينار بحريني	سعودية ١٩٪
شركة كونتيننتال لصناعة الملابس ذ.م.م.	صناعة	١٩٨٩	١٥٠,٠٠٠ دينار بحريني	اماراتية ٤٩٪
الشركة البحرينية الهندية العالمية للصرافة ذ.م.م.	مصارف	١٩٨٩	١٢٥,٠٠٠ دينار بحريني	سعودية ٤٩٪
شركة الخليج المتحدة لتشجير الاراضي ذ.م.م.	زراعة	١٩٨٩	٢٠,٠٠٠ دينار بحريني	سعودية ٣٣٪
شركة صلالة للمقاولات والصيانة (تضامن)	مقاولات	١٩٨٩	١٠,٠٠٠ دينار بحريني	سعودية ٥٠٪



(٤)  
تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية التونسية  
لعام ١٩٨٩



## تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية لعام ١٩٨٩

تميز عام ١٩٨٩ بحدث سياسي هام على الصعيد المغاربي تمثل في التوقيع على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي الذي يضم اقطار المغرب العربي الخمسة. وعلى صعيد الاداء الاقتصادي المحلي مر القطاع الزراعي خلال العام بظروف صعبة للعام الثاني على التوالي نظرا لتواصل الجفاف كما شهد القطاع السياحي انخفاضا في المداخل مقارنة بالعام السابق، الا انه من جانب آخر سجل العام زيادة ملحوظة في صادرات النسيج التونسية كما سجلت عملية استكشاف النفط بواحد مشجعة على وجود النفط بكميات صالحة للاستغلال التجاري في عدد من المناطق.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

### ١٠٤ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد العام صدور العديد من التشريعات التي تتصل بالاوضاع الضريبية والنقدية والتجارية والقطاعية.

- فعلى صعيد الضرائب والرسوم الجمركية صدر الامر عدد ١٣٤٨ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٧ بتنقيح الجدول الملحق بالقانون عدد (٦٢) لسنة ١٩٨٨ بشأن مراجعة الضريبة المطبقة على استهلاك المنتوجات المذكورة بالجدول المرفق بالقانون. وصدور الامر عدد ١٧٨٠ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣ بتخفيض الرسوم الجمركية الى نسبة ١٠٪ ووقف تحصيل الضريبة الاضافية وضريبة الاستهلاك عند توريد الاجزاء والقطع المنفصلة وتوابع المعدات والتجهيزات المهيئة للادماج في الماكينات والالات المستعملة في الفلاحة او في المراكب البحرية والزوارق غير مراكب النزهة والرياضة وكذلك على المواد والانصال المعدة للصيد البحري. ولكي يستفيد المورد من النظام الجبائي الذي جاء به القرار الزم بموجبه بان تتضمن رخص التوريد النص على الغرض من استيراد تلك الاجزاء والقطع والمعدات والمواد حصرا وعلى ان يحرر التصريح الجمركي باسم مجهزي او مالكي السفن او المراكب والزوارق او مالكي المعدات والالات الفلاحية او باسم التاجر المرخص له بالبيع تحت هذا النظام الجبائي وعموما الزم القرار المورد ان يمثل الى الانظمة التي تملئها عليه السلطات الجمركية تقاديا من تحويل الوجهة الامتيازية للواردات المذكورة.

- وعلى صعيد السياسة المصرفية والنقدية اصدر البنك المركزي منشورا الى البنوك تحت الرقم (١٤) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٧ في شأن تنظيم السوق النقدية قضت احكامه بان تفتح السوق النقدية للبنوك والمؤسسات ولكل منظمة اخرى وفق شروط المنشور، وازاج المنشور لبنوك الايداع ولبنوك الاستثمار ان تطلب في السوق النقدية سيولات لدى مؤسسات ومنظمات اخرى، مقابل اصدار رقاع صندوق معينة قابلة للتداول تسمى بشهادات الايداع، وحدد المنشور خصائص هذه الشهادات وشروطها من حيث انها لحاملها وبقيمتها الاسمية وان يكون لها مبلغ واجل محدد وفائدة بنسبة محددة، وتناول المنشور حق الشركات الخفية الاسم والشركات التي تتنفع بكفالة مصرفية في ولوج السوق النقدية وشروط ذلك، وتناول ايضا الاجراءات التي يتم بموجبها التدخل في السوق النقدية والبيانات التي يتعين ابلاغ البنك المركزي بها، واحوال تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية.



كما اصدر البنك المركزي ايضا منشورا الى البنوك تحت الرقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٩ في شأن انشاء سوق نقدية بالعملات، وشروط التصرف في عملات غير قابلة للاحالة وبموجبه وقع انشاء سوق نقدية بالعملات بين البنوك المقيمة وغير المقيمة القائمة بالبلاد التونسية واجاز المنشور لتلك البنوك ان تتبادل فيما بينها السيولات في السوق النقدية بالعملات في شكل قروض في اطار اعتمادات قرض تمنحها لبعضها البعض، واوجب المنشور ايداع ما لم يتم توظيفه من سيولات لدى البنك المركزي ووضع ضوابط لذلك ونظم مسالة تصرف البنوك في العملات واستعمالها ووجه هذا الاستعمال.

- وفي نطاق السوق المالية صدر القانون عدد (٤٩) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٨/٣/١٩٨٩ قضت احكامه باحداث بورصة الاوراق المالية، وتشكيل مجلس اعلى للسوق المالية تقوم السلطات العمومية باستشارته في كل المسائل المتعلقة بالتوجهات العامة للسوق المالية، ويخول بدراسة واقتراح الاجراءات التي من شأنها تشجيع تنمية السوق المالية، وحدد القانون مهام بورصة الاوراق المالية والتي من اهمها تعبئة المدخرات الوطنية والاجنبية لاغراض تمويل الاستثمارات، وضمان صحة المعلومات المتعلقة بالاكتتاب العام حماية للجمهور، ووضع الترتيبات اللازمة لتنظيم وحسن سير الاسواق، ووضع القواعد المتعلقة بتداول الاوراق المالية في السوق.

- وعلى صعيد التجارة صدر القانون عدد (٤٣) بتاريخ ٨/٣/١٩٨٩ بالسماح للشركات الخفية الاسم بممارسة الانشطة الفلاحية سواء عن طريق الكراء حسب شروط احكام مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري الصادرة بالقانون عدد (١٨) لسنة ١٩٨٨ او عن طريق الملكية شريطة ان تكون لها الجنسية التونسية طبقا لاحكام المرسوم عدد (١٤) لسنة ١٩٦١ وان يكون كامل رأسمالها متكونا من اسهم اسمية يمسكها اشخاص ماديون من ذوي الجنسية التونسية. وقضى القانون بان الاراضي الفلاحية التي تملكها الشركات الخفية الاسم الفلاحية وحدات اقتصادية غير قابلة للقسمة الا في صورة الانتزاع من اجل المصلحة العامة.

- وفي مجال الاحكام المنظمة للاستثمار صدر القانون عدد (١٠٠) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٩ الذي يتعلق بضبط نظام التشجيع على الاستثمارات في أنشطة الخدمات المعدة كليا او جزئيا للتصدير او للسوق المحلي، وحدد القانون الانشطة التي تتمتع الاستثمارات فيها بالامتيازات والضمانات المنصوص عليها في القانون الذي نحن بصدهه ووضع ضوابط التمتع بهذه الامتيازات والضمانات.

- وفي مجال تنظيم العمل صدر القانون عدد (٤٨) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٨/٣/١٩٨٩ الذي قضى بالغاء الفصل الثاني من مجلة الشغل البحري واستبداله بالنص على اعتبار مهنة البحار حرة الا ان القانون حجر على البحار العمل على متن سفينة اجنبية بدون رخصة من السلطات البحرية التجارية المتمركزة بميناء الابحار. واوجب على السلطات البحرية بميناء الابحار التنصيص عليها بدفتر تسجيل البحريين الموجود بكل مركز من مراكز المناطق البحرية. كما واوجب القانون ان يكون اعضاء الطاقم من ذوي الجنسية التونسية بنسبة يقع تحديدها بقرار من الوزير المختص.

#### ٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

واصلت الجمهورية التونسية جهودها الرامية الى توثيق علاقاتها مع الدول العربية والاسلامية والصديقة في مختلف المجالات، وفيما يلي تفصيل ذلك:

#### ١٠٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ينص على

تنشيط علاقات التعاون وتنفيذ برنامج يرتكز على التنسيق في برامج التوريد في كل من البلدين بقصد استكشاف مجالات جديدة للتبادل التجاري، وانشاء شركات للتبادل التجاري بمساهمة عدد من البنوك والمؤسسات التونسية والجزائرية، وكذلك تنظيم معرض مشترك للمنتجات الصناعية يقام دوريا في احد البلدين بهدف تعزيز الاندماج الاقتصادي بينهما.

- تم التوقيع على محضر اعمال لجنة التعاون في المجال الصناعي مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. وينص الاتفاق على وضع استراتيجية صناعية بين البلدين وفق احد الاساليب التالية:

- الدمج الكامل لعدد من الشركات الصناعية القائمة.
- تكوين ادارة عليا موحدة للشركات الصناعية المتشابهة.
- التعاون بين القطاع الخاص التونسي والشركات الليبية في اقامة مصانع مشتركة.
- كما نص الاتفاق على اقرار حرية تبادل المنتجات الصناعية المشتركة ومعاملتها على انها منتجات محلية.
- تم الاتفاق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على اعادة النشاط الى الغرفة الاقتصادية المشتركة التي توقف نشاطها في السابق. وقد اوكل الى الغرفة المهام الرئيسية التالية:
- استبدال التجارة العشوائية التي تضر بالمنتجات التونسية والليبية بمشروعات اقتصادية مشتركة وعمليات تصدير وتوريد ثابتة ومنظمة.

• الترويج للمنتجات المشتركة خارج البلدين.

• تنظيم التعامل "بشهادة المنشأ" وذلك لاثبات ان منشأ البضاعة تونسي او ليبي بنسبة لا تقل عن ٤٠٪، ويهدف هذا الاجراء الى حماية السلع التونسية والليبية من منافسة السلع الاجنبية التي تدخل الى البلدين على اساس انها "سلع وطنية".

- تم التوقيع على اتفاق بين البنك المركزي التونسي وبنك المغرب (البنك المركزي) يقضي بالسماح للمصدرين والمستوردين من كلا البلدين بسداد قيمة الصفقات التجارية المبرمة بينهما بعمليتي البلدين، على ان يقوم البنكان المركزيان بتسوية الحسابات بينهما بالعملات القابلة للتحويل شهريا. وجدير بالذكر ان تونس مرتبطة باتفاقات مماثلة مع كل من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتجري المفاوضات حاليا مع الجمهورية الاسلامية الموريتانية لتوقيع اتفاق مماثل.

- تم التوقيع على بروتوكول تجاري مع الجمهورية العربية السورية وذلك خلال انعقاد الدورة الاولى للجنة العليا المشتركة بين البلدين في تونس.

- تم التوقيع على بروتوكول تجاري مع جمهورية مصر العربية ينص على تنمية المبادلات التجارية بين البلدين وانشاء شركة مشتركة بغرض ترويج وتصدير السلع والخدمات من كلا البلدين الى الدول العربية والافريقية والاسلامية.

- تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في المجال الصناعي مع جمهورية مصر العربية تتضمن انشاء شركة صناعية مشتركة مناصفة بين الجانبين التونسي والمصري بهدف التعاون في مجال الصناعات النسيجية وايضا تنمية "تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال".

- تم الاتفاق بين الحكومة التونسية وحكومة دولة الكويت على دعم التعاون في مجال الزراعة عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات خاصة في ما يتعلق بسبل مقاومة التصحر وتهيئة الاراضي المالحة لاستصلاحها.

- تم الاتفاق مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية على دعم وتنشيط "اللجنة المغربية

للحمضيات والباكورات" وهي لجنة احدثت في السابق بين الاقطار الثلاثة تهدف الى تنسيق السياسات وتحقيق التكامل بين هذه الاقطار في مجال زراعة الحمضيات، ومن المتوقع ان تنضم كل من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية الاسلامية الموريتانية الى هذه اللجنة قريبا.

- صادق مجلس النواب التونسي على الاتفاقية الموقعة بين الجمهورية التونسية والجمهورية العراقية للتعاون في مجال السياحة. وتنص الاتفاقية على التعاون في مجال ادارة المشروعات السياحية عن طريق اقامة لجان مشتركة يساهم فيها خبراء من كلا القطرين وكذلك تبادل المعلومات والخبرات والدراسات السياحية ودعم الشركات والوكالات السياحية.

- تم الاتفاق مع جمهورية مصر العربية على التعاون في مجال السياحة وتكثيف تبادل الخبرات والمعلومات بين البلدين. كما تم الاتفاق على وضع برنامج لاقامة اسبوع سياحي في مصر وآخر في تونس عن طريق وكالات السفر السياحية الاوروبية.

- تم التوقيع على اتفاق مع جمهورية الصومال الديمقراطية للتعاون في المجال السياحي وتكثيف تبادل الخبرات في مجال التنظيم الاداري للمؤسسات السياحية وايضا في مجال التخطيط السياحي وتهيئة المناطق السياحية. كما تم الاتفاق على برنامج تعاون يقضي بايفاد خبراء ومدرسين تونسيين الى الصومال للاشراف على دورات تدريبية في التقنيات السياحية الفندقية وكذلك تبادل الطلبة للدراسة في المعاهد المتخصصة.

- تم التوقيع على اتفاق مع المملكة المغربية للتعاون في مجال المواصلات وينص الاتفاق بالخصوص على ما يأتي:

• تبادل المعلومات قصد تحسين نوعية الخدمات في شبكة الهاتف والتلكس في البلدين.  
• تنويع شبكة الاتصالات بين البلدين باضافة خط اتصال عبر شبكة الاتصالات الجزائرية وباستعمال شبكة القمر الصناعي العربي "عربسات".

• التوفيق بين المقاييس التقنية المعتمدة في البلدين استعداداً لاندماج مستقبلي ومرحلي.  
• تبادل الخبرات في مجال الانظمة الجديدة والاعلامية وتحديث الادارة البريدية.

- تم التوقيع بين دول اتحاد المغرب العربي على اتفاقية تنص على انشاء شبكة مغاربية موحدة للبريد والاتصالات كنواة لشبكة عربية شاملة - كما تنص الاتفاقية على اقرار تعريف تشجيعية لخدمات البريد والاتصالات بين اقطار الاتحاد، وتنسيق الجهود في مجال التدريب وتبادل الخبراء.

- تم الاتفاق بين وزراء النقل في دول اتحاد المغرب العربي على انشاء شركة مشتركة للنقل الجوي واخرى للنقل البحري. كما تم الاتفاق على تبسيط الاجراءات المعمول بها بمختلف مطارات هذه الاقطار والعمل على جعل الفضاء الجوي المغاربي فضاء واحدا بما يمكن من اعتبار مختلف المطارات داخلية في منطقة واحدة. وفي مجال النقل البحري تقرر العمل على فتح المجال البحري المغاربي امام الاساطيل والامكانيات المغاربية ومعاملة السفن وطواقمها معاملة واحدة.

- تم التوقيع على ثمانى اتفاقيات مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، تنص على التعاون في مجال الطاقة، وخاصة الاستغلال المشترك لحقل النفط المتواجد بالجرف القاري قرب خليج مدينة قابس (حقل البوري). وتجدر الاشارة الى ان مساحة هذا الحقل تبلغ ١٤٠٠٠ كلم مربع، سيتم الاستغلال المشترك لجزء يقدر بـ ٣٠٠٠ كلم مربع مناصفة بين البلدين، اما الجزء المتبقي فسيتم استغلاله من طرف الجانب الليبي، على ان يستفيد الجانب التونسي بحصة من مداخله حددت بـ ١٠ في المائة تكون في شكل استثمارات في مشروعات

اقتصادية مشتركة.

ويرجع تاريخ اكتشاف حقل البوري الى مطلع عام ١٩٧٦ ويقدر انتاجه الحالي بحوالي ٥٠٠.٠٠٠ برميل يوميا، ومن المتوقع ان يرتفع الى ١٥٠٠.٠٠٠ برميل خلال العشرين سنة المقبلة.

- تم التوقيع مع المملكة العربية السعودية على اتفاق يقضي بالتعاون في مجال الكهرباء. وينص الاتفاق على تبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال واستفادة "الشركة التونسية للكهرباء والغاز" من تجربة المؤسسة العامة للكهرباء بالمملكة خاصة بالنسبة للنقل الكهربائي لمسافات بعيدة.

- تم التوقيع على اتفاقيتين مع جمهورية مصر العربية تنص الاولى على منع الازدواج الضريبي بين البلدين وتنص الثانية على تطبيق مبدأ التعامل بالمثل في تبادل السلع المصنعة في البلدين من حيث الاعفاء الكلي من الرسوم الجمركية.

- تم التوقيع على اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات مع جمهورية مصر العربية.

- تم الاتفاق بين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة "جمعية رجال الاعمال المصريين" على انشاء مجلس اعمال مشترك بهدف دعم التعاون بين القطاع الخاص في البلدين من خلال انشاء مشروعات استثمارية مشتركة وتبادل الخبرات في المجالات الادارية والتسويق - كما تم الاتفاق على التنسيق والتعاون بين شركات المقاولات التونسية والمصرية لانجاز مشروعات في الدول العربية والافريقية، تمهيدا لانشاء شركة مقاولات مصرية - تونسية كبرى.

- وقعت الجمهورية التونسية والجمهورية العراقية على اتفاقية تقضي بتعزيز التعاون في مجال التدريب المهني والتعاون العمالي بين البلدين.

- تم الاتفاق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على انتداب اطارات (كوادر) تونسية للعمل في المؤسسات الصحية والاستشفائية الليبية.

#### ٢٠٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية:

عقدت الحكومة التونسية خلال العام العديد من الاتفاقيات للتعاون في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري والزراعي، وفيما يلي ابرز هذه الاتفاقيات:

- ثلاث اتفاقيات مع تركيا، نصت الاتفاقية الاولى على تشكيل لجنة حكومية مشتركة تجتمع سنويا بالتبادل بين البلدين لمتابعة تنفيذ المشروعات المشتركة، في حين نصت الاتفاقيتان الثانية والثالثة على التعاون في مجال النقل البحري ورسم الخرائط والتوثيق الجغرافي.

- التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي مع اليونان يتعلق بمجالات الزراعة وصيد الاسفنج والبناء والنقل والسياحة وبناء السفن.

- التوقيع على اتفاق لتنمية المبادلات التجارية مع بولندا.

- التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والمالي مع جمهورية المانيا الاتحادية.

- التوقيع على اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمارات مع بريطانيا.

- التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني مع الكونغو.

سجل العام عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نشير الى اهمها فيما يلي:

### الميزانية العامة للدولة:

بلغ الحجم الاجمالي للموازنة التقديرية لعام ١٩٨٩ ثلاثة مليارات و٣٦٢ مليون دينار تونسي\* اي بزيادة قدرها ١٣ر٣٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٨، سيتم توفير مبلغ مليارين و٨٩٠ مليون دينار من الموارد الذاتية للدولة منها مليار و٩٢٥ مليون دينار من الضرائب "الداخيل الجبائية" و٧٠٥ مليون دينار من مداخيل غير جبائية، وسيتم توفير المبلغ المتبقي والبالغ ٧٦٢ مليون دينار من خلال الاقتراض (٤٢٢ مليون دينار من مصادر داخلية و٣٤٠ مليون دينار من مصادر خارجية).

ويتضمن مشروع الموازنة انشاء مشروعات تنموية جديدة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية كالآتي:  
٣٥٠ مليون دينار للقطاع الزراعي، اي حوالي ١٦ر٤ في المائة من مجموع الاستثمارات المعتمدة في الخطة - ويتوقع ان تكون مساهمة القطاع الخاص في هذه المشروعات بنسبة ٣٥ ٪. ٣٢٠ مليون دينار للقطاع الصناعي اي حوالي ١٦ في المائة من مجموع الاستثمارات. ويتوقع ان يساهم القطاع الخاص في توفير جزء هام منها خاصة بعد دخول "مجلة مدونة الاستثمارات الصناعية" الجديدة حيز التطبيق، حيث الغيت المصادقة المسبقة على الاستثمارات وتضمنت حوافز وتشجيعات هامة حسب نوعية المشروعات ومكان انشائها ومساهمتها في التصدير، وكذلك ١٠٠ مليون دينار تونسي للقطاع السياحي.

### القطاع الزراعي:

- السنة الثانية على التوالي مر القطاع الزراعي بظروف صعبة نتيجة لتواصل الجفاف على مختلف مناطق الجمهورية الامر الذي اثر سلبا على المحاصيل الزراعية وخاصة انتاج الحبوب كما سجل انخفاضا في نسق النمو للانتاج الزراعي. فقد بلغ انتاج الحبوب ٦٣٥ ألف طن وانتاج الزيتون ٢٢٥ ألف طن (مقابل ٥٠٠ ألف طن خلال موسم ١٩٨٨). وسجل انتاج الحوم نقصا بقرابة ٩ آلاف بالمقارنة مع عام ١٩٨٨ (٢١٩ ألف طن مقابل ٢٢٧ر٩ ألف طن). اما انتاج الاسماك فقد انخفض الى ٩٨ ألف طن (مقابل ١٠٢ر٣ ألف طن في العام الماضي). في المقابل سجل انتاج الحليب زيادة بـ ١٠ آلاف طن عن العام الماضي حيث بلغ ٣٧٠ ألف طن وكذلك الحوامض (٢٦٠ ألف طن مقابل ٢٣٠ ألف طن).

ونتيجة لهذا الوضع تم استيراد ١٩ر٢ مليون قنطار من الحبوب الامر الذي ادى الى تقادم العجز التجاري الغذائي ليصل الى ٢٨٤ر٦ مليون دينار مقابل ٢١٨ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٨.

### القطاع السياحي:

- حافظ القطاع السياحي على مكانته الهامة في الاقتصاد التونسي وتشير آخر الاحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للسياحة ان عدد السياح الذين زاروا الجمهورية التونسية خلال عام ١٩٨٩ بلغ حوالي ٣ر٢٢٢ر٠٠٠ سائح، اي بنقص طفيف مقارنة بعدد السياح خلال عام ١٩٨٨ ٣ر٤٦٨ر٠٠٠ سائح .

\* الدينار التونسي يعادل ١ر١١٢ دولار كما في ١٢/٣١/١٩٨٩.

الا ان التوقعات بالنسبة للربع الاخير من السنة تشير الى ان الموسم الحالي لن يشهد نفس التطور الذي شهده الموسم الماضي والذي يعتبر موسما استثنائيا، حيث بلغ العدد الاجمالي للسياح اكثر من ثلاثة ملايين سائح. كما تشير الاحصائيات الصادرة عن الديوان انه سجل خلال العام نقصا كبيرا في عدد السياح من الاقطار المجاورة (الجزائر وليبيا) مقابل زيادة هامة في عدد الامريكيين (بنسبة ٢١ر٪) والشرق اوسطين (بنسبة ٣٦ر٪) وذلك مقارنة بالعام الماضي.

اما بالنسبة لطاقة الاشغال فقد سجلت نقصا طفيفا حيث انخفضت نسبتها من ٦٢ر٪ في عام ١٩٨٨ الى ٥٧ر٪ هذا العام، وذلك بالرغم من الزيادة المسجلة في عدد الاسرة والتي تقدر بحوالي ٦٠٠ سرير. وقد اثر النقص في عدد الوافدين على المداخيل من العملة الصعبة حيث انخفضت من ١٠٨٦ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ٨٧٦ مليون دينار في عام ١٩٨٩.

هذا وتجدر الاشارة ان الحكومة التونسية قد رصدت مبلغ ٢٠٠ مليون دينار تونسي لانجاز مشروعات سياحية جديدة تتضمن بناء عدد من الفنادق خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، تحتوي على ١٨ ألف سرير لتغطية احتياجات السياح الوافدين الى تونس والذين يتوقع تزايد عددهم خلال السنوات القليلة القادمة.

- تم الحاق "ديوان المياه المعدنية" بوزارة السياحة والصناعات التقليدية بعد ان كان تابعا لوزارة الصحة العمومية - ويندرج هذا الاجراء ضمن خطة بدأت الحكومة في تطبيقها من اجل تطوير المحطات الاستشفائية المعدنية بحيث لا تقتصر على الناحية الاستشفائية فقط بل تطويرها وتحويلها الى مناطق ترفيه واستراحة مثل محطات "حمام بورقيية" و "جبل الوسط" وقربص.

### التجارة الخارجية:

- سجلت قيمة الصادرات التونسية من منتجات النسيج ارتفاعا ملحوظا خلال العام وذلك بنسبة ٢٦ر٪ عن العام الماضي وقد بلغت عائدات هذا القطاع حوالي ٨٤٠ مليون دينار. وتشير مصادر مركز النهوض بالصادرات ان حجم هذه الصادرات بلغ ٥٤٥ ألف طن، اي بنسبة نمو بلغت ١٦ر٪ قياسا الى العام الماضي. وذكرت نفس المصادر ان قيمة الواردات من منتجات النسيج بلغت حوالي ٧٥٦ مليون دينار، وبالتالي حقق هذا القطاع فائضا بقيمة حوالي ١١٩ مليون دينار.

- استوردت الجمهورية التونسية خلال العام كميات من الحبوب تقدر تكلفتها بـ ٣٦٠ مليون دولار وذلك لتعويض الانخفاض الذي شهده انتاجها المحلي بسبب الجفاف.

- من المنتظر ان يبلغ العجز التجاري لهذا العام نحو ٤٣٥ مليون دينار اي بزيادة قدرها ١٥٠ مليون دينار عما كان متوقعا في ميزانية ١٩٨٩، وترجع هذه الزيادة الى الارتفاع الذي شهدته الواردات من المواد الغذائية نتيجة تواصل الجفاف وايضا الى الانخفاض النسبي للعائدات من السياحة.

### الدين الخارجي:

ذكر الوزير الاول التونسي عند مناقشة مشروع ميزانية الدولة لعام ١٩٩٠ امام مجلس النواب ان ديون تونس بلغت هذا العام ٥٤٣٠ مليون دينار، ويمثل هذا الرقم حوالي ٥٦ر٪ من الناتج الداخلي الخام (الناتج المحلي الاجمالي).

وتبلغ نسبة القروض طويلة الاجل التي حصلت عليها الحكومة حوالي ٧١٪ من اجمالي الدين. كما افاد الوزير

الاول ان نسبة خدمة الدين بلغت ٢٣٪.

من جهة اخرى جاء في الاحصائيات الرسمية ان الحكومة التونسية تسدد كل عام ما قيمته ١١١٠ مليون دينار (اصل الدين والفوائد)، وتتوزع مصادر الاقتراض على النحو التالي:

- ١٥٪ من القروض مصدرها فرنسا.
- ٧٪ من القروض مصدرها الولايات المتحدة الامريكية.
- ١١٪ من القروض مصدرها اليابان.
- ١١٥٪ من القروض مصدرها المانيا الغربية.
- ٧٪ من القروض مصدرها دول الخليج العربية.
- ٢٠٪ من القروض مصدرها المؤسسات المالية العالمية بما في ذلك البنوك العالمية وصناديق التنمية.

### قطاع الطاقة والثروة المعدنية:

- ذكرت مصادر الاقتصاد الوطني ان "الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية" (كوفبك) اكتشفت بئرا نفطية في منطقة الامتياز الممنوحة لها تبشر بوادها الاولى بنتائج طيبة.
- واشارت نفس المصادر الى ان الشركة الآن بصدد حفر مجموعة من الآبار حول البئر المكتشفة، والواقعة في ولاية المهديّة، لعمل الدراسات اللازمة لمعرفة حجم هذا الاكتشاف وصلاحيته للاستغلال التجاري. كما ذكرت ان الانتاج التجريبي للبئر المكتشفة يقدر حاليا بحوالي ٢٣٠٠ برميل يوميا.
- تم اكتشاف مؤشرات مشجعة على وجود بئر نفطية بمنطقة "الصمعة" في ولاية "نابل" التي تبعد ٦٠ كيلومترا عن العاصمة التونسية. وتشير التجارب الاولى التي تمت على عمق ٢٦٠٠ متر، ان التدفق النفطي اليومي يصل الى ١٢٠٠ برميل من النفط متوسط الجودة.
- بدأت الشركة التونسية للانشطة البترولية بالتعاون مع شركة "شال بوتراكس" في عمليات استكشاف نفطية في منطقة "رأس القنطاس" من معتمدية المتلوي - وتقوم هذه العمليات ما بين ٤ و ٥ اشهر يتم التأكد بواسطتها من المؤشرات الدالة على وجود النفط.
- باشرت "وكالة التحكم في الطاقة" التي انشئت سنة ١٩٨٦، اعمالها بتقنين عمليات استهلاك الطاقة وترشيدها وذلك بمنح مساعدات مالية من تكاليف الانجازات الى جانب تخصيص امتيازات مقابل الاستثمارات الهادفة الى الاقتصاد في الطاقة من خلال اعفاء مؤقت من الرسوم الجمركية والضرائب على رقم المعاملات عند توريد الاجهزة الضرورية لانجاز برنامج الاقتصاد في الطاقة.
- وقد وضعت الحكومة التونسية في سبيل ذلك خطة متكاملة تهدف الى:
- تعويض استهلاك الطاقة التقليدية (النفط، الغاز، الكهرباء) بتطوير استعمالات الطاقة المتجددة وذلك في قطاعات محددة.
- تطوير القطاع الصناعي الوطني لانتاج المعدات اللازمة (كالقطاعات الشمسية) بالاعتماد على الخبرات والامكانيات المحلية.
- سجل انتاج الاسمدة الفوسفاتية ارتفاعا ملحوظا خلال العام ان بلغ حوالي ٦ ملايين طن مقابل ٤ ملايين طن عام ١٩٨٣.
- ولكن على الرغم من الزيادة المسجلة في انتاج الفوسفات فان صادرات تونس منه شهدت انخفاضا ملحوظا ان

هيبت الى ١٠ مليون طن هذا العام مقابل ١٠٦ مليون طن في العام الماضي.  
وارجعت دراسة اقتصادية اعدت بهذا الصدد انخفاض الصادرات الى زيادة الطلب الداخلي للاسمدة الفوسفاتية الذي ارتفع خلال هذا العام وكذلك الى المعوقات المسجلة في مستوى استخراج الفوسفات. وتجدر الاشارة الى ان اهم مناجم الفوسفات توجد بمنطقتين "المضلية والرديف" بالجنوب التونسي. ويحتل الفوسفات المرتبة الثالثة في الصادرات التونسية كما يشغل هذا القطاع اكثر من ١٠ آلاف عامل.  
- تم اكتشاف منجم للزنك والرصاص بمنطقة "بوقرين" التابعة لولاية انكاف (في الشمال الغربي). وتفيد المعطيات الاولية ان الانتاج السنوي لهذا المنجم يقدر بحوالي ٨ آلاف طن من الرصاص و٤٥ ألف طن من الزنك وذلك على امتداد ١٥ عاما.  
وتبحث حاليا الجهات المختصة التونسية مع اطراف اوروبية متخصصة في امكانية الاشتراك في استغلال هذا المنجم نظرا لارتفاع تكاليف الاستغلال.

### في مجال التطورات الهيكلية والمؤسسية:

- شرعت "اللجنة الوطنية لتطوير المؤسسات العمومية واعادة هيكلتها" في تنفيذ المهام الموكلة اليها والمتمثلة في تحديد المؤسسات التي ستتنازل الحكومة عنها لفائدة القطاع الخاص.  
وقد ارتأت اللجنة انه من الاجدى ان تتخلى الدولة كليا عن المؤسسات العاملة في قطاع البناء وذلك نظرا للتطور الملموس الذي شهده هذا القطاع.  
اما بالنسبة لبعض القطاعات الاخرى (كالطباعة والنشر والاتصالات السلكية واللاسلكية...) فقد تقرر ان يقتصر دور الدولة على الانتاج وتشجيعه، اما انشطة التسويق والاستغلال فسيتم التنازل عنها لفائدة القطاع الخاص.  
ويبدو واضحا من خلال اعمال هذه اللجنة ان توجهها العام يتمثل في معالجة المؤسسات التي ظلت تشكو عجزا مزمنا رغم المساعدات التي قدمت لها الدولة وذلك لضمان تواصل نشاطها، كما ان التوجه القائم على تخلي الدولة تدريجيا عن قطاعات الانتاج التي يمكن للخواص مباشرتها اصبح هو القاعدة، فيما يبقى للدولة مباشرة القطاعات الاستراتيجية ذات التأثير المباشر على الحياة الاجتماعية لعامة المواطنين.  
- قررت اشركات المشتركة التونسية الكويتية للاسمدة الكيماوية (الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والاسمدة "سياب" وشركة الصناعات الكيماوية بقفصة وشركة الصناعات الكيماوية المغربية وشركة اسمدة قابس) الاندماج فيما بينها عن طريق استيعاب شركة "سياب" للشركات الثلاث الاخرى، ويهدف هذا الاجراء الى تحقيق اندماج افضل لصناعة تحويل الفوسفات وتعزيز طاقتها في ميادين الترويج والبحث والتنمية.  
- تقرر دمج بنكين حكوميين هما "البنك القومي التونسي" و "البنك القومي للتنمية الزراعية" في بنك جديد اطلق عليه اسم "البنك القومي الزراعي" - ويهدف هذا الاجراء الى تحقيق اندماج افضل خاصة لتشابه الاهداف وايضا لتبسيط عملية تقديم القروض لقطاع الزراعة.  
- تقرر تحويل "الصندوق القومي للاذخار السكني" الى "بنك السكن".

### وعلى صعيد التعاون العربي:

شهد العام اهم الوقائع والاحداث التالية:

- تم انشاء شركة مشتركة تونسية بحرينية للتجارة والصناعة والاستثمار برأس مال مكتتب يبلغ ٢٠٠ ألف دينار



ورأس مال مصرح به يبلغ مليون دينار، وسيكون مقر الشركة بدولة البحرين.

- ارتفعت المبادلات التجارية مع الجمهورية العراقية خلال الشهور التسعة الاولى من العام الى اكثر من ٨٠ مليون دينار وقد كان حجم المبادلات خلال العام الماضي حوالي ٣٢ مليون دينار، ولم تتعد ١٦ مليون دينار عام ١٩٨٧.

- قام وفد رسمي من وزارة المالية الكويتية بزيارة الجمهورية التونسية حيث تم التباحث مع المسؤولين التونسيين حول التعاون وتبادل المعلومات في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك كما قام الوفد بالاطلاع على نظم املاك الدولة والاسكان المتبعة في تونس.

- اشاد مدير عام المجموعة التونسية الكويتية للتنمية بتجربة المجموعة في تونس في المجال الاستثماري وذلك بسبب ان الإيرادات التي حققتها المجموعة خلال العام الماضي بلغت حوالي ٢١ مليون دولار امريكي اي بزيادة بلغت حوالي ٦ ملايين دولار عن العام الذي سبقه. و اضاف ان تأسيس المجموعة التونسية الكويتية للتنمية في عام ١٩٧٦ يعتبر نموذجا ومثالا للمشروعات العربية المشتركة للدور الذي يمكن ان تقوم به هذه المشروعات في تنمية الاقتصاد العربي وتحقيق التنمية الشاملة. وتبلغ حصة الجانب الكويتي في المجموعة المملوكة من طرف المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية ما نسبته ٨٠ في المائة.

- في اطار التعاون التونسي - الكويتي في مجال الاستثمارات بدأ العمل لاقامة مركب ضخم في قلب العاصمة التونسية اطلق عليه اسم "تونس سنتر" على مساحة تبلغ حوالي ٢٢ ألف متر مربع وسيكون من مركز تجاري ومركز ترفيهي ومركز صحي ومركز للصناعات التقليدية علاوة على قاعات عرض ولقاءات.

تبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع ٢٥ مليون دينار موزعة مناصفة بين البلدين.

- تم افتتاح اول خط بري لنقل المسافرين بين تونس والقاهرة - تبلغ المسافة بين العاصمتين حوالي ٣ آلاف كيلومتر وتستمر الرحلة - التي تمر عبر القطر الليبي - يومين ونصف اليوم.

- تم انشاء جمعية مغاربية تضم الصناعيين في قطاع السيارات في دول اتحاد المغرب العربي، وتهدف الجمعية الى توحيد سياسات هذه الاقطار في هذا المجال واعداد مشروع استراتيجية مغاربية لتطويره.

- جاء في احصائيات صادرة عن "الوكالة التونسية للتعاون الفني" ان عدد العاملين التونسيين في دول الخليج العربية تجاوز السبعة آلاف عامل وان غالبيتهم من الكوادر الفنية وذوي الاختصاص.

- شهد العام الاعلان عن تشكيل جمعية الصداقة التونسية العراقية.

### وفي مجال التعاون على صعيد الدول الاسلامية:

- تم عقد الاجتماع الثاني عشر لمديري العمليات والاستثمارات للبنوك الاسلامية وقد تم اختيار تونس مركزا اداريا لتنمية العلاقات التجارية بين الدول الاسلامية. وقد اتخذ هذا القرار اعتبارا لاحتضان تونس حاليا لبيت التمويل التونسي السعودي (وهو وحدة مصرفية خارجية) ومشروع الشركة الاسلامية للتجارة ومعرض تونس الاسلامي الدولي. وتجدر الاشارة الى ان رأس مال الشركة الاسلامية للتجارة يبلغ ١٠٠ مليون دولار ويساهم فيه كل من مجموعة البركة للاستثمار والتنمية والبنك الاسلامي للتنمية وبيت التمويل السعودي وبنك فيصل الاسلامي/مصر. وستقوم الشركة بتوفير تمويلات وتسهيلات للعمليات التجارية بين الاقطار الاسلامية.

## أحداث سياسية:

شهد العام عددا من الاحداث كان ابرزها:

- التوقيع في مدينة مراكش على اتفاقية انشاء "اتحاد المغرب العربي" وذلك يوم ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩، اثر اشغال القمة المغاربية التي جمعت قادة كل من الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والمملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية. وقد صادق مجلس الوزراء التونسي على المعاهدة يوم ١ آذار/ مارس ١٩٨٩ كما صادق مجلس النواب على المعاهدة يوم ٧ آذار/ مارس ١٩٨٩.

- جرت يوم ٢ نيسان/ابريل من هذا العام انتخابات الرئاسة والانتخابات التشريعية وقد فاز في انتخابات الرئاسة الرئيس زين العابدين بن علي الذي حصل على ٩٩٢٧ في المائة من الاصوات، بينما فاز التجمع الدستوري الديمقراطي بنسبة ٨٠٤٨ في المائة من الاصوات في الانتخابات التشريعية، وبالتالي حصل على جميع المقاعد في مجلس النواب. اما القائمة المستقلة المدعومة من طرف حركة النهضة (الاتجاه الاسلامي سابقا) فقد حصلت على نسبة ٩١٣ في المائة من الاصوات في حين حصلت بقية الاحزاب على نسب تتراوح بين ٠.٢١ في المائة و٣٧٦ في المائة.

- صادق مجلس النواب التونسي على قانون العفو العام الذي يقضي باسقاط جميع العقوبات عن الاشخاص الذين حوكموا من اجل قضايا سياسية او من اجل انتماءاتهم الفكرية والعقائدية، وذلك تماشيا مع المسار الديمقراطي الذي انتهجته الحكومة بعد حركة السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

- حصل الرئيس زين العابدين بن علي على الجائزة العالمية "لويز ميشال" للديمقراطية وحقوق الانسان التي يسندها مركز الدراسات السياسية والاجتماعية بفرنسا.

- انعقد المؤتمر الاستثنائي "للاتحاد التونسي للشغل" (نقابة العمال) يوم ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٩ بمدينة سوسة وقد تم انتخاب المكتب التنفيذي حيث اسفرت الانتخابات عن تركيبة معتدلة ومستقلة عن اليمين واليسار وعن الحزب الحاكم وعن الاسلاميين.

## القروض:

وفي مجال القروض حصلت الجمهورية التونسية خلال العام على القروض والتسهيلات المبينة في الجدول التالي:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض وعملته القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات التمويل العربية			
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٧/٦/١٩٨٩	١٦ مليون دينار كويتي	تحسين تصدير الاسمدة الفوسفاتية.
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٨/٩/١٩٨٩	٥٢ مليون دولار	تنمية صناعة المنتجات الكيميائية والاسمدة.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٢٨/٦/١٩٨٩	٣٢ مليون دينار تونسي	صيانة مصانع الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري بالاسمدة.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٢٨/٦/١٩٨٩	١٠ ملايين دينار كويتي	تأهيل وصيانة مصانع الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري بالاسمدة.
الصندوق السعودي للتنمية	٦/١١/١٩٨٩	٥٠ مليون ريال سعودي	مطار طبرقة الدولي.
ثانياً: مؤسسات التمويل الاخرى			
البنك الاسلامي للتنمية	١٣/٢/١٩٨٩	٣,١١ مليون دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد قطن).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩/٦/١٩٨٩	٢,٣٣٣ مليون دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد فحم خام).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩/٦/١٩٨٩	٢,٣٣٢ مليون دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد الكبريت).
البنك الاسلامي للتنمية	١٦/٨/١٩٨٩	٣,٨٣٧ مليون دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد فحم كوك وخام الحديد).
البنك الاسلامي للتنمية	٢٨/٩/١٩٨٩	٥ ملايين دولار	تمويل استيراد مادة عجينة الورق.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩	٤ ملايين دولار	تمويل استيراد القطن.
الحكومة الاسبانية	٧/١/١٩٨٩	١٢٠ مليون دولار	تنفيذ مشروعات مشتركة.
السوق الأوروبية المشتركة	٦/٢/١٩٨٩	٣,٣ مليون دولار	تمويل مشروع التنمية الريفية.
البنك الدولي	١١/٣/١٩٨٩	٥٠ مليون دولار	تطوير عمليات التنقيب عن النفط.
الحكومة الامريكية	١٢/٥/١٩٨٩	١٥ مليون دولار	تمويل استيراد قمح.
البنك الدولي	٢٠/٥/١٩٨٩	٥٨ مليون دولار	تدعيم المؤسسات الاساسية في مجال السكن.
البنك الدولي	١٣/٧/١٩٨٩	١٣٠ مليون دولار	تنفيذ برنامج اصلاح المؤسسات العامة.
الحكومة الالمانية	يوليو ١٩٨٩	٤٥ مليون مارك	مقاومة التصحر.
البنك الافريقي للتنمية	يوليو ١٩٨٩	٧٥ مليون دولار	تمويل برنامج اصلاح الاقتصادي.
الحكومة اليابانية	يوليو ١٩٨٩	٧٠ مليون دولار	تمويل برنامج اصلاح الاقتصادي.
البنك الدولي	اغسطس ١٩٨٩	٩٥ مليون دولار	تجهيز مدارس ومعاهد تعليمية.
السوق الأوروبية المشتركة	١١/٨/١٩٨٩	١٧ مليون دولار	تمويل مشروع واحات "رجيم معتوق".
الحكومة الامريكية	٣٠/٩/١٩٨٩	١٥ مليون دولار	تمويل استيراد حبوب.
الحكومة الالمانية	سبتمبر ١٩٨٩	٦٠ مليون مارك	تمويل مشروع شبكة الكهرباء.

## ٤.٤ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١.٤.٤ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

ابرز المخطط السابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٧ - ١٩٩١) اهم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى باولوية من قبل الدولة (للتفصيل راجع: تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦). ونشير فيما يلي - كما بينا في التقرير السابق - الى مجموعة من فرص الاستثمار المتاحة في عدد من القطاعات الاقتصادية:

#### القطاع الصناعي:

- الصناعات التصديرية.
- الصناعات التي يحل منتجها محل الواردات.
- الصناعات التي تنقل التكنولوجيا الحديثة الى البلاد.
- الصناعات الزراعية (تصنيع التمور - الحليب ومشتقاته - الزيوت النباتية).
- انتاج الآلات والمعدات الزراعية وورش صيانتها.
- صناعة الاسمدة والمواد الكيماوية الاخرى.
- صناعة المواد الانشائية.

#### قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

- توسيع وتطوير الاراضي الزراعية.
- تطوير زراعة الحبوب.
- انتاج الخضر والفاكهة للتصدير.
- زراعة الاشجار المثمرة (التفاح - الاجاص - اللوز).
- تربية الماشية والدواجن.
- تربية الاسماك.

#### القطاع السياحي:

يعتبر قطاع السياحة احد اهم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية التونسية نظرا لدوره في توفير العملة الاجنبية. وقد عمدت الحكومة التونسية الى تكثيف برامج للتعريف بالسياحة التونسية وتطويرها خاصة لدى البلاد العربية وامريكا، كما تقوم بانجاز العديد من مشروعات البنية الاساسية بهدف تطوير السياحة في مناطق جديدة في البلاد وكذلك زيادة امكانيات المؤسسات السياحية القائمة حاليا وانشاء مؤسسات سياحية جديدة.

## ٢٠٤٠٤ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة المقدمة للمشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع (مليون دينار تونسي)
وحدة التبريد وتجميد الخضار والفواكه وتعبئتها	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	تونس	دراسة جدوى أولية	٠.٩١٦
انتاج الاسماك والخضروات	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	ولاية توزر	دراسة جدوى أولية	١٨٠٠ مليون دولار
انتاج مجمع صناعي لتعليب وتحويل السمك الازرق	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	ميناء بنزرت	دراسة جدوى نهائية	١٢٠٠٠ مليون دولار
غراسة الاشجار وتربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	القيروان	دراسة جدوى	٦١٠٠
شركة التنمية الفلاحية رأس الغزال	البنك القومي الفلاحي	سيدي بوزيد	دراسة جدوى	٢٢٠٠
زراعة الصوب واللفت وتربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	تستور	دراسة جدوى	٥٠٠٠
زراعة الحبوب وتربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	سليانة	دراسة جدوى	٢٣٠٠
شركة التنمية الفلاحية	البنك القومي الفلاحي	بوسالم	دراسة جدوى	٢٨٤٠
شركة تربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	بنزرت	دراسة جدوى	٧٥٠٠
المركز الترفيهي النولي	البنك القومي للتنمية السياحية	الحمامات	دراسة جدوى	٢٠٠٠
الشركة التونسية للموانئ	البنك القومي للتنمية السياحية	سيدي ابوسعيد	دراسة جدوى	٢٤٢٠
نزل تونس	البنك القومي للتنمية السياحية	برج السدرية	دراسة جدوى	٢٢٠٠
تنس البحر الابيض المتوسط	البنك القومي للتنمية السياحية	شط مريم	دراسة جدوى	٥٠٠٠
الشركة السياحية عين دراهم	البنك القومي للتنمية السياحية	عين دراهم	دراسة جدوى	٧٢٠٠
الشركة التونسية الكويتية للنسيج	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	تونس	دراسة اولية	١٣٧٠٠
المشائل التونسية	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	تونس النهرين	دراسة جدوى	٢٠٠٠
المدبغة المثالية	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	بوعرقوب	دراسة جدوى	٢٠٠٠
محاور محولات	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	تونس	دراسة جدوى	٤٠٠٠
مدى بلاستيك	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	تونس	دراسة اولية	٥٤٠٠
صناعة المعدات الحديدية والآلية	بنك تونس والامارات للاستثمار	قابس	دراسة جدوى	٢٥٠٠
صناعة أثواب الانارة	بنك تونس والامارات للاستثمار	تونس	دراسة اولية	٣٠٠٠
وحدة تحويل المواد الزيتية	بنك تونس والامارات للاستثمار	بنزرت	دراسة جدوى	٢٠٠٠
انتاج الزرابي	بنك تونس والامارات للاستثمار	تونس	دراسة اولية	٢٢٠٠
انتاج المواد العامة والخزف	بنك تونس والامارات للاستثمار	بنزرت	دراسة جدوى	١٥٠٠
مربعات الخزف	بنك تونس والامارات للاستثمار	مدنين	دراسة جدوى	١٢٠٠٠
مصنع الحدادة الشاملة	البنك التونسي الكويتي للتنمية	غير محدد	دراسة اولية	١٧٠٠٠
نسيج وصقل البويلين	البنك التونسي الكويتي للتنمية	تونس	دراسة اولية	١٥٠٠٠
صقل البلاستيك	البنك التونسي الكويتي للتنمية	غير محدد	دراسة اولية	٧٥٠٠
مركزية الطليب	البنك التونسي الكويتي للتنمية	مجاز الباب	دراسة جدوى	١٠٨٠٠
تربية الجمبري والمحار	البنك التونسي الكويتي للتنمية	الساحل	دراسة جدوى	٢٠٠٠
تربية الاسماك	البنك التونسي الكويتي للتنمية	الجنوب	دراسة جدوى	١٥٠٠

## ٥٠٤ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

(٥)

تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
لعام ١٩٨٩



**تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
لعام ١٩٨٩**

اتسم العام بجملة من الوقائع والاحداث الهامة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، كان اهمها على المستوى المغاربي التوقيع على اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي الذي يضم اقطار المغرب العربي الخمس وعلى الصعيد الاقتصادي المحلي كان اهم التحولات قرار الحكومة بتحويل ٢٥٢ مؤسسة كانت تابعة للقطاع العام الجزائري الى مؤسسات مستقلة ماليا واداريا لاعطاء مزيد من المرونة والفاعلية لهذه المؤسسات، ومن جانب آخر تقرر توسيع دور الغرفة التجارية الوطنية في الحياة الاقتصادية في سبيل تشجيع وتطوير دور القطاع الخاص الجزائري في مجمل الانشطة الاقتصادية بالبلاد.

وعلى الصعيد السياسي تم تعديل الدستور مما سمح باحداث تغييرات هامة في الحياة السياسية كالتعددية الحزبية وحرية التعبير وانشاء المجلس الدستوري في اطار تكوين هيكل سياسي ديمقراطي متكامل. وفي اطار الجهود المكثفة الرامية الى بناء المغرب العربي الكبير استمرت سياسة تعزيز العلاقات وتكثيف الزيارات المتبادلة مع الدول الاعضاء في الاتحاد.

**١٠٥ تشريعات واجراءات حكومية:**

- تناولت التشريعات والاجراءات الحكومية التي صدرت خلال العام مختلف اوجه النشاطات السياسية والاقتصادية في البلاد، وكان على رأسها صدور المرسوم الرئاسي رقم ١٨/٨٩ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٩ والذي نشر بمقتضاه نص الدستور المعدل في الجريدة الرسمية، ومما تناولته ابوابه الاربعة المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وتنظيم السلطات في الدولة والرقابة والمؤسسات الاستشارية.

- وعلى صعيد تنظيم النشاط الاقتصادي صدر تنظيما للاستثمار بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠ المرسوم التنفيذي رقم ٩٧/٨٩ القاضي بتحديد المنافع المالية التي تمنح للاستثمارات الجديدة المصرح باولوية نشاطها في القانون المتضمن المخطط السنوي لسنة ١٩٨٩ ومن هذه المنافع تخفيضات في نسبة الفائدة على القروض المصرفية الطويلة الاجل المبرمة في ١٩٨٩. وبتاريخ ١٩٨٩/٨/٦ صدر قرار وزير المالية بتحديد كفاءات دفع التخفيضات في نسبة الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة للنشاطات والمشروعات والاستثمارات المصرح باولوياتها وقد خصص بمقتضاه مبلغ مليارين من الدينائر\* كمساهمة نهائية مفتوحة في عام ١٩٨٩ من ميزانية التجهيز للدولة لصالح وزارة المالية للتخفيضات في نسبة الفائدة على القروض الممنوحة للنشاطات والمشروعات والاستثمارات ذات الاولوية. كما صدر تنظيما للمؤسسات العامة، المرسوم التنفيذي رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١١ والذي يقضي بالغاء القانون الاساسي السابق للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي المحولة الى مؤسسات عمومية اقتصادية.

- كما صدر القانون رقم ١/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٧ متمما الامر رقم ٥٨/٧٥ المؤرخ ١٩٧٥/١١/٢٦ والمتضمن القانون المدني، ويتناول هذا القانون عقود التسيير والتزامات المؤسسة العمومية او الشركات المختلطة

\* الدينار الجزائري يعادل ١٢٥ - دولار امريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٢١.



- وفيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم ٢٤/٨٩ بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٩ الذي اعقبت بمقتضاه اجور الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٦ و ٢٤ سنة والمستخدمين وفقا لدقتر شروط لمدة ثلاثة اشهر ولا تتجاوز ٢٤ شهرا، من الدفع الجزائي والضرائب على الرواتب والاجور، وقد اوجب المرسوم على صاحب العمل ان يرفق بطلب الاعفاء نسخة من دقتر الشروط وقائمة الشباب المستخدمين لديه واي تعديل يطرأ عليها.
- و صدر المرسوم التنفيذي رقم ٨٥/٨٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٩ بتحديد كيفية تطبيق احكام المادة (٢٩) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة المتعلقة بالضريبة ذات النسبة المخفضة بمقدار ١٥٪ من الارباح المعاد استثمارها من طرف المؤسسات الفردية السياحية.
- كما صدر قرار وزاري مشترك عن وزيرى الداخلية والبيئة الفلاحية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٩، حددت بمقتضاه التعريفات والتكاليف الجزائية والقيمة التجارية والتخفيضات والاسس الخاضعة للضريبة وذلك لاغراض تحديد الضريبة الوحيدة الفلاحية، هذا وقد حددت العناصر المشار اليها في جدول تفصيلي الحق باصل القرار، ولم ينشر في الجريدة الرسمية.

#### اما بالنسبة لتنظيم الامور المالية والمصرفية في الدولة:

- بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٩ اصدر وزير المالية قراره بتحديد شروط اصدار الخزينة العامة للاقتراض مقابل سندات، والذي يعرف بنظام الاقتراض الوطني للتضامن ١٩٨٩ - المرحلة الاولى، ويقضي هذا القرار بان يصدر الاقتراض في شكل سندات اسمية او لحاملها حسب اختيار المكتب، ويحدد الاقتراض في ثلاث شرائح تفاوتت مبالغها ومددها وفوائدها.
- وفي نفس التاريخ اصدر الوزير قرارا حدد فيه كفاءات استبدال سندات التجهيزات والخزينة في شكل صيغ وتسديدها وكذا السندات المصرح بفقدانها او سرقتها او اتلافها.
- في مجال تنظيم التجارة فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم ١/٨٩ بتاريخ ١٥/١/١٩٨٩ الذي ينظم تدخل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري في مجال التجارة الخارجية.
- وبتاريخ ٦/٢/١٩٨٩ صدر قرار وزاري مشترك بتحديد كفاءات اعداد بطاقة المصدر وشكلها ومحتواها ومدة صلاحيتها كما نص على امكانية منح رخص ادارية تسمى "شهادة" تخول صاحبها صفة المصدر في حالة القيام بعملية او عمليات ظرفية.
- كما صدر المرسوم التنفيذي رقم ١٥٨/٨٩ بتجديد شروط اعتماد الوكلاء لدى الجمارك، و صدر ايضا بتاريخ ١/٧/١٩٨٩ قرار وزاري مشترك بتحديد قائمة البضائع المستثناة من الاستيراد بلا دفع وشروط اعادة المعروض منها للاستهلاك في حالة الضرورة، والتي تشمل مواد التجهيز والمواد الاولية وقطع الغيار.
- اما فيما يتعلق بالتوزيع والرقابة على الاسعار فقد صدر القانون رقم ١٢/٨٩ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٩ الذي يهدف الى بيان شروط تحديد أسعار السلع والخدمات، التي تمنح او توزع في الاسواق المحلية.
- كما صدر القانون رقم ٢/٨٩ بتاريخ ٧/٢/١٩٨٩ المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك ويهدف هذا القانون الى بيان قواعد حماية المستهلك خلال عمليات عرض المنتجات و/او الخدمات للاستهلاك للتأكد من نوعيتها وتوافر الضمانات اللازمة لها ضد المخاطر التي من شأنها ان تمس صحة المستهلك او امنه او تضر

- بمصلحه المادية، ومن ذلك مطابقتها للمقاييس والمواصفات القانونية والقواعد الخاصة بها .
- وصدر كذلك المرسوم التنفيذي رقم ٤٧/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٨ بإنشاء المركز الجزائري لمراقبة النوعية والزرز، ومن المهام التي أسندت للمركز: حماية صحة المستهلك وامنه وتحسين نوعية المنتجات المعروضة للاستهلاك وتطوير نوعية توضيب تلك المنتجات وزرزها .
- وبالإضافة الى ما تقدم فقد صدرت عدة مراسيم تنفيذية وقرارات وزارية بتحديد اسعار العديد من السلع والمواد والخدمات ومدة سريانها .
- وفي مجال تنمية المناطق صدر المرسوم التنفيذي رقم ٨٩/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٧ وقد حددت بموجبه المناطق المطلوب تنميتها في اطار القانون رقم ١٣/٨٧ المتعلق بالتهيئة العمرانية، وللإستفادة من التدابير التشجيعية والتحفيزية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والجبائي .
- اما فيما يخص الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والصيد فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم ٥١/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٨ بتحديد كيفية تطبيق المادة ٢٩ من القانون رقم ١٩/٨٧ والذي يبين كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية، ويحدد حقوق المنتجين وواجباتهم .
- وفي نفس التاريخ صدر المرسوم التنفيذي رقم ٥٢/٨٩ بتعديل القانون الاساسي للمزارع النموذجية، ويقضي هذا المرسوم بان هذه المزارع هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشأ بقرار من وزير الفلاحة وتخضع لوصاية وتمنح كل مزرعة الارض مجانا، وتحدد مقاييس انتاجها ومواصفاته وتسويقه وتسعييره، وطريقة الرقابة المتبعة على اعمال الانتاج ووضع مخصصات مالية لكل مزرعة .
- وفي اطار تنظيم العمل صدر المرسوم التنفيذي رقم ٦٤/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٩ متضمنا القانون الاساسي النموذجي للعمال الذين يمارسون عملهم على الارض في ميادين النقل البري والجوي والبحري والارصاد الجوية .
- وبتاريخ ١٩٨٩/٧/١١ صدر المرسوم التنفيذي رقم ١١٩/٨٩ متضمنا القانون الاساسي النموذجي للعمال الذين يمارسون اعمالا في ميادين البناء والاشغال العمومية والري .

## ٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية:

- تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري مع عدد من الدول العربية في مجالات مختلفة وفيما يلي بيان تلك الاتفاقيات:
- التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الجمهورية التونسية(١).
- تم التوقيع في ١٩٨٩/١/١١ على محضر اجتماع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين - الليبيين حيث تمت الموافقة على دراسة سبل تطوير وتوسيع حجم التبادل التجاري وتكثيفه خلال السنة الجارية بين القطرين .
- عقدت اللجنة المشتركة الجزائرية الليبية اجتماعا لها في طرابلس خلال ٢٨ - ١٩٨٩/١/٣٠ تم خلاله التوقيع على اربع اتفاقيات للتعاون منها اتفاقية للتعاون في ميدان مكافحة الجراد الصحراوي، واخرى حول الحجر الزراعي ووقاية النباتات .

(١) للتفصيل: راجع التقرير القطري للجمهورية التونسية الفقرة ١٠٢٠٤ .

- على هامش اجتماع اللجنة التنفيذية المشتركة الجزائرية الليبية في ١٩٨٩/٧/٢٤ تم اتخاذ سلسلة من الاجراءات والبرامج لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تحقيق التعاون في قطاعات عدة منها مضاعفة الاتصالات الهاتفية ومد كابل بين البلدين ودعم منظمة الاوبيك واحترام قراراتها.
- تم في ٢٤ نوفمبر ١٩٨٩ التوقيع على محضر تبادل وثائق التصديق على اتفاقيات التعاون الودودي القائم بين البلدين وقد شمل المحضر اتفاقية انشاء الشركة المشتركة للتسيق والبناء واتفاقية انشاء الشركة العربية الليبية الجزائرية للتنمية الصناعية.
- تم التوقيع بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩ على اتفاق مع الحكومة المغربية في مجال التبادل التجاري والصناعي وانتقال السلع بين البلدين والتسهيلات الجمركية ويضم هذا الاتفاق المجالات التالية:
  - أ. تطوير المبادلات التجارية وزيادة حجمها مع اعطاء الاولوية لمنتجات البلدين في برامج التصدير والاستيراد.
  - ب. تطبيق انظمة تفاضلية ولا سيما في الميادين الجبائية والجمركية على جميع المنتجات التي يتبادلها البلدان.
  - ج. تخفيف وتبسيط اجراءات الاستيراد والتصدير خلال تنفيذ العمليات التجارية بين البلدين.
  - د. وضع اطار تقني - مالي خاص بين المؤسسات المعنية لتسوية عمليات التبادل التجاري بين القطرين.
  - هـ. المشاركة المتبادلة في المعارض والتظاهرات الاقتصادية ذات الطابع الدولي المنظمة على مستوى كل بلد.
  - و. اعطاء الاولوية لقدرات النقل الوطنية للبلدين في اطار انجاز برنامج التبادل المتفق عليه.
  - ز. تشجيع انشاء شركات مختلطة بهدف تنمية المبادلات التجارية البينية وتطوير منتوجاتها في الاسواق الخارجية.
- ح. انشاء لجنة مختصة جزائرية - مغربية مكلفة بمتابعة المبادلات التجارية بين البلدين.
- وقع المصرفان المركزيان الجزائري والمغربي اتفاقا يتضمن تسديد قيمة الصفقات التجارية وغير التجارية بين البلدين بصورة مباشرة الى الاطراف الاقتصادية في البلدين. وينص الاتفاق على فتح حساب متبادل بالدولار على مستوى المصرفين المركزيين تمر عبره جميع المدفوعات بين البلدين مهما كانت طبيعتها.
- الاتفاق مع الجمهورية التونسية والمملكة المغربية على دعم وتنشيط "اللجنة المغربية للحمضيات والباكورات" وهي لجنة احدثت في السابق بين الاقطار الثلاثة تهدف الى تنسيق السياسات وتحقيق التكامل بين هذه الاقطار في مجال زراعة الحمضيات.
- التوقيع بين دول اتحاد المغرب العربي على اتفاقية تنص على انشاء شبكة مغربية موحدة للبريد والاتصالات كنواة لشبكة عربية شاملة. كما تنص الاتفاقية على اقرار تعريفية تشجيعية لخدمات البريد والاتصالات بين اقطار الاتحاد وتنسيق الجهود في مجال التدريب وتبادل الخبراء.
- الاتفاق بين وزراء النقل في دول اتحاد المغرب العربي على انشاء شركة مشتركة للنقل الجوي واخرى للنقل البحري. كما تم الاتفاق على تبسيط الاجراءات المعمول بها بمختلف مطارات هذه الاقطار والعمل على جعل الفضاء الجوي المغربي فضاءً واحداً بما يمكن من اعتبار مختلف المطارات داخلية في منطقة واحدة. وفي مجال النقل البحري تقرر العمل على فتح المجال البحري المغربي امام الاساطيل والامكانيات المغربية ومعاملة السفن واطقمها معاملة واحدة.

## ٢٠٢٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية:

عقدت الحكومة الجزائرية خلال العام العديد من الاتفاقيات للتعاون في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري، وفيما يلي أبرز هذه الاتفاقيات:

- تم بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ في الجزائر التوقيع على برنامج تعاون بين منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ووزارة الصناعة الثقيلة يهدف الى تدعيم نشاط التعاون خاصة في ميدان صناعة الادوية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وتعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التكوين الفني في مجال التحكم في مشروعات الاستثمارات.

- تم بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠ في الجزائر التوقيع على اتفاقية مع يوغسلافيا لمنع الازدواج الضريبي.

- تم بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٣ في الجزائر التوقيع على محضر اجتماع اللجنة المختلطة الجزائرية التشيكوسلوفاكية وبهذه المناسبة قرر الطرفان مواصلة دراسة امكانيات بيع الغاز الجزائري الى تشيكوسلوفاكيا وتنمية العلاقات في قطاعات البحث واستغلال ومعالجة مكونات نافعة غير معدنية وكذلك تنمية التعاون في مجال انجاز محطات الضخ المخصصة للري.

- تم بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١١ في موسكو التوقيع على بروتوكول مع حكومة الاتحاد السوفيتي للتعاون الاقتصادي ومحضر لانشاء شركة مختلطة للاستثمارات.

## ٣٠٥ وقائع وأحداث:

شهدت البلاد خلال العام عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية الهامة وفيما يلي اهم الوقائع والاحداث:

## الميزانية العامة للدولة:

قدرت الايرادات بالميزانية العامة لعام ١٩٨٩ بحوالي ١١٤٧ مليار دينار جزائري والمصروفات العامة بحوالي ١٢١ مليار دينار جزائري اي بزيادة في الايرادات نسبتها ١١٤٪ وفي الانفاق ٧٤٪ بالمقارنة مع ميزانية عام ١٩٨٨. وتشير تقديرات الميزانية الى عجز يبلغ ٦٧ مليار دينار فقط، وذلك مقابل عجز بلغ ١٠ مليار دينار في عام ١٩٨٨ و١٢ مليار دينار في عام ١٩٨٧. وتجدر الاشارة الى ان الايرادات النفطية المتوقعة في خلال العام تبلغ ٢٦٧ مليار دينار جزائري اي ما يعادل ٢٥٪ من الايرادات العامة بينما كانت تمثل نسبة ٥٢٪ من الايرادات العامة في عام ١٩٨٥ ثم انخفضت هذه النسبة الى ٤٨٪ في سنة ١٩٨٦ ثم الى ٢٩٪ في سنة ١٩٨٧ بعد تدهور اسعار النفط.

## وفي مجال التخطيط:

- تم اصدار قانون المالية والمخطط السنوي لسنة ١٩٨٩ بهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي الوطني وتشجيع خلق فرص عمل جديدة، كما قررت الحكومة برنامجا عاجلا للاستثمار بمبلغ ١٠٦ مليار دينار جزائري في محاولة لتوفير الوظائف وبناء المساكن ورفع الرواتب وتقليل نسبة التضخم.

## وفي مجال تنظيم النشاط الاقتصادي:

- تم تغيير دور الغرفة الوطنية للتجارة التي تحتل مكانا هاما في عملية التطوير الاقتصادي وبخاصة في تنشيط دور القطاع الخاص، ومن اهم الانشطة والمهام التي اسندت الى الغرفة من جديد ما يلي:
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الوطني.
- المشاركة في اعداد القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالاستثمارات الخاصة.
- اعداد برنامج تمويل القطاع الخاص.
- قررت الحكومة الجزائرية تحويل ٢٥٢ مؤسسة كانت تابعة للقطاع العام الى مؤسسات مستقلة وهو ما يمثل ثلاثة ارباع مجموع المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري لاعطاء فاعلية اكثر لهذه المؤسسات في نشاطاتها ومعاملاتها وتحسين مردوديتها حتى تتلاءم وتتفاعل مع الواقع الاقتصادي ومع اوضاع السوق في البلاد.

## القطاع المالي والمصرفي:

- تم الاتفاق بين البنوك المركزية في دول اتحاد المغرب العربي على مجموعة من السياسات والاجراءات تغطي المجالات التالية:
- تعميم اتفاقيات الدفع الثنائية بين البنوك المركزية.
- دعم التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء.
- اعداد برنامج تفصيلي لتوحيد السياسات النقدية وسياسات التحويل.
- تبادل الآراء والتشاور بشأن تنسيق الرقابة على النقد.
- توحيد نظام تشجيع الاستثمارات بين الدول الاعضاء.
- انشأت الحكومة الجزائرية والحكومة الليبية بنكا مشتركا برأسمال مبدئي قدره ١٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات تجارية استثمارية تحت اسم بنك المغرب للاستثمار والتجارة ومقره الرئيسي في الجزائر العاصمة.
- طرحت الحكومة بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٩ عملية اكتتاب للاقتراض الوطني تستهدف اشراك المواطنين في تمويل الجهود الوطنية للتنمية.
- سمحت الحكومة الجزائرية لبعض البنوك الفرنسية بفتح مكاتب تمثيل لها في الجزائر، وهي البنك الوطني باريس، والشركة العامة الفرنسية وكريدي ليونني.

## وفي مجال الطاقة:

- شهدت الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي تطورا ملحوظا وذلك بعد التوقيع على عدة اتفاقيات لتصدير الغاز الى مناطق مختلفة من العالم.
- وقعت الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناتراك) عقدا لمدة سنة لتوريد الغاز الطبيعي المسال الى اثنتين من المؤسسات اليابانية (طوكيو غاز كومباني) للحصول على ١٠٠ ألف طن و(اوساكا غاز كومباني) للحصول على ٢٥٠ ألف طن خلال عام ١٩٨٩.
- توصلت ايضا شركة سوناتراك وشركة (انا غاز) الاسبانية الى اتفاق يقضي بمراجعة اسعار الغاز السائل الجزائري المصدر الى اسبانيا خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ وذلك بعد مفاوضات بدأت في شهر

نوفمبر ١٩٨٧.

- وافقت اللجنة الفيدرالية الامريكية المنظمة لشؤون الطاقة بالسماح لشركة (ديستريجاز كوربوريشن) الامريكية لتسويق ١٢٠٠ مليون متراً مكعباً من الغاز الطبيعي المسال المستورد من شركة سوناتراك.
- توصلت شركة سوناتراك وشركة (ديستريغاز) البلجيكية الى اتفاق يسمح بوضع حد للخلاف القائم بين الشركتين منذ عام ١٩٨٧.
- تبذل الدولة جهوداً مكثفة للتنقيب واكتشاف حقول نفطية جديدة وفي هذا الاطار تم توقيع العديد من العقود المتعلقة بالاستغلال البترولي مع شركات اجنبية من اهمها:
  - العقد الموقع بين الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناتراك) وشركة توتال الفرنسية للبحث عن المحروقات واستغلالها وذلك في مساحات شرق الحرشة وغرب المقرب الواقعتين شرق حاسي مسعود وجنوب القاسي.
  - العقد الموقع بين شركة سوناتراك وشركة (انادراكو الجزائر) الامريكية في ١٥/٦/١٩٨٩ للتنقيب عن النفط في مساحة ٢٢٠٠٠ كيلومتر مربع في منطقتي غدامس واليسي بالقرب من الحدود الليبية.
  - العقدان الموقعان بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٩ بين شركة سوناتراك ومجموعة تتكون من ثلاث شركات هي (شركة توتال الفرنسية وشركة كيفباي الكويتية وريمسول الاسبانية) للبحث واستغلال المحروقات السائلة في محيطين يتميزان بصعوبة المسالك في حوض غدامس.

#### السياحة والفندقة:

- وقعت بتاريخ ٨/٨/١٩٨٩ مؤسسة التسيير للمركز السياحي لسيدي فرج بالجزائر - اتفاقية مع السلسلة الفندقية الكويتية ابونواس تتضمن مهمة تسيير المركز السياحي "الشاطيء الازرق" الكائن بمدينة زراد.
- تم بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٩ انشاء شركة مختلطة جزائرية ايطالية في ميدان تنمية الصناعة السياحية تمتلك فيها المجموعة الايطالية "الفرأ" ٤٩٪ من رأس المال والجانب الجزائري ٥١٪ (مؤسسة التسيير السياحي بالوسط ٢٦٪) والقرض الشعبي الجزائري ٢٥٪).
- تم بتاريخ ١/٨/١٩٨٩ التوقيع على بروتوكول اتفاق لانشاء شركة اقتصادية مختلطة بين الديوان الوطني الجزائري للسياحة والمجموعة الفرنسية (الكور) لانجاز عشر محطات صحراوية تحتوي كل محطة منها على ما بين ٨٠ و ١٢٠ غرفة في مختلف المناطق الجزائرية.

#### احداث ووقائع اخرى:

- كان من نتيجة المباحثات التي جرت بين الجزائر وتونس في ميداني المناجم والجيولوجيا اتفاق الطرفين على تبادل المعلومات في ميدان الخرائط الجيولوجية وسحب الخرائط الحدودية وقد تم التوقيع على اتفاقية تتعلق بانجاز برنامج يشمل ٢١ خريطة تغطي مساحة تقدر بـ ١٢٠٠٠ كلم مربع، اما في مجال البحث المنجمي فقد تقرر القيام باعمال مشتركة في المناطق الحدودية.
- تم بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٩ التوقيع على اتفاق مع مجموعة البركة يتعلق بانشاء شركة مشتركة لتأجير المعدات بالجزائر واتفاق ثان مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهدف الى انشاء بنك للمعاملات الاسلامية.
- في اطار تطبيق عقد المساعدة الفنية مع ليبيا قام وفد جزائري مكون من ٤٢ فني في مجال صناعة النسيج

بزيارة ليبيا للمساعدة في عملية تشغيل ٢٦ وحدة لصناعة الملابس، ومن الجدير بالذكر ان مدة هذا العقد هي ١٢ شهرا قابلة للتجديد.

### احداث سياسية:

شهد العام عددا من الاحداث السياسية كان ابرزها ما يلي:

- التوقيع في مدينة مراكش على اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي وذلك يوم ١٧/٢/١٩٨٩ اثر انعقاد القمة المغاربية التي جمعت قادة كل من الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية.
- وافق الشعب الجزائري في استفتاء ٢٣/٢/١٩٨٩ باغلبية ٧٣٦٣٪ على تعديل الدستور، وذلك في اطار برامج الاصلاحات السياسية في البلاد وقد استهدفت التعديلات الدستورية تحقيق ما يلي بشكل خاص:
  - . اعطاء الضمانات التامة لممارسة الحريات الفردية والجماعية المختلفة في جميع ميادين ممارسة الشعب للسلطة السياسية.
  - . تنظيم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والفصل بين هذه السلطات.
- وقع رئيس الجمهورية في ٥ يوليو ١٩٨٩ قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الذي يسمح بالتعددية الحزبية، وقد تم بعد ذلك تكوين واعتماد اكثر من عشرة احزاب سياسية.
- شكل رئيس الجمهورية رسميا يوم ٨ مارس ١٩٨٩، المجلس الدستوري الذي انشئ بموجب المادة ١٥٣ من الدستور.
- تم في شهر سبتمبر اجراء تعديل وزارى جديد شمل معظم الحقائب الوزارية ودمج وزارتي المالية والتجارة في وزارة واحدة هي وزارة الاقتصاد الوطني، كما تم الغاء بعض الوزارات كالاعلام والسياحة وقدماء المجاهدين.

## القروض:

حصلت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال العام على القروض التالية:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٩/٧/٢٥	١٠٠.٠٠٠ مليون	ريال سعودي	بناء سد هارون.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٩/٦/٢٩	٩.٠٠٠ مليون	دينار كويتي	بناء سد تيشي جاف مياه الري.
صندوق النقد العربي	١٩٨٩/١٢/٢٧	١٦٦.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم جهود التصحيح الاقتصادي.
صندوق النقد العربي	١٩٨٩	٤١.٦٤ مليون	دينار عربي حسابي	عادي.
مجموعة البركة	١٩٨٩/١٢/١٦	٢٠٠.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل التجارة الخارجية.
ثانيا: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١/١٧	٥.٧٨٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد بتروكيماويات).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٦	٧.٣٨٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد النيويم و P.V.C)
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٤	١١.٠٧٥ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد مواد صناعية وسيطة).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/١٣	٣.٦٩٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد قطن).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٤/٢٣	١١.٣٢٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد اخشاب).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٧/٥	٧.١٧٤ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية (استيراد قطن).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٥/٣٠	١١.٥٠٠ مليون	دينار اسلامي	شراء باخرة نقل حبوب (بيع لاجل).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٩/٥	٨.١٣٤ مليون	دينار اسلامي	تمويل لاستيراد حبوب.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٩/٥	٧.٧٠٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل المعدات والمستلزمات الزراعية (بيع لاجل).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٠/٨	٥.٦٩٤ مليون	دينار اسلامي	تمويل لاستيراد كيماويات.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٠/١٠	٤.٨٨٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل لاستيراد النيويم.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٠/٢١	٢.٩٠١ مليون	دينار اسلامي	تمويل لاستيراد قطن.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١١/٢٠	٨.٠٨١ مليون	دينار اسلامي	تمويا لاستيراد سلع صناعية بسيطة.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٩٨٩	١١٠.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	توسيع شبكة الري في المبيجة.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٩٨٩	٥٨.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	القضاء على يرقات الجراد.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٩٨٩	٦٣.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع ميناء.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٩٨٩	١٤٣.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع سكة الحديد.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٩٨٩	٤.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تطوير الري.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٩٨٩	٥.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تطوير التكوين المهني.
صندوق النقد الدولي	١٩٨٩	٥٠٠.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تسهيلات ائتمانية.
اسبانيا	١٩٨٩	٣٨٠.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تسهيلات ائتمانية.
فرنسا	١٩٨٩	٧.٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	تسهيلات ائتمانية.
ايطاليا	١٩٨٩	٣٢٠.٠٠٠ مليون	ليز ايطالي	تسهيلات ائتمانية.
ايطاليا	١٩٨٩	٨٠.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع انتاج السيارات.
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٩	٢٦.٠٠٠ مليون	وحدة نقدية اوروبية	دراسات وبحوث.
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٨٩	٢٣.٠٠٠ مليون	وحدة نقدية اوروبية	مشروع مجاري مدينة الجزائر.



٤٠٥ فرص الاستثمار:

#### ١٠٤٠٥ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

خصصت الحكومة الجزائرية نحو ٣١٧ مليار دينار جزائري لتمويل خطة لتطوير الصناعات الثقيلة في الجزائر وخاصة الصناعات التعدينية والفولاذية بالإضافة الى تطوير البنية التحتية اللازمة لاقامة الصناعات الكهربائية والمعدنية والمناجم. وتولي الحكومة الجزائرية كذلك اهتماما خاصا لقطاعات الزراعة والسياحة في البلاد. وفيما يلي مجمل فرص الاستثمار المتاحة في كل من قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة:

#### القطاع الصناعي:

- صناعة البتروكيماويات.
- صناعة الالكترونيات.
- انتاج الآلات والعدد اللازمة لاقامة وحدات صناعية متكاملة.
- انتاج الآلات والمعدات الزراعية.
- انتاج المعدات الخاصة للعيادات الخاصة.
- صناعة النسيج.

#### القطاع الزراعي:

- استصلاح الاراضي الزراعية لزراعة الحبوب والخضر والفاكهة.
- تربية الدواجن.
- تربية وتسمين الماشية.

#### القطاع السياحي:

- اقامة مرافق سياحية مثل الفنادق، قرى سياحية، منتزهات... الخ.

#### ٢٠٤٠٥ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

#### ٥٠٥ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

(٦)

تقرير مناخ الاستثمار في  
جمهورية جيبوتي  
لعام ١٩٨٩



تقرير مناخ الاستثمار في  
جمهورية جيبوتي  
لعام ١٩٨٩

واصلت الحكومة سياسة التقشف لمواجهة انخفاض عائدات الدولة وتراجع المساعدات الفرنسية فضلا عن الخسائر المادية الكبيرة التي سببتها الفيضانات خلال العام. وفيما يلي اهم ما سجله العام من مستجدات:

١٠٦ تشريعات واجراءات حكومية:

لم يتيسر الحصول عليها خلال العام.

٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية او جماعية:

١٠٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية او جماعية مع دول وجهات عربية:

صادقت الحكومة على الاتفاق المبرم بين الحكومة ومؤسسة سعودية لانشاء مصفاة نפט في جيبوتي بتكلفة تبلغ حوالي ٧٥٠ مليون دولار امريكي.

٢٠٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية او جماعية مع دول وجهات غير عربية:

- تم التوقيع في ١٩٨٩/٨/٣١ على اتفاقية التبادل التجاري بين جمهورية جيبوتي وجمهورية اوغندا.
- وافقت الحكومة على اتفاقية قرض بمبلغ ٢٦ مليار ليرة ايطالية ممنوح من الجمهورية الايطالية لجمهورية جيبوتي لتمويل بناء رصيف في ميناء جيبوتي.

٣٠٦ وقائع واحداث:

شهد العام عددا من الوقائع والاحداث فيما يلي ابرزها:

الميزانية العامة:

وافق المجلس الوطني على الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٩ والتي بلغت ٢٣٩١٩٢٠٠٠٠٠٠ فرنك جيبوتي\* بزيادة نسبتها ٢٦٪ عن ميزانية سنة ١٩٨٨ التي بلغت ٢٣٣٠٠٠٠٠٠٠ فرنك جيبوتي، ومع استمرار الانخفاض في الموارد العامة قررت الحكومة فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة الصحة، كما قررت تخفيض مصروفات الوزارات، خاصة المصروفات المتعلقة بالكهرباء والسيارات، وتغطي المساعدات الفرنسية ٦٪ من اجمالي النفقات حيث بلغت هذه المساعدات ٣٧٥ مليون فرنك فرنسي، بينما كانت ٤٥ مليون فرنك فرنسي في سنة ١٩٨٨.

وفي مجال التبادل التجاري:

- شارك رئيس جمهورية جيبوتي في الدورة الثامنة لرؤساء الدول لمجموعة التبادل التجاري التفضيلي لدول افريقيا الوسطى والاستوائية وناقش الاجتماع قضايا التبادل التجاري والنقل والمواصلات بين الدول الاعضاء

\* الفرنك الجيبوتي يعادل ٥٦٥٠٠٠٠٠٠ دولار امريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

في المجموعة واتخذ قرارات هامة بشأنها .

## النقل والمواصلات:

- بدأ في يناير استخدام نظام جديد في قطاع المواصلات تحت اسم DJIPAC ويسهل هذا النظام اتصالات الشركات الموجودة في جيبوتي بمكاتب المعلومات في أكثر من ٦٠ دولة.
- بدأ ديوان البريد والمواصلات استخدام جهاز مركزي ألي جديد للمواصلات بغية تحسين الخدمات الهاتفية.
- اجتمع وفد اثيوبي في جيبوتي مع مسؤولين جيبوتيين للتباحث حول مشروع تحسين وتطوير خط السكك الحديدية الذي يربط بين البلدين وتم تعيين ادارة جديدة لشركة السكك الحديدية الجيبوتية الاثيوبية.

## احداث ومقائع اخرى:

- في اطار تعزيز علاقات التعاون مع الدول العربية، قام رئيس جمهورية جيبوتي بزيارة كل من المملكة العربية السعودية، الجمهورية العراقية والجمهورية العربية اليمنية.
- انتهت في شهر فبراير / شباط الحملة الخاصة باعادة اللاجئين الاثيوبيين الى بلادهم وذلك تحت اشراف الامم المتحدة.
- شردت الفيضانات نحو ١٥٠.٠٠٠ شخص واضطرت الحكومة الى توجيه نداء الى الدول الصديقة وباقي دول العالم للمساعدة في عمليات الانقاذ والاغاثة، وقدمت الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وبعض الدول الاوروبية وخاصة فرنسا مساعدات لمواجهة هذا الظرف الطارئ.
- وافقت حكومة الصين الشعبية على بناء ملعب رياضي يتسع لـ ٨٥.٠٠٠ متفرج بتكلفة اجمالية تبلغ حوالي بليونين فرنك جيبوتي تساهم فيه حكومة جيبوتي بنسبة ٢٠٪.

## القروض:

حصلت جمهورية جيبوتي خلال العام على القروض المبينة في الجدول التالي:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٩/٣/١٢	٣٤٧٥ مليون	ريال سعودي	توسعة ميناء جيبوتي.
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٩/٧/٢١	٨٥ مليون	ريال سعودي	سوق مركزي في مدينة جيبوتي.
ثانيا: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٤/١٠	٠.٤ مليون	دولار امريكي	منحة لمكافحة الجفاف.
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٩	١٢٣٠ مليون	وحدة نقدية اوروبية	مساعدات غذائية.
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٥/٢٢	٠.٥٠ مليون	دولار امريكي	منحة اغاثة من نتائج الفيضانات والسيول.
الحكومة الفرنسية	١٩٨٩	١٠ مليون	فرنك فرنسي	مساعدة استثنائية في الميزانية.
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٩/٥/٢٨	٧١٥ مليون	دولار امريكي	ميناء صيد بحري.
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٩/٥/٢٨	٤٦٨ مليون	دولار امريكي	صيانة طرق.
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٩/١٠/١٦	١١ مليون	دولار امريكي	صيانة طرق.
الحكومة الإيطالية	١٩٨٩/٩/٥	٢٦ مليار	ليرة ايطالية	بناء رصيف في ميناء جيبوتي.
هيئة التنمية الدولية	١٩٨٩/١٠/١٦	٧١ مليون	ح السحب الخاصة	تنمية الطاقة الحرارية الجيوتيرمية.
هيئة التنمية الدولية	١٩٨٩/١١/٢١	٤٨ مليون	ح السحب الخاصة	تنمية التشغيل والتعليم.

## ٤.٦ فرص الاستثمار:

### ١.٤.٦ فرص الاستثمار في القطاعات المختلفة:

تتوفر فرص الاستثمار في جمهورية جيبوتي في القطاع الصناعي ونورد فيما يلي اهم هذه الفرص.

- انتاج المعجنات.
- انتاج الزيوت النباتية.
- انتاج مغلفات بلاستيكية.
- صناعة دباغة الجلود.
- تكرير الملح.
- صناعة المواد الانشائية (الاسمنت والطابوق).
- صناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية.
- صناعة الصابون ومساحيق الغسيل.
- صناعة السجائر.
- صناعة الاخشاب.
- صناعة تجميع الثلجات والمعدات الكهربائية.
- تصنيع الاسماك.
- صناعة الملابس والاحذية.
- صناعة المبردات لانتاج الآيس كريم.
- صناعة الابواب والشبابيك الخشبية.
- انتاج المناشف الورقية.
- انتاج الحافظات القطنية للنساء والاطفال.
- صناعة الثلج.
- صناعة الثلجات والمكيفات.

### ٢.٤.٦ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

## ٥.٦ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال بالفرنك الجيبوتي	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
شركة البركة	مصرفي	١٩٨٩	٢٠٠ مليون	سعوديون ٥٠٪ تونسيون ٢٠٪
شركة المنيوم جيبوتي	صناعي وتجاري	١٩٨٩	٤٠ مليون	سوريون ٥٠٪ لبنانيون ٥٠٪



(٧)

تقرير مناخ الاستثمار في  
المملكة العربية السعودية  
لعام ١٩٨٩





## تقرير مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية

لعام ١٩٨٩

سجل الاقتصاد السعودي تحسنا ملحوظا هذا العام فقد استمر الانتعاش في مختلف القطاعات الاقتصادية للسنة الثالثة على التوالي حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) معدل نمو بلغت نسبته (٤٦٪) بالقيمة الجارية مقابل (١٩٪) في العام الماضي، وحقق القطاع الاهلي معدلات نمو مرتفعة بلغت نسبتها (٤٤٪) بالقيمة الجارية مقابل (٢٨٪) في مستوى متدني العام الماضي. وبيقت معدلات التضخم عند معدلات متدنية في حين ان الزيادة في معدلات الارقام القياسية لتكاليف المعيشة كانت منخفضة جدا اذ لم تتجاوز (٠٩٪) وهي تقل عن الزيادة التي تحققت في العام السابق والبالغة (١٪).

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية، تم عقد اتفاقيات مع العديد من الدول العربية والصديقة. وفيما يلي اهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال هذا العام:

### ١٠٧ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد العام صدور عدد من التشريعات والاجراءات الحكومية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- في مجال الاحكام التنظيمية العامة صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم (١٩٠) بتاريخ ١٦/١١/١٤٠٩هـ بشأن قواعد المرافعات والاجراءات امام ديوان المظالم، وقد نظمت قواعد الدعوى الادارية والجزائية والتأديبية والنظر في الدعوى والحكم فيها، وطرق الاعتراض على الاحكام، وتناولت بعض القواعد احكاما عامة، وقد تقرر العمل بقواعد المرافعات هذه اعتبارا من ٤ محرم ١٤١٠هـ والفي بموجب القرار ١٤٠٩/١٩٠هـ قرارا مجلس الوزراء رقما (١٦) و(٩٦٨) بتاريخ ١/٦/١٣٨٣هـ و١٥/٩/١٣٩٢هـ على التوالي وكل ما يتعارض معه من احكام.

- وفي اطار تنظيم التجارة صدر المرسوم الملكي رقم م/٤٥ بتاريخ ١٢/٩/١٤٠٩هـ معدلا نظام الاوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٧) بتاريخ ١١/١٠/١٣٨٣هـ وناصا على قواعد استخدام الشيك والعقوبات التي يرتبها القانون لمن يسيء استخدامه في كل حالة، وشمل التعديل اضافة مادة جديدة الى مواد نظام الاوراق التجارية تعلقت باجازة نشر اسماء الاشخاص الذين يصدر بحقهم حكم بالادانة بموجب النظام المذكور.

- كما صدر المرسوم الملكي رقم م/٤٩ بتاريخ ١٦/١٠/١٤٠٩هـ بالموافقة على نظام مكافحة التستر الذي نص على انه لا يجوز للاجنبي ان يستثمر او يمارس اي نشاط مخالفة لنظام استثمار رأس المال الاجنبي او غيره من الانظمة والتعليمات، وعلى اعتبار من يتستر عليه مخالفا لاحكام نظام مكافحة التستر.

- وصدر عن مجلس الوزراء القرار رقم (١٥٢) بتاريخ ٢٠/٨/١٤٠٩هـ بالموافقة على قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالسماح لمواطني دول المجلس بتملك اسهم الشركات المساهمة بالدول الاعضاء ونقل ملكيتها شريطة ان يتم تداول وعرض الاسهم واجراءات تملكها ونقل ملكيتها في الدولة العضو التي صدرت منها وفقا لانظمتها الوطنية السائدة، وقضت القواعد الموحدة لتملك مواطني دول المجلس لاسهم شركات المساهمة بالدول الاعضاء، بانه يجوز للدولة ان تشترط تملك مواطنيها لما لا يزيد عن ٥١٪ من اسهم الشركات

الجديدة المطروحة للاكتتاب العام وبيان تزداد هذه النسبة بما لا يتم الاكتتاب به من قبل مواطني دول المجلس الاخرى شريطة الا تزيد نسبة ما يشترط الاحتفاظ به لمواطني الدولة مقر الشركة بعد الاكتتاب عن ٥١٪ من اسهمها، ونصت بالا تخذ هذه القواعد باية حقوق او مزايا افضل سارية او سبق اقرارها لمواطني دول المجلس في اية دولة عضو او تمنحها كل او بعض الدول الاعضاء مستقبلا. وصدور عن وزير التجارة القرار رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٤٠٩/٥/٢٩هـ بشأن اختيار الاشخاص الممثلين للشخص المعنوي في مجالس ادارة الشركات المساهمة، وقد حدد القرار ضوابط اختيار الاشخاص الممثلين للشخص المعنوي في مجالس ادارة تلك الشركات والتزاماتهم طبقا لاحكام نظام الشركات، ونص على مساغلتهم مدنيا او جنائيا عن سوء ادارتهم لشؤون الشركة.

- وصدور عن مجلس الوزراء ايضا القرار رقم (١٩٤) بتاريخ ١٤٠٩/١١/٢٣هـ بالموافقة على نظام الدفاتر التجارية القاضي بالزام كل تاجر بمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته واهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بدقة، وبيان ما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بتجارته، ووجب ان تكون الدفاتر منتظمة وباللغة العربية، واعفي من مسكها التاجر الذي لا يزيد رأسماله عن مائة الف ريال، كما قضى بجواز تدوين البيانات الخاصة بالدفاتر التجارية عن طريق الحاسب الآلي وذلك بالنسبة للمؤسسات والشركات التي تستخدم الحاسب الآلي في حساباتها، وان تكون الدفاتر وفقا للتمودج الذي تحدده وزارة التجارة، والزم التاجر بان يحتفظ بصورة طبق الاصل من جميع المراسلات والوثائق سواء الصادرة منه او الواردة اليه، كما نص النظام على عقوبات جزائية لمن يخالف احكامه.

- وفي قطاع الصناعة صدر المرسوم الملكي رقم م/٤٨ بتاريخ ١٤٠٩/١٠/١٥هـ باعتماد النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولقد عرف المنتج الصناعي ذو المنشأ الوطني بأنه المنتج الذي لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الاعضاء في رأس مال المنشأة المنتجة له عن ٥١٪ والا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجه في دولة او اكثر من دول المجلس عن ٤٠٪ من قيمته النهائية عند اتمام انتاجه.

- كما صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم (١٥٢) بتاريخ ١٤٠٩/٨/٢٠هـ باعتماد العمل بقواعد تنسيق وتشجيع اقامة المشروعات الصناعية بدول المجلس، وقد قضى القرار بان تسري قواعد التنسيق على كل مشروع صناعي يزيد رأسماله عن ٢٠ مليون ريال\* سعودي او ما يعادله بالدينار البحريني، وتستنثى من ذلك المشروعات ذات الطبيعة الاستراتيجية والامنية والعسكرية والتعدينية والتصديرية، والزم كل صاحب مشروع صناعي بان يحصل على ترخيص باقامته من الجهة المختصة في الدولة، ومنحها حق الغاء الترخيص بعد سنتين من تاريخ اصداره اذا لم يقم صاحب المشروع بخطوات جدية لتنفيذه وحق تمديد هذه الفترة اذا رأت ذلك ضروريا.

- وعلى صعيد الضرائب والرسوم الجمركية صدر المرسوم الملكي رقم م/٤٨ بتاريخ ١٤٠٩/١٠/١٥هـ بمساواة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعاملات الضريبية ومعاملتهم معاملة الدولة العضو المضيفة عند ممارستهم الانشطة الاقتصادية المسموح بها بما في ذلك الحرف والمهن على الا يخل ذلك باية مزايا ضريبية افضل تمنحها دولة عضو لمواطني دول المجلس.

- كما صدر عن وزير المالية والاقتصاد الوطني القرار رقم ٨٨٠/٣١ بتاريخ ١٤٠٩/٥/١٠هـ والقاضي بان تقوم الجمارك باتخاذ ما يلزم لتطبيق ما سبق ان اوصت به اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية النقل

\* الريال السعودي يعادل ٢٦٧.٠ دولار امريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

بالعبور (ترانزيت) بمحضر اجتماعها الثاني بتونس والمتعلقة بالمواصفات الواجب توفرها في وحدات النقل والاعطية والاربطة والاختام الجمركية وفقا للمشروع الموحد الذي اعدته اللجنة المشكلة من المملكة العربية السعودية، والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية ودولة الكويت، واصبح من مؤداه عدم قبول مرور اي شاحنة ما لم تكن مستوفية للشروط التي نصت عليها الاتفاقية.

- وصدر عن مجلس الوزراء القرار رقم (٣) بتاريخ ١٣/١/١٤١٠هـ بفرض رسوم جمركية على كافة الشحوم المستوردة المفروضة بمقتضى البند ٧/١٠/٢٧ من التعرفة الجمركية بالنسبة وفي الحدود واللمدة التي وردت في القرار وذلك طبقا لقرارات دعم وتشجيع الصناعة الوطنية.

## ٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- تم التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والتجاري والثقافي مع اليمن الديمقراطية الشعبية.
- تم التصديق على اتفاق تشكيل لجنة مشتركة مع جمهورية مصر العربية للتعاون الثنائي وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعات دورتها الاولى في القاهرة خلال الفترة من ٩ - ١٠/٢/١٤١٠هـ. وتم الاتفاق بين وزيرى خارجية كلا البلدين على انشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والاعلامية ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات وبرامج التعاون الموقعة بين البلدين. كما تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي للتبادل التجاري والفني بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة. وكان من اهم بنودها السماح بحرية استيراد وتصدير المنتجات المحلية في كل من البلدين ومنح كافة التسهيلات اللازمة للمرور.
- تمت الموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بتبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم على نشاطات مؤسسات الملاحة الجوية مع حكومة الجمهورية التونسية.
- تم تجديد الاتفاق التجاري والاقتصادي مع حكومة الجمهورية اللبنانية في عام ١٣٩١هـ لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ ٢٦/١/١٤١٠هـ.
- تمت الموافقة بتاريخ ٦/٣/١٩٨٩ على تجديد الاتفاق التجاري مع الجمهورية العربية السورية لمدة سنة اخرى اعتبارا من ٢٦/٧/١٤٠٩هـ.
- عقدت اللجنة السعودية - الاردنية الاقتصادية المشتركة اجتماعات ناقشت فيها امكانية تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين البلدين.

### ٢٠٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية:

- تمت الموافقة على التعاون بين الدول الاعضاء في النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين الجماعة الاقتصادية الاوروبية.
- تمت الموافقة على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي على نشاطات مؤسسات النقل الجوي مع حكومة الجمهورية التركية.
- تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع جمهورية الصين الشعبية تم بموجبها تأسيس مكاتب التمثيل التجاري بين البلدين.

- عقدت اجتماعات سعودية - المانية برئاسة وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي ونظيره الالماني تم خلالها استعراض العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين واعمال اللجنة السعودية الالمانية المشتركة وعدد من الموضوعات بما فيها تطورات المفاوضات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة الدول الاوروبية في المجال الاقتصادي.

- عقدت اللجنة السعودية - الباكستانية للتعاون الاقتصادي والتجاري اجتماعات دورتها الاولى برئاسة وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي ومستشار رئيسة الوزراء الباكستانية للشؤون الاقتصادية تمت خلالها مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك منها تنمية التعاون الاقتصادي وتطوير التبادل التجاري وتشجيع اقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة في المجالات الصناعية والزراعية وزيادة اوجه التعاون الفني والعلمي بين البلدين.

كما تم خلال الاجتماعات مناقشة مسودة اتفاقية اقتصادية بين البلدين تتضمن قوائم من السلع التي تعطى مميزات وتخفيضات جمركية في سبيل تسويقها في بلد الطرف الآخر.

- تم توقيع اتفاقيتين مع الجمهورية الفرنسية تنص الاولى على تزويد المملكة بكل احتياجاتها التي ترغب الحصول عليها من الصناعات العسكرية الفرنسية على ان يتم دفع قيمتها بمنتجات سعودية مصنعة كالبتروكيماويات او المنتجات الزراعية السعودية او غير ذلك من صادرات المملكة. والثانية تتعلق ببرنامح التوازن الاقتصادي الذي يتضمن التزام فرنسا بالاستثمار في المملكة في مشروعات صناعية يتم تحديدها بالاتفاق مع حكومة المملكة.

- عقدت اللجنة السعودية الصينية المشتركة اجتماعات دورتها الحادية عشر للتعاون الاقتصادي والفني وتمت مناقشة موضوعات تتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين والتعاون في مجالات الاقتصاد والعلوم التقنية والابحاث العلمية الزراعية اضافة الى مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بالتعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتقنية وتبادل الخبرات.

### ٣٠٧ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات على النحو التالي:

### خطة التنمية الخامسة:

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٩٣ بتاريخ ١٤١٠/٦/٣ هـ بالموافقة على خطة التنمية الخامسة ١٤١٠ - ١٤١٥ وتعد هذه الخطة باسسها الاستراتيجية واهدافها العامة ومنهجيتها حلقة متصلة ضمن سلسلة خطط التنمية المتعاقبة وامتدادا لاهدافها بعيدة المدى الا انها اعطت في الوقت ذاته مزيدا من التركيز على الجوانب التالية:

- توسيع قاعدة إيرادات الدولة بهدف زيادة الإيرادات غير النفطية.
- ضمان الاستقرار الاقتصادي والحفاظة عليه عن طريق اتباع منهج مستقر للانفاق الحكومي السنوي.
- زيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على نشاط القطاع الخاص وامكانياته المتاحة من خلال تشجيع رؤوس الاموال الوطنية للمشاركة في الاستثمار الوطني في الداخل.
- ايجاد فرص عمل للقوى العاملة السعودية.

- احلال المنتجات المحلية محل المستوردة والتغلغل الفعال في اسواق التصدير عن طريق زيادة المقدرة التنافسية للصناعات الوطنية ومن ثم زيادة حجم الصادرات وتحسين اوضاع ميزان المدفوعات.
- توسعة وتنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق مواصلة الجهود الرامية لزيادة حجم واسهام القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني واتخاذ مبادرات جديدة تفتح المجال امام القطاع الخاص لممارسة نشاطاته بفعالية.
- زيادة التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة.
- اما بالنسبة لاهدافها فقد حددت اهداف خطة التنمية الخامسة بثلاثة عشر هدفا تتلخص في الآتي:
- المحافظة على المبادئ والقيم الاسلامية والدفاع عن الدين والوطن.
- تنمية القوى البشرية وتكوين المواطن العامل المنتج.
- تخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير النفط الخام والاستمرار في احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية وتنمية الثروات المعدنية مع التركيز على التنمية النوعية.
- الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية.
- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة مع تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد قدر حجم الانفاق الحكومي اللازم لتنفيذ برامج ومشروعات خطة التنمية الخامسة بمبلغ ٧٥٣ مليار ريال خصص منها مبلغ ٤٩٨ مليار ريال للانفاق المدني، منها ٣٥٨ مليار ريال للانفاق على جهات التنمية بالاضافة الى ٣٧ مليار ريال ستقرضها الصناديق الحكومية المتخصصة، وبذلك يصبح مقدار الانفاق المخطط لجهات التنمية التالية في الخطة الخامسة ٣٩٥ مليار ريال:

- ١٤٠ مليار ريال اجمالي الانفاق على قطاعات الموارد البشرية.
- ٦٦ مليار ريال اجمالي الانفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية.
- ١١٦ مليار ريال اجمالي الانفاق على قطاعات التجهيزات الاساسية.
- ٧٣ مليار ريال اجمالي الانفاق على قطاعات الموارد الاقتصادية.

ومن اجل تعزيز مرحلة النمو والاستقرار الاقتصادي والمحافظة على استمراره فقد هدفت خطة التنمية الخامسة الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي مقداره (٣,٢٪) خلال فترة الخطة و(٢,٧٪) للقطاع النفطي و(٣,٦٪) لنمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. وقد حدد لقطاع الصناعات التحويلية معدل نموده (٧,٥٪) في السنة وقطاع البتروكيماويات (٨٪) في السنة وقطاع الزراعة (٧٪) في السنة وقطاع تكرير النفط (٤,٥٪) في السنة. ومن هذا المنطلق تهدف الخطة الى زيادة مساهمات القطاعات الانتاجية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (٣,٨٥٪) عام ١٤٠٩هـ - ١٤١٠هـ الى (٤,٣٣٪) عام ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ. كما هدفت الخطة الى نمو قطاع النفط والغاز الطبيعي بمعدل قدره (٢,٢٪) في السنة بحيث يشكل حوالي خمس الناتج المحلي الاجمالي بينما كان يمثل في بداية خطة التنمية الرابعة اكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية خصوصا الانتاجية منها.

## الموازنة العامة:

صدرت الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤١٠/١٤١١هـ حيث قدر الانفاق الحكومي بـ ١٤٣ مليار ريال في حين قدرت الإيرادات الاجمالية بـ ١١٨ مليار ريال ولغرض زيادة موارد الميزانية العامة للدولة بما يفي لمواجهة نفقات التنمية المعتمدة في الميزانية، فقد فوضت وزارة المالية والاقتصاد الوطني باقتراض مبلغ لا يزيد عن ٢٥ مليار ريال خلال العام المالي ١٤١٠/١٤١١هـ وذلك تدريجيا خلال العام عن طريق اصدار سندات خزينة بالريال السعودي ذات آجال مختلفة وفيما يلي بيان بوضوح اعتمادات قطاعات الميزانية المختلفة للعام المالي ١٤١٠/١٤١١هـ:

- ٢٦٢٧٦ مليار ريال اعتمادات قطاع تنمية القوى البشرية.
- ٢٧٩٠ مليار ريال اعتمادات قطاع الزراعة والمياه.
- ١١٨٢٣ مليار ريال اعتمادات قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية.
- ٨٤٨٠ مليار ريال اعتمادات قطاع النقل والمواصلات.
- ٢٠٩٩ مليار ريال اعتمادات قطاع الصناعة والكهرباء والاسكان.
- ٥١٩٦٨ مليار ريال اعتمادات القطاعات العسكرية والامنية.
- ٧١٨٢ مليار ريال اعتمادات الاعانات المحلية.

## في القطاع المالي والمصرفي:

- واصلت صناديق التمويل الحكومية المتخصصة تقديم قروضها الميسرة للافراد ومشروعات الصناعة والزراعة والخدمات بمستويات جيدة حيث بلغ المنصرف الفعلي لما قدمته هذه الصناديق من قروض خلال العام ٢٠٠٤ مليار ريال.
- تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية والبنك الاسلامي للتنمية يقوم بموجبها البنك بدور الوكالة المنفذة في حالة رغبة الحكومة تكليفه باي اعمال او برامج تدخل في نطاق اختصاصه. وتعتبر هذه المذكرة اطارا قانونيا ينظم كيفية ترتيب هذا التعاون عند حصوله وتحديد المهام المطلوبة وذلك في اطار التعاون الوثيق بين المملكة والبنك. ومن اهم البرامج التي تعتبر مثلا للتعاون بين الحكومة والبنك الاتفاق القائم للافادة من لحوم الهدى والاضاحي والذي يجري تنفيذه بواسطة البنك نيابة عن المملكة وباسمها.
- شددت توجيهات ملكية بتاريخ ١١/٦/١٩٨٩ على ضرورة صرف جميع المستحقات المالية لجهات استحقاقها بعد استكمال اجراءاتها النظامية قبل اعلان الميزانية الجديدة مؤكدا قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت للشركات الاجنبية او الوطنية ام للافراد.
- حققت البنوك التجارية نتائج جيدة حيث اظهرت نتائجها في نهاية التسعة شهور الاولى من العام بان معظمها قد حقق ارباحا تجاوزت بكثير ارباحها لنفس الفترة من العام ١٩٨٨، وهذا اثر بالطبع على قيمة اسهم تلك البنوك مما ادى الى ارتفاعها. كما ان احتياطي الديون المشكوك في تحصيلها قد هبط بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. اما القروض المقدمة من البنوك فقد زادت بنسبة ١٣٣٪ وايداعات العملاء زادت بنسبة ٩٨٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي.

## في القطاع الزراعي:

- حقق القطاع الزراعي خلال العام نموا بمعدل عال جدا وصل الى ١١٣٪.
- بلغ انتاج القمح ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف طن وانتاج الفواكه والخضراوات مليونين وستمائة ألف طن. وزادت مساحة الاراضي المزروعة لتبلغ خلال العام ثلاثة ملايين هكتار. ووزعت الدولة على المواطنين حوالي مليون واربعمائة ألف هكتار من الاراضي البور لزراعتها. هذا وقد فتح ومهد سبعة آلاف وخمسمائة كيلومتر زراعي جديد وربطت الطرق الزراعية التي نفذت خلال العام ما يزيد على خمسمائة قرية. واصبحت المشروعات المتخصصة في الانتاج النباتي والحيواني حوالي ألف وثمانمائة مشروعا هذا العام.
- اصدرت وزارة الزراعة قرارا يقضي بضرورة استيراد الماشية من المصدر مباشرة "اي البلد المصدر لتلك المواشي" ولا يجوز استيراد ماشية عن طريق اي دولة ما لم تكن تلك الدولة هي المصدر لتلك الماشية. وكانت المملكة قد رفضت ادخال اكثر من ٢٠٠.٠٠٠ من رؤوس الاغنام الاسترالية بعد ثبوت اصابتها بأوبئة صحية خطيرة، كما اعادت عددا كبيرا من الاغنام الصومالية الموبوءة بالحمى المالطية.
- تم الترخيص لشركة بيشة للتنمية الزراعية وهي شركة مساهمة برأسمال قدره ٥٠ مليون ريال سعودي، وتهدف الى اقامة الصناعات الغذائية والزراعية والحيوانية وتملك واستصلاح الاراضي الزراعية لاقامة مشروعات الانتاج الزراعي والحيواني كما ستقوم بتجارة الحبوب والبنور والاعلاف وتجارة وتصنيع المعدات الزراعية واقامة مخازن التبريد.
- تم الترخيص بتأسيس "شركة المنتجات الغذائية" وهي شركة مساهمة سعودية برأسمال قدره (٢٠٠) مليون ريال سعودي. وقد اکتب المؤسسون في (٩٦٥٠٠٠) سهما وطرحت باقي الاسهم وعددها (١٠٢٥٠٠٠) للاكتتاب العام. وتم اكمال تغطية الاكتتاب.
- وتهدف الشركة الى دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة للمنتجات الغذائية. وستقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية لاقامة مصنع لتعبئة التمور ومشتقاتها واقامة مصنع للاعلاف ودراسات اخرى لاقامة صناعات غذائية تعتمد على القمح.
- تقوم المملكة بالاسهام الفعال في رفع المعاناة عن الشعوب التي تتعرض للكوارث بتقديم العون الغذائي المباشر من انتاجها وبالمساهمة ايضا في حل ازمة الغذاء العالمي عن طريق تقديم الاعانات العينية المباشرة لبرنامج الغذاء العالمي والتي وصلت حتى الآن الى حوالي (١١٣٠٠٠) طن من تمور المملكة الجيدة وبما تقدمه ايضا عن طريق الصناديق والهيئات والمنظمات المحلية والعربية والاسلامية والدولية كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية والذي وصل حجم مساهمة المملكة فيه الى حوالي (١٣٦٥) مليون ريال.
- بلغت الطاقة الانتاجية للمياه المحلاة بالمملكة خلال عام ١٤٠٨ هـ حوالي مليوني مترمكعب يوميا لتصبح المملكة بذلك اكبر منتج للمياه المحلاة في العالم. اذ يشكل انتاجها (٣٠٪) من الانتاج العالمي ويصاحب ذلك توفير ما مقداره (٢٠٪) من حاجة المملكة من الطاقة الكهربائية. كما بلغ عدد المحطات العاملة (٢٢) محطة في (١٥) موقعا.. ويبلغ عدد الموظفين والعاملين في المؤسسة العامة لتحلية المياه (٥٩٠٢) موظف وعامل.

## وفي مجال التجارة:

- بلغت القيمة الاجمالية لصادرات المملكة خلال العام (١٠٢) مليار ريال بزيادة نسبتها (١٢٪) عن العام الماضي. وترجع الزيادة اساسا الى التحسن الذي طرأ على اسعار البترول خلال العام وزيادة قيمة وحجم



الصادرات الوطنية غير البترولية.

- بلغت كمية البضائع التي تمت مناوالتها في الموانئ البحرية خلال العام اكثر من اثنين وستين مليون طن عدا البترول الخام، منها ثلاثة واربعون مليون طن صادرات.
- صدرت الموافقة السامية بتشكيل اللجنة الوطنية السعودية لتمويل التجارة. تضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات المعنية ومجلس الغرف السعودية ومركز تنمية الصادرات.
- تم التوقيع على عقد انشاء الشركة التونسية السعودية للتجارة الدولية برأسمال مبدئي وقدره (٥٠٠.٠٠٠) دينار تونسي مكتتب من طرف المساهمين السعوديين والتونسيين ويمثل الطرف السعودي في هذه الشركة مجموعة شركات سعودية ساهمت كل منها في رأسمال الشركة بنسب متفاوتة منها شركة سابك وشركة التصنيع الوطنية. وتهدف الشركة الى تنشيط وتوسيع قاعدة التبادل التجاري بين المملكة وتونس.
- تم تأسيس الشركة السعودية للصادرات الصناعية وتضم كبار فعاليات القطاع الخاص بالمملكة برأسمال وقدره (٧٢) مليون ريال تم دفعه بالكامل. وتهدف الشركة الى فتح اسواق جديدة للمصانع المحلية مما يساعد على استغلال الطاقة الانتاجية وتنشيط الحركة الصناعية وكذلك تشجيع المنتجات الوطنية وحركة البيع والتصدير الى خارج منشأ الصناعة وتحديد المنتجات التي يمكن تصنيعها محليا بغرض التصدير والمساهمة في تجارة المقايضة.
- صدر قرار وزارة التجارة بالموافقة على تحويل شركة "بندة المتحدة للتجارة والاغذية" وهي شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة مساهمة برأسمال وقدره (٢٠٧.٥٠٠.٠٠٠) ريال.

### في مجال الصناعة:

- حقق القطاع الصناعي نموا كبيرا خلال العام يقدر بـ ١٠.٤٪ مقارنة بمعدل نمو نسبته ٤.٧٪ في العام الماضي.
- بلغت قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية خلال العام المالي ١٤٠٨هـ - ١٤٠٩هـ ألف وثلاثمائة وثمانية واربعون مليون ريال لتمويل ثلاثة وخمسون مشروعا صناعيا.
- بلغت مبيعات المصانع الوطنية خلال العام ما قيمته خمسة وعشرون ألف مليون ريال منها حوالي سبعة عشر ألف مليون ريال مبيعات في الاسواق المحلية وثمانية آلاف مليون ريال للتصدير.
- صدر قرار وزير الصناعة والكهرباء بالترخيص لمصهر الالمنيوم الذي سيقام في مدينة ينبع الصناعية حيث تقدر الاستثمارات الاجمالية فيه بـ (٢٧٠٠) مليون ريال ورأس المال المدفوع (٦٠٠) مليون ريال. والمشروع تؤسسه مجموعة من رجال الاعمال والمؤسسات السعودية والخليجية، كما طرح جزء من الاسهم للمواطنين السعوديين والخليجين. ومن المنتظر ان يدر دخلا سنويا في حدود (٧٥٠) مليون ريال من العملات الصعبة بعد بدء الانتاج في عام ١٩٩٢. وتساهم شركة اللجين فيه بنسبة (٦٠٪) فيما يساهم شركاء اجانب بنسبة الاربعين في المائة المتبقية.
- يتبنى بنك القاهرة السعودي مشروع تأسيس "الشركة السعودية للتنمية الصناعية" وهي مختصة باقامة مشروعات بتروكيمياوية من الجيل الثاني والثالث للصناعات الاساسية المكملة واللاحقة لمنتجات سابك، بالاضافة الى اختصاصها في تنفيذ فرص صناعية تهدف الى احلال جانب من السلع والبضائع التي تستورد، بتصنيعها محليا بالاعتماد على الخامات المتوفرة في المملكة.

- بلغت جملة تكاليف المشروعات الصناعية التي نفذت بمدينة ينبع الصناعية أكثر من عشرة بلايين ريال تمثل جملة استثمارات القطاعين الحكومي والخاص.
- قامت شركة التصنيع الوطنية بإنشاء الشركة الوطنية لسبك المعادن (معدنية) وهي شركة سعودية قابضة ومغلقة (١٠٠٪) برأسمال وقدره (١٠٠) مليون ريال قيمة السهم ١٠٠ ريال، ويمكن زيادة رأس المال حسب احتياجات مشاريعها. ويحق تداول أسهمها في السوق بعد سنتين من تأسيسها. وقد احتفظت شركة التصنيع الوطنية بنسبة ٣٠٪ من رأس المال. وتهدف الشركة لانشاء والمشاركة والمساهمة في انشاء المشروعات المعدنية ذات العلاقة وتسويق منتجاتها المعدنية مباشرة. هذا وقد تم وضع حجر الاساس لمصنع سحب الاسلاك (اسلاك) في مدينة الجبيل الصناعية وهو المشروع الاول من سلسلة المشروعات المعدنية.
- تدرس شركة سابك تنفيذ عدد من المشروعات في مجال البتروكيماويات والصناعات الوسيطة فيما تستعد للدخول في مرحلة جديدة من انشاء المصانع والاستثمارات الجديدة وتشمل قائمة اختيار المشروعات الجديدة التحرك في اتجاهين: انتاج البولي بروبيلين والالمنيوم وهما اتجاهان يسيران في خطوط متوازية مع التوجهات الاستثمارية الصناعية للقطاع الخاص السعودي. ومن المتوقع ان يبدأ مجمع "ابن البيطار" في عام ١٩٩٠ باننتاج ٨٠٠ ألف طن من الاسمدة المركبة والفوسفاتية و٥٠٠ ألف طن من اليوريا المحببة و١٠ آلاف طن من الاسمدة السائلة فضلاً عن انتاجه الحالي البالغ ٥٠٠ ألف طن من الامونيا.
- وقد بلغت الارباح الصافية التي حققتها سابك في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٩ حوالي (٢٠٥٨٧) مليون ريال مقابل (٢٤١٦) مليون ريال في نفس الفترة من عام ١٩٨٨. وقد شهدت عمليات سابك الانتاجية والتسويقية نموا ملموسا خلال تلك الفترة حيث بلغت الكميات المنتجة بحدود ٧٢ مليون طن من سائر المنتجات سوق منها في نفس الفترة بحدود ٦٨ مليون طن.
- اتمت وزارة الصناعة والكهرباء دراسة اقامة عدد من المدن الصناعية الجديدة تبلغ مساحتها الاجمالية ١٥٣٢٠٠٠ متر مربع موزعة على المدينة المنورة، وعسير، وحائل، ويوجد حالياً في المملكة ثماني مدن صناعية مساحتها ٥٣٠٦٠٠٠ متر مربع طور منها نحو ٣٣٦٠٠٠٠ متر مربع بتكاليف قدرها حوالي ٣٠٠٠ مليون ريال، كما تخطط الوزارة لتنفيذ مدن صناعية في كل من تبوك وجيزان ونجران ويتوقع ان تكون مساحتها حوالي ١٨٠٠٠٠ متر مربع.
- وقعت الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية عقدين مع شركة هوفمان - لاروش وسييا - جابجي السويسريتين لتصنيع مستحضرات المضادات الحيوية والسعال والفيتامينات ومستحضرات معالجة الالتهابات الجلدية وامراض الروماتيزم واحتقان الانف في مصنع القصيم. وتأتي هاتين الاتفاقيتين بعد الاتفاقية الاولى التي وقعتها الشركة السعودية مع شركة بيتشام البريطانية لتصنيع وتسويق بعض المستحضرات الطبية. وسوف يتم تسويق الدواء السعودي في السوق المحلية في المرحلة الاولى ومن ثم الاسواق الخليجية والعربية. هذا وسوف يتم افتتاح مصنع الشركة في القصيم قريبا بعد ان اكتملت الانشاءات وتركيب المعدات واجهزة الانتاج. ويساهم في الشركة سبعة آلاف مواطن سعودي بنسبة ٦٦٪ والباقي للشركة العربية للصناعات الدوائية في الاردن وشركة التصنيع الوطنية السعودية.
- تم خلال العام وضع الخطوات الاولى لتأسيس شركة المدينة للاستثمارات الصناعية، وهي تضم عددا كبيرا من رجال المال والاعمال من منطقة المدينة المنورة وخارجها، ويقدر رأس المال المطلوب للشركة بـ (١٠٠) مليون ريال سوف يستغل في اقامة نحو (١٦) مصنعا في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى

المساهمة في تطوير وتوسيع ستة مصانع قائمة حالياً في منطقة المدينة.

- بلغ عدد المشروعات الصناعية الخليجية القائمة في المملكة خمسين مشروعاً بحجم استثمارات بلغت في مجملها حوالي ٦ مليار ريال يساهم المواطنون السعوديون فيها بنسبة ٦٨٪ وشملت منتجات الاسمنت والكيماويات ومواد التعبئة والتغليف وعدداً من الصناعات الغذائية والاستهلاكية.

### في مجال النفط والثروة المعدنية:

- زادت احتياطيات المملكة من البترول هذا العام فوصلت الى اكثر من مائتين وخمسة وخمسين بليون برميل من الخام بالاضافة الى احتياطيات الغاز الطبيعي.

- صدر امر ملكي بتشكيل المجلس الاعلى لشركة الزيت العربية السعودية (ارامكو السعودية) برئاسة خادم الحرمين الشريفين كما صدر امر ثان بتشكيل مجلس ادارة الشركة برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية.

- اعلنت شركة الزيت العربية السعودية (ارامكو السعودية) عن اكتشاف الزيت في مكن عنيزة بعد حفر بئر الحوطة رقم (١) في شهر حزيران من عام ١٩٨٩. كما اعلنت في شهر تشرين الثاني عن اكتشاف منطقة زيت

جديدة في موقع يبعد (٧٥) كيلومتراً جنوب شرق الرياض حيث كان يجري حفر بئر الدلم التجريبية رقم (١).

وكانت شركة الزيت العربية السعودية قد اعلنت في مطلع العام في بيان اصدرته ان الاحتياطي الباقي في

الارض يقدر الآن بنحو (٢٥٢,٣٨٤) بليون برميل من الزيت و(١٧٧,٢٩٤) تريليون قدم مكعب من الغاز بما في ذلك الغاز الذائب والمرافق وغير المرافق للزيت، وقد لاحظت الشركة بانه باجراء المزيد من التطوير لحقول الزيت الحالية ونتيجة لتوسيع اعمال التنقيب في الآونة الاخيرة لتشمل كافة انحاء المملكة فان احتياطي المملكة الباقي

في الارض قد يصل الى (٣١٥) بليون برميل من الزيت و(٢٥٣) تريليون قدم مكعب من الغاز.

- بدأ توفر البنزين السعودي الجديد والذي اطلق عليه (نظام ٣) في ٢٦ ولاية شرق وجنوب الولايات المتحدة الامريكية. وتسوق البنزين شركة "ستار انتربرايزز" السعودية الامريكية وهي مشروع سعودي امريكي مشترك لتكرير وتسويق البنزين.

- في اطار اعادة تكوين الشركات التابعة للمؤسسة العامة للبترول والمعادن تمت الموافقة على انشاء الشركة العربية السعودية للتكرير والتسويق (سمارك) حيث من المقرر ان تنتقل اليها ملكية بترومين في شركة بترول وفي

مصفاة جدة ومصافي التصدير في كل من ينبع والجبيل ورابع وكافة مرافق توزيع وتسويق المنتجات البترولية ومحطات ومستودعات هذه المنتجات. وقد جرى حل جميع اللجان الادارية التي تتولى حالياً ادارة مشروعات

مصفاة بترومين الرياض وادارة بترومين للتسويق وخدمات بترومين (بتروسيرف) ومصفاة بترومين ينبع ومحطة شمال جدة (بتروجت) لتؤول اختصاصات وصلاحيات هذه اللجان الى مجلس ادارة (سمارك). هذا وقد تم ضم ادارة التجارة الخارجية وقسم العرض والطلب في بترومين الى سمارك.

- وقعت المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) وشركة (جولدكوب) الاسترالية اتفاقاً تقوم بموجبه الشركة الاسترالية بمعالجة منتجات منجم مهد الذهب من السباك والمركبات لاستخلاص الذهب وتنقيته من المعادن

الاخرى المصاحبة. وقد فازت الشركة الاسترالية بهذا العقد والذي يسري لمدة عام اعتباراً من تصدير اول شحنة بعد طرح مناقصة عالمية لمعالجة منتجات منجم مهد الذهب. وتدرس (بترومين) خططا لتطوير منجم ثان للذهب

بالاشتراك مع شركة (بولدين) السويدية، حيث دخل الجانبان في مشروع مشترك تحت اسم "الشركة السعودية للمعادن النفيسة" وذلك بهدف تطوير رواسب الذهب في منطقة (الصخيبرات) على الطريق بين الرياض والمدينة.

وسيعمل المشروع الجديد على انتاج ٦٠٠ ألف طن من التبر سنويا يمكن ان تنتج ١٥ طن سنويا من الذهب الى جانب بعض الكميات من الفضة.

### وقائع واحداث اخرى:

- افتتح معالي وزير البترول والمعادن ووزير التخطيط بالنيابة صباح يوم السبت ١٩٨٩/١/٧ بالرياض ندوة "دور القطاع الخاص في التنمية" والتي ركزت على دور القطاع الخاص في تحقيق اهداف وسياسات خطط التنمية. وقد حضرها كبار رجال الاعمال في المملكة.

- افتتح معالي وزير الصناعة والكهرباء يوم الاحد ١٩٨٩/١/٨ ندوة "تنمية الصادرات السعودية" التي نظمتها الغرفة التجارية الصناعية في الرياض بالتعاون مع مركز تنمية الصادرات ، شارك فيها وكيل وزارة المالية لشؤون التعاون الاقتصادي الدولي ووكيل وزارة التجارة والبنك الاسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وعدد كبير من الصناعيين في المملكة.

- عقد في مدينة جدة صباح يوم الاثنين ١٩٨٩/٥/٢٩ ولمدة ثلاثة ايام اعمال المؤتمر الرابع لرجال الاعمال السعوديين وكان هدفه الرئيسي (تحقيق الاستخدام الامثل لموارد وامكانيات القطاع الخاص في اقامة البنيان الانتاجي المتنوع خلال المرحلة القادمة). ودارت اهم محاوره حول:

- افضل السبل لاستيعاب العمالة الوطنية في القطاع الخاص.
- تحديث بنية القطاع الخاص لمواجهة تحديات التنمية في المرحلة المقبلة.
- دفع الاستثمارات المحلية والاجنبية.

• التخصيص واشترك القطاع الخاص في ملكية وإدارة المشروعات العامة الانتاجية والخدمية.

- افتتح سمو امير منطقة الرياض يوم الاحد ١٩٨٩/١٠/٨ في الرياض ندوة "آفاق جديدة للاستثمار في مدينة الرياض" وقد قدمت الندوة دراسات كاملة عن ١٩ فرصة استثمارية تمت دراستها من قبل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بالتعاون مع وزارة الصناعة والكهرباء والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض..

- اتخذ مجلس القوى العاملة برئاسة سمو وزير الدفاع والطيران قرارا يتعلق بتطوير العمل الاستشاري الوطني في المملكة. واكد القرار على جميع الاجهزة والمؤسسات الحكومية باعطاء الاولوية للخبرات الاستشارية السعودية افرادا ومكاتب في تنفيذ المشروعات الحكومية متى ما ثبت لهذه الجهات بناء على تقويمها الفني لتلك الخبرات قدرتها على تنفيذ العمل المطلوب مع اشتراط الاتقل العمالة السعودية المتخصصة فيها عن ١٠٪ عام ١٩٩٠ وعلى الاتقل هذه النسبة عن ٥٠٪ بعد عشر سنوات اي في عام ٢٠٠٠ كما طالب القرار وزارة المالية والاقتصاد الوطني بدعم المكاتب الاستشارية السعودية لدى الصناديق والمؤسسات المالية المحلية او الدولية التي تساهم فيها المملكة من اجل دعم العمل الاستشاري الوطني الذي سيساعد بدوره على تشجيع الصناعات والمقاولين السعوديين.

- استكملت الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية انشاء شركة استثمارية تعمل في مجال الصناعات البتروكيماوية وقد قررت تشكيل لجنة تأسيسية تبدأ نشاطها. وستكون هذه الشركة واحدة من ضمن ثلاث شركات في المنطقة الشرقية والوسطى والغربية ومجال نشاطها في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والغذائية.

- كذلك اقرت الغرفة تشكيل لجنة تأسيسية لشركة المقاولات الكبرى وسيضم اليها مجموعة من المقاولين لتتمكن من العمل داخل المملكة وخارجها. ومن اهم اهداف الشركة تشغيل واستغلال المعدات والآلات التي يملكها

المقاولون في المنطقة الشرقية والاستفادة من الخبرات التي تم اكتسابها خلال الفترة الماضية.

- تم تأسيس شركة سعودية - مغربية باسم "الشركة السعودية المغربية للاستثمار" مقرها الدار البيضاء برأسمال وقدره اربعمائة مليون درهم مغربي تساهم فيه حكومتا البلدين مناصفة وتمارس الشركة نشاطها في البلدين او خارجهما في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والعقارية والمساهمة في رأس مال الشركات والمؤسسات الاستثمارية. وتعفي حكومتا البلدين ارباحها من اية ضرائب او رسوم.

- حصلت شركة مكة للانشاء والتعمير على الموافقة على مزاولة نشاطها كشركة مساهمة سعودية برأسمال اسمي قدره (١٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال موزعة في اسهم قيمة كل سهم منها ١٠٠ ريال. وستركز الشركة اعمالها على الانشاءات العقارية في كل من مكة والمدينة المنورة.

- في نطاق مساهمة الخطوط الجوية العربية السعودية في تشجيع الصناعة والمنتجات الوطنية، قررت الشركة تقديم اسعار مخفضة لنقل المنتجات السعودية على متن طائراتها من مطارات المملكة الى جميع دول العالم.

### القروض:

#### القروض الممنوحة للدول العربية والصديقة:

بلغت قيمة القروض التي منحها الصندوق السعودي للتنمية خلال العام ٧٥٣ مليون ريال سعودي لتمويل مشروعات في مختلف الدول، وكان نصيب الدول العربية منها نحو ٤٨١,٢٥ مليون ريال سعودي، اي ما نسبته ٦٤٪ من اجمالي قيمة القروض.

#### ٤.٧ فرص الاستثمار المتاحة:

وفيما يلي اهمها:

#### ١.٤.٧ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

##### فرص الاستثمار في الصناعات الغذائية:

- تحضير وتعبئة الشاي.
- تحضير وتعبئة البن.
- حفظ وتعليب الخضروات.
- صناعة الوجبات الغذائية الخفيفة.
- صناعة المكرونة والشعيرية.
- صناعة مشتقات الطماطم.
- صناعة الكيك.
- صناعة الاسماك.
- صناعة تغليف وتبريد وتجميد الدواجن.
- صناعة الشوكولاته.
- صناعة المخللات.
- صناعة الخضراوات المحفوظة.

- صناعة اغذية الحيوان والطيور.

### فرص الاستثمار في الصناعات البلاستيكية:

- صناعة الاحذية.
- صناعة الحقائب البلاستيكية.
- صناعة الاكياس والصناديق البلاستيكية.
- صناعة الزهور والنباتات الصناعية.
- صناعة الازرار والامشاط.

### فرص الاستثمار في الصناعات الكيماوية:

- صناعة ورق التغليف.
- صناعة الورنيش والمواد اللاصقة.
- صناعة الشامبو.
- صناعة الادوية.
- صناعة مستحضرات التجميل والعتور.
- صناعة ورق الحائط.
- صناعة الشريط اللاصق.
- صناعة مستحضرات تلميع الاحذية والاثاث.
- صناعة افلام والواح حساسة للتصوير.
- صناعة السجاد.
- صناعة الاطارات والاطواق من جميع الانواع.
- صناعة الورق والورق المقوى.
- صناعة القفازات المطاطية ومصاصات الاطفال.

### فرص الاستثمار في الصناعات المعدنية:

- صناعة المراوح الكهربائية.
- صناعة مكيفات الفريون.
- صناعة سخانات المياه.
- صناعة الثلجات.
- صناعة اشربة الكاسيت.
- صناعة اشربة الفيديو.
- صناعة الجرارات.
- صناعة قطع غيار السيارات والجرارات.
- صناعة مصابيح وانايبب كهربائية.

- صناعة مكائن وشفرات حلاقة.
- صناعة ادوات منزلية ومطبخية.
- صناعة مسامير عادية ولولبية متنوعة.

#### فرص الاستثمار في الصناعات النسيجية:

- صناعة المناديل وغطية الرأس والشالات.
- صناعة الالبسة الخارجية.
- صناعة الالبسة الداخلية.
- صناعة الجوارب.
- صناعة النسيج من الياف نسيجية تركيبية واصطناعية.

#### فرص الاستثمار في الصناعات القائمة على النخيل والتمر:

##### النخيل:

- تصنيع الاثاث المنزلي من السعف مثل الكراسي والمناضد.
- تصنيع اوعية نقل التمر من السعف مثل المراحل.
- صناعة الواح الخشب.
- استخدام ليف النخيل في انتاج الحبال.
- استخدام السعف الاخضر في انتاج حشو الاثاث.
- استخدام الخوص في صناعة الحصير.
- استخدام السعف في صناعة الورق.
- استخدام المتبقي من السعف والليف من الصناعات السابقة في تغذية الحيوانات وكسماد عضوي او خلطها مع التربة.

##### التمر:

- صناعة الدبس.
- استخدام الدبس في صناعة الخمائر.
- تصنيع السكر المحلول من الدبس.
- تجفيف الدبس لاستخدامه للتحلية.
- تصنيع مشروبات غازية من الدبس.
- انتاج مربى التمر.

#### فرص استثمارية اخرى مختلفة:

- انشاء مؤسسات لصيانة المصانع.
- انشاء شركات لصيانة الاجهزة الطبية.
- استثمارات مختلفة قائمة على النفايات.

فرص الاستثمار المعتمدة على منتجات سابق:

### البولي اثيلين:

- الاكياس البلاستيكية بمختلف انواعها .
- مواد تغطية قنوات الري لمنع تسرب المياه بالبحر .
- لعب الاطفال .
- القوارير بانواعها .
- القوارب .
- البراميل والحاويات .
- الانابيب المرنة المقاومة للتآكل .
- صناديق النقل والتعبئة وغطيتها .
- المفروشات المحشوة .
- المواد العازلة للكابلات والتوصيلات الكهربائية .

### الامونيا:

- صناعة المطاط .
- صناعة المواد الكيماوية .
- صناعة الورق .
- صناعة الجلود .
- صناعة المبردات .
- صناعة المنظفات .

### جلايكول الاثيلين:

- مواد التنظيف .
- مستحضرات التجميل ومساحيق الزينة .
- العقاقير .
- الدهانات .

### الميثانول:

- مواد دباغة الجلود .
- صناعة المواد العازلة .
- صناعة المواد اللاصقة المقاومة للماء .
- صناعة الخشب الرقائقي والليف .
- صناعة الاسفنج .
- مواد معالجة وصقل الورق والنسيج .



- صناعة الادوات المنزلية خاصة اطباق الطعام.

### الستايرين:

- صناعة الاثاث.

- صناعة القطع الكهربائية والالكترونية.

- لعب الاطفال.

- صناعة الاجهزة المنزلية.

- الادوات الرياضية.

- تركيبات الاضاءة.

- السجاد.

- السيور.

- عدسات النظارات.

- حقائب السفر.

- الاطارات.

ثاني كلوريد الاثيلين:

- المفروشات.

- الاسلاك والكابلات.

- الانابيب.

- اسطوانات التسجيل.

- القوارير والجالونات.

### البروبين ومشتقاته:

- صناعة الحبال.

- صناعة الالياف.

- صناعة الرقائق.

- صناعة اغطية الارضيات.

- صناعة العوازل الانشائية.

- صناعة تجهيزات الانابيب.

- صناعة المعدات الترفيهية.

- صناعة السجاد ومواد التنجيد.

- صناعة المواد اللاصقة للاخشاب والاثاث.

- صناعة المذيبات القوية.

- صناعة النايلون والالياف الاخرى.

- صناعة الراتينج والالياف الزجاجية.

## فرص الاستثمار التي يتيحها برنامج التوازن الاقتصادي:

- مركز الدفع التقني السعودي.
- مركز تطوير الطائرات.
- مركز الالكترونيات الحديثة.
- مركز المعدات المكلمة للطائرات.
- اجهزة الاتصالات الرقمية (٣٦٠).
- مركز التقنية التطبيقية.
- هندسة القوى.
- التقنية الحيوية.
- برامج الحاسب الآلي.
- انايبب الصلب ذات الاقطار الكبيرة.
- المعدات الطبية المتداولة.

## فرص الاستثمار في المجالات السياحية:

- انشاء قرى سياحية على شاطئ البحر الاحمر.
- انشاء موتيلات.
- انشاء مدن ملاهي.
- انشاء مرافئ لتأجير اللنشات البحرية.
- بواخر متوسطة وصغيرة الحجم للنزهات البحرية.
- انشاء خط بحري سياحي بين جدة وميناء سفاجة بمصر.

## ٢٠٤٠٧ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة التقديرية
مصنع لانتاج المحركات الكهربائية انشاء مزرعة تربية جدات وامهات سلالات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية الشركة العربية لتنمية الثروة	السعودية	دراسة جدى نهائية	٢٨ مليون دولار.
دجاج البيض	الحيوانية	السعودية	دراسة جدى نهائية	٧٩ مليون ريال سعودي.
مشروع صهرو وسبك الرصاص	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٤ ملايين ريال سعودي.
مشروع انتاج مستحضرات التجميل والنظافة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٨ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الحطاط الصناعي	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٥٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج المواد اللاصقة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٢ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الزهور والفواكه الاصطناعية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٥ ملايين ريال سعودي.
مشروع انتاج مشمع الارضيات والانسجة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون ريال سعودي.
المغطاة بمواد كيميائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٢٥ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج افلام التصوير الحساسة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٩٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الاقمشة التركيبية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٤٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الخيوط التركيبية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٥٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج منتجات الكساء (صناعة الملابس)	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٥ ملايين ريال سعودي.
مشروع انتاج اجزاء قوارير البولي استر	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٩٥ مليون ريال سعودي.
النصف مصنعة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٢٠٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج اسياخ اللحام المعدنية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٩٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الانوات الصحية الخزفية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٥٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الثلجات الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٥٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الجرارات الزراعية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٥٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الفسالات والنشافات الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٧٥ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الات الخشبي عالي الجودة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٦٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج البطاريات السائلة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٨٠ مليون ريال سعودي.
مشروع مجمع الميكانيكا	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٢٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج العدد اليدوية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٥٠ مليون ريال سعودي.
مشروع المجمع الكهروميكانيكي (انتاج المحركات الكهربائية ومولدات التيار الكهربائي المتناوب)	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع تصنيع فلاتر الهواء والوقود والزيوت	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٥٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج اجهزة الكمبيوتر وملحقاتها	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٨ ملايين ريال سعودي.
مشروع تصنيع لعب الاطفال	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٢٥ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج البطانيات	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٢٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج السجاد والموكيت	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع انتاج عازلات الكهرباء من اليورسلين	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٢٥ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج المحاسب الصحية وملحقاتها	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج صلصة الطماطم	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٤ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج المعكرونة والشعيرية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٢ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الخضراوات المعلبة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٤ ملايين ريال سعودي.
مشروع انتاج المصبرات	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة التقديرية
مشروع انتاج الشوكولاته	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٧ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج مادة البولي يول	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٣٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الالواح الخشبية المضغوطة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١١ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج اشربة القيدوي والاشربة السمية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١١٠ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع المصاعد الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٤٠ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج حبال الصلب	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	١٢ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج المواقد غير الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٢٧ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج قطع غيار السيارات	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٦٣ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج رفاق من دقيق القمح	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٢٢ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الواح الخشب المضغوط من التبن	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١١٧ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الاسمدة العضوية المعبئة في اكياس	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٩٥ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج ديوك رومية ولحوم الديوك	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٦١ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج كربونات الكالسيوم المطحونة	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٢٦٩ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج صنابير كرتونية فاخرة للتعبئة والتقليف	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١٣٣٧ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج حقائب بلاستيكية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٩٩ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع ماصات الصدمات (المساعدات) للسيارات	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٧١ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع بطانات الكوابح وقواصل الحركة للسيارات	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١١٧ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج صمامات لمحركات الديزل	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٣١٤ مليون دولار امريكي.
مشروع انتاج عوازل مسطحة لمحركات الديزل	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٣١٣ مليون دولار امريكي.
مشروع انتاج مضخات وقود لمحركات الاحتراق الداخلي	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١٠٦٨ مليون دولار امريكي.
مشروع انتاج الشباك البلاستيكية (بطريق البثق)	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١٥٣ مليون ريال سعودي.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة التقديرية
مشروع انتاج مراوح الشفط.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٣٠.٨ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج طبابخات الغاز المنزلية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٣٠.٩ مليون ريال سعودي.
مشروع تعليب الفول المدمس	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٤٦.١ مليون ريال سعودي.
مشروع حفظ وتعليب الخضراوات	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٥ - ٦ مليون ريال سعودي.
مشروع تعبئة وتجميد لحوم النواجن	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع حفظ وتعليب الاسماك	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع تصنيع مشتقات الطماطم	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	٦ - ٧ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع منتجات الكيك	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	٥ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع الشوكولاته	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	٢٢ - ٢٨ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع المعكرونة والشعيرية	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	٤.٥ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع الوجبات الغذائية الخفيفة	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٤ ملايين ريال سعودي.
مشروع تصنيع المخللات	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	١٥ - ١٦ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع السجق والبسطرمة	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع تصنيع مستحضرات تغذية الاطفال	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	٢٥ - ٣٠ مليون ريال سعودي.
مشروع تحضير وتعبئة البن	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع تعبئة الشاي	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٧ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة الحقائب البلاستيكية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٣ - ٧ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة الاحذية البلاستيكية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٤ - ٦ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة الماسح والغراجن والمكانس	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٤ - ٦ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة الازرار والامشاط	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٥ - ٧ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة الزهور والنباتات الصناعية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٦ - ٨ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الشامبو	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع صناعة الورنيش والمواد اللاصقة	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٧ - ٩ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة ورق التغليف	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٤ - ٦ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة ورق الجدران	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٧ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة الاشرطة اللاصقة	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٨ - ١١ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع مكيفات التبريد	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	٦٠ - ٦٨ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع المراوح الكهربائية	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع تصنيع سخانات المياه	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	٧ مليون ريال سعودي.
مشروع تصنيع اشرطة الفيديو	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	غير محدد.
مشروع تصنيع اشرطة الكاسيت	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة اولية	٢١ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة الالبسة الداخلية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٣ - ٥ مليون ريال سعودي.
مشروع صناعة الالبسة الخارجية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٨ - ١٠ مليون ريال سعودي.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة التقديرية
مشروع صناعة الشالات والمناديل	غرفة تجارة			
واغطية الرأس	وصناعة جدة	غير محدد	دراسة اولية	٥ - ٧ مليون ريال سعودي.
مشروع تعليب الخضراوات	شركة التصنيع الوطنية	مدينة جدة	دراسة جدوى	١٩٨ مليون ريال سعودي.
مشروع افلام الاشعة السينية	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١٤ مليون ريال سعودي.
مشروع منتجات الاسلاك (اسلاك)	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الجبيل		
		الصناعية	دراسة جدوى	٢٠٠ مليون ريال سعودي.
مشروع صهر الرصاص	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٤٦ مليون ريال سعودي.
مشروع المسبك	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الدمام	دراسة جدوى	٩٠ مليون ريال سعودي.
مشروع الخلطات ومستلزمات الحمام	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٦٤ مليون ريال سعودي.
مشروع مجمع أوراق الصحف	شركة التصنيع الوطنية	مدينة ينبع	تحت الدراسة	١٢٠٠ مليون ريال سعودي.
مشروع شركة القلوويات السعودية المحدودة	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الجبيل		
		الصناعية	تحت الدراسة	٧٥ مليون ريال سعودي.
مشروع انتاج الرمل الصناعي	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الدمام	تحت الدراسة	٦ ملايين ريال سعودي.

## ٥٠٧ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (بالريال السعودي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (بالريال السعودي)
٢٣	صناعي	١٩٨٩	٤٤٧,٦٢ مليون	اردنيون	١٨٩,٦٣٠,٠٠٠
				خليجيون*	٧٥,٦٠٠,٠٠٠
				يمنيون(ش)	١٦,١٧٠,٠٠٠
				مصريون	١٦,١٠٠,٠٠٠
				جزائريون	١٤,٨٠٠,٠٠٠
				فلسطينيون	١٤,٧٥٠,٠٠٠
				لبنانيون	١١,٣٠٠,٠٠٠
				سودانيون	٤,٩٥٠,٠٠٠
				سوريون	٣,٧٠٠,٠٠٠

\* من الامارات ودول خليجية اخرى.



(٨)  
تقرير مناخ الاستثمار في  
جمهورية السودان  
لعام ١٩٨٩





## تقرير مناخ الاستثمار في

### جمهورية السودان

لعام ١٩٨٩

شهد العام عدة أحداث اقتصادية وسياسية هامة كان أبرزها تولي القوات المسلحة السودانية سلطة الحكم في البلاد حيث أعلنت في اول بيان لها حل البرلمان وتعطيل الدستور وعلان حالة الطوارئ وحل الحكومة والاحزاب السياسية والنقابات. واولى النظام الجديد اهتمامه لحل المعضلة الاولى التي تعاني منها البلاد وهي الحرب الاهلية الدائرة في جنوبيها، فعقد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام الذي توصل الى وضع القواعد العامة لنظام الحكم وهوية الدولة وتوزيع الثروة بين الاقاليم، وهي القواعد التي اعتبرت كمبادئ للحوار مع الجبهة الشعبية لجنوب السودان، والذي بدأ من خلال جولتين من المفاوضات عقدت بين الجانبين. وعلى الصعيد الاقتصادي، بدأت الحكومة الجديدة محاولة جادة لمواجهة المشاكل العديدة التي ظل يعاني منها الاقتصاد الوطني في السنوات السابقة، فتمت اجازة ما يمكن تسميته ببرنامج انقاذ عاجل يهدف الى تخفيض العجز في الموازنة العامة عن طريق زيادة الايرادات واحتواء الزيادة في المصروفات وازالة الدعم عن السلع الاساسية، كما تضمن البرنامج بعض الاجراءات الهامة في المجالات النقدية والمالية الهادفة الى تخفيض معدل التضخم عن طريق تخفيض عرض النقود ومحاربة السوق غير الرسمية لموارد العملة الحرة وذلك بهدف درء انهيار قيمة الجنيه السوداني ومنع آثارها السلبية.

#### ١٠٨ تشريعات واجراءات حكومية:

— على صعيد السياسة النقدية اصدر محافظ بنك السودان وفق صلاحياته بموجب لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي لسنة ١٩٧٩ المعدلة حتى يونيو ١٩٨٣ قرارا بتاريخ ١٩٨٩/٨/٩ بشأن الحسابات الحرة اوجب على البنوك وقف العمل بتغذية الحساب الحر بمبالغ محولة من حساب حر آخر، وسمح بتحويل مبلغ ٥٠ دولارا امريكا او ما يعادلها من العملات الاجنبية الاخرى (نقدا) من المبالغ المحولة لاجراض السفر من الحسابات الحرة، وصدر لاحقا لهذا القرار، القرار بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٣ اجاز للبنوك ان تحول من الحسابات الحرة والحسابات الحرة الاستثنائية للأفراد الى الحسابات الحرة والوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ومؤسسات القطاع العام والجهات التي في حكمها والمصدق لها بفتح تلك الحسابات من قبل بنك السودان. كما صدر قرار بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٨ بشأن توزيع حصيلة الصادرات قضى بان تعامل حصيلة صادرات الصمغ العربي على اساس ٥٠٪ بسعر الصرف الرسمي و٥٠٪ بسعر الصرف الحر، اما بالنسبة لحصيلة صادرات الصمغ العربي التي تم شحنها قبل تاريخ القرار ولم تستلم حصيلتها بعد فيجري التعامل عند استلامها على اساس ٥٠٪ بالسعر الرسمي و٥٠٪ بالسعر الحر وتحاسب شركة الصمغ العربي على اساس ٧٠٪ بالسعر الرسمي و٣٠٪ بالسعر الحر. وصدر ايضا القرار المؤرخ ١٩٨٩/١٠/١٧ بخصوص الاقرارات الجمركية عند الدخول ليعالج المسائل المتعلقة بتحديد فترة الاقرار لشهرين وصلاحيية الاقرار الجمركي الصادر قبل صدور القرار المشار اليه لمدة مماثلة من تاريخ صدور الاقرار، وتحديد اجراءات التصرف بالاقرار بالبيع او الابداع ومعاملة الحوالات المرسلة عن طريق البريد نفس معاملة الاقرارات الجمركية الخاصة بالقادمين، ووجب على البنوك العمل به اعتبارا من تاريخه. كما صدر القرار المؤرخ ١٩٨٩/١٠/٢٨، الزم البنوك بقبول الشيكات

المصرفية الصادرة من بنوك او صرافات خارجية لصالح مستفيدين داخل السودان بدون اقرارات جمركية والسماح باستخدامها لشراء الشيك لصالح السوق المصرفية الحرة بسعر الصرف الحر الساري، وفتح حساب حر باسم صاحب الشيك المصرفي، والاضافة لحساب حر قائم.

## ٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- قامت جمهورية السودان خلال العام بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع بعض الدول العربية اشتملت على الآتي:
- تم في العاصمة الاردنية بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٩ التوقيع على البروتوكول التجاري بين الحكومتين السودانية والاردنية وتضمن الاتفاق زيادة حجم التبادل التجاري ليصل الى ٧٠ مليون دولار امريكي، من خلال صفقة متكافئة بمبلغ ٦٠ مليون دولار امريكي مناصفة بين البلدين، و٦ ملايين دولار للمركزين التجاريين السوداني في عمان والاردني في الخرطوم، و٤ ملايين دولار تخصص للمعارض المتخصصة التي ستقام في كلا البلدين، وذلك للبيع المباشر الى الجمهور.
  - بروتوكول مع جمهورية مصر العربية اشتمل على الحساب المشترك، تجارة الحدود (حوالي ١٢ مليون جنيه مصري) واتفاقية الصفقات المتكافئة بحوالي ٢٠ مليون دولار.
  - اتفاقية للصفقات المتكافئة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بقيمة ١٠٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين للمبادلات التجارية وفق قوائم سلع متفق عليها.
  - اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تقضي بتأسيس مصرف خارجي في السودان برأس مال مشترك يبلغ ٥٠ مليون دولار امريكي يدفع مناصفة بين البلدين، على ان يتم سداد ٢٥٪ منه كرأس مال مدفوع لكل جانب. يقوم المصرف بكافة الاعمال المصرفية داخل وخارج السودان.
  - التوقيع على محضر اجتماع مع الجمهورية العراقية يشمل الآتي:
  - أ - اقتطاع ٢٥٪ من مستحقات اجور السودانيين العاملين في العراق والقابلة للتحويل لسداد مديونية السودان المستحقة للعراق وان يتم تحويل كامل مستحقات الاجور بعد سداد المديونية.
  - ب - تطوير التبادل التجاري من خلال الصفقات المتكافئة، وتنفيذ الصفقة المتكافئة التي اتفق عليها سابقا بمبلغ ٤٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين، وفق قوائم السلع المتفق عليها.

### ٢٠٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات مع دول غير عربية:

- في اطار التعاون الاقتصادي مع الدول غير العربية، ابرمت جمهورية السودان ما يلي:
- بروتوكول تجاري مع الصين بقيمة مائة مليون دولار، مناصفة بين البلدين، سيقوم الجانب السوداني بموجبه بتصدير القطن والصمغ العربي واللبن والكروم مقابل استيراد الآلات والمعدات ومواد البناء والمواد الغذائية.
  - اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار امريكي، يشتري السودان بموجبها ٧٦ ألف طن من القمح و٢٦ ألف طن من الدقيق الامريكي. يتم سداد القيمة على مدى اربعين عاما مع فترة سماح مدتها عشر سنوات.
  - بروتوكول تجاري مع رومانيا يصدر السودان بموجبه سلعا بقيمة ٤٤ مليون دولار يخصص نصفها لسداد المديونية المستحقة لرومانيا، كما تقوم رومانيا بتصدير سلع الى السودان بقيمة ٢٢ مليون دولار.

- بروتوكول تجاري مع اوغندا بقيمة ١٠ ملايين دولار مناصفة بين البلدين بموجب قوائم سلع متفق عليها.

## ٣٠٨ وقائع وأحداث:

شهد العام عددا من الوقائع والاحداث على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، نبرز فيما يلي اهمها:

### وقائع واحداث اقتصادية:

#### الميزانية العامة:

- حددت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي توجهات ميزانية التنمية والنقد الاجنبي لعام ١٩٩٠/٨٩، ودعت كافة المصالح والمؤسسات والهيئات لوضع احتياجاتها وفقا للسياسات الجديدة بغرض تحقيق اقصى اندماج بين مختلف المؤسسات والوزارات لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد.

واكدت الوزارة بان الميزانية الجديدة تركز على توفير ضروريات الحياة في مجال الحياة اليومية والامن والصحة والمواصلات والتعليم والنهوض بالقطاع التقليدي واعادة التوازن البيئي وصيانة وتنمية الموارد الذاتية لسد الفجوة في الموازنة الداخلية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة، وتركيز وترشيد المصروفات وزيادة الايرادات الاقليمية وتخفيض حجم الدعم المركزي، وتخفيض عجز الميزانية العامة عن طريق زيادة الايرادات من الموارد الذاتية، وزيادة نسبة النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية والحد من التضخم.

واشارت الوزارة الى ان الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة تستوجب الا يزيد حجم المصروفات الجارية عن حجم الايرادات الذاتية مهما كانت الظروف، وانه يتوجب ان تحقق الميزانية الجارية فائضا مناسباً للمساهمة في تمويل مشروعات التنمية.

ومن جهة اخرى، قررت ادارة الميزانية بوزارة المالية عدم الدخول في اي التزام بالنقد الاجنبي قبل الحصول على مصادر التمويل اللازمة لاي مشروع. ويعتبر هذا التحديد من التوجهات التي ستقوم عليها الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٩/١٩٩٠. ويتوجب على جميع الوحدات والمصالح الحكومية بمقتضى هذا التوجه، برمجة احتياجاتها من النقد الاجنبي وفق اولويات مبوية تعكس الاحتياجات الضرورية والملحة مع تحديد الفترة القصوى لوصول هذه الاحتياجات ورصد المقابل المحلي المخصص لها.

اما بالنسبة لميزانية التنمية، فقد وجهت الوزارة ضرورة الالتزام بالاهداف التي وردت بالبرنامج الرباعي للانقاذ والاصلاح، ومحاولة ربط تقديرات التنمية بالتمويل الاجنبي المتاح، والتركيز على المشروعات الخاصة برفع الانتاجية وتحسين هيكل البنية الاساسية وتجنب الازدواجية في تقديرات الميزانية الجارية وميزانية التنمية.

هذا وقدرت الايرادات العامة الذاتية بنحو ٨٤٢٩ مليون جنيه سوداني\* بينما قدر اجمالي الانفاق العام بـ ٢١٦٩٩ مليون جنيه، اي بعجز اجمالي قدره ١٣٢٧٠ مليون جنيه. يغطي هذا العجز بتمويل خارجي يقدر بنحو ٥٦٥٢ مليون جنيه.

وبعد استنزال تقديرات التمويل الخارجي، يصبح اجمالي العجز نحو ٧٠٦ بليون جنيه، سيتم العمل على تغطيته بخفض المصروفات في بنود الفصل الاول من الميزانية بنحو ٥٪، الدعم المركزي للاقاليم بـ ١٠٪ اعتمادات التنمية والبرنامج الاسعافي بـ ١٠٪، اعتمادات الدفاع بـ ٥٪ ومن المقدر ان يبلغ اجمالي هذه التخفيضات نحو ٣

\* الدولار الامريكي يعادل ١٢ر٢ جنيه سوداني كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

بليون جنيه.

كما سيجري العمل على زيادة الإيرادات العامة وذلك بزيادة أسعار البنزين ورسوم ترخيص العربات وبيع الأراضي وفرض ضريبة الدفاع والأمن على العاملين في القطاعين العام والخاص. ويقدر أن يبلغ إجمالي الزيادة نحو ١٩ بليون جنيه. أما رصيد العجز غير المغطى فسيتم تمويله بالاستدانة من القطاع المصرفي.

- شكلت الحكومة السودانية في مطلع العام الحالي لجنة فنية من الخبراء الاقتصاديين لإيجاد سبل تمويل زيادة الرواتب والأجور التي قررتتها والتي بلغت نسبتها المئوية نحو ٢٣٠٪ بتكلفة إجمالية تصل إلى بليون جنيه. وقد أصدرت اللجنة رأيها، واقترحت بأن الحل يكمن في الآتي:

- زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجمارك ورسوم الانتاج مع ترشيد الفكرة بحيث يقع عبء الزيادة على الطبقات المقتدرة نسبيا بما يساعد على تحقيق عدالة توزيع الثروة، إضافة إلى ضبط الإيرادات الحكومية وتوسيع مواعينها ومكافحة المتهربين من الضريبة والقادرين عليها.

- تخفيض الانفاق الحكومي، وذلك عن طريق: تقليص الجهاز السيادي بما يتيح الاقتصاد في النفقات، تخفيض عدد الوزارات بدمج الوزارات ذات الاختصاصات المتشابهة والمتكاملة، تقليص مخصصات رؤساء اللجان بالجمعية التأسيسية، مراجعة الأوضاع المالية والاقتصادية للمؤسسات العامة لتقوية أسهامها في الدخل القومي والتخلص من المؤسسات المتعثرة، وأخيرا معالجة مشكلة حرب الجنوب والآثار الاقتصادية الناتجة عنها.

وقد أعلن في وقت لاحق، وزير الدولة بوزارة المالية بأنه من المتوقع أن تحصل الحكومة على نحو ١٣ بليون جنيه خلال العام من الإيرادات الحكومية، في حين تبلغ تكلفة زيادة الأجور ٢ بليون جنيه، وأن يتم تمويل العجز عن طريق زيادة رسوم تراخيص العربات وتوسيع القاعدة الضريبية، كما بين أن خفض الانفاق الحكومي، سيوفر ٢٨٠ مليون جنيه في العام.

### السياسة النقدية:

- أصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في نهاية العام قرارا بتكوين لجنة فنية للنقد الاجنبي. وحددت اختصاصاتها بمراجعة ومتابعة موارد البلاد من النقد الاجنبي من مختلف المصادر من قروض سلعية ونقدية وحصيلة صادرات وذلك على ضوء تقديرات الميزانية والتطورات المتوقعة، وتعديل الأرقام وفقا للمرونة المطلوبة التي قد تحدثها اية عوامل جديدة، إلى جانب تحديد ومتابعة سير سدادها، ومواجهة الأولويات وفق ما يتحقق فعلا من موارد النقد الاجنبي، بالإضافة إلى مراجعة أداء ميزانية النقد الاجنبي كل ثلاثة أشهر وستقوم اللجنة بوضع السياسات والاسبقيات التي تحكم استخدام النقد الاجنبي والتي يستهدى بها بنك السودان والوزارات المعنية.

- أصدرت السلطات النقدية خلال العام عددا من القرارات واللوائح المنظمة للتعامل بالنقد الاجنبي وذلك في إطار السياسة النقدية التي انتهجتها الحكومة الجديدة والتي تركز على زيادة الإيرادات وتنميتها عن طريق تطوير وتنشيط المصادر الحالية وابتكار مصادر جديدة وترشيد الانفاق العام من جانب آخر باعطاء أولوية لتوفير الاحتياجات الأساسية والصرف على السلام والحرب معا في آن واحد.

- أصدر بنك السودان قرارا يقضي بمد فترة السماح لفتح الحسابات الحرة الاستثنائية والإيداع وبيع وشراء العملات الأجنبية حتى نهاية عمل يوم ٢٠/٧/١٩٨٩. وقد قام البنك بتوفير سيولة نقدية للبنوك التجارية بلغت

مليار جنيه سوداني لمواجهة الاقبال المتزايد من المواطنين لتحويل العملة الاجنبية التي بحوزتهم، بدون الحاجة الى توضيح مصدرها.

- اصدر بنك السودان منشورا بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠ وجه فيه كافة البنوك التجارية بوقف شراء اي نقد اجنبي الا بموجب اقرار جمركي ساري المفعول او في حالة ان يكون النقد الاجنبي محولا من الخارج عن طريق البنك المشتري او من الحسابات بالنقد الاجنبي لدى تلك البنوك. وفي ١٩٨٩/١٠/٢٨ اصدر ايضا منشورا تقرر فيه على البنوك المعتمدة قبول الشيكات المصرفية الصادرة من بنوك او صرافات في الخارج لصالح مستفيدين داخل السودان وذلك بدون اقرارات جمركية واستخدامها في شراء الشيك لصالح السوق المصرفية الحرة بسعر الصرف الحر الساري. وفتح حساب حر باسم صاحب الشيك المصرفي. والاضافة لحساب حر قائم باسم صاحب الشيك المصرفي.

- اصدر بنك السودان في ١٩٨٩/١٢/٣١ منشورا في اطار قانون تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، وجه من خلاله البنوك التجارية مراعاة وتنفيذ ما يلي:

• ان يتم التعامل مع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وفقا للاجراءات والضوابط المرفقة مع هذا المنشور.  
• على البنوك عمل اختام خاصة يكتب عليها (تحويل الحد الادنى) وذلك لاستعمالها في ختم المستندات الواردة في نشرة الاجراءات والضوابط المرفقة.

• لا يتم تظهير اي مبلغ في البند الخاص بالحافز في كويون الاعفاء الجمركي.  
• على البنوك اضافة المهنة حسب الاقامة والدولة التي يعمل فيها في كويون الاعفاء الجمركي الى حين صدور الطبعة الجديدة.

• على البنوك تزويد كل من وزارة التجارة ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (قسم الاعفاءات) وادارة جوازات العاملين بالخارج بالتوقعات المعتمدة للموظفين الذي سيوقعون على المستندات الخاصة بالتحويلات واي تعديلات تتم فيها مستقبلا.

• على البنوك وضع الضوابط الداخلية اللازمة لتنفيذ تحويلات العاملين بالخارج وذلك لتفادي التزوير في المستندات التي تصدرها البنوك للعاملين بالخارج.

• على البنوك التجارية موافاة بنك السودان بصورة لجهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج باحصاءات شهرية توضح جملة المبالغ المحولة من كل قطر.

- تم خلال العام ايقاف العمل بنظام سحب مبلغ مائتي دولار نقداً من الحسابات بالنقد الاجنبي لاغراض السفر والعلاج في الخارج، على ان يستبدل ذلك بالسحب في شكل شيكات سياحية او مصرفية. كما يتوجب على القادمين الى السودان الاعلان عن ما لديهم من عملات اجنبية ليتسنى لهم بعد ذلك تصريفها لدى البنوك او ايداعها في حساباتهم.

- اصدرت الحكومة السودانية امرا الى جميع شركات التصدير والنقل الجوي العاملة في السودان يقضي بايداع عائداتها من العملات الاجنبية في بنك السودان.

- واصل سعر الدولار ارتفاعه خلال العام حيث وصل سعره في السوق غير الرسمية خلال شهر نيسان /ابريل ١٩٨٩ الى نحو ٢١ جنيها فيما ظل سعره في السوق المصرفية يسجل انخفاضا كبيرا مقارنة بالسعر غير الرسمي، مما جعل اقبال المواطنين على صرافات السوق المصرفية ضعيفا مما ادى الى توقف بعضها، وقد عزت بعض المصادر الاقتصادية هذا الارتفاع الى عدم مقدرة الجهات المختصة على مكافحة السوق السوداء

وفشلها في السيطرة على تجار العملات وعدم استخدام القانون ضدهم، اضافة للسياسات التي اعلنتها الدولة في مجال فتح باب الاستيراد بالموارد الذاتية واتباع نظام الصفقات المتكافئة.

### السياسات الاقتصادية:

- اصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي قرارا بتكوين لجنة لمراجعة السياسات المصرفية برئاسة نائب محافظ بنك السودان، حددت مهامها في تقييم اداء البنوك التجارية والمتخصصة وتحديد كيفية زيادة مساهمتها في تحقيق اهداف برنامج الاصلاح الاقتصادي، كزيادة الانتاج وتنمية الصادرات وتخفيض الواردات، كما تشمل مهامها ايضا تحديد مجالات وسبل التنسيق بين السياسات الاقتصادية والائتمانية والنقدية، وربط البنوك ببنك السودان (المركزي) لضمان الالتزام بتوجيهاته وتنفيذ السياسة الائتمانية، ودراسة موقف رؤوس أموال البنوك مقارنة مع حجم الودائع والسلف ووضع مؤشرات لتحقيق الانتشار الجغرافي للبنوك، ومعالجة آثار السيولة الفائضة التي تؤثر على مستويات الاسعار وتوجيهها نحو الانتاج الى جانب دراسة تحفيز المدخرين وربطهم بالقطاع المصرفي.

- انشأت وزارة المالية والتخطيط خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ادارة عامة للعون الاقتصادي بوكالة التخطيط القومي، بهدف توحيد الاشراف على عملية العون الاقتصادي وتجميعه في وعاء واحد وتوحيد قناة المخاطبة مع الجهات المانحة للعون الاجنبي، وكذلك استقطاب التمويل الخارجي وضمان استخدامه في اوجه النشاط الاقتصادي بالاضافة الى قيام الادارة الجديدة بالتوقيع على اتفاقيات القروض والاشراف على تنفيذها، ومراجعة طلبات الدائنين المتعلقة بسداد اصل الدين وفوائده من بنك السودان واعداد ميزانية المقابل المحلي لخدمة الدين والقيام بمفاوضات اعادة الجدولة.

- انعقد المؤتمر الوطني للانقاذ الاقتصادي خلال الفترة من ١٠/٣٠ - ١٩٨٩/١١/٢٠، بحضور ما يزيد عن ١٠٠٠ عضو، بهدف ايقاف التدهور الذي اصاب الاقتصاد الوطني وبحث اسباب نهوضه وارتقاؤه وتقويم اساسياته وترشيد مساره تطلعا للتنمية الشاملة والمتوازنة، وقد اصدر المؤتمر توصيات كثيرة، تمحورت اهمها حول الاعتماد على الذات في الانقاذ والتنمية بتعبئة وتطوير الموارد البشرية والمادية والاكتفاء بالانتاج المحلي في الغذاء، وكذلك الانفتاح على الاشقاء والدول الصديقة والمؤسسات الاقليمية والدولية لدعم الجهد الوطني والتركيز على الانتاج والاستثمار وزيادة الموارد الذاتية بنسبة ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بالتركيز على الضرائب المباشرة والضرائب على الكماليات ومكافحة التهرب الضريبي والحد من الاعفاءات الضريبية. كما اوصى المؤتمر ايضا باعتماد النظام الفدرالي كأساس لصياغة الاجهزة ونظم ادارة الاقتصاد، وانشاء جهاز مركزي لدراسة وضع الهيئات والمؤسسات والرقابة والاشراف على اداء وحدات القطاع العام، وانشاء مجلس اعلى للموارد الطبيعية للاشراف على استخداماتها، وتقوية الاجهزة القومية للتخطيط وانشاء اجهزة اقليمية تعمل في تناسق مع الاجهزة القومية.

- باشرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في بداية العام في اعداد الترتيبات اللازمة لانشاء قسم متخصص يتولى رصد مديونية السودان الخارجية. ويضم القسم كل الوحدات العاملة في مجال المديونية الخارجية بالوزارات ذات العلاقة.

- اكدت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بان مديونية السودان قد بلغت ١٢ر٨ مليار دولار امريكي تفصيلها كالآتي:

٢٧٣٧ ألف مليون لمؤسسات دولية بما فيها الصناديق العربية.

٣٣٨١ ألف مليون لدول نادي باريس.

٣٧٣٤ ألف مليون لدول اخرى ليست اعضاء في نادي باريس.

٢٥٩٢ ألف مليون لبنوك تجارية.

٣٩٢ مليون تسهيلات المردين.

- اعلنت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بالنسبة للعلاقة مع صندوق النقد الدولي، بانه تم النجاح في ازالة بعض الشوائب الاساسية في العلاقات الثنائية حيث تم في الخرطوم عقد اجتماع مشترك بين الجانبين اللذين اتفقت وجهات نظرهما حول صعوبة تطبيق سياسة الصندوق في ظل المناخ السياسي السائد في البلاد. وقد تبنى الصندوق وجهة النظر السودانية القائمة على ضرورة تجزئة عملية الاصلاح والعلاج الاقتصادي الى مرحلتين، الاولى اسعافية يتم فيها احتواء التصاعد في الاسعار وكبح جماح التضخم خلال العام المالي ١٩٨٩ - ١٩٩٠، تبدأ بعدها المرحلة الثانية التي تتناول عملية الاصلاح الشامل طويل المدى.

- وافق صندوق النقد الدولي على التفاوض مع الحكومة السودانية من اجل اعادة جدولة الديون الخارجية، بفضل المساعي الحميدة التي قامت بها المملكة العربية السعودية بناء على طلب من رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ.

- تنازلت جمهورية المانيا الاتحادية عن جزء من الديون المستحقة لها، تبلغ قيمته ٣ر٦ مليون مارك الماني، الى جانب الفوائد، وتتوقع وزارة المالية ان تتلقى اخطارا رسميا من الحكومة الفرنسية باعفاء السودان من الديون الفرنسية الرسمية التي تقدر بنحو خمسة وسبعين مليون دولار، وذلك كمساهمة من فرنسا في معالجة الازمة الاقتصادية.

### تشجيع الاستثمار:

- في اطار جهود الدولة الرامية الى تشجيع الاستثمار وازالة العقبات امام المستثمرين، اصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في منتصف العام قرارا ينص على ما يلي:

• تدفع ارباح المستثمر بالعملة الصعبة التي سجل بها بشرط ان يسدد المقابل المحلي من عائد استثماراته بسعر الصرف السائد وقت التحويل الا اذا اتضح انها استخدمت استخداما سيئا.

• تخصص نسبة تتراوح بين ١٠٪ و٢٥٪ من قيمة صادرات المصدر لمقابلة احتياجات المستثمر من المدخلات وقطع الغيار وتحويل الارباح وتسديد الديون، شريطة فتح حساب بذلك في بنك السودان.

• استعجال وضع الخريطة الاستثمارية.

• يتم التصديق على الاستثمار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ طلب الاستثمار.

• تقوم السياسة السعرية للمنتج على اساس التكلفة الحقيقية يضاف اليها هامش ربح معقول.

- اصدر مؤتمر السودانيين العاملين في الخارج الذي انعقد في الخرطوم خلال شهر ايلول /سبتمبر ١٩٨٩ عددا من التوصيات الخاصة بالاستثمار والحوافز والامتيازات ورخص الاستيراد والاراضي نصت على ما يلي:

• وضع التعديلات القانونية الخاصة بالاستثمار والضرائب والعمل بما يكفل حقوقا استثمارية واضحة للعاملين



في الخارج واعطائهم معاملة تفضيلية عن رؤوس الاموال المقيمة والاجنبية.

- اختصار الاجراءات الدبوانية وتحديد القنوات التنفيذية منعا للارذواجية وتضارب الصلاحيات وتسهيلا لمهام المستثمرين وحفزهم لاستثمار مواردهم داخل البلاد.
- اعداد الخرائط الاستثمارية التي تحدد المشروعات ومواقعها واحجامها وتوفير كافة البيانات والاحصاءات اللازمة لدراسات الجدوى في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.
- ثبات واستمرارية السياسات الاستثمارية والنقدية بما يعكس مصداقية الدولة تجاه المستثمرين.
- خلق جهاز يختص بترويج الاستثمار.
- توجيه المستثمرين نحو المشروعات الانتاجية ذات القدرة على التصدير والسماح لهم بتجنيد نسبة تشجيعية مقبولة للمستثمر من حصيلة صادراتها تحفيزا لهم لاستمرارية تمويل استيراد احتياجاتهم ومقابلة استرداد رأس المال الاجنبي والارباح واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تعديل قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠ بما يكفل ذلك.

- تم خلال شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٨٩ تجسيد تصديقات الاستثمار في شتى المجالات التي صدرت في عهد الحكومة السابقة وذلك لعدم استيفائها للشروط المحددة، وتقرر مراجعة تلك التصديقات عن طريق اللجنة الاستشارية للاستثمار بالامانة العامة للاستثمار. واعلنت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي انها وضعت بدائل جديدة ومشجعة للاستثمار الاجنبي، تسمح للمستثمر بتصدير جزء من انتاجه للخارج، وانشاء هيئة للضمان تحفظ له حقه.

- تعكف الجهات السودانية المختصة على دراسة مسودة مشروع قانون تشجيع الاستثمار الجديد الذي سيحل مكان قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٨٠ الذي واجه العديد من السلبيات والمعوقات.

### الديون الخارجية:

- اعدت الحكومة خلال شهر ايار /مايو ١٩٨٩ لائحة جديدة لمنح حوافز وامتيازات للمغتربين السودانيين بهدف جذب استثماراتهم لداخل السودان، والفت بذلك الضريبة المطبقة على المغتربين واستبدالها بالمساهمة الوطنية السنوية بواقع ١٠٠ دولار للموظفين و٤٠٠ دولار لرجال الاعمال و٣٠٠ دولار لاساتذة الجامعات. كما الفت اللائحة الجديدة ضريبتى العقيدة والوطن والدخل الشخصي بالنسبة للمعارين. وتلزم اللائحة الجديدة المغتربين بتحويل حد ادنى سنوي عبر القنوات الرسمية في حدود ٥٠٠ دولار للعامل و١٠٠٠ دولار للموظفين و٢٠٠٠ دولار لاساتذة الجامعات و٣٠٠٠ دولار لرجال الاعمال. واعطت اللائحة المغتربين حق التمتع باعفاء جمركي تصاعدي في حالة الزيادة عن الحد الادنى من التحويلات وان يحسب هذا الاعفاء بالسعر الرسمي، ويدفع رسوم تأشيرة الخروج بالعملة المحلية بالاضافة الى تملك الارض السكنية والمشروعات الزراعية والصناعية.

### قطاع الزراعة:

- نهبت وزارة الزراعة لخطورة الموقف الخاص بعملية الحصاد حيث تواجه اماكن الزراعة المطرية مشاكل حقيقية. وذكرت الوزارة بان المساحة المزروعة بالذرة تقدر بنحو ١٥ مليون فدان وتنتج نحو ثمانية ملايين طن، الا ان الكمية التي تم حصادها تقدر بنحو ٣٥٪ من طاقة الانتاج بسبب نقص الايدي العاملة، وبالنسبة لحصول قصب السكر، فان الايدي العاملة اللازمة لحصاده تبلغ ٥٠ ألف عامل، توفر منها في بداية الموسم نحو ١٧٠٠

عامل فقط كذلك القطن، وهو المحصول النقدي الاول، يعاني من نقص الايدي العاملة فمثلا يعاني مشروع الجزيرة من نقص يبلغ ٥٣٪ في حجم العمالة المطلوبة ويبلغ هذا النقص في مشروع الرهد نحو ٥٠٪. وقد تمكنت اللجنة الوزارية للحصاد خلال العام من ضم حوالي ١١٠ آلاف لاجيء ونازح للمشاركة في الحصاد وخاصة الذرة وقصب السكر بخلفا الجديدة والقضارف. وكانت الحكومة قد اعلنت التعبئة العامة لمواجهة مشكلة الحصاد، وقامت بترحيل اعداد من المواطنين والنازحين الى المشروعات الزراعية المختلفة، حيث تولد هذه المشكلة مشاكل اساسية تتعلق بالتسويق منها زيادة اسعار المحاصيل الزراعية والمنافسة الشديدة التي تواجهها في الاسواق الدولية من قبل محاصيل مشابهة لدول اخرى.

- حددت وزارة الزراعة المساحات الخاصة بزراعة المحاصيل للموسم الجديد، فقد بلغت مساحة القطن ٨١٣ ألف فدان للقطن المروي و٧٠ ألف فدان للمطري، ومساحات الذرة المروية في حدود نصف مليون فدان والمطرية من ٨ الى ١٠ مليون فدان، وحددت المساحة المخصصة لزراعة القمح في حدود ٥٥٤ ألف فدان مروي، والقول السوداني ٣٧٥ ألف فدان مروي، والسهم مليون فدان مروي، و٤٠٠ ألف فدان مطري لمحصول عباد الشمس. ووافقت الوزارة كذلك على اعتماد زراعة العدس في الموسم الزراعي القادم في مساحة تبلغ ٢٥٠ ألف فدان وذلك كخطوة لتحقيق مرحلة الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول.

- خصصت الحكومة السودانية نحو ٢٠٠ ألف فدان من الاراضي الخصبة في منطقة الجزيرة لمشروع مشترك مع المملكة الاردنية الهاشمية لزراعة القمح والذرة الصفراء وتربية الابقار لسد احتياجات الاردن منها وتصدير الفائض الى الاسواق العربية.

- رصد البنك الزراعي السوداني مبلغ اربعين مليون جنيه لتمويل المحاصيل الشتوية بالاقليم الشمالي، ويتوقع زيادة هذا التمويل بمبلغ ١٥٢ مليون دولار يقدم من هيئة التنمية الدولية لتزويد الاقليم بالالات والمعدات الزراعية ومدخلات الانتاج الاخرى.

### قطاع النفط والثروة المعدنية:

- اتفقت الحكومة السودانية وشركة شيفرون الامريكية على تشكيل لجنة مشتركة لاعداد صيغة عملية تمكن الشركة من استئناف عمليات تنقيبها عن النفط في المناطق التي اوقفت فيها نشاطها في جنوب السودان حيث تشتعل الحرب الاهلية منذ خمس سنوات. واعرب وزير النفط عن امله بالاتحاوّل الحكومة البحث عن بدائل اخرى تؤدي لتعطيل استئناف الشركة لعملياتها في مجال التنقيب. واكد على ضرورة التعاون معها للتغلب على الصعوبات التي تواجهها لاستئناف عمليات التنقيب.

- بدأت شركة صن أويل للبتترول في منتصف اذار/ مارس ١٩٨٩ في حفر بئر جديدة لاستكشاف النفط في منطقة امتيازها بالجزيرة، وستحفر بئرا جديدة يتم تحديد موقعها على ضوء نتائج حفر البئر الاولي.

- اعلن وزير الطاقة والمعادن بان التنافس الايجابي بين شركات البترول العالمية، اضافة الى دخول عدد من الشركات اليابانية حظيرة التعدين، سيؤدي الى استغلال حقيقي للمخزون النفطي والموارد المعدنية الاخرى، وأشار الى ان حرب الجنوب قد اثرت على تصاعد الاكتشافات التي بدأت في الظهور منذ منتصف الثمانينات. كما اعلن بان الوزارة قد تمكنت من رسم خارطة تعدينية دقيقة للمنطقة الشمالية المجاورة للجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والمنطقة المجاورة لتشاد، ووضحت الاحتمالات الكبيرة للبتترول والمعادن في هذه المنطقة، وقد ارسلت هذه الخارطة الى الشركات العالمية ودعتها للاستثمار في هذه المناطق.

- اعلن وزير الطاقة والمعادن خلال العام بان عمليات التنقيب عن البترول والمعادن التي تقوم بها احدى الشركات البريطانية بالتعاون مع هيئة الابحاث الجيولوجية السودانية بتمويل من البنك الدولي، في شمال وغرب البلاد ويستخدم فيها القمر الصناعي، قد اظهرت نتائج ايجابية مشجعة. وازداد بان نتائج الابحاث الخاصة بوجود نبط في منطقة الجزيرة ستعلن بصورة نهائية في وقت قريب.

- اعلنت الحكومة الليبية خلال شهر اب/ اغسطس ١٩٨٩ انها قدمت هدية الى السودان عبارة عن ٢٠٠ ألف برميل من النفط الخام وانه تم افراغ هذه الكمية في ميناء بورسودان. كما قدمت الحكومة السعودية ٣٥ ألف طن من مادة الجازولين. وتأتي هذه المساعدات عقب النداء الذي وجهه مجلس قيادة ثورة الانقاذ الى الاشقاء العرب لمساعدة السودان الذي يعاني في الوقت الحالي من العديد من المصاعب الاقتصادية التي خلفتها انظمة الحكم السابقة، لا سيما النقص في المحروقات.

### احداث ووقائع اخرى:

- اعلنت وزارة الصناعة عن تكوين لجنة لتنظيم عمل واستثمار الحرف والصناعات الصغيرة واصدار التراخيص والامتيازات للعاملين بهذا القطاع. وستقوم اللجنة بدراسة امكانية استفادة اتحاد الحرف والصناعات الصغيرة من البروتوكولات التجارية مع الدول الاخرى وامكانية السماح له بالتعاون بنظام الصفقات المتكافئة وقضايا توفير المكون الاجنبي بالاسعار الرسمية لدى مؤسسات التمويل.

- اعدت وزارة الصناعة برنامجا لتأهيل وصيانة ومراجعة اداء القطاع الصناعي خلال السنوات الثلاث القادمة. ويهدف البرنامج الى التوسع في زراعة السكر، توفير قطع الغيار والمدخلات الصناعية، معالجة القطاعات الصناعية الخاسرة، ورفع الكفاءة الانتاجية للمصانع العاملة. ووضحت الوزارة انه سيتم السعي لدى صناديق التنمية العربية لاشراكها في تمويل هذا البرنامج.

- قررت وزارة التجارة والتعاون والتمويل الغاء جميع رخص استيراد السيارات والسلع بالموارد الذاتية والصفقات المتكافئة او بدون تحويل القيمة والتي منحها الوزارة قبل ١٩٨٩/٦/٣٠. واستتنت الوزارة رخص الاستيراد الممنوحة للمغتربين الذين حولوا مبلغ ثمانية آلاف دولار بالقنوات الرسمية.

### احداث سياسية:

- شهد العام بعض التطورات الهامة الخاصة بالتحالفات السياسية في التشكيل الحكومي. فقد تم في ١٩٨٩/٢/٨ اجراء تعديل وزارى للحكومة السودانية نتج عنه مشاركة ثمانية من الاحزاب السياسية، وبقي الحزب الاتحادي الديمقراطي خارج الحكومة.

- تم في شهر مارس /اذار ١٩٨٩ الاعلان عن تشكيل وزارى جديد تكون من كافة القوى السياسية والاحزاب بما فيها الحزب الاتحادي والنقابات فيما عدا الجبهة الاسلامية التي انتقلت الى صفوف المعارضة، وقد اعلنت الحكومة الجديدة في اول اجتماع لها موافقتها على مبادرة السلام في الجنوب التي كان زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي قد توصل اليها مع الحركة الشعبية لجنوب السودان، واعلن على ضوء هذا قائد الحركة موافقته على هذا القرار، ووقف في شهر ايار/مايو ١٩٨٩ اطلاق النار لمدة شهر واحد، واجتمع في اديس ابابا في شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٩ وفد الحكومة السودانية الجديدة مع وفد من الحركة للتفاوض حول التطورات التي تحققت بشأن تطبيق مبادرة السلام لعام ١٩٨٨. وقد انتهت المفاوضات الى النجاح رغم كل العقبات التي

صادفتها، واتفق الوفدان على عقد المؤتمر الدستوري في ١٨/٩/١٩٨٩، وعلى كيفية تشكيل اللجان التحضيرية للمؤتمر.

- قام الجيش السوداني بتولي السلطة في السودان في نهاية شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٩ وقد اعلنت حالة الطوارئ وتعطيل الدستور وحل البرلمان والاحزاب السياسية والحكومة والنقابات والجمعيات غير الدينية. واكد بيان اصدره مجلس قيادة الثورة السوداني ان الانقلاب هو ثورة انقاذ وطني تهدف الى تحقيق العديد من الاهداف السياسية والاقتصادية منها على سبيل المثال لا الحصر ايلاء اسبقية اولى لتأمين الحاجات الاساسية للمواطن ومكافحة التهريب والمتاجرين في السوق السوداء، ودفع عجلة التنمية والانتاج وفق خطة علمية واقعية والاعتماد على النهضة الذاتية والموارد المحلية، واصلاح العلاقات مع جميع الدول العربية والافريقية.

- اعلن مجلس قيادة الثورة يوم ٩/٧/١٩٨٩ عن تشكيل حكومة جديدة من ٢١ وزارة، بادرت بالاتصال بقيادة الحركة الشعبية لجنوب السودان لاجراء مفاوضات تستهدف انتهاء الحرب والتوصل لسلام شامل ودائم في جنوب السودان، وعقد في هذا الاطار وفد حكومي يومي ١٩ و٢٠/٨/١٩٨٩ مباحثات تمهيدية في اديس ابابا مع وفد من الحركة، اتفق الجانبان فيه على استمرار وتأمين عمليات الاغاثة، وتأمين وسيلة اتصال مباشرة بينهما، ومواصلة الحوار في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه. ومع نهاية العام، بدأت الجولة الثانية لمفاوضات السلام بين الطرفين بعد توقف دام نحو اربعة اشهر، عقدت الحكومة خلالها مؤتمر الحوار الوطني الذي تعتبر قراراته وتوصياته بمثابة اجندة رئيسية لخطة التفاوض. وقد وصف رئيس الحكومة هذه الجولة بانها اجرائية تتعلق بالاتفاق على بنود تنظيمية للتفاوض، كما اعلن بان جمهورية مصر العربية مشاركة فعليا في المفاوضات باعتبارها ترأس منظمة الوحدة الافريقية.

- عقد مؤتمر الحوار الوطني بتاريخ ٩/٩ - ٢١/١٠/١٩٨٩ وتوصل الى تحديد تصور معين لقضايا الحكم والتنمية والاستقرار وتقسيم السلطة والثروة، وهي القضايا التي ظلت الحركة الشعبية لجنوب السودان تطرحها في اطار مطالبها الرئيسية منذ عام ١٩٨٥.

## القروض:

حصلت جمهورية السودان خلال العام على القروض والمنح التالية:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض او المنحة	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولاً: مؤسسات التمويل العربية				
المملكة العربية السعودية	١٩٨٩	٢١٧ مليون	ريال سعودي	اعادة اعمار مناطق الفيضانات.
الجمهورية العربية الليبية	١٩٨٩	١٥٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد النفط.
ثانياً: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١/٥	٣ مليون	دينار اسلامي	تنمية زراعية لجنوب كردفان.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١/٥	٣٥٢ مليون	دينار اسلامي	كهربية منطقة النيل الابيض.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١/٥	٧٣ مليون	دينار اسلامي	تزويد منطقة بورسودان بالمياه.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١/٥	١٧٣ مليون	دينار اسلامي	صيانة مباني مدرسية متضررة من الفيضانات.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٠/١٨	٧٧٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل مشروع مياه الفاشر.
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩	١٠ مليون	دولار امريكي	برنامج الاستيراد.
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٦/١٢	١٠٠ مليون	دولار امريكي	مساعدة عاجلة لاعادة توطين النازحين في السودان.
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٧/١١	١٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد منتجات نفطية.
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٩	٢٠ مليون	دولار امريكي	التنمية الزراعية في جنوب كسلا.
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٩	٧٥ مليون	دولار امريكي	برنامج اعادة التعمير.
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٩	١٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع جنوب كسلا.
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٩	٤ مليون	دولار امريكي	التحديث الزراعي الثالث.
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٩	٨٧ مليون	دولار امريكي	اعادة تعمير كوابل التليفونات.
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٩	٠٢ مليون	دولار امريكي	الغون الفني لوحدة اعادة التعمير.
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٩	٣٠ مليون	دولار امريكي	الغون الفني للجهاز القومي للغون الغذائي.
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٩	١٨ مليون	دولار امريكي	اعادة اعمار مناطق الفيضانات.
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٩	٢٢٧ مليون	دولار امريكي	تاهيل للسكة الحديد.
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٩	٨٩ مليون	دولار امريكي	تعمير مؤسسة النيل الازرق.
بنك التنمية الافريقي	١٩٨٩	١ مليون	دولار امريكي	دراسة طريق سواكن / طوكر.
بنك التنمية الافريقي	١٩٨٩	١ مليون	دولار امريكي	دراسة تحلية مياه بورسودان.
البنك الدولي للتنشاء والتعمير	١٩٨٩	١٠٢ مليون	دولار امريكي	طريق الخرطوم - بورسودان.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	٧٣ مليون	دولار امريكي	المساعدات الطارئة للنازحين.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	٧٠ مليون	دولار امريكي	المرزعة الدراسية بكلية الاحفاد.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	١٧ مليون	دولار امريكي	تطوير الحبوب الزيتية.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	١٤ مليون	دولار امريكي	تطوير تخطيط الاتصالات السلكية واللاسلكية.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	٣١ مليون	دولار امريكي	دعم اجهزة الملاحة بمطار الخرطوم.

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض او المنحة	عملة القرض	المشروع المستفيد
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	١٢ مليون	دولار امريكي	وحدة الدعم المركزي لبرنامج العمالة المكثفة.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	١٧ مليون	دولار امريكي	تنمية المهارات.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	٣ مليون	دولار امريكي	كمبيوتر ووزارة الخارجية.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	٥٠٠ مليون	دولار امريكي	دراسة معدن الكروم.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	٥٠ مليون	دولار امريكي	تقوية مفوضية الاغاثة واعادة التعمير.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	٧٠٠ مليون	دولار امريكي	تحديد احتياجات السودان من البرنامج القطري.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٩	٩٠٠ مليون	دولار امريكي	نظام الظلمبات في شمال دارفور.
برنامج الغذاء العالمي	١٩٨٩	٢٦ مليون	دولار امريكي	ازالة آثار التصحر والجفاف.
منظمة الاغذية والزراعة العالمية	١٩٨٩	١٠ مليون	دولار امريكي	الحجر الزراعي.
منظمة الاغذية والزراعة العالمية	١٩٨٩	٢٠ مليون	دولار امريكي	الابذار المبكر للمحاصيل.
منظمة الاكتكاد	١٩٨٩	٦ مليون	دولار امريكي	تطوير تقنيات الاستيراد.
منظمة الطيران المدني الدولية	١٩٨٩	٢٥٠ مليون	دولار امريكي	معدات واجهزة ملاحية لمطار الخرطوم.
اليابان	١٩٨٩	٢٠٥ مليون	دولار امريكي	مكافحة الملاريا بالعاصمة.
اليابان	١٩٨٩	٨٠٥ مليون	دولار امريكي	اعادة تأهيل شبكة تليفونات الخرطوم.
اليابان	١٩٨٩	١٠٥ مليون	دولار امريكي	تحسين امداد المياه الريفية.
اليابان	١٩٨٩	٣٧٧ مليون	دولار امريكي	تحسين امداد المياه بمنطقة ام درمان.
اليابان	١٩٨٩	٦٣٦ مليون	دولار امريكي	اعادة بناء المدارس ومراكز الخدمات الصحية.
اليابان	١٩٨٩	٢٢٢ مليون	دولار امريكي	اغاثة جنوب السودان.
فنلندا	١٩٨٩	٥٢٥ مليون	دولار امريكي	تمويل الائتمان التعاوني.
الدانمارك	١٩٨٩	٢٣٢ مليون	دولار امريكي	مكافحة الجراد الصحراوي.
الدانمارك	١٩٨٩	١٣ مليون	دولار امريكي	برنامج تأهيل محطات الكهرباء.
الدانمارك	١٩٨٩	٢٤ مليون	كرونة دانماركي	اعادة اعمار مناطق الفيضانات
المانيا الاتحادية	١٩٨٩	٧ مليون	مارك الماني	اغاثة جنوب السودان.
فرنسا	١٩٨٩	٥٦٦ مليون	دولار امريكي	اغاثة جنوب السودان.
تركيا	١٩٨٩	١٠ مليون	دولار امريكي	شبكة الاتصالات الهاتفية بكرديفان ودارفور.

#### ٤.٨ فرص الاستثمار المتاحة:

#### ١.٤.٨ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

ابرز المخطط الرباعي للاندماج والاصلاح والتنمية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠ أهم المجالات التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى باولوية في اطار البرنامج.

وفيما يلي مجمل هذه الفرص:

### القطاع الزراعي:

- وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه فيما يلي:
- تطوير زراعة القمح في الاقليم الشمالي.
- تنمية انتاج الارز بمنطقة حوض ابوقصبة.
- انتاج الغلال والخضر والفاكهة والبقوليات.
- انتاج الحليب من الابقار والاعنام وتسمينها بالدامزين.
- اقامة مزارع رعوية لتسمين الاعنام.
- انتاج اللحوم من الابقار بمنطقة الدمازين.
- انتاج بيض المائدة.
- اقامة مصانع لانتاج الاعلاف.
- نقل وترحيل وتصنيع المخلفات الزراعية وتصنيع منتجات الغابة.
- بناء صوامع ومنشآت تخزين.
- اقامة مجمعات زراعية / صناعية في مناطق مختلفة من البلاد.

### القطاع الصناعي:

وفيما يلي عرض لاهم فرص الاستثمار في هذا القطاع:

#### في مجال الصناعات الغذائية والتبغ:

- اقامة مصانع لانتاج السكر في مناطق مختلفة من البلاد وتطوير طاقة بعض المصانع القائمة.
- تعليب لحوم الابقار والضأن.
- صيد وحفظ وتعليب الاسماك.
- انتاج الزيت النباتي والمربيات والبقول السوداني.
- صناعة مكعبات المولاس والقباس.
- انتاج السجائر والتبغ.

#### في مجال صناعة الورق ومنتجاته:

- صناعة ورق الكتابة والطباعة.
- انتاج الورق المقوى.
- انتاج مواد التعبئة والتغليف.

#### وفي مجال صناعة الخشب ومنتجاته:

- صناعة الاثاث الخشبي الراقي.

### وفي مجال الصناعات الكيماوية:

- صناعة الادوية والصناعات الصيدلانية.
- صناعة الصابون والصابون السائل والمنظفات الصناعية.
- صناعة البطاريات الجافة.

### وفي مجال مواد البناء والحراريات:

- صناعة الخزفيات من الاواني والادوات الصحية.
- صناعة الزجاج المسطح الشفاف.
- صناعة القوارير الزجاجية.
- صناعة الاسمنت والطوب الاسمنتي والرمل والبلوكات الكبيرة.

### وفي مجال الصناعات الهندسية:

- انتاج الحديد من الخرقة.
- انتاج الكوالين والاقفال والمفصلات والشناكل والاكر والترايبس.
- انتاج الانشاءات المعدنية الخفيفة.
- صناعة الخزان ومواقد وسخانات البوتوغاز.
- تجميع الآلات والمعدات الزراعية.
- تجميع عربات البضاعة للسكة الحديدية.
- تجميع الجرارات الزراعية.
- تجميع الدراجات والموتوسيكلات.
- اقامة ورش لصناعة الاثاث الحديثة.

### وفي مجال الصناعات الاليكترونية:

- صناعة مولدات ومراوح ولوازم كهربائية.
- تجميع راديوهات وتلفزيونات.

### وفي مجال صناعة الغزل والنسيج:

- صناعة النسيج الخاص بالملايات والاقمشة الملونة.
- صناعة منتجات التريكو.

### وفي مجال صناعة الجلود:

- صناعة الاحذية والمنتجات الجلدية.



## ٢٠٤٠٨ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع لانتاج جوانات البلاستيك زراعة ٢٥٠٠ فدان بالحنة والنباتات الطبية والعطرية واقامة مصنع عليها	رجل اعمال خاص	ام درمان	دراسة جدوى اولية	٢٥ مليون دولار أمريكي.
زراعة الحبوب والحبوب الزيتية	شركة تاج للزراعة والصناعة المحدودة	السودان	دراسة جدوى اقتصادية	٢٥ مليون جنيه سوداني ونحو ٩٠٠ ألف دولار.
بناء مستشفى سوداني	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	السودان	دراسة جدوى نهائية	١٢ مليون دولار أمريكي.
	الرازي للرعاية والخدمات الصحية	الخرطوم	دراسة جدوى نهائية	١١٨ مليون دولار و ٨٠ مليون جنيه سوداني.

## ٥٠٨ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

اسم المشروع	نوع النشاط	رأس المال مليون جنيه سوداني	جنسيات الشركاء العرب	نسبة مساهماتهم
الشركة السودانية المصرية للري والتشبيد	خدمات وتشبيد	١٦٥	مصريون	٥٠٪
شركة المناهي الحفر	حفر آبار	١٠	فلسطينيون	٤٠٪
شركة بشير الخير	زراعة		كويتيون	١٠٠٪

(٩)

تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية العربية السورية  
لعام ١٩٨٩



تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية العربية السورية  
لعام ١٩٨٩

شهد عام ١٩٨٩ استمرار سياسة الدولة لتشجيع الاستثمار في المشروعات الانتاجية بمختلف انواعها وخاصة في مجالات الزراعة والسياحة والصناعة.  
ومن جهة اخرى ارتفعت الصادرات من النفط والفوسفات والمنتجات السورية الصناعية والزراعية وسجلت فائضا في الميزان التجاري.  
كما تم في المجال السياسي تعزيز التضامن العربي وترسيخه.

### ١٠٩ تشريعات واجراءات حكومية:

- شهد العام سلسلة من التشريعات والاجراءات تناولت النشاط الاقتصادي بالتنظيم نالت التجارة الخارجية وقطاع الزراعة نصيبا وافرا منها هدف الى تنشيط الانتاج ودفع حركة التصدير، ففي مجال ضبط ومراقبة اسعار السلع صدر عن وزارة التموين والتجارة الداخلية عدة قرارات بتحديد و/او بتعديل العديد من اسعار المنتجات الزراعية والصناعية والحيوانية واجور الخدمات التي توفرها مختلف اجهزة الدولة. كما صدر القرار رقم (٤٩٠) بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٩ باعتبار اسعار المواد والسلع المنتجة محليا او ليلستوردة والنافذة في تاريخه حدا اقصى لا يجوز تجاوزها، وذلك بالنسبة للمواد والسلع التي لم يصدر قرار بتحديد اسعار بيعها نهائيا للمستهلك، كما يعتبر القرار الاسعار التي حددت حتى تاريخه حدا اقصى لا يجوز تجاوزه، واستثنى القرار اسعار السلع التي تنتج محليا وتحدد اسعارها رسميا، كما تضمن القرار الاجراءات التي تحول دون التهرب من الالتزام بالاسعار المحددة.

- وفيما يتعلق بتنظيم التجارة الخارجية والنقد الاجنبي (التصدير والاستيراد) اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عدة قرارات سمحت بمقتضاها للمنشآت الانتاجية والمصدرين والمستوردين باستيراد بعض مواد القطع البديلة اللازمة للانتاج حسب الاحتياجات التي تقدرها الجهات المختصة في مختلف وزارات الدولة ووفق شروط خاصة بكل مادة من المواد المشار اليها في تلك القرارات، وتتعلق معظم هذه الشروط بضوابط الاستيراد ونسبة وكيفية تسديد مقابل تلك الواردات ومصادر تمويلها، واصدرت الوزارة بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٩ تعليماتها بتعديل الاحكام الخاصة بمنح اجازات الاستيراد للمواد الاولية اللازمة للصناعة والحرفيين وفق مخصصاتهم السنوية وذلك خلال مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ صدور التعليمات ووافقت بتاريخ ٧/٣/١٩٨٩ على تثبيت دلالة منشأ الصناعة على البضائع المستوردة التي لا تحمل تلك الدلالة وذلك وفق الشروط الواردة في التعليمات رقم ٩/٤/١٧٥٤، كما وجهت الوزارة المصدرين لتأمين احتياجاتهم من مادة الحديد من معمل حماة بدلا من استيرادها من الخارج بالاضافة الى تحديدها لسعر بيع الحديد المبروم من انتاج المعمل. وبتاريخ ١٩٨٩/٩/٦ اصدرت الوزارة القرار رقم (١١٥٢) بالسماح لمصدري الكتب والمطبوعات المشمولة بالبند الجمركي ١/٤٩ بالاستفادة من حق الاحتفاظ بنسبة ٧٥٪ من القطع الناجمة عن التصدير باستيراد الورق ومستلزمات الطباعة من تلك العائدات. كما اصدرت التعليمات رقم ٩/٤/٥٥٠٥ بالموافقة على السماح لاصحاب المنشآت الصناعية المرتبطة بقيود توريد مع القطاع العام باستيراد المواد الاولية اللازمة لمنشآتهم من اجل تنفيذ تلك

العقود ومنحهم المخصصات السنوية على اساس وريديتين او ثلاث وريديات عمل بعد تقديم المستندات المطلوبة.

- ومن جهة اخرى اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عدة قرارات سمحت بمقتضاها لمصدري بعض المواد بتصدير منتجاتهم وفق شروط معينة تتعلق بالسلع المصدرة وينسب الاحتفاظ بالقطع الناجم عن التصدير وكيفية استخدام عائدات التصدير. وصدرت تعليمات الوزارة رقم ٩/٤/٢٤٧١ بتاريخ ٩/٤/١٠ بتحديد الاجراءات الواجب اتباعها في تسديد تعهدات التصدير التي تقوم على تصنيع المواد الاولية المستوردة على سبيل الادخال المؤقت بقصد التصنيع واعادة التصدير للجهة الموردة لتلك المواد واستيراد مواد اولية من نفس نوع تلك المواد بما يعادل اجور التصنيع المتفق عليها، كما وافقت الوزارة على اعفاء المواد الاولية المستوردة من قبل الصناعيين والحرفيين على سبيل الادخال المؤقت للتصنيع واعادة التصدير من المؤونة والسلفة التقديرية الواجبة على اجازات الاستيراد الممنوحة لتلك المواد.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٥/٢ اصدرت الوزارة التعليمات رقم ٩/٤/٣٣٤٩ بالموافقة على قرار لجنة مكتب القطع بتنظيم تعهدات تصدير القطع الحر بنسبة ٢٠٪ من قيمة العقود مع دول اتفاقات الدفع المتوجب تصديرها الى دول القطع الحر قبل اتمام عملية التصدير الى تلك الدول وذلك وفق الشروط المفصلة في التعليمات المذكورة.

- واصدر المصرف المركزي القرار رقم (٤٩٦) بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٢ بتحديد سعر الدولار الامريكي لاغراض استيفاء الرسوم الجمركية مع السعر الربحي وهو ١١٢٥ ليرة سورية اعتبارا من اليوم التالي لصدور القرار وذلك عن كافة البضائع والمواد المستوردة. كما اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التعليمات رقم ٩/٤/٣٣٤٨ بالموافقة على السعر التشجيعي عند تنظيم تعهدات التصدير المتعلقة بصادرات القطاع الخاص من الخضار والفاواكه المشمولة بقرار الوزارة رقم (١٣٢٠) لسنة ١٩٨٨.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٨/١٦ اصدر المصرف المركزي القرار رقم (٥٠٢) بالسماح للمستثمرين من غير العرب السوريين الحاصلين على تراخيص بالاستثمار، بدفع نفقاتهم المحلية بالعملة السورية اذا كانت غير واجبة الدفع بالعملة الاجنبية اسوة بالمقيمين، كما اصدر المصرف القرار رقم ٤٨٧ بقبول تسديد قيمة الصادرات السورية بموجب حوالات او شيكات بالعملات الاجنبية واردة من غير البلد المصدر اليه اذا كانت انظمة القطع في ذلك البلد لا تسمح بالتحويل الخارجي.

- وصدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦١٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٧ بتعديل المادة (٢) من القرار رقم ٤٧ المؤرخ ١٩٨٤/٢/٧ بحيث يسمح للمشمولين باحكام هذا القرار بفتح حسابات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل لدى المصارف المحلية المأثونة على ان تغذى هذه الحسابات بجميع وسائل الدفع الناتجة عن نشاطاتهم في الخارج او البنكنوت او الشيكات السياحية المصرح عنها بموجب اقرار جمركي لدى ادخالها الى سوريا.

- وبتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩ صدر قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٥٥ بالسماح بادخال الحصادات والدراسات على سبيل الادخال المؤقت الجديدة منها والمستعملة، من غير بلد المنشأ وذلك استثناء من احكام التشريعات السارية. وصدرت الوزارة القرار رقم ٩/٤/٤٧٢٥ بتاريخ ٩/٤/٩ بالموافقة على اعفاء المستوردين من القطاع الخاص المرخص لهم باستيراد جرار زراعي واحد لاستعمالهم الشخصي، والتعليمات رقم ٩/٤/١٠٢٨ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١ بالسماح للشركات الزراعية باستيراد سيارات العمل الحقلية التي تعمل بالمازوت. كما اصدرت بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٠ التعليمات رقم ٦٨٨٣ بالسماح للشركات بتصدير جميع انواع الخضار والفاواكه والمنتجات الزراعية سواء كانت من انتاجها او من غير انتاجها، كما سمح للشركات الزراعية

باستخدام القطع الناتج عن عمليات التصدير لاستيراد مستلزمات انتاجها وذلك بموجب التعليمات الوزارية رقم ٣٧٠٨.

- كما اصدر المجلس الزراعي الاعلى القرار رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٩ وقد اجاز بمقتضاه للاتحاد العام للفلاحين بشخصية اعتبارية تصدير المنتجات الزراعية والنباتية والحيوانية بغرض توفير القطع اللازم لتغطية مستلزمات مشاريعه الانتاجية.

- كما اصدر المجلس بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٦ القرار رقم ٤٨ بتكثيف برامج التوعية والارشاد للمنتجين وتأمين مستلزمات الانتاج والسماح للمصدرين باستخدام عائدات التصدير من القطع الاجنبي بواقع ١٠٠٪ لتأمين المواد الاولية ومستلزمات الانتاج والتصدير، والسماح باستيراد بعض المواد اللازمة معفاة من الرسوم الجمركية. ومن ناحية اخرى اصدر المجلس الاعلى للسياحة القرار رقم (٢٢٠) بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ بالسماح للمطاعم ذات المستوى الدولي خمس نجوم المقامة والمستثمرة خارج منشآت المبيت السياحية، باستيراد ما يلزمها لتحديث ادواتها وتجهيزاتها بغرض المحافظة على المستوى المصنفة عليه، وذلك بناء على موافقة وزارة السياحة دون اعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وبشرط عدم وجود ما يماثلها - من حيث الجودة - من الانتاج المحلي، كما يسمح لهذه المطاعم باستيراد بعض المواد الغذائية والمشروبات الكحولية غير المتوفرة مثلها في السوق المحلية حسب احتياجاتها ووفق تقدير الوزارة وبعد تسديد الرسوم الجمركية دون الاستفادة من اية اعفاءات ضريبية او رسوم اخرى.

- وعلى صعيد قطاع الزراعة اصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي القرار رقم ٢١/ت بتاريخ ١٩٨٩/٧/١ بتحديد الشروط الصحية والفنية الواجب توافرها في المعامل الدوائية والبيطرية ويعالج هذا القرار المواضيع المتعلقة بمواصفات المنتجات وظروف الانتاج وعناصره المختلفة بالاضافة الى وسائل الرقابة والتفتيش، واصدر بتاريخ ١٩٨٩/٨/٨ القرار رقم (٣٠) الذي سمح باجراء عقود البيع والتنازل عن الاراضي التي يشملها الاستصلاح طبقا لاحكام قانون الاستصلاح الزراعي رقم (٣) لسنة ١٩٨٤. كما اصدر المجلس الزراعي الاعلى القرار رقم (٣٤) بتاريخ ١٩٨٩/٩/٤ في شأن تيسير الحصول على القروض السلعية والنقدية من المصرف الزراعي التعاوني. كما اصدر القرار رقم (١٧) الذي نص على استثمار اراضي الاستصلاح العائدة للقطاع الخاص عن طريق جمعيات تعاونية متعددة الاغراض او تعاونيات فلاحية انتاجية، اما الاراضي المملوكة للدولة تقام عليها المزارع وتسلم الى وزارة الاصلاح الزراعي بعد انتهاء عمليات الاصلاح.

- كما صدر قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (٥٩٧) بتاريخ ١٩٨٩/٨/٩ في شأن تحديد ما يتحمله كل من اصحاب المشروع او المستثمر في استثمارات زراعة القطن المروي من الابعاء والنفقات المتعلقة بالزراعة. وفيما يتعلق بالصناعة واستنادا على موافقة اللجنة الاقتصادية اصدر وزير الصناعة قرارا بتنظيم الصناعة وتشجيعها والسماح بالترخيص بها للقطاعات الثلاثة العام والخاص والمشارك وذلك حسب التصنيف المرفق بالقرار.

واوجبت تعليمات وزارة الصناعة على المستثمرين الصناعيين تسجيل علامات فارقة لمنتجاتهم ووضع مواصفاتها حسب المقاييس المعتمدة بالاضافة الى سعر بيعها للمستهلك. وبتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤ اصدر المجلس الزراعي الاعلى القرار رقم (١٠) بتشكيل لجنة وزارية خاصة مهمتها دراسة واقع التصنيع المحلي للشاحنات ذات الثلاثة دواليب وغيرها واسس تطويرها وتسجيلها وتنظيم عملها.

- وفي مجال النقل والمواصلات صدر القانون رقم (١) بتاريخ ١٩٨٩/١/٣ الذي يجيز تأسيس شركات مساهمة

مقفلة سورية في قطاع نقل البضائع بالسيارات داخليا وخارجيا تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مالها، ويجيز القانون المساهمة العينية في رأس المال، على أن يحدد النظام الاساسي لهذه الشركات اسس الوفاء بقيمة الاسهم للمكتسبين من المغتربين والعرب، ويحدد الحد الاقصى للملكية المساهمة الواحدة بنسبة ٥٪ من رأس المال يجوز زيادتها حتى ١٠٪ للشركات السورية المشتركة او الشركات العربية المشتركة او المؤسسات الاستثمارية والمالية العربية، ونص القانون على الا تسري على هذا النوع من الشركات الاحكام والقيود المتعلقة بشركات القطاع العام مهما بلغت نسبة مساهمة الدول في رأسمالها، كما يستثني القانون هذه الشركات من الخضوع لاحكام وقف ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ومن احكام انظمة القطع والاستيراد المباشر من بلد المنشأ. كما ان للشركة ان تستورد بصورة مباشرة ما تحتاجه من سيارات ومعدات ومواد لازمة لعملياتها على ان تسدد قيمة ما تستورده من حصيلة مواردها والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها، واعفى القانون هذه المستوردات باستثناء قطع الغيار والاطارات من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية، كما اعفى ارباح الشركة السنوية بنسبة تعادل ٥٪ من مجموع رأس المال من ضريبة الدخل على الارياح التجارية، واجاز للشركة فتح حساب بالعملة الاجنبية، واسند ادارة الشركات من هذا النوع الى مجلس ادارة يعهد اليه بتعيين المدير العام بعد موافقة وزير النقل، الذي يصدر نظاما خاصا للعاملين في الشركة بناء على اقتراح مجلس ادارتها كما يصدر الوزير النظام الاساسي بناء على اقتراح المؤسسين، اما مجلس الادارة فيختص باصدار النظام المالي والمحاسبي للشركة بعد موافقة وزير المالية.

- كما اصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية عدة قرارات خلال هذه السنة بتحديد تعريفه اجور نقل البضائع والمواد في السيارات الشاحنة.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٨/٦ صدر عن وزارة النقل القرار رقم (٧٤٦) باعتماد تعرفه النقل بالخطوط الحديدية اعتبارا من ١٩٨٩/٨/١، كما اصدرت الوزارة القرار رقم (٦٧١) باعتماد بدل التعطيل اليومي لشاحنات الخطوط الحديدية، واصدرت وزارة النقل كذلك القرار رقم (٨٣٢) بتاريخ ١٩٨٩/٩/٦ بتخفيض العمولة المفروضة على السفن بمعدل ٥٠٪ وذلك بالنسبة للسفن المسجلة في المرافئ السورية.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٥ اصدرت وزارة النقل القرار رقم (٢٦٤) والذي ينظم ملكية الشركات المساهمة المقفلة المؤسسة طبقا لاحكام المرسوم التشريعي ٨٦/١٠، للسيارات من حيث تسجيلها، والعدد المسموح بامتلاكه وعدم احتساب قيمتها ضمن الحد الادنى لرأس المال، وعمرها، ومعاملتها في شأن الضرائب والرسوم وحق التصرف فيها.

- وفي اطار تنظيم علاقات العمل اصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عددا من القرارات التي تم بمقتضاها تصنيف عمال القطاع الخاص العاملين في العديد من القطاعات الاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية، وتحديد الحد الادنى لاجورهم.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٧/١ صدر القرار رقم (٤٧٣) بتقرير زيادة قدرها ٢٥٪ من الاجر الشهري المقطوع لعمال القطاع الخاص والشركات المشتركة العربية السورية والشركات الاجنبية والقطاع المشترك والجمعيات التعاونية وذلك وفق الضوابط التي وضعها القرار.

- وصدر القرار رقم (٥٠٤) بتاريخ ١٩٨٩/٧/٥ متضمنا جدول الامراض المهنية رقم (١)، وقد الغيت بموجبه كافة جداول الامراض المهنية المعمول بها سابقا والتي تتعارض مع القواعد الواردة فيه.

## ٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

- تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية مع تونس ومنها اتفاقية خاصة بتأسيس اللجنة العليا واتفاق تعاون علمي وفني وبروتوكول تجاري بغرض زيادة حجم المبادلات بين البلدين واقامة سوق سنوي للمنتجات في كل من دمشق وتونس.
- عقدت اللجنة العليا المشتركة السورية الاردنية اجتماعين اولهما في عمان والثاني في دمشق جرى خلالهما التوقيع والاتفاق على زيادة حجم المبادلات التجارية من خلال صفقة متكافئة وكذلك انشاء مراكز تجارية في كل من البلدين.
- تم التوقيع مع سلطنة عمان على اتفاق تجاري تضمن العمل على تطوير التبادل التجاري بين البلدين واقامة سوق للمنتجات في مسقط ودمشق.
- تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والفني والزراعي والسياحي والاعلامي.
- تم التوقيع على اتفاق تجاري وتعاون اقتصادي مع الجمهورية العربية اليمنية يتيح زيادة المبادلات التجارية بين البلدين ويسمح باقامة سوق سنوي للمنتجات في كل من صنعاء ودمشق كما تم الاتفاق على تعميق التعاون في مجالات الزراعة والنفط والانشاءات والنقل والتعاون العلمي والفني والتربوي والثقافي والسياحي.
- تم الاتفاق مع المملكة العربية السعودية على استمرار العمل بالاتفاق الاقتصادي الموقع بين البلدين عام ١٩٧٤.

### ٢٠٢٠٩ اتفاقيات مع دول وهيئات غير عربية:

- تم في يوغسلافيا التوقيع على محضر اجتماعات الدورة السادسة للجنة المشتركة السورية - اليوغسلافية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني.
- تم في دمشق بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩ التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال النقل الجوي بين المديرية العامة للطيران المدني وجمهورية ايطاليا.
- تم في دمشق بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧ التوقيع على اتفاقية للمساعدة الفنية لمشروع مركز التدريب للهندسة الزراعية في الرقة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية.
- تم في دمشق التوقيع على اتفاقية للتعاون الفني مع حكومة الهند بهدف تعزيز مختلف اوجه التعاون العلمي والفني بين البلدين في مجالات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وبخاصة في مجال البحوث العلمية الزراعية لمختلف المحاصيل الحقلية والخضراوات والمنتجات الحيوانية بالاضافة الى وقاية النبات والتأهيل والتدريب الفني.
- تم في الاتحاد السوفيتي التوقيع على بروتوكول للمباشرة بتنفيذ العقود الانشائية المبرمة مع الاتحاد السوفيتي، وذلك في اطار التعاون المشترك بين البلدين وقد تم توقيع عقود بقيمة ٣٢ مليون جنيه استرليني منها ٥ عقود بين بعض الشركات والمؤسسات الانشائية في القطر والمؤسسات السوفيتية المختصة.
- تم التوقيع في دمشق على محضر اجتماع الدورة الاولى للجنة المشتركة السورية - الباكستانية للتعاون العلمي والفني والثقافي والتربوي والتجاري.



- تم التوقيع في الارجنتين على اتفاقية لانشاء لجنة مشتركة بين البلدين للتعاون الثنائي وكذلك على اتفاق تجاري بتاريخ ١٩٨٩/٩/٦ على ان يدخل حيز التنفيذ بعد تبادل وثائق ابرامه.
- تم بتاريخ ١٩٨٩/٩/٣٠ التوقيع على اتفاقية المرحلة الثانية من المشروع المتعدد الاغراض بين الحكومة السورية وبرنامج الغذاء العالمي بهدف تقديم مساعدات غذائية للقطر بقيمة ٢١٥ مليون دولار ولفترة ثلاث سنوات تبدأ في مطلع عام ١٩٩٠.

## ٢٠٩ وقائع وأحداث:

سجل العام عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية سنشير الى اهمها فيما يلي:

### في مجال تنظيم شؤون الاستثمارات:

- تم تشكيل لجنة على اعلى مستويات الدولة وذلك في اطار سياسة الدولة الرامية الى استقطاب الاموال العربية والاجنبية والمحلية لمتابعة مختلف قضايا الاستثمار، والعمل على اعادة النظر في القوانين والانظمة المرعية بهذا الشأن وقد انتهت بعد العديد من الاجتماعات الى وضع توصيات هامة تتعلق بشؤون الاستثمار واوضاع المغتربين كان من ابرزها:
- الموافقة المبدئية على احداث جهاز او مركز لتجميع وتنسيق المعلومات الخاصة بالاستثمار بالتنسيق مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- العمل بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها من المؤسسات العربية على الترويج لبعض المشروعات الاستثمارية الحيوية في القطر.
- وضع مشروع قانون للاستثمار الموحد يشمل جميع القطاعات الانتاجية مع الاستئناس بتشريعات بعض الدول العربية، واحداث جهاز او هيئة مسؤولة عن كل ما يتعلق بامور الاستثمار.
- النظر في تعديل قانون ضريبة الدخل في ضوء المشروع الذي اعدته وزارة الاقتصاد بهذا الصدد والمشروع المقابل الذي اعدته وزارة المالية.
- تطوير مهام الملحقين التجاريين واصدار قوائم تأشيرية بالمشروعات المعدة من قبل الجهات الرسمية.
- النظر في استصدار قانون لتشجيع المغتربين السوريين في الخارج للاستثمار في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية وتنمية مدخراتهم في القطر وتوطيد علاقاتهم مع وطنهم. وقد ناقش مجلس الشعب السوري في جلسات متعددة هذا التشريع الذي يتوقع استكمال اجراءات صدوره مستقبلا.
- وضمن هذا التوجيه اصدرت وزارة الاقتصاد عدة قرارات لتسهيل قدوم المغتربين ورعايا الدول العربية الى القطر خصوصا موسم الاصطياف كان من ابرزها السماح لهؤلاء بادخال المواد الغذائية والاستهلاكية بجميع انواعها معفاة من الرسوم الجمركية.
- كما سمح للمغتربين السوريين بادخال اجهزة التلفزيون والراديو والفيديو وآلات التسجيل وغيرها من الادوات الكهربائية ادخالها نهائيا لقاء رسم مقطوع يدفع على الحدود مباشرة.

## في المجالات المالية والنقدية:

- بلغت قيمة الموازنة العامة لعام ١٩٨٩، ٥٧ مليار ليرة سورية\* بزيادة تبلغ ٤٢١ر٤ مليار ليرة سورية عن عام ١٩٨٨، وبلغت اعتمادات العمليات الجارية ٣٥٤ مليار ليرة سورية والعمليات الاستثمارية ٢١٦ مليار ليرة سورية، بينما كانت اعتمادات العمليات الجارية في العام الماضي ٢٩٨٢٨ مليار ليرة سورية والعمليات الاستثمارية ٢٢٥٥١ مليار ليرة سورية.

- بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب الارقام الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء في عام ١٩٨٩، ١٢٩٨ مليار ليرة سورية في عام ١٩٨٨ مقابل ١٢٦٣ مليار ليرة سورية في عام ١٩٨٧ اي بزيادة مقدارها ١٢٥ مليار ليرة سورية، وبلغت قيمة الاستهلاك النهائي العام والخاص ١٢١٦ مليار ليرة سورية لعام ١٩٨٨، اي ما يعادل نحو ٨٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، كما بلغت قيمة التكوين الرأسمالي نحو ٢٢٥ مليار ليرة سورية وحركة الصادرات من السلع والخدمات حوالي ٢٠٧ مليار ليرة سورية في عام ١٩٨٨ مقابل ١٨٧ مليار ليرة في عام ١٩٨٧ اي بزيادة ملياري ليرة سورية.

- بلغت الكتلة النقدية المتداولة في عام ١٩٨٨، ٥٢٦٦٦١ مليار ليرة سورية مقابل ٤٢٠٣٥٤ مليار ليرة سورية عام ١٩٨٧ كما بلغت نسبة النقد المتداول الى الكتلة النقدية ٦٦٢٪ مقابل ٦٢٪ في عام ١٩٨٧ وازدادت الودائع المصرفية من ٣٨٠٥٥١ في عام ١٩٨٧ الى ٤٤٥٢٩٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٨.

- اعلنت وزارة المالية عن قيامها باصدار دليل مؤشرات تقييم الاداء في جهاز القطاع العام الاقتصادي الذي يعتبر خطوة عملية للانتقال من الرقابة الادارية الى الرقابة الاقتصادية وكذلك صدور التعرفة الجمركية الجديدة بالمرسوم رقم ٢٥ بتاريخ ١/٣١/١٩٨٩، كما اعلنت وزارة المالية انها بصدد دراسة التشريع الضريبي تحقيقا للعدالة في التكلفة وتشجيع رؤوس الاموال للاستثمار في المشروعات التنموية.

## في القطاع الزراعي:

- بلغت المساحات المزروعة بالقمح في عام ١٩٨٩، ١٢٣٩ هكتارا حيث انتجت ١٠٢٢ ألف طن بمردودية بلغت ٨٢٥ كغم في الهكتار الواحد وبلغت المساحة المزروعة بالقطن ٢٤٩ ألف هكتار بلغ انتاجها ٢٨٤ ألف طن بمردودية ١٥٤٠ كغم للهكتار. في عام ١٩٨٩ تم زراعة ١٥٨ ألف هكتار وصل انتاجها الى ٤٠٤ ألف طن بمردودية ٢٥٥٦ كغم للهكتار الواحد.

- وبلغت المساحة المزروعة بالزيتون عام ١٩٧٠، ١٢٤ ألف هكتار والانتاج وصل الى ٨٥٤ ألف طن وبمردود ٧ كغم للهكتار.

- اما العنب فقد بلغت مساحته المزروعة في عام ١٩٨٩، ١١٩ ألف هكتار وبناتج ٤٥٢ ألف طن وبمردود ٩٠٢ كغم للشجرة الواحدة وبلغت المساحة المزروعة باشجار التفاح في عام ١٩٨٩، ٤٥ ألف هكتار وبناتج ٢١٠ ألف طن وبمردود ٢٢ كغم، وبلغت المساحة المزروعة بالحمضيات في عام ١٩٨٩، ٢٠ ألف هكتار بلغ انتاجها ٣١٩ ألف طن وبمردود ٨٧ كغم للشجرة الواحدة.

- اما الزراعة الجديدة غير التقليدية فقد حظيت بتطور كبير اذ بلغ انتاج الذرة الصفراء عام ١٩٨٩، ٧٢ ألف طن مقابل ٤٢ ألف طن في عام ١٩٨٨، وكذلك عباد الشمس الزيتي الذي بلغ انتاجه في عام ١٩٨٩، ٣٩٣٨ طنا

\* الدولار الامريكي يعادل ١١٢٥ ليرة سورية كما في ١٢/٣١/١٩٨٩.

مقابل ٤٥٩١ طنا في عام ١٩٨٨، وبلغ انتاج فول الصويا ٧٢٢٤ طنا في عام ١٩٨٩ مقابل ٢٧٢٢ طن لعام ١٩٨٨، وبلغ انتاج الشمندر السكري ٥٥١ ألف طن عام ١٩٨٩ مقابل ٢٢٠ ألف طن عام ١٩٨٨.

- اتخذت الحكومة السورية عددا من القرارات التي تهدف الى توفير مستلزمات الانتاج الزراعي سواء للقطاع الخاص أو العام وتمثلت هذه القرارات برفع القيود عن استيراد المواد الاولية والقطع التبديلية للالات الزراعية والاطارات والمبيدات والمخصبات ومواد المكافحة بما في ذلك استيراد الجرارات الزراعية والحصادات مع العمل بنظام الادخال المؤقت لهذه الآليات وكذلك الاستيراد من غير بلد المنشأ (كما بينا في جزء التشريعات) وفي مجال تصدير المنتجات الزراعية فقد سمح بتصدير كافة المنتجات الزراعية مع الاحتفاظ بنسبة ٧٥٪ من قطع التصدير لاستيراد كافة مستلزمات الانتاج.

- تنفيذا لاحكام المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ القاضي بالسماح بانشاء شركات مساهمة عامة زراعية من القطاعين العام والخاص بحيث تتوزع المساهمة كما يلي: ٢٥٪ لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي و٧٥٪ تطرح للاكتتاب، فقد صدر القرار رقم ٤٤١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩، يسمح بتأسيس شركة الربيع للاستثمار النباتي والحيواني برأسمال قدره ٤٠ مليون ليرة سورية موزعة على ١٦٠ ألف سهم قيمة كل سهم (٢٥٠) ليرة سورية وقد تم تغطية كامل الاسهم.

### في القطاع الصناعي:

- بعد صدور قرار وزارة الصناعة الذي حددت فيه مجالات الاستثمار والمشروعات الصناعية لكل من القطاع العام والمشارك والخاص، لوحظ تزايد عدد التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص في الصناعات الهندسية والكيمياوية والغذائية والنسجية حيث بلغ عدد تراخيصها في عام ١٩٨٩، ٦١٨٦ في حين بلغ عدد المشروعات الصناعية المنفذة للقطاع الخاص في عام ١٩٨٧، ٢٠١٧ مشروعا وفي عام ١٩٨٨، ١٧٠٠ مشروعا فقط.

- وقد بلغت رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات المرخصة لعام ١٩٨٩ اكثر من عشرة مليارات ليرة سورية بزيادة نحو ٧٥ مليار ليرة سورية عن عام ١٩٨٨.

- في اطار تحسين وتطوير وتشجيع الاستثمار الصناعي توالى الاجتماعات الوزارية المختصة واعضاء غرف الصناعة في كافة المدن السورية بهدف تحديد اوجه الدعم اللازمة لتطوير الصناعة وحمايتها والاستغلال الامثل للمصانع القائمة وتوفير مستلزمات الانتاج والمواد الاساسية والقطع التبديلية.

- صدر عن وزارة الادارة المحلية عددا من القرارات الخاصة بتنظيم بعض الصناعات القائمة في القطر منها صناعة الاطوية البشرية والبيطرية وحددت الشروط الواجب توفرها في كل صناعة واوجبت على اصحاب الصناعات القائمة دون ترخيص تسوية اوضاعهم خلال سنة من تاريخ نفاذ القرار.

- اوجبت التعليمات الصادرة عن وزارة الصناعة المستثمرين الصناعيين بتسجيل علامة فارقة لمنتجاتهم ووضع مواصفات ومكونات المادة المنتجة حسب المواصفة القياسية المعتمدة وسعر بيعها للمستهلك.

- تم السماح لاصحاب المنشآت الصناعية المسجلة اصولا لدى وزارة الصناعة باستيراد سيارات الشحن والبرادات المعدة لنقل وتصدير منتجات تلك المنشآت سواء كانت جديدة او مستعملة وسواء تم الاستيراد من بلد المنشأ او من غير بلد المنشأ.

- ويجري تحديد حاجة تلك المنشآت من السيارات اللازمة لها والمحددة من قبل لجنة من السادة وزراء الزراعة والاقتصاد والصناعة على ان يتم تسديد قيم السيارات من حصيلة القطع الناجم عن تصدير منتجات تلك

المنشآت وفي حدود نسبة (٧٥٪).

- تنفيذاً للمرسوم التشريعي رقم ٣٤٨ لعام ١٩٨٩ صدر عن السيد وزير الاقتصاد رئيس لجنة الاستثمار القرار رقم ١٠٥ القاضي بالترخيص باقامة منشأة لصناعة وتكرير وتنقية الملح برأسمال مقداره ١٠ مليون ليرة سورية بالاضافة الى ٥٠٠ ألف دولار امريكي.

- قدمت اللجان العليا المختصة بشؤون تشجيع الاستثمارات دراساتها حول اصدار تشريع خاص يتعلق بالاستثمارات الصناعية اسوة بالتشريعات التي صدرت في مجال الاستثمار السياحي والزراعي وتم على اساسها تأسيس العديد من الشركات المشتركة في القطاعين السياحي والزراعي.

### في قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية:

- تجاوز انتاج الفوسفات الخام خلال العام المليون طن وهذه تشكل بداية في تطوير انتاج الفوسفات باعتبار ان التقارير اشارت الى وجود احتياطي كبير من الفوسفات قدر بمليار طن وترمي الطموحات في الخطة القادمة لانتاج ٥ ملايين طن سنويا بحيث تصل سورية في مصاف الدول الاولى المنتجة للفوسفات بعد الولايات المتحدة والمغرب.

- غطت العقود التي وقعتها الحكومة السورية مع شركات التنقيب عن النفط كافة مناطق الامل ويمكن اعتبار عام ١٩٨٩ عام النجاحات في الاكتشافات النفطية بعد تدشين وافتتاح الانتاج في حقلي عمر والتميم في منطقة دير الزور شرقي سورية وقد صنف الانتاج في هذه المنطقة من النفط الخفيف خلافا للانتاج الحالي في منطقة الجزيرة التي تنتج النفط الثقيل منذ اكثر من عقدين كذلك حققت شركة توتال الفرنسية نجاحا في اكتشاف حقول جديدة وتقدر التوقعات ان يبلغ انتاج النفط في العام المقبل ٦٠٠ ألف برميل يوميا من الاكتشافات الجديدة هذا وقدرت المصادر النفطية المطلعة ان معدل انتاج النفط الخام بلغ ٣٠١ ألف برميل يوميا عام ١٩٨٩ مقابل ٢٧٠ ألف برميل يوميا خلال عام ١٩٨٨ اي بزيادة مقدارها ١١٪.

- تقدر احتياطات الغاز الطبيعي بحوالي ١١٢ مليار متر مكعب وتزامنت هذه التقديرات مع الاكتشافات النفطية وهو ما حدا بالحكومة السورية لاعادة النظر بانتاج الطاقة الكهربائية من النفط وتحويل اعتمادها على الغاز الطبيعي وتحقيقا لذلك فقد حولت محطة انتاج الطاقة في محردة في محافظة حماة ومحطة تشرين الحرارية الى الغاز وسيجري مد انبوب لنقل الغاز الى هذه المحطة من حقول الانتاج قرب دير الزور، كما سيجري تمديد خط لنقل الغاز السائل الى محطات توليد الطاقة في حمص وبانياس من مناطق الاكتشاف في ندمر. والعقد القادم سيشهد تطورا كبيرا في انتاج الغاز الطبيعي واستعمالاته في سوريا بحيث يتم تصدير الكميات الفائضة التي ستشكل موردا اضافيا لخزينة الدولة.

- تم التصديق على الاتفاقية الموقعة بتاريخ ١/٢٤/١٩٨٩ بين شركة البادية للنفط وشركة الفرات للنفط سمح بموجب هذا الاتفاق لشركة الفرات للنفط للتنقيب عن النفط نيابة عن شركة البادية.

- تمت المصادقة على العقد الموقع بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط، والمقاول المؤلف من مجموعة شركات تشتمل على شركة نيسست - شركة فيتاغون بتروليوم انكوربوريشن - شركة فونيكس ريورسن بشأن التنقيب عن البترول وتنميته ونتاجه وفقا لاحكام العقد وملاحقه بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٩.

## في حقل التجارة الخارجية:

- تم عقد ندوة تنمية الصادرات العربية السورية التي عقدتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة دمشق بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٩ وجاءت تلك الندوة كمؤشر من مؤشرات حشد طاقات القطاع العام والخاص والمشارك وراء العملية التصديرية.
- كما جاءت كل الاوراق المقدمة والحوارات الدائرة والتوصيات المتخذة مركزة على اهمية العملية التصديرية لا كعملية مادية فحسب لتصحيح الميزان التجاري لتصحيح ميزان المدفوعات، بل كعملية ابداعية وعزم بالتحدي والدخول في سياق المنافسة الدولية لاستعادة اسواق القطر التقليدية وفتح الاسواق الجديدة وتحقيق مواقع للمنتجات السورية دائمة في الخارج.
- اشارت الاحصائيات المتوفرة حتى نهاية الشهر الثامن من عام ١٩٨٩ الى تقدم الصادرات السورية حيث بلغت الصادرات من البضائع والنفط الخام ٢٠٤٤٧ مليون ليرة سورية وبلغت من البضائع ١٥٢٨٥٤ مليون ليرة سورية اما المستوردات فقد بلغت حسب المتوفر من الاحصائيات لنفس الفترة (١٣٢٣٠٤) مليون ليرة سورية ويمكن اعتبار عام ١٩٨٩ عام الفائض في الميزان التجاري لصالح الصادرات السورية دون النفط باعتبار ان العجز في الميزان التجاري وصل في عام ١٩٨٧، ١٢ مليار ليرة سورية وانخفض في عام ١٩٨٨ ليبلغ عشر مليارات ليرة سورية. وتجدر الاشارة هنا الى ان الصادرات شكلت ٦٠٪ منها لدول النقد الاجنبي و٤٠٪ صادرات لدول اتفاقيات المدفوعات مما يعكس الامكانيات المتوفرة في المنتجات السورية وقابلية تسويقها في الاسواق العالمية.

## في حقل السياحة:

- تمت المصادقة على عقد تأسيس شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية وهي شركة متفرعة عن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وتتولى دراسة وانجاز وصيانة المنشآت الفندقية والسياحية. وينحصر نشاط وعمل كل من هاتين الشركتين في تقديم خدماتها الى الشركة الام والشركات الفرعية التابعة لها والمنشآت التي تديرها.
- اصدر رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الاعلى للسياحة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ القرار رقم ٢١٨ باعادة واستمرار العمل بعقد شركة حماة للفنادق والسياحة الموقع بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وبلدية حماة والمصدق بقرار المجلس الاعلى للسياحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ على عقد تأسيس شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية المبرم بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦ فيما بين وزارة السياحة والشركة العربية السورية للمنشآت السياحية. وذلك لتملك واكمال وانجاز واستثمار فندق بصرى الشام في بلدة بصرى.
- تم السماح بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ للمطاعم من المستوى الدولي (خمس نجوم) المقامة والمستثمرة خارج منشآت المبيت السياحية باستيراد ما يلزم لتجديد ادوات وتجهيزات هذه المنشآت بغية المحافظة على المستوى المصنفة به، وذلك بناء على موافقة وزارة السياحة ووفق تقديراتها وبإشرافها، كما تم السماح للمطاعم بموجب هذا القرار ومن المستوى الدولي باستيراد بعض المواد الغذائية والمشروبات غير المتوفر مثلها في الاسواق المحلية وفق حاجة كل منشأة وتقدير وزارة السياحة - بعد تسديد الرسوم الجمركية اصولا.

## وقائع واحداث اخرى:

- وافق الجانب السوري بتاريخ ١٩٨٩/٨/٣١ وبعد عدة اجتماعات مع الوفد الاقتصادي اللبناني على السماح باقامة سوق للمنتجات اللبنانية في دمشق وخصص له مبلغ ثلاثة ملايين دولار امريكي تسدد قيمتها ببضائع ومنتجات سورية.
- شاركت جمهورية مصر العربية في معرض دمشق الدولي لأول مرة بعد فترة انقطاع طويلة وجرت بهذه المناسبة عدة لقاءات واتصالات بين الفنيين في البلدين لتنشيط المبادلات التجارية بينهما، ومن المتوقع عقد صفقات متكافئة بسلع سورية ومصرية يحتاج اليها كل من البلدين خاصة بعد صدور قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٥٧١ لعام ١٩٨٩ بالسماح بالتبادل التجاري بين البلدين.
- تم فتح المجال الجوي لنقل المسافرين مع جمهورية مصر العربية.
- اعيد تسيير الخط الحديدي للقطارات بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية بعد انقطاع دام اكثر من عشر سنوات.

## احداث سياسية:

- شهد العام تعزيز التضامن العربي وترسيخه باعادة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية واعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية والغاء جميع اجراءات الحظر السابقة بين البلدين.

## القروض:

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض او المنحة	عملة القرض	المشروع المستفيد
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٩/٢/٢٦	٦٢٠٠ مليون	دينار كويتي	تحسين الري في سهل الغاب والعشارنة.
صندوق النقد العربي	١٩٨٩	١٠٨ مليون	دينار عربي حسابي	توسيع قرض عادي.

## ٤.٩ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١.٤.٩ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

## القطاع الصناعي:

- اصدر السيد وزير الصناعة استنادا الى موافقة اللجنة الاقتصادية قرارا يقضي بتنظيم الصناعة وتشجيعها والسماح بالتريخيص بها للقطاعات الثلاث العام والخاص والمشارك وفق التصنيف التالي:  
اولا: الصناعات المحصور التريخيص باقامتها واستثمارها بالقطاع العام الصناعي
- ١. صناعة السكر.
- ٢. صناعة الخميرة.

- ٠٣ . صناعة رب البندورة.
- ٠٤ . صناعة واستخلاص زيت بذرة القطن.
- ٠٥ . صناعة وتعبئة المياه المعدنية.
- ٠٦ . صناعة البيرة الكحولية.
- ٠٧ . صناعة الاسمنت.
- ٠٨ . صناعة البورسلان والسيراميك.
- ٠٩ . صناعة الادوات الصحية.
- ٠١٠ . صناعة الزجاج.
- ٠١١ . صناعة المصابيح الكهربائية.
- ٠١٢ . صناعة الورق وعجينة الورق.
- ٠١٣ . صناعة اقلام الحبر الناشف.
- ٠١٤ . الصناعات النفطية والغاز الطبيعي والبتر وكيميائية.
- ٠١٥ . صناعة الاحذية على خطوط الانتاج الآلية.
- ٠١٦ . صناعة الدباغة الآلية.
- ٠١٧ . صناعة الثياب.
- ٠١٨ . صناعة الالمنيوم.
- ٠١٩ . صناعة الكابلات.
- ٠٢٠ . صناعة الجرارات والحصادات.
- ٠٢١ . صناعة وسائط النقل الآلية. (البرية والبحرية والجوية)
- ٠٢٢ . صناعة اجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية.
- ٠٢٣ . صناعة اسطوانات الغاز ما فوق ١٢ كغ.
- ٠٢٤ . صناعة محولات القدرة الكهربائية المتوسطة والعالية.
- ٠٢٥ . صناعة المراجل البخارية.
- ٠٢٦ . صناعة الغزول والخيوط القطنية والصوفية والممزوجة والتركيبية.
- ٠٢٧ . صناعة الموكيت.
- ٠٢٨ . صناعة السجاد الصوفي الآلي.
- ٠٢٩ . صناعة التبغ.
- ٠٣٠ . صناعة حلج الاقطان.
- ٠٣١ . صناعة الحديد والصلب.

#### الصناعات المتاحة للقطاعات العام والمشارك:

- ٠١ . صناعة الاطارات.
- ٠٢ . صناعة الازمدة بانواعها.
- ٠٣ . صناعة التلفزيون والراديو واجهزة التسجيل.

ثانياً: ان الانتشطة الصناعية غير المذكورة في المادتين السابقتين متاحة للترخيص بها للقطاع الخاص والقطاعات الاخرى وتقديم التسهيلات والحماية اللازمة لها .

ثالثاً: يشترط للترخيص في النشاطات الصناعية المدرجة ادناه للقطاع الخاص توفر الشروط التالية:

١. تعقيم الحليب البقري وتصنيع مشتقاته شريطة تأمين الابقار اللازمة لانتاج الحليب لتشغيل المنشأة.
  ٢. تصنيع الكحول شريطة عدم الاعتماد في تأمين المواد الاولية على القطاع العام.
  ٣. الانابيب المعدنية عدا - الانابيب الحديدية المغلقة.
  ٤. في العوادم - شريطة عدم الاعتماد على العوادم الناتجة في معامل القطاع العام.
  ٥. المنتجات القطنية والملابس الداخلية القطنية شريطة تخصيص المنتج للتصدير وتأمين مستلزمات الانتاج من عائدات التصدير.
- هذا ويتمتع الاستثمار الصناعي بالحماية من المنافسة الاجنبية اضافة الى التسهيلات المالية من المصرف الصناعي بقروض بفوائد ميسرة ولكافة الاحتياجات من العملة السورية.

### فرص الاستثمار في مجال الزراعة:

- يتمتع النشاط الزراعي الفردي (الخاص) بالاعفاء من الضرائب ويمكن للمستثمرين العرب والاجانب استثمار اموالهم في اي مشروع زراعي يرغبون اقامته في سورية بتشجيع ودعم من الدولة التي يمكن ان تؤجر لهم الاراضي باجور رمزية وتوفر لهم المياه اللازمة وتسمح لهم بتسويق كامل منتجاتهم في الداخل او في الخارج او في تصنيعها وتسويقها والاحتفاظ بجزء كبير من ناتج عملياتهم بالقطع الاجنبي وكذلك السماح لهم بتحويل اموالهم وارباحهم الى الخارج دون صعوبات بالاضافة الى امكانية الحصول على قروض زراعية لكل مشروع زراعي ووفق الانظمة المرعية بذلك. ومن اهم المشروعات الزراعية التي ترغب الدولة في تمويلها او المشاركة في اقامتها والتي يمكن الاطلاع على تفصيلاتها من وزارة الزراعة بدمشق هي:

١. مشروع التشجير المثمر الثاني بمحافظة القنيطرة.
٢. مشروع المراعي بالمياه.
٣. مشروع اقامة مزرعة متكاملة للانتاج النباتي والحيواني في جورسيه الخراب بحمص.
٤. مشروع استثمار الخلجان في بحيرة الاسد للتربية المكثفة للاسماك.

كما يمكن اقامة المشروعات الزراعية التالية من قبل المستثمرين سواء كانوا افراداً او شركات ودون ارتباط باي شكل مع الدولة:

- اقامة محطات لتربية الابقار وانتاج الحليب واللحوم.
- اقامة محطات لتربية الاعنم وتسمين الخراف في الاراضي الصحراوية المجاورة للأنهار.
- اقامة مزارع لانتاج الاصبيعات وتسمين الاسماك.
- اقامة محطات ساحلية لانتاج الاسماك من مياه البحر.
- تربية النحل وانتاج وتسويق العسل.
- اقامة البيوت البلاستيكية (المحمية).



### فرص الاستثمار في المجال السياحي:

– تتركز سياسة الدولة بصورة اساسية على تشجيع الاستثمار في الحقل السياحي وتعتبره في المرتبة الثانية بعد الاستثمار الزراعي وتتمتع المشروعات القائمة في هذا المجال بمزايا وتسهيلات كبيرة وواسعة وفق احكام القرار ١٨٦ لعام ١٩٨٥ وتعليماته. ومن اهم فرص الاستثمار المتاحة والمعروضة على القطاع الخاص والمشارك

هي:

- القرية السياحية في جبل قاسيون المطل على مدينة دمشق.
  - تجمعات سياحية شاطئية في منطقة رأس البسيط على ساحل البحر المتوسط.
  - تجمع سياحي في منطقة ام الطيور على الساحل.
  - تجمع سياحي في منطقة وادي قنديل على الساحل.
  - مدينة سياحية وفندق في منطقة خليج ابن هاني.
  - تجمعات سياحية في منطقة الصنوب جنوب مدينة اللاذقية.
  - تجمع سياحي في منطقة بانياس على الساحل.
  - تجمع سياحي في منطقة عمريت على الساحل.
  - تجمعات سياحية وترفيهية على ضفاف بحيرة الاسد.
  - تجمع سياحي وترفيهي بموقع طارق بن زياد في حلب.
  - تجديد وادارة فندق بارون في مدينة حلب.
  - مجمع سياحي في جزيرة ارواد.
  - مجمع سياحي في مدينة حمص.
  - كما ان هناك فرصا لتوظيف الاموال في مباني سياحية ومنشآت اثرية في مختلف انحاء القطر.
- والجدير بالذكر ان معظم المشروعات السياحية المذكورة يتوفر لها دراسات اقتصادية وفنية يمكن الاطلاع عليها في اي وقت في وزارة السياحة بدمشق.

### ٢٠٤٠٩ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

### ٥٠٩ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

(١٠)

تقرير مناخ الاستثمار في  
جمهورية الصومال الديمقراطية  
لعام ١٩٨٩



**تقرير مناخ الاستثمار في  
جمهورية الصومال الديمقراطية  
لعام ١٩٨٩**

قامت الحكومة الصومالية خلال العام باتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز دور القطاع الخاص، كما اصدرت عددا من القوانين والتشريعات التي من شأنها تسهيل اجراءات الاستثمار ومنح المستثمرين العرب والاجانب مزيدا من الاعفاءات الضريبية والجمركية بالاضافة الى مزايا اخرى غيرها مما يساهم في جذب الاستثمارات الخارجية الى البلاد.

وعلى الصعيد السياسي، قامت الحكومة الصومالية بالعديد من الاجراءات الضرورية لتهدئة الاوضاع العامة في البلاد.

وفيما يلي اهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

**١٠١٠ تشريعات واجراءات حكومية:**

صدر خلال العام عدد من التشريعات المتصلة بالتجارة والشؤون المالية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- على صعيد التجارة صدرت في شهر يناير / كانون الثاني ١٩٨٩ القوانين المرقمة (٢، ٣، ٤، ٩، ١٠) التي اجازت للافراد وشركات القطاع الخاص استيراد الادوية والمعدات البيطرية والمعدات الطبية والمتاجرة بالجلود واللبان والصمغ العربي والمر، كما اصدرت وزارة التجارة التعميم رقم وج - ج / ١ - ٩٢٢هـ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧ خاص بتسهيل تصدير المواشي حيث الغت بموجبه الضرائب والرسوم والتبرعات التي كانت مفروضة على المواشي عند التصدير.

- وفي مجال الضرائب والرسوم صدرت المراسيم المرقمة (٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩) بتاريخ ١٩٨٩/٤/٨ وتتعلق هذه المراسيم بفرض ضرائب جديدة او زيادة ضرائب قائمة شملت فرض ضريبة على ملكية العقارات والسيارات ورسم الدمغة كما تعلققت بزيادة الرسوم على ترخيص السيارات وتسجيلها وتعديل الرسوم المطبقة على المسافرين للخارج. وصدر القانون رقم (٣٢) بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٨ بفرض تعريف جمركية خاصة على السلع المستوردة من بلدان المنطقة التجارية التفضيلية (P.T.A.).

- وعلى صعيد الجهاز المالي صدر القانونان المرقمان (٧، ٨) في يناير / كانون الثاني ١٩٨٩ وقد اجازا للقطاع الخاص انشاء البنوك وشركات التأمين الخاصة.

**٢٠١٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:**

**١٠٢٠١٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:**

- تم بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٦ التوقيع على اتفاقية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تنص على تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وزيادة حجم التبادل وعقد صفقات متكافئة للسلع المتبادلة، واعادة تسيير الخطوط الجوية وزيادة التعاون بينهما في المجالات الاعلامية والتربوية والثقافية والشؤون الاجتماعية والعمل.

- تم بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢ الاتفاق مع جمهورية مصر العربية على برنامج للتعاون الزراعي بين البلدين يتم

بموجبه ارسال بعثة من خبراء زراعيين مصريين لصياغة برامج التعاون ودراسة امكانية تنفيذ مشروعات زراعية مشتركة بين مصر والصومال في مجالات انتاج المحاصيل الزراعية واللحوم وتنمية الثروة السمكية وتجربة زراعة اصناف مصرية مستتبطة من القمح مناسبة لاجواء المناطق الحارة.

### ٢٠٢٠١٠ اتفاقيات وترتيبات مع جهات غير عربية:

- تم بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩ ابرام اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي تعتبر امتدادا للتعاون الذي كان قائما بين الجانبين في السنوات الماضية وتمتد صلاحيتها حتى عام ١٩٩١ وتهدف هذه الاتفاقية الجديدة الى اعادة تنظيم الشؤون الاقتصادية والمالية والنقدية في البلاد، كما سيساهم صندوق النقد الدولي بموجبه في تمويل مشروعات انمائية في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والصناعة والخدمات.

- تم ابرام اتفاقية بين وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والشركة الايطالية للاتصالات العالمية للتعاون في مجال الاتصالات وتحديث الاجهزة المستخدمة في الاتصالات وتدريب الكوادر والفنيين الصوماليين.

### ٣٠١٠ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات على النحو التالي:

### الميزانية العامة للدولة:

- تمت الموافقة بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٨ على الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٩ والتي تبلغ ٣٢٤٢٩ مليون شلن صومالي\*، اي بزيادة ٦٧٪ عن العام السابق. وقد ازدادت المصروفات الجارية الى ١٨٠٥٥ مليون شلن صومالي اي بنسبة ٢٠٪، بينما ازدادت المخصصات للمصروفات الرأس مالية الى ١٤٣٧٤ شلن صومالي، اي بنسبة ٢٣٣٪. وتقوم الحكومة الصومالية بتمويل الزيادة في الميزانية عن طريق زيادة مستوى التحصيل الضريبي في البلاد.

### في مجال الاستثمار وانفتاح الاقتصاد الصومالي:

- قررت الصومال تخفيف سيطرة الدولة على الاقتصاد وذلك بتعزيز دور القطاع الخاص في البلاد وبخاصة في مجالات البنوك والتأمين والملاحة وانتاج الادوية وتصدير الجلود المدبوغة. كما تم اصدار تشريعات وقوانين من شأنها تسهيل توظيف العمالة وتقليل الاجراءات الروتينية المعمول بها في عمليات الاستيراد والتصدير بالاضافة الى تسهيل اصدار تأشيرات الدخول اللازمة لرجال الاعمال العرب والاجانب بهدف جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية الى الصومال.

- قام وفد اقتصادي كويتي عالي المستوى بزيارة الصومال برئاسة الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية في وزارة المالية وعضوية ممثلين من وزارات الخارجية والتجارة والصناعة ومؤسسات الخطوط الجوية الكويتية والبتروال الكويتية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وقد استهدفت هذه الزيارة التعرف على الامكانات الاستثمارية في الصومال والى تعزيز سبل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفني بين البلدين.

\* الدولار الامريكي يعادل ٤١٠ شلن صومالي كما في ٣١/١٢/١٩٨٩.

## في مجال الإصلاح الاقتصادي:

- قامت الحكومة الصومالية بتطبيق عدد من الاجراءات والتدابير التي من شأنها اصلاح الازمات الاقتصادية والمالية في البلاد في اطار البرنامج الاصلاحى الذي اتفقت عليه مع صندوق النقد الدولي في تموز/يوليو ١٩٨٨ وسبق توضيحه في التقرير السابق، ويهدف الى تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة وتخفيض معدل التضخم السنوي وتحسين الوضع التنافسي للصادرات بما يؤدي الى زيادة حصيلة الصادرات وتحسين الميزان التجاري.

## وفي مجال الثروة المعدنية:

- تم اكتشاف احتياطات كبيرة من الذهب والفضة والتنجستن والمنغنيز والكروم والتيتانيوم والنيكل في منطقة قريبة من العاصمة الصومالية، مقديشو، ويجري العمل حاليا من قبل فريق جيولوجي روماني لتحديد احتياطات هذه المعادن بصورة رئيسية.

## وفي مجال الطاقة:

- عقدت ادارة العلوم بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) دورة تدريبية للعاملين في مجال الكتلة الحيوية (البيوماس) في مقديشو خلال الفترة من ٢١ - ٣١/١٠/١٩٨٩. اشترك فيها خبراء ومهندسون واساتذة جامعات من ست عشرة دولة عربية مهتمة بميدان استخراج الطاقة من الكتلة الحيوية التي تعتبر من اهم مصادر الطاقة المتجددة وتعتمد اساسا على مخلفات الاشجار والحشائش والقشور والنوى وعلى النباتات المائية في الانهار والبحر، وتعتمد كذلك على فضلات الحيوانات والطيور وفضلات استعمال المنازل وبقايا مصانع السكر وتعليب الغلال والخضار وكافة انواع الاغذية ومعايير الزيوت.

## وفي مجال الثروة الحيوانية:

- انجز صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي دراسة جدوى اقتصادية لانشاء شركة بين ابوظبي ومقديشو لتنمية الثروة الحيوانية وبخاصة تسمين الاغنام وتصديرها للخارج، كما وافق الصندوق على ادارة منحة من حكومة ابوظبي للصومال لانشاء طريق يربط بين بربرة وبرعو في شمال الصومال.

- اقيمت في مقديشو ندوة حول البحث العلمي للابل في شهر يونيو من العام اشترك فيها خبراء ومختصون في تربية الابل من دول شرق افريقيا الاعضاء في منظمة "ايجاد". واستهدفت الندوة القاء مزيد من الضوء على اساليب تربية الابل في المنطقة. وتوصلت الى بعض التوصيات والقرارات التي من شأنها تطوير وتحسين اساليب الرعاية وتربية الابل التي ترتبط بها حياة ملايين من السكان المحليين في منطقة شرق افريقيا.

## وفي مجال الثروة السمكية:

- تم وضع حجر الاساس لبناء سوق حديث لبيع السمك في العاصمة مقديشو وهو واحد من خمسة مراكز لتعاونيات الاسماك تنوي المجموعة الاقتصادية الاوروبية اقامتها في نواح مختلفة من البلاد بتكلفة ٣٢٢ مليون وحدة نقدية اوروبية تعادل ٤٠ مليون دولار.

- استلمت الحكومة الصومالية في شهر اكتوبر / تشرين اول ١٩٨٩ باخرة ثلاجة لنقل وتخزين الاسماك واللحوم

تبلغ حمولتها ١٦٠٠ طن اهدتها الحكومة الإيطالية الى الحكومة الصومالية بقيمة ٢٦ مليار ليرة ايطالية.

### وفي مجال النقل والمواصلات:

- تم تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع توسيع خطوط شبكة التليفونات والتلكس في العاصمة مقديشو الذي بدأ في العام الماضي والذي تقوم بتمويله الحكومة اليابانية، وتجدر ملاحظة انه قد تم بعد انتهاء المرحلة الاولى من المشروع توزيع ٨٠٠ خط تليفوني جديد بالاضافة الى ٣٠٠٠ خط كانت مستخدمة سابقا.
- تم في شهر يوليو / تموز ١٩٨٩ البدء في تنفيذ اعمال مشروع توسيع وتجديد مباني مطار مقديشو الدولي بمساعدة الحكومة الإيطالية وسوف تقوم الشركة الإيطالية ساليني (Salini) باعمال التوسيع والتجديد في غضون ١٨ شهرا وبتكلفة تبلغ ٦ مليار و ٣٠٠ مليون شلن صومالي.

### وفي مجال الكهرباء والماء:

- تم خلال شهر يونيو من العام في العاصمة مقديشو وضع حجر الاساس لبناء محطة جديدة لتوليد الكهرباء تبلغ تكلفتها عشرة ملايين دولار امريكي ويساهم في تمويلها البنك الاوروبي للاستثمار. وسوف تنتج هذه المحطة نحو ٣٠ ألف كيلوات في الساعة وتخطط الوكالة الوطنية للكهرباء ايضا لاجراء صيانة عامة للمولدات الكهربائية الاخرى بتمويل من البنك الاوروبي للاستثمار.

### وقائع واحداث اخرى:

- تم في شهر اغسطس / آب ١٩٨٩ انتخاب مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في الصومال الذي يتكون من ٢١ عضوا. وقد انتخب مجلس الادارة بدوره السيد/الحاج عثمان احمد روبه رئيسا للاتحاد لمدة سنتين وفقا لقانون الغرف رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٩.

### احداث سياسية:

- قام رئيس الجمهورية بزيارات رسمية خلال العام لكل من الجمهورية العراقية، جمهورية مصر العربية، دولة الكويت، دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الصومال وهذه الدول ولتشجيع الاستثمارات العربية في الصومال في مجالات السياحة، والزراعة والثروة السمكية والتجارة.
- تم اجراء تعديل وزارى في شهر ابريل / نيسان شمل اغلب الوزارات، وبموجب هذا التعديل تم تقسيم وزارة الصناعة والتجارة الى وزارتين واحدة للصناعة واخرى للتجارة.
- وافقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في اجتماعات دورتها الخاصة على ادخال نظام تعدد الاحزاب واجراء بعض التعديلات على دستور البلاد. كما تم في نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٨٩ تعيين لجنة مكونة من ٦ أعضاء للقيام باعداد التعديلات المطلوبة على الدستور. ووافقت اللجنة المركزية على تمديد فترة مجلس الشعب (البرلمان) لمدة سنة اخرى بعد انتهاء فترته القانونية في ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٩.

## القروض:

حصلت الحكومة الصومالية على عدد من القروض خلال العام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات التمويل العربية				
صندوق ايو ظلي للانماء الاقتصادي العربي	١٩٨٩/٣/٩	٣٧١٧ مليون	درهم امارات	زراعة قصب السكر وانشاء مصنع لانتاج السكر بطاقة ٧٠ ألف طن وبناء قرية سكنية.
ثانياً: مؤسسات التمويل الاخرى				
مفوضية الامم المتحدة للانماء	١٩٨٩/٦/١٠	٣٧٦ مليون	دولار امريكي	توطين اللاجئين.
صندوق النقد الدولي	١٩٨٩/٣/١٥	٢٦٠ مليون	دولار امريكي	دعم التنمية الاقتصادية في البلاد.
الوكالة الدولية للانماء	١٩٨٩/٢/٩	١٠٠ مليون	دولار امريكي	تطوير المراعي لتنمية المواشي الحية في المحافظات الوسطى.
البنك الدولي	١٩٨٩/٦/٢٨	٧٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروعات انمائية.
الحكومة الامريكية	١٩٨٩/١/٢٦	١٠٧١ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروعات انمائية.
الحكومة الامريكية	١٩٨٩/٥/٢٩	٥ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد مواد غذائية.
الحكومة الامريكية	١٩٨٩/٦/١٥	١٥١٢ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروعات زيادة الانتاج الغذائي وتطوير نظام الري في حوض نهر شبيلي في الصومال واصلاح وتطوير شبكات الري والصرف.
البنك الدولي	١٩٨٩/٩/٩	٢٣ مليون	دولار امريكي	مشروع ري زراعي.
بنك التنمية الافريقي	١٩٨٩/٩/٩	١٢ مليون	دولار امريكي	مشروع للتنمية الزراعية.
بنك التنمية الافريقي	١٩٨٩/٩/٩	٥ مليون	دولار امريكي	قرض لبنك التنمية الصومالي.
بنك التنمية الاوروبي	١٩٨٩/٩/٩	٢٥ مليون	دولار امريكي	مصنع الزيت بمقديشو.
الحكومة الإيطالية	١٩٨٩/٧/٢٣	٧٢ مليون	دولار امريكي	مشروعات متعددة.
صندوق اويك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٦/١٢	١١٦ مليون	دولار امريكي	برنامج تحصين الاطفال (منحة).

## ٤.١٠ فرص الاستثمار:

### ١٠.٤.١٠ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

ابرزت الخطة الخمسية الجديدة للبلاد ١٩٨٧ - ١٩٩١ اهم القطاعات الاقتصادية التي تتيح فرصا استثمارية تحظى باولوية من قبل الدولة وهذه القطاعات هي:

### القطاع الصناعي:

- تعليب الاسماك.
- انتاج الزيوت النباتية.
- زيادة انتاج السكر باقامة مصانع جديدة وتوسعة المصانع القائمة.
- انتاج الطلويات والشوكولاتة والمربيات.
- انتاج وتعليب عصير الفاكهة.
- تصنيع مخلفات المجازر.
- انتاج العلف الحيواني والسمكي.
- صناعة الاكياس الورقية.



- صناعة الملابس المحبوكة للاستهلاك المحلي والتصدير.
- صناعة الانابيب البلاستيكية.
- صناعة لعب الاطفال والمظلات الشمسية.
- صناعة العطور ومواد التجميل.
- صناعة معجون وفرش الاسنان.
- اعادة تصنيع الاوراق المستعملة.
- صناعة المواد الخشبية اللازمة للبناء.
- صناعة المفصلات والاقفال والبراغي والمسامير.
- اقامة ورش لاعمال الهندسة الخفيفة.
- صناعة المواد الخشبية اللازمة للبناء.
- صناعة المواد الانشائية مثل الطابوق الجيري والطابوق الاسمنتي.
- صناعة الانابيب الاسمنتية والجبس.
- صناعة المواد الفخارية.
- صناعة القوارير الزجاجية والمنتجات الزجاجية الاخرى.
- دباغة الجلود.
- انتاج الاحذية ومنتجاتها.
- انتاج الآلات والمعدات الزراعية.
- انتاج المضخات والمولدات الكهربائية.
- انتاج المعدات اللازمة لحفر الآبار.

### القطاع الزراعي:

وتتلخص الفرص الاستثمارية فيه في المجالات التالية:

- انتاج الخضار والفواكه للتصدير.
- انتاج البذور الزيتية.
- استصلاح الاراضي وزراعة الحبوب والخضر والفاكهة في مناطق شبيلي السفلى وجنالي وجماما.
- اقامة مزارع خاصة لتربية التماسيح.
- انتاج الدواجن.
- بناء مستودعات وصوامع لتخزين الحبوب.
- تسمين الابقار في منطقة موجامبو الزراعية.
- بناء مسالخ وحظائر ومخازن تبريد.

### القطاع السياحي:

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه في المجالات التالية:

- بناء فنادق ومرافق سياحية في العاصمة وفي المدن الرئيسية الاخرى.

- اقامة قرى سياحية في مناطق الجزيرة، ورشيد وعدي.
- توفير وسائل النقل اللازمة للسائحين.

#### ٢٠٤٠١٠ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة
مصنع لدباغة الجلود	قطاع خاص	لمشروع مقديشو	عن المشروع دراسة اولية	التقديرية للمشروع ١١٦٠٠٠ دولار امريكي.
مشروع تسمين الابقار	قطاع خاص	ماركة كسمايو	دراسة اولية دراسة جدوى	٢ مليون دولار امريكي. ٦٨ مليون شلن صومالي.

#### ٥٠١٠ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم تصدر تراخيص جديدة لاستثمارات عربية خلال العام.



(١١)

تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية العراقية  
لعام ١٩٨٩



**تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية العراقية  
عام ١٩٨٩**

شهد العام العديد من التطورات السياسية والاقتصادية، فعلى الصعيد السياسي تم في بغداد التوقيع على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، وعلى الصعيد الداخلي واصلت الحكومة العراقية جهودها الرامية لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي لغرض الاستمرار في جهود التنمية والبناء من جهة ولإعادة بناء ما خربته الحرب من جهة أخرى مع الاستمرار في تشجيع وتوسيع دور القطاع الخاص في هذه الجهود وفي النشاط الانتاجي بشكل عام.

كما تحقق خلال العام انجاز الصاروخ (تموز ١) ذي المدى ٢٠٠٠ كم واطلاق المنظومة الصاروخية الناقلة للاقمار الصناعية (العابد).

**١٠١١ تشريعات واجراءات حكومية:**

شهد العام صدور عدد من التشريعات والاجراءات الحكومية التي يمكن تلخيص اهمها فيما يلي:

- على صعيد التجارة صدر عن مجلس قيادة الثورة القرار رقم (١٥١) بتاريخ ١١/٣/١٩٨٩ والذي يقضي بمنع بيع المعامل او المشروعات المملوكة للدولة او القطاع الاشتراكي الى القطاع الخاص، سواء كان شخصا معنويا او طبيعيا متى ما سبق له ان اشترى او تملك مشروعا او معملا من اية جهة كانت الا اذا كان المشروع او المعمل الجديد مكملا من الناحية الانتاجية للمشروع السابق. وصد القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل وتضمن التعديل وضع عقوبة جزائية على الافعال التي حددها والتي تقع مخالفة لاحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٩ او للتشريعات القائمة الاخرى. وصد ايضا القرار رقم (٢٧٣) بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٩ الذي نص على جواز نقل ملكية المشروع الحكومي الذي تزيد قيمته التقديرية على مليون دينار الى القطاع الخاص او القطاع المختلط بقيمته التقديرية على ان تتخذ الجهة التي تنقل اليها ملكية المشروع شكل شركة مساهمة وفقا لاحكام قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ وصد القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٩ بتعديل قانون تنظيم الوكالة والوساطة التجارية رقم (١١) لسنة ١٩٨٣ وقد الغيت واضيفت بموجب القانون الجديد بعض الفقرات التي من اهمها اضافة فقرة جديدة الى المادة (١٢) تخول الوكيل او الوسيط التجاري حق استيراد المستلزمات السلعية بنسبة ٣٠٪ من العملات المتحققة له واعادة ما تبقى من العملات الى القطر وحقه في استيراد مكائن ومعدات انتاجية بنسبة ١٠٠٪ من عمولاته المتحققة.

كما اصدر مجلس قيادة الثورة قراره رقم (٢٥٣) بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩ الذي تضمن اصدار قانون اتحاد الغرف التجارية رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٩.

- وفيما يتعلق بالشؤون المصرفية صدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ المعدل وقد الغى التعديل المادة ٢٣ وأورد قواعد جديدة تتعلق بالمهام التي يتولاها البنك المركزي، وتلك التي تتولاها المصارف التجارية الحكومية، واجاز لوزير المالية تكليف المصارف التجارية الحكومية بالقيام ببعض الاعمال التي يقوم بها البنك المركزي، كما تضمنت القواعد الجديدة النص على ان البنك المركزي لا يدفع اية فوائد عن المبالغ والارصدة المودعة لديه في حسابات الحكومة ودوائرها الرسمية كما لا يتقاضى

اجورا او عمولات عن الخدمات المصرفية التي يؤديها لها، في حين اجازت له ان يدفع فوائد عن المبالغ والارصدة المودعة لديه في حسابات الدوائر شبه الرسمية وله في المقابل استيفاء اجور او عمولات عن الخدمات المصرفية التي يؤديها لها.

- وفي اطار التشريعات المتصلة بتشجيع الاستثمار صدر القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون الاستثمارات العربية رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ الذي اجاز للوزير المختص تمديد المدة اللازمة للمباشرة بتأسيس المشروع وتحديد السقف الزمني اللازم لانتهاؤه. وقضى القانون بدفع تعويض عادل لصاحب المشروع في حالة تملكه لاغراض المصلحة العامة، وحقه في اقامة الدعوى لدى المحاكم العراقية في حالة عدم قناعته بمقدار التعويض، ومن ناحية اخرى منح القانون صاحب المشروع المعوض حق تحويله مبلغ التعويض خلال مدة اقصاها سنة من تاريخ التملك.

وصدر عن مجلس قيادة الثورة القرار رقم (١٣٨) بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥ القاضي بالسماح للمستثمر العربي في القطاعات الانتاجية السلعية التي تحقق انتاجا يفيض عن حاجة السوق المحلية بايداع حصيلة تصديره في حساب غير مقيم لدى المصارف التجارية المحلية حسب تعليمات التصدير النافذة وذلك لتغطية مبالغ شراء مستلزمات تشغيل المشروع او اية التزامات اخرى واجبة التسديد بالعملة الاجنبية.

- وعلى صعيد الضرائب والرسوم صدر عن مجلس قيادة الثورة القرار رقم (٧٢٠) بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٩، ويقضي هذا بفرض ضريبة دخل بنسبة ٧٠٪ على الارباح الناجمة عن بيع قطع الاراضي الواقعة داخل حدود امانة بغداد او مراكز البلديات في المحافظات والاقضية والنواحي باستثناء الاراضي الزراعية. كما ويخضع للضريبة المذكورة الربح الذي يحققه المكلف من بيع الارض التي تملكها بعد نفاذ هذا القرار.

- وفي مجال قطاع التأمين صدر القانون رقم (١٣٦) لسنة ١٩٨٨ لتعديل قانون تأسيس شركة اعادة التأمين العراقية رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ وبمقتضاه تخصص الشركة بممارسة اعمال اعادة التأمين بين الشركة وشركات التأمين المحلية بتعليمات يصدرها وزير المالية.

- وفي مجال الزراعة صدر عن مجلس قيادة الثورة القرار رقم (٥٩١) بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢١ باصدار القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي للشركات الزراعية والافراد رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ ويجيز التعديل لوزارة الزراعة والري تأجير مساحات من اراضي الاصلاح الزراعي الفائضة عن حاجة الفلاحين للشركات الزراعية العراقية والعربية او للافراد مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس وعشرين سنة ويجيز لوزير الزراعة والري تجديد عقد الايجار لمدة خمس سنوات في كل مرة وفقا للشروط التي يراها ضرورية وقت التجديد بما في ذلك اضافة التزامات جديدة على المستأجر. وحدد القرار بدل الايجار السنوي عند تجديد العقد ما بين دينارين وخمسة دنانير للدونم الواحد تبعا لدرجة خصوبة الارض وطريقة الري.

## ٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

وقعت الحكومة العراقية خلال العام عددا من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع دول عربية وغير عربية، وذلك على النحو التالي:

## ١٠٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية:

ابرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات والمحاضر المشتركة التالية مع بعض الدول العربية:

- محضر مشترك مع السودان بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩ لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والفني، وتنفيذ الصفقة المتكافئة للعام الحالي بمبلغ ٤٠ مليون دولار بواقع ٢٠ مليون دولار لكل منهما والسعي لتوسيع وتنمية الصادرات خارج اطار هذه الصفقة.
- محضر مشترك مع الجمهورية العربية اليمنية بتاريخ ١٩٨٩/١/٢١ لانشاء اللجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني بين القطرين.
- ثلاثة محاضر مع الجمهورية العربية اليمنية بتاريخ ١٩٨٩/١/٢١ للتعاون النفطي والاعلامي والثقافي والتجاري تم توقيعها في اطار الدورة الثامنة للجنة العراقية اليمنية المشتركة.
- محضر مشترك مع الكويت بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ للتعاون في مجال الانشطة الزراعية المختلفة ومنها الثروة الحيوانية وتدريب الكوادر وتبادل الخبرات الخاصة بالارشاد الزراعي.
- محضر تبادل وثائق تصديق اتفاقيتي التعاون الثنائي في مجال النقل البري والبحري مع مصر بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٢ تضمنت الاولى تقديم التسهيلات الفنية والادارية لسفن ومؤسسات القطرين وتقديم الخدمات الصحية في موانئ القطرين كما تضمنت قيام شركات النقل البحري والبري في كل قطر بتنفيذ عقود الشحن المبرمة بين القطر الآخر والشركات العربية والاجنبية فيما تضمنت اتفاقية النقل البري الدولي للمسافرين والبضائع تسيير حافلات لنقل المسافرين مباشرة بين بغداد والقاهرة اضافة الى تأمين شحن البضائع بين القطرين.
- محضر مشترك مع لبنان بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢١ نص على عقد صفقة متكافئة لتبادل السلع اضافة الى المشاركة في المعارض التجارية واقامة اسبوع تجاري لبناني في بغداد واعادة نشاط المركز التجاري اللبناني والعمل على وضع برنامج لتعزيز التعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية وغرف التجارة والصناعة وجمعية الصناعيين في لبنان وتبادل الخبرات الفنية بين القطرين في المجالات الزراعية والسياحية.
- محضر مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٠ خاص باجتماعات الدورة الاولى للجنة العراقية اليمنية الديمقراطية المشتركة تضمنت وضع اساس جديدة للتعاون الثنائي بين البلدين في جميع المجالات وزيادة حجم التبادل التجاري.
- محضر تفاهم مشترك مع الكويت تضمن عددا من البدائل الكفيلة بتنمية التجارة البينية من خلال الصفقات المتكافئة والاتفاق على عقد ثنائي طويل الامد لتصدير الشعير العراقي الى الكويت وفتح مركز تجاري وتنظيم اسبوع تجاري في كلا القطرين، وكذلك الاتفاق على مناقشة السبل الكفيلة لتشجيع المستثمرين الكويتيين للاستفادة من الفرص المتاحة في العراق بموجب قانون الاستثمارات العربية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨.
- محضر مع الكويت بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨ خاص باجتماعات الدورة السابعة للجنة المشتركة للشؤون التجارية والجمركية المتضمن تنشيط التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الصناعي.
- محضر مع المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢ خاص باجتماعات الدورة الخامسة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني انصب على اهمية تعزيز التعاون الصناعي والفني في مجالات تبادل الزيارات بين الفنيين في الصناعات البتروكيماوية بغية تعميق الخبرة الفنية والتسويقية وتبادل المعلومات في مجال المسح الجيولوجي والتنقيب والتحريات واستخلاص المعادن والمواصفات والمقاييس والسيطرة النوعية والصحة الحيوانية ومكافحة الامراض والاوبئة وتبادل البحوث.
- المصادقة بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٠ على بروتوكول تعديل البروتوكولات الملحقه باتفاقية التعاون الاقتصادي



- والفني الموقعة بتاريخ ١٩٧٠/٢/١٩ مع حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
- محضر الاجتماع السادس للجنة البحرينية العراقية المشتركة بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢ الخاص بتوسيع وتنمية الصادرات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.
  - اتفاقية مع دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٨٩/٩/٦ بشأن تنظيم النقل الجوي بين البلدين.
  - محضر مشترك للتعاون الصناعي مع وزراء الصناعة في اقطار مجلس التعاون العربي بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٨، نص على التكامل الصناعي بين دول المجلس عن طريق اقامة بنك للمعلومات وتوحيد المصطلحات الصناعية وتشكيل لجنة فنية متخصصة للتنسيق وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية والمواد الوسيطة الداخلة في الانتاج.
  - محضر مشترك مع وزراء التجارة والاقتصاد والتموين في دول مجلس التعاون العربي بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٨، نص على تطوير التجارة البينية بين دول المجلس والتنسيق والتعاون في مجالي الاستيراد والتصدير، وتشكيل فريق عمل مختص يتولى متابعة وتنفيذ هذه التوصيات.
  - محضر مع وزراء العمل في دول مجلس التعاون العربي بتاريخ ١٩٨٩/٨/٦ لتنظيم وتشغيل وانتقال القوى العاملة بين دول المجلس.
  - محضر مشترك مع الجمهورية العربية اليمنية بتاريخ ١٩٨٩/٨/٦ للتعاون في مجالات العمل والضمان والرعاية الاجتماعية.
  - اتفاقية مع الأردن ومصر بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٠ لتأسيس الخط البري المغلق لنقل الركاب بين بغداد والقاهرة عبر مينائي العقبة الاردني ونويبع المصري وبواسطة شركة الجسر العربي للملاحة التي تمتلكها الاقطار الثلاثة.
  - محضر مشترك بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٨، للتعاون مع وزراء التخطيط في دول مجلس التعاون العربي في مجالي التخطيط والتنمية، نص على اهمية توحيد الفترات الزمنية للخطط والانشطة التنموية ومتابعة تنفيذها والتعاون والتنسيق في مجالات تطوير العمل الاحصائي وتبادل الخبرات والاختصاصات الفنية في الميادين المختلفة وخصوصا في حقلي التخطيط والتنمية.
  - المصادقة على ١٢ اتفاقية تم التوقيع عليها في صنعاء بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٦ من قبل قادة دول مجلس التعاون العربي منها اتفاقيات في المجال الزراعي، والتعاون الاقتصادي والنقل والعمل.
  - اتفاقية تعاون بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٨، في مجال النفط والغاز بين دول مجلس التعاون العربي نصت على التعاون والتنسيق في مجال انتاج واستهلاك النفط والغاز ووضع اهداف بعيدة المدى في هذا المجال.
  - محضر مشترك بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣ مع دولة الامارات العربية المتحدة للتعاون التجاري والاقتصادي والفني وتبادل الوفود التجارية والصناعية.
  - محضر مشترك مع المغرب بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٧ للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، نص على تسهيل انسياب السلع المتفق عليها في القوائم السلعية الى اسواقها وتحديد حصة المركز التجاري المغربي في بغداد بما لا يقل عن ٤٠ مليون دولار سنويا.

## ٢٠٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول وهيئات غير عربية:

- ابرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات والمحاضر المشتركة التالية في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع بعض الدول والهيئات غير العربية:
- اتفاقية مع بولونيا بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٠ للتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي وتبادل الخبرات الفنية

- وثيقة للتعاون الثنائي مع إيطاليا بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦ تضمنت مبادئ أساسية لتطوير مجالات التعاون بين البلدين في المرحلتين الحالية والقادمة.
- محضر مشترك مع يوغسلافيا بتاريخ ١٩٨٩/٢/٤ للتعاون التجاري والاقتصادي والفني.
- محضر مشترك مع الاتحاد السوفيتي بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١ للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني.
- محضر مشترك مع بلجيكا في منتصف شهر شباط /فبراير ١٩٨٩ للتعاون المالي والاقتصادي والفني وتوفير الفرص التدريبية للكوادر المتخصصة في مجالات الزراعة والصناعة والاسكان والتعليم واستئناف مشاركة بلجيكية في الدورة القادمة لمعرض بغداد الدولي.
- محضر مع تشيكوسلوفاكيا بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٤ للتعاون الاقتصادي نص على تحديد اطر التعاون المستقبلي بين البلدين خصوصا في مجال الصناعة.
- محضر مع بلغاريا بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢ للتعاون الزراعي والصناعي والتصنيع العسكري.
- اتفاقية جديدة للتعاون بين العراق وتركيا بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢ نصت على التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين تم توقيعها في ختام اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي المشتركة بين البلدين.
- محضر مشترك مع قبرص بتاريخ ١٩٨٩/٣/٧ للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، تتضمن اتفاق الجانبين على تنظيم المبادلات التجارية والتسويات المالية.
- بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع باكستان في ١٩٨٩/٣/١٦ تضمن تقديم تسهيلات ائتمانية للعراق بمبلغ ٥٠ مليون دولار لتوريد سلع مختلفة.
- بروتوكول مع اليونان بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠ للتعاون الثنائي في المجالات التجارية والفنية والعلمية والثقافية.
- وثيقة للتعاون المشترك مع رومانيا بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠ في المجالات الصناعية المختلفة وخاصة صناعة الاسمنت.
- اتفاقية مع بولندا بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠ للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بعيدة المدى.
- محضر مشترك مع ماليزيا بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢ تضمن اتفاق البلدين على تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي وتبادل الخبرات في مجال الزراعة والبيطرة والنقل البري.
- اجتماعات مع زامبيا عقدت في اوائل نيسان /ابريل ١٩٨٩ ناقشت العديد من الموضوعات في مقدمتها الصادرات المعدنية والصفقة التجارية المتكافئة والتعاون المالي والفني.
- محضر الاجتماع التكميلي مع قبرص بتاريخ ١٩٨٩/٤/١١ الذي نص على قيام الجانب القبرصي بتقديم الدعم للمصدرين القبارصة لتنمية وزيادة صادراتهم الى العراق.
- محضر مشترك مع فيتنام في اوائل حزيران /يونيو ١٩٨٩ لتطوير التبادل التجاري والاقتصادي والعلمي والمالي.
- محضر مشترك مع زامبيا في ١٩٨٩/٦/٥ خاص باجتماعات الدورة الثالثة للجنة المشتركة تضمن تزويد العراق بالنحاس وتنفيذ صفقة متبادلة بقيمة ٢٠ مليون دولار وتبادل الخبرات وتطوير آفاق التعاون وفرص التدريب في مجالات الطب والري والتعاون الاقتصادي والتجاري والفني وتوسيعه.
- محضر مشترك للتعاون الاقتصادي مع اندونيسيا بتاريخ ١٩٨٩/٨/١١ تضمن اتفاق البلدين على مجموعة

القوائم السلعية المعدة للتصدير بينهما والاجراءات العملية لتوسيع وتنشيط التجارة، وتنفيذ برنامج للبحوث العلمية والخبرات في المجال الزراعي والبيطري.

- اتفاقية مع تشاد بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢١ للتعاون التجاري والاقتصادي والفني والعلمي.

- محضر مشترك مع استراليا بتاريخ ١٩٨٩/٩/٧ للتعاون الاقتصادي.

- محضر مشترك مع السويد في ايلول / سبتمبر ١٩٨٩ للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني.

- مذكرة مع جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٨ للتعاون التجاري والاقتصادي والفني.

- محضر مشترك للتعاون مع المانيا الديمقراطية بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٧ نص على زيادة حجم التبادل التجاري للعين الحالي والمقبل كما نص على تجهيز العراق بالمكائن والمعدات الزراعية والادوات الاحتياطية ومكائن ضخ المياه.

- اتفاقية مع رومانيا الاشتراكية بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ لتطوير التعاون الثنائي في المجال الصناعي والاقتصادي والتجاري وتقديم الخبرات الفنية الرومانية للعراق.

## ٢٠١١ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث على الصعيد الاقتصادي وفيما يلي بيان باهم هذه الوقائع والاحداث:

### الاعمار:

- باشرت خلال العام في ١٩٨٩/٦/٢٥ فرق عمل من وزارات الحكم المحلي والاسكان والتعمير والصناعة والتصنيع العسكري والنقل والمواصلات والزراعة والري وامانة بغداد، تنفيذ التوجيهات الخاصة ببناء مدينة الفاو حيث تم خلال فترة قصيرة من العمل المتواصل انجاز شبكة مجاري المياه الثقيلة والامطار وشبكة الماء الصافي وتبليط الشوارع في القطاع الجنوبي من المدينة وتنفيذ وتشبيد ٢٥ مشروعا واناارة الشوارع ونفذت وزارة النقل والمواصلات الشبكة الهاتفية للمدينة من الكابلات والاسلاك ونصب اربع محطات للمايكروويف وتشبيد اربعة ابراج واعادة حفر خمسة انهار تخترق الاحياء السكنية في المدينة.

- تم ايضا اعادة بناء البصرة بزمن قياسي استمر اربعة اشهر فقط. حيث بدأت جملة الاعمال في ١٩٨٩/٢/١٢ وانتهت في ١٩٨٩/٦/١٢ من نفس العام. وساهمت في انجاز هذا العمل وزارات الحكم المحلي والاسكان والتعمير والزراعة والري وشاركت ايضا الصناعة والتصنيع العسكري والنقل والمواصلات الى جانب امانة بغداد. وشملت حملة اعادة البناء تعبيد شوارع المدينة حيث تم ربط المدينة بعدد من اقطار الخليج العربي وربطها بالقطر الاردني. وتم كرى وتطهير وتنظيف سبعة انهار بطريقة تحقق انسيابية مياه المد والجزر وتقليل نسب التلوث. كما تم تشبيد ٥ جسور لعبور السيارات واقامة ١٠ جسور لعبور السابلة واستكمال ٢٦ جسرا آخر. وتم فرز ١١ ألف قطعة ارض سكنية لتشبيد دور حديثة عليها بدلا من الدور القديمة الى جانب ٦٠٠ قطعة اخرى مع تهئية ٥٥٠ قطعة لاصحاب المهن والحرف ضمن خطة جديدة لاقامة الحي الصناعي. وتم تشجير مساحات بلغت ٢٩ مليون متر مربع. واقامة ٩٩ قاعدة على ضفاف شط العرب تمثل نصبا للقادة والأميرين الذين استشهدوا دفاعا عن المدينة. كما تم مد ٨٢٦ ألف متر من اسلاك الشبكات الكهربائية للشوارع الى جانب ٢٠٠ ألف متر من الكوابل بجميع العدد من مثيلاتها وتشبيد واستبدال ٢٥ ألف خط هاتفي.

## الانفتاح الاقتصادي:

- واصلت الحكومة العراقية سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأتها قبل عام، باعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في اقتصاد البلاد باتخاذ سلسلة من الاجراءات الاقتصادية واصدار العديد من القوانين والانظمة التي تمنح تسهيلات ومزايا للقطاع الخاص وفي مقدمتها منح القروض والاعفاء من الضرائب والغاء التسعيرة والسماح للعراقيين والفلسطينيين المقيمين بالاستيراد بدون تحويل عملة صعبة من قبل الدولة.
- تم خلال العام عرض مزيد من المرافق السياحية للبيع للقطاع الخاص في محاولة لزيادة مشاركة هذا القطاع في عملية التنمية. وذكرت المصادر الحكومية انه تم عرض ٧٤ مرفقا سياحيا للبيع من ضمنها فنادق في بغداد وقرى اصطياف في شمال العراق.
- وقد تم فعلا بيع فندق بغداد، وعشتار شيراتون الى شركات انشئت لهذا الغرض تساهم الدولة فيها بنسبة ٤٩ بالمائة من رأس المال وتتعهد بعدم المشاركة في ادارتها تنفيذا لقرار تصفية المؤسسة العامة للسياحة.
- تبين المصادر المطلعة ان الفرص متاحة للقطاع الخاص للمشاركة في كل القطاعات الاقتصادية الصناعية والتجارية والزراعية، باستثناء المشروعات الاستراتيجية التي تتولى الحكومة امرها.
- وقد تمكنت الحكومة في اطار هذا التوجه من بيع اكثر من ٧٠ شركة للقطاع الخاص خلال الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى منتصف عام ١٩٨٩ تعمل في مجال الصناعات الخفيفة وحفظ الاغذية.
- وفي اطار هذا التوجه سمح ايضا للقطاع الخاص بادارة شركات التأمين كما ان ثمة دلائل تشير الى ان الحكومة ستجري ايضا تعديلا في القانون بحيث يسمح بوجود بنوك تجارية مملوكة للقطاع الخاص.
- تشير البيانات الرسمية الى ان القطاع الخاص العراقي قد حصل خلال العام الماضي على اذونات استيراد مواد اولية قيمتها ٢١٣ مليون دينار عراقي\* واجازت السلطات المختصة تأسيس عدة شركات في مجالات الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والسياحة والعقارات والعلف الحيواني وعلف الدواجن، والانتاج الزراعي والحيواني.

## القطاع الصناعي:

- بلغ عدد المشروعات الجديدة التي تمت اجازتها خلال العام من قبل وزارة الصناعة والتصنيع العسكري بدون تحويل عملة اجنبية ٦٦ مشروعا باستثمارات كلية بلغت ١٦١٩٤ ألف دينار واحتلت صناعة الخدمات المرتبة الاولى من حيث عدد المشروعات الممنوحة والبالغة ٢٠ مشروعا، في حين جاء تسلسل هذه الصناعة في المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمارات، اذ بلغت ١٧٣٠ ألف دينار، واحتلت الصناعات النسيجية المرتبة الثانية من حيث عدد المشروعات والبالغة ١٤ مشروعا بينما احتلت هذه الصناعة المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمار اذ بلغ ٥٩٧٣ ألف دينار اي ٣٧٪ من مجموع الاستثمارات، تليها الصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية.
- افتتح وزير الصناعة والتصنيع العسكري مصنع الغلونة\*\* منشأة نصر للصناعات الميكانيكية بطاقة انتاجية تبلغ ٤٥ ألف طن من المقاطع والهياكل الحديدية سنويا. وقد نفذ المصنع بطريقة التنفيذ المباشر وبملاكات عراقية ضمن فترة قياسية لم تتجاوز عشرة اشهر. ويهدف المشروع الى تلبية احتياجات العراق من المقاطع والهياكل المغلونة وتمكنه من الدخول في مشروعات صناعة شبكات ونقل وتوزيع الكهرباء.

\* الدينار العراقي يعادل ٣٢١ دولار امريكي كما في ١٢/٣١/١٩٨٩.  
\*\* الجلفنة:

- افتتح وزير الصناعة والتصنيع العسكري بتاريخ ١٩٨٩/٤/٨ مصنع السباكة الدقيقة بكلفة مليونين و٦٨٩ ألف دينار وبطاقة ١٥٠٠ طن سنويا. وينتج المصنع ١٢٧ نوعا من الاجزاء الداخلة في صناعة محركات السيارات والصناعات الانشائية اضافة الى مجالات عديدة اخرى.
- تم فتح ووضع حجر الاساس لـ ١٤ مشروعا صناعيا جديدا بكلفة قدرها ٤٩١.٤٦٠ مليون دينار.
- وقع العراق وشركة دانيلي الايطالية على عقد لاقامة مشروع لانتاج الصلب تبلغ طاقته السنوية ٣٠٠ ألف طن سنويا، ويتوقع ان يشكل هذا المشروع القاعدة الاساسية لتنفيذ الصناعات الهندسية في العراق بسبب التكنولوجيا العالية التي يتميز بها مما يجعله اضخم المشروعات القائمة في المنطقة، وتجدر الاشارة الى ان الوحدات المتخصصة بانتاج الكتل الحديدية اللازمة للمشروع هي قيد التنفيذ ويتوقع ان يبدأ الانتاج في منتصف ١٩٩٠.
- نفذت الشركة الهندسية العامة للتصميم والانشاء الصناعي (٨) مشروعات صناعية بينها مشروع الانابيب الحديدية بطاقة ١٦٠ ألف طن سنويا ومشروعات الاسمدة المركبة والفوسفاتية وخطين للصباعة ووحدين لمعالجة المياه الصناعية في معامل الدباغة والبان ابي غريب ومعملين للورق والغازات الصناعية اضافة الى اشراف الشركة على تنفيذ ١٨ مشروعا صناعيا بلغت كلفتها ٣٤٦ مليون دينار.
- بدء بتنفيذ اكبر مجمع للصناعات البتروكيمياوية في المنطقة سيقوم بانتاج ٢١ منتجا من منتجات الصناعات البتروكيمياوية وطاقات تبلغ حوالي ١٥٠٠ مليون طن سنويا، ويقدر ان تبلغ قيمة منتجاته اكثر من مليار دولار سنويا قياسا بالاسعار الحالية لهذه المنتجات.
- حصلت الشركة البريطانية دتلوب على عقد قيمته ١٦ مليون جنيه استرليني لانشاء مصنع بالعراق صمم خصيصا لانتاج مجموعة كبيرة من اطارات السيارات والمركبات التجارية والجرارات، يقدر ان تصل الى مليوني وحدة في العام.
- افتتح وزير الصناعة والتصنيع العسكري بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٩ مشروعا لتوسيع احدى المحطات الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية في بغداد بكلفة ١٠٢ مليون دينار.
- افتتح وزير الصناعة والتصنيع العسكري بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥ معمل المحركات الصناعية للمنشأة العامة لصناعة السيارات، وتبلغ الكلفة الكلية للمعمل مليوني دينار وبطاقة عشرة آلاف محركا في السنة تستخدم في الزراعة والارواء والانشاءات.
- قام فريق عمل فني في وزارة الصناعة والتصنيع العسكري بصنع نوعين من افران التعامل الحراري بلغت كلفتها ٣٤٥٤ دينار و٥٠٩٦ دينار على التوالي.
- نفذت المنشأة العامة للصناعات الكهربائية مشروعا لانتاج مكيفات الهواء وكذلك مشروعا لانتاج كهربائيات السيارات لمواكبة صناعة السيارات في القطر.
- نفذت الشركة الهندسية العامة للانشاء والتصميم الصناعي سبعة مشروعات صناعية شملت اسمدة اليوريا واسمنت القائمة واسمنت سنجار.
- صنعت المنشأة العامة للزيوت النباتية خطا جديدا لانتاج الزيوت الصلبة.

## القطاع الزراعي:

- انجزت محافظة القادسية اعمال القطاعين الرابع والسادس ضمن مشروع استصلاح الاراضي الذي تنفذه

احدى الشركات العالمية بكلفة اجمالية تبلغ ٢٩ر٨٥٣ مليون دينار.

- شرعت شركة تابعة لوزارة الزراعة والري بتنفيذ المحور الاول من خطة وزارة الزراعة والري في حملة اعمار الفاو والذي تضمن تطهير وكري واكساء خمسة انهر تخترق مدينة الفاو بطول ٥ آلاف متر وكذلك اعمال تجميلية منها انشاء بحيرتين في نهاية الانهر وتطوير المناطق الخضراء فيها. كما بدأت شركة اخرى بتنفيذ المحور الثاني من الخطة والذي يتضمن كري وتطهير عشرين نهرا ممتدا من رأس البيشة الى جنوب مدينة الفاو وتبلغ اطوالها ٤٦ ألف متر انجز منها حتى منتصف عام ١٩٨٩ - ١٥ نهرا بلغت اطوالها ٣٧ ألف متر كما تضمن المحور الثاني من الخطة تطهير مجموعة اخرى من الانهر تمتد من شمال مدينة الفاو الى نهر ابو الفلوس في قضاء ابو الخصب بطول ٣٥ ألف متر وتشيد عدد من القناطر الصندوقية عليها عند تقاطعها مع الطرق الرئيسية.
- انجزت وزارة الزراعة والري مشروع سد دهوك والمشروع الاروائي الذي يؤمن ارواء مساحة ١٥ ألف دونم من الاراضي الزراعية في سهل سميل بمحافظة دهوك.
- تم افتتاح مشروع للري كلفته ٢٤٠ مليون دولار اقيم على نهر الفرات.

### قطاع النفط:

- يقدر ان معدل انتاج النفط الخام في عام ١٩٨٩ قد بلغ ٢٨٣٠ ألف برميل في اليوم اي بزيادة قدرها ٨ر٨٪ عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٨.
- يقدر ان احتياطي النفط في العراق القابل للاستخراج يعادل او يزيد على ٢٠٠ ألف بليون برميل من النفط الخام ذي المواصفات المطلوبة.
- اعلن خلال العام عن اكتشاف مكنم النجمة النفطي في جنوب العراق، الذي يشكل ثروة وطنية قومية هائلة واحتياطيا ضخما من النفط والمكتنفات الاخرى، وتم حفر بئر فيه اطلق عليه رقم ١٧٢ بعمق ٤٧٠٠ متر من اصل ١٣ بئرا نفطيا موزعة في هذه المنطقة.
- بدأ خلال العام بتنفيذ مشروع تطوير حقل صدام النفطي الذي يقع في محافظة صلاح الدين، وقد تم اكتشاف هذا الحقل في عام ١٩٧٧ ويقدر مخزونه النفطي المؤكد في المكنم الرئيسي والطبقات الانتقالية باكثر من ثلاثة ملايين برميل والمخزون الغازي بحدود ٥٠٠٠ مليون قدم مكعب قياسي.
- تم خلال العام تحميل اول ناقلة من مشروع خط الانابيب العراقي الثاني داخل الاراضي السعودية، وقد عمل هذا المشروع على رفع طاقة التصدير العراقية من ٥٠٠ ألف برميل يوميا الى مليون و٦٥٠ ألف برميل يوميا من خلال الانبوبين الاول والثاني.
- اعلن وزير البترول العراقي عن حوافز جديدة لتشجيع القطاع الخاص على ادارة محطات بيع البترول ومراكز توزيع الغاز، وبين ان وزارة النفط ستبيع شاحنات النفط والغاز لموزعي محطات النفط والغاز وان جزء من ثمن الشاحنات ومنتجات النفط وايجار المحطات يمكن دفعه على اقساط.
- اعلنت الشركة العراقية العامة للمشروعات البترولية (سكوب) انها تخطط لتنفيذ ٣٠ مشروعا جديدا بتكاليف تصل الى ٢ مليار دينار عراقي (٦٥ مليار دولار امريكي) وذلك خلال الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٢.
- تم خلال العام انتاج دهن الهيدروليك لأول مرة محليا بعد ان كان يستورد من الخارج بحدود الف طن سنويا حيث يستعمل لمختلف السيارات والبلدوزرات وانواع اخرى من المكنائن الثقيلة.
- نظمت وزارة النفط بالتعاون مع مجلس الطاقة البريطاني ندوة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٩ خاصة باجراءات

السلامة والتدريب وتصميم الآبار النفطية والاساليب الحديثة في مكافحة الحرائق في صناعة النفط والغاز.

### قطاع التجارة:

- تم السماح للقطاع الخاص بالاستيراد من الدول العربية والاجنبية التي لها مع العراق اتفاقيات ذات تسهيلات ائتمانية، وحددت هذه الدول بالاردن والمغرب وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي ودول اخرى اجنبية، وحددت السلع المعنية بالادوات الاحتياطية للسيارات والكهربائيات والمكائن والمعدات الزراعية والمواد الانشائية والكيمياوية والغذائية والمنزلية والصيدلانية والعدد اليدوية والقرطاسية.
- قررت وزارة التجارة زيادة معدلات نسب مقايضة السلع العراقية المصدرة لغرض استيراد المواد الاولية والمستلزمات الانتاجية بهدف تطوير الانتاج الوطني من هذه السلع.
- تم فصل النشاطين التجاري والصناعي لاتحاد الغرف العراقية عن بعضهما.
- قررت الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية استنادا الى موافقة وزارة التجارة السماح بتصدير مادة (خبث المعادن) بأسلوب التصدير بالمقايضة ونسبة ٥٠٪. وحددت السعر التصديري لها بـ ٢٥ ديناراً للطن الواحد وكذلك حددت السعر التصديري للكيلوغرام من الكمأة بخمسة دنانير ولا تزيد كمية الاجازة عن خمسة اطنان وشملته بأسلوب المقايضة بنسبة ٥٠٪. كما جعلت الحد الادنى لاجازات التصدير المشمولة بالمقايضة بما مقداره ١٥٠ طن من تمور الزهدي المعبأة بالاكياس لكافة الاسواق العربية وغير العربية وسواء كانت من تمور هيئة التمور العراقية او النشاط الخاص.
- افتتحت وزارة التجارة بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٩ سابلو حبوب ام قصر وابرمت المنشأة العامة لصناعة البطاريات عقودا تصديرية مع الاتحاد السوفيتي واليمن العربية والسعودية والاردن والكويت والامارات بلغت قيمتها ١٢ مليون دينار.
- وافقت وزارة التجارة على تأسيس عدد من الشركات الوطنية الجديدة برأسمال قدره ٢١ مليون دينار اشتملت اعمالها على الاعمال الصناعية والزراعية والتجارة العامة.

### طرق ومواصلات:

- انجزت مديرية طرق وجسور كربلاء عددا من المشروعات ضمن خطة التنمية بكلفة ٢٢ مليون دينار.
- تم افتتاح جزء من مشروع بغداد - ابوغريب للممر السريع، وفتح الجزء الخامس من طريق الممر السريع الواصل بين مدينة الحلة وناحية الشوملي بكلفة ٤٠ مليون دينار وبطول ٤٣ كيلومتر، وتم انجاز خمسة عشر جسرا في البصرة. كما تقرر ربط العراق والاردن بتسيير خط سلك حديد بين بغداد وعمان تبلغ كلفته مليار و٨٨٧ مليون دولار امريكي وتسيير خط بري مباشر بين بغداد والقاهرة حيث تمت دراسة المشروع الاوّل منذ سنوات عديدة وتم خلال العام عقد اجتماع مشترك بين القطرين لوضع التفاصيل النهائية له. اما بالنسبة للمشروع الثاني فما زال القطران يبذلان الجهود من اجل تهيئة مستلزمات تشغيل هذا الخط. ووقعت مسودة اتفاقية تشغيل هذا الخط في بغداد خلال العام لتسيير الحافلات التابعة لهما اضافة الى حافلات القطاع الخاص العاملة تحت اشراف كل منهما.
- انجزت وزارة النقل والمواصلات الاعمال الموكلة اليها كتهيئة وتحضير ميناء البكر تمهيدا لاستقبال وتحميل ناقلات النفط.

- انجزت الهيئة العامة للطرق والجسور المرحلة الثالثة من مشروع طريق المرور السريع رقم (١).
- انجزت وزارة النقل والمواصلات مستلزمات انشاء ١٣ رصيفا تجاريا جديدا في ميناء ام قصر بمحافظة البصرة.
- وقعت وزارة النقل والمواصلات مع شركة اركون الهندسية بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٩ عقدا لتنفيذ مشروع ربط معمل الاسمدة رقم (٤) في ببجي بخط سكة حديد يرتبط بالخط الرئيسي بين بغداد والموصل.

### الاسكان:

- قام الاتحاد العام للتعاون بتنفيذ اربعة مشروعات سكنية بكلفة ٢٣ مليون و١٥٠ ألف دينار وقد انجز البعض منها فعلا والبعض الآخر لا يزال قيد الانجاز.
- نفذت شركة محلية تابعة لوزارة الاسكان والتعمير ١٩ مشروعا سكنيا وتربويا وخدميًا وصناعيا موزعة على عدد من محافظات العراق وبكلفة ٤٨ مليون دينار.
- تواصل شركة اخرى للمقاولات بوزارة الاسكان والتعمير انجاز عدد من المشروعات التنموية والاسكانية والاقتصادية في محافظات نينوى وصلاح الدين ودهوك بكلفة قدرها مائة مليون دينار، وتشمل هذه المشروعات تنفيذ مشروع سايلو الموصل بطاقة تخزينية تبلغ ١٥٠ ألف طن من الحبوب وتنجز الشركة ايضا مشروع سايلو الشبخان وعبادات صحية وابنية وقاعات رسمية موزعة على المحافظات الثلاث اضافة الى تواصل العمل لانجاز مشروع اسكان ببجي في محافظة صلاح الدين.

### وقائع واحداث اخرى:

- تم في شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ انجاز تاريخي في خدمة الاهداف القومية العليا، اذ وقعت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي من قبل اربع دول عربية هي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية. كما جاء ذكره في الجزء الاول من هذا التقرير.
- عقدت في ١٩٨٩/٦/٥ بمقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب الندوة الخاصة بمناقشة اوجه التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربي، شارك فيها بالاضافة الى الجانبين المذكورين العديد من المختصين والمهتمين بقضايا التكامل العربي.
- عقدت في وزارة التخطيط ندوة علمية موسعة لمناقشة الدراسة الموسومة: "تقييم الانتاجية وكفاءة الاداء في القطاع الصناعي المختلط" استعرضت تطور موقف الدولة في النشاط الصناعي وواقع الادارة الاقتصادية في القطاع الصناعي المختلط من ناحية واهمية اتخاذ القرارات والمعوقات التي تواجهها ومن جهة الهيكل التنظيمي في القطاع الصناعي المختلط والمقترحات لتطويره اضافة الى دراسة عملية التمويل.
- نظمت الجامعة التكنولوجية بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٥ ندوة بالتعاون مع وزارة النفط حول ايجاد البدائل المحلية في الصناعات النفطية بهدف زيادة الانتاج وتقليل تكلفته.
- عقدت الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب ندوة في بغداد للفترة ٨ - ١٩٨٩/٢/٩ ناقشت فيها بحضور عدد من الشخصيات الاقتصادية العربية انعكاسات انتهاء الحرب العراقية - الايرانية على مستقبل الاقتصاد العربي.
- رفع البنك المركزي العراقي اسعار الفائدة المدفوعة على ودائع التوفير الى ٧٪ سنويا والودائع الثابتة لمدة



سنة الى ٨٪ والودائع الثابتة لاقبل من سنة الى ٧٪، كما رفعت اسعار الفائدة التي تدفعها المصارف التجارية على ودائع صندوق توفير البريد، للتوفير ٧٪ والثابتة ٨٪ و دائرة رعاية اموال القاصرين الى ٨٪. اما اسعار الفائدة التي تستوفىها المصارف التجارية على تسهيلات المصرفية للمواطنين والشركات والجمعيات الاهلية فقد رفعت الى ١١٪ باستثناء شركات القطاع الاشتراكي والشركات المختلطة والجمعيات التعاونية.

- عقدت في وزارة التخطيط بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٦ ندوة كرسست لاستعراض اقتصاديات دول مجلس التعاون العربي نظمها المركز القومي للتخطيط والتطوير الاداري بالوزارة بالتنسيق مع معهد التخطيط القومي في القاهرة وكلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة.

- نظمت الامانة العامة لاتحاد التعاون العربي بالتعاون مع الاتحاد العام للتعاون في القطر وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية في بغداد بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٤ الندوة العربية حول العناصر الاساسية لانجاح الحركة التعاونية تحت شعار «الحركة التعاونية العربية ركيزة اساسية للتنمية والتقدم الاجتماعي».

### احداث سياسية:

- تواصلت خلال العام المفاوضات العراقية الايرانية تحت اشراف الامم المتحدة، ولم تحرز تقدما حقيقيا بسبب عدم جدية الجانب الايراني في المفاوضات.
- اطلق العراق سراح مجموعة من الاسرى الايرانيين من جانب واحد كدليل على حسن النية.
- وافق طرفا النزاع على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لتثبيت وقف اطلاق النار.

### القروض:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٣/٢٤	١٠٠ مليون	دينار كويتي	دراسة جدوى لمشروع "٣٠ تموز الزراعي (معونة فنية).
الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٦/٤	٢٨٠٠ مليون	دينار كويتي	التسليف الصناعي الثاني.
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٩/١٢/١٠	١٥٠٠٠ مليون	ريال سعودي	مستشفى البصرة العام.
صندوق النقد العربي	١٩٨٩	٣٣٠ مليون	دينار عربي حسابي	تلقائي.
ثانيا: مؤسسات التمويل الأخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٦	٣٦٩٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد جوت).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٦	٢٢١٥ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد قضبان نحاسية).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/١٩	٢٠٣٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد بولي ايثيلين، بي في سي).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٤/٢	٢٦٧٤ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد مطاط طبيعي).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٤/٢٦	١٨٨٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد كربونات صوديوم).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٧/٤	٦١٣٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد قضبان نحاسية).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٧/٤	٣٨٣٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد بولي ايثيلين).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٢/١٦	١٤٦٤ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد منتجات جوت.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٢/١٦	١٢٢٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد زيت النخيل.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٢/١٦	١٠١٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد فيرو سيليكون.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٢/١٦	٤٨٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد ورق كروتون.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٢/١٦	٤٤٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد مكونات ثلاثيات وفريزرات.
مصرف الاستيراد والتصدير الهندي	ابريل ١٩٨٩	٥٠٠ مليون	دولار امريكي	شراء منتجات مندية من قطع غيار و مواد استهلاكية.
حكومة بريطانيا	ديسمبر ١٩٨٩	٢٥٠٠ مليون	جنيه استرليني	تمويل مشتريات عراقية من بريطانيا.

١٠٤٠١١ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

بموجب الخطة الاستراتيجية للاستثمار العربي في الجمهورية العراقية وبموجب قانون الاستثمارات العربية رقم (٤٦) الصادر في عام ١٩٨٨ تتوفر فرص الاستثمار في القطاع الصناعي في المجالات التالية:

**في مجال الصناعات الانشائية:**

- صناعة احجار الطلي.
- صناعة الرخام.
- صناعة الطابوق الناري.
- صناعة الزجاج الكريستال.
- صناعة عوازل شمعات القدح.
- صناعة اواني منزلية فرفوري.

**في مجال الصناعات الكيماوية:**

- انتاج الاطارات الزراعية.
- انتاج اسمدة في خور الزبير.
- انتاج المواد السليكونية.
- انتاج الكراتين الورقية.
- انتاج ثاني اوكسيد الكربون.
- انتاج الاسمدة الفوسفاتية.

**في مجال الصناعات الهندسية:**

- انتاج وحدات تصفية المياه.
- اقامة غرف مبردة.
- اقامة وحدة "الديسكات".
- اقامة مصهر للالنيوم.
- انتاج الكابلات.
- انتاج الانابيب.

**في مجال الصناعات الغذائية:**

- مراكز محلية.
- انتاج زيت الزيتون.
- انتاج الاعلاف المركزة.

- انتاج المياه المعدنية.

### في مجال الصناعات الجلدية:

- انتاج الاحذية الجلدية.

### في مجال الصناعات النسيجية:

- تصنيع الغزول القطنية والصوفية.

- تصنيع الغزول التركيبية.

- تصنيع الغزول القطنية المسرحة.

- تصنيع الغزول القطنية والمخلوطة الممشطة.

- تصنيع ابازيم ويوكات ولوازم السراجه.

### في مجال الصناعات المعدنية:

- تصنيع ملحقات الهياكل والابواب والشبابيك (الالمنيوم والحديد) وتتضمن اجزاء لربط الزمادات، يدا، كايسات، معدات، براكيئات وغيرها.

- علب معدنية.

- انتاج المكثفات الكهربائية (Condensers).

- ادوات احتياطية متنوعة للسيارات والمكائن.

- تصنيع العدد اليدوية الزراعية.

- تصنيع المكائن الانتاجية.

- انتاج الاقفال والكوالين المنزلية.

- تصنيع منتجات امينة وفولاذية وحديدية للتأسيسات الصحية (منهولات، عكوس، تقاسيم، صمامات) وغيرها.

- انتاج حنفيات المياه ولوازمها.

- مستلزمات المائدة، المطبخ (الملاعق، الشوكات، السكاكين).

- تراكيب اثاره الشوارع.

- مضخات المياه.

- مكائن قص الثيل.

- ساحبات ونافحات الهواء الكهربائية.

- منظمات ومشاعل للسخانات.

- صناعة الانابيب الحديدية الهندسية وتكتمتها (الفلنجات الحديدية، والتقاسيم والصمامات).

- انتاج العدد والقوالب والتراكيب.

### في مجال الصناعات المغذية لصناعة السيارات:

- صناعة النوابض الحلزونية.

- صناعة احزمة نقل القدرة بمختلف انواعها.
- صناعة مخفف الصدمات (الدبلات).
- صناعة كراسي الركاب.
- صناعة مكابس المحركات.
- صناعة بطانات اسطوانات المكابس.
- صناعة الصمامات.
- صناعة المستنات.
- صناعة المولدات والمحركات.
- صناعة مقابض اقفال ابواب المركبات.
- صناعة اجزاء منظمة الموقف الفاصل الميكانيكية.
- صناعة الدواليب.
- صناعة الكاردين.
- صناعة التسليل الكهربائي والموصلات الكهربائية.
- صناعة الراديترات.
- صناعة المنقيات.
- صناعة بطانات الموقوفات للمركبات.
- صناعة الكاتم (الصلنصات).

وفي مجال الصناعات الاخرى:

- صناعة انتاج الزوارق.

## ٢٠٤٠١١ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
منتجات الالبان	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	٢٠٩١ مليون دولار.
جوارب للرجال والاطفال	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	٢٠٢ مليون دولار.
الاحذية الرجالية عالية الجودة	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	١١٣٤ مليون دولار.
المنظفات المنزلية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	١٧ مليون دولار.
المستحضرات المطهرة	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	٢٦٦ مليون دولار.
اغذية المانهورلات (فتحات المجاري)	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	١١٤٩ مليون دولار.
الرقائق البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	١٦٥ مليون دولار.
الصناديق الكرتونية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	١٤٨٢ مليون دولار.
القوارير والوعى البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	٢٦٣٣ مليون دولار.
السقائف البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	٢٣١ مليون دولار.
مستحلب استيتات البولي فينيل لصناعة الاصباغ	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة اولية	٧٧٠ مليون دولار.
مشروع صناعة مقابض واقفال ابواب المركبات	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة اولية	٩٦٠ مليون دولار.
مشروع مكنتة عمليات التجميع في انتاج التلفزيون	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة اولية	٢٦٩ مليون دولار.
مشروع انتاج السلال والمشبكات	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة اولية	٨١ مليون دولار.
مشروع انتاج الحبيبات P.V.C للاغراض الغذائية	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة اولية	١٠١ مليون دولار.
مشروع انتاج الاصباغ المتخصصة للسيارات	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة اولية	٣٦٧١ مليون دولار.
مصنع لمعالجة وتخزين التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة جدوى نهائية	٥١ مليون دولار.
مصنع تعبئة وتغليف انواع اللحوم المنتجة من البجاج المسن	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة جدوى نهائية	٢٥ مليون دولار.
مصنع لانتاج المنظفات ومساحيق الغسيل	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	بيجي بالعراق	دراسة جدوى نهائية	١٦ مليون د.ع.
اقامة محطات لانتاج الاغنام	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق	دراسة جدوى اولية	١٥٨ مليون دولار.

## ٥٠١١ الاستثمارات العربية الوافدة:

يبين الجدول التالي التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب خلال عام ١٩٨٩:

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
الشركة العربية لانتاج المغاتيع الكهربائية	صناعي	١٩٨٩	١٢٥ مليون دولار	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية ٢٥٪
مشروع القسالات الكهربائية	صناعي	١٩٨٩	٤ مليون دينار	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية ٥٠٪
معمل السلام لانتاج الكاشي والموازيك وقلع الاحجار	صناعي	١٩٨٩	٧٠٠ ألف دينار	اردنيون ١٠٠٪

(١٢)  
تقرير مناخ الاستثمار  
في سلطنة عمان  
لعام ١٩٨٩



## تقرير مناخ الاستثمار

في سلطنة عمان

لعام ١٩٨٩

واصلت الحكومة العمانية خلال العام برامجها الاستثمارية لدعم الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الجهود المبذولة للاستخدام الامثل لموارده، وبخاصة تطوير وتحسين الانتاج الزراعي بكافة فروعها، كما حققت القطاعات الرئيسية مزيداً من النمو واتجه الانتاج النفطي نحو الارتفاع وظهرت اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي والنحاس وبدأ العمل رسمياً في سوق مسقط للاوراق المالية وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

### ١٠١٢ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد هذا العام صدور عدد من التشريعات والاجراءات الحكومية المتصلة باوجه النشاط الاقتصادي المختلفة يمكن ايجازها فيما يلي:

- في نطاق التجارة صدر القرار رقم ٨٩/٦٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٩ الذي قضى بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتملك ونقل اسهم الشركات المساهمة المشتركة القائمة بما فيها الشركات التي تساهم فيها مؤسسة الخليج للاستثمار، والسماح لهم بتأسيس والمشاركة في تأسيس وتملك ونقل ملكية اسهم الشركات المساهمة المشتركة والشركات المساهمة الجديدة التي تعمل في مجال الانشطة الاقتصادية المسموح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارستها. ويتم تداول وعرض الاسهم كما تتم اجراءات تملكها ونقل ملكيتها في السلطنة وفقاً للأنظمة والقوانين واللوائح العمانية. وأوجب القرار ان تمتلك حكومة السلطنة ومواطنوها نسبة ٥١٪ على الأقل من اسهم الشركات الجديدة المطروحة للاكتتاب العام وتزداد هذه النسبة بما لا يتم الاكتتاب به من قبل مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على انه بعد الاكتتاب يجب ان تحتفظ حكومة السلطنة ومواطنوها بنسبة (٥١٪) من اسهم الشركة على الأقل.

- وصدر المرسوم السلطاني رقم ٨٩/١٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٨٩ باجراء تعديلات على قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ حيث لزم الشركات القائمة خلال ستة اشهر من تاريخ صدوره بتعديل نظمها الاساسية وفقاً لاحكام المواد المعدلة (٥٧، ٥٨، ٢/٥٨، ٧٧، ١٠٠، ١١٦، ١٢٠) وبموجب هذه التعديلات يتعين الا يقل الحد الأدنى لرأس مال الشركات التي لا تطرح اسهمها للجمهور عن ٥٠ ألف ريال عماني\*، و١٥٠ ألف ريال عماني للشركات التي تطرح اسهمها للجمهور، اما الشركات التي يزيد رأسمالها عن ٥٠٠ ألف ريال عماني فيجب طرح ما لا يقل عن ٤٠٪ من اسهمها للجمهور، كما تم تعديل القيمة الاسمية للسهم بحيث لا يقل عن ريال عماني واحد ومضاعفاته ويحد اقصى خمسة ريالات عمانية، ولا يجوز للمؤسس ان يغطي اكثر من ٢٠٪ من رأسمال الشركة.

- وفي قطاع الصناعة صدر القرار ٨٩/٦٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٩ بشأن قواعد تنسيق وتشجيع اقامة المشروعات الصناعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اذ قضى بسريان هذه القواعد على كل مشروع صناعي يزيد رأسماله عن ٢٠ مليون ريال سعودي او ما يعادلها من عملات دول المجلس يرخص له في اي دولة من دول المجلس ويستثنى من ذلك المشروعات ذات الطبيعة الاستراتيجية والامنية والعسكرية والتعدينية

\* الريال العماني يعادل ٢٠٩٧ دولار امريكي كما في ٣١/١٢/١٩٨٩.



والتصديرية. وازم القرار كل صاحب مشروع صناعي بان يحصل على ترخيص باقامته من الجهة المختصة في الدولة، التي عليها ان تراعي قبل اصدار اي ترخيص الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للمشروع، وانسجامه مع المبادئ والاهداف التي نصت عليها اهداف الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس، وخول القرار الجهة المختصة حق الغاء الترخيص بعد سنتين من تاريخ اصداره اذا لم يقم صاحب المشروع بخطوات جديّة لتنفيذه، وحق تمديد هذه الفترة اذا رأت ذلك ضرورياً.

- كما صدر القرار رقم ٨٩/٦٤ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٩ باصدار النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد عرف المنتج الصناعي ذو المنشأ الوطني بانه المنتج الذي لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الاعضاء في رأسمال المنشأة المنتجة له عن ٥١٪ ولا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجه في دولة او اكثر من دول المجلس عن ٤٠٪ من قيمته النهائية عند اتمام انتاجه. واشتملت اساليب الحماية على فرض رسوم جمركية سواء على كمية المواد المستوردة او قيمتها او كليهما.

وفي شأن حالة الاغراق فقد نص القرار على ان يشمل الاسلوب بالاضافة للرسوم الجمركية التقييد الكمي للاستيراد او منع الاستيراد او اي اسلوب آخر تقترحه لجنة الحماية، وقضى بعدم منح الحماية لاي منتج صناعي لا يطابق المواصفات القياسية الموحدة الصادرة من هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون، ان وجدت، او المحلية او الدولية المعتمدة والمقبولة من لجنة الحماية، وعدم منح الحماية لاي منتج صناعي ذي منشأ وطني يقل رأس المال الوطني في المنشأة المنتجة له عن ٥١٪ او تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجه في دولة او اكثر من دول مجلس التعاون عن ٤٠٪ من قيمته النهائية عند اتمام انتاجه.

- وصدر المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٨٠ بتاريخ ١١/٩/١٩٨٩ باجراء تعديلات في قانون تنظيم وتشجيع الصناعة لعام ١٩٧٨ ومن اهم ما ورد في المرسوم يجوز اعفاء المنشآت الصناعية المسجلة كلياً او جزئياً في عمان من كافة الضرائب الحالية او التي تفرض مستقبلاً لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج قابلة للتجديد، واعفاء صادرات منتجات الصناعة المحلية من اية رسوم او ضرائب مفروضة عليها، وفرض او زيادة التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي. او منع وتقييد استيرادها على ان يراعى كفاية الانتاج المحلي من حيث الكمية والنوع والجودة ومصحة المستهلك، كما قضى المرسوم أيضاً باعفاء المنشأة الصناعية المرخص لها او المسجلة كلياً او جزئياً بعمان من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار التي تحتاج اليها اثناء فترة الانشاء او التوسع او الاحلال، كما اعفى تلك المنشأة من الرسوم الجمركية على وارداتها من المواد الاولية والبضائع نصف المصنوعة التي تحتاج اليها لاغراض الانتاج لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التسجيل وتكون قابلة للتجديد.

- وعلى صعيد السياسة النقدية، اصدر البنك المركزي اللائحة رقم ب م/٣٣/١١/١٩٨٩ بشأن الصفقات المستقبلية في النقد الاجنبي والمعادن النفيسة. وبموجب هذه اللائحة فانه يحظر على المصارف ان تقوم بالصفقات المستقبلية لحسابها او لحساب الغير اذا كانت هذه الصفقات تعود الى عمليات المضاربة على العملات الاجنبية او المعادن النفيسة، ونصت على ان يقوم البنك المركزي العماني باصدار ترخيص ممارسة الصفقات المستقبلية الذي يخول صاحبه احترام ممارسة الصفقات المستقبلية اما بغرض التعامل لصالحه او بغرض التوسط بتقديمها لصالح الغير او لكلا الغرضين معاً.

واشترطت لاصدار الترخيص ان يكون مقدم الطلب شركة مساهمة عمانية مقبولة لدى البنك المركزي العماني والا يقل رأسمالها المدفوع عن ١٥ مليون ريال عماني عدا وديعة رأس المال التي يجب الا تقل عن ١٠٠ ألف ريال

عماني تودع لدى البنك المركزي.

- وفي مجال تنظيم الملكية العقارية صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠ باصدار نظام تملك الشقق والطبقات الذي اجاز للوزارات والهيئات الحكومية المختصة والشركات المملوكة بالكامل لعمانيين وللأفراد انشاء المباني بقصد تملك كل او بعض الطبقات والشقق والمحال الموجودة بها، كما اجاز للشركات المملوكة بالكامل لعمانيين تملك الاراضي لاقامة مباني عليها بقصد تملكها وذلك استثناء من قانون الاراضي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٥، واشتمل المرسوم ٨٩/٤٨ على الاحكام المتعلقة بملكية الشقة او الطبقة او المحل وادارة العقار وتسجيله، كما صدر القرار الوزاري رقم ٨٩/٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨ باحكام اللائحة التنفيذية لنظام تملك الطبقات والشقق والمحلات بحيث تسري تلك الاحكام على الطبقات والشقق والمحلات الموجودة في المباني القائمة او التي يرخص ببنائها بقصد تملكها كلها او بعضها، وتناولت الاحكام الاجزاء المفردة والاجزاء الشائعة من المبنى، والتزامات صاحب الطبقة او الشقة السفلى والعليا كما تناولت ادارة العقار وتسجيله.

- وفي شأن تنظيم العلاقة بين ملاك ومستأجري المساكن والمحال التجارية والصناعية وتسجيل عقود الايجار الخاصة بها صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥ لتنظيم العلاقة بين الطرفين فيما يتعلق بتسجيل العقد والايجار وسريان العقد وانتهائه ودفع قيمة الخدمات. ونص المرسوم على انشاء لجان في البلديات تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكام هذا المرسوم. وقضى المرسوم رقم ٨٩/٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٩ على اعتبار القرارات النهائية الصادرة عن تلك اللجان بمثابة احكام قضائية واجبة التنفيذ واحالة المخالف الى المحكمة الجزائية المختصة.

- وعلى صعيد الضرائب والرسوم صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢١ بمد الاعفاء الضريبي المقرر للشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين من ضريبة الدخل حتى آخر ديسمبر ١٩٨٨.

- وصدر المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٩ باصدار قانون ضريبة الارباح على المؤسسات التجارية والصناعية الذي قضى بان تسري الضريبة على المؤسسات التجارية والصناعية التي يملكها او يستغلها شخص طبيعي عماني بمفرده، وذلك طبقا للمعدلات المحددة فيه، وسريان الضريبة على المؤسسات التجارية والصناعية التي يملكها او يستغلها شخص طبيعي غير عماني بمفرده وذلك وفقا للمعدلات الواردة في الجدول الثاني الملحق بقانون ضريبة الدخل على الشركات، كما نص المرسوم على عدم سريان الضريبة على توزيعات الارباح التي تحصل عليها المؤسسة او الشركة عما تملكه من اسهم او حصص في رأسمال اية شركة اخرى اذا كانت الشركة التي قامت بتوزيع الارباح قد سددت الضريبة المقررة على تلك التوزيعات بمقتضى هذا القانون او قانون ضريبة الدخل على الشركات، وعلى ان يكون سريان الضريبة على المؤسسات التجارية والصناعية المشار اليها وعلى الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين على الدخل الخاضع للضريبة للسنة الضريبية المنتهية في ١٩٨٩/١٢/٣١ والسنوات الضريبية التالية لها.

- وصدر القرار رقم ٨٩/١٨ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١١ بمساواة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة المواطن العماني وذلك عند ممارستهم الانشطة الاقتصادية المسموح بها بما في ذلك الحرف والمهن، كما صدر القرار الوزاري رقم ٨٩/٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦ بتحديد نسبة عمولة الوكيل المحلي الجائز خصمها من الدخل الخاضع للضريبة على شركات التأمين الاجنبية، اذ قضى بالا يسمح بخصم اي مبلغ يجاوز ٢٥٪ من صافي الاقساط المحصلة مقابل العمولة التي يتقاضاها

الوكيل.

- وفي شأن الرسوم الجمركية صدر القرار الوزاري رقم ٨٩/١٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣ بفرض رسوم جمركية بواقع ٢٥٪ على واردات الزيوت النباتية والسمن النباتي لأغراض الطعام المشابهة للإنتاج المحلي، وذلك لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار، كما صدر القرار الوزاري رقم ٨٩/١٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١١ باستثناء منتجات الاسمنت والاسبستس والمنتجات البلاستيكية من الاعفاء الجمركي المتبادل بين دول مجلس التعاون اعتباراً من ١٩٨٩/٣/١.

- وفي نطاق قطاع الصيد صدر القراران الوزاريان رقما ٨٩/٢٥ و ٨٩/٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٦ و ١٩٨٩/١١/٥ على التوالي ويتعلق القراران بفرض تحصيل رسوم مقابل منح تراخيص صيد لسفن الصيد التجارية، وتتفاوت نسب تلك الرسوم تبعاً للملكية السفينة، وحصر الصيد المسموح بها وأنواع الاسماك التي يتم صيدها.

- وفي قطاع التأمين، صدر القرار الوزاري رقم ٨٩/١٥٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٤ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات التأمين، ومما تناوله التعديل ان يتم الاسناد المقرر بالقانون بالنسبة لمجموعة تأمينات الحياة على الوجه المحدد بالقرار، كما نص القرار على سريان هذا الحكم على وثائق تأمينات الحياة السارية وقت العمل به وهو ١٥ نوفمبر ١٩٨٩.

## ٢٠١٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

وقعت حكومة سلطنة عمان خلال العام عدداً من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع بعض الدول العربية وغير العربية تفصيلها فيما يلي:

### ١٠٢٠١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع الدول العربية:

- تم التوقيع في مسقط بتاريخ ١٩٨٩/١/٩ على محضر الاجتماع الثاني للجنة الاردنية العمانية، حيث تم به الاتفاق على انشاء شركة اردنية عمانية للاستثمار برأسمال قدره عشرة ملايين دولار وانشاء شركة اردنية عمانية لتسويق الاسماك العمانية الطازجة في المنطقة العربية، كما تم الاتفاق على ان يزود الاردن سلطنة عمان بالكفاءات الاردنية في مختلف التخصصات لخدمة مشروعات التنمية العمانية.

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٥ على اتفاقية تجارية وبروتوكول في مجال النقل والمواصلات تم توقيعهما بتاريخ ١٩٨٨/١١/١ مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

- تم في ١٩٨٩/١٠/١٠ توقيع اتفاقية مع الجمهورية التونسية لتنظيم التعاون في مجال الخدمة المدنية على اساس ان تقوم الوكالة التونسية للتعاون الفني الممثلة لحكومة تونس بتلقي طلبات العمل في السلطنة وتنظيم تلك الطلبات.

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١ على اتفاقية جامعة الدول العربية لتبادل الاعفاء الضريبي والرسوم على مؤسسات النقل الجوي العربي الموقعة في تونس بتاريخ ١٩٧٩/٩/٥.

- عقدت اللجنة العمانية التونسية المشتركة اجتماعاً لها في شهر اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٨٩ تم به استعراض ما تم تحقيقه من تعاون منذ الدورة الاولى للجنة التي انعقدت في تونس في ديسمبر/ كانون اول ١٩٨٧، كما تم ايضاً استكشاف سبل تعزيز التعاون وتوسيعه بما يلبي المصلحة المشتركة للبلدين.

- عقدت اللجنة المصرية العمانية المشتركة اجتماعا خلال شهر اكتوبر/ تشرين اول ١٩٨٩، تم به الاتفاق على انشاء شركة مصرية عمانية قابضة وانشاء خط ملاحى وزيادة حجم التبادل التجارى والتعاون في مجالات السياحة والفنادق والكهرباء والطاقة وتطوير المكتب التجارى المصرى في مسقط.

### ٢٠٢٠١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع دول وهيئات غير عربية:

- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٠ على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع الحكومة الفرنسية.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١ على الاتفاقية الثنائية مع حكومة بروناي دار السلام بشأن الخدمات الجوية التي كانت قد وقعت في مسقط بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٠.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣ على مذكرة التفاهم لتشكيل اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى مع الحكومة الايرانية التي وقعت في طهران بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨.
- تمت المصادقة على اتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢ على اتفاقية التعاون بين دول اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين الجماعة الاوروبية وكانت الاتفاقية قد تم توقيعها في لوكسمبورج بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٥.
- تم في مسقط بتاريخ ١٩٨٩/٥/١ اجراء التعديل الثالث لاتفاقية مشروع تنمية موارد المياه بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية، وتقدم الحكومة الامريكية بموجب هذه الاتفاقية منحة مالية لعمان قدرها عشرة ملايين دولار امريكى للمشروع المذكور.
- اجريت محادثات لتطوير العلاقات التجارية مع اول وفد تجارى سوفيتى يصل الى مسقط في اطار علاقات التعاون بين السلطنة والاتحاد السوفيتى.
- تم الاتفاق مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لاجراء دراسة شاملة للصناعة العمانية ووضع خطة للصناعة في السلطنة للخمسين سنة القادمة.
- تم الاتفاق مع المنظمة العالمية للتنمية السياحية لوضع خطة السياحة في سلطنة عمان للخمسين سنة القادمة.
- عقدت اللجنة العمانية البريطانية اجتماعا في شهر ديسمبر /كانون اول ١٩٨٩ لاستعراض اوجه التعاون القائم بين البلدين وسبل تطويره وتعزيزه.
- عقدت اللجنة العمانية الايرانية مباحثات حول سبل تطوير ودعم التعاون التجارى والاقتصادى بين البلدين.

### ٣٠١٢ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان باهمها:

### الموازنة العامة:

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٨٩/١/١ على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٨٩، وقد تم تقرير جملة الإيرادات العامة بمبلغ ١٢١٠ مليون ريال عماني منها ٩٥٢٫٩٩ مليون ريال إيرادات نفط وغاز طبيعي، وقدرت جملة المصروفات بمبلغ ١٦١٧٫٦٦ مليون ريال عماني، وبلغ العجز الجارى ٤٠٧٫٦٦ مليون ريال عماني، ويزيد هذا العجز عن عجز ميزانية العام الماضى بمبلغ ١٥٥٫٦٦ مليون ريال عماني حيث قدرت الإيرادات في عام ١٩٨٨ بمبلغ ١٣٥٠٫٣٣

مليون ريال عماني والمصرفيات بمبلغ ١٦٠٢٣ مليون ريال عماني.

وبينت المصادر الرسمية ان العجز في عام ١٩٨٩ سوف يتم تمويل جزء منه عن طريق الاقتراض واستخدام ارصدة الدولة. وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان المصادر العمانية المطلعة قد توقعت خلال العام تراجع العجز التقديري للميزانية بحدة من ٤٠٧٦ مليون ريال الى عجز فعلي يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون ريال فقط اي ما يقارب عجز العام الماضي، وذلك بسبب ارتفاع متوسط اسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٨٩ الى ١٦٦ دولار للبرميل.

### في القطاع المصرفي:

- كانت سنة ١٩٨٨ فترة مميزة بالنسبة للقطاع المصرفي فقد زادت ودائع المصارف التجارية بنسبة ٨٪ والائتمان المقدم الى القطاع الخاص بنسبة ١٢٪ كما سجلت موجودات المصارف التجارية زيادة نسبتها ٩٪ عن السنة السابقة. وتعكس هذه الارقام بوادر انتهاء فترة الانكماش وبداية فترة جديدة من النمو الاقتصادي المعتدل.

- بلغ عدد البنوك في بداية العام، ٢٥ بنكا شمل البنوك المحلية والاجنبية والمتخصصة، وبلغ عدد الفروع المرخص لها بالعمل في السلطنة ٢٤٥ فرعا، والفروع العاملة ٢٣٧ فرعا.

- بلغ عدد القروض التي قدمها بنك الاسكان ١٣١٢٣ قرضا بقيمة ١٦٨ مليون و ٦٠٢ ألف ريال عماني وذلك خلال الفترة منذ انشائه وحتى الربع الاول من العام. وبلغ عدد القروض التي وافق البنك على تقديمها للمواطنين خلال الربع الاول من العام ٢٢١ قرضا بقيمة ٣ ملايين و ١٩٥ ألف ريال عماني، وقد قرر مجلس ادارة البنك القيام بتنفيذ ٢٩ وحدة سكنية في مناطق مختلفة من السلطنة.

- اعلن البنك المركزي عن قرار زيادة نصف نقطة على نسبة الفائدة للودائع المصرفية من ٨٪ الى ٩٪، و ٧٥٪ على القروض المصرفية لتصبح ١١٢٪ بدلا من ١٠٥٪.

### النشاط الاقتصادي:

- بدأت سوق مسقط للاوراق المالية عملها الرسمي بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٩ بتوقيع عقد شراء للاسهم الاولى باسم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان حيث تم تخصيصها لصالح اللجنة الوطنية العمانية لرعاية المعوقين واللجنة الوطنية لرعاية الطفولة ودار ايواء الايتام التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بسلطنة عمان.

- اصدرت سوق مسقط للاوراق المالية بيانا اوضحت فيه القيود والشروط التي يجب مراعاتها عند التعامل في السوق مثل تحديد الحد الاقصى للملكية واعلام السوق بتجاوزه وتسليم الاوراق المالية والتداول في السوق بدون رصيد واحكام الاوراق المرهونة والشهادات المفقودة واخطار السوق بالاصدارات الجديدة.... الخ.

- بلغ حجم التداول التراكمي لسوق مسقط للاوراق المالية خلال الفترة من بداية افتتاحها حتى نهاية العام ما قيمته ١٧٤١٧١٩ر٧ ريال عمانيا، ٩٣٠٦٤٨٣ر٣ ريال عمانيا منها جرت في السوق النظامية، ١٧٣٤١١ر١٧ ريال عمانيا في السوق الموازية و ٢٦١٨٢٠ر٢٦ ريال عمانيا في السوق الثالثة.

- بلغ عدد الشركات المدرجة على لوائح سوق مسقط للاوراق المالية ٤٨ شركة، رأس مالها المدفوع ١٤٣ مليون ريال عماني، وعدد المساهمين فيها ١٧٥٠٠ مساهم. بالاضافة الى ٢٢ شركة مساهمة مقلدة سيتم التداول

باسهمها في السوق الثالثة برأسمال قدره ١١٣ مليون ريال عماني.

- يقتصر في الوقت الحاضر التداول في سوق مسقط للاوراق المالية على الشركات العمانية فقط.
- تم تأسيس شركة المحفظة الاهلية للاوراق المالية بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧ برأسمال قدره ٥٠٠ ألف ريال عماني، وتعمل الشركة في مجال السمسرة في الاوراق المالية بسوق مسقط للاوراق المالية.
- تم تأسيس شركة الخدمات المالية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣٠ برأسمال قدره مليوني ريال عماني.
- تم تأسيس شركة المحفظة العمانية للاوراق المالية بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١ برأسمال قدره مليوني ريال عماني.
- تم تأسيس شركة للتأمين باسم شركة ظفار للتأمين برأسمال قدره ستة ملايين ريال عماني.

### وفي مجال النفط والغاز:

- تقدر المصادر النفطية المطلعة ان اجمالي انتاج النفط الخام في عمان قد بلغ خلال العام ١٩٨٩، ٢٣٣ر٨ مليون برميل اي بزيادة مقدارها ٢٪ عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٨، كما ارتفع احتياطي السلطنة من النفط الى ٤٣ بليون برميل بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث قدر الاحتياطي بـ ٤ بليون برميل في عام ١٩٨٨ و٢ر٥ بليون برميل في عام ١٩٨٢.
- تم الاعلان خلال العام عن اكتشاف حقل نفطي جديد يتوقع ان يبدأ الانتاج في عام ١٩٩٠ بمعدل ٨٠٠٠ برميل يوميا ويرتفع الى ١٠٠٠٠ برميل يوميا في المستقبل، ومن المتوقع ان يستمر الانتاج في الحقل لمدة ١٧ سنة.
- اعلنت حكومة عمان في ١٩٨٩/٤/٢ عن اتفاق مدته عشرة اعوام لبيع ٢٢٤ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي الى كونسورتيم اجنبي كمخزون لاول محطة ميثانول عائمة في العالم، سوف تنتج ٢٢٠٠ طن متري من الميثانول يوميا وسيتم تصديره الى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا في ناقلات تصل سعتها الى ٤٠٠٠ طن.
- تم اكتشاف خامس اكبر حقل للغاز في السلطنة يحتوي على احتياطي غاز تقدر بنحو ١٠ بلايين متر مكعب، ويعتبر اكبر اكتشاف منذ العثور على (مرادي هريمة) عام ١٩٦٧ والذي بلغ الاحتياطي الممكن استخلاصه فيه ١١ بليون متر مكعب من الغاز.
- تم اغلاق بئر الغاز رقم ٢٦٦ في حقل جبال بعد ان تدفقت منها المياه مصحوبة بكميات قليلة من الغاز.
- شاركت عمان في مؤتمر الطاقة العالمي المنعقد في فنزويلا بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٦.
- تم الاتفاق في منتصف العام مع شركة "توتال سي. اف. بي" الفرنسية ومصفاة الفحل العمانية على تكرير عشرة آلاف برميل من النفط الخام في اليوم لمدة ثلاثة اشهر.
- تم بتاريخ ١٩٨٩/٩/٣٠ اجازة الاتفاقية النفطية بين حكومة السلطنة وشركة كونكويسيت اكسپلوريشن عمان انك الموقعة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٣ بين وزير النفط والمعادن نيابة عن حكومة السلطنة والشركة المذكورة والتي ستحصل بموجبها هذه الشركة على حق التنقيب عن النفط بمنطقة الجبل الاسود الواقعة في شمال عمان والبالغ مساحتها ١٣٩٠ كيلومترا مربعا، ومدة سريان الاتفاقية سنتان يمكن تمديدها على ضوء نتائج المسوحات الاولى.

### في مجال الصناعة:

- اصدرت المديرية العامة للصناعات في وزارة التجارة والصناعة عددا من التراخيص لمشروعات صناعية بلغت تكاليفها اكثر من ٦ ملايين ريال عماني اي ما يعادل ١٥ مليون دولار واستكملت التراخيص لانشاء شركة ضخمة

- لمنتجات الحليب ومشتقاته بتكلفة استثمارية مقدارها ٤ر ه مليون ريال عماني، واشتملت أيضا على انشاء شركات اخرى لصناعات المواد الغذائية ومنتجات الخامات التعدينية غير المعدنية وصناعة الاخشاب ومنتجاتها .
- تم التوقيع على اتفاقية لانشاء مياي عشرة مصانع جاهزة بمنطقة الرسيل الصناعية لاستئجارها بواسطة المستثمرين الصناعيين الذين ابدا اقبالا كبيرا على هذا النوع من المصانع وقد تم بالفعل حجز جميع المباني التي من المنتظر ان ينتهي العمل بها في عام ١٩٩٠. وتهدف هذه الخطوة الى تشجيع المستثمرين للدخول في مجال الاستثمار في الصناعة التحويلية.
- تم بوزارة التجارة والصناعة انشاء قسم جديد للتطوير الصناعي سيعمل على مساعدة الوحدات الصناعية القائمة اضافة الى تقديم خدمات متنوعة للوحدات الصناعية الجديدة.
- تم افتتاح ٩ مصانع خلال احتفالات البلاد بعيدها الوطني التاسع عشر وهي مصانع شركة المبيدات الحشرية ومصنع المسامير والطابوق المزخرف والخيام والطرابيل وتعبئة الشاي واسقف الديكور المعلق ومصنع بلاد عمان للصناعات الحديدية ومصنع مسقط للملابس الجاهزة والشركة العمانية القابضة لصناعة الملابس الجاهزة.
- اعلنت وزارة التجارة والصناعة انه يتعين على جميع المنشآت الصناعية كتابة عبارة (صنع في سلطنة عمان) على جميع منتجاتها الصناعية بدلا من عبارة (صنع في عمان).
- بدأ مصنع ريسوت للاسمنت تصدير منتجاته من الاسمنت عبر ميناء ريسوت في المنطقة الجنوبية حيث تم تصدير الاسمنت الى اليمن وسيرلانكا والصومال والكويت.
- تخطط شركة المطاحن العمانية لتطوير صوامع الغلال والمطاحن بتكلفة تبلغ ٨ ملايين ريال عماني وذلك لرفع طاقة الشركة الانتاجية من ٣٠٠ طن يوميا الى ٦٠٠ طن يوميا.
- تم انعقاد الدورة التدريبية الرابعة للتقييس التي نظمتها هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي شارك فيها ٩٣ متدربا من دول المجلس.
- اعلن خلال العام عن التخطيط لاقامة عدة مصانع جديدة لانتاج الالمنيوم والحلويات والحليب المجفف، ومجمع للتصنيع الزراعي، يضم ثلاث وحدات انتاجية لاستغلال فائض الانتاج الزراعي كالتومور، والاستفادة من المنتجات الزراعية التي لا تصلح للتصدير لاستغلالها في صناعات تحويلية ممكنة.
- تمت الموافقة في شهر آذار / مارس ١٩٨٩ على استثناء الاسمنت والاسبستس والمنتجات البلاستيكية من الاعفاء الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- عقد يوم ٢٧/١٢/١٩٨٩ مؤتمر الصناعيين الثالث لدول الخليج العربية، تحت شعار (من اجل دور اساسي للقطاع الخاص في تنمية الصناعة) قدمت به العديد من الاوراق التي انصبت على تطوير الصناعة في الدول الخليجية، وسبل مواجهة العراقيل التي تواجهها.

### وفي مجال التعدين:

- في اطار جهود السلطنة لاكتشاف واستغلال ثرواتها المعدنية، تم التوقيع على اتفاقية للتقيب عن الكروم في مساحة تبلغ ٢١٥ كيلومترا مربعا. ومن المتوقع ان يستغرق العمل بموجب هذه الاتفاقية مدة سنتين يتم بعدها تقييم خام الكروم في منطقة التقيب من حيث الكمية والنوعية. ويقدر عدد مواقع الكروم في السلطنة باكثر من ٨٠٠ موقع في منطقتي سمذ ورحبي ويبلغ الاحتياطي الكلي من خام الكروم في المنطقتين ١٦ مليون طن.

- أعدت وزارة النفط والمعادن خلال العام دراسة لإنشاء مجمع لمعدن الكروم.
- ظهرت خلال العام اكتشافات جديدة للنحاس يقدر حجم احتياطياتها بـ ٨ ملايين طن، وقد تصل إلى ١٢ مليون طن، ويتوقع أن يبدأ التعدين في هذه الاكتشافات الجديدة في غضون عامين أو ثلاثة أعوام.
- تم العثور على البلاتين في صخور (أفيوليت) و(الجابرو) في جبال شمال السلطنة.
- بلغ حجم مبيعات شركة عمان للتعدين من النحاس (الكاثود) نحو ١٥ ألف طن بقيمة ١٧ مليون ريال عماني، وبلغ حجم مبيعات الشركة من الكروم ١٢٥٠٠ طناً بقيمة ٤٢٠.٠٠٠ ريال عماني بالإضافة إلى ١٠٠٠ طن من الكروم المقاوم للصدأ ثم تصديره إلى اليابان.

### وفي مجال الزراعة والثروة السمكية:

- اعتبر عام ١٩٨٩ عاماً زراعياً امتداداً لعام ١٩٨٨، وحشدت أجهزة الإعلام كل إمكانياتها في توجيه حملة قومية تستهدف إعطاء أولوية مطلقة للزراعة.
- تم بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٩ تشكيل هيئة عامة لموارد المياه وذلك لتنمية المياه في السلطنة والحفاظ عليها واقتراح السياسات العامة لوضع خطط طويلة الأجل متفقة مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
- تم افتتاح سد وادي الجزبي بولاية "صحار" وقد بلغت تكاليفه ٥٠ مليون دولار، ويستطيع السد حجز ٣٦ مليون متر مكعب من المياه سنوياً.
- تخطط وزارة الزراعة والأسماك لإنشاء سبعة سدود جديدة بمنطقة الباطنة والجنوبية لتوفير أكثر من ثمانية ملايين متر مكعب من المياه لتغذية المياه الجوفية. كما صرح مصدر مسؤول بالوزارة أن هناك دراسات لإنشاء ٦١ سداً للتغذية الجوفية في مختلف أرجاء البلاد لحجز ١٢١ مليون متر مكعب من المياه سنوياً بدلاً من فقدها في البحر أو الصحراء.
- ضمن مجموعة من الإجراءات الحاسمة لتنظيم استهلاك المياه صدر مرسوم يقضي باعتبار المياه ثروة قومية، وحظر حفر أية آبار جديدة إلا بعد التأكد من عدم أضرارها بالمخزون الجوفي، كما تقرر بناء مجموعة كبيرة من السدود للتغذية الجوفية بين الوديان.
- عقدت ندوة علمية دولية أقامتها وزارة الزراعة والأسماك العمانية في جامعة السلطان قابوس، بهدف التعرف على الأسباب المعوقة للزراعة وأسباب وطرق النهوض بها، وشارك في هذه الندوة علماء وباحثون من مختلف دول العالم وعدد من المنظمات العربية والدولية، فضلاً عن مشاركة العديد من الجامعات العربية والأجنبية.
- فازت الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية، وهي هيئة حكومية، بالمركز الأول في المسابقة التي نظمتها مجلة "الزراعة في العالم العربي" واختيرت كأحسن جهة تسويق زراعية على مستوى جميع الشركات والهيئات في مجال التسويق الزراعي في العالم العربي وذلك لتمييز انشطتها واهتمامها بالتنوع والترويج الجيد.
- أعدت وزارة الزراعة والأسماك عدة دراسات لإنشاء مزارع استثمارية كبيرة في مناطق مختلفة بالسلطنة لتربية الأبقار والدواجن ثم توزيعها على الراغبين من المستثمرين.
- صرح مدير دائرة البحوث الزراعية في صلالة بأن التجارب قد أثبتت نجاح زراعة العنب في المنطقة الجنوبية وتوقع أن تصبح المنطقة الجنوبية من مناطق إنتاج العنب الهامة في سلطنة عمان خلال سنوات قليلة.
- تعتبر شجرة النخيل من الأشجار الهامة في السلطنة حيث تحتل مساحة تقدر بـ ٤٩٪ من إجمالي المساحة المزروعة. وقد قدر العدد الإجمالي لأشجار النخيل بالسلطنة بحوالي ٨ ملايين نخلة منها ٥ ملايين نخلة منتجة.



- حققت شركة الاسماك الوطنية العمانية الحالية (قبل دمجها في الشركة الجديدة)، زيادة كبيرة في ايراداتها تقدر بـ ٢٧٪ في عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨٧. وقد اوصى مجلس ادارتها بتوزيع ارباح بنسبة ٥٩٪ من القيمة الاسمية للاسهم. وقامت الشركة بتصدير منتجاتها من الاسماك الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاضافة الى الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية والاسيوية.
- صدرت اوامر سلطانية باثشاء قرى صيد نموذجية على طول الخط الساحلي العماني، كما اعدت وزارة الزراعة والاسماك خلال العام لوائح وضوابط وتشريعات لتنظيم عملية واوقات الصيد.
- تنازلت الحكومة العمانية عن ربع حصتها في اسهم شركة الاسماك العمانية، وتم زيادة رأسمالها الى ١٢٥ مليون ريال عماني تجاوزا مع اقبال المواطنين للاكتتاب العام.
- بدأ العمل في تنفيذ برنامج مسح متكامل للتربة وتصنيف الاراضي الصالحة للزراعة واعداد خارطة للمناطق الزراعية ومدى توفر المياه فيها.
- اقيم المعرض العماني الثالث للزراعة والاسماك خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩، وقد شاركت فيه ١٣٤ شركة من مختلف دول العالم من بينها ٢٤ شركة ومؤسسة تعمل في السلطنة.

### وفي مجال التجارة:

- صدر "دليل سلطنة عمان التجاري السنوي" للعام ١٩٩٠/١٩٨٩ الذي يعتبر بمثابة المرجع الحديث الذي يتضمن ادق المعلومات عن النشاط التجاري الذي يمارسه القطاع الخاص بمختلف مؤسساته ومجالاته.
- بلغت الصادرات العمانية غير النفطية في عام ١٩٨٩، ١٦٧ر٨ مليون ريال عماني مقارنة بقيمتها في العام الماضي حيث بلغت ١٥٤ر٨ مليون ريال عماني اي بزيادة ١٣ مليون ريال عماني بنسبة ٨ر٤٪. وقد بلغت قيمة الصادرات العمانية المنشأ ٦٦ر٦ مليون ريال عماني بينما وصلت في العام الماضي الى ٦٢ر٨ مليون ريال بزيادة بلغت ٦ر١٪. كما ارتفعت الصادرات العمانية من النحاس بنسبة ٩ر٨٪. واشتملت اهم الصادرات على الاسماك والمنتجات البحرية والفواكه والخضروات بما فيها الليمون المجفف والطماطم والموز والتمر والبطيخ.
- بلغ حجم التجارة الخارجية بين سلطنة عمان وبريطانيا خلال الشهور التسعة الاولى من العام ٨١ر٩ مليون ريال عماني، مقابل ٩٤ر٤ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة من العام الماضي.
- وتجدر الاشارة الى ان سلطنة عمان تحتل المرتبة الرابعة في قائمة الدول العربية المستوردة من بريطانيا بعد السعودية والامارات العربية المتحدة والعراق.
- بدأت خلال العام هيئة منطقة الرسيل الصناعية في وضع خطط تهدف الى دفع الصناعيين العمانيين لعقد اتفاقيات تجارية مع مؤسسات وشركات اجنبية لتصدير الانتاج المحلي الى اسواق جديدة. كما شكلت لجنة خاصة لترويج المنتجات الوطنية والاتصال مع وكلاء ومؤسسات خارج اسواق دول مجلس التعاون.
- بلغ عدد الاعضاء المنتسبين لغرفة تجارة وصناعة عمان من المؤسسات والشركات العاملة بالسلطنة ٣٤٠٨٥ عضوا في عام ١٩٨٨ مقابل ٣٠٤٤٣ عضوا في عام ١٩٨٧.
- تم انتخاب احدى السيدات العمانيات كأول سيدة في مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عمان.
- اقيم في ١٢/٢٧/١٩٨٩ المعرض المشترك السادس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ارض المعارض بمسقط، وقد شاركت في المعرض ٣٤٥ هيئة ومؤسسة مقارنة بـ ٢٥٨ هيئة ومؤسسة في عام ١٩٨٥.
- تم افتتاح المبنى الجديد لادارة التجارة والصناعة بصور تسهيلات لرجال الاعمال لقضاء اعمالهم دون

### وقائع واحداث اخرى:

- تم في اطار الخطة الجديدة في المنطقة الجنوبية اعتماد برنامج انمائي كبير يشتمل على تنفيذ ٥٠ مشروعا جديدا بتكلفة ٣٠ مليون ريال عماني.
- وقع بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ مع احدى الشركات الفرنسية على عقد لتوفير الخدمات الاستشارية لانشاء محطة ارضية جديدة في السلطنة للاستفادة من القمر الصناعي الدولي "انتلسات".
- تم التوقيع مع شركة سيمنز الالمانية على عقدين لاجراء توسيع في الاتصالات الهاتفية بمنطقة الباطنة واقليم ظفار.
- تعتزم الحكومة العمانية انشاء محطة ثانية للاقمار الصناعية في نزوى لتحسين خدمات الاتصالات وتخفيف العبء عن المحطة الحالية في مسقط.
- نظم المجلس الاستشاري العماني ندوة "للتعمين" بمشاركة معظم الوزارات وجميع مؤسسات القطاع الخاص وذلك لمعرفة ومقارنة ما وصل اليه "التعمين" في القطاع الخاص مقارنة بما حققته الحكومة في هذا المجال، والوقوف على مدى نجاح التدريب المهني في عمان.
- اعلنت وزارة المواصلات عن خطة لانشاء ٢٧٩ كيلومترا من الطرق السريعة بتكاليف تصل الى ١٨ مليون ريال عماني.
- تم افتتاح طريق المغسيل - مرزموت الذي يربط صلالة بالمناطق الريفية ويبلغ طول الطريق ٧٨ كيلومترا تكلف انشاؤه ٢٦ مليون ريالاً عمانياً.
- تم افتتاح المرحلة الاولى من مشروع اسكان العاملين بمنطقة الرسيل الصناعية التي تتسع لاستيعاب ١٠٠٠ عامل، ومن المتوقع ان يستوعب المشروع ٥٠٠٠ عامل بعد اكمال المرحلتين الثانية والثالثة.
- بلغ عدد السياح الذين زاروا المنطقة الجنوبية خلال الموسم السياحي الحالي ١٩١٤٣ سائحا بزيادة قدرها ٧٧١١ سائحا عن موسم عام ١٩٨٨.
- تم التوقيع مع شركة يابانية متخصصة على اتفاقية استشارية لاختيار منطقة لانشاء اكبر ميناء في السلطنة لمواجهة التطور الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري مع الخارج.

### احداث سياسية:

- في اطار التحرك السياسي للسلطنة قام السلطان قابوس بن سعيد بعدة زيارات رسمية شملت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا ومملكة اسبانيا وبريطانيا. وقد تخللت هذه الزيارة حضور السلطان قابوس لمؤتمر القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء بالمغرب.
- تم في مسقط بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨ انعقاد مؤتمر القمة العاشرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وقد سبق ذكرها في الجزء الاول من التقرير.
- تم اجراء تعديل في التشكيل الوزاري العماني وتعيين مستشار خاص للسلطان وتعيين امين عام بوزارة الدفاع وتعيينات في وزارة الخارجية العمانية.

- وفي اطار السياسة الخارجية شهد العام اقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية موريشوس، وجمهورية تشاد وجمهورية غانا.

- زار مسقط في ٢٦/١٢/١٩٨٩ رئيس جمهورية الصين الشعبية.

### القروض:

الجهة المقرضة	تاريخ العقد	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولاً: مؤسسات التمويل العربية				
صندوق ابوظبي للنماء الاقتصادي العربي	١٩٨٩/٢/٥	٤٠.٠٠٠ مليون	درهم اماراتي	توسعة محطة تحلية مياه.
الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٦/٣	٠.١٦٠ مليون	دينار كويتي	دراسة تنمية الثروة السمكية (معمونة فنية).
ثانياً: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١/١٨	١.٦٢٠ مليون	دينار اسلامي	انشاء وحدة تحلية مياه جديدة.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٢/١٩	٥٢٢ مليون	دينار اسلامي	انشاء سنود احفظ المياه الجوفية.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٢/١٩	٤٦٩ مليون	دينار اسلامي	انشاء مدارس.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٢/٥	٩٢٢٠ مليون	دينار اسلامي	توسعات محطة كهرباء وادي الجزى (تأجير).
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٨٩/٥/١	١٠.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	مذحة لتنمية موارد المياه.
اليابان	١٩٨٩	٢٦.٠٠٠ مليون	ين ياباني	تمويل بعض مشروعات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ١٩٨٦ - ١٩٩٠.
السوق العالمية *	١٩٨٩	٥٠.٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروعات في الخطة الخمسية للتنمية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

\* قام بترتيب القرض بنك الخليج الدولي بالبحرين وبنك اجنبي آخر.

### ٤٠١٢ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١٠٤٠١٢ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

وفقا للخطة الخمسية الثالثة تتوفر في السلطنة فرص الاستثمار التالية:

### القطاع الصناعي:

- صناعة وديباغة الجلود.
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية.
- صناعة مواد البناء.
- صناعة المنتجات المعدنية الاساسية.
- اقامة الصناعات المعتمدة على خام النحاس مثل صناعة الاسلاك.
- انتاج الاسمدة والمبيدات الحشرية.

## القطاع الزراعي والثروة السمكية:

- انتاج بذور التقاوي المحسنة.
- انتاج اعلاف الحيوانات.
- زراعة القمح والفواكه والنخيل.
- استصلاح الاراضي الزراعية.
- تربية الدواجن.
- تربية الماشية وتسمينها.
- صيد وتصنيع الاسماك.
- انشاء مراكز تبريد خاصة للاسماك.

## قطاع المعادن والمحاجر:

- التنقيب عن المعادن.
- انتاج الرخام.

## قطاع السياحة:

اقامة فنادق ومرافق سياحية اخرى في المنطقة الجنوبية بالسلطنة لما تتميز به من اعتدال في المناخ وخضرة جبالها وما تنعم به من معالم سياحية اخرى مثل الآثار التاريخية... الخ.

## ٢٠٤٠١٢ المشروعات المعروضة للاستثمار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية* للمشروع ألف ريال عماني
انابيب الصلب الملحومة	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٤٦٨٠
العناصر الاساسية لاجهزة التسخين	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٢٠٠
عدادات الكهرباء والماء	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٣٥٠
العدة اليدوية	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٣٦٠
المقابض واللوحات النحاسية للابواب	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٤٥٠
تصنيع العدد	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٩٩٠
الاقفال والمفصلات	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٣٦٠
تجهيزات معدنية لاجهزة التسخين	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٧٧٠
المواد المانعة للتسرب في المباني	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٢٤٠
الجبس الابيض	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	١٢٠
البطاريات الجافة	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	١٩٧٠
زجاج السيارات	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٥٠٠
وصلات انابيب ال بي. في. سي.	وزارة التجارة والصناعة	غ. م	دراسة جدوى اقتصادية	٣٥٠

\* بدون الارض.

## ٥٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة:

الجدول التالي يبين التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب في سلطنة عمان خلال عام ١٩٨٩:

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء ونسب مشاركتهم
شركة المدايع الخليجية	صناعة	١٩٨٩/٦/٢٧	١٥٠.٠٠٠ ر.ع	كويتيون ٥٠٪
الشركة الموحدة للتجارة والنقل	صناعة	١٩٨٩/٦/٢٧	٢٠٠.٠٠٠ ر.ع	سوريون ٤٩٪
مؤسسة علي جمعة باقر (توتل)	صناعة	١٩٨٩/٣/١٩	٣٢٠.٠٠٠ ر.ع	سوريون ٤٩٪

(١٣)

تقرير مناخ الاستثمار في  
دولة فلسطين  
لعام ١٩٨٩



## تقرير مناخ الاستثمار في

### دولة فلسطين

لعام ١٩٨٩

اصيب الاقتصاد الفلسطيني بالجمود خلال العام من جراء الممارسات الاسرائيلية المتمثلة بمصادرة الاراضي وتجريفها وقلع الاشجار وحرق المحاصيل الزراعية وفرض الحصار التجويعي ضد المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، واحكام القيود والرقابة على التجارة الداخلية والخارجية وادخال الاموال من الخارج اضافة الى ارغام الفلسطينيين على دفع الضرائب الباهظة.

وفي نفس الوقت واصلت الانتفاضة مسيرتها في ترسيخ مقومات اقتصادية جديدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بفك الارتباط القسري مع الاقتصاد الاسرائيلي وخلق نمط من الاقتصاد المعتمد قدر الامكان على الذات، وفيما يلي تفصيل لاهم الاحداث التي شهدتها هذا العام:

### ١٠١٣ تشريعات واجراءات حكومية:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

### ٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

#### ١٠٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع هيئات عربية:

- عقد في تونس بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٩ اجتماع مع وفد من المنظمة العربية للتنمية الصناعية تم فيه عرض اولويات دعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتنفيذ برنامج دعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٨٩ ومساهمة المنظمة العربية للتنمية الصناعية في اعداد دراسة "الاستراتيجيات البديلة للتنمية" التي تقوم بتنفيذها منظمة الاونكتاد بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

#### ٢٠٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع هيئات ودول غير عربية:

- تم في تونس بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩ عقد لقاء رسمي هولندي فلسطيني تم فيه استعراض الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة ومعاناته هناك، كما تم طرح عدد من المشروعات التي يمكن ان تساهم بها هولندا في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

- قام وفد فلسطيني من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بزيارة كندا خلال الفترة من ٢٢ - ٢٩/١/١٩٨٩، تم خلالها عقد اول لقاء رسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الكندية، واجراء محادثات هامة، سياسية واقتصادية اجريت بمقر وزارة الخارجية، قدم الوفد الفلسطيني خلالها عرضا عن السياسة الاسرائيلية ضد الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاضافة الى احتياجات الشعب الفلسطيني الاقتصادية، وقد ابدى الجانب الكندي في نهاية المحادثات رغبته المبدئية في المساهمة في تنفيذ بعض المشروعات المتفق عليها مع برنامج الامم المتحدة للتنمية.

- قام وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بزيارة هامة الى جمهورية كوبا خلال الفترة من ٢٩/١ - ٦/٢/١٩٨٩ جرى خلالها توقيع اتفاقية عامة للتعاون الاقتصادي والعلمي بين دولة فلسطين وجمهورية كوبا وهي



اول اتفاقية توقع باسم دولة فلسطين.

- اجتمع بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣٠ مندوب كندا لدى الامم المتحدة مع الممثل المناوب لمنظمة التحرير الفلسطينية اثر اعلان الحكومة الكندية انهاء القيود على مثل هذه الاتصالات.
- اجري وفد اقتصادي فلسطيني برئاسة مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية مباحثات اقتصادية في استوكهولم / السويد بتاريخ ١٩٨٩/٤/١ مع وزارة التجارة الخارجية ووزارة التعاون الدولي، تم خلالها البحث في امور كثيرة منها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

كما اجري الوفد محادثات مع امين عام الوكالة السويدية للتنمية الدولية (السيدا) ومع عدد من رؤساء وممثلي المنظمات السويدية غير الحكومية، وذلك للبحث في اوجه دعم وتطوير المؤسسات الفلسطينية داخل الوطن المحتل ووضع برامج انمائية في مجالات الصحة والاغذية والزراعة والصناعة والتعليم والتأهيل المهني.

- تم في تونس بتاريخ ١٩٨٩/٤/١ اجراء مباحثات مع وفد نمساوي برئاسة رئيس دائرة أفريقيا وآسيا والشرق الاوسط والدول العربية في وزارة الخارجية النمساوية تم خلالها استعراض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسبل واشكال الدعم المتاحة لمساعدة الشعب الفلسطيني.

## ٣٠١٣ وقائع وأحداث:

شهد العام عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية تشير الى اهمها فيما يلي:

### الاقتصاد المنزلي:

واصلت الانتفاضة في عامها الثاني تطوير الاقتصاد المنزلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة لمواجهة سياسة التجويع والحصار الاقتصادي التي تنتهجها سلطات الاحتلال، والبدء في تصحيح التشوهات الهيكلية من خلال العودة الى الانتاج السلمي خاصة الانتاج الزراعي والصناعي. وتكتسب تجربة الاقتصاد المنزلي اهمية متميزة، باعتباره نمطا اقتصاديا يمتلك قدرة وفاعلية على مواجهة السياسات والممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال لتضييق شروط بقاء الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه، وتمكن الفلسطينيون من الصمود وخاصة في فترات العزل والحصار الاقتصادي الذي تمارسه قوات الاحتلال بكثافة للضغط عليهم لوقف الانتفاضة. كما يتيح هذا النمط استغلالا اكفا للموارد وزيادة في الانتاج والدخل، ويعزز القدرة على مقاطعة اكبر لمنتجات العدو ويسهم في تقليص التبعية الاقتصادية له، ذلك فضلا عما يمتلكه من مغزى تربوي ومعنوي كبير، حيث يعمق الارتباط بالارض، ويطور المهارات، ويزيد من امكانيات وفرص التكافل الاسري والاجتماعي، ويعزز الانتماء والثقة بالنفس ويقوي العزيمة والاصرار على الصمود ومواصلة النضال.

### الصناعة:

استطاعت الانتفاضة في عام ١٩٨٩ ان تعزز الصناعة الفلسطينية من خلال مقاطعة المنتجات الاسرائيلية والاعتماد على المنتجات الصناعية الوطنية، غير ان ثمة مشاكل كثيرة ما زالت تواجه الصناعة الفلسطينية، بحثها مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية المنعقد في تونس خلال الفترة من ٢٠ - ٢٥/١٠/١٩٨٩ في ورقة قطرية اعدت خصيصا عن التنمية الصناعية في دولة فلسطين، واقترحت رسم سياسات استراتيجية لحل مشاكل

الصناعة الفلسطينية وتنميتها واقترحت بعض المرتكزات الاساسية لهذه الاستراتيجية المتمثلة بالاتي:

٠١ انشاء لجنة تنمية صناعية في الاراضي المحتلة تتولى رسم خطة لتنمية القطاع الصناعي لتوفير فرص عمل جديدة للعمال العرب، واستغلال الفائض من المنتجات الزراعية، وفك الارتباط مع الانشطة الاسرائيلية، وزيادة الانتاجية وتنويع وتحسين الانتاج الصناعي من اجل استغلال الموارد المالية الشحيحة على النحو الافضل ومن اجل تجنب ازدواجية المشروعات الصناعية.

٠٢ العمل على فتح اسواق جديدة لمنتجات الصناعات الفلسطينية في الاراضي المحتلة وخلق بنك صناعي، وانشاء ودعم المزيد من المراكز المهنية وتشجيع قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة بهدف تنمية المدخرات المحلية وتشجيع توظيفها في الاراضي المحتلة واتاحة الفرصة للفلسطينيين والمواطنين العرب في خارج الاراضي المحتلة للاكتتاب باسهم هذه الشركات.

## الزراعة:

حققت الانتفاضة خلال العام مكاسب مميزة في مجال الزراعة من خلال اهتمامها بالارض وتطوير "الاقتصاد المنزلي" الذي يشمل زراعة الارض والحداثق واقامة المداجن والمناحل، وتربية الابقار، والاعتماد على استهلاك المنتجات الوطنية ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية المثيلة، وتشير الدراسات الفلسطينية التي وضعت خلال العام الى ضرورة تطوير الزراعة الفلسطينية، من خلال استصلاح الاراضي وتوسيع نطاق الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتنويعه قدر الامكان وتكثيفه وتحسين وترشيد استخدام المياه، وبالتالي ايجاد منافذ تسويقية للمنتجات الزراعية في الخارج، ودعم وتطوير الاطار الزراعي المؤسسي، والجمعيات التعاونية، وتوفير خدمات الارشاد الزراعي والتدريب ورفع مستوى المعرفة والادارة في القطاع الزراعي.

## وفي مجال توفير التمويل:

بذلت منظمة التحرير الفلسطينية جهودا كبيرة خلال العام لتأمين الموارد المالية اللازمة لدعم الانتفاضة من خلال مشروع التكافل الاجتماعي في الداخل وصندوق الانتفاضة ومشروع التكافل الاسري في الخارج، وجمع التبرعات والتحرك لاستجلاب المساعدات من الحكومات العربية ومختلف الجهات والهيئات العربية والدولية لتحويلها للاراضي الفلسطينية المحتلة التي ما زالت تواجه نقضا خطيرا في الموارد الضرورية للنهوض بالاعباء اليومية الجسيمة.

## التجارة:

وتتلخص اهم وقائعها واحداثها خلال العام بالتالي:

- اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السادسة والاربعين المنعقد في الرباط خلال الفترة ٢١ - ٢٣/٢/١٩٨٩ القرار رقم ١٠٧١ الذي ينصب على دعوة الدول الاعضاء الى تشجيع استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية وفقا للانظمة المرعية في كل دولة وتكليف لجنة خبراء التعريف الجمركية لدراسة امكانية اعتماد شهادة المنشأ الفلسطينية بحيث تكون مطابقة لشهادة المنشأ المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وتطبيق اتفاقية النقل بالعبور "الترانزيت" على المنتجات الفلسطينية المصدرة الى الاقطار العربية وتسهيل مرورها ومعاملتها على اساس النقل العابر "الترانزيت" عند نقاط الدخول والخروج في الاقطار العربية المجاورة

وكذلك دعوة المؤسسات المالية العربية النظر في امكانية تقديم التسهيلات التمويلية والائتمانية وتوفير الضمانات الضرورية لصادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة الى الاسواق العربية، ودعم جهود منظمة التحرير الفلسطينية لدى المؤسسات الاسلامية والدول المماثلة لتقديم تلك التسهيلات للصادرات الفلسطينية.

ولتنفيذ هذه التوصية قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار باجراء حصر اولي للصادرات الفلسطينية وبلغت كل من الدائرة الاقتصادية بوزارة الخارجية الاردنية والادارة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية بذلك وكذلك تم التعرف على اسلوب التصدير المتبع للصادرات الفلسطينية وابلغت الجهات المعنية برغبتها في دعم المصدرين الفلسطينيين عن طريق توفير الضمان لصادراتهم الى الدول العربية والمساعدة في توفير التمويل اللازم لتلك الصادرات.

- شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة العادية الحادية والخمسين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنعقدة في عمان/الاردن بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧، وقد قرر المجلس في هذه الدورة احالة موضوع منح الافضلية التجارية لمنتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة الزراعية والصناعية في التجارة الخارجية للدول الاعضاء، وخاصة في البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري بينها على اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة في اجتماعها القادم.

- شاركت مؤسسة صامد ممثلة لدولة فلسطين في معرض بلوفديف الدولي الذي اقيم في بلغاريا، ومنحت الميدالية الذهبية لعام ١٩٨٩ للجودة في صناعة الصدفيات وميدالية ذهبية اخرى لدقة واتقان اعمال الحفر على الخشب. وكذلك شاركت صامد في المعرض التجاري الدولي في تزنانيا، واحياء للذكرى الثالثة عشرة ليوم الارض. اقامت مؤسسة صامد معرضا للتراث الفلسطيني في بوخارست برومانيا. كذلك شاركت في معرض الزراعة والفنون التقليدية في غينيا، وفي معرض لايبزيغ الدولي، ومعرض طوكيو الدولي.

- تم تصدير حمضيات فلسطينية الى دول السوق الاوروبية مباشرة ولاول مرة دون المرور عبر وكالات وشركات التصدير الاسرائيلية، وقد حملت هذه المنتوجات ماركة تجارية باسم غزة توب (Gaza Top).

- واصلت مؤسسة صامد عبر مركزها في ابوظبي الذي حصل على ترخيص رسمي خاص من بلدية ابوظبي ممارسة نشاطها التجاري الهادف الى ترويج انتاج المؤسسة والمساهمة بتسويق المنتجات الزراعية والصناعية للاراضي الفلسطينية المحتلة في اسواق دولة الامارات العربية المتحدة. كذلك استأنف المركز التجاري الفلسطيني في بغداد الذي تديره مؤسسة صامد نشاطه المعتاد في الجمهورية العراقية بعد صدور موافقة وزارة التجارة العراقية على ذلك.

- دعت غرفة تجارة البحرين المستوردين البحرينيين الى تشجيع المنتوجات الفلسطينية وخاصة عبر دعم استيراد زيت الزيتون من الاراضي الفلسطينية المحتلة. ومن الجدير بالذكر على هذا الصعيد ان مؤسسة صامد اسهمت حتى الآن في تصدير ٣٠ ألف صفيحة زيت زيتون.

- قدمت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية للامانة العامة لجامعة الدول العربية قائمة بالمنتجات الفلسطينية الزراعية والصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة المعدة للتصدير، بقصد توزيعها على البلدان العربية، بهدف تنشيط تسويق هذه المنتجات في المنطقة العربية.

وتشتمل هذه القائمة على:

المنتجات الزراعية:

- الزيتون المكبوس.
- زيت الزيتون.

- الخضروات وأهمها: البطاطا، البندورة، البطيخ والشمام، باذنجان، البصل، الخيار والفقوس... الخ.
- الفواكه وأهمها: الحمضيات (ليمون، برتقال، كريب فروت)، كلمنتينا، الخوخ، العنب... الخ.
- عصير العنب وعصير البرتقال.
- الصابون ومشتقاته.
- السمن النباتي.

### المنتجات الصناعية:

- مشروبات غازية.
- الصناعات الجلدية، الاحذية، الشنط، الملابس الجلدية.
- الملابس.
- السجائر والتبغ.
- الادوات الزراعية.
- الموازين والقبانات.
- الشوكلاته والحلويات والبسكويت.
- الاثاث.
- تعليب الخضروات والفواكه (بندورة معلبة، مرببات).
- الصناعات الدوائية البشرية والبيطرية والزراعية.
- العدسات الطبية والنظارات.
- الصناعات البلاستيكية.
- مواد البناء مثل احجار البناء والبلاط واحجار الجليخ.
- الصناعات اليدوية، المطرقات، والتحف الصدفية والخشبية.
- الصناعات الزجاجية.
- الآلات والمعدات الزراعية الهندسية والميكانيكية.
- الالكترود.

### وقائع واحداث اخرى:

- تم في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في عمان/الاردن بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩ عقد اجتماعات مع لجنة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية، بهدف الاطلاع عن كثب على الاوضاع العمالية الفلسطينية وجمع المعلومات والوثائق الضرورية لمعرفة الظروف الحقيقية التي يعيشها العمال الفلسطينيون في الارض المحتلة.
- شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقد في دمشق بتاريخ ١٦ - ١٨/١/١٩٨٩ وقد صدر في هذا الاجتماع قرار يقضي بتخصيص مائة ألف دولار للدراسات والابحاث المتخصصة حول الاراضي الفلسطينية المحتلة.
- شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في اعمال الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية المنعقد في مدينة الرباط خلال الفترة ٢٢ - ٢٣/٢/١٩٨٩، وطالبت بالمزيد من الدعم في شتى

المجالات وبخاصة في مجال برنامج تمويل الصادرات الزراعية الفلسطينية مع مراعاة الظروف الاستثنائية الخاصة بشعب فلسطين تحت الاحتلال، ومنح مشروعاتها المرونة الاستثنائية التي تتناسب والوضع الاستثنائية الخاصة بفلسطين.

- أجرى مدير دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط محادثات في مقر الدائرة بتونس بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩ مع سفير جمهورية المانيا الاتحادية لدى الجمهورية التونسية، تناولت مواضيع كثيرة من بينها الازواح الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية.

كما تم تسليم السفير تصورات عن عدد من المشروعات الانمائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يمكن لالمانيا الاتحادية ان تساهم في تنفيذها.

- قرر مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عرب سات" في دورته الحادية والخمسين في مسقط بتاريخ ١٩٨٩/٤/١ تخصيص مبلغ يعادل متوسط عائدات التشغيل التجاري للشبكة الفضائية العربية ليوم واحد من اليرادات المحصلة في نهاية عام ١٩٨٩ وتحويل المبلغ الى صندوق الانتفاضة في تونس.

- شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع مجلس الادارة والجمعية العمومية للاتحاد العربي للنقل البري المنعقد في مدينة طرطوس بسوريا خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨/٥/١٩٨٩.

- قام وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط خلال الفترة من ٦ - ١٠/١/١٩٨٩ بزيارة مقرالبنك الاسلامي للتنمية بهدف دعم التعاون وتعزيز العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والبنك الاسلامي للتنمية ومتابعة تنفيذ المشروعات الانتاجية الفلسطينية التي يمولها البنك في الاراضي المحتلة تعزيزا لصدود الشعب الفلسطيني ودعمها لانتفاضته الباسلة.

- شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في اعمال مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية المنعقد في تونس خلال الفترة من ٢٠ - ٢٥/١٠/١٩٨٩ وقدمت فيه المنظمة العربية للتنمية الصناعية ورقة حول التنمية الصناعية في دولة فلسطين.

### احداث سياسية:

شهدت دولة فلسطين عددا من الاحداث السياسية خلال العام من ابرزها:

- انتخب المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاجماع بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢ السيد ياسر عرفات كأول رئيس لدولة فلسطين.

- زار السيد ياسر عرفات فرنسا واستقبله رئيسها في اول اجتماع من نوعه بين عرفات ورئيس دولة اوربية عربية.

- بدأت سلسلة من الحوار الامريكي - الفلسطيني في تونس.

- زار السيد ياسر عرفات مجموعة كبيرة من الدول العربية والاجنبية، كما شارك في اعمال قمة الدار البيضاء وقمة عدم الانحياز في بلغراد.

- وافق الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٧ على مشروع حكومة شامير للسلام، وهو بمثابة صياغة جديدة للحكم الذاتي كما تصورته اتفاقيات كامب ديفيد وقد سجلت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها المطلق له لانه لا يعترف بالوجود الوطني للشعب الفلسطيني ولا يتعامل من قريب او بعيد مع قضيته وحقوقه المشروعة.

- اعلن الرئيس المصري حسني مبارك خلال العام عن مبادرة من عشر نقاط تتعلق بالانتخابات في الاراضي

## الفلسطينية المحتلة.

- وضع السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين خطة لحل القضية الفلسطينية من اربع نقاط: اولها انسحاب اسرائيلي جزئي من الاراضي المحتلة، يلي ذلك وضع جدول زمني للانسحاب على مدى ٢٧ شهرا، ثم تشرف الامم المتحدة على اجراء الانتخابات التي اقترحتها اسرائيل مع عودة اللاجئين والمطرودين الى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، على ان تنص الخطة في بندها الاخير على تحديد موعد الاستقلال.
- قدم وزير خارجية امريكا مشروعا من خمس نقاط لحل القضية الفلسطينية عرف باسم "مشروع بيكر".
- دعا زعماء المجموعة الأوروبية في لقاء قمة مدريد للمرة الاولى لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر سلام لحل الصراع العربي - الاسرائيلي.

## القروض:

وفي مجال القروض حصلت دولة فلسطين على القروض والتسهيلات المبينة في الجدول التالي:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٣/٢٤	١.٠٠٠ مليون	دينار كويتي	خدمات طبية لثمانى مؤسسات فلسطينية (معونة فنية).
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/١٠/١٠	٠.٢٠ مليون	دينار كويتي	دعم نشاطات جمعية مشاغل تاهيل الفتيات في بيت لحم (معونة فنية).
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩	٠.٦٥٠ مليون	دينار كويتي	دعم نشاطات لجنة الفارعة للري (معونة فنية).
ثانيا: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٩/٥	٠.٦٢ مليون	دينار اسلامي	دار الطفل العربي (منحة).
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٢/٨	٠.١٥ مليون	دولار امريكي	منحة للتنمية الزراعية.
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٣/٢١	٠.٢٥٠ مليون	دولار امريكي	شراء معدات طبية لمستشفى جمعية المقاصد الاسلامية (منحة).
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٦/١٢	٣.٠٠ مليون	دولار امريكي	تزويد مستشفى العائلة الفرنسي بالاثاث والمعدات (منحة).
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٨/٢٩	٠.١٥٠ مليون	دولار امريكي	توسعة مركز الاميرة بسمة للاطفال المعاقين في القدس (منحة).
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/١٢/٦	٠.٣٠٠ مليون	دولار امريكي	المساعدة في تمويل وتطوير مركز لصناعة الاطراف الصناعية في بيت لحم (منحة).

## ٤.١٣ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١٠٤.١٣ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

تعمل منظمة التحرير الفلسطينية على توسيع امكانيات الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم ومتطلبات دعم الانتفاضة وتصاعدها وتعزيز الاعتماد على الذات.

ويمكن تلخيص امكانيات الاستثمار المتاحة بشكل بارز في القطاعات التالية:

### القطاع الزراعي:

وتتعلق فرصه الاستثمارية باستصلاح الاراضي وزيادة مساحة الاراضي المروية وبخاصة في منطقة الاغوار، والتوسع في زراعة المحاصيل الحقلية، والخضروات، والاعشاب الطبية والنباتات العلفية، والاشجار المثمرة وبخاصة الحمضيات والزيتون والعنب، وانشاء المراعي وتربية المواشي والدواجن والارانب، وتطوير صيد الاسماك وزيادة انتاج الحليب والبيض واللحوم البيضاء والحمراء.

### القطاع الصناعي:

- وتتمثل اهم الفرص الاستثمارية فيه بالآتي:
- الصناعات التي تهدف الى استغلال الفائض من المنتجات الزراعية، وتعليب السردين.
  - الصناعات التي تساهم فيها الخامات المحلية.
  - الصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والاسكان.
  - الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تعزز التكامل الاقتصادي على المستويين المحلي والعربي مع الدول المجاورة، وتعمل على فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي.
  - الصناعات التي تؤدي الى الاستعاضة عن الاستيراد وتنمية القدرة على التصدير.
  - الحرف التقليدية التي تعتمد على الصدف وخشب الزيتون، وترتبط بالاماكن المقدسة.

### قطاع السياحة:

- وتتمثل فرصه الاستثمارية بالآتي:
- تطوير الانشطة السياحية المرتبطة بمواسم الحج لدى الطوائف المسيحية.
  - استثمار شواطئ البحر الميت بهدف تطوير السياحة الشتوية.

### قطاع التجارة:

- وتتمثل فرصه الاستثمارية بما يلي:
- انشاء المرافق الخاصة بالخدمات السابقة للتسويق كالتدريج والتشميع والتعليب.
  - انشاء شركات وطنية مختصة بالتجارة المحلية والخارجية بما يساعد على فك الارتباط من الوكلاء الاسرائيليين، وشركة "اغريسكو" الاحتكارية.

### ٢٠٤٠١٣ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

### ٥٠١٣ الاستثمارات العربية الوافدة:

لا توجد استثمارات عربية مباشرة في فلسطين المحتلة.

(١٤)

تقرير مناخ الاستثمار  
في دولة قطر  
لعام ١٩٨٩





## تقرير مناخ الاستثمار

في دولة قطر

لعام ١٩٨٩

واصلت الحكومة القطرية جهودها في ترشيد الانفاق، وظل معدل التضخم في حدوده المنخفضة، واستمر اداء الانشطة الاقتصادية جيداً، وقطعت مسيرة تنفيذ حقل غاز الشمال شوطاً هاماً في مرحلته الاولى، كما تم انشاء المجلس الاعلى للتخطيط، لاعداد السياسات والمخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

### ١٠١٤ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد العام صدور عدة تشريعات تناولت تنظيم بعض مجالات النشاط الاقتصادي:

- في مجال التخطيط صدر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ بشأن الموازنة العامة للدولة، ويبين هذا القانون الاطار العام للموازنة والاحكام التي تخضع لها، وقد حددت مدتها بسنة مالية تبدأ من اول ابريل/نيسان وتنتهي آخر مارس/ آذار من كل عام.

- كما صدر بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠ القرار الاميري رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ بإنشاء المجلس الاعلى للتخطيط، ويحدد هذا القرار الغرض من انشاء المجلس في اعداد السياسات والمخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة وفقاً للمبادئ الجوهرية الموجهة لسياساتها المبينة في النظام الاساسي للحكم فيها، ومتابعة تنفيذ تلك السياسات والمخطط بعد اقرارها من قبل مجلس الوزراء. ويؤدي المجلس الاعلى للتخطيط عمله عن طريق ابداء توصياته لمجلس الوزراء لاقرارها ويجب اعتماد هذه التوصيات من قبل الامير. ويقوم المجلس بابداء رأيه للامير في المشروعات المتعلقة بخطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وما حققته من تقدم وما يواجهها من عقبات وما تم تنفيذه منها وما يقترحه من حلول لها، كما يقضي القرار بان تنشأ في كل وزارة او جهاز حكومي وحدة للتخطيط والمتابعة تقوم بجمع البيانات واجراء الدراسات اللازمة لتحفيز مشروع الخطة العامة والمخطط السنوية وتقارير المتابعة وترفع هذه التقارير والمقترحات الى الوزير او الرئيس المختص الذي يتولى احوالها الى المجلس الاعلى للتخطيط.

### في اطار تنظيم النشاط التجاري:

- بدأ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠ سريان قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ بشأن مشاركة رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي وقد عهد القرار الى قسم السجلات في وزارة الاقتصاد والتجارة مسك سجلات قيد المستوردين والمقاولين والوكلاء التجاريين والحرفيين ونص على الشروط والمستندات اللازمة للقيد والرسوم التي تؤدي وحالات الشطب من القيد.

- كما صدر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٤ قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ بتحديد الحد الاقصى للربح في تجارة الحليب المجفف بجميع انواعه ووضع الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ القرار.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦ صدر القرار الوزاري رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ بشأن قصر اجراءات المزايدات العلنية لبيع الخضر والفاكهة بالسوق على الشركات او المكاتب الوطنية المتخصصة.

- كما صدر بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤ القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ بشأن القواعد الموحدة لتملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اسهم شركات المساهمة ونقل ملكيتها، ويسمح القانون لمواطني هذه الدول

بتملك ونقل ملكية اسهم شركات المساهمة المشتركة القائمة، بما فيها الشركات التي تساهم فيها مؤسسة الخليج للاستثمار. ويشترط القانون تملك المواطنين القطريين لنسبة لا تزيد عن ٥١٪ من اسهم الشركات الجديدة المطروحة للاكتتاب العام، وتزاد النسبة بما لا يتم الاكتتاب فيه من قبل مواطني دول مجلس التعاون الاخرى، كما ينص على الزامية تسجيل تملك ونقل ملكية الاسهم المسموح بتملكها في سجل المساهمين بالشركة، وعلى العمل باحكامه اعتبارا من ١٩٨٩/٤/١ ومراجعتها بعد ثلاث سنوات من تاريخ نفاذها بهدف تحسينها وتطويرها.

### وفيما يتعلق بالضرائب والرسوم:

- صدر بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤ القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ بشأن مساواة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعاملات الضريبية، ويقضي القانون بمعاملتهم معاملة المواطنين القطريين عند ممارستهم للأنشطة الاقتصادية المسموح بها، بما في ذلك الحرف والمهن، وذلك وفقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والقوانين الصادرة تنفيذًا لها، كما يقرر القانون بان هذه المساواة، لا تخل باية مزايا افضل تمنحها الدولة لمواطني دول المجلس. هذا وتسري احكام هذا القانون باثر رجعي اعتبارا من اول مارس / آذار ١٩٨٩.

- كما صدر المرسوم رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٠ بشأن تحديد رسوم رخص المباني وتجديدها، ويقضي هذا المرسوم بتحصيل بعض الرسوم النسبية على رخص المباني والاعمال المتعلقة بها بالاضافة الى تحصيل بعض التأمينات وفقا للجداول المفصلة الملحقة بها.

### وعلى صعيد التنظيم العقاري:

- صدر بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٢ المرسوم بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤ بنظام التسجيل العقاري وقد اسندت بموجبه الى الادارة تقدير قيمة العقار في الاحوال التي تستلزم ذلك، وفي حالة اعتراض صاحب الشأن تتولى لجنة التسجيل العقاري المختصة مهمة تقدير قيمة العقار، ويكون قرارها نهائيا غير قابل للطعن فيه.

- كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ بتشكيل لجان التسجيل العقاري المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٧٦.

### وفي مجال الصناعة:

- صدر بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣ القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ بشأن النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويهدف القانون الى توفير الحماية اللازمة لتلك المنتجات وذلك بغرض تعزيز قدرتها التنافسية امام المنتجات الاجنبية، والتوجه نحو الانتاج الصناعي الوطني الذي يتفق مع اولويات الصناعة المحلية او التكاملية، ويوفر الفرص للصناعة الوطنية الناشئة لاكتساب الخبرات اللازمة لتخفيض التكاليف، وتنشيط استغلال الموارد لسد احتياجات اسواق مجلس التعاون الخليجي، وتشجيع وتنشيط تجارة المنتجات الصناعية بين دول مجلس التعاون. ويقضي القانون ان اجراءات الحماية التي يقرها هي اجراءات مؤقتة بطبيعتها وانها لا تمنح لاي منتج صناعي لا يفي بنسبة من احتياج الاسواق الخليجية، ولا لاي منتج لا يطابق المواصفات القياسية الموحدة بين دول المجلس ان وجدت، او المواصفات المحلية او الدولية المعتمدة.

وفي جميع الاحوال يراعى عند توفير الحماية مصلحة المستهلكين وتقليل اية آثار سلبية عليهم، هذا وقد اسند القانون الى لجنة تنمية الصناعة مهمة دراسة ما يلزم حمايته من الصناعات الوطنية والتوصية بها، اما قرارات الحماية التي تصدرها لجنة التعاون المالي والاقتصادي لمجلس التعاون فتعتبر نافذة بعد شهرين من تاريخ اصدارها ما لم يحدد القرار تاريخا آخر لنفاذها. ومن جهة اخرى فرض القانون على الصناعات المحمية مراعاة الشروط التي نص عليها واستثنى القانون من الاستفادة من حماية المنتجات المصنعة في المناطق الحرة في الدول الاعضاء.

- كما صدر بتاريخ ١١/٤/١٩٨٩ القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٩، بشأن قواعد تنسيق وتشجيع اقامة المشروعات الصناعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويوجب هذا القانون على اصحاب المشروعات الصناعية الذين يعينهم امره الحصول على ترخيص باقامة مشروعاتهم من وزير الصناعة والزراعة وفقا لقانون التنظيم الصناعي رقم (١١) لسنة ١٩٨٠، ويلزم لجنة تنمية الصناعة المنصوص عليها في هذا القانون، وقبل اصدار توصياتها بمنح اي ترخيص ان تراعي الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للمشروع، وانسجامه مع المبادئ والاهداف التي تنص عليها الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واجاز القانون للوزير الغاء الترخيص الممنوح بعد سنتين من تاريخ منحه اذا لم يقوم صاحب المشروع بخطوات جدية لتنفيذه، كما اجاز له مد هذه المدة اذا رأى ضرورة لذلك. والجدير بالذكر ان احكام هذا القانون تسري على المشروعات الصناعية التي يرخص باقامتها في قطر والتي يزيد رأسمالها عن ما يعادل عشرين مليون ريال سعودي من العملة القطرية، وتستثنى من ذلك المشروعات ذات الطبيعة الاستراتيجية والامنية والعسكرية والتعدينية والتصديرية، على ان تسري احكامه باثر رجعي اعتبارا من تاريخ اول مارس ١٩٨٩، وتقوم لجنة التعاون الصناعي بمجلس التعاون بمراجعة هذه الاحكام بعد خمس سنوات من تاريخ نفاذها.

- صدر بتاريخ ٣٠/٧/١٩٨٩ المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٩ والغي بموجبه المركز الفني للتنمية الصناعية وألت اختصاصاته الى وزارة الصناعة والاشغال العامة، وبحكم هذا المرسوم الغي القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ المنشىء للمركز.

## ٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية:

- التصديق بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٩ على الاتفاقية المدلة للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية (تونس ١٩٨١).

### ٢٠٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:

- تم توقيع اتفاقية لضمان الاستثمار بين قطر والولايات المتحدة الامريكية، تهدف الى قيام المؤسسة الامريكية للاستثمارات الخاصة لما وراء البحار - اوبك - بتشجيع استثمارات الامريكيين في البلدان النامية التي توقع حكوماتها على مثل هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية. كما تهدف الى تقوية التعاون الاقتصادي بين قطر والولايات المتحدة الامريكية وتشجيع تدفق المزيد من الاستثمارات وانتقال التكنولوجيا الامريكية لقطر.

- المصادقة بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩ على اتفاقية التعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجموعة الاوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في ١٥/٦/١٩٨٨ واقرتها قمة المجلس التاسعة.

## ٣٠١٤ وقائع وأحداث:

استطاعت الحكومة السير بالاقتصاد القطري في اتجاه متوازن مع الاستمرار في ترشيد الانفاق. وفي اطار هذا التوجه سجل العام عددا من الوقائع والاحداث نشير الى اهمها فيما يلي:

### الميزانية العامة للدولة:

فيما يتعلق بالميزانية العامة للعام المالي ١٩٨٩/١٩٩٠\* والذي يبدأ من اول شهر ابريل/نيسان من كل عام وينتهي في آخر شهر مارس/آذار من العام الذي يليه، اصدرت دولة قطر ميزانية توسعية، بلغت تقديرات الايرادات العامة فيها ٥٨٢٤ مليون ريال\*\* مقابل ٦٣٣ مليون ريال عام ١٤٠٨هـ/١٤٠٩هـ اي بنقص نسبته ٧٩٪.

اما المصروفات العامة المقدرة فقد بلغت ١١٤٨٢ مليون ريال مقابل ١٢٤٤٢ مليون ريال عن السنة المالية ١٤٠٨هـ/١٤٠٩هـ اي بنقص نسبته ٧٧٪. ونتيجة لزيادة النفقات المقدرة على الايرادات المقدرة، فقد بلغ عجز الموازنة المقدر ٥٦٤٧٦ مليون ريال.

وقد تركزت القواعد الجوهرية والملاحم العامة التي تقوم عليها هذه الموازنة القطرية كما اوضحها بيان الحكومة فيما يلي:

- الاستمرار في سياسة ترشيد الانفاق وتنمية موارد الدولة دون الاخلال بمستوى الاداء العام.
- الاستمرار في اعطاء الاولوية للنفقات الخاصة بخدمات المجتمع.
- اتباع اسلوب المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد الوطني.
- مراعاة تقدير الايرادات النفطية باعتبارها المورد الرئيسي لموازنة الدولة في اطار واقع السوق النفطية العالمية.

وقد روعي في تحديد الاعتمادات المطلوبة للمشروعات الرئيسية استكمال المشروعات القائمة والاضافات الجديدة اللازمة لها للاستفادة من انتاجيتها في اقرب وقت كما روعي البدء في تنفيذ المشروعات الجديدة التي تدعو الحاجة اليها. مع التركيز على التوفيق بين الامكانيات المالية والخطة المستقبلية، التي تستهدف دعم مشروعات الخدمات الاساسية وخدمات المجتمع ومشروعات الاسكان.

وفي اطار هذا التوجه بلغت الاعتمادات المرصودة في ميزانية ١٩٨٩/١٩٩٠ للمباني والخدمات العامة، ٩٠ مليون ريال، وقطاع الخدمات الاقتصادية، ٤١٢ مليون ريال، وقطاع الخدمات الاجتماعية والصحية ١٣٢٧ مليون ريال، وقطاع التعليم ورعاية الشباب ٦٢٥ مليون ريال.

### الاداء الاقتصادي:

- اثر انخفاض اسعار البترول خلال عام ١٩٨٨ بشكل ملحوظ على الاقتصاد القطري الذي يعتمد بنسبة تزيد عن ٩٠٪ على عائدات تصدير النفط، ولهذا يقدر ان اجمالي الانتاج المحلي قد انخفض بنسبة ٢٪ في عام ١٩٨٨ بعد ان كان قد طرأ عليه زيادة بسيطة خلال عام ١٩٨٧ بلغت ٣١٧ مليون ريال او ما نسبته ١٧٪ عن

\* السنة الهجرية، كما هو مبين في القسم الخاص بالتشريعات.

\*\* الريال القطري يعادل ٢٧٤ر٠ دولار امريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

عام ١٩٨٦ الذي شهد تراجعاً قياسيًّا بلغت نسبته ١٨٥٪ عن العام الذي سبقه، ومن المعتقد أن إنتاج القطاع النفطي الذي يشكل ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي تراجع بحوالي ٤٪ في عام ١٩٨٨ في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحوالي ٥٠٪ مقارنة إلى ٠٦٪ في عام ١٩٨٧، كما أن قطاعات التمويل والاعمال والتأمين والعقارات التي تراجعت بعض الشيء خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ سجلت نمواً ايجابياً عام ١٩٨٨، ومن بين القطاعات الأخرى التي حققت نمواً في نفس العام أيضاً الصناعات والإنشاءات التي يقدر معدل النمو فيها بحوالي ٤٪ و٣٪ على التوالي. ومن المنتظر أن يواصل قطاع الإنشاءات الذي يشكل ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي نمواً متواصلاً بفضل استمرار العمل في مشروع غاز حقل الشمال الذي يتوقع أن تكتمل المرحلة الأولى منه في أواخر عام ١٩٩٠.

— بدأ النشاط الاقتصادي بالانتعاش خلال العام نتيجة لزيادة إنتاج النفط، الذي تزامن مع زيادة أسعار النفط في السوق العالمية حيث ارتفع متوسط سعر البرميل إلى ٤ دولارات بنسبة تتراوح بين ٢٥ - ٣٠٪، مما أدى إلى زيادة إجمالي العائدات النفطية بمعدلات ملحوظة، وبالتالي زيادة وتأثر نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق معدلات عالية في إجمالي الناتج المحلي حيث تتوقع بعض المصادر الخليجية أن يبلغ معدل نموه نسبة ١٥٪ بالمقارنة مع ٢٪ في عام ١٩٨٨.

### قطاع النفط والغاز الطبيعي:

— بلغ المعدل اليومي لإنتاج النفط في قطر خلال ١٩٨٨، ٣٤٠ ألف برميل مقارنة بـ ٢٩١ ألف برميل في عام ١٩٨٧. ومن جهة أخرى انخفض معدل سعر النفط من ١٥ دولار للبرميل في عام ١٩٨٧ إلى ما يقارب ١١ دولار للبرميل وإلى أقل من هذا المستوى في أواخر عام ١٩٨٨، وقد أدى هذا إلى تراجع الإيرادات النفطية من ٢٠٢٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ١٧٨٩ مليون دولار في عام ١٩٨٨.

— أما في عام ١٩٨٩ فتشير المصادر النفطية المطلعة إلى أن إنتاج قطر من النفط قد زاد بمعدل ١٦٢٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٨، وقد تزامنت هذه الزيادة مع زيادة أسعار النفط في سوق النفط العالمية حيث بلغت ١٦٦ دولار للبرميل في المعدل، مما يعني أن ثمة زيادة ملحوظة في الإيرادات النفطية قد تحققت خلال العام. — تم خلال العام توقيع اتفاقية للاستكشاف والتنقيب عن البترول بين دولة قطر والشركة الفرنسية (الف اكتين)، تقوم الشركة بموجبها بالتنقيب والاستكشاف على حسابها الخاص في فترتين كل منها ثلاث سنوات، في المناطق المغورة في المياه الإقليمية والجرف القاري لدولة قطر. والجديد في هذه الاتفاقية أنها تتيح لدولة قطر زيادة إنتاجها النفطي من دون أن تتحمل أية أعباء تمويلية.

— سار تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع حقل غاز الشمال حسب الجدول الزمني وضمن التكلفة المقدرة، ووصل العمل مرحلة متقدمة، ويتوقع أن يتم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع التي تبلغ تكلفتها الإجمالية بليون دولار أمريكي في أواخر عام ١٩٩٠، وأن يبدأ الإنتاج في عام ١٩٩١، حيث سيتوفر منه للاستهلاك المحلي ٧٥٠ مليون قدم مكعب، وكميات من الغاز السائل للتصدير تقدر عوائدها بنحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً حسب الأسعار الحالية.

### قطاع الصناعة:

— حققت إنجازات التكرير زيادة كبيرة خلال عام ١٩٨٨ حيث بلغت جملة ما أنتجته مصفاة شركة نودكو ١٢١

مليون برميل من المنتجات البترولية المختلفة ذات الجودة العالية، بزيادة قدرها ١٥٪ عن معدلات الانتاج السابقة كما ارتفعت ارقام المبيعات لنفس الشركة خلال عام ١٩٨٨ وبلغت ٦٥٠ مليون ريال اي بزيادة مقدارها ١٨٪ عن عام ١٩٨٧، كذلك واصلت شركة قطر للاسمدة الكيماوية (قافكو) اداها الممتاز في انتاج الامونيا واليوربا في عام ١٩٨٨ حيث ضربت ارقاما قياسية جديدة فاقت الطاقة التصميمية بنسبة عالية وحققت بذلك اعلى معدل للانتاج منذ انشائها حيث انتجت ما مجموعه ٧٣٤٨٥٤ طن متري من سماد الامونيا بزيادة قدرها ٤٥ ألف طن متري عن عام ١٩٨٧، وقد بلغ مجموع مبيعات الشركة خلال عام ١٩٨٨، ١٩١٥٩١ طن متري من الامونياو ٨١١٨٨٧ طن متري من اليوريا.

- زاد انتاج شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو) حيث عملت خلال عام ١٩٨٨ بطاقة انتاجية تزيد كثيرا عن الطاقة الانتاجية التصميمية اذ ان هذه النسبة ارتفعت من ١٠٠٪ خلال عام ١٩٨٧ الى حوالي ١٥٣٪ لعام ١٩٨٨، علما بان الشركة تدار في الوقت الحاضر بادارة قطرية بعد ان تم انتقال ادارتها من الشريك الياباني.
- بلغ انتاج شركة قطر للبتروكيماويات من الاثيلين اعلى نسبة منذ بدء التشغيل حيث وصل ٢٥٦٥٢٨ طنا متريا. وبلغ انتاج الشركة من البولي اثيلين منخفض الكثافة ١٧٠٧٧٤ طنا.
- من الانجازات الملحوظة في عام ١٩٨٨ منح المؤسسات الصناعية المشرفة على التنمية الصناعية الوطنية ١٥ ترخيصا لتأسيس وقيام مشروعات صناعية مختلفة تشمل صناعة اكياس البلاستيك، والاصباغ الزيتية والمائية وزجاج عازل للحرارة والصوت، وتجهيزات كهربائية متعددة وزيوت ومحركات وتشحيم واثاث منزلي.
- تم خلال عام ١٩٨٩ تأسيس الشركة القطرية للصناعات التحويلية برأسمال قدره ٢٠٠ مليون ريال قطري موزعا على ٢ مليون سهم قيمة كل سهم ١٠٠ ريال، بهدف الاستثمار في مختلف اوجه الاستثمار في دولة قطر وبقية دول الخليج العربية وغيرها وفقا للاسس التجارية والاقتصادية.

### قطاع الزراعة:

- تواصلت الجهود المبذولة لتنمية القطاع الزراعي بالاتجاهات الافقية والرأسية لتحقيق الاغراض المستهدفة في تنويع مصادر الدخل القومي وتمتين بنية الاقتصاد الوطني، مما ساعد على توسيع مساحة الاراضي المزروعة الى ٤٨٣٥٠ دونم، منها تسعة آلاف دونم فقط لمحاصيل الحبوب، اغلبها من الشعير، وبلغ انتاج القمح فيها اربعة اطنان للهكتار\*.

- ارتفعت قيمة الدخل الزراعي لـ ٣٢٤ مليون ريال خلال عام ١٩٨٧ بزيادة قدرها ٢١٪ كما ارتفع بالمقابل متوسط النمو السنوي المركب لقيمة الدخل الزراعي خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ بنسبة حوالي ١١٪ سنويا. وكان نصيب الالبان ومشتقاتها ٢٧٪ من قيمة الدخل الزراعي وبلغت نسبة اللحوم الحمراء والبيضاء ١٣٪ والاسماك ٨٪ من اجمالي الدخل الزراعي.

### التجارة:

- سجل عام ١٩٨٨ في مجال التجارة الخارجية زيادة في حجم الواردات القطرية من الدول العربية، حيث بلغت مليارا و٨٧٩ مليوناً و٥٥٢ ألف ريال قطري، وذلك بزيادة مقدارها ٩٥ مليوناً و٦٠٢ ألف ريال مقارنة بالسنة التي

\* الدونم = ١٠٠٠ متر مربع، الهكتار = ١٠٠٠٠ متر مربع.

سبققتها في عام ١٩٨٧ حيث كانت تلك الواردات مليارا و٧٨٣ مليونا و٦٥٠ ألف ريال. - اوضحت الارقام الاحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء خلال العام ان قيمة الواردات القطرية من اوربيا الغربية قد بلغت مليارا و٨٢٨ مليونا و٩٤٢ ألف ريال، وكانت المملكة المتحدة تتصدر مقدمة الدول العشر الاوروبية الاهم نسبيا التي استوردت منها دولة قطر خلال عام ١٩٨٩، حيث بلغت تلك الواردات ما قيمته ٦٣٧ مليونا و٩٨٠ ألف ريال، تليها المانيا الغربية ٣٦٤ مليونا و٨٦٠ ألف ريال، ثم ايطاليا في المركز الثالث ومن ثم هولندا وبلجيكا واسبانيا والسويد.

#### احداث سياسية:

- من ابرز الاحداث السياسية التي شهدها العام تشكيل وزاري جديد للحكومة القطرية، انشئت فيه وزارة جديدة في قطر هي وزارة الديوان الاميري، كما قسمت وزارة الصناعة والزراعة الى وزارتين هما الصناعة والاشغال العامة، والآخرى وزارة البلديات والزراعة. - كذلك تم خلال العام انشاء المجلس الاعلى للتخطيط برئاسة سمو ولي العهد وعضوية عدد من الوزراء ومن ذوي الخبرة، والغرض منه اعداد السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

#### ٤٠١٤ فرص الاستثمار المتاحة:

#### ١٠٤٠١٤ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

- سبقت الاشارة في تقارير مناخ الاستثمار السابقة الى محدودية مجالات الاستثمار في قطر وتركزها في مجالات الصناعات التحويلية، حيث توجد فيها كما بينا في التقرير السابق مجموعتان اساسيتان هما: - مجموعة الصناعات الاساسية، وتشمل على توسيع امكانيات الصناعات القائمة المتمثلة بالبتروكيماويات، الاسمدة، الاسمنت، تكرير النفط، الحديد والصلب. - مجموعة الصناعات الخفيفة وتتوفر فيها عدة امكانيات استثمارية في مجال صناعة الدهانات، الاصباغ، البسكويت، مستحضرات التجميل، الصابون، صناعة المنتجات الورقية، والمواد الانشائية. - وهناك دراسات كثيرة تم اعدادها من قبل حول ترسبات الجبس، لتصنيع بلاستر الجبس حيث تتوفر خاماته الصالحة للاستغلال بكثرة، كما تم اعداد عدد من الدراسات عن المشروعات الصناعية الاخرى، وعن امكانية انشاء منطقة صناعية جديدة في شمال دولة قطر، تخصص للصناعات الثقيلة.

#### ٢٠٢٠١٤ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.



## ٥٠١٤ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال ريال قطري	جنسيات الشركاء العرب ونسب مساهماتهم
محمد عبدالرحمن المحمود	تجارة	١٩٨٩	٥٠٠.٠٠٠	بحريني ١٠٠٪
الخور للتجارة والمقاولات	تجارة، مقاولات	١٩٨٩	٣٠٠.٠٠٠	كويتي ٧٥٪
مطعم اسماك وادي النيل	خدمات	١٩٨٩	٦٠.٠٠٠	سعودي ١٠٠٪
دنيا الكمبيوتر	تجارة	١٩٨٩	٢٠٠.٠٠٠	سعودي ٧٥٪
شركة ايفرست للادوات الصحية والكهربائية	تجارة	١٩٨٩	٢٠٠.٠٠٠	بحريني ٥٠٪
معرض الجسر للسيارات	تجارة	١٩٨٩	٢٠٠.٠٠٠	بحريني ٥٠٪
مؤسسة الحياة للتجارة والمقاولات	تجارة، مقاولات	١٩٨٩	٢٠٠.٠٠٠	بحريني ١٠٠٪
اوريكس للتجارة والصناعة والمقاولات	صناعة، تجارة	١٩٨٩	١٢٠٠.٠٠٠	سعودي ٥٠٪
معرض الحربي للسيارات	تجارة	١٩٨٩	٢٠٠.٠٠٠	سعودي ٥٠٪
شركة الفيصل للتجارة والعلاقات العامة	تجارة	١٩٨٩	٢٠٠.٠٠٠	سعودي ٥٠٪
مؤسسة العاصمة لصناعة البلاط والطابوق والرخام الاوتوماتيكية	صناعة	١٩٨٩	١٢٠٠٠.٠٠٠	بحريني ١٠٠٪
مطعم الشوازي	خدمات	١٩٨٩	٤٠٠.٠٠٠	سعودي ١٠٠٪
محل فيصل الحواج	تجارة	١٩٨٩	٦٠.٠٠٠	سعودي ١٠٠٪
الشركة القطرية السعودية للتجارة	تجارة	١٩٨٩	٢٠٠.٠٠٠	سعودي ٥٠٪

(١٥)

تقرير مناخ الاستثمار في

دولة الكويت

لعام ١٩٨٩



## تقرير مناخ الاستثمار

### في دولة الكويت

لعام ١٩٨٩

تميز الاقتصاد الكويتي في عام ١٩٨٩ بمواصلة السعي نحو استكمال الجهود الرامية لتنشيط الحركة الاقتصادية وتطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، وقد شكلت لهذا الغرض لجنة اقتصادية مشتركة ممثلة بالحكومة والقطاع الخاص، اصدرت تقريراً تضمن توصيات هامة لتعزيز النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما شهد العام عدداً من الاحداث والوقائع كان ابرزها زيادة انتاج النفط، وتحسن الاسعار النفطية في الاسواق العالمية، وزيادة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

#### ١٠١٥ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد العام سلسلة من التشريعات والاجراءات الحكومية التي عالجت مختلف النشاطات الاقتصادية وقد تعلق معظمها بالمسائل المالية والمصرفية والتجارة والصناعة والعمل والضرائب. وفيما يلي سرد لاهم التشريعات والاجراءات التي تم تبنيها خلال عام ١٩٨٩:

#### في القطاع المصرفي والمالي:

- استناداً الى المرسوم بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ - اصدر بنك الكويت المركزي مجموعة من البيانات للاكتتاب في اذونات الخزانة تراوحت اجمامها بين ٣٠ و ٢٠ مليون دينار كويتي ومدد استحقاقها بين ٣ شهور وسنة.

- وصدر المرسوم رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨ برفع الحد الاقصى لمبلغ القرض العام المأذون للحكومة بالاقتراض الى ثلاثة آلاف مليون دينار كويتي.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤ صدر قرار لجنة سوق الكويت للاوراق المالية رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد ونظم تداول الاسهم في السوق ويلزم هذا التعديل الوسيطاء بتسجيل الاوامر على اللوحات المعدة لذلك، كما ينظم المسائل المتعلقة باتمام الصفقات بين الوسيطاء بما فيها صفقات المبادلة.

- وفيما يتعلق بالتجارة فقد اصدر وزير النفط القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢ بحظر استيراد وتصدير النفط الخام او اي منتج من منتجاته البترولية او الكيماوية الا بعد موافقة مؤسسة البترول الكويتية على الطلبات التي يقدمها اليها اصحاب الشأن.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٣/١٢ اصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٩ بشأن تنظيم عمليات استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٧/١٠ صدر المرسوم بقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام قانون التجارة، ويقضي هذا التعديل بالسماح لغير الكويتيين الذين يزاولون حرفاً بسيطة او تجارة صغيرة بالاشغال بالتجارة دون ان يكون لهم شريك كويتي، كما يجيز لهم ايداع اموالهم لدى البنوك والشركات وعقد الاتفاقات معها

لاستثمار تلك الاموال لحسابهم والتعامل في النقد الاجنبي والمعادن الثمينة اذا كان ذلك مما يدخل ضمن اغراض تلك الشركات.

- ويتاريخ ١٩٨٩/٧/١٩ صدر المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية.

### وفي اطار تنظيم المنازعات المدنية والتجارية:

- صدر المرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٨ في شأن الدعاوي قليلة القيمة، وتقضي احكامه بتبسيط القواعد الاجرائية المتعلقة بالنظر فيها.

- وفيما يتعلق بتنظيم الملكية العقارية فقد اصدر وزير الدولة للشؤون البلدية القرار رقم ٨٩/٧١ بتشكيل لجنة لبحث طلبات الادعاءات بالملكية بموجب سندات او بوضع اليد، وبعد تسمية اعضاء اللجنة، اسند القرار اليها مهمة البحث في طلبات الادعاءات بالملكية بموجب سندات او بوضع اليد المقدمة لبلدية الكويت على اساس الاحكام التي تتضمنها القوانين السارية المفعول.

- وضمن جهود الدولة في تبني مواصفات قياسية وطنية فقد اصدر وزير الصحة العامة القرار رقم ١٩٨٩/٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٧ بتحديد المستوى الاشعاعي المقبول في المواد الاستهلاكية بدولة الكويت والاجراءات المتعلقة بفحص وتقييم هذه المواد وتلك التي يجب اتخاذها في حالة تجاوز المستويات المسموح بها.

- وصدر القرار الوزاري رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٦، في شأن نظام علامة الجودة وقد اعتبر هذا النظام بمثابة المرجع الرسمي في شأن شارات التوحيد القياسي، واسندت مهمة مراقبة تطبيقه الى ادارة المواصفات والمقاييس التابعة لوزارة التجارة والصناعة، وتسري احكامه على المنشآت التي تتقدم بطلب للوزارة للحصول على ترخيص باستخدام علامة الجودة وقد اعتبر القرار وجود علامة الجودة على اية سلعة بمثابة تعهد من المرخص له للمشتري بمطابقة السلعة للمواصفات المعتمدة في شأنها وتضمن القرار شروط الحصول على الترخيص وحالات الغائه.

- ويتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢ صدر المرسوم بالقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٩ بالموافقة على النظام الاساسي لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع في الرياض بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣ على ان يبدأ العمل به من تاريخ ١٩٨٩/١٠/١٥.

- كما اصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩ وقراران اخريان بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢ بشأن بعض المواصفات القياسية الكويتية المتعلقة ببعض المعدات والاجهزة الكهربائية والالكترونية وطرق اختيار بعض المواد شملت الكبريت والنفط الخام.

- وفي مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية فقد اصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية القرارات رقم ٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن شروط واجراءات منح الترخيص بالرعي ومدتها والقواعد والشروط الواجب مراعاتها في الرعي والاجراءات التي تتخذ في حالة مخالفة احكام المرسوم بالقانون رقم (٤١) لسنة ١٩٨٨ في شأن تنظيم رعي الماشية.

- اصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية القرار رقم ٦٧١ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥ ويقضي هذا القرار بسحب التراخيص والجزاء الاخرى التي تطبق على سفن الصيد التي تضبط وهي تمارس الصيد في المياه الاقليمية الكويتية بطريقة مخالفة لشروط رخص الصيد الممنوحة لها.

- واصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية القراران رقما ٥٤٦ و ٥٤٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن دعم الحليب الطازج والاعلاف.

- وضمن جهود الحكومة الرامية الى تنظيم قطاع الصناعة اصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٦، ويقضي هذا القرار بتحصيل الرسوم المحددة في الجدول التفصيلي المرفق به، مقابل اجراء الفحوصات والاختبارات الفيزيائية والتحليل الكيميائية من اصحاب العلاقة، لما يقدمونه من مواد ومنتجات صناعية ويلتزم مركز ضبط الجودة التابع للوزارة باصدار تقارير فنية بالنتائج التي يتوصل اليها، الى اصحاب العلاقة.

- كما صدر القرار الوزاري رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٧ في شأن حماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد عرف القرار المنتج الصناعي ذو المنشأ الوطني بأنه ذلك الذي لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الاعضاء في رأس مال المنشأة المنتجة له عن ٥١٪، ولا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجه في دولة او اكثر من دول المجلس عن ٤٠٪ من قيمته النهائية عند اتمام الانتاج، كما تعرض القرار لاساليب حماية الانتاج الصناعي الوطني فقرر انها قد تكون في صورة رسوم كفرض رسوم جمركية سواء على كمية المواد المستوردة او قيمتها او كليهما، وفي حالات الاغراق فيضاف الى ما تقدم التقييد الكمي للاستيراد او منعه او غير ذلك من الاساليب التي تقترحها لجنة حماية الصناعة ذات المنشأ الوطني في مجلس دول التعاون لدول الخليج العربية، كما تناول القرار المعايير والشروط التي تحكم منح الحماية واستثنى القرار المنتجات المصنعة في المناطق الحرة.

- وفي نفس التاريخ صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد تنسيق وتشجيع اقامة المشروعات الصناعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يقضي بسرعيانه على المشروعات الصناعية التي يزيد رأسمالها على ١٠٠٠٠٠٠٠٠ د. ك او ما يعادلها والتي يرخّص باقامتها في دولة الكويت باستثناء المشروعات ذات الطبيعة الاستراتيجية والامنية والعسكرية والتعدينية والتصديرية ويراعى قبل اصدار التراخيص الصناعية توفر الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للمشروع وانسجامه مع المبادئ والاهداف والاولويات التي نصت عليها الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس ويلغى الترخيص اذا لم يقم صاحب المشروع بخطوات جدية لتنفيذه خلال سنتين من تاريخ اصداره، غير انه يجوز مد هذه الفترة عند الضرورة. وتسري احكام هذا القرار بأثر رجعي اعتبارا من تاريخ ١٩٨٩/٣/٨.

- وفي مجال تنظيم العمل، اصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم (٨٧) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٤ الذي اوجب تسجيل تراخيص ممارسة النشاط لدى ادارة العمل المختصة واشترط ان يكون المفوض بالتوقيع نيابة عن صاحب العمل في علاقاته مع الوزارة كويتيا او من مواطني دول مجلس التعاون، والزم صاحب العمل باخطار الوزارة بالتغييرات التي تطرأ على منشأته وكلف الكويتيين ومواطني مجلس التعاون العاطلين عن العمل بالتسجيل لدى الوزارة التي تعطي اداراتها الاولوية لهم في العمل، ومن جهة اخرى نظم القرار شروط استخدام الاجانب وتحويل اذونات عملهم.

- كما اصدر الوزير القرار رقم ١٩٨٩/٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٦، بشأن لائحة الضمان المالي للعاملين في القطاع الاهلي ويلزم هذا القرار اصحاب الاعمال المرتبطلين بعقود مقاولات لمشروعات حكومية والشركات والمؤسسات والمقاولين من الباطن بتقديم ضمان مالي عن عمالهم يتراوح بين ١٥٠ و ٢٥٠ د. ك عن كل عامل ويقدم الضمان بموجب خطاب ضمان من احد البنوك الكويتية، كما يلتزم صاحب العمل بتوقيع اقرار يفوض فيه الوزير

او من يفوضه لسحب مبلغ الضمان كلياً او جزئياً للصرف على عماله وبتغطية الضمان في حالة الصرف منه في موعد لا يتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ اخطاره بذلك.

- وبتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٦ اصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم ٨٩/٩٠ بشأن اسس تقدير العمالة لانشطة اصحاب الاعمال في القطاع الاهلي ويقضي القرار بان تراعى الشروط التالية: ان يكون نشاط صاحب العمل مسجلاً لدى الوزارة، وان يثبت مزاولة واستمرارية النشاط المرخص به وان تتوفر مبررات احتياج العمالة، وان تتناسب مؤهلات او مهن او اعمال العمالة المطلوبة مع النشاط الاقتصادي المرخص به، وان يثبت تشغيل صاحب العمل لكافة العمال الذين سبق وان اذن لهم بالعمل لديه.

- اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤ بشأن ضمانات الاستثمار ووفق عليها بموجب المرسوم بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢، وتوفر هذه الاتفاقية لمؤسسة الاستثمار لما وراء البحار (أوبيك) الامريكية حق الطول القانوني محل المستثمر الامريكي الذي تصرف له المؤسسة المذكورة تعويضات عن المخاطر غير التجارية التي قد تلحق باستثماره الذي توافق عليه الجهات الرسمية في دولة الكويت. كما تقضي الاتفاقية بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على الاستثمارات الكويتية في الولايات المتحدة في حالة قيام حكومة دولة الكويت او اي من وكالاتها او مؤسساتها بانشاء برنامج مماثل في جوهره لبرنامج مؤسسة "أوبيك" خاص بالتأمين على الاستثمارات الكويتية او ضمانها في الخارج. وهذه الاتفاقية لا تمثل بديلاً للاتفاقية الثنائية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات التي قد تبرمها الكويت مستقبلاً مع الولايات المتحدة الامريكية.

- وعلى صعيد التأمين صدر المرسوم رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ معدلاً بعض احكام قانون شركات ووكلاء التأمين وناصاً على التزام فروع شركات التأمين الاجنبية تقديم بعض البيانات المحاسبية لوزارة التجارة والصناعة عن كل سنة مالية وعلى الحاليتين اللتين تخولان للوزير حق الغاء الترخيص.

- اما فيما يخص الاقتصاد الوطني بشكل عام فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣) لسنة ١٩٨٩، الذي شكلت بموجبه لجنة متابعة اجراءات تنشيط الحركة الاقتصادية وقد اسندت الى اللجنة مهام متابعة تنفيذ الاجراءات الخاصة بتنشيط الحركة الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وقد خول القرار، اللجنة في سبيل ذلك الاتصال بتلك الجهات واقتراح الحلول التي يتطلبها العمل وتحديد سبل التنسيق والتكامل بين تلك الجهات.

- وفي اطار المعالجة التشريعية للضرائب والرسوم صدر المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٤ بشأن فرض رسم مغادرة وحالات الاعفاء منه.

- كما اصدر وزير المالية بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٨ القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ بمساواة مواطني دول مجلس التعاون بالكويتيين في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة الكويتيين عند ممارستهم الانشطة الاقتصادية المسموح بها بما في ذلك الحرف والمهن وفقاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الاعلى، وذلك اعتباراً من ١٩٨٩/٣/١.

- كما اصدر وزير التجارة والصناعة القرارات بالارقام ١٠ و٢٣ و٤٤ و٥٥ و٥٨ و٦٠ لسنة ١٩٨٩، متعلقة بمنح الحماية الجمركية، وتمديد فترتها وتعديل نسبتها وتحديد مدتها والغائها بالنسبة لبعض المنتجات المحلية والمستوردات.

## ٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

شهد العام التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين دولة الكويت وبعض الدول العربية بينها كما يلي:

ففي مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والفني تم توقيع الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية مع الحكومة العراقية (وزارة التخطيط) لتنسيق التعاون في مجالات التخطيط والتنمية المختلفة وتشجيع وتطوير مجالات الاستثمار وتنسيق التعاون في مجالات بناء قواعد ونظم المعلومات التخطيطية والاحصاء وتبادل الخبراء في كلا البلدين.

- اتفاقية مع الحكومة العراقية لتزويد الكويت بـ ٢٥٠ مليون جالون يوميا من المياه العذبة للاستخدام المنزلي و٢٠٠ مليون جالون يوميا من مياه الزراعة وربط البلدين بشبكة كهربائية بطاقة اجمالية قدرها ١٥٠ ميغاواط.

- محضر تفاهم مشترك مع العراق في المجالات التجارية المختلفة وتنمية التبادل التجاري بين البلدين من خلال الصفقات المتكافئة وفتح مركز تجاري وتنظيم اسابيع تجارية في كلا البلدين.

- اتفاقية مع الحكومة المصرية تتعلق بتطوير اقسام مصانع الحديد والصلب المصرية.

- اتفاقية مع الحكومة المغربية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين وقد تضمنت الاتفاقية مواد لتشجيع الاستثمارات وضمائها وزيادة حجم التبادل التجاري ودفع الرسوم الجمركية والضرائب.

- اتفاقية مع الحكومة التونسية تضمنت العمل على زيادة وتنوع حجم التبادل التجاري بين البلدين واعفاء المنتجات الزراعية والصناعية والثروات الطبيعية التي يكون منشأها احد الطرفين من رسوم التعريف الجمركية والضرائب كما تضمنت العمل على اقامة المعارض وتشجيع تبادل الوفود والمعلومات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية.

- وفي مجال تشجيع وحماية الاستثمارات تم التوقيع بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩ على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية ووفق عليها بموجب المرسوم بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ٢٣/٨/١٩٨٩. ونصت الاتفاقية على توفير الضمانات اللازمة للاستثمار ضد اجراءات التأميم او نزع الملكية او المصادرة الا لغرض عام وفي سبيل المصلحة العامة ولقاء تعويض عادل وفوري، وعلى حق المستثمرين بتحويل ارباح ورؤوس اموال استثماراتهم الى الخارج بحرية وعلى توفير التسهيلات المناسبة والحوافز واشكال التشجيع الاخرى بما فيها الاعفاءات الضريبية للاستثمارات كما بينت الاتفاقية كيفية تحديد اسعار الصرف ونصت على تشكيل لجنة مشتركة للبحث في كل ما من شأنه متابعة تنفيذ احكام الاتفاقية ومعالجة اية صعوبات قد تنشأ عن تطبيقها.

- وفي مجال الاعفاء الضريبي تم توقيع اتفاقية لتبادل الاعفاء الضريبي على نشاط النقل الجوي بين الكويت وليبيا سعيا منهما الى تسهيل اعمال مؤسسات النقل الجوي والعاملين بها وتجنب الازدواج الضريبي.

### وفي مجال التعاون الثقافي والفني والعلمي والقضائي تم توقيع الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية مع مصر للتعاون الثقافي والفني والعلمي تضمنت التعاون بين البلدين في مجال السينما والاذاعة والتلفزيون وتوفير المنح الدراسية.

- اتفاقية للتعاون القضائي بين الكويت ومصر لتنظيم كافة اوجه التعاون في المجالات القانونية والقضائية.



٢٠٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:  
شهد العام التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين دولة الكويت ودول صديقة في المجالات المختلفة.

### ففي مجال التعاون الاقتصادي والاستثماري والفني وقعت الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية بالاحرف الاولى مع تركيا بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢ في مجال تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين.
- اتفاقية بالاحرف الاولى مع ماليزيا بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣ لتجنب الازدواج الضريبي بين البلدين.
- اتفاقية بالاحرف الاولى مع بلجيكا بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦ لتجنب الازدواج الضريبي بين البلدين.
- اتفاقية بالاحرف الاولى مع بولندا بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥ للتعاون في مجال تشجيع وحماية الاستثمار.
- اتفاقية بالاحرف الاولى مع فنلندا بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ لتجنب الازدواج الضريبي بين البلدين.
- اتفاقية بالاحرف الاولى مع الدانمارك بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٧ في مجال تشجيع وحماية الاستثمار.
- اتفاقيتان مع فرنسا بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٦ تتضمن الاولى منها تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين وتنص الثانية على تشجيع وحماية الاستثمار.
- اتفاقية بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ مع هنجاريا لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.
- اتفاقية مع الصين بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥ في مجال تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين.

### ٣٠١٥ وقائع وأحداث:

#### الاداء الاقتصادي:

بدأت النشاطات الاقتصادية بالانتعاش خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ في اعقاب اعلان وقف اطلاق النار بين العراق وايران، ويقدر معدل النمو في اجمالي الناتج المحلي خلال عام ١٩٨٨ بحوالي ٢٪، ويتوقع بأن يبلغ في عام ١٩٨٩ حوالي ٦٫٨٪ وذلك بفضل ارتفاع انتاج الكويت من النفط، وتحسن الاسعار النفطية، حيث استطاعت الكويت في عام ١٩٨٩ ان تزيد انتاجها من النفط وان تتزامن هذه الزيادة مع تحسن اسعار النفط في اسواق النفط العالمية، حيث بلغت ١٦٫٦ دولار للبرميل في المعدل بعد ان كانت بمعدل ١٣٫٨ دولار للبرميل في عام ١٩٨٨، الامر الذي أدى الى زيادة الايرادات النفطية بما لا يقل عن ١٧٫٤٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٧.

#### تعزيز النشاط الاقتصادي:

وفي اطار تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية بالبلاد تم خلال العام تشكيل لجنة مشتركة من القطاعين الاهلي والحكومي تولت اعداد تقرير تضمن مقترحات كثيرة لتعزيز النشاط الاقتصادي منها: توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال نقل بعض الانشطة من القطاع العام الى القطاع الخاص مثل قطاع الاسكان، واعادة النظر في القوانين والتشريعات القائمة بما يكفل المساهمة في تنشيط وتطوير القطاعات المختلفة مثل قانون المناقصات المركزية وقانون الاجارات وقانون التنزيلات وتسهيل اجراءات الحصول على تأشيرات الدخول لزيارة الكويت، وتسهيل نقل الاقامات من رب عمل الى آخر. كما طالب التقرير بضرورة اجراء عملية تقييم للكثير من المشروعات والشركات القائمة التي تواجه مشاكل مختلفة تؤثر على ادائها تمهيدا لدمجها او تدعيم مركزها او تصفيته وتطرق ايضا الى ضرورة استعانة القطاع الخاص ببعض الشركاء الاجانب ممن تتوافر لديهم الخبرات الفنية اللازمة لبعض الانشطة التخصصية، وضرورة توافر البيانات والمعلومات الرئيسية

المتعلقة باداء القطاعات المختلفة بما يساعد على متابعة تطورات هذه القطاعات واتخاذ القرار الملائم في الوقت المناسب.

### الميزانية العامة للدولة:

اعتمد مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٩ الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٠/٨٩ وقدرت جملة الإيرادات في الميزانية بمبلغ ٢٢٣٠٠ مليون دينار كويتي\* بزيادة قدرها ١٧٦٥ مليون دينار عن تقديرات ميزانية العام الماضي وشكلت الإيرادات النفطية في الميزانية ما نسبته نحو ٨٧٪ اذ بلغت ١٩٤٢ مليون دينار بينما بلغت الإيرادات غير النفطية ٢٨٨ مليون دينار بنسبة ١٢٦٪.

وكانت الإيرادات النفطية في ميزانية السنة الماضية قد بلغت ١٧٨٨ مليون دينار بنسبة ٨٧٪ والإيرادات غير النفطية ٢٦٦ مليون دينار بنسبة ١٢٩٥٪.

وقدرت جملة المصروفات هذا العام بمبلغ ٣٣٢٦ مليون دينار يضاف إليها مبلغ ٢٣٣٠٥ مليون احتياطي الاجيال القادمة طبقا للقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ مما يرفع العجز الى ١٣١٨٥٥ مليون دينار وكان العجز المقدر في السنة السابقة ١٣٤٦٢ مليون دينار. وسوف يتم تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من الاحتياطي العام للدولة.

### السوق المالي:

- بين التقرير السنوي للبورصة ان حركة التداول في عام ١٩٨٩ قد تميزت بالانخفاض في كل من الكمية المتداولة من الاسهم وقيمتها النقدية وعدد الصفقات المعقودة، حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة ١٦١٢٩٧١٣٩٨ سهما بانخفاض قدره ٤٢٫٣٦٪ وبلغت القيمة النقدية لهذه الاسهم ٥٠٢٩٠٠٠٠ دينار كويتي بانخفاض قدره ٢٩٫٢٦٪ في حين بلغ عدد الصفقات التي تم توزيع الاسهم من خلالها ٣٣٥٠٦ صفقة بانخفاض قدره ٤٧٫٣٦٪ مقارنة مع حركة التداول خلال عام ١٩٨٨.

وقد شمل التعامل اسهم ٤٦ شركة ارتفعت اسعار ١٠ شركات منها مقابل انخفاض اسعار ٣٦ شركة. وبلغ معدل التداول اليومي خلال العام ١٨٨٦ر٤٥١ سهما قيمتها ١١٦ر٢٠٠٨٠٠٨ د.ك من خلال ١٣٤ صفقة.

- اتخذت لجنة سوق الكويت للاوراق المالية في شهر مارس /آذار ١٩٨٩ عدة توصيات مهمة منها الغاء الحدود العليا والدنيا لارتفاع وانخفاض اسعار اسهم الشركات كل سهم على حدة، ورفع السقف الوسيط بالنسبة للكمية التي يشتريها او يبيعها وفقا للاولوية وكانت محددة بحدود ٢٥٠ ألف سهم وترك الباب مفتوحا للحصول على اية كمية يطلبها المتداول من السوق.

- تم في ٧ - ٩/١٠/١٩٨٩ عقد مؤتمر اندماج اسواق المال العالمية، بتنظيم من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وغرفة تجارة وصناعة الكويت ولجنة المصارف الكويتية والبنك الوطني ومعهد جاردن بالولايات المتحدة الامريكية.

- وافقت الكويت اعتبارا من ١/٢/١٩٨٩ على السماح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك وتداول الاسهم في شركات المساهمة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية فيما عدا اسهم البنوك وشركات التأمين.

\* الدينار الكويتي يعادل ٣ر٤٢ دولار أمريكي كما في ١٢/٣١/١٩٨٩.

## السوق الموازي:

تم فتح باب التسجيل امام الشركات الكويتية والخليجية بالسوق الموازي الجديد في شهر يونيو ١٩٨٩ ويتم التعامل فيه في الفترة المسائية فقط واشترط في الشركات التي يتم تسجيلها في هذا السوق ان لا يقل رأس مالها عن مليون دينار ويهدف افتتاح هذا السوق الى توفير عدد اكبر من الادوات الاستثمارية والاسهم المتنوعة للمستثمرين وقد بلغ حجم المبادلات التي نفذت خلال النصف الثاني من العام ١٧٥٣ر٤٤٣ر٨٢٦ سهما قيمتها الاجمالية ١٧٩ر١٢٩ر٤٥ مليون دينار من خلال ١٧٨ صفقة.

ومما يجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان الحكومة الكويتية قد وافقت على السماح لمواطني دول مجلس التعاون بتداول وتملك اسهم الشركات الكويتية اعتبارا من بداية عام ١٩٨٩.

## قطاع النفط:

- تقدر بعض المصادر النفطية ان انتاج النفط في الكويت قد زاد خلال العام بنسبة ١٩٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٨، وقد تزامنت هذه الزيادة مع زيادة اسعار النفط في سوق النفط العالمية، مما اثر على زيادة العائدات النفطية كما بينا من قبل.

- تم افتتاح مشروع تحديث مصفاة ميناء عبدالله الذي امتد العمل فيه ٦ سنوات وبكلفة ٦٢٨ مليون دينار وبهذا المشروع سوف ترتفع طاقة انتاج المصفاة الى ما يقرب ٢٠٠ ألف برميل يوميا بطاقة تخزينية تصل الى نحو ١٣ مليون برميل.

- بدأ العمل خلال العام في منطقة الاحمدي لاقامة اول مشروع بترولي يقوم بانشاءه الاتحاد السوفيتي على الاراضي الكويتية ويتضمن اقامة اربع وحدات لفصل الاملاح عن النفط الخام وتصل تكاليف المشروع حوالي ٦٠ مليون دولار.

- تم التوقيع على اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي للتعاون الفني في مجالات الصناعات البترولية والبحث والتنقيب عن البترول.

## القطاع المالي:

شهد النصف الاول من السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ تطورات نقدية تمثل في اتساع الفروقات بين اسعار الفائدة على كل من الدينار والعملات الرئيسية مما نجم عنه تحويلات مالية الى الخارج، وازاء ذلك قام البنك المركزي بتعديل هيكل اسعار الفائدة اعتبارا من الحادي عشر من شهر ديسمبر ١٩٨٨ وحرص البنك على ان تتوافر للهيكل الجديد مرونة عالية ولقد ترتب على رفع اسعار الفائدة على الدينار ان اتخذت ودائع القطاع الخاص المحررة بالدينار لدى البنوك التجارية اتجاها تصاعديا منذ شهر ديسمبر ١٩٨٨ بعد ان كانت في اتجاه هبوطي منذ بداية ذلك العام لتصل الى ما قيمته ٣٦٦٢ مليون دينار في نهاية ١٩٨٩ محققة بذلك ارتفاعا بنسبة ٦٣٪ عما كانت عليه في العام السابق.

وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ في اصدار ادوات الدين العام "ذونات وسندات الخزنة" التي تم زيادة الحد الاقصى لها من ١٤٠٠ مليون دينار الى ثلاث آلاف مليون دينار، وقد بلغ الرصيد القائم لتلك الاصدارات في نهاية السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ ما قيمته ١٩٨٣ر١ مليون دينار اي بزيادة قيمتها ٥٨٨ر٦ مليوناً نسبتها ٤٢ر٢٪ عن مستواها في السنة المالية السابقة.

اما بالنسبة لسعر صرف الدينار الكويتي فقد ارتفع مقابل معظم العملات الرئيسية بمعدلات متفاوتة بلغ اعلاها ٧٢٪ مقابل الفرنك السويسري وادناها ٣٧٩٪ مقابل المارك الالمانى فيما كان تراجعها مقابل العملات الرئيسية الاخرى بمعدلات تراوحت بين ٤٩٨٪ و ١٤٪ مقابل كل من الين الياباني والجنيه الاسترليني على الترتيب، و ٣١٦٪ مقابل الدولار الامريكى الذي بلغ متوسط سعر صرفه خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ نحو ٢٨٦ر٥٥ فلسا.

كذلك استمر البنك المركزي في متابعة تنفيذ برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة وبنهاية السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ استطاعت البنوك الكويتية ان تنجز قنيا تسوية ما نسبته ٩٩٦٪ من اجمالي مديونيات العملاء وقد بلغ اجمالي مبالغ التسويات التي تم توثيقها لدى وزارة العدل ما نسبته ٧٧٩٪ من اجمالي مبالغ التسويات التي تم انجازها قنيا.

وبالنسبة للميزانية المجمع للبنوك التجارية والمتخصصة فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٨٩ بلغ قدره ٣١٢ مليون دينار (٢٤٪) عن مستواها في نهاية الربع الثاني حيث بلغت ١٣١٩٤ مليون دينار وكذلك ارتفعت جملة المطلوبات المجمع بنحو ٢٢٢ مليون دينار اما المطلوبات الاجنبية فقد ارتفعت بنحو ٩٠ مليون دينار.

اما التغير الحاد في اجمالي الموجودات /المطلوبات فحصل خلال الربع الاخير من العام ١٩٨٩ عندما انخفض بمقدار ٥٦٥ مليون دينار كويتي اي حوالي ٥٢٪ نتيجة للانخفاض في الموجودات والمطلوبات الاجنبية لدى المصارف بالاضافة الى الموجودات الاخرى.

## القطاع التجاري:

- تشير الاحصاءات الرسمية الى ان الواردات الكويتية قد زادت خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ الى ٩٦٨ مليون دينار مقابل ٨٤٥ مليون دينار خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨ كما زادت الصادرات غير النفطية الى ١٤٦ مليون دينار خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ مقابل ١١٤ مليون دينار خلال النصف الاول من العام ١٩٨٨.

اما بالنسبة لتجارة الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩، فقد افادت دراسات غرفة تجارة وصناعة الكويت انها استمرت بالزيادة بحدود ٥٧٪ وهو معدل معتدل اذا ما قورن بمعدل الزيادة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨ والذي بلغ نحو ٥٣٩٪، وتتنطبق هذه الظاهرة على اجمالي قيمة التجارة مع كل دولة من دول المجلس على حدة باستثناء قطر، حيث كانت الزيادة كبيرة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨، فزادت عن ١٠٠٪ بالنسبة لثلاث دول من الدول الخمس هي: البحرين وقطر وعمان، وكانت الزيادة اقل خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ بالنسبة للتجارة مع اربع دول من الدول الخمس الاخرى، وتراجع اجمالي قيمة التجارة مع قطر.

وفيما يتعلق بالنصيب النسبي لكل دولة من دول المجلس من اجمالي قيمة تجارة الكويت مع هذه المجموعة من الدول فلم يطرأ تغير يذكر على هذه الحصص باستثناء تضاعف حصة كل من البحرين وعمان خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ بالمقارنة بالنصف الاول من عام ١٩٨٨، في الوقت الذي تذبذب فيه النصيب النسبي لكل من الدول الثلاث الاخرى بالزيادة والنقصان. هذا وقد كان التوزيع النسبي لاجمالي قيمة تجارة الكويت مع دول المجلس خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ كالاتي: السعودية ٤٥٪، الامارات ٣٦٪، البحرين ٨٪، قطر

وتجدر الملاحظة الى ان المستوردات تعد مكونا رئيسيا في تجارة الكويت مع دول المجلس فخلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ كان اجمالي قيمة تجارة الكويت مع دول المجلس حوالي ١٢٩ مليون دينار كويتي، تمثل المستوردات منها ما نسبته ٧٢٪ وذلك مقابل ٢٦٩٪ للصادرات، و١٠٪ لتجارة الترانزيت، وبشكل عام سجل الميزان التجاري للكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي عجزا بلغ حوالي ٦٢٩ مليون دينار بزيادة طفيفة بلغت نسبتها حوالي ٣٦٪ فقط عن العجز خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٨، وتعد هذه الزيادة الطفيفة في هذا العجز تطورا ايجابيا اذا ما قورنت بالزيادة الكبيرة في العجز خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨ التي بلغت نسبتها حوالي ٢٥٥٪.

- صدر قرار وزير المالية بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ بتعيين "بيت التمويل الكويتي" للقيام بدور واعباء "الوكالة الوطنية" في دولة الكويت لاغراض برنامج التمويل الاطول اجلاً للتجارة بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الذي وافقت دولة الكويت في عام ١٩٨٨ على الاشتراك به والاكتتاب برأسماله بمبلغ خمسة ملايين دينار اسلامي.

### القطاع الصناعي:

- حققت وحدة الاسمدة في شركة صناعة الكيماويات البترولية خلال الفترة من ١٩٨٨/٧/١ - ١٩٨٩/٦/٣٠ ارقاما جديدة في الانتاج حيث بلغ انتاج الامونيا ٧٤٥٦٧ ألف طن بزيادة قدرها ٦٢٦٣٠ ألف طن عن اعلى انتاج قياسي تحقق عام ١٩٨٧/٨٦ وبلغ الانتاج ١٢٩٥٪ من الميزانية التقديرية. وبلغ الانتاج من مادة اليوريا ٨٣٢٧٨٠ ألف طن اي ما يعادل ١١١٥٩٪ من الميزانية التقديرية والذي فاق الطاقة التصميمية بمقدار ١٠٥١٠٪.

- قطعت شركة الصناعات البتروكيماوية شوطا كبيرا في الاستعدادات اللازمة لاجراء مشروع البولي بروبيلين الى حيز التنفيذ لانتاج احدى المواد البلاستيكية ذات المرود الجيد بطاقة انتاجية ١٠٠ ألف طن /السنة.

- سيتم اختيار شركة يونيون كاربيد للكيماويات والبلاستيك كمرخص لمشروع البولي بروبيلين، وتم مع هذه الشركة توقيع اتفاقية الرخصة والهندسة الاساسية بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨.

- تم خلال العام في اطار مشروع البولي بروبيلين تقديم عروض من المقاولين للتأهيل.

- احتقلت منطقة الشعبية الصناعية بيويلها الفضي بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣، وتم بهذه المناسبة عقد ندوة "تنمية المناطق الصناعية لدول الخليج العربية".

- تجري وزارة التجارة والصناعة دراسة اتوسيع منطقة الشعبية الصناعية وذلك باضافة مناطق صناعية جديدة تخصص للصناعات الخفيفة والصناعات الحرفية تبلغ نحو ٢٩٦ قسيمة من فئة ٥٠٠ متر مربع للصناعات الحرفية، ١٧٥ قسيمة من فئة ١٠٠٠ متر مربع للصناعات الخفيفة تبلغ تكلفة اضافتها ١٠٦٥ مليون دينار كويتي.

- اصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتمديد فترة الحماية الجمركية على عدد من المنتجات المحلية لمدة عامين آخرين تبدأ من تاريخ انتهاء فترة الحماية السابقة.

وشملت الحماية المياه المعدنية، وحفاضات الاطفال والقوط الصحية وبعض اصناف الورق والمحارم الورقية والتواليت والجبس والاسمنت البورتلاندي العادي والمقاوم والمتوسط المقاومة والابيض والصوف الزجاجي لاغراض العزل.

## القطاع الزراعي:

- اكد بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٩ مدير ادارة الثروة النباتية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ان المسح شبه التفصيلي للكويت بين ان هناك ٤٥٥ ألف دونم صالحة للزراعة واوضح ان هناك مصادر جديدة من المياه يمكن توفيرها للزراعة عن طريق الطاقة الشمسية والذرية والتحلية بالتناضح العكسي عدا مياه الآبار والمجاري ومياه شط العرب.
- تم الاتفاق مع العراق لتزويد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب تصل كميتها الى ٣٥٠ مليون غالون يوميا كما تم الاتفاق على تزويد مياه عذبة للزراعة بكمية تبلغ ٢٠٠ مليون غالون يوميا كمرحلة اولى ويسقف اعلى بحجم ٥٠٠ مليون جالون.
- تم افتتاح وحدة التجارب الزراعية المحمية في العبدلي لخدمة المزارعين بهدف الحصول على المزروعات التي تتلاءم مع البيئة المحلية.
- بدأت الزراعة الفعلية للقمح في الكويت عام ١٩٨٨ وبلغ اجمالي الانتاج في الموسم الاول ٧٧٠ طنا في حين كانت المساحة الاجمالية المزروعة ٥٢١٦ دونما.

## احداث سياسية:

- قام صاحب السمو امير الكويت بزيارة لكل من فرنسا ومصر والعراق، وسويسرا وتركيا وبلغاريا ومالي والنيجر وغينيا.
- ساهم سمو امير الكويت في اعمال مؤتمر القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد / يوغسلافيا في شهر سبتمبر / ايلول ١٩٨٩.
- عقد بالكويت بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٩ المؤتمر العربي الهندسي الثامن عشر.
- عقدت بالكويت يومي ١٩، ٢٠/٦/١٩٨٩ اعمال الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي الذي سبق ذكرها في الجزء الاول من التقرير.
- تم بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٩ انتخاب مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة.

## وقائع واحداث اخرى:

- تم تسيير خط للنقل البري بين الكويت والقاهرة في منتصف عام ١٩٨٩.
- اوشكت وزارة التخطيط على الانتهاء من وضع الخطة الخمسية للسنوات ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥/١٩٩٤ التي من اهدافها الرئيسية رفع الانتاجية وتوفير الكفاءات الوطنية وتحقيق التوازن السكاني، وتنويع القاعدة الاقتصادية.
- تم توقيع عقد مع احدى الشركات اليابانية لانشاء محطة قوى كهربائية لامداد الكويت بالكهرباء بدءا من عام ١٩٩٣. تبلغ قيمة العقد ٣٠٤ مليون دينار كويتي.
- تم افتتاح محطة الزور الكهربائية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه والتي يبلغ انتاجها ١١١٢٤ ميغاوات تستخدم كاحتياط لتزويد المحطة الرئيسية بالطاقة الكهربائية عند حدوث اي طارئ. وقد بلغت تكاليف اقامتها ٤٥٠ مليون دينار كويتي.
- تم عقد معرض تجاري عراقي في الكويت وكذلك ندوة حول "فرص ومناخ الاستثمار في العراق" والمزايا التي

يقدمها قانون الاستثمار العراقي الجديد.

- تم بالكويت خلال الفترة من ١٦ الى ١٧/٥/١٩٨٩ عقد ندوة "تنمية الصادرات الكويتية" بتنظيم مشترك بين بيت التمويل الكويتي والبنك الاسلامي للتنمية بهدف تيسير وتنشيط التبادل التجاري بين الدول الاسلامية من خلال التعرف على آليات البرامج والادوات المالية المختلفة التي يتيحها البنك الاسلامي للمصدرين والمستوردين في الدول الاعضاء.

- تم في باريس خلال يومي ٢١ و٢٢/٩/١٩٨٩ عقد لقاء رجال الاعمال الكويتيين مع نظائرهم الفرنسيين بتنظيم من غرفة التجارة العربية الفرنسية بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت والتعاون مع البنك الكويتي الفرنسي وبنك الكويت الوطني الفرنسي وذلك بهدف تنمية التعاون الاقتصادي وتطوير التبادل التجاري بين البلدين.

- تم بالكويت خلال الفترة من ١١ الى ١٣/١٢/١٩٨٩ عقد ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية.

- تم فرض رسوم على المسافرين جوا فقط واستثنيت من ذلك المنافذ البرية والبحرية.

- اختارت سلطات الطيران المدني البريطانية مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية كاول ناقل جوي على خط لندن - نيويورك.

- احتفلت الخطوط الجوية الكويتية بمرور ٣٥ عاما على تأسيسها.

- احتفلت شركة صناعة الكيماويات البترولية بيوبيلها الفضي خلال العام.

### القروض:

بين التقرير السنوي السابع والعشرون (١٩٨٨ - ١٩٨٩) للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ان القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ قد بلغت ١٩ قرصاً بقيمة اجمالية قدرها ٨٤ مليون دينار كويتي شملت قطاعات الزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والمجاري، واستفادت من هذه القروض ٦ دول عربية و٨ دول افريقية و٣ دول اسيوية بالاضافة الى واحدة من الدول الاخرى، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة القروض الملتزم بها ٤٩.٢٪ والدول الافريقية ٢٩.٤٪ والدول اسيوية ١٨.٥٪ والدول الاخرى ٢.٩٪.

٤٠١٥ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠١٥ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

### القطاع الصناعي:

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه فيما يلي:

- صناعة تجهيز الدواجن.

- صناعة الاسماك كالتعليب والتعليق والتدخين وبودرة السمك.

- انشاء مصانع لاجهزة الصيد.

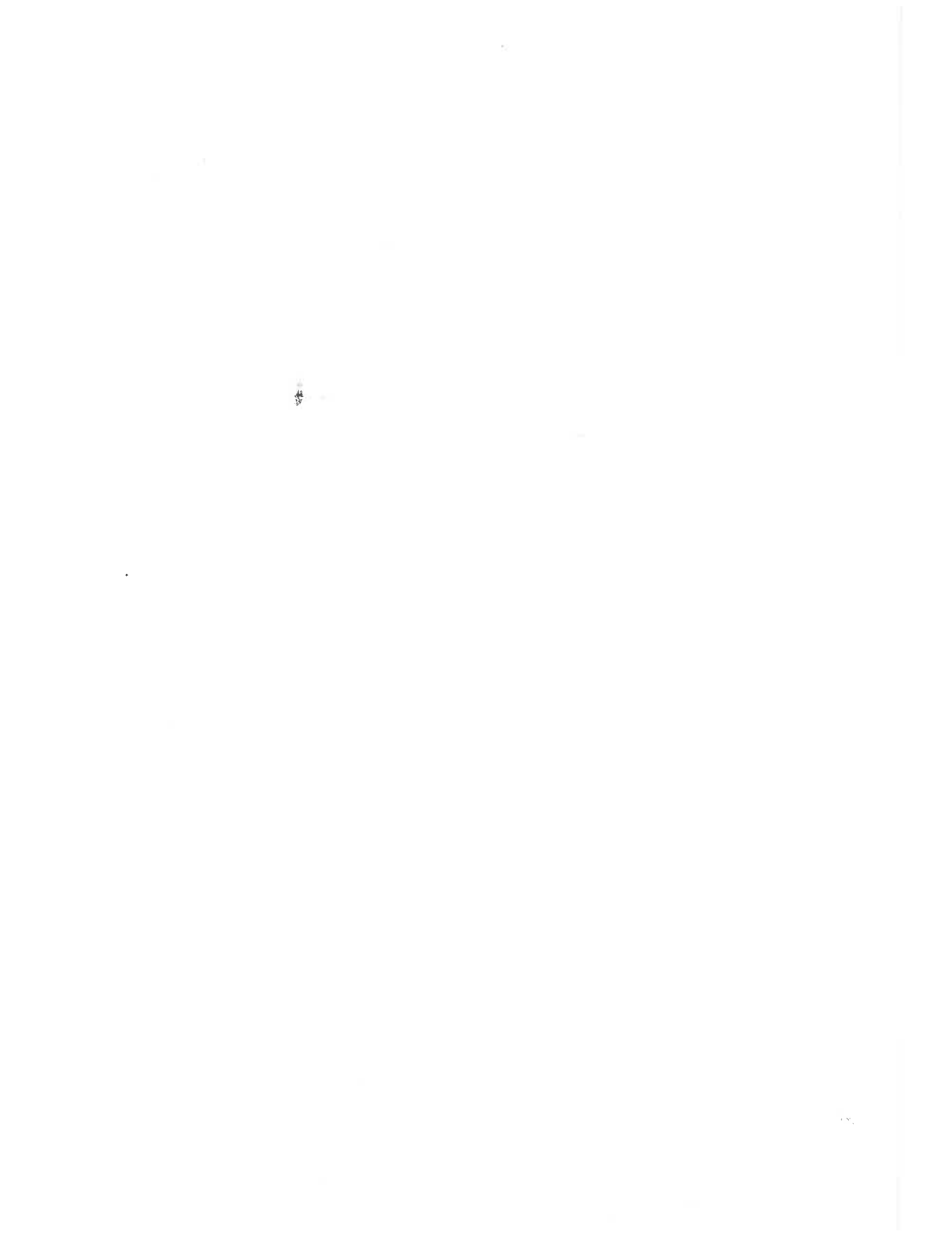
- اقامة مصانع لتصنيع المواد الغذائية.

## ٥٠١٥ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال دينار كويتي	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم بالدينار الكويتي
٢١٣	تجارة ومقاولات وخدمات	خلال عام ١٩٨٩	١٤ز٢٦٧٠٠٠	اردنيون لبنانيون سوريون مصريون سعوديون اليمن ج عراقيون الاماراتيون فلسطينيون تونسيون عمانيون	١٦٠٢٩٨٠ ٧٦٠٦٥٠ ٦٠٨٧٥٠ ٥٩٧٤٠٠ ٢٧٩٤٥٠ ١٩٤٤٠٠ ١٦١٧٠٠ ٩٨٠٠٠ ٨١٩٠٠ ٣٤٥٠٠ ٣٤٣٠٠





(١٦)

تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية اللبنانية  
لعام ١٩٨٩



تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية اللبنانية  
لعام ١٩٨٩

شهد عام ١٩٨٩ تدهورا خطيرا في الاوضاع الامنية، بسبب اندلاع "حرب ال ٢٠٠ يوم" التي بدأت في ١٤ آذار / مارس ١٩٨٩ واستمرت حتى اواخر ايلول / سبتمبر من نفس العام.  
وعلى الصعيد الاقتصادي، تراجع النشاط خلال العام في معظم قطاعات الانتاج، نتيجة لانعكاسات "حرب ال ٢٠٠ يوم".

١٠١٦ تشريعات واجراءات حكومية:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

لم يتم خلال العام الاعلان بشكل رسمي عن توقيع اتفاقيات ثنائية او جماعية مع دول عربية او غير عربية.

٣٠١٦ وقائع وأحداث:

الموازنة العامة:

نظرا للظروف غير المواتية فان مجلس النواب لم يقر الموازنات السنوية للدولة منذ العام ١٩٨٦ رغم احوالها اليه من مجلس الوزراء، ويجري الصرف من الموازنة وفق القاعدة الاثنى عشرية. وقد سجلت الموازنة العامة للعام ١٩٨٩ عجزا فعلياً مقداره ٢٣٩ر٦ مليار ليرة لبنانية\* بنسبة ٩١٪، في حين كان العجز المقدر حوالي ٥١١ مليار ل. ل. وكان العجز الفعلي في موازنة عام ١٩٨٨ حوالي ١٧٣ر٥ مليار ل. ل. بنسبة ٨٣٪، في حين كان العجز المقدر حوالي ٣٨٣ر٣ مليار ل. ل. وهكذا نجد ان نسبة تغطية الواردات العامة للنفقات العامة تراجعت من نسبة ٤٣٨٪ عام ١٩٨٣ الى نسبة ١٧٪ عام ١٩٨٨ ثم الى نسبة ٩٪ عام ١٩٨٩.

ميزان المدفوعات:

مع ان ميزان المدفوعات سجل فائضا بقيمة ٦٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٨ الا ان التقديرات المتطابقة تشير الى انه سيسجل عجزا كبيرا خلال عام ١٩٨٩ بسبب هجرة رؤوس الأموال والازمات المصرفية في الداخل والخارج التي ادت الى تحويل عشرات الملايين من الدولارات لتعويض عدد من المصارف اللبنانية المتعثرة في الخارج. اضافة الى هروب اكثر من ٥٠٠ مليون دولار وانخفاض حجم الصادرات بمقدار ٤٠٠ مليون دولار. يعتبر ميزان المدفوعات اللبناني بالغ الحساسية كما هو معروف تجاه الاوضاع السياسية، حيث يتغير بين الفائض والعجز. تبعا لهذه الاوضاع فقد انتقل من عجز يبلغ ١٣٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٤ الى فائض قدره ٢٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم عاد ليسجل عجزا قدره ١٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٦ لينتقل مرة اخرى الى تسجيل فائض قدره ١١٩ مليون دولار عام ١٩٨٧.

\* الدولار الامريكي يعادل ٥٦٠ ليرة لبنانية كما في ١٢/٣١/١٩٨٩.

## الدين العام:

بلغت قيمة الدين العام الداخلي - حسب مصادر البنك المركزي - حوالي ٩١٨٥ مليار ل. ل. في نهاية عام ١٩٨٩ مقابل ٨٢٣٨ مليار ل. ل. في نهاية عام ١٩٨٨، علما بان قيمته لم تتجاوز ٣١٤ مليار ل. ل. عام ١٩٨٤ و١٤ مليار ل. ل. عام ١٩٨٢، ولكن هذه الزيادة هي زيادة دفترية في الحقيقة وتعود في معظمها الى زيادة اصدارات الخزينة والتي تشكل حوالي ٨٠٪ من اجمالي الدين العام. ارتفعت قيمة السندات من ٤٢٥ مليار ل. ل. عام ١٩٨٨ الى ٧٨٦٤ مليار ل. ل. عام ١٩٨٩. ويحتفظ البنك المركزي بجزء كبير من الاموال المكتتب بها في السندات على شكل ودائع بالليرة، حيث ارتفعت هذه الودائع من ١١٦ مليار ل. ل. في نهاية عام ١٩٨٨ الى ١٢٠ مليار ل. ل. في نهاية عام ١٩٨٩. اما الفوائد المتركمة على الدين العام الداخلي والخارجي فقد بلغت حوالي ١٣٨ مليار ل. ل. عام ١٩٨٩ مقابل حوالي ٨٣ مليار ل. ل. عام ١٩٨٨. تكمن اسباب تصاعد الدين العام في انخفاض الوردات العامة للدولة بسبب الاوضاع الشاذة (تراجعت الوردات الجمركية مثلا من ٤٥٪ من مجموع الوردات الى ٥٪ نتيجة انعدام السلطة على مراكز الحدود البحرية والبرية). يقابل ذلك استمرار الدولة الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية ودفع نفقات اجهزة الدولة والمؤسسات العامة والبلديات اضافة الى النفقات الاجتماعية والاقتصادية الى جانب النفقات الطارئة بسبب الحرب كالتريميم والاستشفاء.

ومع ان تمويل عجز الخزينة من الداخل ادى الى تجنب الاقتراض من الخارج بكل تعقيداته - اذ لم يتجاوز قيمة الدين الخارجي ٤٢٢ مليون دولار في نهاية ١٩٨٩ - الا انه ادى من جانب آخر الى زيادة الكتلة النقدية وزيادة التضخم المالي وارتفاع الاسعار وتدني قيمة الليرة.

## الايضاح المالية والنقدية:

- ارتفع حجم الكتلة النقدية الى حوالي ٢٧٠١ مليار ل. ل. مقابل حوالي ٤٨٥ مليار ل. ل. عام ١٩٨٢. اي انه تضاعف اكثر من ٥٥ مرة خلال ست سنوات. ويرجع هذا الارتفاع الى التسليف المتنامي للقطاع العام والى انخفاض مخزون القطع لدى البنك المركزي في الوقت الذي تضخم فيه حجم الودائع بالعملة الاجنبية لدى المصارف التجارية بعد تحويل العملة الوطنية الى عملات صعبة دون ان يقابل ذلك اي زيادة موازية في حجم الانتاج او المبادلات التجارية. الامر الذي ادى الى اشتداد المضاربة على العملة الوطنية وازدياد الضغوط عليها وتدني قوتها الشرائية وارتفاع الاسعار.

- شهد عام ١٩٨٩ تفاقم مشكلة التضخم المالي واستمرار تذبذب سعر صرف الليرة، وقد سجلت الليرة افضل سعر صرف لها بتاريخ ١١/٢٩/١٩٨٩ وهو ١٢٢٥ ل. ل. للدولار، في حين سجلت ادنى سعر لها وهو ٥٠٥ ل. ل. للدولار بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٩ وهو سعر اقفال عام ١٩٨٩، مسجلة بذلك تحسنا يقدر بحوالي ٤٨٥٪ عن عام ١٩٨٨ حيث بلغ سعر الاقفال ٥٣٠ ل. ل. للدولار. بالنسبة لتطور سعر صرف الدولار بحسب اقفال كل شهر خلال العام فكان كالتالي حسب ترتيب الاشهر: ٥٢٠، ٤٦٣، ٤٩٥، ٥١٠، ٥٠٨، ٥١٠، ١٥١، ٥٣٥، ٤٦٨، ٤٣١، ٤٤٧ و٥٠٥. وبذلك تكون القوة الشرائية للعملة الوطنية قد انخفضت من نسبة ٢٧٪ من قيمة الدولار عام ١٩٨٢ (كان سعر صرف الدولار آنذاك حوالي ٣٨١ ل. ل.) الى نسبة ٢ بالالف في نهاية عام ١٩٨٩. اما نسبة ارتفاع الاسعار فقد تطورت من ٤٠٪ عام ١٩٨٢ الى ٥٢٧٪ عام ١٩٨٩. اما بالنسبة لحرب ال ٢٠٠ يوما وحدها فقد ارتفعت الاسعار خلالها بنسبة ٨٣٪.

وقد أدى ذلك الى انخفاض الحد الأدنى للجور مقوما بالدولار من ٢٤٢ر٨ دولار عام ١٩٨٢ الى ٤٧ دولار عام ١٩٨٩ (قبل زيادة الاجور). وتبعاً لذلك فقد انخفض متوسط الدخل الفردي السنوي من حوالي ٢٢٠٠ دولار عام ١٩٨٢ الى اقل من ٧٠٠ دولار عام ١٩٨٩.

– رغم الضغوط التي مورست من اجل التصرف بالموجودات الذهبية فقد تم التقييد باحكام القانون رقم ٨٦/٤٢ الذي منع منعا باتا التصرف بهذه الموجودات الا بنص تشريعي يصدر عن مجلس النواب. وتبلغ موجودات الجمهورية اللبنانية الذهبية ٩٢٢٢٣٤١ اونس تروي من الذهب الخالص، موزعة بنسبة ٦٠٪ في اقبية البنك المركزي و٤٠٪ في قلعة فورت نوكس في الولايات المتحدة الامريكية؛ تقدر قيمتها الاجمالية بحوالي ٤ مليارات دولار. وتعاادل هذه الكمية نحو ٢٨٪ مما تملكه المصارف المركزية في الدول العربية. اضافة الى التغطية الذهبية فان الليرة اللبنانية تتمتع بتغطية من العملات الاجنبية بلغت قيمتها في نهاية عام ١٩٨٩ حوالي ٩٧٢ مليون دولار. وتشكل هذه التغطية ضمانا هامة لمستقبل العملة الوطنية عند انتهاء الحرب وعودة الهدوء والاستقرار.

### القطاع المصرفي:

– يتكون القطاع المصرفي اللبناني من ٨٠ مصرفا عاملا و٧ شركات مالية اما عدد المراكز الرئيسية مع فروعها فقد وصل في نهاية العام ١٩٨٩ الى ٧٦٨ مركزا مصرفيا.

– اصدرت السلطات النقدية بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١ قرارا عدلت بموجبه نظام فتح واقفال الفروع بهدف ضبط التوسع في عدد الوحدات المصرفية. وبرزت الشروط التي تضمنها هذا القرار، وجوب تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون ل.ل. من اصل الاموال الخاصة للبنك للمركز الرئيسي ومبلغ ٥٠ مليون ل.ل. لكل فرع. اضافة الى وجوب مرور ستة اشهر على الاقل من تاريخ حصول البنك على آخر تصريح لفتح فرع قبل الموافقة على فتح فرع جديد.

– حصلت ستة مصارف على تصاريح لفتح فروع جديدة لها خلال العام. كما سمحت السلطات النقدية لعشرة مصارف بتكوين مراكز قطع بالدولار الامريكي بعد ان زادت هذه المصارف حجم رساميلها وعززت اموالها الخاصة. كما تم اعفاء المصارف المتعثرة من نسب الاحتياطي الالزامي بعد ضخ السيولة اليها من قبل البنك المركزي.

– تعرض القطاع المصرفي اللبناني لهزة قوية خلال العام الماضي تمثلت في تعثر المصارف التالية:

• بنك الاعتماد الشعبي، الذي ظهرت مشاكله بعد افلاس الشركة المصرفية المتحدة في باريس في شهر شباط/فبراير، وهذه الشركة امتداد لبنك الاعتماد الشعبي (بيروت). وقد قام مصرف لبنان بتعويم البنك بمبلغ ٩٣٠٠ مليار ل.ل. و١٦٥٠ مليون دولار. اضافة الى السماح له بتسييل ٨ مليارات ل.ل. من قيمة سندات الخزينة التي يمتلكها قبل تعويمه.

• البنك اللبناني العربي، الذي بدأت مشاكله في فرعه في باريس ايضا والذي تمت تصفيته في شهر تموز/يوليو من قبل السلطات الفرنسية وقد تولى مصرف لبنان تعويم البنك بمبلغ ١٢٦ مليار ل.ل. و١١٦ مليون دولار، اضافة الى السماح له بتسييل ١٤ مليار ل.ل. (اكتتابات في سندات الخزينة) قبل التعويم.

• بنك نصر اللبناني الافريقي، الذي تعرض لهزة عنيفة ادت الى موجة سحبات كثيفة اضطر بعدها للتوقف عن الدفع، وتولى مصرف لبنان تعويمه بمبلغ ٩ر٤ مليار ل.ل. و١ر٥ مليون دولار.

• يضاف الى ذلك ازمة بنك المشرق الذي توقف عن الدفع في ١٩٨٨/١٢/٢٩ وتمت معالجة المشكلة خلال العام الماضي من خلال تدخل البنك المركزي لتعويم البنك بمبلغ ٢٩ مليار ل.ل. و٢٢ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٨٩.

- تعرضت بعض المصارف اللبنانية في الخارج الى مشاكل متنوعة تتلخص في اعلان افلاس بنك المساهمات والتوظيفا في فرنسا، وسحب رخصة بنك مبكو في سويسرا، وسحب رخصة بنك لوغانو في سويسرا. وقد أدى ذلك الى موجة من الشائعات حول ملاءة المصارف اللبنانية ترافقت مع سحبيات كثيفة امكن مواجهة المشكلة باستجابة المصارف لاي طلب سحب مهما بلغت قيمته.

- بلغ حجم الميزانية المجمعة للمصارف في عام ١٩٨٨ حوالي ٣١٨٤ مليار ل. ل. منها ١٩٪ بالعملة الوطنية و٨١٪ عملات اجنبية. اما اجمالي حجم الودائع فقد بلغ حوالي ٢٥٤٠ مليار ل. ل. وبلغ حجم الودائع بالعملات الاجنبية حوالي ٣٢٢٥ مليون دولار. وبلغ حجم التسليفات في العام نفسه حوالي ٩٦٩ مليار ل. ل. اما حجم التسليفات بالعملات الاجنبية فبلغ حوالي ١٤٠٠ مليون دولار. وقد انخفض حجم الاموال الخاصة لدى البنوك الى ادنى مستوى له حوالي ١٩ مليار ل. ل. ولكن تمت المحافظة على نسبة عالية من الاحتياطيات تقدر نسبتها بنحو ١٧٪ من مجموع المطلوبات. وذلك لمواجهة تدهور نوعية محافظ التسليفات، وبلغت قيمة الاحتياطيات المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها حوالي ٢٠ مليار ل. ل.

- سعت السلطات النقدية الى تشجيع المصارف على زيادة رساميلها لتحسين ملاحظتها وتعزيزها ثقة المودعين. وذلك بعد ان اصبحت رساميل البنوك اللبنانية غير متناسبة مع مستوى التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية. وقد استجاب عدد كبير من المصارف لتوجيهات البنك المركزي وهي:

اسم البنك	الراسمال القديم بالمليون ل. ل.	الراسمال الجديد بالمليون ل. ل.
بنك بيروت للتجارة	٥٠٤	١٢٠٠
بنك الانعاش اللبناني	٥	١٠٠٠
فرنسبنك	٣٠٠	١٠٠٠
بنك لبنان والمهجر	٢٠٠	١٠٠٠
بنك الاعتماد اللبناني	—	١٠٠٠
بنك بيروت والبلاد العربية	٣٠٠	٨٠٠
البنك اللبناني الباكستاني	١٥	٦٠٠
يوروميد بنك	١٥	٥٥٥
بنك لبنان والخليج	٧٥	٥٢٥
البنك التجاري السوري اللبناني	١٠٠	٤٠٠
البنك المتحد للاعمال	٨٠	٤٠٠
البنك اللبناني الفرنسي	١٠٠	٤٠٠
البنك اللبناني السويسري	١٥	٤٠٠
بنك اوف بيروت	٥٠	٣٠٠
بنك التسهيلات التجارية	١٠٠	٢٥٠
بنك الاعتماد التجاري للشرق الاوسط	١٢	٢٠٠
بنك الريف	٧	١٤٠
بنك التجارة الخارجية	١٥	٢٠٠
بنك البقاع	٢٥	١٠٠
بنك نصر اللبناني الافريقي	٤٠	١٠٠

## السوق المالية:

تركز النشاط في اصدار وتداول سندات الخزينة والتي بلغ اجمالي قيمة الاكتتابات فيها حوالي ٧٨٦٤ مليار ل. في نهاية عام ١٩٨٩ مقابل حوالي ٤٢٥٨ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٨ مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته نحو ٨٤٦٪ علما بان قيمتها كانت عام ١٩٨٢ حوالي ١٢٢٢ مليار ل. وقد توزعت الاصدارات على ٥٣ تعميما للاكتتاب في السوق الاولى، اضافة الى ١٢ تعميما تتعلق باكتتاب المصارف في سندات الخزينة بقيادة نسبتها ٦٪ والتي يمكن ايداعها كجزء من الاحتياطي الالزامي لدى مصرف لبنان. وتنقسم السندات الى الفئات التالية:

- الفئة الاولى مدتها ثلاثة اشهر بفائدة قدرها ١٨٪. بلغت قيمتها حوالي ١٤٩ مليار ل. ل.

- الفئة الثانية مدتها ستة اشهر بفائدة قدرها ٢٠٪. بلغت قيمتها حوالي ١٥٩ مليار ل. ل.

- الفئة الثالثة مدتها سنة بفائدة قدرها ٢٠٪. بلغت قيمتها حوالي ٤٥٨ مليار ل. ل.

يضاف اليها الفئة الخاصة وقد بلغت قيمتها حوالي ٢٠٦ مليار ل. ل.

بالنسبة لتوزيع التداول بحسب الفئات المكتتبه، فقد حظيت المصارف بالمرتبة الاولى بحوالي ٦٠٩٧ مليار ل. ل. تلاها الجمهور الذي يحق له تداول السندات في السوق الثانوية بحوالي ١٤٥٥ مليار ل. ل.، ثم مصرف لبنان بحوالي ٢٦٤ مليار ل. ل.، فالؤسسات العامة بحوالي ٤٣٦ مليار ل. ل. واخيرا المؤسسات المالية بحوالي ٤٨١ مليون ل. ل.

## قطاع الزراعة:

- حافظ القطاع الزراعي طيلة سنوات الحرب على دور اساسي في مجمل النشاط الاقتصادي رغم المشاكل المزمنة التي يعانيتها والمتمثلة في عدم توفر التمويل بشروط ملائمة، تخلف الطرق الزراعية واساليب الري، الزحف العمراني، فقدان المكننة والارشاد والتوجيه.

- تعرض القطاع لنكسة كبيرة خلال العام بفعل الحرب حيث تدنى الانتاج بسبب صعوبة تأمين وسائل الانتاج اللازمة وصعوبة انتقال الايدي العاملة، وترافق ذلك مع صعوبة تسويق الانتاج سواء في الداخل او الخارج بسبب الحصار والاعمال العسكرية. كما ادى انقطاع التيار الكهربائي وصعوبة الحصول على المحروقات الى توقف مخازن التبريد عن استلام الانتاج الزراعي الامر الذي ادى الى طرح الانتاج بأسعار تقل كثيرا عن التكلفة للتخلص منه. وتجمع غالبية التقديرات على ان الحرب اثلقت حوالي ٢٠٪ من المحاصيل الزراعية فيما قدرت مجموع الخسائر التي اصابته القطاع الزراعي بحوالي ٥٠ مليون دولار.

- قامت الدولة باعطاء سلفات خزينة الى مصرف التسليف الزراعي والعقاري والمصرف الوطني للانماء الزراعي بهدف توفير التمويل للمشروعات الزراعية بفوائد متدنية.

## قطاع الصناعة:

- بلغ التراجع في نشاط القطاع الصناعي حوالي ٦٠٪ خلال اشهر الحرب، اذ ادت عمليات القصف والحصار الى اعاقه تسويق الانتاج الصناعي داخليا كما ادت الى نقص المواد الاولى والى عجز المصانع عن الالتزام بالعقود الموقعة مع الخارج. ونجم عن الحرب تضرر واقفال حوالي ٢٠٠ مصنع من بينها حوالي ٢٠ مصنعا دمرت بالكامل اضافة الى اصابة المناطق الصناعية الرئيسية في مناطق بيروت والجبل والبقاع باضرار مادية كبيرة قدرت بما يتراوح بين ٧٠ و١٠٠ مليون دولار.



- تراجمت الصادرات الصناعية التي وافقت المديرية العامة للصناعة على شهادات منشأها، من حوالي ١١٠٧ مليار ل.ل. عام ١٩٨٨ الى حوالي ٨٦٦ مليار ل.ل. عام ١٩٨٩، مسجلة بذلك انخفاضا قدره ٢١٥٪ بالاسعار الجارية او ٣٤٨٪ مقومة بالدولار. وقد احتلت صادرات الالبسة الجاهزة المرتبة الاولى وبلغت نسبتها الى الاجمالي حوالي ١٩٦٪ وجاءت صادرات المصوغات الذهبية في المرتبة الثانية بنسبة ١٥٩٦٪ ثم صادرات المواد الغذائية بنسبة ٨٣٪، فالماكينات الصناعية والجبالات "الخلاطات" بنسبة ٢٨٪. ومن بين ٢٧ نوعا من الصادرات هناك ١١ نوعا فاقت نسبتها الى اجمالي الصادرات ٣٧٪. (تجدد الاشارة الى ان الحجم الحقيقي للصادرات الصناعية قد يكون اكثر من ذلك حيث يلجأ المصدرون في بعض الحالات الى تخفيض قيمة الفاتورة لاعتبارات تتعلق بالضرائب. الى جانب ان جزءا من عمليات التصدير لا يمر عبر المديرية العامة للصناعة يضاف الى ذلك صادرات المناطق اللبنانية التي كانت خارج الحصارات والتي لم تحصل على شهادة منشأ).

- بلغ عدد الدول المستوردة للسلع الصناعية اللبنانية ٥٣ دولة، جاءت الدول العربية في مقدمتها اذ بلغت قيمة مستورديها المصادق على شهادات منشأها لدى المديرية العامة للصناعة حوالي ٥١٦٨ مليار ل.ل. اي ما نسبته نحو ٥٩٦١٪ من الاجمالي في مقابل حوالي ٧٢٣٪ مليار ل.ل. عام ١٩٨٨ اي ما نسبته ٦٥٤٥٪ ويذكر ان حصة الاسواق العربية كانت عام ١٩٨٦ حوالي ٩٤٪ من اجمالي الصادرات الصناعية. (نشرت بعض وسائل الاعلام ان حصة الاسواق العربية حسب صادرات غرف التجارة والصناعة والزراعة شكلت ما نسبته نحو ٧٤٥٪ من اجمالي الصادرات).

- رغم المصاعب المتنوعة التي واجهت القطاع الصناعي يبدو انه قادر على النهوض مجددا حيث بدأت غالبية المصانع المتضررة في اصلاح الاضرار بل وفي احيان كثيرة تحديث الآلات واجراء بعض التوسعات لكي تتمكن من الاحتفاظ بحصتها في السوق. وقد قام البنك المركزي بطرح مشروع للمساهمة في انماء القطاع الصناعي يستند الى توفير التمويل اللازم بقروض ميسرة وبقوائد متدنية لكي تتمكن المشروعات الصناعية من استيراد المواد الاولية ووسائل الانتاج واعادة ترميم وتأهيل المنشآت والابنية المتضررة. على ان تتولى المصارف المتخصصة كالبنك الوطني للانماء الصناعي والسياحي عمليات التمويل وتحديد الاولويات تحت اشراف البنك المركزي. كما ان عددا من المصارف اللبنانية ابدى استعدادا للمساهمة في عمليات التمويل رغم المخاطر الموجودة.

### قطاع النقل والمواصلات:

- تعرض عدد من المرافىء لاضرار كبيرة خلال العام في حين انتعشت مرافىء اخرى كمرفاط طرابلس وصيدا وصور. وتشير الاحصاءات الاولية الى ان حجم الاضرار التي لحقت بالمرافىء الشرعية خاصة مرفاط بيروت تصل الى حوالي ١٥٠ مليون ل.ل. شهريا طيلة ايام الحرب، اضافة الى خسارة يومية تحملتها شركة مرفاط بيروت تقارب ٣٥ مليون ل.ل. يضاف الى ذلك خسائر الشركات الاخرى التي توقفت عن العمل. هذا الى جانب الاضرار المادية الناجمة عن تدمير المنشآت بفعل القصف. ولكن بالمقابل نشطت المرافىء غير الشرعية وتوسعت. كما ادت الاعمال العسكرية الى احتراق خمسة بواخر واصابة ١٦ باخرة اخرى واحتجاز ٦ بواخر مما جعل شركات التأمين العالمية تعمل على مضاعفة رسوم التأمين وتشديد شروط الضمان للعمليات التجارية الى المرافىء اللبنانية.

- توقف العمل في توسيع وتحديث ابنية وتجهيزات مطار بيروت الدولي خلال ايام الحرب ويتوقع ان يتم

استكمال المشروع بعد عودة الهدوء لا سيما وانه تم انجاز القسم الاكبر من الاعمال الانشائية. وقد ادت الاعمال العسكرية وقصف المدرج الى اقفال مطار بيروت لمدة ١٩٧ يوما. وهو الامر الذي نجم عنه تحميل شركة طيران الشرق الاوسط خسارة يومية قدرها حوالي ١٣ مليون ل.ل. يضاف اليها حرمانها من عائدات التشغيل التي تقدر بحوالي ٥٠٠ ألف دولار يوميا ناهيك عن الاضرار المادية التي لحقت بمدرج وابنية وتجهيزات المطار.

- ادى تردي الاوضاع الامنية الى توقف نشاطات مجلس تنفيذ المشروعات الانشائية الكبرى والى تقليص دور مجلس الانماء والاعمار. وبالرغم من ذلك شهد العام استمرار العمل في صيانة وتأهيل بعض الطرق في المناطق الآمنة. وينتظر استكمال تنفيذ عدد من المشروعات المقررة وفتح الاعتمادات لمشروعات جديدة مع عودة الهدوء.

### الطاقة:

- يعتمد لبنان في توفير الطاقة على النفط حيث يتم استيراد نحو ١٠٪ على شكل مشتقات نفطية و ٩٠٪ على شكل نفط خام يجري تكريره في مصفااتي طرابلس والزهراني. وتعاني المصفاتان من تدهور تجهيزاتها وعدم توفر الصيانة اللازمة لهما وعدم كفاية مستودعات التخزين؛ لا سيما بعد احتراق وانفجار عدد من المستودعات (قدرت الخسائر بحوالي ٢٥ مليون دولار منها نحو ١٠ مليون دولار للمنشآت والباقي ثمن المحروقات المشتعلة اضافة الى الخسائر التي تحملتها شركات توزيع المحروقات وتقدر بحوالي ٧٠ مليون دولار).

- لا يزال تمويل استيراد المحروقات يشكل عبئا كبيرا على خزينة الدولة يتحملها البنك المركزي، وذلك بالرغم من رفع الدعم عن المحروقات عام ١٩٨٦. فقد بلغت قروض الخزينة من مصرف لبنان والمخصصة لاستيراد المحروقات عام ١٩٨٩ حوالي ١٨٩٨ مليار ل.ل. مقابل ٩٠٠ مليار ل.ل. عام ١٩٨٨ مسجلة بذلك زيادة قدرها ١٠٩٪.

- ارتفع سعر المحروقات بشكل حاد خلال العام حيث بيعت صفيحة البنزين مثلا بما يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ دولارا لتستقر عند سعر ٢٥٠٠ ل.ل. وانعكس ذلك على كلفة نقل البضائع والمنتجات والركاب وعلى كلفة الانتاج الصناعي والزراعي.

- يعتمد لبنان في انتاج الطاقة الكهربائية على المشتقات النفطية لتوفير اكثر من ٩٠٪ من احتياجاته ويتم توفير النسبة الباقية من محطات الطاقة الكهرومائية وعددها سبع محطات. وتعاني مؤسسة كهرباء لبنان التي تضطلع بشؤون الكهرباء من تدهور شبكات النقل والتجهيزات وتوقف بعض المولدات وارتفاع اسعار المحروقات وعدم كفاية مستودعات التخزين. اضافة الى المعاناة من صعوبة الجباية وتدني الواردات.

- بلغت واردات المؤسسة عام ١٩٨٩ من الجباية حوالي ١٩٩ مليار ل.ل. اضافة الى سلفة خزينة ٤٢٢ مليار ل.ل. ومبالغ سحبت من قبرص من مصرف لبنان قيمتها ٧٣٧ مليون ل.ل. في حين بلغ مجموع نفقاتها السنوية حوالي ٦٦٦ مليار ل.ل. يضاف اليها نحو ١٥٠ مليون دولار ثمن "فيول اويل". تحتاج المؤسسة حاليا الى حوالي ٩٨ مليون دولار لاعادة ترميم وتأهيل ما دمرته حرب ال ٢٠٠ يوما من شبكات ومولدات وتجهيزات. وقد تم وضع خطة لاعادة الترميم والتأهيل. قدرت تكاليف المرحلة الاولى منها بحوالي ٤٤ مليون دولار. وتم تقديم طلب الى مصرف لبنان للحصول على قروض استثنائية لبدء التنفيذ. كما يجري حاليا بحث سبل تشغيل المعامل الحرارية التي تسير بواسطة الطاقة المائية وتعميمها على المناطق النائية.

## التجارة:

- شلت تقريبا حركة التجارة الداخلية بفعل الحصارات المضروبة التي ادت الى عزل المناطق اللبنانية عن بعضها البعض. اما التجارة الخارجية فقد عانت هي الاخرى من صعوبة التصدير والاستيراد. ولكن القطاع التجاري استطاع ان يتكيف سريعا مع الظروف ليتجه الى خلق قنوات جديدة للتصدير والاستيراد والتخزين في كل من قبرص والجمهورية العربية السورية. اضافة الى قيام هيئات وتجمعات القطاع الخاص كغرف التجارة وجمعية الصناعيين وغيرها باتصالات مباشرة مع بعض الاقطار العربية لتأمين تصريف المنتجات الزراعية والصناعية وتسهيل معاملات استقبال البضائع اللبنانية يضاف الى ذلك المساعي التي بذلتها بعض الجهات الرسمية في هذا الشأن. وقد ادت هذه الجهود الى تخفيف تأثيرات الاوضاع غير المواتية حيث وافقت مثلا الجمهورية العربية السورية خلال العام على انشاء معرض دائم للمنتجات الصناعية اللبنانية مع امكانية البيع المباشر. كما تم التوصل الى نتيجة مشابهة مع الجمهورية العراقية. اضافة الى اتفاق لتصدير ١٠ آلاف طن من التفاح الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

- يتوقع ان يسجل عجز الميزان التجاري ارتفاعا نسبيا خلال العام بسبب الاوضاع المشار اليها والتي ادت الى تقلص الصادرات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار تقريبا. علما بان العجز كان قد تراجع من ٢ر٤ مليار دولار عام ١٩٨٤ الى ١ر٦ مليار دولار عام ١٩٨٥، ثم الى ١ر٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ والى ٠ر٦ مليار دولار عام ١٩٨٧ ليصل الى ٠ر٥ مليار دولار عام ١٩٨٨.

## البناء والاسكان:

- شهد هذا القطاع تراجعا كبيرا في حجم الاستثمارات وفي المضاربات العقارية وفي حركة البناء في غالبية المناطق لا سيما تلك القريبة من مسرح العمليات العسكرية. / وقد قدرت نسبة انخفاض مساحات البناء المرخص بها بحوالي ٦٥٪ قياسا بالعام ١٩٨٨. ولكن هذه المساحات ارتفعت في المناطق الآمنة كمنطقة الجنوب بنسبة ١٣٧٪. قدر عدد المساكن المتضررة بحوالي ٢٠ ألف وحدة سكنية تحتاج الى ما يقرب ١٥٠ مليون دولار لاعادة بنائها او ترميمها. وقد نزح حوالي ٨٥٠ ألف مواطن الى مناطق آمنة فضلا عن الانتقال الى الدول المجاورة. وتعرض النازحون الى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة اذ يتراوح ايجار الشقة في المناطق الآمنة ما بين ١٠٠ و١٠٠٠ دولار شهريا.

- بهدف توفير التمويل اللازم لعمليات اعادة البناء والترميم، بادرت السلطات المالية الى تصفية القرض الاسكاني الاول بتاريخ ١٩٨٩/٩/٦ مع الوكالة الامريكية للتنمية وقيمته ٤١٧١٥٠٠ دولار. وبدأت مفاوضات لتصفية القرض الاسكاني الثاني. على امل ان يؤدي ذلك الى تسهيل الحصول على مساعدات من مصادر مختلفة لتمويل الصندوق المستقل للاسكان دون اللجوء الى الاقتراض، حتى يتمكن من تسليف المتضررين بفوائد متدنية. وقد بدأ الصندوق بصرف سلف حدها الاقصى ٥٠٠ ألف ل. ل. للوحدة السكنية لاعادة الترميم والتأهيل. بعد حصوله على سلفة خزينة قدرها ١٠ مليارات ل. ل. خلال العام.

## وقائع واحداث اخرى:

- قدرت اضرار حرب الـ ٢٠٠ يوما بما يتراوح بين ١٠٠٠ مليون و ١٢٠٠ مليون دولار من بينها حوالي ٣٣٠

مليون دولار اضرار مادية نجمت عن القصف المتبادل وحوالي ٨٥٠ الى ١٠٠٠ مليون دولار خسائر القطاعات الانتاجية والارياح "الفائتة". و١٥٠ مليون دولار اضرار تدمير جزء كبير مما تبقى من البنى التحتية. يضاف الى هذا شلل الدورة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص وتراجع النشاط الاقتصادي بمعدل الثلثين.

- ارتفع معدل البطالة من حوالي ٦٪ عام ١٩٨٧ الى اكثر من ١٠٪ عام ١٩٨٩. وتبعاً لتقديرات الاتحاد العمالي العام فان عدد العاطلين عن العمل بلغ خلال العام الماضي اكثر من ٦٠٠ ألف عاطل عن العمل. ولجأت غالبية مؤسسات القطاع الخاص الى تسريح اعداد من موظفيها او الى خصم ايام التعطيل. ومما ساهم في تفاقم المشكلة توقف التقديرات والتعويضات والضمانات للعاملين في مختلف القطاعات من قبل الهيئات المتخصصة، كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المستقل للاسكان ومصرف الاسكان وتعاونية موظفي الدولة.

- تم خلال العام منح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سلفة خزينة قدرها ٣ مليار ل. ل. لتمكينه من تحمل مسؤولياته.

- مع ان وضع الخطط الانمائية او الاستثمارية قد توقف منذ العام ١٩٧٥ اي منذ بداية الاحداث اللبنانية، الا انه تم في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٩ بحث طلب فخامة رئيس الجمهورية من جميع الوزراء، كل فيما يخص وزارته، بوضع خطة انمائية خماسية ليبدأ تطبيقها عام ١٩٩٠ ويراعى فيها حق جميع المناطق اللبنانية.

- في محاولة لتخفيف الضغوطات المعيشية، قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٩ رفع الحد الأدنى للاجور الى ٤٥ ألف ل. ل. ابتداء من ١/١/١٩٩٠ وزيادة الاجور بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ و٧٠٪ بمفعول رجعي ابتداء من ١٩٨٩/٦/٣٠.

- تفاقمت مشكلة الهجرة بشكل خطير خلال العام الماضي حيث تشير تقديرات "هيئة الامم المتحدة للاغاثة من الكوارث" الى نزوح اكثر من ٥٠٠ ألف مواطن من منطقة بيروت وضواحيها. اضافة الى هجرة حوالي ١٠٠ ألف مواطن الى الخارج من بينهم نحو ١٤ ألف من اصحاب المهن الحرة والمهارات العالية. في حين تشير تقديرات مختلف المصادر اللبنانية الى ان عدد النازحين تجاوز ٨٥٠ ألف مواطن وعدد المهاجرين تجاوز الـ ٢٠٠ ألف مواطن من بينهم اكثر من ٦٠٠٠ من الكوادر المتخصصة وحوالي ٢٠ ألف طالب جامعي. تؤكد اكثر التقديرات تحفظاً على ان نسبة المهاجرين الى اجمالي عدد السكان ارتفعت الى ١٧٪ عام ١٩٨٩ مقابل ١٥٪ عام ١٩٨٨.

#### احداث سياسية:

- صدر بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٩ مرسوم عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة بتشكيل حكومة مؤلفة من ١٤ وزيراً وتم توزيع الحقائق الوزارية عليهم.

- تم بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٩ اصدار قانون بتمديد ولاية المجلس النيابي لغاية ٣١/١٢/١٩٩٤.

- وافق المجلس النيابي بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩ على وثيقة الطائف المتعلقة بانتهاء الحرب اللبنانية واجراء الاصلاحات السياسية.

- تم بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩ انتخاب الاستاذ رينيه معوض وهو نائب في البرلمان رئيساً للجمهورية. بعد ان ظل هذا المنصب شاغراً منذ ٢٣/٩/١٩٨٨.

- ويعد ١٧ يوماً من انتخابه جرى اغتيال الرئيس رينيه معوض عقب الاحتفال بعيد الاستقلال.

- التأم شمل المجلس النيابي مرة اخرى بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٩ وتم انتخاب الاستاذ الياس الهراوي وهو عضو

- في البرلمان ايضا رئيسا للجمهورية ليكون بذلك الرئيس العاشر للجمهورية اللبنانية.
- قام الرئيس الراحل رينيه معوض بتكليف الرئيس الدكتور سليم الحص بتشكيل الحكومة. وقد اعيد تكليف الرئيس الحص بهذه المهمة من قبل الرئيس الاستاذ الياس الهراوي.
- قررت الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما اعتبارا من ١٩٨٩/٦/٢٩. وقد اعلن ذلك في بيان رسمي صدر عن وزارتي الخارجية في كل من القاهرة وبيروت.
- رفض قائد الجيش وثيقة الطائف واقدم على "حل مجلس النواب" رافضا تسليم مقر الرئاسة في بعبداء الى الرئيس الياس الهراوي.
- تم اغتيال مفتي الجمهورية اللبنانية سماحة الشيخ حسن خالد بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٩ بسيارة ملغومة قرب دار الافتاء. كما تم اغتيال النائب ناظم القادري.
- شنت اسرائيل ١٧ غارة على الاراضي اللبنانية اوقعت نحو ٢٠٠ ضحية بين قتيل وجريح.

### القروض:

تم خلال العام توقيع اتفاقيات القروض التالية:

الجهة المقرضة *	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١/٣	١١٥ ألف	دينار اسلامي	منحة لتزويد المدارس بالورق لطباعة الكتب المدرسية.
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٩	٧٥٦ ألف	وحدة النقد الاوروبية (ليكو دولار)	منحة لمشروع اصلاح شبكة المياه.
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٨٩	١٢ مليون	دولار امريكي	مساعدات عاجلة

\* تم خلال العام ايضا تقديم مساعدات وهبات غذائية ومالية من عدد من الدول العربية.

٤٠١٦ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠١٦ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٢٠٤٠١٦ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٥٠١٦ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

(١٧)

تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
لعام ١٩٨٩



## تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لعام ١٩٨٩

تميز عام ١٩٨٩ بحدث سياسي هام على المستوى المغربي تمثل في التوقيع على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي الذي يضم اقطار المغرب العربي الخمسة، وعلى الصعيد المحلي واصلت ليبيا جهودها نحو ترسيخ التحولات الاقتصادية والسياسية التي تمت خلال عام ١٩٨٨، وتعد السياسة التي اتبعت خلال عام ١٩٨٩ استمرارا لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي ظلت تنتهجها الدولة في السنتين الماضيتين، وقد تمثل ذلك في السماح للافراد بممارسة تجارة التوزيع الداخلي والتصدير والتوريد فيما عدا سلعا محددة، وكذلك السماح بممارسة بعض المهن والحرف وتنظيم منح الرخص في هذه المجالات.

ومن ابرز الاحداث الداخلية التي شهدتها العام انعقاد مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الخامس عشر خلال الفترة من ٢ - ٩ مارس ١٩٨٩ وذلك لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية في دور انعقادها العادي الثاني للعام ١٩٨٩ ورسم السياسة العامة للدولة لهذا العام. وقد صاغ المؤتمر القوانين التي ناقشتها ووافقت عليها المؤتمرات الشعبية الاساسية واعتماد الميزانيات الثلاثة: التحول والتسييرية والاستيرادية لهذا العام.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

### ١٠١٧ تشريعات واجراءات حكومية:

صدرت خلال العام عدة تشريعات اتصلت بالعديد من اوجه النشاط الاقتصادي في الدولة يمكن ايجازها فيما يلي:

- على صعيد الاحكام التنظيمية العامة صدر القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ الذي قرر حق كل عربي في دخول الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والاقامة فيها، ومساواته في كافة الحقوق والواجبات المقررة للعرب الليبيين.

كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٤٧) لسنة ١٩٨٩ بتنظيم دخول واقامة الاجانب في ليبيا وخروجهم منها، وكيفية معاملة المنوعين من الدخول الى الجماهيرية او مغادرتها.

- وعلى صعيد الاجراءات المنظمة لاطار النشاط الاقتصادي صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٣/١٠ بتشكيل لجنة فنية للنظام الوطني للمعلومات تختص بالمسائل والموضوعات المتعلقة بالبيانات والمعلومات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق توفرها وانسيابها بشكل افضل لاجهزة الدولة. وصدر القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ بشأن الرقابة على الاسعار ملغيا القانون السابق الصادر في ١٩٦٥/٩/٢٨ ومبقيا على القرارات المعمول بها حاليا في شأن تحديد الاسعار الى ان تعدل او تلغى وفقا لاحكام هذا القانون، وتتولى اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية بمقتضى القانون الجديد تحديد اسعار السلع والبضائع والمنتجات والخدمات التي تقتضي المصلحة العامة توحيد اسعارها في كافة انحاء الجماهيرية وذلك بالتنسيق مع الجهات العامة الاخرى ذات العلاقة. كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٤٨) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة بالاستيراد حيث اجاز للافراد في اطار



التشاريكات او الشركات الشعبية المكونة فيما بينهم ممارسة اعمال استيراد السلع والمواد والبضائع غير المقصور استيرادها على الجهات العامة المحددة بالقرار. واوجب على الجهات المسند اليها الاستيراد التقيد بالضوابط التي نص عليها القرار والمتعلقة بتوفير السلع المستوردة وتقدير حجم الاحتياجات وضمان حماية وتصريف الانتاج المحلي، ومراعاة توزيع السلع على البلديات، والالتزام بالمواصفات القياسية المعمول بها.

- وفي اطار تنظيم التجارة صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٧٩) لسنة ١٩٨٩ بجواز منح تراخيص تجارة الجملة للاشخاص الطبيعيين والتشاريكات وذلك لغرض التصدير الى الخارج، واجازة منح حاملي الرخص الصناعية والحرفية تراخيص لمزاولة نشاط التوزيع بالنسبة لمنتجاتهم دون غيرها، وذلك استثناء من لائحة تنظيم ممارسة وترخيص الاعمال والمهن الصناعية والتجارية والحرف. وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٩ معدلا بعض احكام اللائحة التنفيذية للسجل التجاري بتحديد رسوم القيد والتأشير في السجل التجاري ورسوم الاطلاع عليه والحصول على مستخرجات من القيود المدرجة فيه على النحو المفصل في القرار. كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٤٨) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٩ باضافة اعمال تشاريكات استيراد مستلزمات المزارعين، وتشاريكات تسويق المنتجات الزراعية، ومكاتب التشاريكات وبيوت الخبرة في مجال الارشاد الزراعي الى الجدول رقم (٣) المرفق بلائحة ممارسة وتنظيم الاعمال التجارية والمهن والحرف الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٨٧/٤٦١ م.

- وعلى صعيد الضرائب والرسوم صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٩/٣/١٩٨٩ باعفاء المشروعات والوحدات الصناعية الاستراتيجية التي ورد اسمها بالقانون من ضرائب الدخل والجمارك. كما صدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ في نفس التاريخ باعفاء البضائع ذات المنشأ العربي الموردة الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من الضرائب الجمركية.

- وفي نطاق تنظيم العمل صدر عن اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٩٥) و(٩٦) بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٩ تعلق الاول باعادة تنظيم مراكز ومعاهد التكوين المهني، وتعلق الثاني بجواز منح تراخيص للافراد سواء بمفردهم او عن طريق تشاريكات لغرض التدريب في اي مهنة من المهن المحددة بالكشف المرفق بالقرار. وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٣٨) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١/٣/١٩٨٩ بشأن استجلاب الايدي العاملة الاجنبية وقد حظر القرار على كافة جهات العمل استخدام اي عنصر اجنبي في اية وظيفة او مهنة الا بناء على موافقة من اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة، ونظم الاجراءات المتعلقة باستجلاب العمالة الاجنبية والمسائل المتعلقة بمرتباتهم ونسب التحويل المسموح بها وفقا لاحكامه. كما صدر بنفس التاريخ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٥٨) لسنة ١٩٨٩ بشأن تدريب وتأهيل المرأة الليبية. وقد اكد على الاولوية للمرأة في شغل المهن والوظائف المحددة بالجدول المرفق به، واوجب على كافة جهات العمل ضرورة تشغيل المرأة واقحامها في مجالات العمل المختلفة، وتوفير التسهيلات اللازمة للمرأة العاملة بما في ذلك وسائل النقل من والى مقار العمل. وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٦٠) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٢/٣/١٩٨٩ محدد الضوابط المتعلقة باستخدام وتعيين الليبيين والعرب والاجانب لشغل الوظائف الشاغرة، وسد احتياجات قطاعات العمل المختلفة.

#### وعلى صعيد القطاعات الاقتصادية النوعية صدرت التشريعات التالية:

٠ صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٩ بشأن لائحة دعم وتشجيع الصيد البحري وقد اسند القرار لامانة الثروة البحرية مهمة دعم الصيد البحري بالوسائل التي اوردها اللائحة

ونص على تشكيل لجنة تسمى "لجنة الدعم" مهمتها فحص المستندات واصدار التوصيات اللازمة المتعلقة بطلبات الدعم المقدمة من فئات المشتغلين بالصيد البحري وزراعة وتربية الاسماك. وصدر عن مؤتمر الشعب العام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٣ بشأن تنظيم استغلال الثروة البحرية بتحديد الشروط الواجب توفرها في الاشخاص المشتغلين بالصيد وفي السفن المستخدمة فيه واجراءات منح التراخيص واوقات ومناطق وطرق الصيد والرسوم الواجب تحصيلها مقابل منح تراخيص الصيد وتسجيل القوارب والسفن، كما نص على الجزاءات التي يربتها القانون للمخالفين لاحكامه.

- وفي قطاع الزراعة صدر القرار رقم (١٢٤) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٧ بتشكيل لجنة فنية للتخريط الزراعي وقد نص على ان تتولى اللجنة اجراء الدراسات اللازمة لحصر الموارد الطبيعية من تربة ومياه ومناخ وغطاء نباتي بغية الوصول الى اعداد خرائط زراعية انتاجية للاراضي بطريقة علمية وعملية مناسبة لتحقيق الاهداف والسياسات والمخططات الزراعية، وتتولى لجنة ادارة الهيئة العامة للانتاج الزراعي توجيه اللجنة ومتابعة سير عملها والاشراف على تنفيذ وتحقيق اهدافها.

وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٣٦) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ بتشكيل لجنة عليا تابعة لها من اجل الاشراف على ومتابعة مختلف اللجان المشكلة لدراسة ووضع البرامج اللازمة لاستثمار واستغلال مياه مشروع النهر الصناعي العظيم وطرق تمويلها واعداد برنامج زمني محدد لاعداد الاطارات البشرية اللازم تدريبها لتشغيل واستثمار المشروع. كما صدر عن اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ بتشكيل لجنة اخرى مهمتها مفاوضة الشركات الاجنبية التي ستساهم بالمشاركة في استثمارات واستغلال المشروعات التي سيتم اقامتها في اطار استغلال مياه المرحلة الاولى من مشروع النهر الصناعي العظيم. وصدر عن اللجنة الشعبية العامة القرارات المتتالية المرقمة ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥ بانشاء الاجهزة التالية على التوالي:

- جهاز الدواجن والابقار يتبع اللجنة الشعبية العامة للبلديات ويكون المقر الرئيسي للجهاز في تاورغاء.
  - هيئة مكافحة الآفات الزراعية تتبع اللجنة الشعبية العامة للبلديات ويكون المقر الرئيسي للهيئة مدينة صبراتة.
  - جهاز تربية الاغنام والابل يتبع اللجنة الشعبية العامة للبلديات ويكون المقر الرئيسي للجهاز في (سرت).
  - الهيئة العامة للتربة والغابات تتبع اللجنة الشعبية العامة للبلديات ويكون المقر الرئيسي للهيئة في (ترهونة).
  - جهاز تنمية المراعي ويتبع اللجنة الشعبية العامة للبلديات.
- وقد اشتملت تلك القرارات على مهام تلك الاجهزة والهيئات وكيفية تصريف شؤونها وتسيير العمل بها. كما صدر القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٠ وقد اكد على ان الحيوانات والاشجار من المصادر الرئيسية للثروة في الجماهيرية، ونص على حظر ذبح او نحر الاناث من الحيوانات الا وفقا للضوابط التي تحددها اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي، كما نص على حظر قطع او خلع الاشجار الا في الحالات التي تحددها اللجنة ورتب العقوبات للمخالفين لاحكامه.

- وعلى صعيد تنظيم الملكية العقارية صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بشأن السجل العقاري الاشتراكي منظما للمسائل المتعلقة بتسجيل الحقوق العينية وجميع التصرفات التي من شأنها انشاء هذه الحقوق او نقلها او تغييرها او زوالها في السجل العقاري الاشتراكي، والبيانات الواجب توفرها في نموذج طلب التسجيل والمستندات التي يجب على مقدم الطلب ارفاقها. وحدد القرار رسوم التسجيل والفئات المعفاة من تلك الرسوم ونص على قيام مصلحة التسجيل العقاري

الاشتراكي والتوثيق باصدار الكتيبات المتعلقة بملكية العقار سواء كان سكنيا او زراعيًا واشترط على صاحب الكتيب او ورثته اخطار المصلحة باي تغيير جوهري يستلزم تعديل بيانات الكتيب السكني او كتيب الحيازة الزراعية. وصدور لاحقا له قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٩ معدلا بعض احكام اللائحة التنفيذية ومبينا المستندات التي يجب ارفاقها مع الطلب المقدم لمصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق خصوصا مستند قرار التخصيص اذا كان العقار مملوكا للمجتمع، وبالرسوم الواجب تحصيلها والتي حددها القرار بنسبة ٢٥ر في الألف من قيمة العقار، وبالمدة المتعلقة بقيام شاغل العقار بما يثبت توافر شروط التملك او التخصيص فيه بان عدلت الى سنة بدلا من شهرين.

## ٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية:

تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات والترتيبات الثنائية بين الجماهيرية وبعض الدول العربية على الوجه التالي:

#### مع الجمهورية التونسية:

- صدور بيان مشترك اثر زيارة "قائد الثورة الليبية" لتونس يعبر عن اتفاق البلدين على الخطوات العملية للتكامل بين البلدين تضمن حرية التجارة عبر الحدود وبينهما وربط شبكات الكهرباء في البلدين والقيام بعمليات مشتركة للتقيب عن النفط والغاز في البحر.
- التوقيع على محضر اعمال لجنة التعاون الصناعي الليبية التونسية.
- تبادل التصديق على ثماني اتفاقيات اقتصادية ثنائية تتعلق بالاستثمار المشترك في منطقة الجرف القاري، ومكافحة الجراد الجوال، والبريد، والضمان الاجتماعي، وتأسيس شركة انتاج اجهزة سمعية وبصرية.

#### ومع الجزائر:

- محضر التعاون الجمركي بين الجزائر وليبيا.
- محضر اجتماع على مستوى الخبراء لتقييم ما تم تنفيذه من قرارات وتوصيات اللجنة التنفيذية المشتركة في دورتها الاخيرة.
- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بانشاء الشركة الجزائرية الليبية للتنمية الصناعية.
- انشاء بنك جزائري ليبي مشترك للاستثمار والتجارة.
- اما مع الجمهورية العربية اليمنية:
- فقد تم انعقاد اللجنة العليا العربية اليمنية الليبية المشتركة.

#### ومع السودان:

- تم التوقيع على اتفاقية تأسيس مصرف خارجي ليبي سوداني برأس مال قدره ٥٠ مليون دولار امريكي، يكتب الطرفان فيه بالتساوي على ان يسدد كل طرف نسبة ٢٥٪ من رأس المال المكتتب فيه.

٢٠٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية:

تم التوقيع على الاتفاقيات التالية:

- اتفاق اقتصادي مع بلجيكا يتعلق بتزويد ليبيا باليات صناعية وقطع غيار وبعض المنتجات البلجيكية. كما وقع البلدان على مشروعات اتفاق في مجالات النقل الجوي والملاحة البحرية.

صاغ مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الخامس عشر لعام ١٩٨٩ مجموعة من قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية من بينها اقرار ميزانيات عام ١٩٨٩ على الوجه التالي:

#### ١. ميزانية التحول:

وقدرت بمبلغ ٩٠٠ مليون دينار لبيي وقد اعطيت الاولوية فيها لاستكمال المشروعات المتأخرة ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي خاصة المشروعات الزراعية والصناعية والتعليمية والصحية والاسكانية والمواصلات والصيد البحري والتكوين والتدريب، مع التوسع في منح القروض الاسكانية بدلا من الاسكان العام ومنح القروض الرعوية والزراعية تشجيعا للهجرة العكسية، وكذلك دعم الشركات الوطنية التي تقوم بتنفيذ مشروعات خطط التحول.

#### ٢. الموازنة الاستيرادية السلعية:

ويبلغ حجمها ٧٢٦ مليون دينار لبيي\*، وتعطى الاولوية في الاستيراد للدول الشقيقة والصديقة والدول التي ترتبط مع الجماهيرية باتفاقيات تجارية او برامج استيراد، مع تطبيق مبدأ المقايضة كلما امكن ذلك والاستفادة من استرداد القروض الممنوحة من الجماهيرية لبعض الدول في شكل سلع وبضائع. والتركيز على استيراد مستلزمات الانتاج وقطع الغيار والحاجات الضرورية والمستلزمات التعليمية والتدريبية والطبية ومستلزمات المعاقين.

#### ٣. الميزانية التسييرية:

بلغت تقديرات الاتفاق للميزانية التسييرية لعام ١٩٨٩ في حدود ١١٧٤ مليون دينار مقابل ١٢٤٢ مليون دينار في العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧، كما قدرت موارد الميزانية المذكورة في حدود ١٢١٠ مليون دينار. وقد قرر مؤتمر الشعب العام التقليل من المصروفات وضغط الانفاق وترشيده قدر الامكان، والزام الجهات العامة والشركات والمنشآت وغيرها من المؤسسات والافراد بدفع الالتزامات المستحقة عليهم للخزانه، مع عدم المساس او التصرف باموال صندوق الضمان الاجتماعي والتقيد بتنفيذ القوانين واللوائح المالية المتعلقة بالصرف والتخزين وتحصيل الرسوم والجباية.

#### الجهاز المصرفي:

اظهرت الميزانية المجمعدة للمصارف التجارية في نهاية عام ١٩٨٨ زيادة طفيفة (٠.٧٪) في اجمالي الاصول والخصوم مقارنة بالعام السابق، ويعود هذا التباطؤ في نمو الميزانية الى تراجع الودائع التي بلغت في نهاية ١٩٨٨ حوالي ٢١٧ مليون دينار اي بنسبة تراجع ٥.٥٪ عن العام السابق. وقد انعكس ذلك على الاصول السائلة حيث تراجعت بنسبة ٦.٦٪ في الوقت الذي اظهرت فيه الودائع لدى المصارف الاجنبية المتمثلة في بند الموجودات الاجنبية ارتفاعا للمرة الاولى منذ عام ١٩٨٥ (٤٦ مليون دينار بنسبة ٤.٦٪ عن عام ١٩٨٧). اما الالتزامات الخارجية فقد تابعت ارتفاعها منذ عام ١٩٨٥ لتبلغ ١٥٤ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨.

\* الدينار الليبي يعادل ٣ر٤٤ دولار كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

وعلى الرغم من ان الحكومة الامريكية جمدت حوالي ٩٣٣ مليون دولار من الاصول العائدة الى المصارف التجارية الليبية والمصرف المركزي الليبي، وبالرغم من تراجع العائدات النفطية، فان الدولة لم تلجأ الى الاقتراض الخارجي لتمويل مشروعات التنمية القائمة في البلاد، ولم يؤثر ذلك ايضا على احتياطياتها من العملة الاجنبية اذ عمدت الدولة الى اتخاذ اجراءات عدة على رأسها ترشيد الاستيراد وتشجيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة لتوسيع القاعدة الانتاجية. وتواصل الجهات المختصة متابعة القضايا المتعلقة بالتجميد عن طريق مكاتب المحاماة الدولية المتخصصة، وتجدر الاشارة هنا الى انه قد تم الافراج عن مبلغ ٧٧ مليون دولار كان مجمدا لدى احد البنوك الامريكية بالاضافة الى مبالغ اخرى كانت مودعة في بنوك انجلترا وايطاليا. ومن ناحية اخرى يواصل مصرف ليبيا المركزي متابعة عمليات استثمار احتياطيات النقد الاجنبي التي تمت في الاسواق المالية الدولية والموزعة على عدة مناطق جغرافية تتمتع بالسمعة والثقة الدوليتين لضمان سلامة هذه الاحتياطيات، والتي يحرص المصرف على توزيعها على عدة عملات دولية رئيسية لتحقيق افضل عوائد ممكنة.

ودعما للانتاج المحلي وحرصا على زيادته وتطويره، ورغبة في فتح مجالات العمل الانتاجي، قامت المصارف التجارية بتوجيه من مصرف ليبيا المركزي بتقديم تسهيلات ائتمانية الى المصرف الزراعي بمبلغ ٢٥ مليون دينار بغية تقديمها في شكل قروض زراعية تستهدف زيادة وتطوير الانتاج الزراعي كما منحت تسهيلات الى مصرف التنمية بمبلغ ٢٠ مليون دينار لتمكينه من تقديم القروض اللازمة لنشاط التشاركيات والوحدات الانتاجية.

#### الطاقة:

- تعتمد الجماهيرية على النفط والغاز في سد جميع احتياجاتها من الطاقة، غير انها وفي نفس الوقت تخطط كذلك لاستخدام بدائل مناسبة لهذين المصدرين وتركز بشكل خاص على الطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وهناك خطة لانشاء محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية بقدرة ٨٠٠ ميجاوات خلال العقد الحالي.

- وتقدر المصادر النفطية المطلعة ان معدل انتاج النفط الخام بلغ ١ر١ مليون برميل يوميا خلال عام ١٩٨٩ مقابل ١ر٠ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٨. اي بزيادة قدرها ٦٪، وقد تزامنت هذه الزيادة مع زيادة اسعار النفط في السوق العالمية حيث بلغت ١٦ر٦ دولار للبرميل في المعدل، مما يعني ان زيادة في الايرادات النفطية قد تحققت خلال العام.

في اطار النشاطات النفطية التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للنفط بالجماهيرية تم توقيع عدة اتفاقيات لاستكشاف ومقاسمة الانتاج مع العديد من الشركات العالمية المتخصصة وذلك خلال الربع الاخير من العام ١٩٨٨ والنصف الاول من العام ١٩٨٩ وذلك تنفيذا لتوصيات المؤتمرات الشعبية بشأن التوسع في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط.

وتبين المصادر المعنية بان المبالغ التي سيتم انفاقها من قبل الشركات الاجنبية على تنفيذ عمليات الاستكشاف المحدد في هذه الاتفاقيات بلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار وذلك لمسح حوالي ١٦ر٠٠٠ كيلومتر مربع من المسوحات الجيوفيزيائية وحفر ٣٢ بئرا استكشافية لحقول جديدة.

واوضحت مصادر المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا بان هناك مفاوضات متواصلة مع عدد من الشركات النفطية العالمية من جنسيات متعددة بغرض ابرام اتفاقيات استكشافية تغطي المنطقة المفتوحة للاستكشاف بالجماهيرية في البحر والبر.

## النهر الصناعي العظيم:

يهدف هذا المشروع الى ري ١٨٠ ألف هكتار ونقل ما يقرب من ستة ملايين متر مكعب من المياه يوميا اي ما يعادل حوالي ٢١٠٠ مليون متر مكعب في السنة من واحة الكفرة في الصحراء الليبية الى المناطق السكنية والزراعية على الساحل الليبي. وخلال المرحلة الاولى من تنفيذ المشروع سيتم نقل ٢٠ مليون متر مكعب من المياه في اليوم من السرير وتازربو الى سرت وبنغازي، ويتم تنفيذ المرحلة الاولى للمشروع من خلال منظومتين:

- الاولى تستهدف نقل ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه للمشروعات الزراعية والرعية الانتاجية بمنطقة بنغازي.
  - والثانية تستهدف نقل ٢٧٠ مليون متر مكعب للمشروعات الانتاجية والاستيطانية ووديان سرت.
- ويتوقع تحقيق الانتاج الآتي من وحدات المشروع المختلفة:

١ - **الانتاج النباتي:** ويشمل انتاج ١٤٢ ألف طن من القمح و٨٢ ألف طن من الذرة و٢٢٤ ألف طن من الاعلاف المجففة سنويا.

ب - **الانتاج الحيواني:** طبقا لكمية الاعلاف المتوقع توفيرها من الانتاج النباتي للمشروع يتوقع تربية ١٣٥ ألف رأس من الابقار الطوب و٢٥٥ ألف رأس من الاغنام، وانتاج ١٤ ألف طن من اللحم و٧٨ مليون لتر من الحليب سنويا.

وتشير التقارير الرسمية الى ان المنجز الفعلي للمشروع يقترب من الخطة الموضوعة والمبرمجة بجدول زمني، حيث اكتملت عمليات انشاء الطرق الترابية لنقل الانابيب لمنظومتي السرير - سرت، تازربو - بنغازي، كما تم انجاز نسب عالية من قواطع منظومة نقل المياه، واكتملت جميع الاعمال الانشائية الرئيسية لخزان التجمع والموازنة في مدينة اجدابيا. وكذا الخزانات العلوية بمنطقتي السرير وتازربو، ومحطة توليد الطاقة التي تشمل ٦ توربينات غازية قدرتها الاجمالية ٧٥ ميغاوات، ويتم تغذيتها بالغاز الطبيعي عبر انابيب قطرها ٢٤٠ مم وطولها ٩٠ كم، وسوف يضخ وقود الديزل من مصفاة (السرير) التابعة لشركة الخليج العربي للنفط وقد اعلنت ليبيا عن نيتها في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع النهر الصناعي العظيم التي تتعدى تكاليفها الستة مليارات دولار.

## أحداث سياسية:

### شهد العام عدد من الاحداث السياسية اهمها:

- التوقيع في مدينة مراكش على معاهدة انشاء "اتحاد المغرب العربي" وذلك يوم ١٧ فبراير/شباط ١٩٨٩ اثر انعقاد القمة المغاربية التي جمعت قادة كل من المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- من ابرز الاحداث السياسية التي شهدتها الجزء الاخير من العام الزيارات التي تبادلها الرئيس المصري محمد حسني مبارك وقائد الثورة الليبية معمر القذافي لفتح صفحة جديدة في علاقات بلديهما، وكانت قد اتخذت عدة خطوات سابقة لاستئناف التنقلات البرية والبحرية والجوية بين البلدين، حيث اعيد في شهر مايو فتح الطريق البري، واستئناف الطيران رحلاته بين طرابلس والقاهرة في شهر يونيو، كما تم فتح الخط الملاحي في نفس الشهر حيث وصلت الى ميناء الاسكندرية باخرة الركاب الليبية "غرناطة" في اول رحلة تقوم بها باخرة ليبية الى الموانئ المصرية منذ عشر سنوات.
- ومن الاحداث السياسية المؤسفة ما تعرضت له الجماهيرية من مواجهة عسكرية من الولايات المتحدة في شهر يناير ١٩٨٩ حيث اسقطت الطائرات الامريكية طائرتين ليبيتين كانتا في مهمة استطلاعية روتينية في الوقت الذي

هددت فيه الولايات المتحدة بشن هجوم امريكي على مصنع ليبي اعلنت واشنطن انه ينتج اسلحة كيمياوية بينما اكدت ليبيا انه ينتج عقاقير طبية، واعلنت ليبيا عن استعدادها لاستقبال بعثة تقصي حقائق دولية للتأكد من ذلك بينما رفضت واشنطن العرض.

وقد طالبت ليبيا بعقد اجتماع طارئ لمجلس الامن لبحث العدوان الامريكي على الطائرات الليبية، وبالفعل عقد مجلس الامن اجتماعا خاصا لمناقشة الشكوى الليبية التي تبنتها مجموعة دول عدم الانحياز بالتنسيق مع المجموعة العربية لاصدار قرار بادانة العدوان الامريكي على ليبيا، الا ان الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا اوقفوا هذا القرار باستخدام حق النقض "الفيتو".

وفي ١٣ يناير ١٩٨٩ طالب مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في تونس على مستوى وزراء الخارجية في دورة طارئة الولايات المتحدة بالامتناع عن اي عمل عدواني ضد الجماهيرية وعبر عن ارتياحه وتقديره لما ابدته الجماهيرية من استعداد لحل خلافاتها مع الادارة الامريكية عن طريق المفاوضات ومن خلال الهيئات والمنظمات الدولية.

وفي دور انعقاده العادي رقم (٩١) المنعقد في تونس في شهر مارس ١٩٨٩ اكد المجلس مجددا على التضامن مع الجماهيرية في مواجهة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة الامريكية وقرر مطالبة الولايات المتحدة باحترام المواثيق الدولية وفك الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على الجماهيرية والافراج عن الاموال الليبية المجمدة، ودعا الى استمرار التعاون في المنظمات والمحافل الدولية وبذل المساعي للدفاع عن حقوق الجماهيرية.

- كذلك ادان مجلس جامعة الدول العربية في جلسة طارئة عقدها بناء على طلب ليبي، اسرائيل بعد اطلاقها صاروخ متوسط المدى سقط على مسافة نحو ٤٠٠ كلم شمال مدينة بنغازي على السواحل الليبية في ١٤/٩/١٩٨٩. وصدر بيان عن المجلس اكد ان اطلاق صاروخ من طراز اريحا - ٢ الذي بلغ مداه ١٢٠٠ كلم ويمكنه حمل رؤوس نووية، يدخل في اطار سياسة العدوان التي تتبعها اسرائيل والتي تتركز على صنع اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها وطالب البيان المجموعة الدولية باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف التجارب الاسرائيلية وحمل الادارة الامريكية مسؤولية استمرار التجارب العسكرية الاسرائيلية المهددة للسلام في الشرق الأوسط.

- ومن الاحداث السياسية ايضا:

. الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع السودان.

. الغاء تأشيرة السفر بين ليبيا والمغرب.

. اقامة علاقات دبلوماسية بين ليبيا وساحل العاج.

- وقعت تشاد وليبيا اتفاقا في الجزائر لتسوية الخلاف الحدودي بينهما على قطاع "اوزو" وينص الاتفاق على اللجوء الى التحكيم الدولي خلال فترة محددة بعام وعلى انسحاب القوات العسكرية من قطاع "اوزو" تحت اشراف مراقبين افارقة، ووقف جميع اشكال الحملات الاعلامية اضافة الى توقيع اتفاق صداقة وحسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين. وسيتم انشاء لجنة مشتركة من اجل مراقبة تطبيق الاتفاق وسيكون للبلدين امكان اللجوء اذا اقتضى الامر الى اللجنة المصغرة لمنظمة الوحدة الافريقية.

## القروض:

وفي مجال القروض حصلت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على القروض المبينة في الجدول التالي:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٢١	١٢.٠٠٠ مليون	دينار اسلامي	مصنع سخانات مياه.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٤/٥	٧.٩٧٩ مليون	دينار اسلامي	تحديث واعادة تأهيل مطاحن الدقيق في زلتين وصبحا.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١١/٢٩	١١.٠٦٠ مليون	دينار اسلامي	مشروع الطوب الرملي (بيع لأجل).

## ٤.١٧ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١٠.٤.١٧ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

تمثل فرص الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة كما بينا في التقرير السابق، اهم فرص الاستثمار في الاقتصاد الليبي، ويلاحظ ان الفرص التي اعلن عنها في العام الماضي ما زالت جاهزة للاستثمار وبخاصة في المجالين التاليين:

- مجال الصناعات الجديدة التالية:

- الصناعات الغذائية.
- صناعة الاخشاب والاثاث المنزلي.
- صناعة الورق والطباعة.
- الصناعات الكيماوية.
- صناعة مواد البناء (الاسمنت، الطوب بانواعه).
- صناعة الادوات الكهربائية والهندسية (كالثلاجات، الغسالات، الافران، واجهزة التدفئة).

- وفي مجال الصناعات القائمة:

تتمثل اهم الفرص الاستثمارية في استملاك مصانع قائمة عن طريق شرائها من القطاع العام، وفقا لقرار اللجنة الشعبية القاضي بتحويل قطاع الصناعات المتوسطة، والخفيفة الى القطاع الخاص، بهدف تعزيز الانتاج المحلي، وزيادة مساهمة الفعاليات الخاصة، العربية والمحلية في مسيرة التنمية، وهناك ٢٠ مؤسسة وشركة مشمولة بهذا القرار.

## ٢٠.٤.١٧ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

## ٥.١٧ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.





(١٨)

تقرير مناخ الاستثمار في  
جمهورية مصر العربية  
لعام ١٩٨٩



## تقرير مناخ الاستثمار في

### جمهورية مصر العربية

لعام ١٩٨٩

شهد العام تحركات مصرية على الصعيد الدولي والعربي بصفة خاصة مما كان له اثره في علاقات مصر السياسية والاقتصادية مع مختلف الدول. ففي المحيط العربي تم اقامة مجلس التعاون العربي واستعادت مصر عضويتها بجامعة الدول العربية واستأنفت العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية اللبنانية وتحسنت علاقاتها بدرجة كبيرة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ومع الجمهورية العربية السورية. وعلى الصعيد المحلي تواصلت الجهود لاصلاح المسار الاقتصادي ف سجل العام تحسنا في اداء معظم القطاعات الاقتصادية، وحققت الموازنة العامة ١٩٩٠/٨٩ خفضا في العجز الكلي من ١٦٪ الى ١٣٫٢٪، وتم اصدار قانون الاستثمار الموحد، وفيما يلي رصد لأهم متغيرات مناخ الاستثمار خلال العام.

#### ١٠١٨ تشريعات واجراءات حكومية:

صدرت خلال العام عدة تشريعات تتصل باوضاع الاستثمار والنقد والتجارة الخارجية والمعاملة الضريبية:

- فعلى صعيد تنظيم الاستثمار صدر قانون الاستثمار رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ الذي ألغى نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، كما ألغى المادة (١٨٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقضى بسريان احكامه اعتبارا من ٢٠ يولييه ١٩٨٩ على مشروعات الاستثمار الداخلي في مجالات استصلاح واستزراع الاراضي البور والصحراوية والصناعة، والسياحة، والاسكان والتعمير، وعلى مشروعات الاستثمار في المناطق الحرة. كما قضى بسريان احكامه على المشروعات القائمة في تاريخ العمل به وذلك دون الاخلال بما تقرر لتلك المشروعات من احكام خاصة وحقوق مكتسبة في ظل تشريعات استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الملغاة، ونص على ان تطبق احكام الباب الثاني منه عدا المادتان (٢٢)، (٢٣) على المشروعات والشركات التي وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقا لاحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٦) من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤ والمادة (١٨٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١، وقد اشتملت احكام الباب الثاني المذكور على الضمانات والمزايا والاعفاءات المقررة للمشروعات. واصدر رئيس مجلس الوزراء القرار (١٥٣١) بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦ باللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار التي قضت بالغاء اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقرار الوزاري رقم (٣٧٥) لسنة ١٩٧٧، وتناولت اللائحة الجديدة نظام الهيئة العامة للاستثمار، والقواعد المتعلقة بنظام الاستثمار الداخلي، وتقييم المال المستثمر، وتحديد نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات، وتسجيل المال المستثمر بالمشروعات من حيث وحدات العملة المستخدمة في انشاء المشروع او التوسع فيه، وتناولت اللائحة ايضا قواعد تأسيس المشروعات سواء في شكل شركات اشخاص او في شكل شركات المساهمة او التوصية بالاسهم او ذات المسؤولية المحدودة، والاحكام المتعلقة بحسابات المشروع، واستيراد احتياجاته وتصدير منتجاته، وتوزيع وتحويل الارباح واعادة تصدير رأس المال المستثمر. كما اشتملت اللائحة

على الاحكام المتعلقة بانشاء المناطق الحرة وشغلها من حيث اجراءات دخول وخروج وتداول البضائع او معدات الصيانة، والرسوم المطبقة على مشروعات المناطق الحرة، وكيفية ادخال واخراج النقد المصري من المناطق الحرة، واخيرا التراخيص بمزاولة المهن والحرف في المناطق الحرة وتصاريح الدخول والخروج منها.

- وفي مجال الاحكام التنظيمية لشركات تلقي الاموال اعلنت هيئة سوق المال قرارات تعلقت بعدم قابلية المبالغ التي تم صرفها للمودعين حتى نهاية ١٩٨٧ للاسترداد او الخصم من قيمة ودائعهم، وبإضافة هذه المبالغ الى اصل قيمة ودائع من لم تصرف لهم، اما من صرفت لهم من يناير ١٩٨٨، فقد كان القرار بان تسوى في ضوء ما تسفر عنه نتائج الاعمال من ربح او خسارة، وبالزام الشركات باصدار صكوك للمودعين طبقا للبرامج المعتمدة من الهيئة عند موافقتها على التسوية، ففي شأن الشركات التي لم تشأ في توفيق اوضاعها فالزمها القرار برد الاموال التي تلقتها منذ بدء مزاولة نشاطها حتى ١٠/٦/١٩٨٩، وذلك بعد خصم اية مبالغ سبق صرفها للمودعين تحت اي مسمى فيما عدا ما تم صرفه من اصل قيمة ودائعهم.

كما حظر مجلس الوزراء على شركات تلقي الاموال الاستثمار في مجالات المضاربة على الذهب والمعادن النفيسة والتعامل في الاوراق المالية الاجنبية او المساهمة في رؤوس أموال وحدات الجهاز المصرفي وشركات التأمين او شراء اسهمها.

- وعلى صعيد الضرائب والرسوم صدر القانون رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون ضريبة الابلولة الذي الغى القانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الابلولة على التركات والرسوم بقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٥٩ بفرض ضريبة على التركات. وسرى القانون الجديد اعتبارا من ٢٠/٧/١٩٨٩ وقضى بان يتجاوز في جميع الاحوال عما لم يسدد من ضريبة التركات المفروضة بالرسوم بقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٥٢. وفيما عدا الحالات التي تم فيها تحديد رسم الابلولة المفروض بالقانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٤٤ بصفة نهائية تحدد قيمة عناصر التركة والضريبة المستحقة على وارث او مستحق فيها وفقا لاحكامه. واصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لقانون الابلولة الذي حدد ما تم اعفاؤه لكل وارث، ونص على جواز تقسيط الضريبة من قبل الوارثين، وعلى ان من يشتري عقارا من وارث تكون عليه المسؤولية عن ضريبة الابلولة، وصدر القانون رقم (٢٢٩) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٢٠/٧/١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج، وحدد القانون معدل الضريبة تبعا لدرجات العاملين في الخارج او ما يعادلها من الكادرات الخاصة، ونص على سدادها سنويا وبالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي احوال وزير المالية مشروعها وقدمه لمجلس الشعب من اجل اقراره كما صدر القانون رقم (٢٢٥) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٢٠/٧/١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وقضى بفرض ضريبة بواقع ١٠٪ على تذاكر السفر عن الرحلات التي تبدأ من مصر.

- وفي شأن الرسوم الجمركية صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠٤) لسنة ١٩٨٩ بتعديل التعريفات الجمركية على النحو المفصل بالقرار وذلك في شأن واردات المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها في القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠٥) لسنة ١٩٨٩ بتعديل الفئات الواردة بجداول التعريفات الجمركية المرفقة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ١٩٨٦ على النحو الموضح بالقرار.

- وعلى صعيد التجارة هناك مشروع لللائحة جديدة للاستيراد والتصدير يتضمن ترخيصا بتمويل واردات شركات الاستثمار من حصيلة السوق المصرفية في حالة نفاذ حساباتها بالنقد الاجنبي، كما يتضمن السماح لكافة الانشطة الانتاجية والخدمية باستيراد حاجاتها من السيارات، ورقع حظر تصدير الشاي والبن والافراج عن قطع الغيار دون فتح اعتماد.

وتم اعداد مشروع قانون الغرف التجارية الذي يتضمن السماح للاجانب بمزاولة التجارة في مصر بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار اذا كان المشروع استثماريا، والسماح بانشاء شركات شخصية بشرط ان يكون احد الشركاء مصريةا .

وفي نطاق التجارة البحرية انتهت وزارة العدل من اعداد مشروع قانون التجارة البحري الجديد الذي يتضمن حظر نقل ملكية السفن او تأجيرها لمدة تزيد عن سنتين لغير المصريين الا بعد الحصول على اذن خاص من الوزير المختص وقصر العمل على المصريين في السفن التي تقوم بالملاحة الساحلية او القطر او الارشاد بالموانئ المصرية، والزام السفن باكتساب الجنسية المصرية اذا كانت اغلبية الحصص في رأسمالها مملوكة لمصريين، ومنع السفن الاجنبية من الصيد في المياه الاقليمية او القطر او الارشاد او الملاحة الساحلية الا بقرار من الوزير .

## ٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

وقعت جمهورية مصر العربية خلال العام اتفاقيات مع بعض الدول العربية والاجنبية والهيئات الدولية في مختلف المجالات نشير اليها فيما يلي:

### ١٠٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- اتفاقية صفقة متكافئة قيمتها (٥٠) مليون دولار مناصفة مع المملكة المغربية، وتنظيم آفاق التعاون الثنائي في مجالات الاستثمار والميادين الاقتصادية والتجارية والقضائية والجمركية والنقل البحري.
- التصديق على اتفاقية مع دولة الامارات العربية المتحدة للتبادل التجاري والاقتصادي والتقني وتشجيع الاستثمار.
- اتفاقية لزيادة حجم التبادل التجاري مع المملكة الاردنية الهاشمية الى ٢٥٠ مليون دولار.
- وافقت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على اتفاقية التعاون الاقتصادي وتشجيع وحماية الاستثمار بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية.
- اتفاقية مع دولة الكويت لزيادة التبادل التجاري والصناعي وضمان الاستثمارات.
- اتفاقية مع الجمهورية التونسية لزيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار.
- اتفاقية مشتركة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.
- اتفاقية لزيادة حجم التبادل التجاري مع الجمهورية العراقية الى ٥٠٠ مليون دولار امريكي بدلا من ٢٥٠ مليون دولار وذلك في اطار الصفقات المتكافئة بين البلدين.
- اتفاقية مع المملكة العربية السعودية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني.
- اتفاقية مع سلطنة عمان لزيادة حجم التبادل التجاري.
- اتفاقية مع سلطنة عمان للتعاون في مجال الكهرباء والطاقة.
- اتفاقية مع المملكة المغربية للتعاون الفني في مجال الطاقة والتصنيع المحلي لمحطات توليد الطاقة وتدريب الكوادر على هذه الصناعة اضافة الى التعاون في المجال النووي لتوليد الطاقة الكهربائية. كذلك تم الاتفاق على مواصلة دراسة مشروع ربط الشبكات الكهربائية المغربية مع المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية.

- بروتوكول مع الجمهورية العراقية للتعاون الفني في مجال الكهرباء والطاقة.
- بروتوكول مع الجمهورية العربية اليمنية للتعاون الفني في مجال الكهرباء.
- اتفاق مشترك مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على تكوين شركة لاستكشاف وإنتاج النفط.
- وربط الشبكات الكهربائية للدولتين.
- اتفاقية مع دولة الكويت للتنقيب على النفط.
- اتفاقية مع المملكة المغربية لتنظيم النقل البحري والجوي بما يكفل تسيير خدمة ملاحية منتظمة لنقل البضائع
- مناصفة بين البلدين وتسيير خط جوي مباشر من القاهرة الى الدار البيضاء.
- محضر تبادل وثائق تصديق اتفاقيتين للنقل البري والبحري مع الجمهورية العراقية.
- اتفاقية مع دولة الكويت لتسهيل النقل الجوي.
- اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لد خط حديدي بين السلوم وطبرق كمرحلة اولى
- لتحقيق ربط البلدين بالسكك الحديدية.
- ثلاث اتفاقيات مع الجمهورية التونسية للنقل البحري والجوي والبري.
- بروتوكول مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية للتعاون الصناعي والفني.
- بروتوكول مع الجمهورية العراقية للتعاون في مجال الصناعة.
- اتفاقية لتنمية التعاون الصناعي مع الجمهورية التونسية وتبادل المعلومات عن الصناعات القائمة وتشجيع
- اقامة شركات مشتركة للاستثمار الصناعي بالاضافة الى التكامل في الصناعات المختلفة وتوحيد المواصفات
- القياسية للسلع الصناعية وتدريب الكوادر الفنية في البلدين.
- اتفاقية مع المملكة المغربية لتجنب الازدواج الضريبي بين الدولتين.
- اتفاقية مع دولة الكويت لتجنب الازدواج الضريبي.
- اتفاقية مع الجمهورية التونسية لتجنب الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.
- اتفاقية مع دولة الكويت لتبادل الاعفاء الجمركي على السلع التي يتم الاتفاق عليها من المنتجات الزراعية
- والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية والتي يكون منشؤها احد الطرفين.
- اتفاقية مع الجمهورية التونسية باعفاء السلع المتبادلة من الرسوم الجمركية.
- اتفاقية جمركية تفضيلية مع المملكة المغربية يتم بمقتضاها اعفاء بعض الصادرات المصرية الى المغرب من
- الضريبة الجمركية وتخفيض الجمارك على بعض السلع الاخرى وفي المقابل تعفى بعض الصادرات المغربية الى
- مصر من الجمارك وتخفيض الضريبة الجمركية على بعضها.
- اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على انشاء مشروع زراعي مشترك لانتاج
- الخضروات في البيوت المحمية، اضافة الى تبادل التقاوي المحسنة.
- اتفاقية مع الجمهورية التونسية على انشاء شركة سياحية مشتركة.
- اتفاقية مع الجمهورية التونسية للتسهيل والتعاون السياحي، كما تمت مباحثات بنفس الهدف مع وزارة
- السياحة المغربية لتدعيم العلاقات السياحية بين الدولتين.
- اتفاقية مع سلطنة عمان للتعاون بين الدولتين في مجال السياحة والفنادق.
- اتفاق تكامل سلمي بين شركة مصر للاسواق الحرة ومؤسسة الاسواق الحرة السودانية لتوفير كافة السلع
- المصرية للسوق السودانية وتلبية احتياجات بعض السلع للسوق المصرية.

- اتفاقية مع الجمهورية العربية اليمنية في مجال التأمينات الاجتماعية للتأمين على العمالة المصرية في اليمن ومنع الازدواج في مجال التأمينات بين البلدين، وفي مجال التعاون القضائي سجل العام توقيع اتفاقية قضائية مع دولة البحرين واخرى مع المملكة المغربية.

## ٢٠٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:

- تم خلال العام ابرام عدة اتفاقيات مع دول وهيئات اجنبية اهمها ما يلي:
- وقعت جمهورية مصر العربية مع الولايات المتحدة الامريكية على اول اتفاقية رسمية بين البلدين لحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بينهما.
  - توقيع اتفاقية مماثلة مع الحكومة الايطالية لحماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين.
  - توقيع اتفاق للترويج الاستثماري بين جمهورية مصر العربية والمجموعة الاوروبية.
  - وقعت مصر والاتحاد السوفييتي بروتوكولا لتعزيز التعاون الاقتصادي على المدى الطويل بالاضافة الى تعزيز التعاون التجاري والفني، وتصل قيمة البروتوكول التجاري الى ٦٢٠ مليون جنيه استرليني حسابي (يعادل ١٨٦٠ مليون جنيه مصري) بالاضافة الى الصفقات المتكافئة وحجمها ٢٥٠ مليون جنيه حسابي.
  - الاتفاق مع باكستان على تشكيل هيئة وزارية اقتصادية مشتركة بين الدولتين تهدف الى تطوير التعاون الاقتصادي بينهما في المجالات الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية والثقافية والتعليمية والتقنية والسياسية.
  - توقيع صفقة متكافئة مع بريطانيا قيمتها ٢٠ مليون جنيه استرليني.
  - توقيع بروتوكول مع استراليا لتوريد ٢ مليون طن قمح خلال عام ١٩٩٠ وذلك في اطار الاتفاق الذي تم بين البلدين لتوريد ١٠ ملايين طن قمح على مدى ٥ سنوات.
  - ابرام اتفاق مبدئي لعقد صفقة متكافئة مع اندونيسيا لاول مرة تبلغ قيمتها ٢٥ مليون دولار.
  - تجديد الاتفاق الثلاثي بين مصر والهند ويوغسلافيا للمرة الرابعة لتحقيق التوازن في العلاقات التجارية بين الدول الثلاث وفتح مجالات جديدة امام الصادرات المصرية في كل من السوق اليوغسلافية والهندية. ويتضمن الاتفاق اضافة قائمة مستقلة للصادرات المصرية فقط تتمتع باعفاء جمركي نسبته ٥٠٪ في الهند واعفاء كامل في السوق اليوغسلافية.
  - توقيع اتفاقية بين مصر وبنما لتنمية علاقات التعاون الاقتصادي والفني بينهما وذلك في مجالات التجارة والزراعة والتصنيع الزراعي وصيد الاسماك والنقل البحري والاتصالات والسياحة.
  - اتفاقية مع تنزانيا لانشاء لجنة مشتركة بين البلدين لتدعيم وتطوير العلاقات الثنائية بينهما.
  - الاتفاق على صفقة متكافئة مع ايطاليا تصل قيمتها الى ٣٠ مليون دولار امريكي.
  - الاتفاق على صفقة متكافئة مع يوغسلافيا قيمتها ١٢ مليون دولار امريكي.
  - وقعت مصر والاتحاد السوفييتي بروتوكولا للتعاون في مجال صناعة الحديد والصلب وتبادل الخبرات الصناعية بين البلدين. كما تم توقيع اتفاقية لتنفيذ مشروع فوسفات ابو طرطور بالوادي الجديد بطاقة انتاجية ٢ر٢ مليون طن من الفوسفات وبتكلفة ٤٢٥ مليون جنيه.
  - الاتفاق مع جمهورية المانيا الاتحادية على ان تقوم شركة ترسانة الاسكندرية ببناء سفينتين لنقل الحاويات حمولة كل منهما ٦٨٠ حاوية وذلك لحساب الشركات الالمانية.



- تم توقيع اتفاقية بين وزارة الصناعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية يتم بمقتضاها تنفيذ ٢١٠ مشروعا في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ٦ مدن بهدف تنميتها وزيادة اسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.
- وقعت مصر والاتحاد السوفييتي اتفاقية للتعاون بين البلدين في مجال الطاقة والكهرباء سيقوم بموجبها الاتحاد السوفييتي بتمويل مشروع محطة توليد (عيون موسى) العملاقة والتي تبلغ طاقتها الاجمالية نحو ١٢٠٠ كيلواط.
- تم التوقيع على اتفاقيتين للبحث والتنقيب عن البترول بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة "اركو" الامريكية، تقوم بموجبه الشركة بالبحث عن البترول في منطقتي جنوب السلوم وسيدي براني بالصحراء الغربية.
- تم الاتفاق مع الشركة الدولية للزيت الايطالية على البحث والتنقيب عن البترول والغاز في منطقة رأس قطارة بالصحراء الغربية.
- تم توقيع اول اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية البانيا الاشتراكية وذلك للتعاون في مختلف المجالات العلمية ذات الاهتمام المشترك والتي تتضمن المجالات الزراعية والكيميائية وتكنولوجيا الدهون والزيوت والبترول.

### ٣٠١٨ وقائع وأحداث:

كان هناك جهد لتطوير علاقات مصر بالعالم العربي والافريقي وبقية دول العالم اضطلعت به الحكومة المصرية يمكن ايجازه فيما يلي:

### الاداء الاقتصادي:

- نجحت جهود الحكومة في تحسين مسيرة الاقتصاد المصري خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨، فقد ارتفع الناتج الاجمالي المحلي الى ٨٢٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٧٨٥ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة ١٩٨٨/٨٧ اي بمعدل نمو قدره ٥.٠٩٪ وقد حققت بعض القطاعات معدلات نمو اعلى من المستهدف بالخطة نوجزها فيما يلي:

- قطاع البترول حقق نموا بمعدل ٢٥٪ في حين ان معدل النمو المستهدف بالخطة ١٩٪.
- قطاع الكهرباء حقق نموا بمعدل ٧٦٪ في حين ان معدل النمو المستهدف بالخطة ١٦٪.
- قطاع التشييد حقق نموا بمعدل ٦٥٪ في حين ان معدل النمو المستهدف بالخطة ٤٥٪.
- قطاعات الخدمات الانتاجية حققت نموا بمعدل ٦٤٪ في حين ان معدل النمو المستهدف ٥١٪.
- وحقق قطاع السياحة طفرة كبيرة بمتوسط نمو قدره ١٩٦٪ في حين ان معدل النمو المستهدف بالخطة ١٠٣٪.

وقاربت معدلات النمو في القطاعات الاخرى وهي الزراعة والصناعة المعدلات المستهدفة بالخطة، ففي قطاع الصناعة بلغ معدل النمو ٧١٪ بينما المستهدف في الخطة ٧٣٪ وفي قطاع الزراعة ٢٨٪ مقابل المستهدف في الخطة وقدره ٣٧٪ ويرجع انخفاض معدل النمو الزراعي الى انخفاض انتاج كل من القطن والأرز خلال العام الثاني من الخطة.

- انخفض العجز في ميزان المدفوعات الى مليار جنيه حيث حقق ميزان المدفوعات غير المنظورة فائضا كبيرا

بزيادة ٩٣٪ عن المحقق عام ١٩٨٨/٨٧، وقد أسهم ذلك في تغطية جزء كبير من العجز في الميزان التجاري الذي أسفرت معاملته عن ارتفاع العجز بنسبة ١٩٠٩٪ نتيجة نقص الصادرات الزراعية بمقدار ٦٣ مليون جنية وانخفاض البترول المصدر بمقدار ٣٤٧٥ مليون جنية وتزايد قيمة المدفوعات عن الواردات بمقدار ٢٨١ مليار جنية مصري\* .

- بلغ اجمالي الدين العام الخارجي ٣٨٤ مليار دولار في نهاية حزيران / يونيو ١٩٨٩ وسددت مصر ٨٨ مليار دولار اقساط ديون مستحقة عليها خلال العام ١٩٨٩/٨٨ .

- زاد حجم صادرات شركات القطاع العام الصناعية الى ٩٠٧ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ٦٦٥ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ . وزادت صادرات القطاع الخاص والاستثماري الى ٧٠٥ مليون دولار مقابل ٥٠٥ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ .

- بلغت تحويلات المصريين العاملين في الخارج ٣٥٣٠ مليون دولار مقابل ٣٣٨٤ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ و ٣٠١١ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦ .

- بلغ الانتاج البترولي من الزيت الخام والغازات ومشتقاتها ٤٩٥ مليون طن بنسبة ٩٨٪ من المستهدف، وبلغت قيمة صادرات البترول ١٤١٤ مليار دولار بنسبة ١٠٧٪ من المستهدف لعام ١٩٨٩/٨٨ .

- بلغت ايرادات السياحة عام ١٩٨٩/٨٨ مبلغ ٢٨١ مليار دولار والصادرات السلعية نحو ١٨٨ مليار دولار، كما بلغت ايرادات قناة السويس ٢٥٠ مليار دولار خلال الاحد عشر شهرا الاولى من عام ١٩٨٩ مقابل ٢٢٠ مليار دولار خلال عام ١٩٨٨ .

- وفي صناعة الدواء بلغت قيمة الانتاج ٥٨٢ مليون جنية بزيادة قدرها ١٠٠ مليون جنية عن عام ١٩٨٨/٨٧ .

- تم تحسين اراضي بمساحة ٥٠٠ فدان، بنسبة تنفيذ ١٠٢٪، اما بالنسبة لمشروعات الصرف المغطى فقد تم تنفيذ نحو ٢٢٨ ألف فدان بنسبة ١٠٠٪ من المساحة المقررة خلال العام. كما تم تنفيذ الصرف العام في مساحة ١٥٧٩ ألف فدان بنسبة ١٠٩٪ .

- تم بناء نحو ١٨٣ ألف وحدة سكنية بالمحافظات بنسبة تنفيذ ٩٤٢٪ .

- تم تنفيذ نحو ٨٤ مليار جنية كاستثمارات ثابتة خلال العام وبنسبة ٩٧٣٪ من جملة الاستثمارات الثابتة المستهدفة بالخطة .

- اكدت متابعة الاداء الاقتصادي للربع الاول، تموز / ايلول (يوليو/ سبتمبر) من خطة العام الحالي ١٩٩٠/٨٩ انه تم تنفيذ استثمارات بلغ حجمها ٣٠٩ مليار جنية بنسبة ٢١٤٪ من اجمالي المستهدف، وزادت حصيلة الضرائب بنحو ٢٣١٨ مليون جنية بزيادة نسبتها ٣٩٣٪ عن حصيلة الضرائب خلال نفس الفترة من العام الماضي وزادت حصيلة الجمارك بنحو ٢٠ مليون جنية وحصيلة الضرائب على الاستهلاك بنحو ٤١ مليون جنية مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي .

### التخطيط الاقتصادي:

اهتمت خطة التنمية في عامها الثالث ١٩٩٠/٨٩ بالاستثمارات لكل من القطاعين العام والخاص، حيث بلغت قيمة استخداماتها نحو ١٤٥ مليار جنية مقارنة بمبلغ ١١٧ مليار جنية في العام السابق، يخص القطاع الخاص منها ٩٤ مليار جنية بنسبة ٢٣٨٪ .

\* الجنيه المصري يعادل ٢٨٧٠٠ دولار كما في ١٩٨٩/١٢/٣١ .

واتجه النصيب الاكبر من الاستثمارات لقطاع الصناعة الذي بلغت جملة استخداماته الاستثمارية بالخطة نحو ٤٢ مليار جنيه ويتوقع ان تصل قيمة انتاج شركات القطاع العام الصناعي الى حوالي ١٥ مليار جنيه بزيادة ١٠٪ عن انتاج ١٩٨٩/٨٨ يليه قطاع الخدمات الانتاجية التي بلغت جملة استخداماتها الاستثمارية نحو ٢٣ مليار جنيه ويشمل هذا القطاع النقل والمواصلات والسياحة والاسكان.

وكان اهتمام الخطة واضحا في مجال الصادرات السلعية حيث استهدفت تحقيق ٧٤ مليار جنيه مقابل ٤٢ مليار جنيه لعام ١٩٨٩/٨٨ بمعدل نمو حوالي ١٢٪ وتتركز هذه الصادرات في جزئها الاكبر في الصادرات الصناعية. واستهدفت الخطة تحقيق عائد من الصادرات الخدمية يبلغ نحو ٧٣ مليار جنيه مقابل ٦٩ مليار جنيه لعام ١٩٨٩/٨٨ بمعدل نمو حوالي ٥٨٪، يساهم القطاع السياحي فيها بالجزء الاكبر وقدره حوالي ٢٣ مليار جنيه والملاحة مليار جنيه بالاضافة الى ٠.٩ مليار جنيه من رسوم المرور بقناة السويس.

وتتوقع الخطة عوائد دخل اخرى اهمها تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما قيمته ٨٤ مليار جنيه وهو يماثل تقريبا ايرادات ١٩٨٩/٨٨ وتحويلات للحكومة حوالي ١٥ مليار جنيه وتحويلات لافراد وهيئات حوالي ٥.٠ مليار جنيه.

وقد اكدت الخطة العمل على خفض الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها حيث استهدفت مبلغ ١٩١ مليار جنيه تم توجيه معظمها الى الواردات الوسيطة التي خصص لها مبلغ ٩٢ مليار جنيه والواردات الاستثمارية التي خصص لها مبلغ ٤٨ مليار جنيه بينما تم تخصيص مبلغ ٥ مليار جنيه للواردات الاستهلاكية.

- وفي مجال الزراعة تستهدف الخطة تنفيذ اعمال البنية الاساسية في مساحة ١٧٥ ألف فدان، وقدرت استثمارات قطاع الزراعة بنحو ٧٢٠ مليون جنيه.

- وفي قطاع الصناعة تستهدف الخطة رفع قيمة الانتاج من ٢٢١ بليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ الى ٢٥٥ بليون جنيه بمعدل نمو ٦٥٪.

- وفي قطاع الاسكان والتعمير تستهدف الخطة بناء واستكمال ١٩١ ألف وحدة سكنية. وقدرت استثمارات هذا القطاع بنحو ١٧٢ مليون جنيه للتعمير و٢٧٢ مليون جنيه لمشروع المدن الجديدة.

- وفي قطاع البترول تستهدف الخطة (انتاج ١٥ مليون طن من البترول والغازات الطبيعية والمكثفات بزيادة ١٢ مليون طن عن عام ١٩٨٩/٨٨) وان يقتصر انتاج البترول الخام على نحو ٤٤١ مليون طن بزيادة ٠.٧ مليون طن عن عام ١٩٨٩/٨٨ يوجه منها نحو ٢٣ مليون طن للتكرير لانتاج احتياجات الاستهلاك المحلي والباقي يوجه للتصدير.

- وفي قطاع الكهرباء تستهدف الخطة زيادة الطاقة المولدة الى ٤٢٦ مليار كيلوواط/ساعة منها ٨٦ مليار كيلوواط/ساعة من المحطات المائية، ٣٤ مليار كيلوواط/ساعة من المحطات الحرارية بزيادة قدرها ٢٤ مليار كيلوواط/ساعة عن عام ١٩٨٩/٨٨. وتبلغ اجمالي الاستثمارات المستهدفة لهذا القطاع ١٥ مليار جنيه.

- وفي قطاع النقل والمواصلات خصصت استثمارات قدرها ١٩ مليار جنيه لتحقيق الانتشار الجغرافي لخدمات النقل ومن اجل ربط الجمهورية بشبكة نقل واتصالات سلكية ولاسلكية وبريدية تفي بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

- في القطاع السياحي تستهدف الخطة الارتفاع بعدد السائحين الى نحو ٢٣ مليون سائح مقابل ٢١ مليون سائح عام ١٩٨٩/٨٨ عن طريق جذب مزيد من السواح من المنطقة العربية والشرق الاقصى وزيادة سياحة المؤتمرات وقد خصص لاستثمارات هذا القطاع ١٨٠.٢ مليون جنيه.

- وفي مجال التعليم تستهدف الخطة افتتاح ٧٠٠ فصل جديد بحيث يتم استيعاب ١٣ مليون طالب بنسبة ٩٦٪ من عدد الملزمين و٤٧١ ألف طالب بالصف الاول الثانوي بنسبة ٩٣٪ من المنتظر نجاحهم. كما سيتم قبول ١٣٢ ألف طالب بمرحلة التعليم الجامعي بنسبة ٤٢٥٪ بالمعاهد الفنية و٥٧٪ بالجامعات.
- تم تخصيص ٢٨٩ مليون جنيه للاستثمارات الصحية لتنفيذ مستشفيات: دمياط العام والاسكندرية وشبين القناطر ورفح والشيخ زايد واستكمال تطوير ٦ مستشفيات عامة مركزية والبدء في تطوير ٩ مستشفيات جديدة بالعريش وبيبا والسنتة وطوخ والبدرشين والقليوبية والمنزلة وبلقاس بالإضافة الى استكمال وتطوير ١٤ مجموعة صحية الى مستشفيات قروية واستكمال انشاء وتجهيز ١٩ وحدة صحية ريفية جديدة.

### الميزانية العامة:

- بلغت قيمة الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ حوالي ٣٠٢ مليار جنيه وبلغ تقديرات الإيرادات الجارية والأسمالية المتاحة حوالي ٢٥٤ مليار جنيه بما يترك عجزا كليا قدره حوالي ٤٨٨ مليار جنيه مقارنة بعجز كلي قدره ٧٢٢ مليار جنيه في موازنة ١٩٨٩/٨٨، هذا وسوف يتم تمويل ٤٢٢ مليار جنيه من حصيللة الالوعية الادخارية الى جانب تسهيلات ائتمانية محلية وخارجية ويتبقى عجز صافي قدره ٦٦٠ مليون جنيه سيتم تمويله من الجهاز المصرفي (اصدار نقدي).
- خصصت الموازنة العامة مبلغ ٩٥٩ مليار جنيه (٢٣٣ مليار دولار) من الانفاق لسداد اقساط الديون الخارجية عن عام ١٩٩٠ رغم ان التسديد الكامل لهذه المبالغ ليس مطلوبيا خلال العام طبقا لاتفاقية اعادة الجدولة المبرمة عام ١٩٨٧، الا ان هذه الاموال ستودع في حساب مصرفي خاص حيث تستثمر لحين موعد الاستحقاق بعد فترة السماح.
- اشارت بنود الموازنة الجديدة الى ان العجز في ميزان المدفوعات سيتراجع من ٢٦٦ مليار جنيه (حوالي ٩٩٠ مليون دولار) في العام ١٩٨٩/٨٨ الى ١٨٨ مليار جنيه (حوالي ٧٠٠ مليون دولار) اي بتحسن قدره ٢٢٢٪. في المقابل فان العجز في الميزان التجاري خلال الموازنة الجديدة سيشهد ارتفاعا طفيفا فيصبح ١٤٧٧ مليار جنيه (حوالي ٧١٦ مليار دولار) مقابل ١٤٤٤ مليار جنيه (٦٦٦ مليار دولار) في العام المالي ١٩٨٩/٨٨ الا انه من المتوقع تغطية هذا العجز بسهولة من خلال نمو الانتاج المحلي بنسبة يتوقع لها الا تقل عن ٥٢٪.

### تطوير الاستثمارات وجهود تشجيع الاستثمار:

- يعتبر عام ١٩٨٩ عاما مميزا لنشاط تشجيع الاستثمار في مصر، حيث سجل العام اصدار القانون الموحد للاستثمار (قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩) كما بينا في الجراء الخاص بالتشريعات الذي جمع في مواده مزايا قانون الاستثمار السابق الشهير بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، وقد جاء القانون الجديد استجابة لمطالب المستثمرين بصفة عامة، ومن اهم مزاياه:
- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر وهي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بحيث لن يتوقف دورها على مجرد اصدار الموافقات على اقامة المشروعات، بل تقوم نيابة عن المستثمر بالحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة بالدولة. كما تتولى الهيئة تخصيص الاراضي اللازمة للمشروعات، وتصدر الموافقات باحتياجات المشروع من الواردات وتحدد تاريخ بدء الانتاج او مزاولة النشاط للمشروع.
- عالج القانون الجديد المشاكل التمويلية للمشروعات القائمة وذلك بان تتمتع التوسعات في المشروعات التي

توافق عليها الهيئة بالاعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات اعتباراً من اول سنة مالية تالية لبدء انتاج هذه التوسعات.

• تسهيل الوفاء بالمديونيات الخارجية المستحقة بالعملات الاجنبية على المشروعات القائمة بالنقد المصري وذلك باعتبار النقد المصري الذي يتم الوفاء به مثيلاً للنقد الاجنبي المستثمر اذا استخدم في انشاء احد المشروعات او التوسع فيها.

• يسمح القانون للشركات القابضة التي تنشأ في ظل القانون الجديد (وكذا الشركات القائمة) بالمساهمة في مشروعات اخرى تقام خارج نطاق هذا القانون.

• عالج القانون الجديد مشاكل الاعفاءات الضريبية لمشروعات المناطق الحرة، حيث استثنيت من احكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية ولا تخضع الاموال المستثمرة فيها لضريبة الايولة، وذلك مقابل رسم سنوي قدره ١٪ من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة او الخارجة منها ويستثنى من ذلك تجارة الترانزيت. وبالنسبة للمشروعات التي لا يقتضي نشاطها الرئيسي ادخال او اخراج سلع فانها تخضع لرسم سنوي مقداره ١٪ من اجمالي الإيرادات التي يحققها المشروع.

• يعفي القانون الجديد مشروعات الاسكان المتوسط والاقتصادي التي تؤجر بالكامل خالية لاغراض السكن من كافة الضرائب والرسوم لمدة ١٥ سنة يجوز مدها ٥ سنوات اخرى بقرار من مجلس الوزراء. وتسري نفس الاعفاءات ولذات المدة على الارباح التي توزعها هذه المشروعات.

• يتيح القانون الجديد للمستثمرين العرب والاجانب الفرصة للاستثمار في مجال استصلاح الاراضي بطريق الاجار طويل الاجل الذي لا تزيد مدته عن خمسين عاما ويجوز مدها مددا اخرى لا تتجاوز المثل بقرار من مجلس الوزراء.

• يمتد الاعفاء الضريبي بالنسبة لمشروعات استصلاح الاراضي وانشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة لمدة ١٠ سنوات يجوز مدها ٥ سنوات اخرى بموافقة مجلس الوزراء.

• يعفي رأسمال المشروعات الاستثمارية من ضريبة الدمغة النسبية.

• يمتد الاعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات ليشمل المشروعات المقامة بالمناطق الصناعية والمناطق النائية.

• وفر القانون الجديد الحماية للمستثمر، فلا تستطيع اي جهة في الدولة تحريك الدعوى الجنائية ضد اي مشروع استثماري قبل اخذ رأي الهيئة العامة للاستثمار.

• حرص القانون على مساواة المستثمر المصري بالاجنبي حيث تشير احصائيات الاستثمار الى ان مساهمة رأس المال المصري بلغت ٧٠٪ من اجمالي الاموال المستثمرة مقابل ١٦٪ لرأس المال العربي و١٤٪ لرأس المال الاجنبي.

وبالاضافة الى اصدار قانون الاستثمار الجديد شهد العام عددا من التطورات الاخرى في المجال الاستثماري من اهمها ما يلي:

- بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التي بدأت النشاط الفعلي حتى ٣٠ حزيران /يونيو ١٩٨٩ - (٩٣١) مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٨ر٤ مليار جنيه وقد وفرت هذه المشروعات ١٥٧ر٨٤٤ فرصة عمل منها ١٥٦ر١٨٦ فرصة عمل للمصريين. وتبلغ قيمة الانتاج لهذه المشروعات ٤٧٤٠ مليون جنيه ويساهم هذا الانتاج بقدر كبير في سد احتياجات السوق المحلي بالاضافة الى التصدير.

- وبالنسبة لمشروعات المناطق الحرة التي بدأت النشاط الفعلي حتى ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٩ فان عددها

يبلغ ١٨٦ مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٣٤٢ مليون جنيهه. اما المناطق الحرة الخاصة التي دخلت مرحلة النشاط فعددها ٣٩ مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٨٨٦ مليون جنيهه.

- بلغ عدد الشركات الاستثمارية التي قامت بتصفية اعمالها بعد استنفاد فترات الاعفاء من الضرائب والجمارك في مصر ٨٧ شركة. وقد بلغت الاعفاءات التي حصل عليها القطاع الخاص والاستثماري من الدولة حوالي ٥٠ مليار جنيهه خلال ١٢ عاما تتمثل في الاعفاءات الجمركية والضريبية والتسهيلات الائتمانية.

- وافقت الهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الاول من السنة المالية الحالية ١٩٩٠/٨٩ تموز/ايلول (يونيو/سبتمبر) على ١٨ مشروعا استثماريا في نطاق القانون الجديد ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باجمالي رؤوس اموال محلية ومساهمات اجنبية بنحو ١٢٩٤ مليون جنيهه وبتكاليف استثمارية نحو ٢٨٦١ مليون جنيهه وتوفر تلك المشروعات فرص عمل جديدة لنحو ١٨٧٧ عاملا. ومما يذكر ان الهيئة قد وافقت خلال عام ١٩٨٨ على ١٠٠ مشروع بتكاليف استثمارية حوالي ١٢٥٨ مليون جنيهه منها ١٣ مشروعا بالمناطق الحرة تكلفتها الاستثمارية ٦٩ مليون جنيهه.

### وفي القطاع المالي والمصرفي:

- بلغت حصيلة السوق المصرفية الحرة منذ انشائها في عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٨٩/٨/٣١ ما يقرب من ٧ مليار دولار واستطاعت ان تكبح جماح سعر الدولار في السوق السوداء واصبح الفارق بين السعرين لا يتجاوز بضعة قروش.

- تمكنت الحكومة من جدولة اقساط ديون قدرها ٢ مليار دولار وفوائدها المستحقة بالرغم من تأخر الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي، لذا قررت الحكومة ان تخصص في ميزانية العام الحالي ١٩٩٠/٨٩ مبلغ ٢ر٢ مليار دولار لمواجهة تسديد الديون والفوائد المستحقة عليها. ويذكر ان المبلغ المخصص لخدمة الديون يصل سنويا الى ٤ مليار دولار. وتأمل الحكومة الوصول الى اتفاق مرض مع صندوق النقد الدولي قبل بداية شهر نيسان /ابريل ١٩٩٠ لكي تتمكن من جدولة اقساط ديون ومتأخرات من حزيران /يونيو ١٩٨٨ وحتى منتصف ١٩٩٠ تصل الى ٧ مليار دولار.

- اصدر البنك المركزي المصري قرارا في ١١/٥/١٩٨٩ بتعديل هيكل اسعار الفائدة على الودائع للأجل المختلفة بنسبة ٣٪ ليصل اعلى سعر فائدة على الودائع الى ١٦٪ سنويا وذلك على الودائع التي مدتها سبع سنوات ويسري القرار اعتبارا من ١٥/٥/١٩٨٩، كما زادت ايضا اسعار الفائدة على القروض بالجنيه المصري فقط بنسبة ٢٪.

- تقرر طرح سندات تنمية وطنية بالدولار الامريكي للاكتتاب العام في مصر اعتبارا من ١/١١/١٩٨٩. تستحق هذه السندات عائدا سنويا متغيرا يدفع كل ستة اشهر بالدولار يعادل سعر الاقراض بين البنوك في سوق لندن (LIBOR)، مضافا اليها هامش فائدة بواقع ٥٠٪. وقيمة السندات وعائدها وقيمتها الاستهلاكية معفاة من كافة انواع الرسوم والضرائب الحالية والمستقبلية بما فيها رسم الايولة. ولا يجوز الحجز على هذه السندات وما تغله من عائد وعلى قيمة استهلاكها ولا يجوز فرض الحراسة عليها او مصادرتها.

- سجلت الأوراق المالية الحكومية المصدرة نموا وتنوعا كبيرين خلال السنوات الماضية حيث بلغت قيمتها ٣٢ مليار جنيهه في نهاية عام ١٩٨٨ الا ان المقيد من هذه الأوراق بالبورصة لا يتجاوز ١٧٪ من جملتها، وقد استحدث القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ادوات مالية جديدة لم تعدها السوق المالية في مصر من قبل وتتمثل في

- صكوك التمويل ذات العائد المتغير لتواكب ما طرأ من تنوع في الادوات المالية في مراكز المال بالخارج.
- شهد سوق رأس المال تطوراً هائلاً في السنوات الاخيرة حيث زاد عدد الشركات المساهمة العاملة في نطاق القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من ٩٠ شركة برأسمال مصدر ٤٦ر٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢ الى ٩٤٩ شركة مساهمة برأسمال مصدر ١٠٤٦ر٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨.
  - زاد عدد اسهم الشركات المقيدة في بورصتي الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية من ٩٦ر٤ مليون سهم لعدد ١١٢ شركة برأسمال مصدر ٥٤٠ر٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢ الى ٢٤٨ر٣ مليون سهم لعدد ٤٩٠ شركة برأسمال مصدر ٤٨٠٠ مليون جنيه بالعملة المختلفة عام ١٩٨٨.
  - ارتفع حجم التداول في البورصتين من ٩ر٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢ الى ٣٥٣ر١ مليون جنيه عام ١٩٨٧ بمعدل متوسط ٦٤٪ وتراجع الى ٢٥٦ر٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨ وذلك بسبب الخطوة التصحيحية لتتقية مناخ الاستثمار في مصر باصدار القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ والخاص بتنظيم نشاط الشركات المساهمة العاملة في مجال تلقي الاموال لاستثمارها (شركات توظيف الاموال).
  - استمر العمل في اتجاه توحيد اسعار صرف النقد الاجنبي فارتفع سعر صرف الدولار لاغراض الرسوم الجمركية ليتساوى مع سعر صرف الدولار الموحد المعمول به في السوق المصرفية (حوالي ٢٥٧ قرشا) بدلا من السعر السابق وقدره ١٨٩ قرشا. كما ارتفع سعر الدولار للمرة الاولى في مجمع البنك المركزي للنقد الاجنبي ليصبح ١١٠ قرشا بدلا من السعر السابق وقدره ٧٠ قرشا للدولار.
  - لا زالت مشكلة شركات توظيف الاموال قائمة دون التوصل الى حلول مرضية للمودعين رغم ان هيئة سوق المال وافقت على طلبات ٦ شركات كبرى لتوفيق اوضاعها الا ان باقي الشركات لم تتمكن من تقديم المستندات المطلوبة قبل انتهاء المهلة المحددة لذلك في ١٩٨٩/٨/٩ واحيلت ٣٤ شركة الى المدعي العام الاشتراكي للتحقيق مع اصحابها.
  - قررت الحكومة فرض ضريبة على العاملين المصريين بالخارج بهدف زيادة موارد الدولة.
  - اصدرت الحكومة قرارا يقضي بمنح تسهيلات جديدة في سداد ديون القطاع الخاص من السوق المصرفية الحرة ويهدف هذا القرار الى مساعدة القطاع الخاص ليتمكن من المساهمة بفعالية في خطة التنمية. وسيؤدي القرار وفقا لتقديرات الحكومة الى تراجع الطلب على الدولار خارج السوق المصرفية.

### قطاع الزراعة والامن الغذائي:

- تم الانتهاء من اضخم مشروع مكمل للسد العالي ويتضمن تهذيب الميل الشرقي للسد بعد ان تعرضت صخوره للانهييار، ويتم حاليا تنفيذ مشروع يستهدف زراعة ١٠٠ ألف فدان على شواطئ بحيرة ناصر، وزيادة الانتاج السمكي من البحيرة الى ٥٠ ألف طن في العام بدلا من ٣٠ ألف طن وهو متوسط انتاجها عام ١٩٨٨.
- بلغ ايراد نهر النيل هذا العام ٧٥ مليار متر مكعب ويعتبر اقل من المتوسط، وباقصى منسوب للمياه امام السد بلغ ١٦٩ر٤٥ مترا.
- اعلن ان اجمالي ما يمكن استصلاحه من الاراضي يبلغ ٢ر٤ مليون فدان منها حوالي ٣٠٠ ألف فدان في الصحراء اعتمادا على المياه الجوفية و٢٠٠ ألف فدان على مياه الصرف الصحي بعد تنقيتها والباقي ويقدر بحوالي ١ر٩ مليون فدان يمكن استصلاحها على مياه النيل. ويبلغ اجمالي موارد مصر من المياه الجوفية ٥٥٥ مليار متر مكعب واجمالي ما يمكن الاستفادة منه للمشروعات التي يمكن ان تقام على النيل حوالي ٩ مليار متر

مكعب من المياه.

- اعلن وزير الري ان جملة الاراضي المزروعة تبلغ ٧ مليون و٤٩٠ ألف فدان.
- تقرر زيادة مساحة القمح الى ١٨٣١٠٠٠ فدان بزيادة قدرها حوالي ١٠٠ ألف فدان لمواجهة الاستهلاك المتزايد من القمح، وازافة ٥٠ ألف فدان الى المساحة المزروعة قطنا للوفاء باحتياجات المصانع المحلية والتصدير، وتخصيص ٢٠٠ ألف فدان من الاراضي الجديدة للمحاصيل الزيتية، وزراعة ٥٠٠ ألف فدان بالبرسيم المستديم والحجازي للاعلاف.
- بلغ انتاج مصر من الاسماك حوالي ٣٠٠ ألف طن تقوم التعاونيات السمكية بانتاج نسبة ٩٢٪ منها.
- بدأت الشركة المصرية الاردنية المشتركة لانتاج اللحوم تنفيذ مشروعها الذي يستهدف انتاج ١٤٢٠٠ طن من اللحوم و٢٠٨٠٠ رأس من الاغنام. وسيقوم المشروع الذي تصل تكلفته الى ١٢ مليون دولار على اراضي مستصلحة بالقرب من الاسكندرية.

### قطاع الطاقة:

- بلغ انتاج مصر من النفط خلال العام نحو ٨٥٤ ألف برميل في اليوم فيما بلغ في عام ١٩٨٨، ٨٥٢ ألف برميل في اليوم اي بزيادة نسبتها ٠.٢٪.
- ارتفع احتياطي مصر من النفط ليلغ حوالي ٤٣ مليار برميل عام ١٩٨٨ ومن الغاز الطبيعي ليصبح ٣٢٥ مليار متر مكعب عام ١٩٨٨. وحققت وزارة النفط هذا العام رقما قياسيا في عدد الاتفاقيات النفطية التي تم توقيعها وتبلغ ٣٥ اتفاقية.
- تم الاتفاق مع شركة شل العالمية على تخصيص ٦٠٠ مليون دولار استثمارات جديدة خلال السنوات القادمة لتنمية واستغلال اكتشافات الغاز الطبيعي بحقول بدرالدين بالصحراء الغربية والبحث عن البترول وانتاجه بخليج السويس. وقد بلغ انفاق شركة شل خلال العشر سنوات الماضية حوالي مليار دولار على عمليات البحث والتنقيب عن البترول والغاز وانتاجه بمصر.
- تم لأول مرة اكتشاف البترول الخام بكميات اقتصادية في البحر المتوسط في منطقة غرب ابوقير ويقدر انتاجه اليومي بحوالي ١٥٠٠ برميل زيت خام و٣٠٠ برميل من المنكثفات البترولية و١٢ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا.
- ارتفعت طاقة التكرير في مصر من ١١ مليون طن عام ١٩٧٩ الى ٢٨ مليون طن عام ١٩٨٩.
- اعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية انه سيتم تشغيل اكبر مشروع لانتاج الغازات في الصحراء الغربية خلال ١٥ شهرا (تنتهي منتصف العام القادم ١٩٩٠) بطاقة انتاجية حوالي ١٥٠ مليون متر مكعب من الغاز يوميا وذلك بتكاليف تصل الى حوالي ٣٢٧ مليون دولار، ويجري العمل خلال هذا العام لمد خط انابيب طوله ٢٥٢ كم لنقل الغاز الى منطقة العامرية (جنوب غرب الاسكندرية) لتزويد المصانع ومحطات الكهرباء باحتياجاتها وتوفير احتياجات مشروع مجمع البتروكيماويات لانتاج الايثلين اللازم لتصنيع المنتجات البتروكيماوية، بالاضافة الى انتاج البوتوجاز.
- تم الانتهاء من تركيب ٦ توربينات جديدة بالسد العالي بمنحة امريكية تصل الى ١٤٠ مليون دولار وتؤدي الى اطالة عمر المحطة لمدة ٤٠ عاما ورفع كفاءتها بنسبة ٥٪ وترشيد استخدام المياه وتوفير ٢٠ مليون جنيه سنويا تعادل قيمة المازوت اللازم لتشغيل محطة كهرباء جديدة.



- يشهد العام المالي الحالي ١٩٩٠/٨٩ طفرة كبيرة في توليد الكهرباء وتوزيعها بما يفي بحاجة جميع القطاعات حيث سيتم اضافة سبع محطات جديدة للشبكة الموحدة طاقتها ٢٠٠٠ ميجاوات بتكاليف تبلغ نحو مليار دولار.
- تطور انتاج الفحم في منطقة سيناء ليصل الى ٦٠٠ ألف طن سنويا.

### قطاع الصناعة:

- نجح خبراء قطاع البترول في انتاج اول وحدة لتكرير البترول مصنعة محليا مائة في المائة وطاقتها الانتاجية حوالي ٢٥ مليون طن من المنتجات البترولية. وتعتبر شركة القاهرة لتكرير البترول المنتجة لهذه الوحدة مؤهلة لانتاج وتصميم محطات توليد الكهرباء من النوع الكندي وبنفس المواصفات العالية والجودة المطلوبة.
- وافق عدد من الصناديق العربية التمويلية الى جانب عدد من المستثمرين العرب على المساهمة في رأسمال مشروع انتاج سبائك الصلب المخصوص الذي تبلغ تكلفته ٥٠ مليون دولار، والمزمع اقامته في مدينة السادات القريبة من القاهرة. ويساهم الجانب المصري في هذا المشروع بنسبة ٥١٪. وتصل طاقة المشروع الى ١٢٠ ألف طن سنويا من الصلب. وسيستخدم انتاجه في تصنيع المعدات الاستثمارية الكبرى في الصناعات الهندسية وقطع غيار المصانع ووسائل النقل الثقيل والسيارات وفي الصناعات الحربية.
- من المنتظر ان تحقق مصر الاكتفاء الذاتي من حديد التسليح في نهاية الخطة الخمسية الحالية عام ١٩٩٢ بعد الانتهاء من مشروعات القطاع العام ليصل الانتاج الى ١٧ مليون طن سنويا.
- بلغ عدد المصانع المنتجة في المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان ٢٩٠ مصنعا يعمل بها حوالي ٢٠ ألف عامل برأسمال مستمر قدره ١٥ مليار جنيه. من المنتظر ان يصل عدد المصانع المنتجة في المدينة خلال عامين الى ١٠٠٠ مصنع، وقد بلغت تكلفة البنية الاساسية لمدينة العاشر من رمضان حوالي ٣٦٣ مليون جنيه وبلغت المساحة المقام عليها المصانع ٣ ملايين متر مربع.
- تم الانتهاء من انشاء ١٣٩ مصنعا بمدينة ٦ اكتوبر بدأت فعلا في الانتاج ويعمل بها ٨٢٢٥ عاملا برأسمال مستمر قدره ٣٣٧ مليون جنيه وينتظر الانتهاء من ٣٤٨ مصنعا جديدا يتم تشغيلها في غضون العام القادم (١٩٩٠). وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية بمدينة ٦ اكتوبر ١٠٣ مليون متر مربع ومن المنتظر ان تستوعب المدينة ٥٠٠ ألف نسمة بنهاية عام ٢٠٠٠ وتنمو لتصل الى ٧٥٠ ألف نسمة بعد الانتهاء من انشائها.
- وافق بنك التنمية الاسلامي، ومقره جدة بالملكة العربية السعودية على المساهمة في تمويل المكون الاجنبي وقدره ١٥ مليون دولار لمشروع انتاج اول محرك مصري مائة في المائة سيطلق عليه (المحرك الوطني المصري) ذو القدرات المتوسطة لاستخدامه في كافة النواحي الصناعية والزراعية والبحرية والكهربائية واغراض الجر المختلفة. وسيتم استخدام هذا المحرك في انتاج ٦٠٠٠ جرار زراعي سنويا بقوة ٦٥ حصان بالتعاون مع شركة النصر للسيارات.
- تقرر تنفيذ مشروع مصري امريكي لانتاج البوتاسيوم بكلفة ٤٠٠ مليون دولار، ويستهدف المشروع انتاج مليوني طن سنويا وتستورد مصر حاليا حوالي ٧٠ ألف طن من البوتاسيوم كل عام بسعر يبلغ حوالي ٢١٥ دولار للطن.
- تقرر تنفيذ ٣ مشروعات ضخمة لانتاج الاسمدة تصل تكاليفها الاستثمارية الى مليار و٤٣٤ مليون جنيه واجمالي انتاجها السنوي ١٨ مليون طن من الاسمدة الأوتية، وسيؤدي ذلك الانتاج الى تغطية احتياجات

الاستهلاك المحلي للزراعة واطاحة جزء كبير من الانتاج للتصدير.

ومن المنتظر ان يبدأ المشروع الاول في الانتاج في ايار/مايو ١٩٩١ ويبدأ الانتاج في المشروع الثاني في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والمشروع الثالث ويبدأ في الانتاج في اوائل ١٩٩٣.

- تمت المرحلة الثانية لمشروع الملابس الجاهزة بكفر الدوار ليصل الانتاج الى ١٥ مليون قطعة سنويا من الملابس الجاهزة (قمصان - بيجامات - قمصان نوم وبلوزات - بنطلونات وجونلات وجاكيتات حريمي) وتبدأ المرحلة الاخيرة في شهر آب/ اغسطس ١٩٨٩ ليصل في نهايتها الانتاج الى ٢٥ مليون قطعة باجمالي تكلفة استثمارية تبلغ ١٧ مليون جنيه.

- تقرر انشاء مصنعين جديدين للسكر في منطقتي نجع حمادي وابو قرقاص بطاقة انتاجية ٢٢٠ ألف طن سنويا. ويتم تصنيع حوالي ٨٠٪ من مجمل مكونات المصنعين محليا وهو ما يتمشى مع خطة التنمية التي تستهدف التوسع في زراعة قصب السكر لتلبية الاحتياجات الداخلية المتزايدة من السكر، وينتظر ان يبدأ الانتاج الفعلي للمصنعين في عام ١٩٩٢.

- تبدأ ٣ مشروعات كبيرة مرحلة الانتاج وهي مشروع انتاج لوازم المواسير بالاسكندرية، المرحلة الثانية لانتاج الفيروسيكوبن بالاضافة الى بدء مشروع اعادة التأهيل لانتاج الفيرومنجنيز.

- تقرر تنفيذ عدة مشروعات صناعية كبرى، منها مشروع اعادة التأهيل بشركة كيما باسوان لرفع الطاقة الانتاجية من الامونيا لتصل الى ألف طن مما يحقق زيادة كبيرة في انتاج السماد وسيستخدم في هذا المشروع المازوت كمصدر للطاقة مع امكانية استخدام الغاز الطبيعي عند توفره وبالتالي سيحقق وفرا في الطاقة الكهربائية يعادل انتاج محطة توليد طاقتها ٢٠٠ ميغاوات.

كذلك يبدأ العمل في مشروع التعدين لانتاج الفوسفات في ابو طرطور ومشروع اعادة التأهيل لانتاج السماد في السويس والذي يتضمن اعادة تأهيل وحدة انتاج الامونيا واقامة مصنع جديد لانتاج السماد من الامونيا وحمض النتريك اللذين ينتجهما المشروع.

- تم افتتاح مشروع مشترك لانتاج الادوية في مدينة العامرية (قرب الاسكندرية) وسيعمل لانتاج حوالي ٤٠ دواء من المضادات الحيوية بشكل اساسي، بتصريح خاص من شركة (رون بلان) الفرنسية والتي ساهمت بمبلغ ٢٥ مليون دولار في رأسمال المصنع البالغ ١٢ مليون دولار.

- بدأت تجارب تشغيل اول مصنع للاعلاف يتم توفير خاماته من المخلفات الزراعية بمنطقة ميت غمر وتبلغ طاقته الانتاجية ١٥ ألف طن سنويا قيمتها ٤ ملايين جنيه.

- وقعت شركة الاسكندرية لتصنيع الاطارات عقدا مع شركة (بيريللي) الايطالية لاقامة مصنع مشترك للاطارات في الاسكندرية برأسمال يبلغ حوالي ٥٥ مليون دولار، وتصل الاستثمارات الاجمالية الى ١٦٠ مليون دولار ويتم تمويل المكون الاجنبي في المشروع من قرض طويل الاجل مقداره ٥٩ مليون دولار مقدم من الحكومة الايطالية على فترة عشرين عاما وبفائدة لا تزيد عن ١٥٪ مع عشر سنوات كفترة سماح. ومن المنتظر ان يبدأ الانتاج بعد ثلاث سنوات وتصل الطاقة الانتاجية الى ٣٥٠ ألف اطار سنويا.

### قطاع التجارة الخارجية:

- استمرت الجهود الرامية لتشجيع الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة لزيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي. وقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية بخلاف السلع التقليدية الى ١٣ مليار جنيه عام ١٩٨٨ مقارنة

بمبلغ ٧٥٢ مليون جنيه عام ١٩٨٥.

- في اطار تسهيل حركة التصدير وافق وزير المالية على تطبيق نظام جديد لرد الضريبة الجمركية للمصدرين فور قيامهم بالتصدير وفي نفس اليوم وذلك بالنسبة للسلع التي تخضع لنظام الدروبك.
- اقيم في شهر تشرين اول/ اكتوبر ١٩٨٩ المعرض الثاني للانتاج من اجل التصدير شارك فيه ٤١٦ شركة من القطاعين العام والخاص بالاضافة الى جناح خاص بالشركات الاستثمارية يضم معروضات ١١٠ شركة.
- بدأ بنك المعلومات التابع لبنك تنمية الصادرات في تنفيذ المرحلة الثانية وتتضمن جمع البيانات عن الاسواق الخارجية تمهيدا لتقديم مختلف المعلومات للمصدرين المصريين. وتتضمن خدمات بنك المعلومات توفير البيانات عن التسهيلات المتوفرة في جميع الموانئ بدول العالم والاجراءات واللوائح الاستيرادية للدول الاجنبية، بالاضافة الى البيانات الخاصة بالاتفاقيات التجارية بين الدول والمعارض الدولية التي يمكن للمصدر المصري الاشتراك فيها لعرض منتجاته.
- تبحت وزارة الاقتصاد مع وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار اصدار مشروع لتبسيط الاجراءات الاستيرادية لمشروعات ومنشآت القطاع الاستثماري المصري لضمان توفير احتياجاتها طوال العام. ويتضمن النظام الجديد امكانية صرف بطاقة استيرادية سنوية لكل مستثمر يحدد بها الاحتياجات الاستيرادية من حيث النوع والكم طوال العام دون الحاجة الى الرجوع الى الهيئة العامة للاستثمار عند كل استيراد.
- وافقت اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية على انشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات وهي في انتظار موافقة مجلس الشعب لتخرج الى حيز التنفيذ.
- اشار تقرير لوزارة الاقتصاد المصرية عن احتلال الدول العربية للمركز الاخير في حجم التجارة مع مصر خلال العام ١٩٨٨/٨٧، وجاء في التقرير ان دول شرق وغرب اوربا تحتل المركز الاول بنسبة ٦٤٪ وتأتي دول آسيا في المركز الثاني بنسبة ١٣٪ ثم الولايات المتحدة في المركز الثالث بنسبة ١١٪ وتأتي الدول العربية في المركز الاخير بحجم تجارة متبادلة يبلغ ٧٩٢ مليون جنيه وبنسبة ٤٪ من حجم تجارة مصر الكلية.
- زادت الصادرات المصرية من الاثاث بنسبة ١٠٦٪ خلال السنوات الخمس الاخيرة.
- تم الاتفاق مع المملكة العربية السعودية على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ويقدر حجمه حاليا بحوالي ٦٠٠ مليون دولار. كما تم الاتفاق مع احدى الشركات التجارية بسلطنة عمان لتصدير خضروات وفاكهة بواقع ٣٠ ألف دولار شهريا اعتبارا من تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ عن طريق تسيير خط جوي مرتين اسبوعيا.
- تقرر تحويل السلوم (الحدود الغربية لمصر) الى منطقة حرة لعرض الانتاج المتميز للشركات المصرية بأسعار التصدير لمواطني الدول المجاورة.

### وفي مجال النقل والمواصلات:

- حققت قناة السويس عائدات قدرها ١٣٦٨ مليون دولار خلال عام ١٩٨٩، مقابل ١٣٠٥ مليون دولار خلال عام ١٩٨٨ و١٢٢٢ مليون دولار خلال عام ١٩٨٧، وترجع الزيادة الى استمرار عمليات التطوير بالقناة مما يزيد من كفاءة استقبال السفن العابرة واستخداماتها للقناة واستيعاب السفن ذات الحمولات الضخمة.
- وتستهدف المرحلة الحالية لتطوير القناة تعميق المجرى ليصل غاطس السفن الى ٦٨ مترا مما يتيح للناقلات العملاقة حتى حمولة ٢٧٠ ألف طن استخدام المجرى الملاحي للعبور.

- تم ضم سفينتين تجاريتين جديدتين الى الاسطول التجاري البحري المصري وقد تم بناؤهما في ترسانة الاسكندرية والسفينتان متعددتا الاغراض وتستخدمان لنقل بضائع الدرجة.
- بدأ تشغيل اول خط منتظم للنقل البري للبضائع بين مصر والكويت ويشمل تسيير اسطول اسبوعي من الشاحنات عددها ١٦ شاحنة وحمولة كل منها ٢٢ طن في الرحلة الواحدة، بحيث تقطع المسافة في ٧٢ ساعة فقط شاملة الاجراءات الجمركية، ويتوازي هذا الخط مع خط نقل الركاب الذي انتظم بين البلدين بالتعاون مع الاتحاد العربي للنقل البري.
- سيبدأ الخط البري المباشر لنقل الركاب بين القاهرة وكل من جدة والرياض في مطلع عام ١٩٩٠.

### القطاع السياحي:

- بلغ دخل مصر السياحي خلال عام ١٩٨٩/٨٨ حوالي ٢١ مليار دولار بمعدل زيادة يصل الى ١٨٪ عن العام السابق ١٩٨٨/٨٧. وتستهدف خطة ١٩٩٠/٨٩ الارتفاع بعدد السائحين الى حوالي ٢٠٣ مليون سائح بنسبة زيادة ٩٩٪ عن عام ١٩٨٩/٨٨.
- اعلن وزير السياحة المصري ان جملة المشروعات الاستثمارية للقرى والمنتجعات الترفيهية على خليج العقبة والسويس والبحر الاحمر والساحل الشمالي الغربي بلغ ٤٤ مشروعاً خلال عام ١٩٨٩. وبين انه تم خلال العام اقامة ٨٤ فندقاً جديداً في مصر بطاقة ٥٢٤١ غرفة بالاضافة الى عشر قرى سياحية بطاقة ١١٢٨ لمواجهة زيادة الحركة السياحية العالمية الى مصر.
- شهدت الثلاثة شهور الاولى من السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ تطوراً ايجابياً في عدد السائحين حيث بلغ عددهم ٧٤٣٢٧ ألف سائح مقارنة بنحو ٥٣٦٥٠ ألف سائح خلال الفترة من عام ١٩٨٨ بمعدل زيادة قدرها ٣٨٦٪.
- تدعيماً للاتجاه الجديد نحو سياحة المؤتمرات، تم افتتاح اكبر قصر للمؤتمرات في الشرق الاوسط بمدينة نصر وذلك بالاضافة الى قاعات المؤتمرات بالفنادق الكبرى والجامعات، وقد شهدت مصر خلال عام ١٩٨٧ اكثر من ٣٠٠ مؤتمراً منها ١١٤ مؤتمراً دولياً وخلال عام ١٩٨٨ شهدت حوالي ٦٥٠ مؤتمراً منها ٢٠٠ مؤتمراً دولياً.
- في اطار المنشآت السياحية الجديدة، تقرر اقامة قرية سياحية عالمية باكبر جزيرة في نهر النيل ببني سويف بصعيد مصر. كما يجري انشاء قريتين سياحيتين في شرم الشيخ والغردقة بتكاليف ١٠٠ مليون جنيه بالتعاون مع شركة ابوظبي للاستثمارات السياحية. كما وافقت وزارة السياحة على مشروع اقامة مدينة سياحية ضخمة على مساحة مليون متر مربع بمنطقة رأس خشيمة على ساحل البحر الاحمر باستثمار يبلغ ٨٠ مليون دولار ويقوم به مجموعة من المستثمرين المصريين والسويسريين. وتقرر انشاء شركة مصرية - عربية للاستغلال السياحي بساحل بحيرة قارون بالفيوم بعد ان انتهت المحافظة من مشروعات البنية الاساسية للمنطقة، وذلك بالاضافة الى القرية السياحية الجديدة على ساحل البحيرة التي بدأ صندوق الخدمات في محافظة الفيوم بإنشائها في اطار الخطة السياحية للمحافظة والتي تقضي بإنشاء ٧ قرى سياحية بالمنطقة.
- تقرر اقامة مركزين سياحيين بالقاهرة والاسكندرية باستثمارات كويتية سعودية وامريكية ويساهم القطاع العام المصري بقيمة الارض. ويقام المشروع الاول على ارض فندق الكونتنتال بالقاهرة ويتضمن فندقاً يضم ٢٥٠ غرفة ومركزاً تجارياً كبيراً وعمارة تجارية وجراج من ٣ طوابق تحت الارض وستديره شركة امريكية. ويقام المشروع الثاني بالاسكندرية فوق ارض فندق "سان ستيفانو" ومساحته ٣٢ ألف متر مربع وتشمل مركزاً سياحياً متكاملًا يضم فندق بـ ٢٠٠ غرفة وشققاً سياحية "٥٠٠ شقة مؤثثة بالكامل" وسوقان تجاريان ومكاناً

لانتظار ٢٠٠٠ سيارة وقاعة للمؤتمرات ومسرحا وسينما وملاعب رياضية وستديره شركة هيلتون العالمية.

- بلغ عدد الفنادق القائمة ٢٠٠ فندق عائم وبذلك يكون العدد قد تضاعف خلال عامين.
- لأول مرة يتم تحويل الخسائر بشركة الفنادق المصرية الى ارباح بلغت ثلاثة ملايين و٢٨٧ ألف جنيه هذا العام، بالإضافة الى سداد ١٠٠ مليون جنيه لبنك الاستثمار القومي، وقد تم تصحيح مسار الشركة وتطويرها خلال ٢٤ شهرا وقد اوكلت ادارة جميع فنادق الشركة الى ادارات اجنبية.
- تجرى دراسة المراحل التنفيذية لمشروع المجمع السياحي الضخم الذي يقام بمنطقة طابا بجنوب سيناء على مساحة ٦٥٠ ألف متر مربع وتبلغ تكلفته حوالي ٢٥ مليون جنيه وتبلغ سعته ٩٧٤ غرفة وسيتم تنفيذه على ثلاث مراحل، المرحلة الاولى منها في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٩ وتشمل اقامة فندق و١٥ فيلا ومساكن للعاملين وحمام سباحة وملاعب رياضية وملاعب للجولف. اما المرحلة الثانية فتتضمن اقامة ٦٣ فيلا ومرسى لليخوت ومركز للرياضات البحرية، وتشمل المرحلة الثالثة اقامة فندق ومباني للخدمات ومضمار للفروسية.
- تضاعف حجم اسطول النقل البحري المصري ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٩ واصبح ينقل ما نسبته ٤١٪ من تجارة مصر الخارجية.

### وفي مجال البنية الاساسية:

- بدأ العمل في ثلاثة مواقع جديدة بطول ٢٩ كم من الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى والذي تبلغ تكلفته الاجمالية ٥٠٠ مليون جنيه وطوله ٩٥ كم، ومنتظر الانتهاء منه في نهاية الخطة الخمسية الحالية عام ١٩٩٢.
- وتم الانتهاء من رصف طرق بطول ٣٢٥ كم بالقاهرة الكبرى - الساحل الشمالي - الوادي الجديد والبحر الاحمر.

### وفي مجال القوى العاملة:

- يشير تقرير للبنك الدولي للانشاء والتعمير ان المتوسط السنوي لنمو القوى العاملة في مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ الى عام ٢٠٠٠ سيظل في حدود ٢٫٧٪ في مقابل معدل نمو ٢٫٢٪ خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ و٢٫٦٪ خلال النصف الاول من الثمانينات.
- ويعمل ٢٠٪ من القوى العاملة في مصر في قطاع الصناعة و٢٤٪ في قطاع الخدمات.
- تم الاتفاق بين مصر والعراق على تسهيل تحويل مستحقات المصريين العاملين في العراق والبالغة نحو ١٧٠ مليون دولار، وتم التوصل الى اتفاق مع السلطات الليبية لسداد المستحقات المتأخرة عن الفترة الماضية للمصريين العاملين في ليبيا.

### الاحداث السياسية:

- سجل العام الاعلان عن تشكيل مجلس التعاون العربي الذي يضم في عضويته كلا من جمهورية مصر العربية، المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية والجمهورية العربية اليمنية.
- شهد العام استمرار التحسن في العلاقات السياسية مع الدول العربية واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية اللبنانية وعودة مصر الى جامعة الدول العربية في اجتماع قمة الدار البيضاء، ومن ثم استأنفت عضويتها فيها خلال العام السابق، كما جاء ذكره في الجزء الاول من التقرير.

- كذلك تحسنت العلاقات مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ومع الجمهورية العربية السورية.
- تم حل مجلس الشورى المصري وتمت انتخابات المجلس الجديد بالنظام الفردي ويضم المجلس ٢٥٨ عضوا منهم ٨٦ عضوا بالتعيين.
- تم اجراء تعديل وزارى في منصب وزير الدفاع والانتاج الحربى، وشغل الوزير السابق منصب مساعد رئيس الجمهورية.
- بعد نزاع قانونى استمر سبع سنوات عادت السيادة المصرية على منطقة طابا وكانت لجنة التحكيم الدولية قد اصدرت حكمها لصالح مصر في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨.

## القروض:

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٣/١	٣٥ مليون	دينار كويتي	تطوير محطة القوى بدمياط.
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٣/٢٤	٥٠٠ مليون	دينار كويتي	انشاء بنك معلومات لقطاع الطاقة الكهربائية(معمونة فنية).
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٧/٤	٧٥ مليون	دينار كويتي	توسعة مصنع لب الورق في مدينة ادفو.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٩/٨/٢٩	١٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مصانع الحديد والصلب.
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/١١/٢	٣٤٠ مليون	دينار كويتي	مشروع الربط الكهربائي بين مصر والاردن.
صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي	١٩٨٩/١١/٢١	٧٥ مليون	دولار امريكي	مشروع استصلاح زراعي بمنطقة غرب النوبارية.
صندوق النقد العربي	١٩٨٩	٢٥٠ مليون	دينار عربي حسابي	تلقائي.
ثانيا: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٢٢	١١٦٥ مليون	دينار اسلامي	انتاج ماكينات ديزل في مصانع حلوان.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٠/٨	٧٦٩٠ مليون	دينار اسلامي	مشروع الكابلات التليفونية.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	٣٩١ مليون	دولار امريكي	مشروعات البنية الاساسية وتنمية المحليات.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	٧٠ مليون	دولار امريكي	توريد قمح وبقيق وزيت طعام.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	١٠٠ مليون	دولار امريكي	برنامج الاستيراد السلمي.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	١١٥ مليون	دولار امريكي	منحة تقنية.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	١٤ مليون	دولار امريكي	منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	٥٠ مليون	دولار امريكي	ترشيد استخدام الطاقة في الشركات الصناعية - منحة.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	١٢ مليون	دولار امريكي	تحديث مصانع شركة النصر للمواسير الصلب.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	٢٠ مليون	دولار امريكي	مركز البحوث المائية - وزارة الاشغال - منحة.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	٣٣٠ مليون	دولار امريكي	مشروعات الطاقة - منحة.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	١٣٢ مليون	دولار امريكي	مشروع محطة توليد كهرباء الكريما - منحة.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	١٣٦ مليون	دولار امريكي	محطة كهرباء جنوب القاهرة - غرب القاهرة - منحة.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	١١٠ مليون	دولار امريكي	تطوير الصرف الصحي - منحة.
الوكالة الامريكية للتنمية النوايلية	١٩٨٩	٦٠ مليون	دولار امريكي	مشروعات استصلاح الاراضي.
حكومة اليابان	١٩٨٩	٢٥ مليار	ين ياباني	منع لا ترد لمشروعات المرافق العامة.
حكومة اليابان	١٩٨٩	٩٦ مليون	جنيه مصري	محافظة سيناء - استقلال المياه الجوفية - منحة.
حكومة اليابان	١٩٨٩	٢٢ مليون	دولار امريكي	معهد الاتصالات السلكية واللاسلكية - مكافحة الحرائق - منحة.
				مياه الشرب والصرف الصحي - منحة.

المشروع المستفيد	عملة القرض	قيمة القرض	تاريخ التوقيع	الجهات المقرضة
بيروتوكول تعاون مالي.	دولار أمريكي	٤٠٨ مليون	١٩٨٩	الحكومة الإيطالية
محافظة الشرقية - مشروعات البان - منحة.	جنيه مصري	٣٦٠ مليون	١٩٨٩	الحكومة الإيطالية
مشروعات كهربائية واستصلاح اراضي وصرف صحي.	دولار أمريكي	٣٥٠ مليون	١٩٨٩	الحكومة الإيطالية
مشروعات كهربائية واستصلاح اراضي وصرف صحي.	دولار أمريكي	١٥٠ مليون	١٩٨٩	الحكومة الإيطالية
اقامة مجمع زراعي حيواني بالشرقية - منحة.	دولار أمريكي	٤٦٠ مليون	١٩٨٩	الحكومة الإيطالية
لشراء الاسمدة المركبة (البلك الزراعي) - منحة.	فلورين هولندي	٥ ملايين	١٩٨٩	حكومة هولندا
	دولار أمريكي	٦٠٠ مليون	١٩٨٩	حكومة هولندا
مشروعات الطاقة - قرض بفائدة ٥٪/٣.	جنيه استرليني	١٢٠ مليون	١٩٨٩	الاتحاد السوفيتي
مشروع انتاج الكرافت - قرض ميسر.	جنيه استرليني	٥٠ مليون	١٩٨٩	الاتحاد السوفيتي
محافظة القاهرة - مسح شامل للخرائط - منحة.	جنيه مصري	٣٨٨ مليون	١٩٨٩	فنلندا
تركيب وحدة كهربائية تجريبية - منحة.	مارك فنلندي	٢٢ مليون	١٩٨٩	فنلندا
محافظة اسوان - بنية اساسية - منحة.	جنيه مصري	١٠٥ مليون	١٩٨٩	المانيا الاتحادية
للتعاون المالي.	دولار أمريكي	١٢٠ مليون	١٩٨٩	المانيا الاتحادية
للتعاون التقني.	دولار أمريكي	١٧ مليون	١٩٨٩	المانيا الاتحادية
اقامة مصنع لمنتجات التريكو - قرض ميسر.	مارك الماني	١٦ مليون	١٩٨٩	هيئات صناعية وتمويلية بالمانيا الاتحادية
مشروعات التنمية - منحة لا ترد.	مارك الماني	٢٦٨ مليون	١٩٨٩	المانيا الاتحادية
المرحلة الثانية لمحطة كهرباء (دمياط).	دولار أمريكي	٤٥٠ مليون	١٩٨٩	المانيا الاتحادية
تطوير محطات كهرباء دنشور - القاهرة - اسيوط.	مارك الماني	١٠٢ مليون	١٩٨٩	المانيا الاتحادية
التوسع في انتاج الاسمدة الازوتية.	مارك الماني	١٠٥ مليون	١٩٨٩	بنك التعمير الالمانى
تحسين مرقق السكك الحديدية.	مارك الماني	٥٠ مليون	١٩٨٩	المانيا الاتحادية
تأهيل واستثمار منجم.	دولار أمريكي	٦٤ مليون	١٩٨٩	المملكة المتحدة
للغحم بشمال سيناء - منحة.	دولار أمريكي	٢١ مليون	١٩٨٩	المملكة المتحدة
قطاعات مختلفة.	وحدة نقد اوروبية	٤٤٩ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
قطاعات مختلفة - منحة.	وحدة نقد اوروبية	٢٠٠ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
مشروعات التنمية الزراعية.	وحدة نقد اوروبية	٤٣ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
برامج تعريف المستثمر الاوروبي بغرض الاستثمار - منحة.	دولار أمريكي	١٨٨ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
لمواجهة مخاطر رأس المال.	وحدة نقد اوروبية	٣ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
البنك المصري لتنمية الصادرات.	وحدة نقد اوروبية	٢٥ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
محطة كهرباء دمياط.	وحدة نقد اوروبية	٤٥ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
استصلاح ٤٥ ألف فدان بالنويرية.	وحدة نقد اوروبية	٧ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
تنقية مياه الصرف بالجيل الاصفر.	وحدة نقد اوروبية	٥٠ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
مشروعات التنمية الزراعية - منحة.	وحدة نقد اوروبية	٢ مليون	١٩٨٩	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
انشاء ٧٧ محطة تنقية الصرف الصحي - منحة.	دولار أمريكي	٢٠ مليون	١٩٨٩	حكومة الدنمارك
محافظة الجيزة - انتاج بروتين علف - منحة.	جنيه مصري	١ مليون	١٩٨٩	حكومة الدنمارك
تصنيع معدات طاقة الرياح - منحة.	كرونة	٣٥ مليون	١٩٨٩	حكومة الدنمارك
انشطة صناعية وكهربائية - منحة.	دولار أمريكي	٤٠ مليون	١٩٨٩	حكومة الدنمارك
تسهيلات ائتمانية ومنح لا ترد.	فرنك فرنسي	١٠٩ مليار	١٩٨٩	حكومة فرنسا
مشروع النشارد بالسويس.	جنيه مصري	١٤ مليون	١٩٨٩	حكومة فرنسا
مشروع الصرف الغطى وتحسين التربة بالدقهلية - منحة.	دولار كندي	١٩ مليون	١٩٨٩	حكومة كندا
مشروعات تدعيم الشبكة الكهربائية الموحدة - منحة.	كرونة	٢٠ مليون	١٩٨٩	حكومة السويد

المشروع المستفيد	عملة القرض	قيمة القرض	تاريخ التوقيع	الجهات المقرضة
تمويل بعض مشروعات الطاقة - قرض ميسر.	دولار أمريكي	٦٨ مليون	١٩٨٩	بنك الاستثمار الاوروبي
شركة الاسكندرية لانتاج الاطارات المعدنية.	وحدة نقد اوروبية	٢٥ مليون	١٩٨٩	بنك الاستثمار الاوروبي
مشروع محطة الكريما.	دولار أمريكي	٨٠ مليون	١٩٨٩	بنك الاستثمار الاوروبي
احلال وتجديد محطات توليد الكهرباء - قرض ومنحة.	دولار أمريكي	١٤ مليون	١٩٨٩	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
مشروعات جديدة للطاقة - قرض ميسر.	دولار أمريكي	١٦٥ مليون	١٩٨٩	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
صوامع تخزين الغلال.	دولار أمريكي	٤٠ مليون	١٩٨٩	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
محطة كهرباء دمياط.	دولار أمريكي	١٥٠ مليون	١٩٨٩	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
محطة كهرباء التبين.	دولار أمريكي	١٦ مليون	١٩٨٩	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
تطوير التعليم الهندسي والفني.	دولار أمريكي	٣٠ مليون	١٩٨٩	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
تمويل مصدري الحاصلات البستانية.	دولار أمريكي	٥ مليون	١٩٨٩	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
احلال وتجديد محطات الكهرباء - قرض ميسر.	دولار أمريكي	١٠ مليون	١٩٨٩	البنك الافريقي للتنمية
وزارة الصحة - وزارة التربية - قرض ميسر.	دولار أمريكي	٩٦٥ مليون	١٩٨٩	البنك الافريقي للتنمية
منحة لا ترد.	دولار أمريكي	٨٧١ ألف	١٩٨٩	البنك الافريقي للتنمية
قطاع الكهرباء - محطة كهرباء العريش.	دولار أمريكي	٥٠ مليون	١٩٨٩	البنك الافريقي للتنمية
الدراسات الفنية للربط الكهربائي بين مصر وزائير - منحة.	دولار أمريكي	١ مليون	١٩٨٩	البنك الافريقي للتنمية
توسيع محطة توليد كهرباء غرب القاهرة.	دولار أمريكي	٢٨٠ مليون	١٩٨٩	البنك الافريقي للتنمية
تحديث وتجهيز ٢٠٠ مدرسة صناعية.	دولار أمريكي	٥٠ مليون	١٩٨٩	البنك الافريقي للتنمية
مؤسسة مصر للطيران.	دولار أمريكي	٥٠٠ مليون	١٩٨٩	مجموعة بنوك امريكية وبريطانية ويابانية
انشاء نظام لحفظ معلومات عن حجم العمالة المهاجرة - منحة.	دولار أمريكي	٧٢ ألف	١٩٨٩	صندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية

## ٤٠١٨ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١٠٤٠١٨ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة باعداد قائمة بالمشروعات المتاحة للاستثمارات الخاصة الوطنية والخارجية والعربية في مصر في مجال التصنيع وتم ابلاغ هذه القائمة الى السفارات المصرية بالخارج لعرضها على المستثمرين كما يتم الترويج لها في داخل مصر عن طريق الغرف التجارية واتحاد الصناعات لجمعية "رجال الاعمال المصريين".

وتتركز هذه المشروعات في الصناعات الهندسية والالكترونية والكيمياوية والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والحرايات ومشروعات استصلاح الاراضي والثروة الحيوانية والسلمكية والقرى السياحية والفنادق.

وفيما يلي تفصيلا لهذه الفرص:

### القطاع الصناعي:

#### ١. الصناعات الهندسية:

- انتاج الماكينات الزراعية وطمبات الاعماق عدا الجرارات الزراعية قدرات ٢٥ - ٧٠ حصانا وعا ظلمبات الري ومحركات الديزل.



- تصنيع قطع غيار السيارات عدا الرادياتيرات والبساتم والشناير والشمبرزات وسبائك كراسي المحاور والخيوط وواقيات الارتداد.
- انتاج حديد التسليح.
- انتاج الادوات الكهربائية المنزلية.
- تصنيع معدات التشييد والبناء بون محركات الديزل.
- تصنيع أنظمة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.
- تصنيع الاجهزة الكهربائية المنزلية.
- تصنيع العربات وبيوت النباتات.
- انتاج معدات انتاج زيوت الطعام والسكر والالبان.
- انتاج معدات الصوامع والمطاحن والمخابز الآلية.
- انتاج معدات المحالج والنسيج وصناعة الملابس.
- انتاج معدات النقل مثل قطع غيار ومحركات وعربات سكك الحديد والصناعات المغذية للسيارات ومعدات النقل البحري.
- انتاج معدات الطاقة الكهربائية مثل معدات خطوط نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، ومعدات المحولات والموزعات ومحطات التوليد.
- انتاج معدات الصناعات الكيماوية التي تنتج الاسمدة والحراريات والزيوت والصابون، والمنظفات الصناعية.
- صناعة المراوح الهوائية لرفع مياه الآبار لاستصلاح واستزراع الاراضي.
- تصنيع الاكسسوارات الجلدية والاحذية من المعادن والبلاستيك والاقفال الرقمية.

## ٢. الصناعات الالكترونية:

- انتاج اجهزة القياس والاختبار الالكترونية.
- انتاج المكثفات لتحسين القدرة للاغراض الصناعية.
- انتاج اجهزة الانذار والمراقبة.
- انتاج سنائير لمبات فلورسنت.
- انتاج شرائط تسجيل صوتية ومرئية.
- انتاج وتجميع الحاسبات الآلية الشخصية.
- انتاج الدوائر الكهربائية للتلفزيون الابيض والدوائر الالكترونية.
- انتاج سماعات لاجهزة التلفزيون والراديو.
- انتاج التيونر والمحولات والمقاومات لاجهزة التلفزيون والراديو.
- انتاج الترانزستور والصمامات الثنائية والدوائر الكهربائية.

## ٣. الصناعات الكيماوية:

- انتاج الاسمدة الكيماوية.
- انتاج الاسمدة المركبة عالية الكفاءة لتوفير الامونيا، واليوريا وحمض الكبريتيك والفوسفوريك والفوسفات

الثنائي والسماذ الأزوتي.

- إنتاج لعب الاطفال.
- انتاج منظفات كيمياوية للاجهزة الالكترونية والكهربائية والعلمية.
- انتاج المستحضرات الصيدلانية من النباتات والاعشاب الطبية.
- انتاج افلام التصوير بالاشعة للاستخدامات الطبية والصناعية واستخدام الفضة في الافلام المستعملة.
- تكرير الزيوت المستعملة الخاصة بالسيارات والمصانع.
- انتاج الغراء الابيض للصق منتجات الاثاث والجلود.
- انتاج اسود الكربون المستخدم في انتاج الاطارات.
- انتاج الكيماويات ومواد التنظيف للمستشفيات والمصانع.
- انتاج البولي اثيلين ومشتقاته لصناعة منتجات البلاستيك.
- انتاج غاز الاثيلين.

#### ٤. صناعات انتاج الملابس:

- انتاج الملابس الرياضية بجميع انواعها والملابس الداخلية والخارجية والجوارب من التريكو والقطن.

#### ٥. الصناعات الغذائية:

- انتاج وتصنيع الالبان.
- عصر الزيوت فيما عدا بذرة القطن.
- انتاج الصلصة.
- انتاج اغذية الاطفال سريعة الذوبان.
- انتاج الاعلاف.

#### ٦. الصناعات الورقية:

- انتاج ورق التغليف المخصص للسجائر والادوية.
- انتاج ورق الصحف والمجلات والمطبوعات.

#### ٧. صناعات مواد البناء والحراريات:

- انتاج الاسمنت.
- انتاج زجاج الفيسفيساء في مختلف الاشكال والالوان للحوائط والاسقف والنافورات والحمامات.
- انتاج الرخام الصناعي والطوب الاسمنتي الملون بطريقة الضغط والعازلات الكهربائية الخزفية والطوب الاسمنتي الخفيف.

#### ٨. قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

- استصلاح الاراضي واستزراع الخضروات والمواالح والنباتات والاعشاب الطبية وعباد الشمس.
- استصلاح الاراضي لتربية الماشية وانتاج الخضر والفواكه والتصنيع الزراعي وانتاج اللحوم الحمراء واقامة

مجازر آلية.

- انتاج وتصنيع البطاطا .
- اقامة محالب آلية ومصانع لانتاج الالبان.
- تربية وتسمين الاغنام والارانب وانتاج الفراء واقامة مزارع للبط.

## ٠٩ قطاع السياحة والفنادق:

- اقامة قرى سياحية وعلاجية في منطقة خليج دشة الضبعة.
- اقامة قرى سياحية في الفيوم ومنطقة رأس المال على الساحل الشمالي والبحر الاحمر.
- اقامة فنادق جديدة او توسيع الفنادق القائمة.

## ٢٠٤٠١٨ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (بالالف جنيه مصري)
استصلاح اراضي في الوادي الجديد	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	الوادي الجديد	دراسة اولية	١٨٠٠٠ جنيه
انتاج الاقفال والكوالين	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسة اولية	٦٥ مليون دولار
انتاج الاعلاف غير التقليدية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسة اولية	٩٠٠٠ جنيه
اقامة عتابر لتسمين الكتاكيت	الشركة المصرية البريطانية للتفريخ	لم يحدد	دراسة نهائية	٣ ملايين دولار
انتاج مكائن ومعدات لوحداث متكاملة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة جدوى اولية	٢٠ مليون دولار
وتصنيع الصخور والخامات المعدنية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٦٥٠ جنيه
الطوب الاسمنتي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٦٠ جنيه
سوست بلاستيك	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٥٠٠ جنيه
الاصباغ للنسيج وكيمياويات للتجهيز	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٥٠٠ جنيه
فرش الاسنان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٨٠٠ جنيه
كيمياويات البناء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٨٠٠ جنيه
مواسير ووصلات للتهوية وتكييف الهواء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٣٠٠ جنيه
من الصاج والالمنيوم	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٥٠٠ جنيه
سلك ابريال تلفزيوني ملون	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٦٥٠ جنيه
مفاتيح - فيش - مأخذ كهربائية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٥٠٠ جنيه
تجفيف شمسي للعب النباتي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٦٥٠ جنيه
المكرونة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٦٥٠ جنيه
الخطويات (ملين - نوجا)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٤٠ جنيه
تعبة الخضروات والفواكه الطازجة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٠٠٠ جنيه
السخانات الشمسية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٠٠٠ جنيه
ترانس بلاست	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٢٠٠ جنيه
ابريال تلفزيوني	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٢٥٠ جنيه

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (بالالف جنيه مصري)
اشرطة كاسيت فيديو اجهزة كهربائية - مكانس - مفارم كبة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٥٠٠ جنيه
- شفاط - مجفف	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٣٠٠٠ جنيه
الاتااث والابوات الطبية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٧٥٠ جنيه
الساعات (يد)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٨٠٠ جنيه
الحنفيات والخلاطات والمحابس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٠٠٠ جنيه
غسالات نصف اتوماتيكية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٠٠٠ جنيه
آلات ومعدات ميكانيكية فيما عدا				
آلات الري	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٠٠٠ جنيه
فلاتر السيارات والمعدات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٨٠٠ جنيه
خلاط الخرسانة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٦٠٠٠ جنيه
لقم وتيل الفرامل لسيارات الركوب	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٨٠٠٠ جنيه
البوجيهاث	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١١٠٠٠ جنيه
القفاازات الجلدية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٧٥ جنيه
احذية من البلاستيك والقماش	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٤٠٠ جنيه
منتجات جلدية وشنط سفر	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٥٠٠ جنيه
ملابس جلدية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٥٠٠ جنيه
احذية جلدية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٦٥٠ جنيه
ملابس جاهزة رجالي او حريمي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٨٠٠ جنيه
ملابس تريكو داخلية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٥٠٠ جنيه
انتاج خيوط	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٥٠٠ جنيه
الجوارب	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٠٠ جنيه
خيام وفرش الارضيات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	١٥٠ جنيه
الابواب والشبابيك الخشبية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٠٠ جنيه
آلات يدوية (مفكات - مفاتيح)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٠٠ جنيه
مسامير القلاووظ	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٠٠ جنيه
اتااث خشبية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحدد	دراسات اولية	٢٥٠ جنيه

## ٥٠١٨ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او ساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشاريع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (جنيه مصري)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف جنيه مصري)
٢٢	صناعي، زراعي،	خلال عام ١٩٨٩	٣٦٢٥٢٢	سوريون	٦٠٦٨١
	خدمي، تمويل، سياحي.			اردنيون	١٣٠٢٤٥
				سعوديون	١٦٠٥٦٢
				بحرينيون	٢٣٥٢
				كويتيون	١١٨٠٢
				لبنانيون	٥٣٦٠
				يمنيون (ش)	١٠٠٠

(١٩)

تقرير مناخ الاستثمار في

المملكة المغربية

لعام ١٩٨٩



## تقرير مناخ الاستثمار في

### المملكة المغربية

لعام ١٩٨٩

حفل العام، مثار التقرير، بعدة احداث هامة، فعلى الصعيد المغربي تم التوقيع على معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، وعلى الصعيد المحلي برز حدثان لهما صلة بمناخ الاستثمار، يتمثل الحدث الاول منهما في الرسالة الملكية التي وجهها الملك الحسن الثاني الى الوزير الاول لاتخاذ التدابير اللازمة لازالة معوقات الاستثمار الادارية والاجرائية، ويتمثل الحدث الثاني في المصادقة على قانون الخوصصة الذي سيتم بموجبه بيع نحو مائة مؤسسة عمومية وشبه عمومية الى القطاع الخاص.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

#### ١٠١٩ تشريعات وأجراءات حكومية:

صدر اثناء العام تشريعات تنظم النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

- في مجال التجارة الداخلية اصدر الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية القرار رقم ١٥٧/٨٩ بتتيمم القرار رقم ٣/٣٣٤/٧١ بتحديد قائمة البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم اسعارها، وقد اضيفت بمقتضى هذا القرار، الخدمات المعلوماتية والاجراءات التي يقوم بها الاعوان القضائيون الى القائمة المذكورة.

- وبتاريخ ١٣/٢/١٩٨٩ اصدر الوزير قراره رقم ٢٦٠/٨٩ بتحديد اسعار الزبدة المستوردة غير المعبأة في مختلف مراحل التسويق، واصدر بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٩ الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية القرار رقم ١٢٥/٨٩ بتحديد اسعار هوامش الربح القصوى لبيع السكر المصفى في جميع مراحل التسويق، وصدر في نفس التاريخ قرار وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم ١١٢٨/٨٩، فحدد اسعار بيع الدقيق الوطني للقمح اللين من نوعي الخبازة والتجارة الذي تنتجه المطاحن الصناعية وصدر ايضا المرسوم رقم ٢/٨٧/٦١٦ بتحديد نسبة المواد الدسمة في الالبان المعالجة وتنظيم الاتجار بها كما صدر بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٩ المرسوم رقم ٢/٨٧/٦٥٩ الذي نظم الاتجار في السلع المعبأة في اوعية او لفائف من حيث بيان حجمها ووزنها، ونوع وسعة وطريقة سد القناني والصفائح المستعملة وخطر اعادة استخدام بعض انواعها، ومن ناحية اخرى وبتاريخ ٢١/٦/١٩٨٩ اصدر وزير الصحة العمومية القرار رقم ٤٦٢/٨٩ بتحديد طريقة حساب اسعار المستحضرات الصيدلانية ذات المنشأ الاجنبي التي يجوز استيرادها لاجراض الطب الأدمي وطريقة التصريح بالاسعار والمخزونات الاحتياطية الواجب توافرها لدى المستوردين.

- وعلى صعيد الشؤون المالية، صدر بتاريخ ٦/٢/١٩٨٩ قرار وزير المالية رقم ٢١٠/٨٩ باصدار اذونات خزانة خلال سنة ١٩٨٩ لحاملها واجلها سنة اشهر، وتتراوح قيمتها الاسمية من مائة الى عشرة آلاف درهم مغربي\*، وعهد القرار الى بنك المغرب مسؤولية تلقي الاكتتاب، وقد حدد القرار شروط الاكتتاب وثمان الاصدار وسعر الفائدة، واصدر وزير المالية في نفس التاريخ القرار رقم ٢١١/٨٩ باصدار اذونات اجلها خمس سنوات يقتصر الاكتتاب فيها على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقيمون بصفة اعتبارية في الخارج ولهم في البنوك المسجلة بالمغرب دراهم غير قابلة للتحويل، وحدد القرار القيمة الاسمية للاذونات وطريقة ومدة استهلاكها.

\* الدرهم المغربي يعادل ١٢٢٠ دولار امريكي كما في ٣١/١٢/١٩٨٩.



- وأصدر الوزير أيضا القرار رقم ٢١٢/٨٩ بتحديد كيفية قيام الخزانة باصدار مستمر لاذونات تتراوح أجالها بين شهر وسنة ويقتصر الاككتاب فيها على البنوك وصندوق الايداع والتوفير والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي، وحدد القرار شروط الاصدار وسعر الفائدة كما اصدر الوزير القرار رقم ٢١٣/٨٩ باصدار اذونات اجلها سنة خلال ١٩٨٩ اقتصر الاككتاب فيها على البنوك في حدود النصوص التنظيمية للعدد الادنى للسندات العامة الذي يجب ان تحتويه محفظتها، وحدد ثمن الاصدار وطريقة ادائه وسعر الاسترداد والفائدة على الاذونات، واصدر وزير المالية قراره رقم ٤/٨٩ بتغيير القرار رقم ٣٥٥/٦٧ المتعلق بالقروض العقارية وقروض البناء والقروض الفندقية وذلك في شأن من يستفيد من القروض المشار اليها ونسبة الفائدة عليها، كما صدر قرار وزير المالية رقم ٩٧٠/٨٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٩ باصدار اذونات خزانة تراوحت أجالها بين سنتين وخمس سنوات ومبالغها بين نصف مليار وملياري درهم، كما تفاوتت نسب الفائدة بينها، وقد قصر القرار الاككتاب على البنك الشعبي المركزي.

- وفيما يخص الرسوم والضرائب الجمركية، فقد اصدر وزير المالية القرار رقم ١٢٧/٨٩ بتاريخ ١/٢/١٩٨٩ بتغيير وتتميم قراره رقم ٢٠٢/٨٦ بتعيين المختبرات المكلفة بتحديد المواد المكونة والعناصر المميزة للبضائع والمنتجات المقدمة الى ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وقد تم بموجب هذا القرار تحديد تلك المختبرات بالنسبة لمناطق الرباط وطنجة والدار البيضاء. كما اصدر وزير المالية عدة قرارات تعلق بعضها بوقف استيفاء الرسوم والضرائب المفروضة على استيراد بعض المنتجات (القران ١٣٧١ و ١١٩٣ لسنة ١٩٨٩)، وتعلق بعضها الآخر بتغيير تعريفه الرسوم الجمركية على بعض الواردات (٢٩ و ٣٣ و ٤٥ لسنة ١٩٨٩)، وتناول احداها تغيير مسمى التعريفه الجمركية (القرار ٣١ لسنة ١٩٨٩)، كما تم بموجب بعضها تغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد او استهلاك بعض المنتجات (٤٢ و ٨٩ و ١٢١٨ لسنة ١٩٨٩).

- وفيما يتعلق بقطاع الزراعة، صدر بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٩ المرسوم رقم ٢/٨٩/٢١٨ بتحديد قائمة المعدات الفلاحية الجديدة التي يمكن تملكها بمساعدة الدولة. جاء المرسوم متمما للمرسوم رقم ٢/٦٩/٣١٣ المتعلق بتنظيم اعمال التشجيع التي تقوم بها الدولة من اجل تملك المعدات الفلاحية.

- وفي مجال النقل والمواصلات، صدر قرار وزير النقل رقم ٤٣/٨٩ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٨٨، وقد حدد القرار اجور نقل البضائع بواسطة المكتب الوطني للسكك الحديدية اعتبارا من ٩/١/١٩٨٩ وفقا للتفصيل الوارد في القرار.

- وعلى صعيد العمل صدر بتاريخ ٧/٩/١٩٨٩ المرسوم رقم ٢/٨٩/٤٤٧ بتغيير القرار الصادر في ١٦/٧/١٩٤٩ بتحديد قيمة الوهبات والمنافع العينية الممنوحة لبعض فئات العاملين والتي تدخل في تقدير الحد الادنى للاجور ووجب المرسوم ان تقدر قيمة التغذية التي تقدم للعاملين بالفنادق والمقاهي والمطاعم وفق الاسس التي حددها المرسوم.

## ٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات جماعية وثنائية:

### ١٠٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع عدد من الدول العربية في مجالات مختلفة وفيما يلي بيان بتلك الاتفاقيات:

- تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تنص على تكوين

لجنة مشتركة تجتمع دوريا لبحث مختلف السبل الكفيلة بتدعيم التعاون بين البلدين.

- تم التوقيع على محضر اتفاق مشترك مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للتعاون في مجال انتقال السلع بين البلدين ومنح التسهيلات الجمركية. كما تم ضبط قائمة بالمنتجات التي سيتم تبادلها خلال هذا العام.
- تم التوقيع مع دولة الكويت على اتفاقية للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري، نصت على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ورفع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل تدريجيا وذلك خلال خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع دوريا في كل من العاصمتين الرباط والكويت لمتابعة تنفيذ احكامها ومعالجة اية صعوبات قد تنشأ عند تطبيقها.
- على اثر انعقاد اجتماعات اللجنة المغربية المصرية العليا المشتركة في الرباط، تم التوقيع على اتفاقية بخصوص الصفقات المتكافئة بين البلدين (التبادل التجاري دون تحويل عملات). كما تم الاتفاق على انشاء شركة قابضة مشتركة برأس مال يبلغ ٥٠ مليون دولار، سيكون مقرها مدينة الرباط وستقوم بانجاز مشروعات اقتصادية مشتركة في كلا البلدين.
- تم الاتفاق مع المملكة الاردنية الهاشمية على رفع حجم التبادل التجاري بينهما لهذا العام الى ٤٠ مليون دولار. وقد نص الاتفاق على امكانية بيع البلدين منتجات بقيمة ١٦ مليون دولار لكل منهما في اسواق الدولة الاخرى عبر مراكزهما التجارية بينما خصص مبلغ ٤ ملايين دولار لكلا البلدين لبيع سلعهما الى الجمهور مباشرة من خلال معارض يقيهما الطرفان في الدار البيضاء وعمان. وستفدى سلع البلدين التي سيتم تبادلها، واغلبها مواد غذائية واقمشة وملابس ومواقد وثلاجات، من الرسوم الجمركية.
- الاجتماع الدوري للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي المغربية العراقية في بغداد وقد تم الاتفاق بين الجانبين على تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي ودعم امكانات التبادل التجاري.
- التوقيع على اتفاق بين بنك المغرب (البنك المركزي) والبنك المركزي التونسي يقضي بالسماح للمصدرين والمستوردين من كلا البلدين بسداد قيمة الصفقات التجارية المبرمة بينهم بعملة البلدين على ان يقوم البنكين المركزيين بتسوية الحسابات بينهما بالعملات القابلة للتحويل شهريا.
- تم الاتفاق بين غرفة التجارة والصناعة المغربية واتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة على دعم التعاون في مجال تبادل المعلومات التجارية والتدريب واقامة المعارض التجارية في كلا البلدين.
- تم التوقيع على اتفاقية مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تنص على انجاز مشروعات زراعية مشتركة في كلا البلدين وكذلك التعاون في مجال الطب البيطري ومكافحة الجراد والايوثة التي تهدد الماشية.
- تم التوقيع على اتفاقية مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نصت بالخصوص على ربط الشبكات الكهربائية بين البلدين وكذلك التعاون في مجال التخطيط والتحكم في الطاقة، وقد تم في هذا الصدد تشكيل مجموعات عمل مشتركة مع تحديد جدول زمني لاجتماعاتها.
- تم التوقيع على اتفاقية مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تم بموجبها انشاء شركة مشتركة تقوم بانجاز الدراسات اللازمة لمد انبوب الغاز الطبيعي الذي يربط الجزائر بأوروبا عبر المغرب وجبل طارق. وقد حدد رأس مال هذه الشركة بـ ٥٠٠.٠٠٠ دولار امريكي يساهم فيه الجانبان بالتساوي. ومن المخطط ان تبدأ عملية التسليم الاولى من الغاز الطبيعي الجزائري الى أوروبا مع مطلع عام ١٩٩٥.

- تم التوقيع على اتفاق مع الجمهورية التونسية للتعاون في مجال المواصلات(١).
- تم التوقيع على اتفاقية مع جمهورية مصر العربية تهدف الى تنظيم النقل البحري بين مرافئ البلدين من اجل تطوير المبادلات الثنائية على المستويين التجاري والسياحي.
- تم التوقيع على اتفاقية مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نصت على دعم التعاون بين البلدين في مجال النقل خاصة في مجال تدريب الكوادر كما تم الاتفاق على دراسة امكانية انشاء واستغلال خطوط منتظمة لنقل المسافرين عبر الطرق البرية.
- تم التوقيع بين دول اتحاد المغرب العربي على اتفاقية تنص على انشاء شبكة موحدة للبريد والاتصالات(٢).
- تم الاتفاق بين وزراء النقل في دول اتحاد المغرب العربي على انشاء شركتين مشتركين تعمل الاولى في مجال النقل الجوي وتعمل الثانية في مجال النقل البحري(٣).
- تم التوقيع على اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي مع جمهورية مصر العربية.
- اتفاقية انشاء الشركة السعودية المغربية للاستثمار الانمائي الواقعة بالرياض بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٨٩.

### ٢٠٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية:

- تم خلال العام التوقيع على الاتفاقيات التالية:
- بروتوكول للتعاون المالي مع جمهورية المانيا الاتحادية.
- اتفاقية للتعاون في ميادين الصيد البحري والبحث العلمي والتكوين المهني مع جمهورية الرأس الاخضر.
- اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية بخصوص مكافحة الجراد.
- اتفاقية مع فرنسا للتعاون في مجال النقل والمواصلات.
- اتفاق بين المملكة المغربية والمملكة الاسبانية بشأن انعاش وحماية الاستثمارات على وجه التبادل الموقع بمديريد بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩.

### ٢٠١٩ وقائع وأحداث:

سجل العام مثار التقرير عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية نشير الى اهمها فيما يلي:

### الميزانية العامة للدولة:

- قدرت الايرادات بالميزانية العامة للعام ١٩٨٩ بحوالي ٦٧ر٦٦ مليار درهم، والمصروفات العامة بحوالي ٧٤ر٦٣ مليار درهم، اي بزيادة في الايرادات نسبتها ١٤ر٥٪ وفي الانفاق ٩ر٨٪ بالمقارنة مع ميزانية عام ١٩٨٨، وتشير تقديرات الميزانية الى عجز يبلغ ٩ر٩٦ مليار درهم اي اقل بنسبة ٢١٪ عن العجز في عام ١٩٨٨.
- قدرت خلال العام المصروفات المخصصة لتسديد المديونية الخارجية بحوالي ١٩ر٩ مليار درهم بالمقارنة مع ١٧ر٣ مليار في عام ١٩٨٨ اي بزيادة ٣ر٥٪.

### الزراعة والامن الغذائي:

- قامت وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي باعداد مجموعة من الدراسات المتعلقة بوضع استراتيجية وطنية للغذاء، وافادت مصادر الوزارة ان هذه الاستراتيجية تمتد على المدى المتوسط الى حدود عام ٢٠٢٠، وهي الاولى

(١) و(٢) و(٣) للتفصيل: راجع التقرير القطري للجمهورية التونسية الفقرة ١٠٢٠٤.

من نوعها على مستوى دول العالم الثالث، وتعتمد على تطور الانتاج الزراعي في المغرب وتنوع اتجاهات الاستهلاك بعد انجاز الاكتفاء الذاتي بالنسبة لعدة منتجات زراعية كالحبوب والخضروات واللحوم والبيض والحليب والفاكهة.

- وضعت الحكومة المغربية خطة لمكافحة التصحر الذي يشكل تهديدا كبيرا بالنسبة للمناطق الواقعة جنوب البلاد. وتشير معلومات مصدرها وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ان خطر التصحر اصبح اكثر خطورة حيث انه لا يتم في خط مستقيم وانما في جيوب متفرقة، من الصعب السيطرة عليها بالسرعة المطلوبة. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة المغربية ما فتئت تبذل جهدا متواصلا لمكافحة التصحر وذلك بمساعدة المنظمة الدولية للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية والمجموعة الاقتصادية الاوروبية وذلك عن طريق انشاء مراكز للتنمية الزراعية وتشبيد حواجز واقية من الرياح.

- وقعت الحكومة المغربية عقودا مع عددا من الشركات الاجنبية لبناء سد ضخيم شمال الرباط بتكاليف تقدر بـ ٣ر٤٨ مليار دولار وسيوفر السد كمية من المياه قادرة على ري ١٠ آلاف هكتار من الاراضي المزروعة كما انه سيتم من توفير طاقة كهربائية تقدر بـ ٣٩٠ كيلواط في الساعة. وتشير التوقعات ان هذا السد سيمكن المغرب من انتاج ١٠٠ ألف طن من الارز و٢٠٠ ألف طن من السكر سنويا.

وتجدر الاشارة الى ان كلا من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت واسبانيا وايطاليا والاتحاد السوفيتي يساهمون في تمويل انشاء السد.

### في قطاع الطاقة والثروة المعدنية:

- جاء في نشرة صادرة عن وزارة الطاقة والمعادن المغربية ان المملكة المغربية تمتلك مصادر متعددة للطاقة بينها كميات قليلة من النفط الذي بلغ انتاجه حوالي ٢٢ ألف طن سنة ١٩٨٨، والغاز الطبيعي الذي انتج منه حوالي ٨٧ مليون متر مكعب في العام ذاته، بالإضافة الى الطاقة المائية (٤٥٠٠ ميغاواط/ساعة) في حال التساقط العادي للامطار. اما الفحم الحجري الذي يتركز في منجم جرادة فكان انتاجه عام ١٩٨٨ حوالي ٧٤٠ ألف طن. وتمتلك المملكة المغربية احتياطا كبيرا من الصخور النفطية التي تقدر بمائة مليار طن تحتوي على ٦ مليارات طن من الزيوت النفطية. ويتم استغلال بعض تلك الصخور اما بالحصول على زيتها او بحرقها مباشرة في محطات توليد الكهرباء.

اما بخصوص الطاقة النووية فقد ذكرت النشرة انه تم تحديد موقع لاقامة محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية، ومن المتوقع استخراج نحو ٩ ملايين طن من اليورانيوم من الحامض الفوسفوري حيث ان المغرب من المنتجين الاساسيين لهذه المادة.

وقد بلغ عدد العاملين في قطاع الطاقة ٢٠ر٤٢٥ عاملا عام ١٩٨٨ مقابل ١١ر١٨٤ عاملا عام ١٩٦٨، ويكاد يكون توزيعهم متساويا بين قطاعات النفط والكهرباء والفحم.

- ذكرت احصائيات رسمية صادرة عن "شركة الفوسفات المغربية" ان المملكة المغربية احتلت عام ١٩٨٩ المرتبة الثانية مع الاتحاد السوفيتي في انتاج الفوسفات بعد الولايات المتحدة الامريكية. وتبلغ كميات الاحتياطي المغربي من الفوسفات حاليا ١١٠ مليار طن وهو ما يمثل ثلثي المخزون العالمي. وكان الفوسفات (واهم مادة مشتقة منه وهي مادة الحامض الفوسفوري) اكبر مصدر للعملة الصعبة في المملكة المغربية عام ١٩٨٨، بينما احتل عام ١٩٨٧ ولفتره وجيزة المرتبة الثانية بعد تحويلات المغاربة العاملين في الخارج. وتشير هذه الاحصائيات الى ان اجمالي عائدات صادرات الفوسفات ارتفعت هذا العام بنسبة ٤٠٪ عن العام الماضي، لتصل بذلك الى

## القطاع الصناعي:

- افادت مصادر وزارة الصناعة والتجارة المغربية انه خلال العام مئثار التقرير، تصدر قطاع صناعة الجلود والنسيج قائمة الاستثمارات الصناعية في المملكة المغربية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع خلال التسعة اشهر الاولى من العام ١٧٢٤ مليون درهم اي بزيادة تقدر بنسبة ٣٩٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي. وادى هذا الارتفاع في الاستثمارات الى استحداث ٨ آلاف فرصة عمل جديدة.

وعلى مستوى قطاع الصناعات الغذائية افادت نفس المصادر ان الاستثمارات المنفذة لغاية شهر سبتمبر /ايلول من العام بلغت ٦٤٨ مليون درهم. وشهدت صناعة السكر بدورها استثمار ٢٥٠ مليون درهم في حين بلغت الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية حوالي ٤٨٠ مليون درهم.

## القطاع السياحي:

- اعلن وزير السياحة المغربي ان قطاع السياحة مؤهل لان يصبح عام ١٨٩٩ المصدر الثاني للعملة الصعبة، بعد تحويلات المواطنين المغاربة العاملين بالخارج، ومن المتوقع ان يصبح المصدر الاول في السنوات القليلة المقبلة. وقال في ندوة صحفية عقدها بمناسبة افتتاح اول معرض دولي للسياحة في المغرب، انه من المنتظر ان يبلغ عدد السواح بطول عام ١٩٩٢، ثلاثة ملايين سائح، مؤكدا ان هذا التوقع معتدل وواقعي حيث ان نسبة الارتفاع المسجلة في عدد السواح خلال العشرين سنة الماضية كانت ٩ في المائة، وخلال هذا العام ينتظر ان يتجاوز عدد السواح مليوني زائر وان تكون حصيلة المداخيل من العملة الصعبة حوالي ١٠٠ مليون دولار.

وقد سجلت طاقة الايواء بالفنادق هذا العام زيادة تقدر بـ ٣ آلاف سرير جديد، كما تم الترخيص بانشاء ٤٧ مؤسسة سياحية جديدة.

والجدير بالذكر ان نسبة الاستثمار في القطاع السياحي بلغت عام ١٩٨٨ اكثر من ٢٤٪ وهي اعلى نسبة بعد الاستثمار في القطاع الصناعي الذي بلغ معدل النمو فيه ٣٠٪.

- انتهت الشركة المشتركة المغربية الاماراتية للاستثمار من تنفيذ مشروع فندق "شيراتون الدار البيضاء" الذي بلغت كلفته الاجمالية ٣٠٠ مليون درهم وهو من نوع خمس نجوم بطاقة ايوائية تشتمل على ٦٠٠ سرير.

- قامت "الشركة المركزية العامة للفنادق" (وهي شركة تونسية بالكامل) بانجاز فندق بقلعة السراغنة بطاقة ايوائية تبلغ ٦٦٠ سريرا. وبلغت التكلفة الاجمالية لهذا المشروع ١٢٠ مليون درهم.

## وفي مجال الاستثمار:

- وجه العاهل المغربي الملك الحسن الثاني تعليمات الى الوزير الاول يحثه فيها على اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها ان تزيل معوقات جذب رأس المال الاجنبي الى المغرب. وتحددت هذه المعوقات بالاجراءات الادارية العديدة التي تعتبر مصدرا لكثير من صور التباطؤ الذي يفضي الى التأخير في انجاز المشروعات الاستثمارية.

وقد دعا الملك الحسن الثاني الوزير الاول الى اعتبار كل ملف متكامل العناصر القانونية يحتوي على مشروع استثماري مقبولا بصفة نهائية ما لم تصدر الادارة قرارا بشأنه في خلال اجل اقصاه شهران من تاريخ تقديم الطلب كما طالب بان يكون الرقض معللا بالاسباب التي تستوجب ذلك قانونا.

وقد اصدر الوزير الاول المغربي تعليماته الى الجهات المختصة بالعمل على تبسيط الاجراءات الادارية المتبعة.

كما طالب الوزير الأول باعداد جرد بالوثائق والاجراءات الضرورية لانجاز كل مشروع حسب المسار الخاص بكل صنف من الاستثمارات، واقتراح تدابير لتبسيط الاجراءات الجاري بها العمل خاصة فيما يتعلق باختصار الأجال والاستغناء عن الاجراءات والوثائق غير الضرورية، واحداث خلية متخصصة في كل وزارة تتكفل بتتبع ملفات الاستثمار.

- قررت الحكومة المغربية تبسيط الاجراءات المصرفية للمستثمرين العرب والاجانب الراغبين في استثمار اموالهم في المملكة المغربية حيث اصبحت عمليات الاستثمار الممولة بالعملة الاجنبية عن طريق بيع احدى العملات الى بنك المغرب او عن طريق السحب من حساب اجنبي بالدرهم القابل للتحويل معفاة من ترخيص مكتب الصرف الذي كانت تخضع له في السابق.

كما تقرر ايضا اعفاء الاستثمارات الممولة عن طريق استعمال الاموال الذاتية للشركة من الاذن المسبق لمكتب الصرف.

### القطاع المالي:

- اعلن وزير المالية المغربي ان المملكة المغربية تعتزم الغاء القيود على الصرف الاجنبي لخلق (رأس مالية شعبية) في اطار اجراءات تهدف الى ايجاد اقتصاد مفتوح وقادر على المنافسة. واضاف وزير المالية ان مثل هذه الخطوة ستساهم في ايجاد اقتصاد يضم الكثير من صغار المدخرين وحملة الاسهم، وان النية تتجه لاقامة مركز مالي عالمي في الدار البيضاء العاصمة التجارية للمملكة.

- في اطار تسهيل عمليات تحويل العملة الصعبة من المملكة المغربية الى الخارج قرر "مكتب الصرف" التخويل للمصارف والوكالات البريدية بالتحويل الفوري لمبلغ يعادل ٢٠٠٠ درهم شريطة ان يكون التحويل من اجل الاغراض التالية:

- واجبات النشر في الصحف الاجنبية.
  - واجبات الاشتراك في مجلات علمية وفنية.
  - مصاريف دراسية.
  - مصاريف المشاركة في معسكرات دولية للشباب.
  - مصاريف حق العضوية في جمعيات مهنية وثقافية بالخارج.
  - مصاريف اعداد ملفات العمل لدى منظمات دولية.
- تتدارس جهات مالية ومصرفية مغربية امكانية اعادة النظر في شروط وفوائد القروض التي تقدمها المصارف الخاصة الى الاشخاص والمؤسسات وتشير مصادر مطلعة الى ان المؤسسات المصرفية المغربية تمتلك حاليا سيولة نقدية لم تكن متوافرة لها من قبل وذلك بفضل محدودية التجاء الخزينة العامة للاقتراض من الجهاز المصرفي الذي حقق ارباحا مهمة خلال السنة الماضية.
- وتشير التقديرات الاولى المتعلقة بالربع الاول من السنة الحالية الى ان نسبة القروض المقدمة الى المؤسسات والاشخاص زادت بنسبة ٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، شملت اساسا قطاعات السياحة والصناعة والبناء. وتتحدث مصادر مصرفية عن امكان خفض الفائدة من ١٤ الى ١١ في المائة فقط، مع تسهيل اجراءات وشروط تقديم القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- اصدرت المملكة المغربية سندات من فئة ٥ آلاف درهم و ٥٠ ألف درهم وذلك بفائدة تبلغ ١١ في المائة في السنة تدفع مسبقا. وحددت ثمن الاكتتاب ب ٤٠٥٨ درهم للسندات من فئة ٥ آلاف درهم و ٤٠٥٨٠ درهم للسندات من فئة ٥٠ ألف درهم على ان يتم الاسترداد بعد سنتين بالقيمة الكاملة للسهم وبذلك تكون الفائدة المدفوعة مقدما

بواقع ٩٤٢ درهما عن الفئة الاولى و٩٤٢٠ درهما عن الفئة الثانية.

وسيتم تداول هذه السندات في بورصة القيم بالدار البيضاء ويتمتع عائدها بالاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

- تم انشاء بنك لتمويل المشروعات التي يقوم بتنفيذها المغتربون المغاربة المتواجدون بالخارج والذين يقدر عددهم بحوالي ٢٦ مليون في فرنسا و٥٠٠ ألف في شمال اوربا ويتوزع الباقي على مناطق مختلفة من العالم. اطلق على البنك اسم "بنك العمل"، ويبلغ رأس ماله ٥٠٠ مليون درهم، وسيقوم بتوزيع الارباح على شكل اسهم مجانية للعمال والتجار المغاربة حسب مبالغ تحويلاتهم.
- كما تم انشاء مؤسسة لضمان القروض المقدمة من قبل المصارف التجارية المغربية الى المغتربين لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية في المغرب اطلق عليها اسم "دار الضمان".

### الدين الخارجي:

- ذكرت مصادر البنك الدولي للانشاء والتعمير ان ديون المملكة المغربية حتى نهاية عام ١٩٨٨ بلغت حوالي ٢٢ مليار دولار.
- مع مطلع شهر اغسطس /آب من العام الحالي دخلت المملكة المغربية في مفاوضات مع البنوك التجارية الدائنة لاعادة جدولة ديونها.
- وتأمل المملكة المغربية في الاستفادة من خطة "برادي" والتي تقضي باجراء تخفيضات في رأس مال القروض والفائدة عليها وتوفير تمويل مالي بنسب معينة تتناسب مع الديون الخارجية للدول ذات الدخل المتوسطة السبع عشرة الأكثر مديونية والتي تم بينها في يوليو /تموز من العام الحالي كمقترحات عمل من قبل الدول السبع الأكثر غنى.
- وافقت الحكومة الالمانية الغربية على اعادة جدولة ديون بقيمة ٨٤ مليون مارك الماني حصلت عليها المملكة المغربية على شكل قروض ائتمانية وضمانات ائتمانية خلال السنوات الماضية.
- وستقوم الحكومة المغربية بتسديد الديون المستحقة على شكل اقساط ابتداء من عام ١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٩.

### وفي مجال التطورات الهيكلية والمؤسسية:

- تمت المصادقة على قانون الخصخصة من طرف البرلمان المغربي. ويعتبر هذا القانون من اهم القوانين التي سيكون لها التأثير الايجابي على مناخ الاستثمار في المملكة المغربية، اذ يتعلق ببيع حوالي ١٠٠ مؤسسة ومنشأة عمومية وشبه عمومية تشرف عليها الدولة كليا او جزئيا الى القطاع الخاص. وتعزز الحكومة بهذا الصدد ان تقوم بعملية البيع عن طريق المنافسة (المزايدة) او بالتفاوض مباشرة بينها وبين المشتري مع مراعاة نوعية كل مؤسسة من جهة، وتمكين مستثمرين جدد من امتلاك المنشآت الاقتصادية من دون احتكار لرؤوس الاموال، ودعم سياسة تنمية المناطق والحفاظ على القوى العاملة، من جهة اخرى.
- سيشرف على تنفيذ عمليات التحويل وزير مكلف بتساعده لجنة وزارية تسمى "لجنة التحويل من القطاع العام الى القطاع الخاص".
- ويمكن للوزير تحديد نسب الاسهم والحصص التي لا يجوز لشخص طبيعي او معنوي تجاوزها. وكذلك المبلغ الاقصى للاسهم التي يمكن ان تشتريها شركات او اشخاص اجانب.
- وستستثنى من هذه العملية ست مؤسسات استراتيجية لن يقع بيعها للقطاع الخاص هي: المكتب الوطني لسكك

الحديد، والمكتب الوطني للكهرباء، والخطوط الملكية المغربية، والمكتب الوطني للفوسفات، ومكتب البريد والمواصلات، والمكتب الوطني للماء.

وتشير الاحصائيات الرسمية الى انه يوجد حوالي ٦٣٠ مؤسسة مساهمة في المملكة المغربية منها ١٠٠ تشرف عليها الدولة اشرفا كاملا و٣٧٢ تتراوح فيها نسبة المساهمة الحكومية ما بين ٢٠ و٩٠ في المائة وهي تمثل ١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وتشغل ١٨ في المائة من مجموع العاملين. وتكلف شركات القطاع العام الدولة اكثر من ٤ مليارات درهم سنويا لتغطية العجز الحاصل في موازنتها وهو ما يمثل قرابة ٧ر٧ في المائة من اجمالي ايرادات الدولة. وتتوقع نوائر مالية مغربية ان تزيد عائدات الدولة عن ١٠ في المائة مباشرة اذا توقفت عن دفع مصاريف عجز مؤسسات القطاع العام.

### وعلى الصعيد التعاون العربي:

- تم التوقيع على عقد تأسيس الشركة المغربية السعودية للاستثمار التي تهدف الى تشجيع الاستثمارات بين البلدين في مختلف القطاعات الاقتصادية. يبلغ رأس مال الشركة التي تتخذ من الدار البيضاء مقرا لها، ٤٠٠ مليون درهم تساهم فيه حكومتا البلدين مناصفة.
- تم بتاريخ ٢٤ يوليو /تموز افتتاح معرض منتجات دولة الامارات العربية المتحدة بالدار البيضاء، وذلك بمشاركة ٢٠٠ شركة منتجة.
- بدأ في شهر ديسمبر /كانون الاول بتنفيذ المرحلة الاولى من الطريق البري الذي يمتد من المملكة المغربية الى مدينة رفح بشمال سيناء في جمهورية مصر العربية. تقدر التكلفة الاجمالية لهذا المشروع بحوالي ٢٢٠ مليون دولار وسيستغرق تنفيذه حوالي ٥ سنوات.
- تم افتتاح خط السكك الحديدية الذي يربط بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.

### وفي مجال التعاون على الصعيد الدولي:

- تم بالدار البيضاء افتتاح تظاهرة "الايام التنموية" بين مدينتي الدار البيضاء ومرسيليا الفرنسية بمشاركة عدد من المسؤولين من كلا البلدين.
- وتهدف هذه التظاهرة بحث اوجه التعاون بين المدينتين على الصعيد الاقتصادي.
- ستشروع المملكة المغربية واسبانيا في بناء جسر يربط افريقيا باوروبا عبر مضيق جبل طارق الذي يصل بين البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي. تقدر التكلفة الاجمالية لهذا الجسر باكثر من ٣ مليارات دولار. ويتوقع ان يبدأ الجسر من مدينة رأس مالاباتا شرقي مدينة طنجة في المغرب وان يصل عبر المضيق الى مدينة بونتا بالوما الواقعة على بعد حوالي ١٠ كيلومترات غربي مدينة طريفة الاسبانية. ومن المنتظر ان يجعل هذا الجسر من المغرب محورا لنظام دولي للنقل البري لخدمة التجارة والسياحة عبر الدول العربية والافريقية والاوربية.
- عقدت جامعة غرفة التجارة والصناعة بالمغرب بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ندوة حول "تنمية وتنويع المبادلات التجارية بين المغرب ودول اوربا الشرقية".
- تم تنظيم اسبوع تجاري مغربي بكندا.

### احداث سياسية:

شهد العام عددا من الاحداث السياسية كان ابرزها:



- التوقيع في مدينة مراكش على معاهدة انشاء "اتحاد المغرب العربي" وذلك يوم ١٧ فبراير / شباط ١٩٨٩ اثر اشغال القمة المغاربية التي جمعت قادة كل من المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
- تبادلت المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وثائق المصادقة على اتفاقية تحديد الحدود بين البلدين والتي تم توقيعها في يونيو /حزيران عام ١٩٧٣.
- وعلى صعيد تنقية الاجواء مع البلدان الشقيقة استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية والجمهورية العربية السورية ومن المتوقع ان يؤدي هذا التطبيع الى تنشيط التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين البلدين.

## القروض:

يبين الجدول التالي القروض والتسهيلات التي تم الحصول عليها خلال العام:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٣/١٠	١٧ر٠٠٠ مليون	دينار كويتي	مشروع لتنظيم الري والصرف.
الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٦/٤	٤ر٠٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل سد اسمير وتزويد منطقة تطوان بمياه الشرب.
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٩/٦/١٩	٦٥ر٠٠٠ مليون	ريال سعودي	تمويل مشروع قناة تساوت.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٩/٧/٦	٧ر٠٠٠ مليون	دينار كويتي	تمويل سد اسمير وتزويد منطقة تطوان بمياه الشرب.
صندوق النقد العربي	١٩٨٩	١٧ر١٥ مليون	دينار عربي حسابي	قرض ممتد.
ثانيا: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١/٢	١١ر٢٤٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد نפט خام).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٢/٦	٧ر٣٨٣ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد نפט خام).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٤/٢٦	٧ر٥٥١ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد نפט خام).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٧/٥	١١ر٥١١ مليون	دينار اسلامي	تمويل تجارة خارجية (استيراد نפט خام).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٧/٢٤	٧ر٧٠٠ مليون	دينار اسلامي	شراء باخرة نقل حاويات (بيع لأجل).
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩	١٥ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم الميزان التجاري.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩	١٠ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل واردات نفطية.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١٠/٢١	٢ر٢٤١ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد نפט خام.
البنك الدولي	١٩٨٩	١٩ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم برنامج الاصلاح الزراعي.
البنك الدولي	١٩٨٩	٢٨ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تطوير الانتاج الزراعي.
البنك الدولي	١٩٨٩	٨٣ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تحسين الخدمة التعليمية لسكان المناطق الريفية.
البنك الدولي	١٩٨٩	٢٠ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم برنامج التعديلات الهيكلية.
البنك الدولي	١٩٨٩	١٧ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع صناعي.
البنك الدولي	١٩٨٩	٢٣ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم فعاليات التسيير بالادارة العمومية.
البنك الدولي	١٩٨٩	٢٣ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل المرحلة الثانية من البرامج المائية المتوسطة والصغيرة.
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٩	٥ر١٠٠ مليون	وحدة حسابية	تمويل مشروع كهربائي.
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٩	١٠ر٠٠٠ مليون	وحدة حسابية	دعم برنامج التعديلات الهيكلية.
عدة بنوك اسبانية	١٩٨٩	١٢٥ر٠٠٠ مليار	بيزيتا اسبانية	تمويل واردات وأسماكية اسبانية.
حكومة المانيا الفيدرالية	١٩٨٩	٦٥ر٠٠٠ مليون	مارك الماني	تمويل مشروعات زراعية.
الحكومة الصينية	١٩٨٩	٨ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم مشروعات التنمية.
الحكومة الفرنسية	١٩٨٩	٢٥ر٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	دعم ميزان المدفوعات.
الوكالة الامريكية للتنمية	١٩٨٩	٥ر٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل المشروع المتعلقة بدراسة السياسة الاقتصادية.

٤٠١٩ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠١٩ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

تتوفر فرص الاستثمار في المملكة المغربية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية. وفيما يلي تفصيلا لفرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة.

### القطاع الصناعي:

#### • الصناعات الزراعية والغذائية:

- اقامة مخازن للتبريد.
- صناعة الحلويات.
- اقامة وحدات صناعية لتربية النحل لانتاج العسل.
- اقامة وحدات لتربية الدجاج لانتاج البيض.
- اقامة مجازر للدجاج.
- انتاج اللحوم الحمراء.
- اقامة وحدات لانتاج مركب التبغ وتفل السكر.
- بناء مصبرات للخضر المعلبة.
- صناعة تجفيف الفواكه والخضر.
- انتاج الثلج.
- انتاج زيت الزيتون.
- اقامة وحدات لتربية الارانب.
- بناء وحدات تقسيم فضلات المجازر.
- بناء مصبرات للحوم والتوابل.

#### • الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية:

- انتاج الانابيب وقضبان الاسلاك النحاسية.
- انتاج الآلات المستخدمة لتغيير اشكال المعادن مثل ملفقات، ومحزومات، وضغطات ميكانيكية.
- انتاج صمامات للعربات.
- انتاج محقنات للمحركات ذات الاحتراق الداخلي.
- انتاج مولدات هوائية للكهرباء ذو قوة ضعيفة.
- انتاج ادوات البناء والنجارة.
- صناعة مضخات وقود وحاقيات.
- صناعة اجهزة الدراجات.
- صناعة الآليات والاجهزة الكهربائية الخاصة بإدارة المحركات.
- انتاج قطع مطاطية لتسهيل الحركة مثل الاحزمة المطاطية وغيرها.
- انتاج الآليات الخاصة للسلع.

- انتاج هيكل مثبتة للحرارة.
- انتاج مخفضات الاهتزازات للدرجات النارية.
- انتاج رافعات هيدروليكية.
- انتاج اجزاء السيارات مثل واصلات لربط اجزاء السيارات.

#### . الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية ومواد البناء:

- صناعة نترات الامونيوم.
- صناعة اسفنج بوليوريثان.
- صناعة الصابون والمنظفات.
- صناعة اقلام الرصاص.
- صناعة انتاج الشموع.
- صناعة نشر الخشب.
- صناعة ورق الكربون.
- انتاج نعال من البلاستيك.
- صناعة نظارات البلاستيك.
- صناعة لعب الاطفال.

#### . الصناعات النسيجية والجلدية:

- اقامة وحدات لحبك قمصان صوفية.
- اقامة وحدات لخياطة الملابس الجلدية.
- خياطة ملابس الرياضة.
- خياطة ملابس خفيفة (فساتين، قمصان).
- نسيج وخياطة الملابس الداخلية للاطفال والرجال والنساء.

#### القطاع الزراعي:

- تتلخص اهم فرص الاستثمار فيه فيما يلي:
- تكثيف الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني.
  - مصبرات الخضر والفواكه.
  - عصير الفواكه والخضر.

#### قطاع الصيد البحري:

- صيد وتعليب الاسماك.
- بناء احواض اصلاح وصيانة قوارب الصيد.

## قطاع السياحة:

وتتمثل أهم فرص الاستثمار فيه في إقامة الفنادق وغيرها من المنشآت السياحية.

### ٢٠٤٠١٩ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع
مصنع لانتاج الملابس الجلدية انشاء مخازن تبريد لمعالجة وحفظ وتخزين المنتجات الزراعية	مكتب التنمية الصناعية	الرباط	دراسة جدوى نهائية	٣ مليون درهم مغربي.
مصنع لانتاج الزجاج المسطح	مكتب التنمية الصناعية	الرباط	دراسة جدوى نهائية	١٠ مليون درهم مغربي.
مصنع لانتاج السردين	المنظمة العربية للتنمية الصناعية الشركة العربية للاستثمارات السمكية	المغرب ميناء طان طان	دراسة جدوى نهائية	١٢٩ مليون دولار. ١٥٧ مليون دولار.

### ٥٠١٩ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال * بالدرهم المغربي	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم ألف درهم مغربي
٦٨	صناعي، عقاري، سياحي، زراعي، تجاري	١٩٨٩	٢٥٠٨٩٤٨٠٠	أردنيون يمينيون (ش) لبنانيون ليبيون سعوديون سوريون	٦٠٠ ١٣٢٣٠ ١٢٥٠٠ ٣٠٠٠ ٣٦٧٤٩ ١٦١٠

\* قيمة المساهمة العربية فقط.



(٢٠)

تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية الإسلامية الموريتانية  
لعام ١٩٨٩



تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية الاسلامية الموريتانية  
عام ١٩٨٩

تميزت سنة ١٩٨٩ بحدث سياسي هام على المستوى المغربي تمثل في التوقيع على اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي الذي يضم اقطار المغرب العربي الخمس، وعلى المستوى المحلي جاءت وقائع واحداث هذا العام انعكاساً للجهود المكثفة والمتواصلة التي تبذلها الدولة لتصحيح المسار الاقتصادي، واعادة التوازن والترابط والتكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

فقد بدأت الدولة في تنفيذ برنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي (١٩٨٩ - ١٩٩١)، كما شهدت قطاعات الثروة السمكية والمعادن والزراعة تحسنا ملحوظا، وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٢٠ تشريعات واجراءات حكومية:

لم يتيسر الحصول عليها خلال العام.

٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- تم الاتفاق بين البنوك المركزية في دول اتحاد المغرب العربي على مجموعة من السياسات والاجراءات تغطي المجالات الآتية:

• تعميم اتفاقيات الدفع الثنائية بين البنوك المركزية.

• دعم التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء.

• اعداد برنامج تفصيلي لتوحيد السياسات النقدية والتحويل.

• تبادل الآراء والتشاور بشأن تنسيق الرقابة على النقد.

• توحيد نظم الاستثمارات بين الدول الاعضاء.

- تم الاتفاق بين وزراء النقل في دول اتحاد المغرب العربي على انشاء شركة مشتركة للنقل الجوي واخرى للنقل البحري، كما تم الاتفاق على تبسيط الاجراءات المعمول بها في مختلف مطارات هذه الاقطار، والعمل على جعل الفضاء الجوي المغربي فضاء واحدا، بما يمكن من اعتبار مختلف المطارات المغربية مطارات داخلية في منطقة واحدة.

- تم التوقيع على اتفاقية بين دول اتحاد المغرب العربي تنص على انشاء شبكة مغاربية موحدة للبريد والاتصالات، كنوانة لشبكة عربية شاملة، كما تنص الاتفاقية على اقرار تعريفة تشجيعية لخدمات البريد والاتصالات بين اقطار الاتحاد وتنسيق الجهود في مجال تدريب وتبادل الخبراء.

- تم التوقيع على اتفاقية في مجال النقل الجوي بين الحكومة الموريتانية والحكومة المغربية يتم بموجبها تسيير اربع رحلات جوية في الاسبوع بين القطرين.



## ٢٠٢٠. ٢٠٢٠. ٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:

وفي هذا المجال تمت المصادقة على الاتفاقيات التالية:

- صادقت الحكومة الموريتانية على اتفاقية التشجيع والضمان المتبادل للاستثمار الموقعة بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٩ مع الحكومة الرومانية.
- صادقت الحكومة الموريتانية على الاتفاقية التجارية الموقعة بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٩ مع الحكومة التشيكوسلوفاكية.
- صادقت الحكومة الموريتانية على اتفاقية اعادة دمج العمال الموريتانيين المهاجرين الى فرنسا في الاقتصاد الوطني الموقعة بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٩ مع الحكومة الفرنسية.
- وقعت الحكومة الموريتانية وحكومة المانيا الاتحادية على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وبموجب هذه الاتفاقية تم تحديد اولوية التعاون في مجالات التنمية الريفية والصيد والثروة السمكية اضافة الى قطاعات اخرى مهمة.
- وقعت الحكومة الموريتانية والحكومة الغامبية على اتفاقية للنقل الجوي وبموجب هذه الاتفاقية تقوم الخطوط الجوية في الدولتين برحلات جوية منتظمة متبادلة بين البلدين.

## ٣٠٢٠ وقائع وأحداث:

شهد العام مجموعة من التطورات والوقائع والاحداث نشير فيما يلي الى ابرزها:

### التخطيط الاقتصادي:

- بدأ خلال العام تطبيق برنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي (١٩٨٩ - ١٩٩١) ويهدف البرنامج الى تحقيق ما يلي:
- تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة ٣٥٪ بالاسعار الثابتة خلال فترة البرنامج.
  - تحقيق فائض ادخاري بنسبة ٦٪ من اجمالي الدخل القومي سنويا.
  - انجاز استثمار عمومي سنوي بنسبة ١٦٦٪ من اجمالي الدخل القومي.
  - تخفيض العجز في الميزان التجاري الى مستوى اقل من نسبة ٩٦٪ من اجمالي الدخل القومي.
  - تخفيض مستوى خدمة الدين الخارجي الى ما بين نسبة ٢٠ - ٢٥٪ من اجمالي عائدات الصادرات في نهاية ١٩٩١.

وللوصول الى هذه الاهداف تم رسم السياسات التالية:

- تشجيع مبادرات القطاع الخاص عن طريق اتباع سياسات مناسبة ومشجعة ومرونة في التشريعات والنظم.
- اعادة تنظيم المؤسسات العمومية والجهاز المصرفي.
- استخدام اكثر كفاءة للموارد العمومية وتقوية النظام الانتاجي عن طريق ادخال اصلاحات في القطاعات الرئيسية.

وتم رصد مبلغ ٤٥٣١٧ مليار اوقية\* للاستثمارات العمومية خلال فترة البرنامج موزعة على القطاعات الآتية وفقاً لما يلي:

قطاع التنمية الريفية	١٥٥٤٦/٩ مليار اوقية	٤٢٪
قطاع التنمية الصناعية	٥٩٦٩/٢ مليار اوقية	١٢٪
قطاع التنمية الاقليمية	١١٣٦٥/٥ مليار اوقية	٢٤٪
قطاع التنمية البشرية	٤٥٦٣/٤ مليار اوقية	٩٪
قطاع شبه العمومي	١٤٢٤/٨ مليار اوقية	٣٪
اسنيم (الحديد)	٦٤٤٨/٠ مليار اوقية	١٠٪

وسوف يتم ترتيب تمويلي للبرنامج حسب الآتي:

- قروض ٣٨٪.
- مساعدات ٣٢٪.
- شبه مساعدات ٢٢٪.
- مصادر محلية ٦٪.

\* الدولار الامريكي يعادل ٨٥ اوقية موريتانية كما في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٩ .

## الميزانية العامة للدولة:

تم صدور القانون المالي للسنة المالية ١٩٨٩ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩. وقد بلغ حجم الميزانية العامة للدولة ٠٠٠ر٧١٠٩٤ر٢٢ اوقية موزعة وفقا لما يلي:

### الايرادات:

٠٠٠ر٧٤٠٠٠ر١٥٥ اوقية	• ايرادات ضريبية
٠٠٠ر٣١٦ر٢ اوقية	• ايرادات غير ضريبية
٠٠٠ر٣٦٦ر١ اوقية	• ايرادات رأسمالية
٠٠٠ر١٠٠٠ر١ اوقية	• استرجاع قروض
٠٠٠ر٧١٠ر٩٣٣ اوقية	• مساعدات
٠٠٠ر٧١٠ر١٨٩ر٢٢ اوقية	المجموع:

### المصروفات:

٠٠٠ر٣٥٧ر٩٢٨ اوقية	• مصروفات الادارة العمومية
٠٠٠ر٤٣ر٠٧ر٤ اوقية	• مصروفات تدخلات مختلفة
٠٠٠ر٧٤٩٨ر٠ اوقية	• المديونية الخارجية
٠٠٠ر٣١٠ر٧٥ اوقية	• استثمارات
٠٠٠ر٧١٠ر١٨٩ر٢٢ اوقية	المجموع:

ومن أبرز التعديلات في القانون المالي لعام ١٩٨٩ ما يلي:

- اجراء بعض التعديلات على قانون الضرائب، من بينها فرض الضريبة على الوحدات المحلية حسب موقع الانتاج وليس حسب استقلالية او تبعية المؤسسة. وابدال الضريبة الجزافية بضريبة تسمى الضريبة الفعلية المبسطة، اضافة الى تعديلات اخرى في الوعاء الضريبي للمهن الحرة.

### المديونية الخارجية:

وصلت المديونية الخارجية في مطلع ١٩٨٩ الى ١ر٨ مليار دولار، وتمثل خدمة الدين /الصادرات نسبة ٣٧٪ وتسعى الدولة من خلال تطبيق برنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي الى تخفيض هذه النسبة الى ٢٠٪. وخلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩١ سيستحق دفع مبلغ ٢٥ مليار اوقية كفوائد و٤ر٥ مليار اوقية كإقساط قروض سنويا؛ علما بانه قد تمت اعادة جدولة مبلغ ٢١ر٦٧٥ مليار اوقية خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩.

### تنظيم وتشجيع الاستثمار:

سجل العام في مجال تنظيم وتشجيع الاستثمارات صدور قانون الاستثمارات الجديد رقم ٨٩/١٣ بتاريخ

١٩٨٩/١/٢٣ بعد مناقشات ودراسات استمرت لمدة سنتين مع جميع القطاعات والجهات المعنية بالتنمية والاستثمار ويتضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والمزايا التي تمنح لأول مرة للاستثمارات الوافدة، كما يوضح - فضلا عن ذلك - النظم والاجراءات المتعلقة بمنح هذه المزايا. ويحل هذا القانون محل قانون الاستثمارات رقم ١٩٧٩/٤٦.

ومن جانب آخر شهد العام صدور المرسوم رقم ١٩٨٩/٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٣ بإنشاء اللجنة الوطنية للاستثمار، وينص القانون على ان مهام هذه اللجنة تقديم الاستشارات للحكومة من اجل تطبيق ترتيبات قانون الاستثمار، واعطاء آراء معلة حول جميع الملفات المقدمة اليها لمجلس الوزراء عن طريق رئيس اللجنة / وزير التخطيط..

وفي مجال التعرفة الجمركية تم اصدار قانون جديد رقم ١٩٨٩/١١ بهدف تحقيق انسجام التعرفة الجمركية مع قانون الاستثمار الجديد وبرنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي (١٩٨٩ - ١٩٩١). حيث نص القانون على ان يراعى في تطبيق التعرفة، طبيعة المواد المستوردة ودرجة تصنيعها ومكانتها في النظام الانتاجي العام، مع توفير حماية للمنتجات المحلية في حدود نسبة ٤٥٪ لجميع القطاعات الاقتصادية.

### قطاع الصيد والثروة السمكية:

بلغ النمو في هذا القطاع خلال العام نسبة ١١٪ في حين اذحت صادراته تمثل حوالي ٦٧٪ من مجمل عائدات صادرات البلاد. وتقوم الشركة الموريتانية لتسويق الاسماك لوحدها بتصدير حوالي ٦٠٠ ألف طن سنويا من اسماك القاع بمبلغ اجمالي قدره حوالي ٢٠ مليار اوقية.

وفي مجال الصيد التقليدي تقوم الدولة بمجموعة من الاجراءات والنظم للنهوض بقطاع الصيد التقليدي ومن بين هذه الاجراءات تخصيص منطقة خاصة للصيد التقليدي، واعفاء تجهيزات الصيد من الرسوم الجمركية وتشجيع الصيادين على الانتظام في تعاونيات خاصة بهم تؤهلهم للاستفادة من بعض المزايا والحوافز الاخرى. كما تم بناء منشآت استقبال للتفريغ والتخزين والتعليج للصيد البحري في مدن نواكشوط ونواذيبو والعمل على انجاز خمس مراكز تجميع اخرى للصيد على الساحل الموريتاني.

### وفي مجال البحوث السمكية:

اثبتت الدراسات التي اعدتها المركز الوطني للبحوث السمكية وجود ٤٢ فصيلة من الاسماك في الشواطئ الموريتانية، تنتمي الى ٢٦ عائلة مختلفة.

كما اوضحت دراسة انجزتها المنظمة العالمية للاغذية والزراعة امكانية استغلال هذه الثروة السمكية بمعدل يزيد على ٧٠٠ ألف طن سنويا من الاسماك دون الاضرار بمعدل نمو الاسماك الطبيعي.

وفي مجال المحافظة على الثروة السمكية تم الانتهاء من انشاء نظام متكامل للرقابة البحرية وتنسيق عمليات المتابعة والتفتيش. وقد مكن هذا النظام من احتجاز ١٠٢ باخرة صيد اجنبية في المياه الاقليمية الموريتانية تمارس نشاطها بصفة غير قانونية.

وشهد العام من جانب آخر صدور المرسوم رقم ٢٩/١٠٠ المتعلق بإنشاء المجلس الاستشاري للصيد البحري الذي حددت مهامه باعطاء الرأي والمشورة في جميع المسائل المتعلقة بصناعة وتسويق وتموين وحماية الصيد البحري. وعلى المستوى الاقليمي تم انشاء لجنة جهوية بعضوية كل من موريتانيا والسنغال وغامبيا والرأس الاخضر

وغينيا لوضع البرامج التي من شأنها تطوير القطاع السمكي.

### قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

سجل الانتاج الزراعي خلال العام للسنة الثالثة على التوالي ارتفاعا ملحوظا بسبب موسم الامطار الجيد وسياسة الدعم والتشجيع المتبعة من طرف الدولة، واصبح القطاع الزراعي لأول مرة احد القطاعات الرئيسية البارزة للاقتصاد القومي الى جانب القطاع السمكي والقطاع المعدني، فقد زاد الانتاج السنوي من ٢٠.٠٠٠ طنا سنة ١٩٨٧ الى حوالي ١٥٠.٠٠٠ طنا من الحبوب خلال ١٩٨٨ - ١٩٨٩ وتمثل هذه الكمية حوالي نسبة ٥٠٪ من احتياجات البلاد.

كما تم الانتهاء من استصلاح حوالي ٥١ ألف هكتار خلال العام، وتتابع الشركة الوطنية للتنمية الريفية انجاز عدة مشروعات زراعية كبرى في القطر، تبلغ مساحتها الاجمالية حوالي ٣٠.٠٠٠ هكتار بكلفة اجمالية تزيد على ١٦٠ مليون دولار.

وفي مجال الثروة الحيوانية يتواصل انجاز عدد من المشروعات التي تهدف الى تغطية حاجيات البلاد بنسبة ٥٠٪ من منتجات الالبان واستمرار الاكتفاء الذاتي في مجال اللحوم واقامة العديد من مراكز تربية المواشي.

وفيما يتصل بمكافحة التصحر وزحف الرمال بدأت الدولة بانجاز مخطط شامل يهدف الى ادماج مفهوم حماية الطبيعة في جميع النشاطات التنموية.

كما تم خلال العام توفير ١٠١ مليون شتلة لاغراض الغرس وتشجير حوالي ٣ آلاف هكتار وحماية ٨٣٣٨ هكتار وتثبيت حوالي ٣٠١٤٥٩ متر من الرمال.

### قطاع الصناعة والتعدين:

ما زال قطاع الصناعة والتعدين يشكل المصدر الرئيسي الثاني لحصيلة البلاد من العملات الاجنبية بعد قطاع الصيد البحري، وقد سجل هذا العام زيادة ملحوظة في صادرات القطر من الحديد. حيث تم تصدير حوالي ١٢ مليون طنا من الحديد مقابل نحو ٧.٨ مليون طنا خلال عام ١٩٨٨.

ومن بين المشروعات الصناعية التي تم انجازها خلال العام مشروع منتجات الالبان الذي بلغت كلفته الاجمالية ١٥٠ مليون اوقية، ويتوقع ان يغطي حوالي ٤٠٪ من حاجيات البلاد السنوية ومشروع انتاج الكبريت بكلفة اجمالية قدرها ١٤٠ مليون اوقية، ومشروع الزيوت الغذائية.

وتم خلال العام الترخيص بانشاء عدة معامل اخرى مثل معمل الصابون وحامض الفوسفوريك، معمل الانتاج الاسفنجي، معمل زيت التشحيم، ومعمل صناعة الادوات المنزلية من الالمنيوم.

ومن المقرر ان يتم استثمار حوالي ١.٠٩٥ مليار اوقية خلال مدة برنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي (١٩٨٩ - ١٩٩١) وسيتم استثمار هذا المبلغ في ٣٥ وحدة صناعية، تستخدم ما يزيد على ٢٠٠٠ موظف وعامل.

### وفي مجال البنى الاساسية:

تم البدء في انجاز طريق بوغي / كهيدي بكلفة اجمالية تبلغ ١.٣ مليار اوقية بينما يستمر الانجاز في تحديث وصيانة ١٥ مشروع طريق اخرى بكلفة اجمالية تقدر بحوالي مليار اوقية.

وفي مجال الطاقة والكهرباء تم انجاز المحطة الكهربائية الجديدة لمدينة نواكشوط بطاقة ٢٨ ميغاواط، كما بدىء

في انجاز وتحديث كهربية ١٣ عاصمة جهوية اخرى بكلفة اجمالية تقدر بحوالي ملياري اوقية.  
وفي تطور آخر سجل العام صدور المرسوم رقم (١٦٦) بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٩ المتعلق بإنشاء لجنة اشراف  
وتسيير برنامج استخدام الطاقة الشمسية ويحدد المرسوم مهام اللجنة بالاشراف والتنسيق والمراقبة والمتابعة  
لجميع الانشطة التي تدخل في نطاق البرنامج.  
وفي مجال الاتصالات، تم انجاز مركز توزيع الهاتف الجديد في نواكشوط بطاقة ١٠ آلاف خط هاتفي يمكن  
توسيعها الى ٦٤ ألف خط عند الحاجة.

## وقائع واحداث اخرى:

- شهد العام عددا من الاحداث السياسية كان اهمها ما يلي:
- على المستوى المغربي تم التوقيع على اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٩ في مراكش في الجلسة الختامية للقممة المغربية التي جمعت زعماء دول المغرب العربي الخمس.
  - تقرر العمل على فتح المجال البحري المغربي امام الاساطيل والامكانيات المغربية ومعاملة السفن وطواقمها معاملة واحدة.
  - لعل اهم الاحداث السياسية التي حصلت خلال العام على المستوى المحلي النزاع الموريتاني السنغالي في شهر ابريل. وتمثلت اهم نتائجه بما يلي:
    - ٠ اعادة حوالي ربع مليون من الرعايا الموريتانيين الذين كانوا يشتغلون بصفة اساسية في قطاع التجارة في السنغال.
    - ٠ اعادة عشرات الالاف من الرعايا السنغاليين من ذوي الاصول العربية في الماضي البعيد.
    - ٠ الاستيلاء على مبالغ تقدر بعدة مليارات من الفرنكات السنغالية في شكل عقارات او ممتلكات اخرى في السنغال.
    - ٠ نهب جميع اموال رجال الاعمال والتجار الموريتانيين في السنغال وتشير الاحصائيات الى ان الموريتانيين كانوا يشرفون على حوالي ٨٠٪ من قطاع التجارة في السنغال، ويمتلكون ما يربو على ١٠٠ ألف متجر موزعة في جميع الاراضي السنغالية.
    - ٠ ما زال عدة عشرات من الموريتانيين محتجزين في السنغال في ظروف يعتقد انها صعبة.
    - ٠ تعرضت البلاد الى ازمة في مجالات الحرف الفنية (الميكانيكية، النجارة، البناء، السمكرة، الكهرباء) بعد اعادة الرعايا السنغاليين الذين كانوا يتولون بصفة رئيسية هذه الحرف، وقد تم التغلب على هذه الازمة بفضل خطة التدخل السريع التي اقرتها الدولة لاعادة الامور الى مجراها الطبيعي.
  - اعدت الدولة البرامج التالية بكلفة اجمالية تربو على ٣ مليارات اوقية لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزاع:
    - ٠١ برنامج متوسط المدى لاعادة دمج المواطنين العائدين في الانشطة الاقتصادية.
    - ٠٢ برنامج تكوين مهني لتأهيل العائدين في الحرف المهنية.
    - ٠٣ برنامج التدخل السريع وتقديم المساعدات العاجلة.

## القروض:

حصلت الجمهورية الاسلامية الموريتانية خلال العام على القروض التالية:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع او المصادقة	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٣/٨	٣١٠٠ مليون	دينار كويتي	انشاء طريق بري.
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٣/٨	٧٥٠٠ مليون	دينار كويتي	تطوير محطة توليد كهرباء.
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٤/١٢	٠٠٨٠ مليون	دينار كويتي	دراسة جدوى لمشروع ري (معمونة فنية).
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٦/٤	٥٠٠٠ مليون	دينار كويتي	تحسين خدمات الاتصالات الهاتفية والتلكسية.
صندوق النقد العربي	١٩٨٩/١٢/٢٩	٦٨٦٠ مليون	دينار كويتي	دعم ميزان المدفوعات.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٩/٩/١٨	٠٣٠٠ مليون	دينار كويتي	معمونة فنية لاتحاد البنوك التنموية (منحة).
ثانيا: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٢٥	٢٢٠٠ مليون	دينار اسلامي	تشبيد مركز تدريب في نواكشوط.
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/٥/١٥	١٠ مليون	دولار امريكي	توفير مياه الشرب في ١٢٥ قرية.
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٩/١٠/٢٤	٢٥٠٠ مليون	دولار امريكي	تحسين وتوسعة شبكة القوى الكهربائية في ثلاث مناطق سكنية.
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٩/١/٣	١١١٥٠ مليون	وحدة حساب	مشروع معادن.
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٩/٢/١٣	١٣٠٠٠ مليون	وحدة حساب	مشروع زراعي.
صندوق منظمة الدول المصدرة للنفط	١٩٨٩/٨/١٥	١٠ مليون	دولار امريكي	مشروع مياه.
الوكالة الدولية للتنمية	١٩٨٩/٨/٢٩	١٦٤٠٠ مليون	وحدة حساب	مشروع صحي.
الصندوق المركزي الاوروبي	١٩٨٩/١٠/٩	١٨٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع زراعي.
الحكومة الهولندية	١٩٨٩/١٠/٢٩	١٦٠٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع سمكي.

٤٠٢٠ فرص الاستثمار:

١٠٤٠٢٠ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

فيما يلي اهم فرص الاستثمار المتوفرة في مختلف القطاعات:

في القطاع الصناعي:

وتشمل فرص الاستثمار فيه ما يلي:

- صناعة الادوية.
- اعادة تصنيع قضبان السكك الحديدية المستعملة.
- صهر وسبك الفولاذ.

- صناعة الهياكل الحديدية.
- تعليب الاسماك.
- تعليب وتصنيع الخضر والفاكهة.
- انتاج الحليب ومنتجاته.
- انتاج الثلج.

#### في قطاع التعدين:

- وتتوفر فرص الاستثمار فيه في المجالين التاليين:
- استخراج النحاس وخام الحديد.
- تنمية الخامات المساندة للتعدين.

#### في قطاع الصيد البحري:

- وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه في المجالات التالية:
- بناء بواخر صيد كبيرة الاحجام.
- اقامة مراكز وتجهيزات لتفريغ وتخزين الاسماك.
- اقامة ورش لاصلاح السفن وتجهيزات اخرى للصيانة.
- انشاء حوض جاف لاصلاح سفن الصيد البحري.

#### ٢٠٤٠٢. المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تربية الابقار الفريزيان	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	ولاية امبوريا	دراسة نهائية	٢٠٩ مليون دولار.
توسيع فندق الواحة	موريتانيا	نواكشوط	دراسة نهائية	٥٠٠ ألف دولار.

#### ٥٠٢٠ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية الاسلامية الموريتانية.





(٢١)

تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية العربية اليمنية  
لعام ١٩٨٩



تقرير مناخ الاستثمار في  
الجمهورية العربية اليمنية  
لعام ١٩٨٩

شهد العام جملة من الوقائع والاحداث كان ابرزها في المجال السياسي توقيع اتفاقية مجلس التعاون العربي، وانعقاد القمة الثالثة لقادة المجلس في صنعاء، وتنفيذ خطوات واعمال جادة عكستها اتفاقية عدن وقمة صنعاء على صعيد الوحدة اليمنية.

اما في المجال الاقتصادي فقد شهد العام زيادة في اعمال التنقيب والاستكشاف عن النفط في جميع مناطق البلاد بما فيها المياه الاقليمية التابعة لها، وصدور الخطة الثالثة للبلاد (١٩٨٧ - ١٩٩١). وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٢١ تشريعات واجراءات حكومية:

لم يتيسر الحصول عليها خلال هذا العام.

٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

وقعت الجمهورية العربية اليمنية خلال العام على الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية مجلس التعاون العربي الذي سبق ذكرها في الجزء الاول من هذا التقرير.
- محضر للتعاون بين شطري الوطن اليمني في مجالات السياحة، والعمل والخدمات والتأمينات الاجتماعية.
- محضر اجتماع الدورة الاولى للجنة الاقتصادية والمالية لشطري الوطن اليمني تضمن جملة من القرارات في مجالات الصناعة والزراعة والنقل بالاضافة الى القضايا المالية والنقدية، وكذلك تشكيل العديد من اللجان الفنية، والاعداد لتوحيد القوانين واللوائح والانظمة حول دمج الاجهزة والمؤسسات في الشطرين، بالاضافة الى اعفاء المنتجات الزراعية والصناعية ذات المنشأ اليمني من كافة الرسوم الجمركية والعوائد.
- عدة اتفاقيات في اطار مجلس التعاون العربي في مجالات مختلفة منها: التخطيط والتنمية البعيدة المدى، وتنظيم وتشغيل وانتقال العمالة بين دول المجلس، والتنسيق في مجال انتاج واستهلاك النفط والغاز، النقل الجوي والطيران، النقل في السكة الحديد والموانئ والملاحة البحرية.
- اتفاقية وبروتوكول مع الجمهورية العراقية بتاريخ ١/٢١/١٩٨٩ تنص الاتفاقية على انشاء لجنة عليا مشتركة بين البلدين، والبروتوكول يقضي بتنمية التعاون الثقافي والاعلامي بين البلدين في الاعوام ١٩٨٩ - ١٩٩١.
- محضر مشترك مع الجمهورية العراقية للتعاون في مجالات العمل والضمان الاجتماعي ينص على تبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق أنشطة مؤسسات العمل في البلدين.
- اتفاقية للتعاون الثنائي المشترك في المجال التعاوني مع الجمهورية العراقية.
- اتفاقية لانشاء لجنة عليا يمنية اردنية مشتركة.
- اتفاقية مع المملكة الاردنية الهاشمية لتعزيز التجارة بين البلدين والسماح للشاحنات الاردنية بدخول اليمن، وكذلك اقامة معارض تجارية في عاصمتي البلدين تباع فيها بضائع تصل قيمتها الى خمسة ملايين دولار.

- بروتوكول بتاريخ ٢/٤/١٩٨٩ للتعاون الفني مع جمهورية مصر العربية للتعاون في مجال الكهرباء ويقضي بإيفاد لجنة فنية مصرية الى صنعاء لاجراء دراسات وتقديم استشارات حول مشروعات المياه بالجمهورية العربية اليمنية.
- بروتوكول مع جمهورية مصر العربية للتعاون في مجال العمل التأميني.
- اتفاقيتان مع جمهورية مصر العربية، احدهما خاصة بالتعاون في مجال التأمينات الاجتماعية والثانية في مجال التعاون الاقتصادي وتشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين.
- اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تقضي بانشاء شركة يمنية ليبية قابضة.
- اتفاقية مع جمهورية السودان في مجال تنظيم النقل الجوي.
- بيان مشترك عن اجتماعات الدورة الحادية عشر لمجلس التنسيق اليمني السعودي ينص على تبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق أنشطة مؤسسات العمل في البلدين.
- اتفاقية مع دولة الامارات العربية المتحدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني.
- بروتوكول تعاون مع الجمهورية التونسية في المجالات الاقتصادية والفنية والتربوية والاعلامية.
- وافق مجلس الشورى على الاتفاق الموقع مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الخاصة بالاستثمار النفطي المشترك في محافظتي مأرب وشبوه، كما اقر ايضا الاتفاق الخاص بانشاء شركة من شطري اليمن تختص بمنح حقوق استثمار النفط والمعادن في المنطقة المشتركة بين البلدين.

## ٢٠٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:

- تم خلال العام ابرام الاتفاقيات التالية:
- اتفاقية مع جمهورية المانيا التحادية للتعاون الفني بين البلدين تقدم الحكومة الالمانية بموجبه الاستشارة في مجال التطوير الفني والتخطيط بعيد المدى وتدريب الخبراء اليمنيين في مجالات المعادن والسيارات والكهرباء ضمن برامج محددة.
- اتفاقية مع المملكة المتحدة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ تتعلق بالمجلس البريطاني واسلوب عمله والتعاون الفني والعلمي بين البلدين.
- مذكرات متبادلة مع جمهورية اليابان بتاريخ ٢/٣/١٩٨٩ تتعلق بتحويل فوائد القروض اليابانية الى هبة وذلك لتخفيض اعباء الديون اليمنية الخارجية المستحقة لليابان بمقدار ٦٧.٢٨٩ مليون ين ياباني.
- بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري مع جمهورية اثيوبيا الاشتراكية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٩ والتوقيع على محضر اللجنة الاقتصادية اليمنية الاثيوبية.
- اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٩ لتمويل شراء ١٦ ألف طن متري من الارز الامريكي.
- مذكرة تفاهم بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٩ بين الجمهورية العربية اليمنية المتمثلة في الجهاز المركزي للتخطيط والحكومة اليابانية يتم بموجبها انتداب عدد من الخبراء اليابانيين التابعين للهيئة اليابانية للمتطوعين لما وراء البحار للعمل في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٩٠.
- مذكرة تفاهم مع الحكومة اليابانية بشأن تنفيذ مشروع شبكة الاتصالات الكهربائية الريفية بتكلفة ٥٤٠ مليون ين ياباني ويهدف المشروع الى ربط الشبكة الكهربائية في المدن اليمنية بالشبكات الفرعية في القرى.

- المصادقة بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٩ على اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار مع فرنسا.
- اتفاقية بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٩ مع جمهورية المانيا الاتحادية تقوم الحكومة الالمانية بموجبا بدعم وتحسين مشروعات الخدمات الصحية الريفية في منطقة عمران والمناطق الريفية المحيطة بها.
- اتفاقية في صنعاء بتاريخ ١١/٧/١٩٨٩ مع السوق الاوروبية المشتركة لتمويل انشاء ورشة مركزية لصيانة معدات شق الطرق بمحافظة المحويت بتكلفة اجمالية تبلغ حوالي ٤٥ مليون ريال يمني وبتمويل مشترك من الامانة العامة للمجالس المحلية والسوق الاوروبية المشتركة.
- اتفاقية مع حكومة المملكة الهولندية بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٩ تتعلق بمشروع خدمات الدواجن الذي تبلغ تكلفته حوالي ٢٨٥ مليون ريال يسهم فيه الجانب الهولندي بمبلغ ٣٠٧٥ مليون ريال. ويهدف المشروع الى تدريب المزارعين في قطاع الدواجن وتقديم الخدمات البيطرية والمنح والدراسات التدريبية بالاضافة الى تزويد المزارعين بالفراخ البياض.
- محضر اتفاق بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٩ مع جمهورية هنجاريا الاشتراكية يهدف الى تطوير مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وكذلك بروتوكول للتعاون مع الغرفة التجارية المجرية.
- محضر اللجنة التحضيرية لاجتماعات الدورة الرابعة للجنة اليمنية السوفيتية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري، والذي تضمن الاتفاق المبدئي على عدد من مجالات التعاون المشتركة تشمل الزراعة والنفط والكهرباء والموانئ والاسمنت.
- الاتفاقية الادارية الخاصة بمشروع تقييم مصادر المياه بحوض صنعاء المرحلة الثانية مع المملكة الهولندية والتي تهدف الى دراسة وتقييم مصادر مياه اضافية لمشروع مياه صنعاء. وتسهم الحكومة الهولندية في المشروع بمبلغ ٤٣ مليون جلد هولندي.
- محضر المفاوضات اليمنية الهولندية الذي يتضمن الاتفاق على التعاون في عدد من المشروعات المشتركة في مجالات التنمية الريفية والزراعة والنفط والغاز والمياه والمجاري والصحة.
- اتفاقية مع مملكة هولندا خاصة بمشروع الرعاية الصحية الالوية بمحافظة الحديدة. وتقدر المساهمة الهولندية في المشروع بحوالي ٤٨٥ مليون جلد هولندي.
- اتفاقية للنقل الجوي مع النمسا.
- محضر اجتماع مع جمهورية المانيا الديمقراطية خاص بمجالات التعاون في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.
- مذكرات تفاهم مع الحكومة اليابانية تقضي بقيام اليابان بايفاد عدد من الخبراء المتطوعين لما وراء البحار للعمل في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال عام ١٩٩٠.
- اتفاقية المشروع الزراعي التنموي مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٩ تقضي بتقديم مبلغ اربعين مليون دولار كمساهمة من الحكومة الامريكية في مجال زيادة انتاج المحاصيل النقدية وادخال اصناف من الفواكه وتقديم الدعم لوزارة الزراعة والثروة السمكية.
- اتفاقية خطة العمل مع برنامج الاغذية العالمي تهدف الى تأهيل الكوادر المحلية في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية وجمعيات المرأة والتي تقدر تكلفتها بحوالي ٢٣ مليون دولار امريكي.

**الميزانية العامة:**

صدرت الميزانية العامة للعام المالي ١٩٨٩ في شهر مارس ١٩٨٩. وقد اعدت الميزانية في اطار ثلاثة مرتكزات رئيسية تتمثل في استخدام الموارد المتاحة افضل استخدام، والعمل على سد الاحتياجات المباشرة للانسان اليمني والتحكم في استغلال موارد النفط بما يكفل الموازنة بين متطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل.

وقد قدرت الايرادات العامة في الميزانية بنحو ٤٢.٠٤٢ مليون ريال يماني\*، والمصروفات العامة بنحو ٧٨٩.٢٠٠ مليون ريال يماني. ابي بعجز يقدر بحوالي ٤٧٤٧ مليون ريال. وذلك مقارنة بعجز تقديري وصل الى نحو ٨٢٣.١ مليون ريال في عام ١٩٨٨، وعجز فعلي بلغ تقديره حوالي ٤٦٢٨ مليون ريال في عام ١٩٨٧.

ويحسب ما ورد في البيان المالي للحكومة تشكل الايرادات الجارية، التي تتألف من إيرادات الرسوم الجمركية والضرائب والزكاة ونصيب الحكومة من ارباح المؤسسات والشركات العامة والمختلطة وإيرادات النفط المحلي واملاك الدولة، حوالي ١٣٤٩٤ مليون ريال. كما تشكل الإيرادات الرأسمالية، التي تتكون من مبيعات حصة الدولة من النفط وحصيلة القروض والتسهيلات الائتمانية والمساعدات ومبيعات املاك الدولة الاخرى، حوالي ٢٥٤٨ مليون ريال.

وفي جانب المصروفات تشكل المصروفات الجارية، التي تشمل بشكل رئيسي المرتبات والاجور والنفقات السلعية والخدمية للجهاز الاداري للدولة وسداد فوائد الدين العام والدعم الجاري لمؤسسات القطاع العام الخدمية ونفقات الضمان الاجتماعي حوالي ١٣٤٧٩ مليون ريال. اما المصروفات الرأسمالية، التي تتمثل في نفقات المشروعات الانمائية في السنة الثالثة من الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٧ - ١٩٩١) ومساهمة الدولة الرأسمالية في وحدات القطاع العام وفي المؤسسات والمنظمات العربية والدولية ودعم المجالس للتطوير التعاوني، حوالي ٧٣٦٠ مليون ريال.

وعلى هذا الاساس فمن المتوقع ان تحقق الميزانية الجارية فائضا جاريا قدره ١٥ مليون ريال، وان تسفر الميزانية الرأسمالية عن عجز رأسمالي قدره ٧٦٢ مليون ريال. وهذا الوضع ينسجم مع حرص الحكومة على تغطية النفقات الجارية بالكامل من الإيرادات الجارية الذاتية وذلك من خلال العمل على تنمية هذه الإيرادات وتحقيق فائض يتيح تمويل جزء من المشروعات التنموية.

**الخطة الخمسية:**

اصدرت الحكومة اليمنية خلال العام الخطة الخمسية الثلاثية للبلاد (١٩٨٧ - ١٩٩١)، وتهدف هذه الخطة الى تحقيق نمو يبلغ ٧.٢٪ في الناتج المحلي الاجمالي والى الاسهام بانعاش المناطق النائية في البلاد وتعزيز وسائل الاتصال بالعالم الخارجي وكذلك الى تنشيط حركة النقل والاتصال بشكل عام وتخفيض تكاليف نقل المسافرين والبضائع دعما لتنمية واستغلال موارد البلاد وايصال خدمات البريد والهاتف والتلكس وغيرها من وسائل الاتصالات الحديثة التي تعمل على تسهيل وتنشيط الاعمال، كما تهدف الخطة ايضا الى زيادة فرص العمل في قطاع النقل والمواصلات من ٤٥ ألف عامل الى ٥٧ ألف وستمئة عامل في نهاية سنوات الخطة.

\* الريال اليمني يعادل ٠.١٠٣ دولار أمريكي كما في ١٢/٣١/١٩٨٩.

## الاداء الاقتصادي:

على صعيد نمو الناتج المحلي، تشير التقديرات الاولية الى ان معدل النمو خلال عام ١٩٨٩ يمكن ان يتجاوز المعدل المخطط البالغ ٨٪ سنويا الذي استهدفته الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٧ - ١٩٩١).

وعلى الصعيد النقدي والمالي اتسم النصف الثاني من عام ١٩٨٩ باستمرار الاستقرار وثبات سعر صرف الريال تجاه معظم العملات الاجنبية وذلك في ظل سياسة ترشيد الاستيراد واجراءات التصاريح المعمول بها منذ قرابة ثلاث سنوات.

اما على صعيد التجارة الخارجية فقد جاء في النشرة الاحصائية الربعية (ابريل - يونيو ١٩٨٩) التي يصدرها البنك المركزي اليمني ان الواردات خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ قد انخفضت بشكل طفيف، حيث بلغت ٦٤٥٩ مليون ريال مقابل حوالي ٦٨١٩ مليون ريال في النصف المماثل من العام الماضي ١٩٨٨. اما الصادرات خلال الفترة فقد ارتفعت بشكل ملحوظ، حيث بلغ اجمالي الصادرات ٢٩٧٦ مليون ريال مقارنة بحوالي ١٧٠٨ مليون ريال خلال الفترة المماثلة من عام ١٩٨٨.

وكان من نتائج تحسن الحساب التجاري انخفاض العجز في الحساب الجاري من حوالي ٣٨٩٤ مليون ريال في النصف الاول من العام الماضي ١٩٨٨ الى حوالي ٢٩٩٤ مليون ريال خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩. الا ان المحصلة النهائية لهذه التغيرات لم يكن لها تأثير ايجابي كبير على ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره حوالي ٣٣٢ مليون ريال خلال الفترة قيد البحث مقابل عجز قدره حوالي ١٨٤٢ مليون ريال خلال الفترة المماثلة من عام ١٩٨٨. ولعل السبب الرئيسي لذلك يعود الى استمرار انخفاض التحويلات الخاصة التي ترد في الغالب من قبل المغتربين اليمنيين، حيث هبطت من ٢٧٦٣ مليون ريال الى ١٢٧١ مليون ريال خلال فترة المقارنة وحققت بذلك نقصا تصل نسبته الى ٥٤٪.

## القطاع النفطي:

- تقدر كميات النفط المصدرة خلال العام بحوالي ٢٠٠ ألف برميل في اليوم. وقد ادى هذا الى ارتفاع ايرادات صادرات النفط من حوالي ١٥٦٧ مليون ريال في النصف الاول من عام ١٩٨٨ الى حوالي ٢٦١٧ مليون ريال في النصف الاول من عام ١٩٨٩، وشكلت بذلك قرابة ٨٨٪ من اجمالي الصادرات البالغة حوالي ٢٩٧٦ مليون ريال خلال هذه الفترة. علما بان الميزانية العامة للدولة تقدر ايرادات النفط خلال عام ١٩٨٩ بحوالي ٤٨٠٩ مليون ريال.

- ادت اعمال البحث والتنقيب الى اعلان حقل اسعد الكامل كخامس حقل يحتوي على كميات تجارية من النفط والغاز. وبالنسبة للكميات المكتشفة من الغاز المصاحب وغير المصاحب فان الارقام الرسمية تشير الى انها تبلغ ٧ تريليون قدم مكعب، الا ان بعض التقديرات الشائعة ترفع هذا الرقم الى حوالي ٢٠ تريليون قدم مكعب. الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى احتمال ظهور العديد من الفرص الاستثمارية التي تتولد عن استغلال الغاز. ويأتي في مقدمة هذه الاستثمارات مشروع تعبئة الغاز للاستهلاك المحلي الذي برز الى حيز الاعداد وقدرت تكاليفه بحوالي ٥٠ مليون دولار.

- وقع وزراء النفط بدول مجلس التعاون على اتفاقية تعاون في مجال البترول والغاز بين دول المجلس تقضي بالتنسيق في مجال انتاج واستهلاك البترول والغاز وتوحيد المواصفات واجراء البحوث المشتركة والعمل على ازالة المعوقات امام حركة تبادل المنتجات البترولية والتنسيق في اعداد دراسات المشروعات البترولية وتبادل الخبرات.



- استمر العمل في البحث والتنقيب واستشكاف حقول نفطية جديدة في عدد من المناطق كالهضبة الوسطى والمنطقة المغورة في المياه الاقليمية حيث تم حفر اول بئر استكشافية فيها بواسطة شركة توتال الفرنسية، وتتميز الاستكشافات الجديدة باحتوائها على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي.
- تقدمت ٢٥ شركة بترولية من مختلف الجنسيات بطلباتها للقيام باعمال التنقيب والاستكشافات النفطية والمعدنية في المنطقة المشتركة الواقعة في محافظتي شبوه ومأرب. وتبلغ مساحة المناطق المخصصة للمشروع الاستثماري المشترك للنفط والثروات المعدنية بين شطري اليمن ٢١٠٠ كيلومتر مربع، وتتولى ادارة هذه المنطقة شركة يمنية مشتركة برأسمال قدره عشرة ملايين دولار تساهم فيه حكومتا الشطرين بالمناصفة.
- قامت الشركة اليمنية للتنقيب بدراسات جيوفيزيائية تؤكد وجود النفط في مناطق جديدة في الجمهورية العربية اليمنية وخاصة في المياه الاقليمية المحاذية لمناطق ميدي ورأس كتيب وساحل تهامة.
- اعدت شركة جازولين الهولندية وشركة فلوردانيال دراسة لاقامة مصنع قرب العاصمة صنعاء لتعبئة الغاز السائل.

- تم التوقيع على اتفاقية بين المؤسسة العامة للنفط والشركة اليمنية للاستكشاف والانتاج (اكسون - هنت) بهدف تلبية حاجة السوق المحلية من الغاز السائل.
- اتخذ مجلس ادارة المشروع اليمني المشترك للموارد الطبيعية عددا من القرارات في المجالات الفنية والادارية. كما استعرض نتائج العروض المقدمة من الشركات العالمية لاستكمال اعمال المرحلة الاولى من المشروع التي تتضمن استكمال الخريطة الجيولوجية الموحدة والمسوحات الجيوفيزيائية التي من شأنها تسهيل اكتشاف الثروات الطبيعية في الشطرين تمهيدا لاستغلالها من خلال مشروعات يمنية مشتركة.

### وقائع واحداث اخرى:

- تم في صنعاء خلال الفترة من ٢٣ - ١٩٨٩/١/٢٥ اجراء مباحثات بين الحكومة اليمنية وممثلين عن البنك الدولي تناولت اوجه مجالات التعاون مع البنك وخاصة المشروعات التي يساهم فيها في اليمن.
- تم خلال الفترة من ١٢ - ١٩٨٩/٣/١٦ اجراء مباحثات مع صندوق النقد الدولي تناولت مراجعة التطورات الاقتصادية والاضاع المالية والنقدية والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وظهرت ان ثمة تحسن ملحوظ قد طرأ في نمو القطاعات الانتاجية والناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٨٨ حيث حقق الاخير معدل نمو بلغ ١٠.٨٪.

### تطوير وتشجيع الاستثمار:

- بلغ حجم الاستثمارات الخاصة المصرح بها خلال عام ١٩٨٩ حوالي ١٢٧٨ مليون ريال، شملت مشروعين زراعيين في مجال الدواجن و٢٨ مشروعا صناعيا تركزت في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الصناعات الغذائية والمشروبات (١١ مشروعا) والصناعات الكيماوية والبلاستيكية (٨ مشروعات) والصناعات النسيجية والجلدية (٦ مشروعات). وبحسب البيانات المتوفرة فان استثمارات عام ١٩٨٩ قد تجاوزت الاستثمارات المصرح بها في عام ١٩٨٨ والبالغة ٩١٧ مليون ريال بمقدار ٣٦١ مليون ريال، اي ما نسبته ٣٩٪.
- على صعيد تحفيز وتشجيع الاستثمار توالي الحكومة جهودها للنظر في قانون الاستثمار النافذ والعمل على تعديله بصيغة قانون جديدة تنهض بالاستثمار من حالة التباطؤ والركود التي يمر بها وتكون اكثر استجابة

- لمتطلبات المرحلة التنموية التي تعيشها البلاد. وبالفعل فقد بدأ مجلس الوزراء منذ ١٥/١١/١٩٨٩ في مناقشة الصيغة البديلة لقانون تشجيع وترويج الاستثمار المرفوع من قبل وزارة الاقتصاد والتمويل والتجارة.
- اقيم في صنعاء في شهر مايو ١٩٨٩ معرضاً للمنتجات السورية في اطار الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي وقعت مع الجمهورية العربية السورية في مطلع العام.
- عقد في صنعاء بتاريخ ١٨/٦/١٩٨٩ اجتماعاً بين الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية ووفد امريكي من الحكومة الامريكية والمنظمات الزراعية الامريكية تم به بحث اوجه التعاون والتنسيق في مجالات انتاج الدواجن والحبوب والالبان واعلاف المواشي.
- عقد في صنعاء لقاء بين رجال الاعمال اليمنيين ووفد اتحاد الصناعات الدانماركي بهدف تقوية العلاقات التجارية ويجاد فرص جديدة للتعاون بين الطرفين.
- عقدت في صنعاء المباحثات اليمنية البريطانية التي تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها.
- عقدت في صنعاء المباحثات الرسمية اليمنية الايطالية برئاسة مجلس الوزراء في البلدين التي تناولت العلاقات الثنائية والقضايا المشتركة وأفاق تطوير التعاون القائمة بين البلدين.
- شاركت الجمهورية العربية اليمنية باعمال المؤتمر التأسيسي الاول لمجلس الطيران الموحد لدول مجلس التعاون العربي، والملتقى الثاني لاتحاد غرف الصناعة والتجارة بدول مجلس التعاون العربي، واجتماع رؤساء المنظمات التعاونية الفلاحية في دول مجلس التعاون العربي.
- في اطار اتفاقية مجلس التعاون العربي تقوم شركة فنية تابعة لوزارة الكهرباء المصرية بالمشاركة في تنفيذ مشروع اقامة شبكة كهربائية موحدة للمنطقة التي تأثرت بالزلزال الذي حدث في اواخر عام ١٩٨٢. وتقدر تكلفة المشروع بحوالي ٢٠ مليون دولار.
- اقر مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨٩ الموافقة على النظام الاساسي الخاص بالشركة القابضة اليمنية الليبية في ضوء ملاحظات مجلس الشورى.
- عقدت خلال الفترة من ١٣ - ١٥/١٠/١٩٨٩ المباحثات اليمنية الاثيوبية التي تناولت العلاقات الودية بين البلدين من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.
- اقر مجلس الوزراء في ٢٩/١١/١٩٨٩ الموافقة على انشاء الشركة اليمنية للاتصالات الدولية، وهي شركة يمنية بريطانية مشتركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال الاتصالات الدولية.
- عقدت في صنعاء جلسة مباحثات اقتصادية مع مملكة السويد تناولت التعاون التجاري والاقتصادي القائم بين البلدين ووجه تطويره، بالاضافة الى ما تسهم به السويد في دعم مسيرة التنمية في اليمن.
- تم بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٩ التوقيع على اتفاقية مع شركتين احدهما مغربية والاخرى فرنسية للقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء ٣٤ سدا في مختلف مناطق البلاد، وذلك في اطار التوجه العام لاستغلال الثروة المائية وترشيدها واستخدامها.
- تم خلال العام افتتاح خط هاتفي مباشر بين شطري اليمن.
- استهل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) مشروعاً للائتمان الزراعي تبلغ تكلفته ٤٢٣ مليون دولار، يرمي الى تقديم الائتمان والمساعدة التقنية للمزارعين اليمنيين الذين يعيشون في المنطقة الممتدة على ساحل البحر الاحمر. كما يقوم في الوقت نفسه بتعزيز الامكانيات المالية والمؤسسية للمصرف التعاوني والائتمان الزراعي في اليمن.

- تقوم الحكومة اليمنية حاليا باعداد قانون جديد للاستثمار في البلاد وذلك بهدف تشجيع المستثمرين العرب والاجانب في زيادة استثماراتهم في البلاد.
- تم الاتفاق بين شركة الملاحة الوطنية الاردنية والشركة الخليجية اليمنية، على تأسيس شركة ملاحه مشتركة بينهما مقرها لندن، تتولى تأمين النقل البحري من مرافئ اوروا الشمالية الى البحر الاحمر بواسطة بواخر حاويات بمعدل رحلة واحدة شهريا.
- تم خلال العام المشاركة في اطار مجلس التعاون العربي في لقاءات عديدة منها الاجتماع الاول لوزراء الاقتصاد والتجارة والتموين، والاجتماع الاول لوزراء المالية، والاجتماع الاول لوزراء النقل، والاجتماع الاول لوزراء العدل ووزراء التخطيط، ووزراء الزراعة، وقد تناولت هذه الاجتماعات العديد من الامور التي تهم دول المجلس.

#### أحداث سياسية:

- شهدت صنعاء انعقاد قمة مجلس التعاون العربي الثالثة وذلك خلال الفترة من ٢٦ - ٢٧/٩/١٩٨٩.
- تنفيذاً للقرارات الصادرة عن قمة الاسكندرية لقادة دول مجلس التعاون العربي، اقر في صنعاء منح مواطني دول مجلس التعاون العربي تأشيرة الدخول والخروج وحق الإقامة غير المحدود في البلاد وكذا الافضلية في فرص العمل المتاحة لغير اليمنيين.
- صدر بلاغ صحفي بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢ يتضمن اتفاق لجنة التنظيم السياسي الموحد لشطري الوطن على تعزيز المشاركة الوطنية في العمل السياسي واحترام الرأي والرأي الآخر والاخذ بكل ما يقوي ويحمي حرية الوطن وسيادته ويعمق الممارسة الديمقراطية. وفي تاريخ ١٩٨٩/١١/٣ تم التوقيع على محضر اجتماعات لجنة التنظيم السياسي الموحد.
- صدر بلاغ صحفي في ختام لقاء صنعاء تضمن التأكيد على انتظام لقاءات القمة لمتابعة تنفيذ خطوات الوحدة وتكليف مجلس الوزراء في الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج عمل لانجاز متابعة عمل اللجان الوحدوية، وتقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح والمؤسسات المختصة في الشطرين، وتقييم تجربة الشطرين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية واستخلاص الايجابيات وتطويرها، واعداد مشروع قانون الانتخابات ونظام اجراءات الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، واتخاذ الاجراءات لازالة العوائق امام حركة تنقل المواطنين، والعمل السريع على توحيد الانظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات الشخصية للمواطنين. كما تضمن البيان اعلان العفو العام الشامل على جميع المواطنين الذين تعرضوا للاجراءات نتيجة لنشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام، وتكليف لجنة التنظيم السياسي انجاز الاعمال المتصلة بالتنظيمات والعمل السياسي في ظل دولة الوحدة.
- تم ابتداء من ١٩٨٩/١١/٢٠ تنفيذ القرار الخاص بالغاء العمل باستمارة تنقل المواطنين بين شطري اليمن والاكتفاء بالبطاقات الشخصية.
- صادقت القيادة السياسية للشطرين في عدن بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠ على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية واقرت احالته الى السلطتين التشريعتين في الشطرين للموافقة عليه خلال مدة اقصاها ستة اشهر. كما اقرت تشكيل لجنة وزارية مشتركة تشارك فيها الجامعة العربية للإشراف على طرح دستور دولة الوحدة للاستفتاء الشعبي.

## القروض:

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات التمويل العربية				
صندوق النقد العربي	١٩٨٩/١/١١	٥٨ مليون	دعربي	تمويل ميزان المدفوعات
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/٥/٢٩	١٧٦٦ مليون	دولار أمريكي	تمويل برامج التسليف الزراعي المنفذ من قبل بنك التسليف الزراعي.
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٩/١٠/٢٨	٢٨ مليون	دينار كويتي	تمويل جزء من تكاليف مشروع طريق حجة الخشم.
ثانياً: مؤسسات التمويل الأخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١١/٨	٨٠٠٨٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد منتجات بترول وتمكينة.
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٩/٤/١٤	٢٤ مليون	دولار أمريكي	تمويل ١٦ ألف طن متري من الارز الامريكي بقيمة ٥ مليون دولار. مشروع التخصيص الموسع. مشروع دعم التنمية الريفية باليمن. مشروع التدريب التنموي الثالث. مشروعات دعم الخدمات الفنية.
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٩/٨/١٩	٥ مليون	دولار أمريكي	تمويل شراء ١٢ ألف طن متري من القمح.
المملكة المتحدة	١٩٨٩/١/٨	٢٢ مليون	جنيه استرليني	مشروع نقل الجهد العالي لخط بحجة/عمران.
هيئة التنمية الدولية (ايدا)	١٩٨٩/٥/٢٤	١١ مليون	حقوق السحب الخاصة	تعزيز المشروعات الحكومية والمساهمة في تدريب الموظفين الحكوميين من خلال برامج تدريبية خاصة بالادارة الحديثة.
المانيا الاتحادية	١٩٨٩/١/٣١	٧ مليون	مارك الماني	منحة مالية لشراء اوراق لمطابع وزارة التربية.
المانيا الاتحادية	١٩٨٩/١/٣١	٧ مليون	مارك الماني	منحة مالية لصندوق الخبراء لاجراء دراسات مختلفة حول التعاون بين البلدين.
الصندوق الدولي للتنمية	١٩٨٩/١١/٩	١٥ مليون	دولار أمريكي	تمويل جزء من عمليات بنك التسليف التعاوني الزراعي.

## ٤.٢١ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١.٤.٢١ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة والتموين من خلال الادارة العامة للاستثمار اصدار قائمة بالفرض الاستثمارية المتاحة وتحديثها وفقاً للمستجدات والتطورات الاقتصادية التي تشهدها البلاد. وفيما يلي عرضاً لفرض الاستثمار المتاحة في عدد من القطاعات الاقتصادية:

### في المجال الصناعي:

- انتاج الاسياخ والقضبان الحديدية.
- انتاج المعدات والادوات الزراعية والصناعية (حراثات، معدات وادوات بناء، قوالب صناعية، قطع غيار

مختلفة... الخ).

- انتاج الادوات الطبية.
- انتاج الرخام والجرانيت.
- انتاج الملابس الجاهزة (رجالي، نسائي، اطفال).
- انتاج وتكرير السكر.
- انتاج زيت الطعام الخام للصناعة.
- انتاج النشاء والجلوكوز من البطاطس.
- انتاج الزيوت والشحوم الصناعية.
- انتاج خام الورق.
- انتاج المباني الجديدة المسبقة الصنع.
- انتاج الملابس الرياضية.
- انتاج العبوات والاوني الزجاجية (الملونة).
- انتاج قوالب الطوب ومكابس وجلايات البلاط.
- انتاج الاحبار.
- انتاج المسابك الحديدية.
- انتاج النظارات واطاراتها.
- انتاج اشربة الفيديو والكاسيت.
- انتاج دهان (بويات) الاحذية.
- انتاج رفوف المعارض والمحلات التجارية.
- انتاج نسيج الملايات والاقمشة والسائتر.
- انتاج صوامع الغلال.
- انتاج مساحات زجاج السيارات.
- انتاج مستلزمات الري بالتنقيط.
- انتاج لعب الاطفال.
- انتاج المغالق والاقفال.
- انتاج مستلزمات صنفرة الاخشاب والصاج.
- انتاج معدات التشييد والبناء.
- انتاج افلام التصوير باشعة اكس.
- انتاج ورق الصحف.
- انتاج شبك الصيد.
- انتاج معدات النجارة والسباكة.
- انتاج البيوت المحمية المخصصة للاغراض الزراعية.
- انتاج المنظفات الكيماوية للاجهزة الالكترونية.
- اعادة تصنيع الادوات المستخدمة.

- إعادة تصنيع تنقية الزيوت المستعملة.
- إعادة تجميع هيكل السيارات.
- تجميع الدراجات الهوائية.
- تجميع الخلاطات والمراوح والمكيفات المنزلية.
- تجميع عدادات المياه والكهرباء.
- تجميع اجهزة التلفزيونات.
- تجميع المحولات الكهربائية.
- تجميع الرافعات الشوكية.

### المجال الزراعي:

- انتاج امهات الدواجن.
- انتاج الفواكه: حمضيات، مانجو، عنب، باباي، جوافة، تفاح،... الخ.
- انتاج الذرة الشامية والذرة الزيتية.
- انتاج الالبان الطازجة ومشتقاتها.
- مشروع صيد وتسويق الاسماك.
- مشروع لتربية المواشي: اغنام، ابقار.
- مشروع لتربية الارانب.
- مشروع لتربية النحل وانتاج العسل.

### في المجال السياحي:

- منتزهات.
- قرى سياحية.
- منتجعات صحية.
- فنادق.

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع اعداد وتجميد الجمبري	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦٠ مليون ريال
مصنع تعبئة العسل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦٨ مليون ريال
مصنع الجبن الالبيض	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٥٠ مليون ريال
مصنع هياكل البناء الخرسانية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٦ مليون ريال
مصنع الاعمدة الخرسانية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥٠ مليون ريال
مصنع المحولات الكهربائية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١١٠ مليون ريال
مسبك حديد للاغراض الهندسية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٤ مليون ريال
مصنع الاثاث المدرسي	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٩٢ مليون ريال
مصنع الآلات الزراعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٧٦ مليون ريال
مصنع انتاج القوالب للاغراض الصناعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٧١ مليون ريال
ورش صيانة مضخات مكائن الديزل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٠ مليون ريال
مصنع المنتجات الفولاذية المضغوطة	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٩٣ مليون ريال
مصنع الابواب السحاب	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٠ مليون ريال
مصنع المسامير العمودية اللولبية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٦ مليون ريال
مصنع خلطة الخرسانة وآلات انتاج السبك	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣٠ مليون ريال
مصنع صب وقوالب اللوازم المعدنية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١٠ مليون ريال
مصنع فرش الاسبونج	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٤ مليون ريال
مصنع ميديات الاوقات الزراعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٥٠ مليون ريال
مصنع مواد الحشو للاستخدامات الصناعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣٣٠ مليون ريال
مصنع البرافين ومشتقاته	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١٦٢ مليون ريال
مصنع اثاث المطبخ	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥٠ مليون ريال
مصنع المكائن وفرش الطلاب	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٥ مليون ريال
مصنع ظروف الرسائل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥٦ مليون ريال
ورشة تجديد قطع المعدات	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٥ مليون ريال
انتاج الصبوب (قمح، ذرة)	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	غير محدد
انتاج الالبان الطازجة ومشتقاتها	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	غير محدد
تربية الماشية	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	غير محدد
مشروع انتاج الملابس الجاهزة	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	٢٧٠ مليون ريال
انتاج النشا والجلوكوز	وزارة الاقتصاد والتموين	غير محدد	دراسة جدوى	١٣٥ مليون ريال
استصلاح واستزراع اراضي زراعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	محافظة حجة	دراسة جدوى نهائية	٢٥١ مليون ريال

## ٥٠٢١ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لمشروع استثماري واحد يساهم فيه مستثمرون عرب وتفاصيله كالآتي:

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (ألف ريال)	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
مشروع اعلاف النواجن	صناعي	١٩٨٩	١١٤٨٦٩	سعوديون ٥٠٪

(٢٢)

تقرير مناخ الاستثمار في  
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية  
لعام ١٩٨٩





**تقرير مناخ الاستثمار في  
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية  
لعام ١٩٨٩**

من أبرز الأحداث التي شهدتها العام، الاتفاق مع الجمهورية العربية اليمنية على مشروع الوحدة السياسية والاقتصادية وانتقال المواطنين بين شطري اليمن بالبطاقة الشخصية، وإنشاء شركة نفطية مشتركة. كما تم خلال العام إصدار قانون جديد للاستثمار وتوقيع اتفاقيات مع عدد من الدول العربية والاجنبية، ومواصلة تنفيذ برنامج الامن الغذائي واعادة تنظيم المؤسسات الزراعية.

**١٠٢٢ تشريعات واجراءات حكومية:**

شهد العام صدور عدد من التشريعات المتصلة بالنشاط الاقتصادي والمالي:

- فعلى صعيد تنظيم النشاط الاقتصادي صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٩ بشأن خطة العام الرابع ١٩٨٩ من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦ - ١٩٩٠). وقد نص القانون على اعفاء مستوردات المشروعات المدرجة في الخطة او التي ستدرج في الخطة الاستثمارية لعام ١٩٨٩ من الضرائب والرسوم الجمركية.

كما صدر القانون رقم (٢) لعام ١٩٨٩ بشأن الموازنة العامة الموحدة للعام المالي ١٩٨٩، والقانون رقم (٣) لعام ١٩٨٩ بشأن الموازنات التقديرية لمؤسسات الدولة للعام المالي ١٩٨٩. وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لعام ١٩٨٩ بشأن لائحة احتساب التكاليف والاسعار والارباح التي تستهدف الاحتساب الدقيق للتكاليف والاسعار والارباح في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بالاستناد الى نفقة العمل الضرورية اجتماعيا لانتاج وتسويق السلع وتقديم الخدمات، ووضع الضوابط والاساليب التي تمكن المؤسسات من تقليص النفقات او تجنب الاهمال والاسراف في استخدام الموارد المتاحة لدى المؤسسات. ومما استهدفته اللائحة توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار السعري.

وصدر القانون رقم (٧) لعام ١٩٨٩ معدلا القانون رقم (١٨) لعام ١٩٨٩ الخاص بإنشاء صندوق موازنة الاسعار وملغيا بعض مواده، كما الغى القانون رقم (٢) لعام ١٩٧٥ وحدد ان تكون موارد الصندوق من ضريبة استيراد اضافية على السلع، وحصيلة خصم جزء من الارباح المحققة من التعامل في السلع، والفرق بين السعر الجبري للسلع وتكلفتها، وفرق نسب ضريبة موازنة اضافية، هذا علاوة على موارد اخرى، كما نص القانون على الجزاء المقرر عند الامتناع عن توريد مستحقات الصندوق.

- وفي مجال الضرائب صدر القانون رقم (٤) لعام ١٩٨٩ بشأن اضافة فقرة الى المادة ٦٥ من قانون الضريبة على الانتاج رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ نصت على اعفاء المنتجات الزراعية والسلمكية التي ينتجها المنتجون التعاونيون والمسوقة زيادة عن الخطة المقررة من الجهات المعنية من الضريبة على الانتاج. كما يقضي القانون بتعديل فئات الضريبة الواردة بالجدول المرفق به بحيث تخفض نسبة ٥٠٪ من الضريبة المقررة على المنتجات من الحبوب والقطن والتبغ والبطاطا والتمور والبن.

وصدر القانون رقم (٥) بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩ بتعديل القانون رقم (١٤) لعام ١٩٧٩ المتعلق بفرض ضريبة الانتاج على المواد المنتجة محليا ونص على تعديل فئة الضريبة الواردة في الجدول المرفق بالقانون بحيث

تخفض نسبة ٥٠٪ من الضريبة المقررة فيه على الدرجتين الممتازة والاولى من المنتجات السمكية للتعاونيات السمكية.

## ٢٠٢٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

### ١٠٢٠٢٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- تمت المصادقة على اتفاقية تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع الجمهورية العربية السورية الموقع عليها في مدينة عدن بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٩.
- تمت المصادقة على اتفاقيتين مع المملكة الاردنية الهاشمية الموقع عليهما في مدينة عمان بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٠، تتعلق الاولى منهما بتطوير التعاون الاقتصادي والفني والعلمي، وتقضي الثانية بتنظيم وتطوير العلاقات التجارية.
- تمت المصادقة على بروتوكول مع المملكة الاردنية الهاشمية في مجال التعاون الزراعي وفي مجالات الارصاد الجوية وانتاج الخضر والفواكه وتطوير الثروة الحيوانية.
- تم التوقيع على محضر اتفاق مع الجمهورية العراقية لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والنفطي والزراعي والثقافي والفني والنقل والمواصلات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجم تكرير النفط الخام العراقي في مصفاة عدن.

### ٢٠٢٠٢٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

- تمت المصادقة على الاتفاقية التجارية مع جمهورية بولندا الشعبية الموقع عليها في مدينة وارسو بتاريخ ١٩٨٩/٩/٦.
- تمت المصادقة على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع حكومة كوبا الاشتراكية.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٩/٢/٥ على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري مع حكومة اثيوبيا تضمنت التعاون في مجالات التنقيب عن مصادر الطاقة والمعادن والثروات النفطية وكذلك تبادل السلع والمنتجات الزراعية.

## ٢٠٢٢ وقائع وأحداث:

### الميزانية العامة للدولة:

اقر مجلس الشعب الاعلى في دورته الاعتيادية الثامنة المنعقدة خلال الفترة من ١٠ - ١٤/١/١٩٨٩ الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٨٩ وقدرت جملة النفقات في الميزانية بـ ٤٧١٤٨٩٣٧٦ دينار\* خصصت للاغراض التالية:

- نفقات استثمارية لموازنة السلطة المركزية مقدارها ٢٢٦٣٩٧٠٠٠ دينار.
- نفقات جارية لموازنة السلطة المركزية ومحافظةتي شبوه والمهرة مقدارها ٢٠٨٩٨٧٢٠٦ دينار.
- نفقات جارية لموازنة محافظة عدن ومبلغ وقدره ٧٢٤٤٢٩٦ دينار.
- نفقات جارية لموازنة محافظة لحج مقدارها ٩١٧٣٦١٠ دينار.
- نفقات جارية لموازنة محافظة ابين مقدارها ٨٠٢١٧٥٩ دينار.

\* الدينار اليمني الجنوبي يعادل ٢٩١ دولار امريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

- نفقات جارية لموازنة محافظة حضرموت مقدارها ١٢٣٤٩٣٩٩ دينار.  
وقدرت جملة الإيرادات في الميزانية بما فيها الموارد من مصادر خارجية بـ ٣٥٤٣٣٣٩٧٣ وذلك على النحو التالي:

- إيرادات موازنة السلطة المركزية ومحافظتي شبوه والمهرة مقدارها ٣١٧٥٤١٩٠٩ دينار.
  - إيرادات موازنة محافظة عدن مقدارها ٧٢٤٤٢٩٦ دينار.
  - إيرادات موازنة محافظة لحج مقدارها ٩١٧٦٦١٠ دينار.
  - إيرادات موازنة محافظة أبين مقدارها ٨٠٢١٧٥٩ دينار.
  - إيرادات موازنة محافظة حضرموت مقدارها ١٢٣٤٩٣٩٩ دينار.
- ويغطي العجز في الموازنة العامة الموحدة للدولة للعام المالي ١٩٨٩ عن طريق الاقتراض (السحب على المكشوف) من مصرف اليمن شريطة ان لا يتجاوز السحب الاضافي خلال عام ١٩٨٩ مبلغ ٤٠٣ر١٥٥٥٨٧١٧ دينار.

### القطاع الزراعي والثروة السمكية:

- واجهت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اسوأ فياضانات شهدتها البلاد منذ ٥٠ عاما خلال الفترة من ١٩ مارس/آذار حتى نهاية الاسبوع الاول من ابريل/نيسان ١٩٨٩ وقد تسببت في انهيار العديد من المنازل وغرق آلاف الافدنة من الحقول المزروعة وآلاف الرؤوس من الماشية، وقد بلغت قيمة الاضرار الناجمة عن هذا الفيضان في وسط البلاد وجنوبها نحو ٢٦ مليون دينار.
- واصلت الحكومة خلال العام ١٩٨٩ تركيز اهتمامها على موضوع تحسين مستوى الانتاج الزراعي والسمكي والحيواني وقيمة الصادرات الزراعية في ضوء مخطط برنامج الامن الغذائي واعادة تنظيم المؤسسات الزراعية وتوجيهها نحو الاعتماد على التمويل الذاتي ومعالجة المديونية في القطاع الزراعي.
- في الموسم الزراعي ١٩٨٩/٨٨ تم استزراع مساحة ٢٩٠ ألف فدان وتحقيق اكتفاء ذاتي من بعض الخضروات والفاكهة مثل الموز والمانجو والباباي والبرتقال.
- بالنسبة للثروة الحيوانية بلغ اجمالي عدد الابقار ٧٥٢٩٣ رأسا وعدد رؤوس الضأن والماعز ٦٣٤٢٤ رأسا كما بلغ عدد الجمال ٧٨٠٩٦ رأسا وبلغ عدد الدواجن ٨٢٦٧٦٦ دجاجة.
- في المجال السمكي تم تطوير الاصطياد الساحلي وتعاونيات الصيادين وزيادة الانتاج السمكي الاجمالي والتوسع في التسويق المحلي وزيادة كمية وقيمة الصادرات ويتوقع انها بلغت نحو ٥٨٤١ طنا من الاسماك والاحياء البحرية الاخرى وان قيمتها بلغت نحو ٩ر٥ مليون دينار كذلك تم خلال العام افتتاح مشروع الاسماك الثالث الذي بلغت تكاليفه ١١ مليون دينار ويهدف الى تحسين طرق حفظ ونقل الاسماك، حيث اشتمل على بناء وتشبيد معهد سمكي جديد في جزيرة العمال وبناء تسهيلات ساحلية في القرى السمكية وتشبيد مراكز وارصفة لاستلام الاسماك وورشة للصيانة ومساحات للتجفيف.

### النفط والتعدين:

- استمرت الحكومة في تركيز الاهتمام بالدراسات والبحوث والاستكشافات النفطية والمعدنية وتطوير قطاع الطاقة والمعادن فرفعت المخصصات الاستثمارية المقررة خلال العام الى نحو ١١٣ر٩ مليون دينار بينما كان المرصود في الخطة نحو ٢٢ر٤ مليون دينار.

- تم الاتفاق مع الجمهورية العربية اليمنية على انشاء شركة مشتركة (الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية) اعطيت لها صلاحية الاستثمار في المنطقة المشتركة بين البلدين، وقد تقدم للاستثمار في هذه المنطقة نحو ٤٥ شركة تم اختيار اربعة منها تجري الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية المفاوضات اللازمة معها في هذا الشأن.
- اوشك العمل على الانتهاء في مشروع خط انابيب نقل النفط من منطقة شبوه الى ميناء الشحن في ملجاف وهو الخط الذي يبلغ طوله ٣٢٠ كيلومترا.
- تم الاتفاق مع الحكومة العراقية لتكرير سبعة ملايين برميل من الزيت الخام العراقي كل عام في مصفاة عدن.
- تقدر الاحتياطات النفطية المؤكدة بحوالي مليار برميل نפט.

### قطاع الانشاءات والتشييد:

- تم زيادة مخصصات التوظيفات الاستثمارية في قطاع الانشاءات والتشييد لعام ١٩٨٩ الى نحو ٢٧ر٨ مليون دينار مقابل نحو ١٩ مليون دينار كانت مرصودة بالخطة.

### القطاع المالي:

- تم خلال العام اصدار شهادات استثمار بالنقد الاجنبي بهدف ايجاد وعاء ادخاري واستثماري يستفيد منه قطاع واسع من المواطنين اليمنيين سواء في الداخل او في الخارج وتستخدم حصيلتها في المجالات التنموية وقد حول البنك الاهلي صلاحية اصدارها ومدتها ٣ سنوات.

### التجارة الخارجية:

- بلغت قيمة الصادرات للسلع المنتجة محليا التي حققتها شركة التجارة الخارجية الوطنية خلال العام نحو ٨ ملايين دولار امريكي وقد انشئت الشركة المذكورة عام ١٩٦٩ واسند اليها تصدير ثماني سلع للخارج.

### وقائع واحداث اخرى:

- تم اعداد مشروع قانون جديد للاستثمار يتضمن العديد من الامتيازات للمستثمرين تشمل منح اعفاءات من ضريبة الدخل واطلاق حرية استيراد المعدات والسماح بتحويل الارباح ومنح اعفاءات اضافية للمشروعات التي تنتج من اجل التصدير.

### احداث سياسية:

- صادقت القيادة السياسية للشطرين في عدن بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠ على مشروع دستور الوحدة اليمنية، وصدر بلاغ صحفي بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢ يتضمن اتفاق لجنة التنظيم السياسي الموحد لشطري الوطن على تعزيز المشاركة الوطنية في العمل السياسي، كما صدر بلاغ صحفي آخر في ختام لقاء صنعاء تضمن التأكيد على انتظام لقاءات القمة لمتابعة تنفيذ خطوات الوحدة وتكليف مجلس الوزراء في الشطرين(\*) بعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج لانجاز متابعة عمل اللجان الوحدوية، وتقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح والمؤسسات المختلفة في الشطرين.

- جرت في شهر نوفمبر ١٩٨٩ انتخابات اختيار اعضاء المجالس الاقليمية.
- وافقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الحاكم في ديسمبر ١٩٨٩ على السماح بحق ممارسة التعددية

(\*) لمزيد من الاطلاع انظر (احداث سياسية) في الجمهورية العربية اليمنية.

الحزبية في خطوة من شأنها التعجيل بمشروع الوحدة بين الشطرين الجنوبي والشمالي.

## القروض:

حصلت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال العام على القروض المبنية في الجدول ادناه:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولاً: مؤسسات التمويل الغربية				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٩/٥/٢٠	٠.١٢٠ مليون	دينار كويتي	دراسة قطاع النقل البحري (منحة).
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٩/١٢/٢٠	٣ر٥٠٠ مليون	دينار كويتي	مشروع وادي حضرموت الزراعي (المرحلة الثالثة).
ثانياً: مؤسسات التمويل الاخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٢٩	٢ر٢٠٠ مليون	دينار اسلامي	تجهيز ه خزانات نفط لمصفاة عدن.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٣/٢٩	٨ر١٥٠ مليون	دينار اسلامي	تجهيز ه خزانات نفط لمصفاة عدن.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٥/١٨	٧ر٥٥١ مليون	دينار اسلامي	استيراد منتجات نفطية مكررة.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٥/١٨	٥ر٥٠٠ مليون	دينار اسلامي	تنمية ريفية للمنطقة الشرقية.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/٩/٢	٨ر١٣٥ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد مواد بترولية مكررة.
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٩/١١/٢٦	٧ر٨٠٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية، استيراد مواد بترولية مكررة.

## ٤٠٢٢ فرص الاستثمار المتاحة:

### ١٠٤٠٢٢ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

وفقا ل خطة التنمية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تتركز اهم فرص الاستثمار في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مجالات الصناعة، الزراعة، والطاقة وفيما يلي فرص الاستثمار في كل من هذه القطاعات:

### القطاع الصناعي:

وتتوفر فرص الاستثمار في المجالات الآتية:

- انتاج الاسمدة المركبة.
- صناعة المواد الانشائية.
- انتاج الحليب ومشتقاته.
- تعليب وتصنيع الاسماك.
- صناعة العازلات الكهربائية الخزفية.
- صناعة المواد الكيماوية (كلاسفنج).
- اقامة معامل للتج.

## قطاع الزراعة والثروة السمكية:

- وتشمل فرصه الاستثمارية ما يلي:
- اقامة ورش لصيانة قوارب الصيد.
- انشاء مجمعات سمكية في جزيرة سقطرى.

## قطاع الطاقة والتعدين:

- وتتمثل فرصه الاستثمارية فيما يلي:
- الاستكشاف والتنقيب عن النفط في محافظة شبوه والمناطق الواقعة على الحدود المشتركة بين شطري اليمن.
- استغلال الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب للنفط.

## ٢٠٤٠٢٢ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تطوير مصافي عدن	شركة مصافي عدن	عدن	تجديد	٢٠٠-٣٠٠ مليون دولار امريكي.

## ٥٠٢٢ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

مركز طبية





## المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

ص ب: ٢٣٥٦٨ صفاة 13096 الكويت - تلفون: ٢٤٠٤٧٤٠ - فاكس: ٢٤٠٥٤٠٦

تلكس: ٢٢٥٦٢ - ٤٦٣١٢ كفيل، كويت - برقيا: كفيل، كويت

